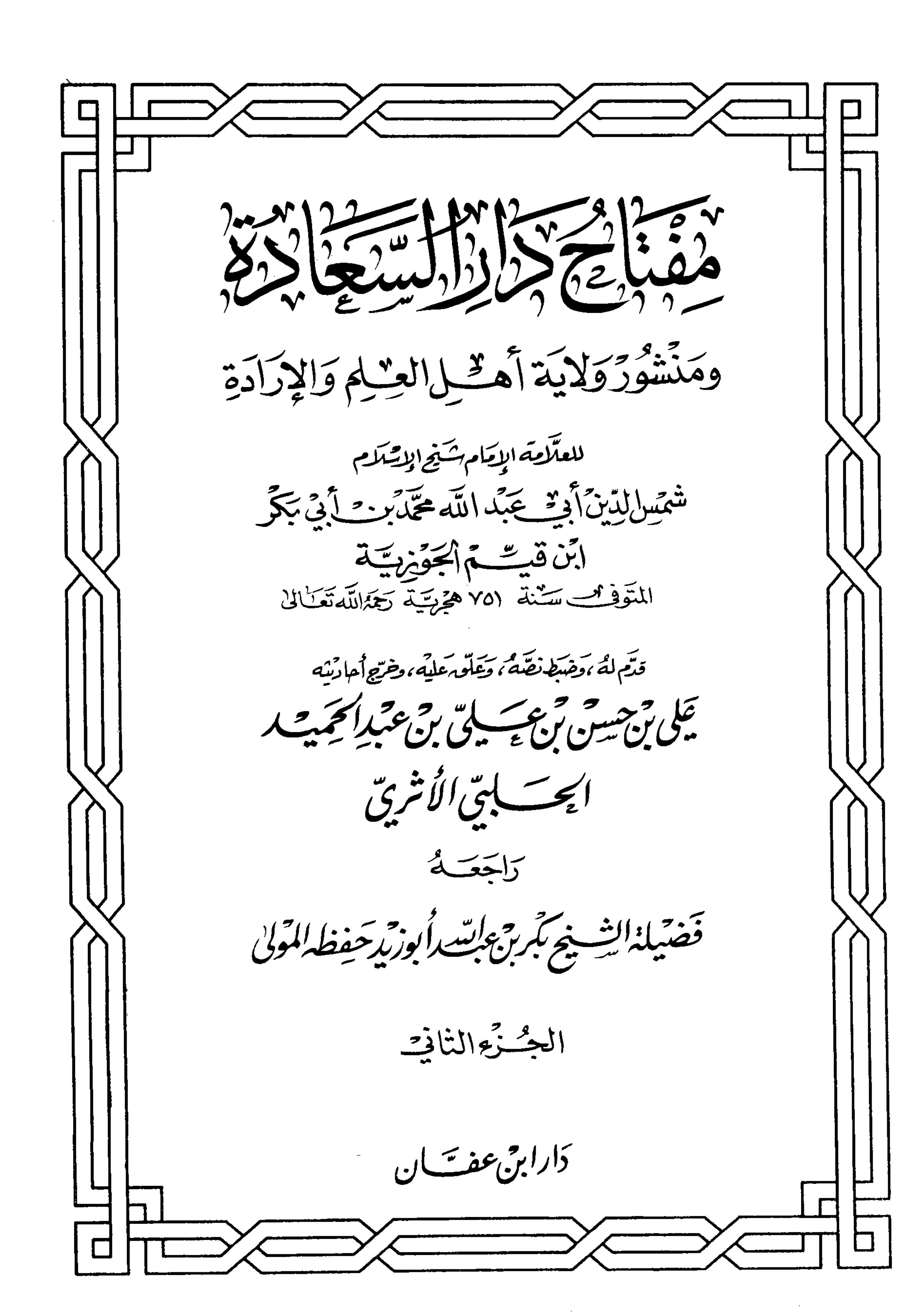

مِفتاح دار السّعادة
ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة

للعلّامة الإمام شيخ الإسلام

شمس الدّين أبي عبد الله محمّد بن أبي بكر

ابن قيّم الجوزيّة

المتوفى سنة ٧٥١ هجريّة رحمه الله تعالى

قدّم له، وضبط نصّه، وعلّق عليه، وخرّج أحاديثه

علي بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد

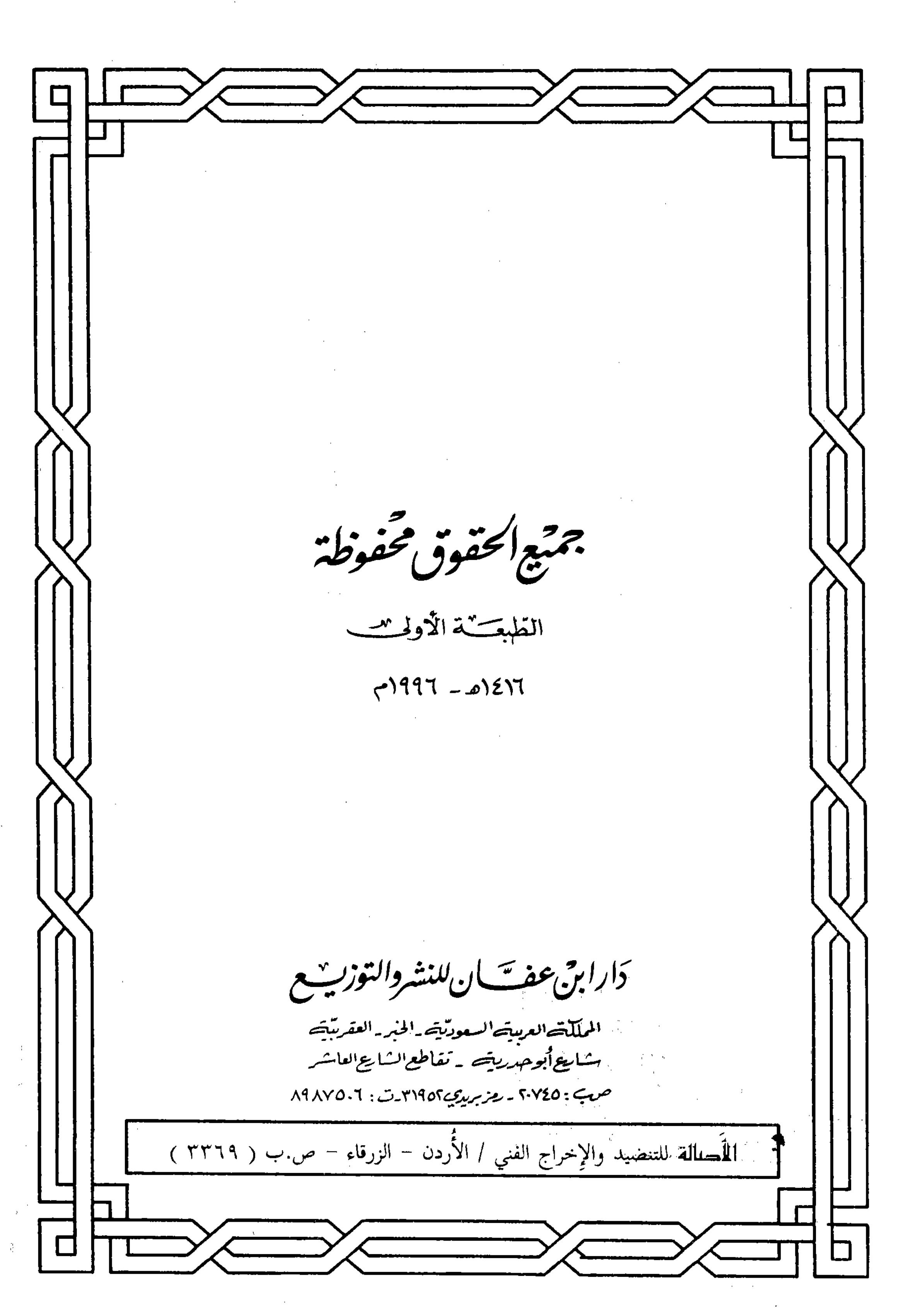
الحلبيّ الأثريّ

راجعه

فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه المولى

الجزء الثاني

دار ابن عفان



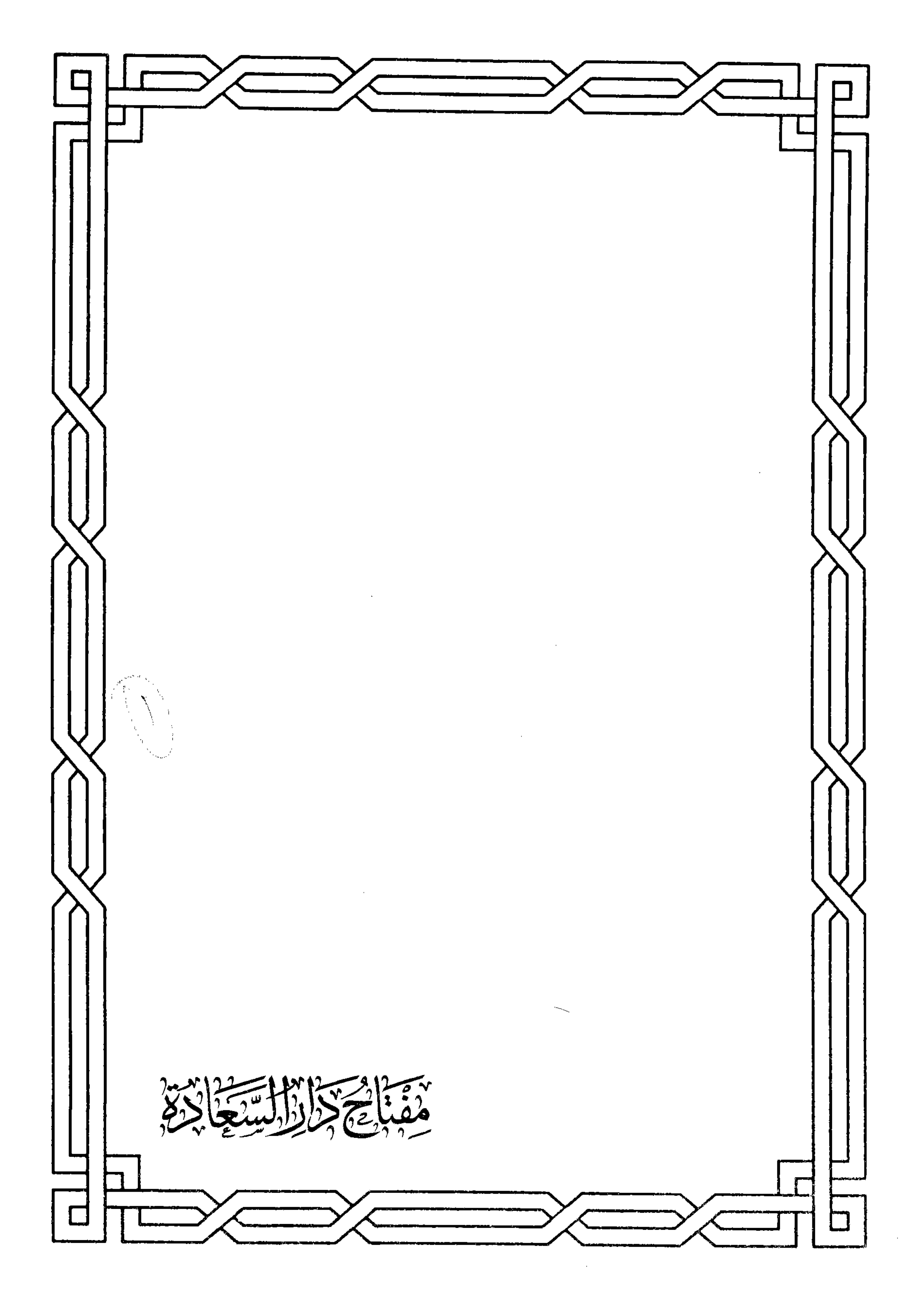
الطبعة الأولى

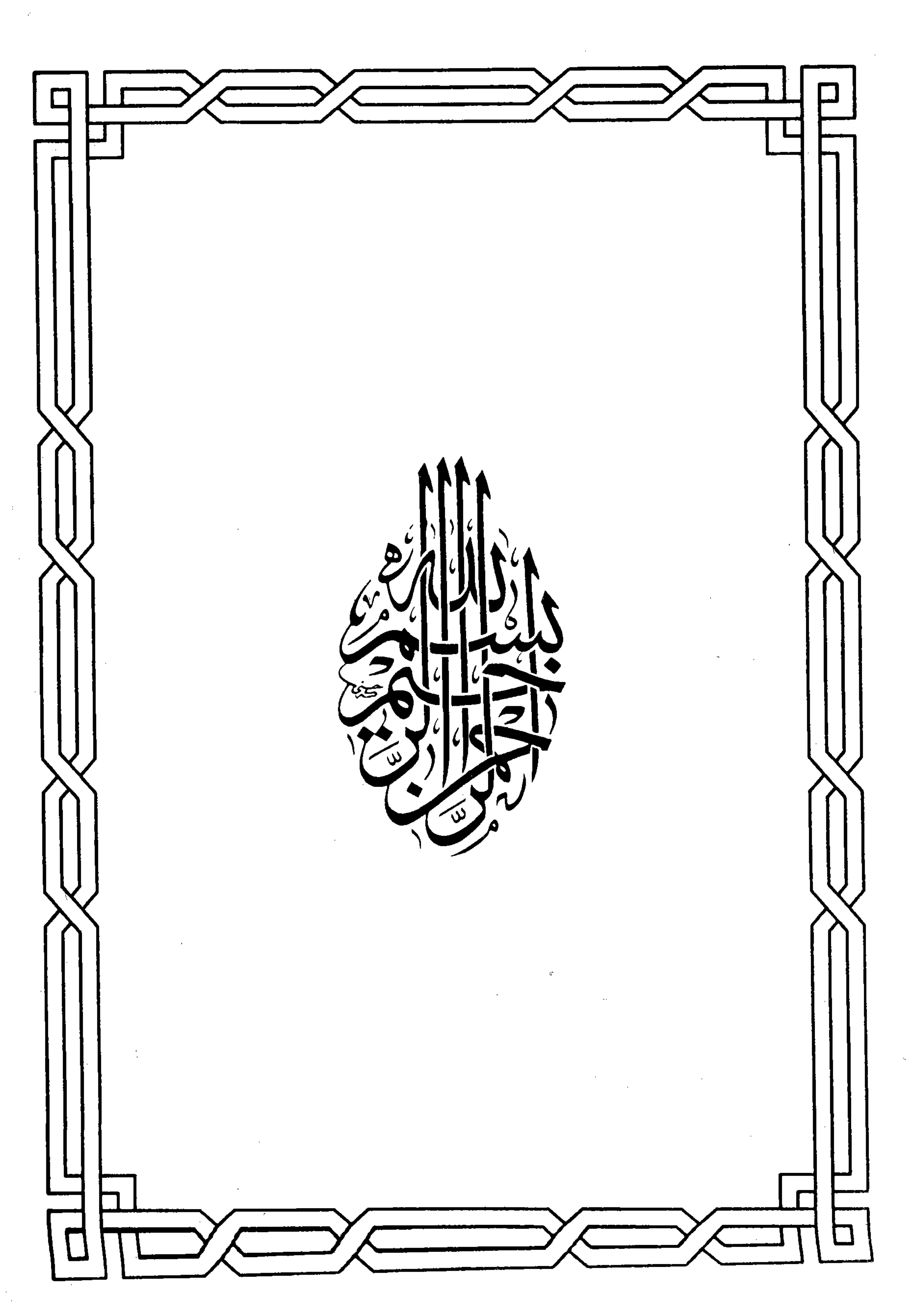
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

دار ابن عفان للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الخبر - العقربية
شارع أبو حدرية - تقاطع الشارع العاشر
ص ب : ٢٠٧٤٥ - رمز بريدي ٣١٩٥٢ - ت : ٨٩٨٧٥٠٦

الأصالة للتنضيد والإخراج الفني / الأردن - الزرقاء - ص.ب (٣٣٦٩)


مفتاح دار السعادة


بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - فَصْلٌ
[التفكُّر في خَلْق الله]

وإذا تأمَّلْتَ ما دَعا اللَّهُ سبحانهُ في كتابهِ عبادَهُ إلى الفكرِ فيهِ أوقَعَكَ على العلمِ بهِ سبحانه وتعالى بوحدانيَّتهِ وصفاتِ كمالهِ ونُعوتِ جلالهِ من عمومِ قُدرتهِ وعلمهِ وكمالِ حِكمَتهِ ورحمتهِ وإحسانهِ وَبرِّهِ ولُطفهِ وعَدلهِ ورضاهُ وغضبهِ وثوابهِ وعقابهِ .

فبهذا تَعَرَّفَ إلى عبادهِ ونَدَبَهُم إلى التَّفكُّرِ في آياتهِ .

ونَذكُرُ لذلكَ أمثلَةً ممَّا ذَكرها اللَّهُ سبحانهُ في كتابهِ لِيُستَدَلَّ بها على غَيرها :

فَمِن ذلكَ خَلْقُ الإنسانِ :

وقَد نَدَبَ سبحانهُ إلى التَّفكُّرِ فيهِ ، والنَّظَرِ في غيرِ موضعٍ من كتابهِ ؛ كقولهِ تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرِ الإنسانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق : ٥] ، وقولِه تعالى : ﴿ وفي أنفُسِكُم أفلا تُبصِرونَ ﴾ [الذاريات : ٢١]، وقال تعالى : ﴿ يا أيُّها النَّاسُ إنْ كُنتُم في رَيبٍ منَ البَعثِ فإنَّا خَلَقْناكُم مِن تُرابٍ ثمَّ مِن نُطفَةٍ ثمَّ من عَلَقَةٍ ثمَّ مِن مُضغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وغير مُخلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لكُم ونُقِرُّ في الأرحامِ ما نشاءُ إلى أجلٍ مسمًّى ثمَّ نُخرِجُكُم طِفلًا ثمَّ لِتَبلُغوا أشُدَّكُم ومنكُم مَن يُتَوفَّى ومنكُم مَن يُرَدُّ إلى أَرذَلِ العُمُرِ لكَيلا يَعلَمَ مِن بَعدِ علمٍ شيئًا ﴾ [الحج : ٥] ، وقال

تعالى : ﴿ أيَحسَبُ الإنسانُ أن يُترَكَ سُدى أَلَم يكُ نُطفَةً من مَنِيٍّ يُمنى ثمّ كانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى فَجَعَلَ منهُ الزَّوجينِ الذَّكَرَ والأُنثى أليسَ ذلكَ بقادرٍ على أن يُحييَ الموتى ﴾ [القيامَة : ٣٦ - ٤٠]، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ نخلُقْكُم مِن ماءٍ مَهينٍ فَجَعَلْناهُ في قرارٍ مَكينٍ إلى قَدَرٍ مَعلومٍ فَقَدَرْنا فَنِعمَ القادرون ﴾ [المرسلات : ٢٠ - ٢٣]، وقال تعالى : ﴿ أوَ لَم يَرَ الإنسانُ أنَّا خَلَقناهُ مِن نُطفَةٍ فإذا هو خَصيمٌ مُبينٌ ﴾ [يس : ٧٧]، وقال : ﴿ ولَقَد خَلَقنا الإنسانَ مِن سُلالَةٍ مِن طينٍ ثمَّ جَعَلْناهُ نُطفَةً في قرارٍ مَكينٍ ثمَّ خَلَقْنا النُّطفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنا المُضغَةَ عِظاما فَكَسَونا العِظامَ لَحما ثمَّ أنشأناهُ خَلقًا آخَرَ فَتَبارَكَ الله أحسَنُ الخالقين ﴾ [المؤمنون : ١٢ - ١٤] ...

وهذا كثيرٌ في القرآنِ ؛ يَدعو العَبدَ إلى النَّظَرِ والفكرِ في مبدأ خلقهِ ووسطهِ وآخرهِ ، إذ نَفسُهُ وخلقُهُ من أعظَمِ الدَّلائلِ على خالقهِ وفاطرهِ، وأقربُ شيءٍ إلى الإنسانِ نفسُهُ ، وفيه من العجائبِ الدَّالَّةِ على عَظَمَةِ اللَّهِ ما تَنقَضي الأعمارُ في الوقوفِ على بَعضهِ ؛ وهو غافلٌ عنهُ ، مُعْرِضٌ عن التَّفكيرِ فيهِ ، ولو فكَّرَ في نفسهِ لَزَجَرَهُ ما يعلمُ من عجائبِ خلقِها عن كُفرهِ ؛ قال اللَّهُ تعالى : ﴿ قُتِلَ الإنسانُ ما أكفَرَهُ من أيِّ شيءٍ خَلَقَهُ مِن نُطفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ثُمَّ السَّبيلَ يَسَّرَهُ ثمَّ أماتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثمَّ إذا شاءَ أنشَرَهُ ﴾ [عبس : ١٧ - ٢٢] .

فلم يُكرِّرْ سبحانهُ على أسماعِنا وعقولِنا ذِكْرَ هذا لنسمعَ ذِكْرَ النُّطفَةِ والعَلَقَةِ والمُضغَةِ والتُّرابِ ، ولا لنتكلَّمَ بها فَقَط ، ولا لِمُجرَّدِ تَعريفنا بذلكَ ، بل لأمرٍ وراءَ ذلكَ كلِّهِ هو المقصودُ بالخطابِ وإليهِ جَرى ذلكَ الحديث :

فانظُر الآن إلى **النُّطفَةِ** بعَينِ البَصيرَةِ ؛ وهي قَطرَةٌ من ماءٍ مَهينٍ ضَعيفٍ

مُستقذَرٍ ، لو مرَّتْ بها ساعَةٌ من الزَّمانِ فَسَدَتْ وأنتَنَتْ ، كيفَ استخرَجها ربُّ الأربابِ العليمُ القَديرُ من بينِ الصُّلبِ والتَّرائبِ مُنْقادَةً لقدرتهِ مُطيعَةً لمشيئتهِ ، مُذلَّلَةَ القِيَادِ على ضيقِ طرقها واختلافِ مجاريها ، إلى أن ساقَها إلى مُستَقرِّها ومَجْمَعِها ، وكيفَ جمَعَ سبحانهُ بينَ الذَّكَرِ والأُنثى ، وألقى المحبَّةَ بينهما ، وكيفَ قادهما بسلسلَةِ الشهوَةِ والمحبَّةِ إلى الاجتماعِ الذي هو سببُ تخليقِ الوَلَدِ وتَكوينهِ ، وكيفَ قَدَّرَ اجتماعَ ذَيْنِكَ الماءين مع بُعْدِ كلٍّ منهما عنْ صاحبهِ ، وساقهما مِن أعماقِ العروقِ والأعضاءِ وجَمَعهما في موضعٍ واحدٍ جُعِلَ لهما قَرارًا مكينًا لا ينالُهُ هواءٌ يُفسِدهُ ، ولا بَردٌ يُجمِّدهُ ، ولا عارضٌ يَصلُ إليهِ ، ولا آفَةٌ تَتسلَّطُ عليهِ ، ثمَّ قَلَبَ تلكَ النُّطفَةَ البيضاءَ المُشرِقَةَ عَلَقَةً حمراءَ تَضربُ إلى السَّوادِ ، ثمَّ جعلها مُضغَةَ لحمٍ مُخالِفَةً للعَلَقَةِ في لونِها وحقيقتِها وشَكْلِها ، ثمَّ جعلها عظامًا مُجرَّدَةً لا كسوَةَ عليها ، مُبايِنَةً للمُضغَةِ في شكلِها وهيئتها وقَدْرِها وملمسِها ولونِها .

وانْظُر كيفَ قسَّمَ تلكَ الأجزاءَ المُتشابهَةَ المُتساويَةَ إلى الأعصابِ والعظامِ والعُروقِ والأوتارِ واليابسِ واللَّيِّنِ ، وبيَّنَ ذلكَ ، ثمَّ كيفَ رَبَطَ بعضَها ببَعضٍ أقوى رباطٍ وأشدَّهُ وأبعَدَهُ عن الانحلالِ ، وكيفَ كساها لحمًا ركَّبَهُ عليها وجعَلَهُ وعاءً لها وغشاءً وحافظًا ، وجعلَها حاملَةً له مُقيمَةً له ، فاللحمُ قائمٌ بها وهي محفوظَةٌ بهِ ، وكيفَ صوَّرها فأحسَنَ صُوَرها وشقَّ لها السَّمعَ والبَصَرَ والفَمَ والأنفَ وسائرَ المنافذِ ، ومدَّ اليَدينِ والرِّجلَينِ وبَسَطَهما وقسَّمَ رؤوسَهما بالأصابعِ ، ثمَّ قسَّمَهما بالأناملِ ، وركَّبَ الأعضاءَ الباطنَةَ من القَلبِ والمَعِدَةِ والكَبدِ والطِّحالِ والرِّئَةِ والرَّحِمِ والمثانَةِ والأمعاءِ ، كلٌّ واحدٍ منها لهُ قَدْرٌ يخصُّهُ

ومنفعَةٌ تخصُّهُ .

ثمَّ انْظُر الحكمَةَ البالغَةَ في تركيبِ **العظام** قِواما للبَدنِ وعمادًا لهُ ، وكيفَ قدَّرَها ربُّها وخالقُها بتقاديرَ مُختلِفَةٍ وأشكالٍ مختَلفَةٍ ؛ فمنها الصَّغيرُ والكبيرُ ، والطَّويلُ والقَصيرُ ، والمُنحَني والمُستَدير ، والدَّقيقُ والعَريضُ ، والمُصْمَتُ والمُجوَّفُ ، وكيفَ ركَّبَ بَعضَها في بَعضٍ ؛ فمنها ما تركيبهُ تركيبُ الذَّكرِ في الأُنثى ، ومنها ما تركيبهُ تركيبُ اتِّصالٍ فَقَط ، وكيفَ اختَلَفَت أشكالُها باختلافِ منافعها **كالأضراسِ** ؛ فإنَّها لمّا كانت آلَةً للطَّحنِ جُعلَت عَريضَةً .

ولمّا كانَت الأسنانُ آلَةً للقَطعِ جُعلَت مُستدِقَّةً محدَّدَةً .

ولمّا كان الإنسانُ مُحتاجًا إلى الحَرَكَةِ بجملَةِ بَدَنهِ وببَعضِ أعضائهِ للتَّردُّدِ في حاجتهِ لم يَجعَلْ عظامَهُ عظما واحدًا ، بل عظاما متعدِّدَةً ، وجَعَلَ بينها مفاصلَ حتى تَتيسَّرَ بها الحَرَكَةُ ، وكان قَدْرُ كلٍّ واحدٍ منها وشكلُهُ على حَسَبِ الحركةِ المطلوبَةِ منهُ .

وكيفَ شدَّ أَسْرَ تلكَ المفاصلِ والأعضاءِ وربَطَ بَعضها ببعَضٍ بأوتارٍ ورباطاتٍ أنبتها من العظمَ وألصَقَ أحَدَ طَرَفَي العظم بالطَّرفِ الآخَرِ كالرِّباطِ لهُ ، ثمَّ جَعَلَ في أحَدِ طَرَفَي العظمِ زوائدَ خارجةً عنهُ ، وفي الآخرِ نُقَرًا غائصَةً فيه مُوافقَةً لشكلِ تلكَ الزَّوائدِ لتدخُلَ فيها وتنطبقَ عليها ، فإذا أرادَ العَبدُ أن يُحرِّكَ جزءًا من بَدَنهِ لم يمتنعْ عليهِ ، ولولا المفاصلُ لتعذَّرَ ذلكَ عليهِ .

وتأمَّل كيفيَّةَ خَلقِ **الرَّأسِ** وكثرَةِ ما فيهِ من العظامِ حتى قيلَ : إنَّها خمسةٌ وخمسونَ عَظما مختلفَةُ الأشكالِ والمقاديرِ والمنافعِ ، وكيفَ ركَّبَهُ سبحانهُ وتعالى على البَدَنِ وجَعَلَهُ عاليًا عليهِ عُلُوَّ الرَّاكبِ على مركوبهِ ، ولمّا كانَ عاليًا

على البَدَنِ جَعَلَ فيه الحواسَّ الخمسَ وآلاتِ الإدراكِ كلَّها من السَّمعِ والبَصَرِ والشمِّ والذَّوقِ واللمسِ .

وجَعَلَ حاسَّةَ **البَصَرِ** في مُقدَّمِهِ ليكونَ كالطَّليعَةِ والحَرَسِ والكاشفِ للبَدَنِ ، وركَّبَ كلَّ عينٍ من سبعِ طبقاتٍ ، لكلِّ طَبَقَةٍ وصفٌ مخصوصٌ ، ومقدارٌ مخصوصٌ ، ومنفعةٌ مخصوصَةٌ لو فُقِدَت طَبَقَةٌ من تلكَ الطَّبقاتِ السَّبعِ أو زالت عن هَيئتها وموضعها ؛ لتعطَّلَت العَينُ عن الإبصارِ .

ثمَّ أركزَ سبحانهُ داخلَ تلكَ الطَّبقاتِ السَّبعِ خَلْقًا عَجيبًا وهو **إنسانُ العَينِ** بقَدرِ العَدَسَةِ يُبصِرُ به ما بينَ المشرقِ والمَغربِ والأرضِ والسَّماءِ ، وجعَلَهُ من العَينِ بمنزلَةِ القَلبِ من الأعضاءِ ، فهو مَلِكُها ، وتلكَ الطَّبقاتُ والأجفانُ والأهدابُ خَدَمٌ له وحُجَّابٌ وحُرَّاسٌ ، فتباركَ اللَّهُ أحسَنُ الخالقين .

فانظر كيفَ حسَّنَ شكلَ العَينينِ وهيئتَهما ومقدارَهما .

ثمَّ جمَّلهما **بالأجفانِ** غِطاءً لهما وسترًا وحفظًا وزينَةً ؛ فهما يَتَلَقَّيانِ عن العَينِ الأذى والقذى والغبارَ ويُكِنَّانِهما من البارِدِ المؤذي والحارِّ المؤذي .

ثمَّ غَرَسَ في أطرافِ تلكَ الأجفانِ **الأهدابَ** جمالًا وزينَةً ، ولمنافعَ أُخَرَ وراءَ الجمالِ والزِّينَةِ .

ثمَّ أودعَهُما ذلكَ **النُّورَ** الباصرَ والضُّوءَ الباهرَ الذي يخرقُ ما بينَ السَّماءِ والأرضِ ، ثمَّ يخرقُ السَّماءَ مُجاوزًا لرؤيَةِ ما فوقها من الكواكبِ .

وقَد أودَعَ سبحانهُ هذا السرَّ العَجيبَ في هذا المقدارِ الصَّغيرِ بحيثُ تنطبعُ فيه صورَةُ السَّمواتِ مع اتِّساعِ أكنافها وتباعُدِ أقطارها .

وشقَّ لهُ السَّمعَ وخَلَقَ **الأُذُنَ** أحسَنَ خِلقَةٍ وأبلغَها في حُصولِ المقصودِ منها ، فجعلها مُجوَّفَةً كالصَّدَفَةِ لتجمعَ الصَّوتَ فتؤدِّيَهُ إلى الصِّماخِ ، وليحسَّ

بدبيبِ الحيوانِ فيها فيُبادرَ إلى إخراجِهِ ، وجَعلَ فيها غُضونًا وتجاويفَ واعوجاجاتٍ تُمسِكُ الهواءَ والصَّوتَ الدَّاخلَ فتكسرُ حِدَّتَهُ ثمَّ تؤدِّيهِ إلى الصِّماخِ .

ومن حكمةِ ذلكَ - أيضًا - أن يُطَوِّلَ بِهِ الطَّريقُ على الحيوانِ ، فلا يَصلُ إلى الصِّماخِ حتى يستيقظَ أو ينتبهَ لإمساكِهِ .

وفيهِ أيضًا حِكَمٌ غير ذلكَ .

ثمَّ اقتضَتْ حِكمَةُ الرَّبِّ الخالقِ سبحانهُ أَنْ جَعَلَ **ماءَ الأُذُنِ** مُرًّا في غايَةِ المرارَةِ ، فلا يُجاوِزُهُ الحيوانُ ولا يَقطعُهُ داخلًا إلى باطنِ الأُذُنِ ، بل إذا وَصَلَ إليهِ أعمَلَ الحِيلَةَ في رجوعِهِ ، وجعَلَ ماءَ العَيْنِ مالحًا لِيَحْفَظَها ، فإنَّها شحمَةٌ قابلَةٌ للفسادِ ، فكانَت مُلوحَةُ مائها صيانَةً لها وحفظًا ، وجَعَلَ **ماءَ الفمِ** عَذبًا حلوًا ليدركَ به طعومَ الأشياءِ على ما هي عليهِ ، إذ لو كانَ على غيرِ هذه الصِّفَةِ لأحالَها إلى طبيعتِهِ ، كما أنَّ مَن عَرَضَ لفمِهِ المرارَةُ استمرَّ طَعْمَ الأشياءِ التي ليسَت بمُرَّةٍ ، كما قيل :

ومَن يَكُ ذا فمٍ مُرٍّ مَريضٍ   يجدْ مُرًّا بِهِ الماءَ الزُّلالا[1]

ونَصَبَ سبحانهُ **قَصَبَةَ الأنفِ** في الوجهِ فأحسَنَ شكلَهُ وهيئتَهُ ووَضْعَهُ ، وفتحَ فيه **المَنْخِرَين** ، وحجَزَ بينهما بحاجزٍ ، وأودَعَ فيهما **حاسَّةَ الشمِّ** التي تُدْرَكُ بها أنواعُ الرَّوائحِ الطَّيِّبَةِ والخبيثَةِ والنَّافعَةِ والضَّارَّةِ وليتنَشَّقَ به الهواءَ فيوصلَهُ إلى القَلبِ فيتروَّحَ به ويتغذَّى به .

ثمَّ لم يجعَل في داخلِهِ من الاعوجاجاتِ والغُضونِ ما جعَلَ في الأذنِ لئلّا يُمسكَ الرَّائحَةَ فيُضعفها ويقطعَ مجراها .

---

(١) « ديوان المتنبّي » (ص ١٤٢ - بشرح اليازجي) .

وجعَلَهُ سبحانهُ مصبًّا تنحدرُ إليهِ فَضَلاتُ الدِّماغِ فتجتمعُ فيهِ ثمَّ تخرجُ منهُ .

واقتَضَتْ حكمتُه أن جَعَلَ أعلاهُ أدقَّ من أسفلهِ ؛ لأنَّ أسفَلَهُ إذا كانَ واسعًا اجتمعَتْ فيهِ تلكَ الفضلاتُ فخرَجَتْ بسهولَةٍ ، ولأنَّهُ يأخذُ من الهواءِ مَلْأَهُ ثمَّ يتصاعَدُ في مجراهُ قليلًا قليلًا ، حتى يَصلَ إلى القَلبِ وصولًا لا يضرُّهُ ولا يُزعِجُهُ .

ثمَّ فَصَلَ بين المَنْخِرَيْنِ بحاجزٍ بينهما حكمَةً منهُ ورحمَةً ؛ فإنَّهُ لما كانَ قَصَبَةً ومجرًى ساترًا لِمَا ينحدرُ فيه من فضلاتِ الرَّأسِ ومجرى النَّفَسِ الصَّاعدِ منهُ جَعَلَ في وسطِهِ حاجزًا لئلَّا يفسدَ بما يَجري فيه فيمنعَ نَشْقَهُ للنَّفَسِ ، بل إمَّا أن يَعتَمدَ الفضلاتِ نازلَةً من أحَدِ المنفذين في الغالبِ فيَبقى الآخَرُ للنَّفَسِ ، وإمَّا أن يَجري فيهما فينقسمَ فلا يَنسدَّ الأنفُ جملَةً بل يبقى فيه مدخَلٌ للنَّفَسِ .

وأيضًا ؛ فإنَّهُ لمّا كانَ عُضوًا واحدًا وحاسَّةً واحدةً - ولم يكُن عضوَينِ وحاسَّتين كالأُذُنَيْنِ والعَينين اللَّتين اقتَضَت الحكمَةُ تعدُّدَهما - فإنَّهُ ربَّما أُصيبت إحداهما أو عَرَضَت لها آفَةٌ تمنعها من كمالها فتكونُ الأُخرى سالمةً ، فلا تَتَعطَّلُ منفعةُ هذا الجنسِ جملَةً ، وكانَ وجودُ أَنْفَيْنِ في الوجهِ شيئًا ظاهرًا فنَصَبَ أنفًا واحدًا ، وجعَلَ فيهِ منفذينِ حجَزَ بينهما بحاجزٍ يجري مجرى تَعدُّدِ العَينين والأذنين في المنفعَةِ وهو واحدٌ .

فتبارَكَ اللَّهُ ربُّ العالَمين وأحسَنُ الخالقين .

وشقَّ سبحانهُ للعَبدِ **الفَمَ** في أحسَنِ موضعٍ وأليَقهِ بهِ ، وأودَعَ فيهِ من المنافعِ وآلاتِ الذَّوقِ والكلامِ وآلاتِ الطَّحْنِ والقَطعِ ما يَبهرُ العقولَ عجائبُهُ ؛ فأودَعَهُ **اللسانَ** الذي هو أحدُ آياتهِ الدَّالَّةِ عليهِ ، وجعَلَهُ تَرْجُمانًا لملكِ الأعضاءِ

مُبِينًا مؤدِّيًا عنهُ كما جَعَل الأُذنَ رسولًا مُؤدِّيًا مُبلِّغًا إليهِ ، فهي رسولُهُ وبَريدُهُ الذي يُؤدِّي إليهِ الأخبارَ ، واللسانُ بَريدُهُ ورَسولُهُ الذي يُؤدِّي عنهُ ما يريدُ .

واقتَضَتْ حكمتُهُ سبحانهُ أنْ جَعَلَ هذا الرَّسولَ مَصُونًا محفوظًا مستورًا غَيرَ بارزٍ مكشوفٍ كالأُذنِ والعَينِ والأنفِ ؛ لأنَّ تلكَ الأعضاءَ لمّا كانت تؤدِّي من الخارجِ إليهِ جُعلَت بارزَةً ظاهرَةً ، ولمّا كانَ اللسانُ مُؤدِّيًا منهُ إلى الخارجِ جعلَ لهُ سترًا مصونًا لعَدمِ الفائدَةِ في إبرازهِ لأنَّهُ لا يأخذُ من الخارجِ إلى القَلبِ .

وأيضًا ؛ فإنَّهُ لمّا كانَ أشرَفَ الأعضاءِ بعدَ القلبِ ، ومنزلتُهُ منه منزلَةَ ترجمانِهِ ووزيرهِ ضُرِبَ عليهِ سرادقُ تَسترهُ وتصونُهُ ، وجُعلَ في ذلكَ السُّرادقِ كالقَلبِ في الصَّدرِ .

وأيضًا ؛ فإنَّهُ من ألطَفِ الأعضاءِ وأليَنِها وأشدِّها رطوبَةً ، وهو لا يتصرَّفُ إلّا بواسطَةِ الرُّطوبَةِ المحيطَةِ به ، فلو كانَ بارزًا صارَ عُرضَةً للحرارةِ واليُبوسَةِ والنَّشَافِ المانعِ لهُ من التَّصرُّفِ ، ولغَيرِ ذلكَ من الحكَمِ والفوائدِ .

ثمَّ زيَّنَ سبحانهُ الفَمَ بما فيه من **الأسنانِ** التي هَي جمالٌ لهُ وزينةٌ ، وبها قِوامُ العَبدِ وغذاؤهُ ، وجَعلَ بعضَها أرحاءَ[1] للطَّحنِ ، وبعضَها آلَةً للقَطعِ ، فأحكَمَ أُصولَها وحدَّدَ رؤوسَها ، وبيَّضَ لونَها ، ورتَّبَ صفوفَها مُتساويَةَ الرُّؤوسِ ، مُتناسقَةَ التَّرتيبِ ، كأنَّها الدُّرُّ المنظومُ بياضًا وصفاءً وحُسنًا .

وأحاطَ سبحانهُ على ذلك حائطين ، وأودَعَهما منَ المنافعِ والحِكَمِ ما أودَعَهما ، وهما **الشفتانِ** ؛ فحسَّنَ لونَهما وشكلَهما وَوَضْعَهما ، وهيَّأهما وجعلهما غطاءً للفمِ وطَبَقًا لهُ ، وجعلَهما إتمامًا لمخارجِ حروفِ الكلامِ ونهايَةً

---

(١) هي ما يُطْحَنُ بِه ، مُفردها : رَحًى .

لهُ ، كما جَعَلَ أقصى الحَلْقِ بدايَةً لهُ ، واللسانَ وما جاوَرَهُ وَسَطًا ، ولهذا كانَ أكثَرُ العَمَلِ فيها لهُ ؛ إذ هو الواسطَةُ .

واقتَضَتْ حِكمتُهُ أَنْ جَعلَ الشفتين لحمًا صِرْفًا لا عظمَ فيهِ ولا عَصَبَ ، ليتمكَّنَ بهما من مَصِّ الشرابِ ، ويسهُلَ عليهِ فتحُهما وطَبْقُهما .

وخصَّ **الفكَّ الأسفَلَ** بالتَّحريكِ ؛ لأنَّ تَحريكَ الأخفِّ أحسنُ ، ولأنَّهُ يشتملُ على الأعضاءِ الشريفَةِ فلم يُخاطِرْ بها في الحركةِ .

وخَلَقَ سبحانهُ **الحناجرَ** مُختلفَةَ الأشكالِ في الضِّيقِ والسَّعَةِ والخشونَةِ والْمَلاسَةِ والصَّلابَةِ واللِّينِ والطُّولِ والقِصَرِ ؛ فاختلَفَتْ بذلكَ الأصواتُ أعظَمَ اختلافٍ ، ولا يكادُ يشتبهُ صوتانِ إلّا نادرًا .

ولهذا كانَ الصَّحيحُ قَبُولَ شهادَةِ الأعمى لتمييزِهِ بين الأشخاصِ بأصواتهم كما يُميِّزُ البَصيرُ بينهم بصُوَرهم ، والاشتباهُ العارضُ بينَ الأصواتِ كالاشتباهِ العارضِ بينَ الصُّوَرِ .

وزيَّنَ سبحانهُ الرَّأسَ **بالشعرِ** ، وجعَلَهُ لباسًا لهُ لاحتياجهِ إليهِ ، وزيَّنَ الوجهَ بما أنبتَ فيهِ من الشعورِ المختلفَةِ الأشكالِ والمقاديرِ ، فزيَّنهُ بالحاجبينِ ، وجَعَلَهُما وقايَةً لِمَا يتحدَّرُ من بَشرَةِ الرَّأسِ إلى العَينين ، وقوَّسهما ، وأحسَنَ خطَّهما ، وزيَّنَ أجفانَ العينين بالأهدابِ ، وزيَّنَ الوجهَ أيضًا **باللِّحيَةِ**[1] وجعلها كمالًا وَوَقَارًا ومهابَةً للرَّجُلِ ، وزيَّنَ الشفتين بما أنبَتَ فوقَهما من الشاربِ وتحتَهما مِن العَنْفَقَة .

---

(١) وأمَّا أَصحابُ الفِطَرِ المنكوسة ؛ فإنَّهم يُزَيِّنون وجوهَهم بحَلْقِ اللِّحى ! عياذًا باللَّهِ . وانظر رسالتي - القديمة - « حكم الدين في اللِّحية والتدخين » .

وكذلكَ خَلْقُهُ سبحانهُ **لليَدينِ** اللَّتينِ هما آلَةُ العَبدِ وسلاحُهُ ورأسُ مالِ معاشِهِ ، فطوَّلَهما بحيثُ يَصِلَانِ إلى ما شاءَ من بَدنهِ ، وعرَّضَ الكفَّ ليتمكَّنَ بهِ من القَبضِ والبَسطِ ، وقسَّمَ فيهِ الأصابعَ الخمسَ ، وقسَّمَ كلَّ إصبَعٍ بثلاثِ أناملَ والإبهامَ باثنتين ، ووضعَ الأصابعَ الأربعَةَ في جانبٍ والإبهامَ في جانبٍ ؛ لتدورَ الإبهامُ على الجميع ، فجاءَت على أحسَنِ وضعٍ صَلَحت به للقَبضِ والبَسطِ ومباشَرَةِ الأعمالِ ، ولو اجتَمَعَ الأوَّلُونَ والآخِرونَ على أن يَستنبطوا بدقيقِ أفكارهم وضعًا آخَرَ للأصابعِ سوى ما وُضِعَت عليهِ لم يجدوا إليهِ سبيلًا .

فتبارَكَ مَنْ لو شاءَ لسوَّاها وجعَلها طَبَقًا واحدًا كالصَّفيحَةِ ، فلم يتمكَّن العَبدُ بذلكَ من مصالحِهِ وأنواعِ تَصرُّفاتهِ ودقيقِ الصَّنائعِ والخطِّ وغير ذلكَ ، فإنْ بَسطَ أصابعهِ كانَت طَبَقًا يضعُ عليهِ ما يريدُ ، وإنْ ضمَّها وقبضها كانَت دبُّوسًا وآلَةً للضَّربِ ، وإنْ جعلها بينَ الضَّمِّ والبَسطِ كانَت مِغْرَفةً لهُ يتناوَلُ بها ويُمسكُ فيها ما يتناولهُ .

وركَّبَ **الأظفارَ** على رُؤوسها زينَةً لها وعمادًا ووقايَةً ، وليلتقطَ بها الأشياءَ الدَّقيقَةَ التي لا ينالُها جسمُ الأصابعِ ، وجعَلَها سلاحًا لغيرهِ من الحيوانِ والطَّيرِ ، وآلَةً لمعاشهِ ، وليحكَّ الإنسانُ بها بَدَنَهُ عندَ الحاجَةِ .

فالظُّفْرُ الذي هو أقلُّ الأَعضاءِ وأحقرُها لو عَدِمَهُ الإنسانُ ثمَّ ظَهَرَت به حكَّةٌ لاشتَدَّت حاجتهُ إليهِ ولم يقم مقامَهُ شيءٌ في حكِّ بَدنهِ ، ثمَّ هَدى اليَدَ إلى موضعِ الحكِّ حتى تمتدَّ إليهِ ولو في النَّومِ والغَفلَةِ من غيرِ حاجَةٍ إلى طَلَبٍ ، ولو استعانَ بغيرهِ لم يعثُر على موضعِ الحكِّ إلّا بَعدَ تَعَبٍ ومشقَّةٍ .

ثمَّ انظُر إلى الحكمَةِ البالغَةِ في جعلِ عظامِ أسفَلِ البَدنِ غليظَةً قويَّةً لأنَّها

أساسٌ لهُ ، وعظامُ أعاليه دونها في الثَّخانَةِ والصَّلابَةِ لأنَّها محمولَةٌ .

ثمَّ انظر كيفَ جَعلَ **الرَّقَبَةَ** مركبًا للرَّأسِ ، وركَّبها من سبعِ خَرَزَاتٍ مُجوَّفاتٍ مُستديراتٍ ، ثمَّ طبَّقَ بعضها على بَعضٍ ، وركَّبَ كلَّ خَرَزَةٍ على صاحبتها تركيبًا مُحْكَمًا مُتْقَنًا حتى صارَت كأنَّها خَرَزةٌ واحدَةٌ ، ثمَّ ركَّبَ الرَّقَبَةَ على الظَّهرِ والصَّدرِ ، ثمَّ ركَّبَ الظَّهرَ من أعلاهُ إلى منتهى عَظمِ العَجُزِ من أربعٍ وعشرينَ خَرَزةً مركَّبَةً بعضُها في بَعضٍ هي مَجْمَعُ أضلاعِهِ والتي تُمسِكُها أن تنحلَّ وتتفصَّلَ ، ثُمَّ وصَلَ تلكَ العظامَ بَعضها ببَعضٍ ؛ فوَصَلَ عظامَ الظَّهرِ بعظامِ الصَّدرِ وعظامَ الكتفينِ بعظامِ العَضُدَين ، والعضُدينِ بالذِّراعين ، والذِّراعَين بالكَفِّ والأصابعِ .

انظر كيفَ كسا العظامَ العَريضَةَ كعظامِ الظَّهرِ والرَّأسِ كسوَةً من اللحمِ تُناسِبُها ، والعظامَ الدَّقيقَةَ كسوَةً تناسبها كالأصابعِ ، والمتوسِّطَةَ كذلكَ كعظامِ الذِّراعَينِ والعَضُدَينِ ، فهو مُركَّبٌ على ثلاثِ مئةٍ وستِّينَ عظمًا ؛ منها مئتانِ وثمانيَةٌ وأربعونَ مفاصل ، وباقيها صغارٌ حُشِيَتْ خلالَ المفاصلِ ، فلو زادَت عظمًا واحدًا لكانَ مضرَّةً على الإنسانِ يحتاجُ إلى قَلْعِهِ ، ولو نَقَصَت عظمًا واحدًا كانَ نقصانًا يحتاجُ إلى جَبرهِ ، فالطَّبيبُ ينظرُ في هذه العظامِ وكيفيَّةِ تركيبها ليعرفَ وجهَ العلاجِ في جَبرها ، والعارفُ ينظرُ فيها ليَستدلَّ بها على عَظَمَةِ باريها وخالقها وحكمتهِ وعلمهِ ولُطفهِ ، وكم بينَ النَّظَرين !

ثمَّ إنَّهُ سبحانهُ رَبَطَ تلكَ الأعضاءَ والأجزاءَ بالرِّباطاتِ ، فشدَّ بها أسرَها ، وجعلها كالأوتارِ تُمسِكُها وتحفظها حتى بَلَغَ عَددُها إلى خمسِ مئةٍ وتسعَةٍ وعشرينَ رباطًا ، وهي مُختلفَةٌ في الغِلَظِ والدِّقَّةِ والطُّولِ والقِصَرِ والاستقامَةِ

والانحناءِ بحسبِ اختلافِ مواضعها ومحالِّها ، فجعَلَ منها أربَعَةً وعشرينَ رباطًا آلَةً لتحريكِ العَينِ وفتحها وضمِّها وإبصارها ، لو نَقَصْتَ منها رباطًا واحدًا اختلَّ أمرُ العَينِ ، وهكذا لكلِّ عضوٍ من الأعضاءِ رباطاتٌ هنَّ لهُ كالآلاتِ التي بها يتحرَّكُ ويتصرَّفُ ويفعلُ كلَّ ذلكَ .

صنعُ الرَّبِّ الحكيمِ ، وتَقديرُ العَزيزِ العليم في قَطرَةٍ مِن ماءٍ مَهينٍ ، فويلٌ للمُكذِّبينَ وبُعدًا للجاحدين .

ومن عجائبِ خَلقهِ أنَّهُ جَعَلَ في الرَّأسِ ثلاثَ خزائنَ نافذًا بعضُها إلى بعضٍ ؛ خِزانَةً في مُقدَّمهِ ، وخِزانَةً في وسطِهِ ، وخِزانَةً في آخرهِ ، وأودعَ تلكَ الخزائِنَ من أسرارِهِ ما أودعها من الذِّكرِ والفكرِ والتَّعقُّلِ .

ومن عجائب خَلْقهِ ما فيهِ من الأمورِ الباطنَةِ التي لا تُشاهَدُ ؛ كالقَلبِ والكَبِدِ والطِّحال والرِّئَةِ والأمعاءِ والمثانَةِ وسائرِ ما في بَطنهِ من الآلاتِ العجيبَةِ والقوى المُتعدِّدَةِ المُختلفَةِ المنافعِ .

فأمَّا **القَلبُ** فهو الملكُ المُشتغِلُ لجميعِ آلاتِ البَدَنِ والمستخدِمُ لها ، فهو محفوفٌ بها ، محشودٌ ، مخدومٌ ، مستَقرٌّ في الوَسطِ ، وهو أَشرَفُ أعضاءِ البَدنِ ، وبهِ قوامُ الحياةِ ، وهو منبعُ الرُّوحِ الحيوانيِّ والحرارَةِ الغريزيَّة ، وهو معدنُ العَقلِ والعلمِ والحلمِ والشجاعَةِ والكرمِ والصَّبرِ والاحتمالِ والحبِّ والإرادَةِ والرِّضا والغَضَبِ وسائرِ صفاتِ الكمالِ ، فجميعُ الأعضاءِ الظَّاهرَةِ والباطنَةِ وقواها إنَّما هي جُندٌ من أجنادِ القَلبِ ، فإنَّ **العَينَ** طليعتُهُ ورائدُهُ الذي يكشفُ له المرئيَّاتِ ، فإنْ رأت شيئًا أدَّتهُ إليهِ ، ولشدَّةِ الارتباطِ الذي بينها وبينه إذا استقرَّ فيهِ شيءٌ ظَهرَ فيها ، فهي مِرآتُهُ المُترجِمَةُ للنَّاظرِ ما فيهِ ، كما أنَّ اللسانَ تَرْجُمانهُ المؤدِّي للسَّمعِ ما فيهِ .

ولهذا كثيرًا ما يَقرنُ سبحانهُ في كتابهِ بينَ هذه الثَّلاثِ كقولِه : ﴿ إنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفؤادَ كلُّ أُولئكَ كانَ عنهُ مسئولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، وقولِهِ : ﴿ وجَعَلنا لهم سَمعًا وأبصارًا وأفئدَةً ﴾ [الأحقاف : ٢٦] ، وقولِهِ : ﴿ صمٌّ بكمٌ عميٌّ ﴾ [البقرة : ١٨] .

وقَد تقدَّمَ ذلكَ .

وكذلكَ يقرنُ بينَ القلبِ والبَصرِ، كقولِه : ﴿ ونُقلِّبُ أفئدَتَهم وأبصارَهُم ﴾ [الأنعام : ١١٠] ، وقولِهِ في حقِّ رسولِهِ محمَّد ﷺ : ﴿ ما كَذَبَ الفؤادُ ما رأى ﴾ [النجم : ١١]، ثمَّ قالَ : ﴿ ما زاغَ البَصرُ وما طَغى ﴾[النجم : ١٧] .

وكذلكَ **الأُذنُ** هي رسولُهُ المؤدِّي إليهِ .

وكذلكَ **اللسانُ** تَرْجمانُهُ .

وبالجملَةِ ؛ فسائرُ الأعضاءِ خَدَمُهُ وجنودُهُ ، وقال النَّبيُّ ﷺ : « أَلَا إنَّ في الجَسَدِ مُضغَةً إذا صَلَحَت صَلَحَ لها سائرُ الجَسَدُ ، وإذا فَسَدَت فَسَدَ لها سائرُ الجَسَدِ ، أَلَا وهي القَلبُ »[1].

وقال أبو هريرَة : القلبُ مَلكٌ والأعضاءُ جنودهُ ، فإنْ طابَ الملكُ طابَت جنودهُ ، وإذا خَبُثَ المَلِكُ خَبُثَت جنودهُ[2] .

وجُعِلَت **الرِّئَةُ** له كالمِرْوَحةِ تُروِّحُ عليهِ دائمًا ؛ لأنَّهُ أشدُّ الأعضاءِ حَرارَةً ، بل هو منبعُ الحرارَةِ .

وأمَّا **الدِّماغُ** - وهو المُخُّ - فإنَّهُ جُعِلَ باردًا ، واختُلفَ في حِكمةِ ذلكَ ! فقالت طائفَةٌ : إنَّما كانَ الدِّماغُ باردًا لتبريدِ الحرارَةِ الَّتي في القَلبِ ليردَّها

---

(١) رواه البخاري (٥٢) ، ومسلم (١٥٩٩) عن النُّعمان بن بشير .
(٢) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٩) موقوفًا .

عن الإفْراطِ إلى الاعتدالِ .

وردَّت طائفَةٌ هذا ، وقالت : لو كانَ كذلكَ لم يكُن الدِّماغُ بَعيدًا عن القلبِ ، بل كانَ ينبغي أن يُحيطَ به كالرِّئَةِ ، أو يكونَ قريبًا منهُ في الصَّدرِ ليكسرَ حرارتَهُ .

قالت الفرقَةُ الأولى : بُعْدُ الدِّماغِ من القَلبِ لا يمنعُ ما ذَكَرْناه من الحِكمَةِ ؛ لأنَّهُ لو قَرُبَ منهُ لَغَلَبَتْهُ حرارَةُ القَلبِ بقوَّتها ، فجُعلَ البُعدُ بينهما بحيثُ لا يتفاسَدانِ ، وتعتدلُ كيفيَّةُ كُلِّ واحدٍ منهما بكيفيَّةِ الآخَرِ ، وهذا بخلافِ الرِّئةِ فإنَّها آلَةٌ للتَّروْيحِ على القَلبِ لم تُجعَل لتَعديلِ حرارتهِ .

وتوسَّطَتْ فرقَةٌ أُخرى وقالت : بل المخُّ حارٌّ لكنَّهُ فاترُ الحرارَةِ ، وفيه تبريدٌ بالخاصيَّةِ ، فإنَّهُ مبدأٌ للذِّهنِ ، ولهذا كانَ الذِّهنُ يحتاجُ إلى موضعٍ ساكنٍ قارٍّ صافٍ عن الأقذارِ والكدَرِ ، خالٍ من الجلَبَةِ والدَّخَلِ ، ولذلكَ يكونُ جودَةُ الفكرِ والتَّذكُّر واستخراجُ الصَّوابِ عندَ سكونِ البَدنِ وفتورِ حركاتهِ وقلَّةِ شواغلهِ ومزعجاتهِ ، ولذلكَ لم يَصلُحْ لها القلبُ ، وكانَ الدِّماغُ معتدلًا في ذلكَ صالحًا لهُ ، ولذلكَ تجودُ هذه الأفعالُ في الليلِ وفي المواضعِ الخاليَةِ وتفسدُ عندَ التهابِ نار الغَضب والشهوَةِ وعندَ الهمِّ الشديد ومع التَّعب والحركاتِ القويَّةِ البَدنيَّةِ والنَّفسانيَّةِ .

وهذا بحثٌ مُتَّصلٌ بقاعدَةٍ أُخرى ، وهي : أنَّ الحواسَّ والعَقلَ هل مبدؤها القلبُ أَو الدِّماغُ ؟

فقالت طائفَةٌ : مَبْدؤها كلِّها القلبُ ، وهي مرتبطَةٌ بهِ ، وبينهُ وبينَ الحواسِّ منافذُ وطرقٌ .

قالوا : وكلُّ واحدٍ من هذه الأعضاءِ التي هي آلاتُ الحواس لهُ اتِّصالٌ بالقَلبِ بأعصابٍ وغيرِ ذلكَ ، وهذه الأعصابُ تخرجُ من القَلبِ إلى أن تأتي إلى كلِّ واحدٍ من هذه الأَجْسام التي فيها هذه الحواسُّ .

قالوا : فالعَينُ إذا أبصَرَت شيئًا أَدَّتهُ بالآلَةِ التي فيها إلى القَلبِ ؛ لأنَّ هذه الآلَةَ مُتَّصلَةٌ منها إلى القلبِ .

والسَّمعُ إذا أحسَّ صوتًا أدَّاه إلى القلبِ وكذلكَ كلُّ حاسَّةٍ .

ثمَّ أوردوا على أنفسهم سُؤالًا ، فقالوا : إنْ قيلَ : كيفَ يجوزُ أن يكونَ عضوٌ واحدٌ على ضروبٍ من الامتزاجِ يمدُّ عدَّةَ حواسّ مُختلفَةٍ ، وأَجسامُ هذه الحواسِّ مختلفةٌ وقوَّةُ كلِّ حاسَّةٍ مُخالفَةٌ لقوَّةِ الحاسَّةِ الأخرى ؟

وأجابوا عن ذلكَ : بأنَّ جميعَ العروقِ التي في البَدنِ كلُّها متَّصلَةٌ بالقَلبِ إمَّا بأَنفسِها وإمَّا بواسطةٍ ، فما من عِرْقٍ ولا عضوٍ إلّا ولهُ اتِّصالٌ بالقَلبِ اتِّصالًا قريبًا أو بَعيدًا .

قالوا : ويَنبعثُ منهُ في تلكَ العروقِ والمجاري إلى كلِّ عضوٍ ما يُناسِبُهُ ويُشاكِلُهُ ، فينبعثُ منهُ إلى العينين ما يكونُ منهُ حاسَّةُ البَصَرِ ، وإلى الأُذنين ما يُدْرِكُ به المسموعات ، وإلى اللحم ما يكونُ منهُ حِسُّ اللمسِ ، وإلى الأنفِ ما يكون بِهِ حِسُّ الشمِّ ، وإلى اللسانِ ما يكونُ بِهِ حِسُّ الذوقِ ، وإلى كلِّ ذي قوَّةٍ ما يَمُدُّ قوَّتهُ ويحفظها ، فهو المُمِدُّ لهذه الأعضاءِ والحواسِّ والقوى .

ولهذا كانَ الرَّأيُ الصَّحيحُ أنَّهُ أوَّلُ الأعضاء تكوينًا ، قالوا : ولا ريبَ أنَّ مبدأَ القوَّةِ العاقلَةِ منهُ .

وإنْ كانَ قَد خالَفَ في ذلكَ آخَرونَ ، وقالوا : بل العقلُ في الرَّأس .

فالصَّوابُ أنَّ مبدأَه ومنشأَهُ منَ القلبِ ، وفُروعَه وثمرتَه في الرَّأسِ ، والقرآنُ قد دلَّ على هذا بقولهِ : ﴿ أَفَلَمْ يَسيروا في الأرضِ فتكونَ لهم قلوبٌ يعقلونَ بها ﴾ [الحج : ٤٦]، وقال : ﴿ إنَّ في ذلكَ لذكرى لمَن كانَ لهُ قلبٌ ﴾ [ق : ٣٧]، ولم يُرِدْ بالقَلبِ هنا مُضغةَ اللحمِ المُشْتَرَكَةَ بينَ الحيواناتِ ، بل المُرادُ ما فيهِ من العقلِ واللُّبِّ .

ونازَعَهم في ذلكَ طائفةٌ أخرى ، وقالوا : مبدأُ هذه الحواسِّ إنَّما هو الدِّماغُ ، وأنكروا أنْ يكونَ بينَ القَلْبِ والعَينِ والأُذُنِ والأنفِ أعصابٌ أو عُروقٌ ، وقالوا : هذا كذبٌ على الخِلْقَةِ .

والصَّوابُ التَّوسُّطُ بين الفريقينِ ، وهو أنَّ القلبَ ينبعثُ منهُ قوَّةٌ إلى هذه الحواسِّ وهي قُوَّةٌ معنويَّةٌ لا تحتاجُ في وُصولِها إليها إلى مَجارٍ مخصوصَةٍ وأعصابٍ تكونُ حامِلَةً لها ، فإنَّ وُصولَ القوى إلى هذه الحواسِّ والأعضاءِ لا تتوقَّفُ إلَّا على قَبُولها واستعدادها وإمدادِ القَلبِ ، لا على مَجَارٍ وأعصابٍ .

وبهذا يزولُ الالتباسُ في هذا المقامِ الذي طالَ فيهِ الكلامُ ، وَكَثُر فيهِ النِّزاعُ والخصامُ .

واللَّهُ أعلمُ ، وبهِ التَّوفيقُ للصَّوابِ .

والمقصودُ ؛ التَّنبيهُ على أقلِّ القليلِ من وجوهِ الحكمَةِ التي في خَلْقِ الإنسانِ ، والأمرُ أضعافُ ما يخطرُ بالبالِ ، أو يجري فيهِ المقالُ ، وإنَّما فائدَةُ ذكرِ هذه الشَّذْرَةِ - التي هي كَلَا شيءٍ بالنِّسبَةِ إلى ما وراءَها - التَّنبيهُ .

وإذا نَظَرَ العبدُ إلى غذائهِ فَقَط في مدخَلهِ ومُستقرِّهِ ومخرجهِ رأى فيه العِبَرَ والعجائبَ ؛ كيفَ جُعلَت لهُ آلَةٌ يتناوَلُهُ بها ، ثمَّ بابٌ يدخُلُ منه ، ثمَّ آلَةٌ تُقطِّعُهُ

صغارًا ، ثمَّ طاحونٌ يطحنهُ ، ثمَّ أُعِينَ بماءٍ يعجنهُ ، ثمَّ جُعِلَ له مجرى وطريقٌ إلى جانبِ النَّفَسَ ، ينزلُ هذا ويصعَدُ هذا ، فلا يلتقيان مع غايَةِ القُربِ ، ثمَّ جَعَلَ لهُ حوايا وطُرُقًا تُوصِلُهِ إلى **المعدَة** فهي خِزانتُهُ وموضعُ اجتماعِهِ ، ولها بابانِ : بابٌ أعلى يدخُلُ منهُ الطَّعامُ ، وبابٌ أسفَلُ يخرجُ منهُ ثُفْلُهُ[1]، والبابُ الأعلى أوسَعُ من الأسفَلِ إذ الأعلى مدخلٌ للحاصلِ ، والأسفَلُ مصرفٌ للضَّارِّ منهُ ، والأسفَلُ مُنطبِقٌ دائمًا ليستقرَّ الطَّعامُ في موضعِهِ ، فإذا انتَهى الهَضمُ فإنَّ ذلكَ البابَ ينفتحُ إلى انقضائِهِ مِن الدَّفعِ ويُسمَّى البوَّابَ لذلكَ ، والأعلى يُسمَّى فَمَ المعدَةِ ، والطَّعامُ ينزلُ إلى المعدَةِ مُنْكبسًا فإذا استقرَّ فيها انْماعَ وذابَ .

ويحيطُ بالمعدَةِ من داخلها وخارجها حرارةٌ ناريَّةٌ ، بل ربَّما تَزيدُ على حرارَةِ النَّارِ ، وينضجُ بها الطَّعامُ فيها كما ينضجُ الطَعامُ في القِدْرِ بالنَّارِ المحيطَةِ بهِ ، ولذلكَ تُذيبُ ما هو مُستحجِرٌ كالحصى وغيرِهِ ، حتى تتركَه مائعًا ، فإذا أذابَتْهُ علا صَفْوُهُ إلى فوقَ ، ورَسَا كدرُهُ إلى أَسفَلَ ، ومن المعدَةِ عروقٌ متَّصلَةٌ بسائرِ البَدنِ يُبعَثُ فيها معلومُ كلِّ عضوٍ وقوامُهُ بحسبِ استعدادهِ وقَبولِهِ ، فَيُبعَثُ أشرفُ ما في ذلكَ وألطفهُ وأخفُّهُ إلى الأرواحِ ؛ فيبعثُ إلى البَصَرِ بَصَرًا وإلى السَّمعِ سمعًا وإلى الشمِّ شمًّا ، وإلى كلِّ حاسَّةٍ بحسبها ، فهذا ألطفُ ما يتولَّدُ عن الغذاء ، ثمَّ ينبعثُ منهُ إلى الدِّماغِ ما يناسبهُ في اللَّطافَةِ والاعتدالِ ، ثمَّ ينبعثُ من الباقي إلى الأعضاء في تلكَ المجاري بحسبها ، وينبعثُ منهُ إلى العظامِ والشعر والأظافرِ ما يُغذِّيها ويحفظُها فيكونُ الغذاءُ داخلًا إلى المعدَةِ من طرقٍ ومَجارٍ ، وخارجًا منها إلى الأعضاء من طرقٍ ومجارٍ ؛ هذا واردٌ إليها وهذا

(١) الثُّفل : ما استقرَّ تحت الشيء من كُدْرةٍ . « القاموس المحيط » (ص ١٢٥٦) .

صادرٌ عنها ، حكمَةٌ بالغَةٌ ونعمَةٌ سابِغةٌ .

ولمَّا كانَ الغذاءُ إذا استحالَ في المعدَةِ استحالَ دمًا ومِرَّةً[1] سوداءَ ومِرَّةً صَفراءَ وبلغمًا ، اقتَضَتْ حِكمتُهُ سبحانهُ وتعالى أنْ جَعَلَ لكلٍّ واحدٍ من هذه الأخلاطِ مَصْرِفًا ينصبُّ إليهِ ويجتمعُ فيهِ ولا ينبعثُ إلى الأعضاءِ الشريفَةِ إلّا أكملُهُ ، فوضعَ المرارَةَ مصبًّا للمِرَّةِ الصَّفراء ، ووضَعَ الطِّحالَ مقرًّا للمِرَّةِ السَّوداءِ ، والكبدُ تمتصُّ أشرَفَ ما في ذلكَ - وهو الدَّمُ - ثمَّ تبعثهُ إلى جميعِ البَدنِ من عِرْقٍ واحدٍ ينقسمُ على مجارٍ كثيرَةٍ يُوصِلُ إلى كلٍّ واحدٍ من الشعورِ والأعصابِ والعظامِ والعروقِ ما يكونُ بهِ قِوامُهُ .

ثمَّ إذا نَظَرْتَ إلى ما فيهِ منَ القوى الباطنَةِ والظَّاهرَةِ المختلفَةِ في أنفسها ومنافعها رأيتَ العَجَبَ العُجابَ كقوَّةِ سمعهِ وبَصَرهِ وشمِّهِ وذوقِهِ ولمسِهِ وحُبِّهِ وبُغضِهِ ورضاهُ وغضبِه ، وغيرِ ذلكَ من القوى المُتعلِّقَةِ بالإدراكِ والإرادَةِ ، وكذلكَ القوى المتصرِّفَةِ في غذائهِ كالقُوَّةِ المُنْضِجَةِ لهُ وكالقوَّةِ الماسكَةِ لهُ والدَّافعَةِ لهُ إلى الأعضاءِ والقوَّةِ الهاضمَةِ لهُ بَعدَ أَخْذِ الأعضاءِ حاجَتها منهُ ، إلى غيرِ ذلكَ من عجائبِ خِلْقتهِ الظَّاهرَةِ والباطنَةِ .

□□□□□

---

(١) خِلْطٌ من أَخلاط البدن ، وهو المسمَّى المِزاج ، يُقال : غلبت عليه المِرَّة : هاجَتْ . « المعجم الوجيز » (ص ٥٧٨) .

١٤ - فَصْلٌ

[النُّطْفَة وأَحوالُها]

فارْجِعِ الآنَ إلى **النُّطفَةِ** وتأمَّلْ حالَها أوَّلًا وما صارَت إليهِ ثانيًا ، وأنَّهُ لو اجتَمَعَ الإنسُ والجنُّ على أن يخلُقوا لها سمعًا أو بصرًا أو عقلًا أو قدرَةً أو علمًا أو روحًا - بل عظمًا واحدًا من أصغَرِ عظامها ، بل عِرْقًا من أدقِّ عروقها ، بل شعرَةً واحدَةً - لَعَجَزُوا عن ذلكَ ، بل ذلكَ كلُّهُ آثارُ صُنعِ اللَّهِ الذي أتقَنَ كلَّ شيءٍ في قَطرَةٍ من ماءٍ مَهينٍ .

فَمَنْ هذا صُنْعُهُ في قَطرَةِ ماءٍ فكيفَ صُنْعُهُ في ملكوتِ السَّمواتِ ، وعُلوِّها ، وسعتها ، واستدارتها ، وعِظَمِ خَلْقها ، وحُسنِ بنائها ، وعجائِبِ شمسها وقمرها وكواكبها ، ومقاديرها ، وأشكالها ، وتفاوُتِ مشارقها ومغاربها ؟! فلا ذرَّةَ فيها تنفكُّ عن حِكمَةٍ ، بل هي أحكمُ خَلقًا وأتقَنُ صنعًا وأجمَعُ للعجائبِ من بَدَنِ الإنسانِ ، بل لا نِسبَةَ لجميعِ ما في الأرضِ إلى عجائبِ السَّمواتِ ، قال اللَّه تعالى : ﴿ أأنتُم أشدُّ خَلقًا أم السَّماءُ بناها رَفَعَ سَمْكَها فسوَّاها ﴾ [النازعات : ٢٨]، وقال تعالى : ﴿ إنَّ في خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ والفُلْكِ التي تجري في البحرِ بما ينفعُ النَّاسَ ﴾ إلى قوله : ﴿ لآياتٍ لقَومٍ يعقلون ﴾ [البقرة ١٦٤] ، فبدأ بذكرِ خَلقِ السَّمواتِ ، وقال تعالى : ﴿ إنَّ في خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ لآياتٍ لأولي الألباب ﴾ [آل عمران : ١٩] .

وهذا كثيرٌ في القرآنِ ، فالأَرضُ والبحارُ والهواءُ وكلُّ ما تَحتَ السَّمواتِ - بالإضافَةِ إلى السَّمواتِ - كقَطرَةٍ في بحرٍ ، ولهذا قلَّ أن تجيءَ سورَةٌ في القرآنِ إلّا وفيها ذكرُها ؛ **إمَّا** إخبارًا عن عَظَمَتِها وسعتها ، **وإمَّا** إقسامًا بها ، **وإمَّا** دُعاءً إلى النَّظَرِ فيها ، **وإمَّا** إرشادًا للعبادِ أن يَستدلُّوا بها على عَظَمَةِ بانيها ورافعها ، **وإمَّا** استدلالًا منه سبحانهُ بخلقها على ما أخبَرَ به من المعادِ والقيامةِ، **وإمَّا** استدلالًا منهُ بربوبيَّتِهِ لها على وحدانيَّتِهِ وأنَّهُ اللَّهُ الذي لا إلهَ إلّا هو ، **وإمَّا** استدلالًا منه بحُسنها واستوائها والتئامِ أجزائها وعَدمِ الفُطورِ فيها على تمامِ حِكمتهِ وقدرتهِ .

وكذلكَ ما فيها من الكواكبِ والشمسِ والقمرِ والعجائبِ التي تتقاصَرُ عقولُ البَشرِ عن قليلها ، فَكَمْ مِن قَسمٍ في القرآنِ بها ؛ كقولِهِ : ﴿ والسَّماءِ ذاتِ البروجِ ﴾ [البروج : ١] ، ﴿ والسَّماءِ والطَّارق ﴾ [الطارق : ١] ، ﴿ والسَّماءِ وما بناها ﴾ [الشمس : ٥]، ﴿ والسَّماءِ ذاتِ الرَّجْعِ ﴾ [الطارق : ١١]، ﴿ والشمس وضحاها ﴾ [الشمس : ١]، ﴿ والنَّجمِ إذا هَوى ﴾ [النجم : ١]، ﴿ والنَّجمِ الثَّاقب ﴾ [الطارق : ٣]، ﴿ فلا أُقسِمُ بالخُنَّسِ ﴾ [التكوير : ١٥]، وهي الكواكبُ التي تكونُ خُنَّسًا عندَ طلوعها جوارٍ في مجراها ومسيرها، كُنَّسًا عندَ غروبها، فأقسمَ بها في أحوالها الثَّلاثةِ[1] ، ولم يُقسم في كتابهِ بشيءٍ من مخلوقاتهِ أكثَرَ من السّماءِ والنُّجومِ والشمسِ والقَمرِ ، وهو سبحانهُ يُقسمُ بما يُقسمُ بهِ من مخلوقاتهِ لتضمُّنهِ الآياتِ والعجائبَ الدَّالَّةَ عليهِ، وكلَّما كان أعظَمَ آيَةً وأبلَغَ في الدَّلالَةِ كانَ إقْسامُهُ بهِ أكثَرَ من غيرهِ، ولهذا يُعظِّمُ سبحانه هذا القَسمَ ؛ كقوله : ﴿ فلا أُقسِمُ بِمواقِعِ النُّجومِ وإنَّهُ

---

(١) انظر « التبيان في أَقسام القرآن » (١١٤ - ١٣٢) للمصنِّف رحمه اللَّه .

لَقَسَمٌ لو تَعلَمونَ عظيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧]، وأظهَرُ القولينِ أنَّهُ قسمٌ بمواقعِ هذه النُّجومِ التي في السَّماءِ ، فإنَّ اسمَ النُّجومِ عندَ الإطلاقِ إنَّما ينصرفُ إليها .

وأيضًا ؛ فإنَّهُ لم تَجرِ عادتُهُ سبحانهُ باستعمال النُّجوم في آياتِ القرآن ولا في موضعٍ واحدٍ من كتابهِ حتى تُحمَلَ عليهِ هذه الآيَةُ ، وجَرَتْ عادتُهُ سبحانه باستعمالِ النُّجومِ في الكواكبِ في جميعِ القرآنِ .

وأيضًا ؛ فإنَّ نَظيرَ الإِقسامِ بمواقعها هنا إِقسامهُ بهوى النَّجمِ في قولهِ : ﴿ والنَّجمِ إذا هَوى ﴾ .

وأيضًا ؛ فإنَّ هذا قولُ جمهورِ أهلِ التَّفسيرِ .

وأيضًا ؛ فإنَّهُ سبحانهُ يُقسِمُ بالقرآنِ نفسهِ لا بوصولهِ إلى عبادهِ ، هذه طريقَةُ القرآنِ ؛ قال اللَّهُ تعالى : ﴿ ص . والقرآنِ ذي الذّكر ﴾ [ص : ١]، ﴿ يس . والقرآنِ الحكيم ﴾ [يس : ١]، ﴿ ق . والقرآنِ المجيد ﴾ [ق : ١]، ﴿ حم . والكتابِ المُبين ﴾ [الزخرف : ٢]، ونظائرهُ .

والمقصودُ ؛ أنَّهُ سبحانَهُ إنَّما يُقسِمُ من مخلوقاتهِ بما هو من آياتهِ الدَّالَّةِ على ربوبيَّتهِ ووحدانيَّتهِ .

وقد أثنى سبحانهُ في كتابهِ على المتفكّرينَ في خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ ، وذَمَّ المُعْرِضين عن ذلك ، فقال : ﴿ وجَعَلْنا السَّماءَ سَقْفًا مَحفوظًا وهُم عن آياتها مُعرِضونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٢] .

وتأمَّلْ خَلْقَ هذا السَّقفِ الأعظمِ مع صلابتهِ وشدَّتهِ ووثاقتهِ من دُخانٍ وهو بُخارُ الماءِ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وبنَينا فَوقَكُم سَبعًا شِدادًا ﴾ [النبأ : ١٢]، وقال تعالى : ﴿ أأنتم أشدُّ خَلقًا أم السَّماءُ بناها رَفَعَ سَمْكَها فسوَّاها ﴾

[النازعات : ٢٧]، وقال : ﴿ وجَعَلنا السَّماءَ سَقفًا محفوظًا ﴾[الأنبياء : ٣٢].

فانظر إلى هذا البناءِ العظيمِ الشديد الواسعِ الذي رَفَعَ سَمْكَهُ أعظَمَ ارتفاعٍ وزيَّنَهُ بأحسَنِ زينَةٍ وأَودَعَهُ العجائبَ والآياتِ وكيفَ ابتدأ خَلْقَهُ مِن بُخارٍ ارتَفَعَ منَ الماءِ وهو الدُّخان .

فسُبحانَ مَن لا يَقدِرُ الخَلْقُ قَدْرَه ومَن هو فَوقَ العَرشِ فَرْدٌ مُوَحَّدُ

لَقَد تعرَّفَ إلى خَلقهِ بأنواعِ التَعرُّفاتِ ، ونَصَبَ لهم الدَّلالاتِ ، وأوضَحَ لهم الآياتِ البيِّناتِ ؛ ﴿ لِيَهْلِكَ من هَلَكَ عَن بيِّنَةٍ ويَحيا من حيَّ عن بيِّنَةٍ وإنَّ اللهَ لسميعٌ عليمٌ ﴾ [الأنفال : ٤٢] .

فارجعِ البَصَرَ إلى السَّماءِ ؛ وانظُر فيها وفي كواكبها ودَورانها وطلوعها وغروبها وشمسها وقمرها واختلافِ مشارقها ومغاربها ودُؤوبها في الحَرَكَةِ على الدَّوامِ من غَيرِ فتورٍ في حَركتها ولا تغيُّرٍ في سيرها ، بل تَجري في منازلَ قَد رُتِّبَت لها بحسابٍ مقدَّرٍ لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ إلى أن يطويَها فاطرُها وبَديعها .

وانظر إلى كثرةِ كواكبها واختلافِ ألوانها ومقاديرها ، فبعضُها يميلُ إلى الحُمرَةِ ، وبعضها إلى البياضِ ، وبعضها إلى اللونِ الرَّصاصي .

ثمَّ انظر إلى مسيرِ الشمسِ في فَلَكها في مدَّةِ سنةٍ ، ثمَّ هيَ في كلِّ يومٍ تطلعُ وتغربُ بسَيرٍ سخَّرها لهُ خالقُها لا تَتعدَّاهُ ولا تَقصُرُ عنهُ ، ولولا طلوعُها وغروبُها لَمَا عُرِفَ الليلُ والنَّهارُ ولا المواقيتُ ، ولأَطْبَقَ الظَّلامُ على العالَمِ أو الضِّياءُ ، ولم يتميَّزْ وقتُ المعاشِ عن وقتِ السُّباتِ والرَّاحَةِ .

وكيفَ قدَّرَ لها العزيزُ العليمُ سَفَرَينِ متباعدين :

أحدهما : سفرُها صاعدَةً إلى أَوْجِها .

والثَّاني : سفرُها هابطَةً إلى حضيضها .

تنتقلُ في منازلِ هذا السَّفرِ منزلَةً منزلَةً حتى تبلُغَ غايتَها منهُ ، فأحْدَثَ ذلكَ السَّفَرُ بقُدرةِ الرَّبِّ القادرِ اختلافَ الفصولِ من الصَّيفِ والشتاءِ والخريفِ والرَّبيعِ ، فإذا انخَفَضَ سيرُها عن وَسَطِ السَّماءِ بَرَدَ الهواءُ وظَهَرَ الشتاءُ ، وإذا استوَتْ في وَسَطِ السَّماءِ اشتَدَّ القيظُ ، وإذا كانت بينَ المسافتين اعتَدَلَ الزَّمانُ وقامَت مصالحُ العبادِ والحيوانِ والنَّباتِ بهذه الفصولِ الأربَعَةِ ، واختَلَفَتْ بسببها الأقواتُ وأحوالُ النَّباتِ وألوانُهُ ومنافعُ الحيوانِ والأغذيَةِ وغيرها .

وانظُرْ إلى القمرِ وعجائبِ آياتِهِ ! كيفَ يُبديهِ اللَّهُ كالخَيطِ الدَّقيقِ ثمَّ يتزايَدُ نورُهُ ويتكاملُ شيئًا فشيئًا كلَّ ليلَةٍ حتى يَنتَهي إلى إبْدارِهِ وكمالِهِ وتمامِهِ ، ثمَّ يأخُذُ في النُّقصانِ حتى يعودَ إلى حالتِهِ الأولى ليظهَرَ من ذلكَ مواقيتُ العبادِ في معاشهم وعباداتهم ومناسكهم ، فتميَّزَت به الأشهرُ والسِّنونَ ، وقامَ به حسابُ العالَمِ مع ما في ذلكَ من الحِكَمِ والآياتِ والعِبَرِ التي لا يُحصيها إلّا اللَّهُ .

وبالجملَةِ ؛ فما من كوكبٍ من الكواكبِ إلّا وللرَّبِّ تباركَ وتعالى في خَلقهِ حِكَمٌ كثيرَةٌ ، ثمَّ في مقدارِهِ ، ثمَّ في شكلِهِ ولونِهِ ، ثمَّ في موضعِهِ من السَّماءِ وقُربِهِ من وسطها وبُعدِهِ ، وقُربِهِ من الكوكبِ الذي يليهِ وبُعدِه منهُ .

وإذا أردتَ معرفَةَ ذلكَ على سبيلِ الإجمالِ فَقِسْهُ بأعضاءِ بدنِكَ واختلافها، وتفاوُتِ ما بينَ المتجاوراتِ منها وبُعدِ ما بينَ المتباعداتِ وأشكالها ومقاديرها وتفاوُتِ منافعها وما خُلقَت لهُ ، وأيُّ نسبَةٍ لذلكَ إلى عِظَمِ السَّمواتِ وكواكبها وآياتها !

وَقَد اتَّفَقَ أربابُ الهيئَةِ على أنَّ الشمسَ بقدرِ الأرضِ مِئَةُ مرَّةٍ ونيِّفًا وستِّينَ

مرَّةً ، والكواكبُ التي نَراها كثيرٌ منها أصغرُها بَقدرِ الأرضِ ، وبهذا يُعْرَفُ ارتفاعُها وبُعدُها .

وفي حديثِ أبي هريرَةَ الذي رواهُ الترمذيُّ[1]: « إنَّ بينَ الأرضِ والسَّماءِ مسيرةَ خمسِ مئةِ عامٍ، وبينَ كلِّ سماءَين كذلك »، وأنتَ ترى الكوكبَ كأنَّهُ لا يسيرُ وهو من أوَّلِ جزءٍ من طلوعهِ إلى تمامِ طلوعهِ يكونُ فَلَكُهُ قد طَلَعَ بقدرِ مسافَةِ الأرضِ مئةَ مرَّةٍ أو أكثَرَ ، وذلكَ بِقَدْر لحظَةٍ واحدَةٍ ؛ لأنَّ الكوكبَ إذا كانَ بِقَدْرِ الأرضِ مِئَةَ مرَّةٍ - مثلًا - ثمَّ سارَ في اللحظَةِ من موضعٍ إلى موضعٍ فَقَد قَطَعَ بقدرِ مسافَةِ الأرضِ مِئَةَ مرَّةٍ وزيادَة في لحظَةٍ من اللحظاتِ ، وهكذا يسيرُ على الدّوامِ والعبدُ غافلٌ عنهُ وعَن آياتهِ ، وقال بعضهم : إذا تَلَفَّظتَ بقولكَ : لا ، نَعَم ، فبينَ اللفظَتينِ تكونُ الشمسُ قَد قَطَعَت منَ الفَلَكِ مسيرَةَ خمس مئةِ عامٍ .

ثمَّ إنَّهُ سبحانهُ أمسكَ السَّمواتِ مع عِظَمِها وعِظَمِ ما فيها وثبَّتها من غيرِ عَلاقَةٍ مِن فوقها ولا عُمُدٍ من تحتها : ﴿ اللهُ الذي خَلَقَ السَّمواتِ بغَيرِ عَمَدٍ تَرَونها وألقى في الأرضِ رواسيَ أنْ تَميدَ بكُم وبثَّ فيها من كلِّ دابَّةٍ وأنزلنا من السَّماءِ ماءً فأنبتْنا فيها من كلِّ زوجٍ كريمٍ هذا خَلْقُ اللهِ فأروني ماذا خَلَقَ الَّذينَ مِن دونهِ بل الظَّالمونَ في ضلالٍ مُبينٍ ﴾ [لقمان : ١٠ - ١١] .

---

(١) قطعةٌ من حديثٍ طويلٍ في سنده انقطاعٌ ، كما سيأتي بيانُهُ بعد صفحات .

ولكنّ هذا القَدْرَ منه له شاهدٌ ، أخرجه الترمذي (برقم : ٢٥٤٠) و (٣٢٩٤) ، وابنُ حِبّان (٧٤٠٥) ، والطَّبري (١٧ / ١٨٥) ، وأَبو الشيخ في « العظمة » (٢٧٢) ، وأَحمد (٣ / ٧٥) ، وأَبو يعلى (١٣٩٥) عن أَبي سعيد الخُدْري .

وفي سنده درَّاج أَبو السَّمْح ؛ وهو ضعيفٌ .

١٥ - فَصْلٌ

[النَّظرُ في آياتِ اللهِ سبحانه]

والنَّظرُ في هذه الآياتِ وأمثالها نوعانِ :

نظرٌ إليها بالبَصرِ الظَّاهرِ ، فيرى - مثلًا - زُرقَةَ السَّماءِ ونجومَها وعُلُوَّها وسَعَتَها ، وهذا نَظرٌ يشاركُ الإنسانَ فيه غيرُهُ من الحيواناتِ ، وليسَ هو المقصودَ بالأمرِ .

والثَّاني : أنْ يتجاوَزَ هذا إلى النَّظرِ بالبَصيرةِ الباطنَةِ ، فَتُفتحُ لهُ أبوابُ السَّماءِ ، فيجولُ في أقطارها ومَلَكوتها وبينَ ملائكتها ، ثمَّ يُفتَحُ له بابٌ بَعْدَ بابٍ حتى ينتهيَ به سيرُ القلبِ إلى عرشِ الرَّحمن فينظرَ سَعَتَهُ وعظمتَهُ وجلالَهُ ومجدَهُ ورِفعَتهُ ، ويرى السَّمواتِ السَّبعَ والأرضينَ السَّبعَ بالنِّسبَةِ إليهِ كحَلْقَةٍ مُلقاةٍ بأرضٍ فلاةٍ[1] ويرى الملائكَةَ حافِّينَ من حولِهِ لهم زَجَلٌ بالتَّسبيحِ والتَّحميد والتَّقديسِ والتَّكبيرِ ، والأمرُ ينزلُ من فوقهِ بتدبيرِ الممالكِ والجنودِ التي لا يعلمُها إلّا ربُّها ومليكُها فينزلُ الأمرُ بإحياءِ قومٍ وإماتَةِ آخَرينَ ، وإعْزازِ قومٍ وإذْلالِ آخَرين ، وإسعادِ قومٍ وشقاوَةِ آخَرين ، وإنشاءِ مُلْكٍ وسَلْبِ مُلكٍ ، وتحويلِ نِعْمَةٍ من محلٍّ إلى محلٍّ ، وقضاءِ الحاجاتِ على اختلافها وتبايُنِها وكثرتها من جَبرِ كسيرٍ وإِغْناءِ فَقيرٍ ، وشفاءِ مريضٍ ، وتَفريجِ كَرْبٍ ، ومغفرَةِ ذنبٍ ، وكشفِ ضُرٍّ ، ونَصرِ مظلومٍ ، وهدايَةِ حَيرانٍ ، وتعليمِ جاهلٍ ، وردِّ آبقٍ ، وأمانِ

(١) انظر « السلسلة الصحيحة » (رقم ١ / ٣ و ٢٢٣ - ٢٢٧ - الطبعة الجديدة) .

خائفٍ ، وإجارَةِ مُستجيرٍ ، ومَدَدٍ لضعيفٍ ، وإغاثَةٍ لملهوفٍ ، وإعانَةٍ لعاجزٍ ، وانتقامٍ من ظالمٍ ، وكفٍّ لعدوانٍ ...

فهي مراسيمُ دائرةٌ بين العَدلِ والفَضلِ ، والحكمَةِ والرَّحمَةِ ، تنفُذُ في أقطارِ العوالمِ لا يَشْغَلُهُ سمعُ شيءٍ منها عن سمعِ غيرِهِ[1]، ولا تُغلّطهُ كثرَةُ المسائلِ والحوائجِ على اختلافها وتبايُنِها واتِّحادِ وقتها ، ولا يتبرَّمُ بإلْحاحِ المُلِحِّينَ ، ولا تَنْقُصُ ذَرَّةٌ من خزائنهِ ، لا إلهَ إلّا هو العزيزُ الحكيمُ ، فحينئذٍ يقومُ القلبُ بينَ يَدي الرَّحمن مُطْرِقًا لهيبتهِ ، خاشعًا لعظمتهِ ، عانٍ لعزَّتهِ ، فيسجدُ بين يدي المَلِكِ الحقِّ المُبينِ سَجدَةً لا يَرفعُ رأسَهُ منها إلى يومِ المزيدِ .

فهذا سَفَرُ القلبِ وهو في وطنهِ ودارهِ ومحلِّ مُلكهِ ، وهذا من أعظمِ آياتِ اللّهِ وعجائبِ صُنعهِ .

فيا لَهُ مِن سَفَرٍ ما أبركَهُ وأروحَهُ وأعظَمَ ثمرَتَهُ وربحَهُ وأجلَّ منفعتَهُ وأحسَنَ عاقبتَهُ ! سفرٌ هو حياةُ الأرواحِ ، **ومِفتاحُ السَّعادَةِ** ، وغنيمَةُ العقولِ والألبابِ ، لا كالسَّفرِ الذي هو قِطعَةٌ من العذابِ[2].

□□□□□

---

(١) انظر ما سبق تعليقه تحت الوجه الخامس والستِّين .

(٢) كما رواه البخاري (١٨٠٤) ، ومسلم (١٩٢٧) .

١٦ - فَصْلٌ
[الأَرضُ وخَلْقتها]

وإذا نَظرْتَ إلى الأرضِ وكيفَ خُلِقَت رأَيْتَها من أعظمِ آياتِ فاطرها وبديعها ، خَلَقَها سبحانهُ فِراشًا ومِهادًا ، وذلَّلها لعبادِهِ ، وجَعَلَ فيها أرزاقَهم وأقواتَهم ومعايشَهم ، وجَعَلَ فيها السُّبُلَ لينتقلوا فيها في حوائجهم وتصرُّفاتهم ، وأرساها بالجبالِ فجعلها أوتادًا تحفظُها لئلّا تميدَ بهم ، ووسَّعَ أكنافَها ودحاها ، فمدَّها وبَسَطَها ، وطحاها فوسَّعها من جوانبها ، وجعلها كِفاتًا للأحياءِ تضمُّهُم على ظَهرها ما داموا أحياءً ، وكِفاتًا للأمواتِ تضمُّهُم في بطنها إذا ماتوا ، فظهرُها وطنٌ للأحياءِ ، وبَطْنُها وطنٌ للأمواتِ .

وقَد أكثَرَ تعالى مِن ذكرِ الأرضِ في كتابهِ ، ودعا عبادَهُ إلى النَّظرِ إليها ، والتَّفكُّرِ في خلقها؛ فقال تعالى : ﴿ والأرضَ فَرَشْناها فنِعْمَ الماهِدون ﴾ [الذاريات : ٤٨]، ﴿ اللَّهُ الذي جَعَلَ لكُم الأرضَ قَرارًا ﴾ [غافر : ٦٤]، ﴿ الذي جَعَلَ لكُم الأرضَ فِراشًا ﴾ [البقرة : ٢٢]، ﴿ أفلا يَنْظُرونَ إلى الإبلِ كيفَ خُلِقَت وإلى السَّماءِ كيفَ رُفِعَتْ وإلى الجبالِ كيفَ نُصِبَت وإلى الأرضِ كيفَ سُطِحَت ﴾ [الغاشية : ١٧ - ٢٠]، ﴿ إنَّ في السَّمواتِ والأرضِ لآياتٍ للمؤمنين ﴾ [الجاثية : ٣] ...

وهذا كثيرٌ في القرآنِ .

فانظُرْ إليها وهي ميّتةٌ هامِدَةٌ خاشعَةٌ ، فإذا أنزلْنا عليها الماءَ اهتزَّت فتحرَّكت، ورَبَتْ فارتَفَعَت، واخضرَّت وأنبتَت من كلِّ زوجٍ بهيجٍ ، فأخرَجَت عجائبَ النَّباتِ في المنظرِ والمَخْبَرِ ، بهيجٍ للنَّاظرينَ ، كريمٍ للمُتناوِلينَ ، فأخرَجَتِ الأقواتَ على اختلافِها وتبايُنِ مقاديرِها وأشكالِها وألوانِها ومنافِعها ، والفواكهَ والثِّمارَ ، وأنواعَ الأدوِيَةِ ومراعي الدَّوابِّ والطَّيرِ .

ثمَّ انظر إلى قِطَعِها المُتجاوراتِ ، وكيفَ ينزلُ عليها ماءٌ واحدٌ فَتُنْبِتُ الأزواجَ المختلفَةَ المُتباينةَ في اللونِ والشكلِ والرَّائحَةِ والطَّعمِ والمنفعَةِ واللِّقاحُ واحدٌ ، والأمُّ واحدَةٌ ، كما قال تعالى : ﴿ وفي الأرضِ قِطَعٌ مُتجاوِراتٌ وجنَّاتٌ من أعنابٍ وزَرْعٌ ونَخيلٌ صِنْوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ يُسقى بماءٍ واحدٍ ونُفضِّلُ بعضَها على بَعضٍ في الأُكُلِ إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لقَومٍ يعقِلون ﴾ [الرعد : ٤]، فكيفَ كانَت هذه الأجنَّةُ المُختلفَةُ مُودَعَةً في بطنِ هذه الأُمِّ ؟ وكيفَ كانَ حَمْلُها من لقاحٍ واحدٍ ؟ صُنْعَ اللَّهِ الذي أتْقَنَ كلَّ شيءٍ ، لا إلهَ إلّا هو .

ولولا أنَّ هذا من أعظمِ آياتِهِ لَمَا نبَّهَ عليهِ عبادَهُ ودعاهم إلى التَّفكُّرِ فيه .

قال اللَّهُ تعالى : ﴿ وتَرى الأرضَ هامِدَةً فإذا أنزلْنا عليها الماءَ اهتزَّت ورَبَتْ وأنبتَتْ مِن كلِّ زوجٍ بهيجٍ ذلكَ بأنَّ اللهَ هو الحقُّ وأنَّهُ يُحْيي المَوتى وأنَّهُ على كلِّ شيءٍ قَديرٌ وأنَّ السَّاعَةَ آتيَةٌ لا ريبَ فيها وأنَّ اللهَ يبعثُ مَن في القبور ﴾ [الحج : ٥ - ٧]، فجعَلَ النَّظَرَ في هذه الآيَةِ وما قبلَها من خَلقِ الجَنينِ دليلًا على هذه النَّتائجِ الخَمسِ مُستلزمًا للعلم بها .

ثمَّ انظُرْهُ كيفَ أَحْكَمَ جوانبَ الأرضِ بالجبالِ الرَّاسياتِ الشوامخِ الصُّمِّ الصِّلابِ ؟ وكيفَ نَصَبها فأحسَنَ نَصْبَها ؟ وكيفَ رَفَعها وجَعلَها أصلَبَ أجزاءِ الأرضِ لئلّا تَضْمحِلَّ على تطاوُلِ السِّنين وترادُفِ الأمطارِ والرِّياحِ ، بل أتْقَنَ

صُنْعَها وأحْكَمَ وَضْعَها ، وأودَعَها من المنافعِ والمعادنِ والعُيونِ ما أوْدَعَها ، ثمَّ هدى النَّاسَ إلى استخراجِ تلكَ المعادنِ منها ، وألْهَمَهُم كيفَ يَصنعونَ منها النُّقودَ والحُلِيَّ والزِّينَةَ واللباسَ والسِّلاحَ وآلاتِ المعاشِ على اختلافها ، ولولا هدايتُهُ سبحانهُ لهم إلى ذلكَ لَمَا كانَ لهم علمُ شيءٍ منهُ ولا قُدرَةٌ عليهِ .

ومن آياتهِ الباهرَةِ هذا الهواءُ اللطيفُ المحبوسُ بينَ السَّماءِ والأرضِ يُدْرَكُ بِحِسِّ اللمسِ عند هُبوبهِ ، يُدْرَكُ جسمُهُ ولا يُرى شخصُهُ ، فهو يجري بينَ السَّماءِ والأرضِ والطَّيرُ مُحَلِّقَةٌ فيه سابحَةٌ بأجنحتِها في أمواجهِ كما تَسبحُ حيواناتُ البحرِ في الماءِ ، وتضطربُ جوانبُهُ وأمواجُهُ عندَ هيجانهِ كما تضطربُ أمواجُ البَحرِ ، فإذا شاءَ سبحانهُ وتعالى حرَّكهُ بحركةِ الرَّحمَةِ فجعَلَهُ رُخاءً ورحمَةً وبُشرًا بين يدَي رحمتهِ ، ولاقحًا للسَّحابِ يلقحُهُ بحمل الماءِ كما يلقحُ الذَّكَرُ الأُنثى بالحَمْلِ .

وتُسمَّى رياحُ الرَّحمَةِ المُبشِّراتِ والنَّشرَ والذَّارياتِ والمُرسَلاتِ والرُّخاءَ واللواقحَ ، ورياحُ العَذابِ العاصِفَ والقاصِفَ - وهما في البحرِ - والعقيمَ والصَّرصَرَ - وهما في البرِّ - ، وإنْ شاءَ حرَّكهُ بحركةِ العذابِ فجعلَهُ عقيمًا ، وأَوْدَعَهُ عذابًا أليمًا .

وَجَعَلَهُ نِقْمَةً على مَنْ يشاءُ مِن عبادهِ ، فيجعلُهُ صَرصرًا ونَحسًا وعاتيًا ومُفْسِدًا لِمَا يمرُّ عليهِ وهي مُختلفَةٌ في مَهابِّها ، فمنها صَبًا ودَبُورٌ وجَنوبٌ وشَمالٌ .

وفي منفعتِها وتأثيرِها أعظمُ اختلافٍ ؛ فريحٌ ليِّنَةٌ رَطْبَةٌ تُغَذِّي النَّباتَ وأبدانَ الحيوانِ ، وأُخرى تُجفِّفهُ وأُخرى تُهلِكُهُ وتُعْطِبهُ ، وأُخرى تشدُّهُ وتُصلِّبهُ وأُخرى تُوْهِنُهُ وتُضْعِفُهُ .

ولهذا يُخبِرُ سُبحانَهُ عن رياحِ الرَّحمَةِ بصيغَةِ الجَمْعِ لاختلافِ منافعها وما يَحْدُثُ منها، فريحٌ تُثيرُ السَّحابَ وريحٌ تُلَقِّحُهُ ، وريحٌ تحمِلُهُ على مُتونِها وريحٌ تُغذِّي النَّباتَ .

ولمَّا كانت الرِّيحُ مُختلِفَةً في مهابِّها وطبائعها جَعَلَ لكلِّ ريحٍ ريحًا مُقابلتَها تكسِرُ سَوْرَتها[1] وحِدَّتها، وتُبقي لينَها ورحمتَها، فرياحُ الرَّحمَةِ متعدِّدَةٌ، وأمَّا ريحُ العذابِ فإنَّهُ ريحٌ واحدَةٌ تُرسلُ من وجهٍ واحدٍ لإهلاكِ ما تُرسَلُ بإهلاكهِ ، فلا تقومُ لها ريحٌ أُخرى تقابلُها وتكسرُ سَوْرَتها وتَدفعُ حِدَّتها ، بل تكونُ كالجيشِ العظيمِ الذي لا يُقاوِمُهُ شيءٌ يُدمِّرُ كلَّ ما أتى عليهِ .

وتَأمَّلْ حِكمَةَ القرآنِ وجلالَتَهُ وفصاحَتَهُ كيفَ اطَّرَدَ هذا فيه في البَرِّ ، وأمَّا في البحرِ فجاءَت ريحُ الرَّحمَةِ فيهِ بلفظِ الواحدِ ، كقوله تعالى : ﴿ هو الَّذي يُسيِّرُكم في البَرِّ والبَحرِ حتى إذا كُنتُم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِم بريحٍ طيِّبَةٍ وفَرِحوا بها جاءَتها ريحٌ عاصفٌ وجاءَهُم المَوجُ من كلِّ مكانٍ ﴾ [يونس : ٢٢] ، فإنَّ السُّفُنَ إنَّما تَسيرُ بالرِّيحِ الواحدَةِ التي تأتي من وجهٍ واحدٍ ، فإذا اختَلَفَت الرِّياحُ على السُّفن وتقابَلَتْ لم يتمَّ سَيرُها .

فالمقصودُ منها في البحرِ خلافُ المقصودِ منها في البرِّ ، إذ المقصودُ في البحرِ أن تكونَ واحدَةً طيِّبَةً لا يُعارِضُها شيءٌ فأُفْرِدَت هنا وجُمعَت في البرِّ .

ثمَّ إنَّهُ سبحانَهُ أعطى هذا المخلوقَ اللطيفَ الذي يُحرِّكهُ أضعَفُ المخلوقاتِ ويخرقهُ ، من الشدَّةِ والقوَّةِ والبأسِ ما تَقْلَقُ به الأجسامُ الصُّلبَةُ القويَّةُ المُمتَنِعَةُ ، ويُزعِجُها عن أماكنها ويُفَتِّتُها ويحملُها على متنهِ .

فانظُر إليهِ مع لطافتهِ وخفَّتهِ إذا دَخَلَ في الزِّقِّ[2] مثلًا وامتلأ بهِ، ثمَّ وُضِعَ

---

(١) شدَّتها .

(٢) وعاءٌ مِن جلدٍ يُتَّخَذُ للماءِ والشرابِ .

عليهِ الجسمُ الثَّقيلُ - كالرَّجلِ وغيرِهِ - وتحامَلَ عليهِ ليغمسَهُ في الماءِ لم يُطق ، ويضعُ الحَديدَ الصُّلْبَ الثَّقيلَ على وجهِ الماءِ فيرسبُ فيهِ ، فامتنَعَ هذا اللطيفُ من قَهرِ الماءِ لهُ ولم يمتنع منهُ القويُّ الشديدُ .

وبهذه الحكمَةِ أمسَكَ اللَّهُ سبحانهُ السُّفُنَ على وجهِ الماءِ مع ثِقَلِها وثِقَلِ ما تَحْويهِ ، وكذلكَ كلُّ مُجوَّفٍ حلَّ فيهِ الهواءُ فإنَّهُ لا يرسُبُ فيهِ ؛ لأنَّ الهواءَ يمتنعُ من الغَوصِ في الماءِ فتَتعلَّقُ بهِ السَّفينَةُ المشحونَةُ المُوقَرةُ .

فتأمَّلْ كيفَ استجارَ هذا الجسمُ الثَّقيلُ العظيمُ بهذا اللطيفِ الخفيفِ وتعلَّقَ بهِ حتى أمِنَ منَ الغَرَقِ ، وهذا كالذي يَهْوي في قَلِيبٍ فيتعلَّقُ بذيلِ رجلٍ قويٍّ شديدٍ يمتنعُ عن السُّقوطِ في القَلِيبِ فينجو بتعلُّقهِ بهِ ، فسبحانَ مَن علَّقَ هذا المركبَ العظيمَ الثَّقيلَ بهذا الهواءِ اللطيفِ من غيرِ عَلاقَةٍ ولا عُقدَةٍ تُشاهَد !

ومِن آياتِه السَّحابُ المُسَخَّرُ بينَ السَّماءِ والأرضِ ، كيفَ يُنشئهُ سبحانهُ بالرِّياحِ فتثيرهُ كِسَفًا ؟! ثمَّ يُؤلِّفُ بينهُ ويضمُّ بعضَهُ إلى بَعضٍ ، ثمَّ تلقحهُ الرِّيحُ - وهي التي سمَّاها سبحانهُ لواقحَ - ثمَّ يسوقُهُ على متونها إلى الأرضِ المُحتاجَةِ إليهِ ، فإذا علاها واستَوى عليها اهراقَ ماءَهُ عليها ، فيرسلُ سبحانهُ عليهِ الرِّيحَ وهو في الجوِّ فتذروهُ وتُفرِّقُهُ لئلّا يؤذيَ ويَهدمَ ما ينزلُ عليهِ بجملتهِ ، حتى إذا رَوِيَت وأخَذَت حاجَتَها منهُ أقلَعَ عنها وفارقها ، فهي روايا الأرضِ محمولَةٌ على ظهورِ الرِّياحِ .

وفي « التِّرمذي »[١] وغيرِهِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا رأى السَّحابَ قال : « هذه روايا الأرضِ يسوقُها اللَّهُ إلى قومٍ لا يَشكرونهُ ولا يَذكرونهُ » فالسَّحابُ حاملُ

(١) (برقم : ٣٢٩٨) هو تَمامُ الحديثِ المتقدِّم قبل صفحات - وله بقيَّةٌ -، وقد رواه - أيضًا - ابن أبي عاصم في « السنَّة » (٦٧٨) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (٢٠١) و (٢٠٢) ، وأحمد (٢ / ٣٧٠) والبيهقي في « الأسماء والصفات » (٣٩٩ - ٤٠٠) . =

رزقِ العبادِ وغيرهم التي عليها ميرتُهم[١].

وكانَ الحَسَنُ إذا رأى السَّحابَ قال : في هذا - واللَّهِ - رزقكُم ، ولكنَّكُم تُحْرَمُونهُ بخطاياكُم وذنوبكُم .

وفي « الصَّحيح »[٢] عن النَّبيِّ ﷺ قال : « بينما رجلٌ بفلاةٍ من الأرضِ إذ سمعَ صَوتًا في سحابَةٍ : اسقِ حَديقَةَ فلانٍ ، فمرَّ الرَّجلُ معَ السَّحابَةِ حتى أتَت على حديقَةٍ ، فلمَّا توسَّطَتْها أفرَغَتْ فيها ماءَها ، فإذا برجلٍ معهُ مِسْحاةٌ يَسحي الماءَ بها ، فقال : ما اسمُكَ يا عَبدَاللَّه ؟ قال : فلان ، للاسمِ الذي سمعَهُ في السَّحابَةِ ... » .

وبالجُملَةِ ؛ فإذا تأمَّلْتَ السَّحابَ الكَثيفَ المُظلِمَ كيفَ تراهُ يجتمعُ في جوٍّ صافٍ لا كُدُورَةَ فيه ، وكيفَ يخلقهُ اللَّهُ متى شاءَ وإذا شاءَ ، وهو مع لِينهِ ورَخاوتهِ حاملٌ للماءِ الثَّقيلِ بينَ السَّماءِ والأرضِ ، إلى أن يأذَنَ لهُ ربُّهُ وخالقُهُ في إرسالِ ما مَعَهُ من الماءِ فيرسلُهُ ويُنزلُهُ منهُ مُقطَّعًا بالقَطَراتِ ، كلُّ قَطرَةٍ بِقَدْرٍ مخصوصٍ اقتَضَتْهُ حِكمَتُهُ ورحمتُهُ ، فيرشُّ السَّحابُ الماءَ على الأرضِ رشًّا ، ويُرسِلُهُ قَطَراتٍ مُفصَّلةً ، لا تختلطُ قَطرةٌ منها بأُخرى ، ولا يتقدَّمُ مُتأخِّرُها ، ولا يتأخَّرُ مُتقدِّمها ، ولا تُدْرِكُ القَطرَةُ صاحبتَها فتمتزجُ بها ، بل تنزلُ كلُّ واحدَةٍ في الطَّريقِ الذي رُسمَ لها لا تَعدلُ عنهُ حتى تُصيبَ الأرضَ قَطرَةً قَطرَةً ، قد عُيِّنَت كلُّ قَطرَةٍ منها لجزءٍ من الأرضِ لا تَتعدَّاهُ إلى غيرهِ ، فلو اجتَمَعَ الخَلْقُ كلُّهُم

= وضعَّفه البيهقي ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٣) ، والذَّهبي في « العُلُوّ » (ص ٦٠) مُعِلِّين له بالإرسالِ .

(١) طعامُهم .

(٢) « صحيح مسلم » (٢٩٨٤) .

على أن يَخلقوا منها قَطرَةً واحدَةً أو يحصوا عَدَدَ القَطْرِ في لَحظَةٍ واحدَةٍ لعَجَزُوا عنهُ .

فتأمَّلْ كيفَ يسوقُهُ سبحانهُ رِزقًا للعبادِ والدَّوابِّ والطَّيرِ والذَّرِّ والنَّمل ، يسوقُه رزقًا للحيوان الفُلانيِّ في الأَرض الفُلانيَّة بجانب الجبل الفُلانيّ ، فَيَصِلُ إليهِ على شدَّةٍ من الحاجَةِ والعَطَشِ في وقتِ كذا وكذا .

ثمَّ كيفَ أودعهُ في الأرضِ، ثمَّ أخرَجَ به أنواعَ الأغذيَةِ والأدويَةِ والأقواتِ، فهذا النَّباتُ يُغذِّي ، وهذا يُصلحُ الغذاءَ ، وهذا يُنْفِذهُ ، وهذا يُضْعِفُ ، وهذا سُمٌّ قاتلٌ ، وهذا شفاءٌ من السمِّ ، وهذا يُمرِضُ ، وهذا دواءٌ من المَرَضِ ، وهذا يُبرِدُ ، وهذا يُسخِنُ ، وهذا إذا حَصَلَ في المعدَةِ قمعَ الصَّفراءَ من أعماقِ العُروقِ ، وهذا إذا حَصَلَ فيها ولَّدَ الصَّفراءَ واستحالَ إليها ، وهذا يَدفعُ البَلغَمَ والسَّوداءَ ، وهذا يَستحيلُ إليهما ، وهذا يُهَيِّجُ الدَّمَ ، وهذا يُسَكِّنُهُ ، وهذا يُنوِّمُ ، وهذا يمنعُ النَّومَ ، وهذا يُفرِحُ ، وهذا يجلبُ الغمَّ ... إلى غير ذلكَ من عجائبِ النَّباتِ التي لا تَكادُ تخلو ورقَةٌ منه ولا عِرْقٌ ولا ثمرَةٌ من منافعَ تعجزُ عقولُ البَشرِ عن الإحاطَةِ بها وتَفصيلها .

وانظر إلى مجاري الماءِ في تلكَ العُروقِ الرَّقيقَةِ الضَّئيلَةِ الضَّعيفَةِ التي لا يكادُ البَصرُ يُدرِكُها إلّا بَعدَ تَحديقهِ ! كيفَ يقوى على قسرِه وعلى اجتذابِه من مقرِّهِ ومركزهِ إلى فوق ، ثمَّ ينصرفُ في تلكَ المجاري بحسبِ قَبُولِها وَسَعَتِها وضيقِها ، ثمَّ تتفرَّقُ وتَتشعَّبُ وتدِقُّ إلى غايَةٍ لا ينالُها البَصرُ .

ثمَّ انظر إلى تكوُّنِ حَمْلِ الشجرِ وتقلُّبهِ من حالٍ إلى حالٍ كتنقُّلِ أحوالِ الجنينِ المُغيَّبِ عن الأبصارِ ، ترى العَجَبَ العُجابَ ، فتبارَكَ اللَّهُ ربُّ العالمين

وأحسنُ الخالقين ، بينا تراها حَطَبًا قائمًا عاريًا لا كسوَةَ عليها إذ كساها ربُّها وخالقُها من الزَّهْرِ أحسَنَ كسوَةٍ ، ثمَّ سَلَبَها تلكَ الكسوَةَ وكساها من الورقِ كسوةً هي أثبَتُ من الأُولى ، ثمَّ أطْلَعَ فيها حملَها ضعيفًا ضئيلًا بعدَ أَنْ أخرَجَ وَرَقَها صيانَةً وثوبًا لتلكَ الثَّمرَةِ الضَّعيفَةِ لتستجنَّ بهِ منَ الحرِّ والبَرْدِ والآفاتِ ، ثمَّ ساقَ إلى تلكَ الثِّمارِ رزقَها ، وغذَّاها في تلكَ العُروقِ والمجاري فتغذَّتْ به كما يتغذَّى الطفلُ بلِبانِ أمِّهِ ، ثمَّ ربَّاها ونمَّاها شيئًا فشيئًا حتى استَوَتْ وكَمُلَتْ وتناهى إدراكُها فأخرَجَ ذلك الجَنْيَ اللذيذَ اللَّيِّنَ من تلكَ الحَطَبَةِ الصَّمَّاءِ .

هذا وكم للَّهِ من آيَةٍ في كلِّ ما يَقَعُ الحِسُّ عليهِ ويُبصِرهُ العبادُ وما لا يُبصرونهُ ، تفنى الأعمارُ دونَ الإحاطَةِ بها وبجميعِ تفاصيلها !

□□□□□

١٧ - فَصْلٌ

[الليل والنّهار]

ومن آياتِهِ سبحانهُ وتعالى الليلُ والنَّهارُ ، وهما من أعجَبِ آياتهِ وبدائعِ مصنوعاتهِ ، ولهذا يُعيدُ ذِكْرَهما في القرآنِ ويُبدئُهُ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ ومن آياتِهِ الليلُ والنَّهارُ ﴾ [فصلت : ٣٧] ، وقولِه : ﴿ وهو الَّذي جَعَلَ لَكُمُ الليلَ لباسًا والنَّومَ سُباتًا وجَعَلَ النَّهارَ نُشورًا ﴾ [الفرقان : ٤٧]، وقولِه عزَّ وجَلَّ : ﴿ وهوَ الَّذي خَلَقَ الليلَ والنَّهارَ والشمسَ والقمرَ كُلٌّ في فلكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، وقوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ اللهُ الَّذي جَعَلَ لكُم الليلَ لتَسكُنُوا فيهِ والنّهارَ مُبصِرًا ﴾ [غافر : ٦١] .

وهذا كثيرٌ في القرآنِ .

فانظُر إلى هاتيَن الآيتين وما تَضمَّنَتاهُ من العِبَرِ والدَّلالاتِ على ربوبيَّةِ اللَّهِ وحِكمتهِ ، كيفَ جَعَلَ الليلَ سَكَنًا ولباسًا يغشى العالَمَ فتسكنُ فيهِ الحَرَكاتُ ، وتأوي الحيواناتُ إلى بيوتها ، والطَّيرُ إلى أوكارها ، وتستجمُّ فيه النُّفوسُ وتستريحُ من كدِّ السَّعيِ والتَّعَبِ ، حتى إذا أَخَذَتْ منه النُّفوسُ راحَتَها وسُباتَها ، وتطلَّعَتْ إلى معايشها وتصرُّفها ، جاءَ فالِقُ الإصباحِ - سُبحانهُ وتعالى - بالنَّهارِ يَقْدُمُ جيشَهُ بشيرُ الصَّباحِ فهَزَمَ تلكَ الظُّلمَةَ ومزَّقها كلَّ مُمزَّقٍ ، وأَزالها ، وكشفها عن العالَم فإذا هم مُبصِرونَ ، فانَتشرَ الحيوانُ وتَصرَّفَ في معاشهِ ومصالحهِ

وخَرَجَتِ الطُّيورُ من أوكارها .

فيا لهُ من مَعادٍ ونشأةٍ دالٌّ على قُدرَةِ اللَّهِ سبحانهُ على المعادِ الأكبرِ ، وتكرُّرُه ودوامُ مُشاهَدَةِ النُّفوسِ له بحيثُ صارَ عادَةً ومألَفًا مَنَعَها عن الاعتبارِ به والاستدلالِ به على النَّشأةِ الثَّانيةِ وإحياءِ الخَلْقِ بَعدَ مَوتهم ، ولا ضَعْفَ في قُدرَةِ القادرِ التَّامِّ القُدرَةِ ولا قُصورَ في حكمتهِ ولا في علمهِ يُوجِبُ تخلُّفَ ذلك ، ولكنَّ اللَّهَ يَهدي من يشاءُ ويُضلُّ من يشاءُ .

وهذا أيضًا من آياتهِ الباهرَةِ أَنْ يَعْمَىٰ عن هذه الآياتِ الواضحاتِ البيِّنَاتِ مَن شاءَ مِن خلقهِ فلا يَهتَدي بها ولا يُبصرها كَمَن هو واقفٌ في الماءِ إلى حَلقهِ وهو يَستغيثُ مِن العَطَشِ ويُنكِرُ وجودَ الماءِ !

وبهذا وأمثالهِ يُعرَفُ اللَّهُ عزَّ وجَلَّ ويُشكرُ ويُحمَدُ ويُتَضرَّعُ إليهِ ويُسأَلُ .

□□□□□

١٨ - فَصْلُ

[البحار]

ومن آياتهِ وعجائبِ مصنوعاتهِ البحارُ المُكتنِفَةُ لأقطارِ الأرضِ التي هي خُلْجانٌ من البَحرِ المحيطِ الأعظمِ بجميعِ الأرضِ ، حتى إنَّ المكشوفَ منَ الأرضِ والجبالِ والمدنِ بالنِّسبةِ إلى الماءِ كجزيرَةٍ صَغيرَةٍ في بحرٍ عظيمٍ ، وبقيَّةُ الأرضِ مغمورَةٌ بالماءِ .

ولولا إمساكُ الرَّبِّ تباركَ وتعالى لهُ بقدرتهِ ومشيئتهِ وحَبسُهُ الماءَ لطَفَحَ على الأرضِ وعلاها كلَّها .

هذا طبعُ الماءِ ، ولهذا حارَ عقلاءُ الطَّبائعيِّين في سَبَبِ بروزِ هذا الجزءِ من الأرضِ مع اقتضاءِ طبيعَةِ الماءِ للعلوِّ عليهِ وأنْ يغمُرَهُ ! ولم يجدوا ما يُحيلونَ عليهِ ذلكَ إلّا الاعترافَ بالعنايَةِ الأزليَّةِ والحكمَةِ الإلهيَّةِ التي اقتَضَتْ ذلكَ لِعَيشِ الحيوانِ الأرضيِّ في الأرضِ .

وهذا حقٌّ ، ولكنَّهُ يوجبُ الاعترافَ بقُدرَةِ اللَّهِ وإرادتهِ ومَشيئتهِ وعلمهِ وحكمتهِ وصفاتِ كمالهِ ، ولا مَحيصَ عنه .

وفي « مُسنَد الإمام أحمد »[1] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال : « ما مِن يومٍ إلّا والبحرُ يستأذنُ ربَّهُ أن يُغرِقَ بني آدمَ » .

---

(١) أَورده المصنِّفُ بالمعنى ! وهو في « المسند » (٣٠٣) من طريق شيخ (!) عن أَبي صالحِ مولى عُمر عن عُمر أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « ليس من ليلةٍ إلّا والبحر يُشرف فيها ثلاث مرَّات على الأَرض ، يستأْذنُ اللَّهَ في أَنْ ينفضخَ عليهم ، فيكفّه اللَّه عزَّ وجلَّ » . =

وهذا أحَدُ الأقوالِ في قولِه عزَّ وجلَّ : ﴿ والبَحرِ المَسجورِ ﴾ [الطور : ٦] : أنَّهُ المحبوسُ . حكاهُ ابنُ عطيَّةَ[1] وغيرهُ .

قالوا : ومنهُ ساجورُ الكلبِ ؛ وهي القلادَةُ من عودٍ أو حَديدٍ التي تُمسِكُهُ .

وكذلك لولا أنَّ اللَّهَ يحبسُ البَحرَ ويُمسِكُهُ لفاضَ على الأرضِ ، فالأَرضُ في البَحرِ كبيتٍ في جُملَةِ الأرضِ .

وإذا تأمَّلْتَ عجائبَ البَحرِ وما فيهِ من الحيواناتِ على اختلافِ أجناسها وأشكالها ومقاديرها ومنافعها ومضارِّها وألوانها حتى إنَّ فيها حيوانًا أمثالَ الجبالِ لا يقومُ له شيءٌ ، حتى إنَّ فيه من الحيواناتِ ما يُرى ظهورها فيظنُّ أنَّها جزيرَةٌ فينزلُ الرُّكَّابُ عليها فتحسُّ بالنَّارِ إذا أُوقِدَتْ فتتحرَّكُ فيُعلمُ أنَّهُ حيوانٌ !

وما من صنفٍ من أصنافِ حيوانِ البرِّ إلّا وفي البَحرِ أمثالُهُ ، حتى الإنسانُ والفرسُ والبَعيرُ وأصنافها، وفيه أجناسٌ لا يُعهَدُ لها نَظيرٌ في البرِّ أصلًا، هذا مع ما

= ورواه مِن طريق أَحمدَ ابنُ الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٤١) ، وقال : العوّام ضعيفٌ ، والشيخُ مجهولٌ .

قلتُ : بل العوّام ثقة ، وهو العوّام بن حوشب ، ولعلَّه اختلط عليه بشهر بن حوشب الضعيف ! وأَبو صالح مولى عمر بن الخطّاب مجهول - أَيضًا - كما في « تعجيل المنفعة » (ص ٣٢٥) .

ورواه إِسحاقُ بن راهويه - كما في « البداية والنِّهاية » (١ / ٢٣) و « المطالب العالية » (٢ / ١٧٦) - .

ورواه الإِسماعيلي - كما في « تفسير ابن كثير » (٧ / ٤٠٥) - .

وأَعلَّه ابنُ كثير - في كتابيهِ - بالإِبهام .

وسكت عن الحديث - وَمَخْرجهِ - صاحبُ « بدائع التفسير » (٥ / ٢٥٤) !

وقوله « ينفضخ » ، أَي : ينشقُّ ويسيلُ .

(١) في « المحرّر الوجيز » (١٥ / ٢٣٢) .

فيهِ من الجواهرِ واللؤلؤِ والمرجانِ ، فترى اللؤلؤةَ كيف أُودعت في كِنٍّ كالبيتِ لها - وهي الصَّدَفُ - تَكُنُّها وتحفظُها ، ومنه اللؤلؤ المكنون ؛ وهو الذي في صَدفهِ لم تمسَّهُ الأيدي .

وتأمَّلْ كيفَ نَبَتَ المَرْجانُ في قَعرهِ في الصَّخرَةِ الصمَّاءِ تحتَ الماءِ على هَيئةِ الشجرِ ، هذا مع ما فيهِ من العَنبَرِ وأصنافِ النَّفائسِ التي يقذفُها البَحرُ وتُستخرجُ منه .

ثمَّ انظر إلى عجائبِ السُّفنِ وسيرها في البَحرِ تشقُّهُ وتمخَرُهُ بلا قائدٍ يقودُها ولا سائقٍ يسوقُها ، وإنَّما قائدُها وسائقُها الرِّياحُ التي يُسخِّرها اللَّهُ لإجرائها ، فإذا حُبِسَ عنها القائدُ والسَّائقُ ظلَّت راكدَةً على وجهِ الماءِ ؛ قال اللَّهُ تعالى : ﴿ ومِن آياتهِ الجوارِ في البَحرِ كالأعلامِ إن يشأ يُسكِن الرِّيحَ فيَظْلَلْنَ رواكدَ على ظَهرهِ إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لكلِّ صبَّارٍ شكورٍ ﴾ [الشورى : ٣٢ - ٣٣]، وقال اللَّهُ تعالى : ﴿ وهوَ الَّذي سخَّرَ البَحرَ لتأكلوا منهُ لَحمًا طريًّا وتَستَخرِجوا منهُ حِليَةً تَلبسونَها وتَرى الفُلْكَ مواخِرَ فيهِ ولِتَبتَغوا من فَضلهِ ولعلَّكُم تَشكُرون ﴾ [النحل : ١٤] .

فما أعظمَها من آيَةٍ وأبيَنَها من دلالَةٍ ! ولهذا يُكرِّرُ سبحانهُ ذِكْرَها في كتابهِ كثيرًا .

وبالجملَةِ ؛ فعجائبُ البَحرِ وآياتهُ أعظمُ وأكثَرُ من أن يُحصِيَها إلّا اللَّهُ سبحانهُ ، وقال اللَّهُ تعالى : ﴿ إنَّا لـمَّا طَغى الماءُ حَمَلْناكُم في الجاريَةِ لِنَجعَلَها لكُم تَذكرَةً وتَعِيَها أُذنٌ واعيَةٌ ﴾ [الحاقة : ١١ - ١٢] .

١٩ - فَصْلٌ

[الحيوانات وأَصنافها]

ومِن آياتِهِ سبحانهُ خَلْقُ الحيوانِ على اختلافِ أَصنافِهِ وأجناسِهِ وأشكالِهِ ومنافعِهِ وألوانِهِ وعجائبِهِ المُودَعَةِ فيه ؛ فمنهُ الماشي على بَطنِهِ ، ومنهُ الماشي على رجليهِ ، ومنهُ الماشي على أربع ، ومنهُ ما جُعِلَ سِلاحُهُ في رجليهِ - وهو ذو المخالبِ - ، ومنهُ ما جُعِلَ سِلاحُهُ المناقيرَ كالنَّسرِ والرَّخَمِ [1] والغُرابِ ، ومنهُ ما سِلاحُهُ الأسنانُ ، ومنهُ ما سِلاحهُ الصَّياصي - وهي القرونُ يُدافِعُ بها عن نَفسِهِ مَن يرومُ أخذَهُ - ، ومنها ما أُعطِيَ قوَّةً يَدفَعُ بها عن نَفسِهِ لم يَحْتَجْ إلى سلاحٍ كالأسَدِ ؛ فإنَّ سِلاحَهُ قُوَّتُهُ ، ومنهُ ما سِلاحُهُ في ذَرْقِهِ [2] ، وهو نوعٌ من الطَّيرِ إذا دنا منهُ مَن يُريدُ أخْذَهُ ذَرَقَ عليهِ فأهلكَهُ .

ونَحنُ نَذكرُ هنا فصولًا منثورَةً من هذا البابِ مُختَصَرَةً وإن تَضمَّنَت بعضَ التَّكرار ، وإن كانت غيرَ مُرتَّبة ، فلا ضَيْرَ بالتكرار وتَركِ التَّرتيبِ في هذا المقامِ الذي هو من أهمِّ فصولِ الكتابِ ، بل هو لبُّ هذا **القسمِ الأوَّلِ** [3] .

---

(١) طائرٌ غزيرُ الريش ، أَبيض اللون ، مُبَقَّعٌ بسوادٍ ، وله مِنقارٌ طويلٌ . « المعجم الوجيز » (ص ٢٦٠) .

(٢) هو خُرْءُ الطير .

(٣) إشارة من المصنِّف رحمه الله إلى قِسْمَيْ كتابه .

ولـهذا تَكَرَّرَ في القرآنِ ذِكْرُ آياتهِ ويُعيدها ويُبدئها ويأمرُ عبادَهُ بالنَّظَرِ فيها مرَّةً بَعدَ أُخرى ، فهو من أجلِّ مقاصدِ القرآنِ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ قُلِ انظُروا ماذا في السَّمواتِ والأرضِ ﴾ [يونُس : ١٠١] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ في خَلْقِ السمٰواتِ والأَرضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ والفُلْكِ الّتي تجري في البحر بما ينفعُ النَّاس ﴾ إلى قولِه : ﴿ .. لقومٍ يعقِلون ﴾ [البقرة : ١٦٤] ، وقال تعالى : ﴿ إنَّ في خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ لآياتٍ لأُولي الألبابِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠]، وقال تعالى : ﴿ أفلا يَنظُرونَ إلى الإبلِ كيفَ خُلِقَت وإلى السَّماءِ كيفَ رُفِعَت وإلى الجبالِ كيفَ نُصِبَت وإلى الأرضِ كيفَ سُطِحَت ﴾ [الغاشيَة : ١٧ - ٢٠]، وقال اللَّهُ تعالى : ﴿ أوَلَمْ يَنظُروا في مَلَكُوتِ السَّمواتِ والأرضِ وما خَلَقَ الله من شيءٍ ﴾ [الأعراف : ١٨٥]، وقال تعالى : ﴿ إنَّ الله فالِقُ الحَبِّ والنَّوى يُخرِجُ الحيَّ من الميِّتِ ومُخْرِجُ الميِّتِ من الحيِّ ذلكُم الله فأنَّى تُؤْفَكونَ فالِقُ الإصْباحِ وجَعَلَ الليلَ سَكَنًا والشمسَ والقمَرَ حُسبانًا ذلكَ تَقديرُ العَزيزِ العليمِ وهو الذي جَعَلَ لكُم النُّجومَ لتَهتَدوا بها في ظلماتِ البرِّ والبَحرِ قَد فَصَّلنا الآياتِ لقَومٍ يعلمون وهو الّذي أَنشَأَكم مِن نفسٍ واحدةٍ فمُسْتَقَرٌّ ومُستودَعٌ قد فصَّلنا الآياتِ لقومٍ يفقهون وهو الذي أنزَلَ من السَّماءِ ماءً فأخرَجْنا به نباتَ كلِّ شيءٍ فأخرَجنا منه خَضِرًا نُخرجُ منهُ حبًّا مُتراكِبًا ومنَ النَّخلِ مِن طَلْعِها قِنوانٌ دانيَةٌ وجنَّاتٍ من أعنابٍ والزَّيتونَ والرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وغيرَ مُتشابِهٍ انظرُوا إلى ثَمَرِهِ إذا أثْمَرَ ويَنعْهِ ﴾ [الأنعام : ٩٥ - ٩٩].

فأمَرَ سبحانهُ بالنَّظرِ إليهِ وقتَ خروجهِ وإثمارهِ ، ووقتَ نُضْجِهِ وإدراكِه ، يُقال : أَيْنَعَت الثمارُ ؛ إذا نَضَجت وطابَت ؛ لأَنَّ في خروجِه من بين الحطبِ

والورقِ آيَةٌ باهرَةٌ وقُدْرَةٌ بالغَةٌ ، ثمَّ في خروجهِ من حدِّ العُفوصَةِ [(١)] واليُبوسَةِ والمرارَةِ والحُموضَةِ إلى ذلكَ اللونِ المُشرقِ النَّاصعِ والطَّعمِ الحُلْوِ اللذيذِ الشهيِّ لَآياتٌ لقومٍ يؤمنونَ .

وقال بَعضُ السَّلفِ[(٢)] : حَقٌّ على النَّاسِ أن يخرجوا وقتَ إدراكِ الثِّمارِ وينعها فيَنظروا إليها ، ثمَّ تلا : ﴿ انظُروا إلى ثَمَرِهِ إذا أثمَرَ ويَنْعِهِ ﴾ .

ولو أردنا أن نَستَوعبَ ما في آياتِ اللَّهِ المَشهورَةِ من العجائبِ والدِّلالاتِ الشاهدَةِ للَّهِ بأنَّه اللَّهُ الذي لا إلهَ إلّا هو ، الذي ليسَ كمثلهِ شيءٌ ، وأنَّهُ الذي لا أعظَمَ منه ولا أكملَ منهُ ولا أبرَّ ولا ألطَفَ : لَعَجَزْنا نحنُ والأوَّلونَ والآخرونَ عن معرفَةِ أدنى عُشرِ مِعشارِ ذلكَ ، ولكن ما لا يُدركُ جميعهُ لا يَنبغي تَركُهُ البتَّةَ والتَّنبيهُ على بَعضِ ما يُسْتَدَلُّ به على ذلكَ .

وهذا حينَ الشروعِ في الفصولِ :

□□□□□

---

(١) التقبُّض .

(٢) انظر « الدر المنثور » (٣ / ٣٣٣ - ط ٢) .

٢٠ - فَصْلٌ

[العالَمُ ونَظْمُ خَلْقِهِ]

تأمَّل العبرَةَ في وَضْعِ هذا العالَمِ وتأْليفِ أجزائِهِ ونَظْمِها على أحسَنِ نظامٍ وأدلِّهِ على كمالِ قُدرَةِ خالقِهِ وكمالِ علمِهِ وكمالِ حكمتِهِ وكمالِ لُطفِهِ ؛ فإنَّكَ إذا تأمَّلْتَ العالَمَ وجدتَهُ كالبَيتِ المَبنيِّ المُعَدِّ فيهِ جميعُ آلاتِهِ ومصالحِهِ وكلُّ ما يحتاجُ إليهِ ؛ فالسَّماءُ سقفُهُ المرفوعُ عليهِ ، والأرضُ مِهادٌ وبساطٌ وفِراشٌ ومُستقرٌّ للسَّاكنِ ، والشمسُ والقمرُ سِراجانِ يُزْهِرانِ فيه ، والنُّجومُ مصابيحُ لهُ وزينَةٌ وأدلَّةٌ للمُتنقِّلِ في طرقِ هذه الدَّارِ ، والجواهرُ والمعادنُ مخزونَةٌ فيه كالذَّخائرِ والحواصلِ المُعَدَّةِ المُهيَّأةِ كلُّ شيءٍ منها لشأنِهِ الذي يَصْلُحُ له ، وضروبُ النَّباتِ مُهيَّأٌ لمآربِهِ ، وصنوفُ الحيوانِ مُصَرَّفةٌ لمصالحِهِ ، فمنها الرَّكوبُ ، ومنها الحَلُوبُ ، ومنها الغذاءُ ، ومنها اللباسُ والأمتعَةُ والآلة ، ومنها الحرَسُ الذي وُكِّلَ بحرسِ الإنسانِ يحرسُه وهو نائمٌ وقاعدٌ ممَّا هو مُستَعدٌّ لإهلاكِهِ وأذاهُ ، فلولا ما سُلِّطَ عليهِ من ضدِّهِ لم يستقرَّ للإنسانِ قرارٌ بينهم ، وجَعَلَ الإنسانَ كالمَلِك المُخَوَّلِ في ذلكَ المُحَكَّم فيه ، المتصرِّفِ بفعلِهِ وأمرِهِ .

ففي هذا أعظمُ دلالةٍ وأوضحُها على أنَّ العالَمَ مخلوقٌ لخالقٍ حكيمٍ قَديرٍ عليمٍ ، قدَّرهُ أحسَنَ تَقديرٍ ، ونظَّمَهُ أحسَنَ نظامٍ ، وأَنَّ الخالقَ له يَستَحيلُ أن يكونَ اثنين بل الإلهُ واحدٌ ، لا إلهَ إلّا هو ، تعالى عمَّا يقولُ الظَّالمون والجاحدونَ عُلُوًّا كبيرًا ، وأَنَّهُ لو كانَ في السَّمواتِ والأرضِ إلهٌ غيرُ اللَّهِ لَفَسَدَ أمرُهما ،

واختلَّ نظامُهما ، وتعطَّلت مصالحُهما .

وإذا كانَ البَدنُ يَستحيلُ أن يكونَ المدبِّرَ له رُوحانِ مُتكافئانِ مُتساويانِ ، ولو كانَ كذلكَ لَفسدَ وهَلَكَ مع إمكانِ أنْ يكونا تحتَ قَهرِ ثالثٍ فكيفَ يُمكن أَنْ يكونَ المُدبِّرُ لهذا العالَمِ العُلْويّ والسُّفْليّ إلٰهين مُتكافئين مُتساويَيْنِ ؟! هذا من المُحالِ في أوائلِ العقولِ وبَدائةِ الفِطَرِ ، فـ : ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلّا الله لَفَسَدتا فسُبحانَ اللهِ ربِّ العَرشِ عمَّا يَصفونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، ﴿ ما اتَّخذَ الله من ولَدٍ وما كانَ معهُ من إلهٍ إذًا لَذَهَبَ كلُّ إلهٍ بما خَلقَ ولعلا بَعضُهُم على بَعضٍ سبحانَ اللهِ عمَّا يَصِفُونَ عالمِ الغَيبِ والشهادَةِ فتعالى عمَّا يُشركونَ ﴾ [المؤمنون : ٩١ - ٩٢] .

فهذان بُرهانانِ يَعْجَزُ الأوَّلونَ والآخرونَ أن يَقدَحوا فيهما بقَدْحٍ صحيحٍ أو يأتوا بأحسَنَ منهما ، ولا يَعترِضُ عليهما إلّا مَن لم يَفهم المرادَ منهما ، ولولا خَشيَةُ الإطالَةِ لذَكرنا تَقديرَهما وبيانَ ما تَضمَّناهُ من السرِّ العَجيبِ والبرهانِ الباهرِ .

وسنُفرِدُ - إن شاءَ اللَّهُ - كتابًا مُستقلًّا لأدلَّةِ التَّوحيد [1] .

□□□□□

---

(١) ولعلَّ المُصنِّف - رحمه الله - لم يتيسَّر له ذلك ؛ إذ إننّا لا نعرفُ كتابًا له بهذا المعنى أَو الاسم .

ولم يُشِر إلى شيءٍ من ذلك الأَخُ الكبير المفضالُ الشيخُ بكر أَبو زيد في كتابِه القيِّم « ابن القيِّم حياته وآثاره » ، والله أَعلم .

٢١ - فَصْلٌ

[خَلْق السماءِ]

تأمَّلْ خَلقَ السَّماءِ وارجعِ البَصَرَ فيها كَرَّةً بَعدَ كَرَّةٍ ، كيفَ تَراها من أعظمِ الآياتِ في عُلُوِّها وارتفاعها وسَعَتِها وقرارها ! بحيثُ لا تَصعَدُ عُلُوًّا كالنَّارِ ، ولا تَهبطُ نازلَةً كالأجسامِ الثَّقيلَةِ ، ولا عُمُدَ تَحتها ولا عَلاقَةَ فوقَها ، بل هي ممسوكَةٌ بقُدرَةِ اللَّهِ الذي يُمسِكُ السَّمواتِ والأرضَ أن تزولا .

ثمَّ تأمَّلِ استواءَها واعتدالَها فلا صَدْعَ فيها ولا فَطْرَ ولا شقَّ ولا أَمْتَ (١) ولا عِوَجَ .

ثمَّ تأمَّلْ ما وُضِعَت عليهِ من هذا اللونِ الذي هو أحسنُ الألوانِ وأشدُّها مُوافقةً للبَصَرِ وتقويَةً لهُ ، حتى إنَّ مَن أصابهُ شيءٌ أضرَّ ببصرهِ يُؤْمَرُ بإدمانِ النَّظرِ إلى الخُضرَةِ وما قَرُبَ منها إلى السَّوادِ ، وقال الأطبَّاء : إنَّ مَن كَلَّ بَصَرُهُ فإنَّهُ مِن دوائهِ أن يُديمَ الاطِّلاعَ إلى إجَّانَةٍ (٢) خَضراءَ مملوءَةٍ ماءً .

فتأمَّلْ كيفَ جَعَلَ أديمَ السَّماءِ بهذا اللونِ ليُمْسِكَ الأبصارَ المُتقلِّبَةَ فيه ولا يُنْكَأَ فيها بطولِ مُباشرتِها له ، هذا بَعضُ فوائدِ هذا اللون ، والحكمَةُ فيه أضعافُ ذلك .

---

(١) وَهَن وضَعْف .

(٢) هي الإناء .

٢٢ - فَصْلٌ
[الشمسُ والقَمر]

ثمَّ تأمَّلْ حالَ الشمسِ والقمرِ في طلوعهما وغروبهما لإقامَةِ دَولَتي الليل والنَّهارِ ، ولولا طلوعُهما لبَطَلَ أمرُ العالَم ، وكيفَ كانَ النَّاسُ يَسْعَوْنَ في معايِشِهم ، ويتصرَّفونَ في أُمورِهم ، والدُّنيا مُظلمَةٌ عليهم ؟! وكيفَ كانوا يتهنَّوْنَ بالعَيش مع فَقْدِ النُّورِ ؟! ثمَّ تأمَّل الحكمَة في غُروبها ؛ فإنَّهُ لولا غُروبُها لم يكُن للنَّاسِ هدوءٌ ولا قرارٌ مع فَرْطِ الحاجَةِ إلى السُّباتِ وجُمومِ الحواسِّ وانبعاثِ القوى الباطنَةِ وظهورِ سُلطانها في النَّومِ المُعِينِ على هَضمِ الطَّعامِ وتَنفيذِ الغذاءِ إلى الأعضاءِ .

ثمَّ لولا الغروبُ لكانَت الأرضُ تَحْمَى بدوامِ شروقِ الشمسِ واتِّصالِ طلوعها حتى يحترقَ كلُّ ما عليها من حيوانٍ ونباتٍ ، فَصارَت تطلعُ وقتًا بمنزلةِ السِّراجِ يُرْفَعُ لأهلِ البيتِ ليَقضُوا حوائجَهم ، ثمَّ تَغيبُ عنهم مثلَ ذلكَ ليقرُّوا ويَهدؤوا ، وصارَ ضياءُ النَّهارِ مع ظَلامِ الليلِ وحرُّ هذا مع بَردِ هذا - مع تضادِّهما - متعاونَيْنِ متظاهِرَيْنِ ، بهما تمامُ مصالح العالم .

وقَد أشار تعالى إلى هذا المعنى ونبَّهَ عبادَهُ عليهِ بقولهِ عزَّ وجَلَّ : ﴿ قُل أرأيتُم إنْ جَعَلَ الله عليكُم الليلَ سَرْمَدًا إلى يومِ القيامَةِ مَن إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكُم بضياءٍ أفلا تَسمعون قُل أرأيتُم إنْ جَعَلَ الله عليكم النَّهارَ سَرْمَدًا

إلى يومِ القيامَةِ مَن إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكُم بليلٍ تَسْكُنونَ فيهِ أفلا تُبصرونَ ﴾ [القصص : ٧١ - ٧٢]، وخَصَّ سبحانهُ النَّهارَ بذكرِ البَصَرِ لأنَّهُ مَحَلُّهُ ، وفيهِ سُلطانُ البَصرِ وتصرُّفُه ، وخَصَّ الليلَ بذكرِ السَّمعِ لأنَّ سُلطانَ السَّمعِ يكونُ بالليلِ ، وتَسمعُ فيه الحيواناتُ ما لا يسمعُ في النَّهارِ لأنَّهُ وقتُ هدوءِ الأصواتِ وخُمودِ الحركاتِ ، وقُوَّةِ سُلطانِ السمعِ وضعفِ سلطانِ البَصَرِ ، والنَّهارُ بالعَكسِ ؛ فيهِ قوَّةُ سُلطانِ البَصرِ وضعفُ سلطانِ السمعِ فقولُه : ﴿ أفلا تَسمعونَ ﴾ راجعٌ إلى قولِه : ﴿ قُل أرأيتم إنْ جَعَلَ الله عليكُم الليلَ سَرمدًا إلى يومِ القيامَةِ مَن إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكُم ﴾ به ، وقولُه : ﴿ أفلا تُبصرون ﴾ راجعٌ إلى قولِهِ : ﴿ قُل أرأيتم إنْ جَعَلَ الله عليكُم النَّهارَ سرمدًا إلى يومِ القيامَةِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ تباركَ الذي جَعَلَ في السَّماءِ بُروجًا وجَعَلَ فيها سِراجًا وقمرًا مُنيرًا وهو الذي جَعَلَ الليلَ والنَّهارَ خِلفَةً لمَن أرادَ أن يذَّكَّرَ أو أرادَ شكورًا ﴾ [الفرقان : ٦١ - ٦٢]، فذكر تعالى خَلْقَ الليلِ والنَّهارِ ، وأنَّهما خِلفَةٌ ، أي : يخلُفُ أحدُهما الآخرَ لا يجتمعُ معهُ ، ولو اجتمَعَ معه لفاتَت المصلَحةُ بتعاقُبِهما واختلافِهما .

وهذا هو المُرادُ باختلافِ الليلِ والنَّهارِ ؛ كونُ كلٍّ واحدٍ منهما يخلُفُ الآخَرَ لا يجامِعُهُ ولا يُحايِثُهُ ، بل يَغشى أحدُهما صاحبَهُ فيطلبهُ حثيثًا حتى يُزيلَهُ عن سُلطانهِ ، ثمَّ يجيءُ الآخَرُ عَقِيبَهُ فيطلُبُهُ حثيثًا حتى يَهزمَهُ ويُزيلَهُ عن سُلطانهِ ، فهما يتطالبان ولا يُدرِكُ أحدُهما صاحبَهُ .

٢٣ - فَصْلٌ
[الشمسُ وأحوالُها]

ثُمَّ تأمَّلْ بَعدَ ذلكَ أحوالَ هذه الشمس في انخفاضِها وارتفاعِها لإقامَةِ هذه الأزمنَةِ والفُصولِ ، وما فيها من المصالحِ والحِكَم ، إذ لو كانَ الزَّمانُ كلُّهُ فَصلًا واحدًا لفاتَتْ مصالحُ الفُصولِ الباقيَةِ فيه ؛ فلو كانَ صَيفًا كلُّهُ لفاتَت منافعُ مصالحِ الشتاءِ ، ولو كانَ شتاءً لفاتَت منافعُ الصَّيفِ ، وكذلكَ لو كانَ ربيعًا كلُّهُ ، أو خَريفًا كلُّهُ .

ففي الشتاءِ تَغُورُ الحرارةُ في الأجوافِ وبُطونِ الأرضِ والجبالِ فتتولَّدُ موادُّ الثِّمارِ وغيرها ، وتبرُدُ الظَّواهرُ ويُستكثفُ الهواءُ فيه ، فيحصلُ السَّحابُ والمطرُ والثَّلجُ والبَرَدُ الذي به حياةُ الأَرضِ وأهلِها ، واشتدادُ أبدانِ الحيوانِ وقوَّتُها ، وتَزَايُدُ القوى الطَّبيعيَّةِ واستخلافُ ما حلَّلهُ حرارَةُ الصَّيفِ منَ الأبدانِ .

وفي الرَّبيعِ تَتحرَّكُ الطَّبائعُ وتظهرُ الموادُّ المُتولِّدَةُ في الشتاءِ ، فيظهرُ النَّباتُ ، ويتنوَّرُ الشجرُ بالزَّهْرِ ، ويتحرَّكُ الحيوانُ للتَّناسُلِ .

وفي الصَّيفِ يحتدُّ الهواءُ ويسخُنُ جدًّا فتنضجُ الثِّمارُ وتنحلُّ فَضَلاتُ الأبدانِ والأخلاطُ التي انعَقَدتْ في الشتاء وتَغُورُ البُرودَةُ وتَهرُبُ إلى الأجوافِ ، ولهذا تبردُ العيونُ والآبارُ ولا تهضِمُ المعدةُ الطَّعامَ التي كانت تَهضِمهُ في الشتاءِ من الأطعمَةِ الغليظَةِ ؛ لأنَّها كانت تهْضِمُها بالحرارَةِ التي سكنت في البطونِ ،

فلمَّا جاءَ الصَّيفُ خَرَجَت الحرارَةُ إلى ظاهر الجَسَدِ ، وغارَت البرودَةُ فيه .

فإذا جاءَ الخريفُ اعتَدَلَ الزَّمانُ وصفا الهواءُ وبَرَدَ فانكَسَرَ ذلك السَّموم ، وجعَلهُ اللَّهُ بحكمتهِ برزخًا بينَ سَمومِ الصَّيفِ وبَردِ الشتاءِ لئلّا ينتقِلَ الحيوانُ وَهْلَةً واحدَةً منَ الحرِّ الشديد إلى البَردِ الشديد فيجدُ أذاهُ ويعظُمُ ضَرَرُهُ ، فإذا انتَقَلَ إليهِ بتدريجٍ وتَرتيبٍ لم يصعُب عليهِ فإنَّهُ عندَ كلِّ جزءٍ يَستعدُّ لقَبُولِ ما هو أشدُّ منه ، حتى تأتي جمهرةُ البَردِ بعدَ استعدادٍ وقَبولٍ .

حِكمةٌ بالغَةٌ وآيَةٌ باهرَةٌ .

وكذلك الرَّبيعُ برزخٌ بينَ الشتاءِ والصَّيفِ ينتقلُ فيه الحيوانُ من بَردِ هذا إلى حَرِّ هذا بتَدريج وتَرتيبٍ .

فتبارَكَ اللَّهُ ربُّ العالمين وأحسَنُ الخالقين .

□ □ □ □ □

٢٤ - فَصْلٌ

[النور والإضاءة]

ثم تأمَّلْ حالَ الشمسِ والقمرِ وما أُوْدِعَاهُ منَ النُّورِ والإضاءَةِ ، وكيفَ جَعَلَ لهما بُروجًا ومنازلَ يَنْزِلانِها مرحَلَةً بَعْدَ مرحَلَةٍ لإِقامَةِ دولَةِ السَّنَةِ وتمامِ مصالحِ حسابِ العالَمِ الذي لا غَناءَ لهم في مصالحهم عنه ، فبذلك يُعلَمُ حسابُ الأعمارِ والآجالِ المؤجَّلةِ للدُّيونِ والإِيجارات والمعاملاتِ والعَدَدِ وغيرِ ذلكَ ، فلولا حُلولُ الشمسِ والقمرِ في تلكَ المنازلِ وتنقُّلُهُما فيها منزلَةً بَعدَ منزلَةٍ لم يُعلَم شيءٌ من ذلكَ .

وقَد نبَّهَ اللَّهُ تعالى على هذا في غيرِ موضعٍ من كتابهِ ، كقولِه : ﴿ هو الَّذي جَعَلَ الشمسَ ضياءً والقمرَ نُورًا وقدَّرهُ منازلَ لتعلموا عَدَدَ السِّنينَ والحسابَ ما خَلَقَ الله ذلكَ إلّا بالحقِّ يُفصِّلُ الآياتِ لقومٍ يعلمون ﴾ [يونس : ٥]، وقال تعالى : ﴿ وجَعَلنا الليلَ والنَّهارَ آيَتَين فَمَحَوْنا آيَةَ الليلِ وجَعَلْنا آيَةَ النَّهارِ مُبصِرَةً لتبتَغوا فَضْلًا من ربِّكُم وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنينَ والحساب ﴾ [الإسراء : ١٢] .

□□□□□

٢٥ - فَصْلٌ

[طلوع الشمس على العالم]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ في طُلوعِ الشمسِ على العالَم ، كيفَ قدَّرهُ العَزيزُ العليمُ سبحانهُ ، فإنَّها لو كانَت تطلُعُ في موضعٍ من السَّماءِ فتقفُ فيهِ ولا تَعْدُوهُ لَمَا وصَلَ شعاعُها إلى كثيرٍ من الجهاتِ ؛ لأنَّ ظِلَّ أحَدِ جوانبِ كُرَةِ الأرضِ يحجبُها عن الجانبِ الآخَرِ ، فكانَ يكونُ الليلُ دائمًا سرمدًا على مَنْ لم تَطْلُع عليهم ، والنَّهارُ دائمًا سَرْمدًا على مَنْ هي طالعَةٌ عليهم ، فيفسدُ هؤلاءِ وهؤلاءِ .

فاقتَضَت الحكمَةُ الإلهيَّةُ والعنايَةُ الربَّانيَّةُ أنْ قدَّرَ طلوعَها من أوَّلِ النَّهارِ من المشرقِ ، فَتُشْرِقُ على ما قابَلَها من الأُفُقِ الغَربيِّ ، ثمَّ لا تزالُ تدورُ وتَغشى جهَةً بَعدَ جهَةٍ حتى تَنتهيَ إلى المغربِ ، فَتُشْرِقَ على ما استَتَرَ عنها في أوَّلِ النَّهارِ فيختلفَ عندهم الليلُ والنَّهارُ فتنتظمَ مصالحُهم .

□ □ □ □ □

٢٦ - فَصْلٌ
[مقادير الليل والنّهار]

ثمَّ تأمَّلِ الحكمَةَ في مقاديرِ الليلِ والنَّهارِ تجدْها على غايَةِ المصلَحَةِ والحكمَةِ ، وأنَّ مِقدارَ اليومِ والليلةِ لو زادَ على ما قُدِّرَ عليهِ أو نَقَصَ لفاتَت المصلَحَةُ واختَلَفتِ الحكمَةُ بذلك ، بل جَعَلَ مِكْيالَهُما أربَعَةً[1] وعشرينَ ساعَةً ، وجعلا يتعارضانِ الزيادَةَ والنُّقصانَ بينهما ، فما يَزيدُ في أحدِهما من الآخرِ يعودُ الآخرُ فيستردُّهُ منه .

قال تعالى : ﴿ يُوْلِجُ الليلَ في النَّهارِ ويُوْلِجُ النَّهارَ في الليلِ ﴾ [فاطر : ١٣]، وفيه قولانِ :

أحدُهما : أنَّ المعنى : يُدخِلُ ظُلمَةَ هذا في مكانِ ضياءِ ذلكَ ، وضياءَ هذا في مكانِ ظُلمَةِ الآخرِ ، فَيُدْخِلُ كلَّ واحدٍ منهما في موضعِ صاحبِهِ .

وعلى هذا فهي عامَّةٌ في كلِّ ليلٍ ونهارٍ .

والقول الثَّاني : أنَّهُ يزيدُ في أحدِهما ما يَنْقُصُهُ من الآخرِ ، فما نَقَصَ منه يلجُ في الآخرِ لا يَذهَبُ جملَةً .

وعلى هذا فالآيَةُ خاصَّةٌ ببَعضِ ساعاتِ كُلٍّ من الليلِ والنَّهارِ في غيرِ زَمَنِ الاعتدالِ ، فهي خاصَّةٌ في الزَّمانِ وفي مِقْدارِ ما يلجُ في أحدِهما من الآخر ، وهو في الأقاليم المُعتدلَةِ غايَةُ ما تَنتهي الزيادةُ خمسَ عَشْرَةَ ساعَةً ، فيصيرُ الآخَرُ

---

(١) كذا في الأُصول المخطوطة ، والجادّةُ : « أَربعًا » .

تسعَ ساعاتٍ ، فإذا زادَ على ذلكَ انحرَفَ ذلكَ الإقليمُ في الحرارَةِ أو البُرودَةِ إلى أن ينتهي إلى حدٍّ لا يَسْكُنُهُ الإنسانُ ولا يتكوَّنُ فيه النَّباتُ ، وكلُّ موضعٍ لا تَقعُ عليهِ الشمسُ لا يَعيشُ فيه حيوانٌ ولا نباتٌ لفَرْطِ بَردِهِ ويُبسهِ ، وكلُّ موضعٍ لا تُفارِقُهُ كذلكَ لفَرْطِ حرِّهِ ويُبسهِ .

والمواضعُ التي يَعيشُ فيها الحيوانُ والنَّباتُ هي التي تَطلعُ عليها الشمسُ وتَغيبُ وأعدلُها المواضعُ التي تتعاقَب عليها الفصولُ الأربَعةُ ويكونُ فيها اعتدالان : خَريفيٌّ ورَبيعِيٌّ .

□□□□□

٢٧ - فَصْلٌ
[الإنارة في الليل]

ثمَّ تأمَّلْ إنارَةَ القمرِ والكواكبِ في ظُلمَةِ الليلِ والحكمَةَ في ذلكَ ؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى اقتضَتْ حِكمتُهُ خَلْقَ الظُّلمَةِ لهدوءِ الحيوانِ وبَردِ الهواءِ على الأبدانِ والنَّباتِ ، فَتُعادِلُ حرارَةَ الشمسِ فيقومُ النَّباتُ والحيوانُ .

فلمّا كانَ ذلك مُقتَضى حكمتهِ شابَ الليلَ بشيءٍ من الأنوارِ ولم يجعلْهُ ظُلمَةً داجِيَةً حِنْدِسًا (١) لا ضوءَ فيهِ أصلًا ، فكانَ لا يتمكَّنُ الحيوانُ فيه من شيءٍ من الحركةِ ولا الأعمالِ .

ولمّا كانَ الحيوانُ قَد يحتاجُ في الليلِ إلى حَرَكَةٍ ومَسيرٍ وعلمٍ لا يتهيَّأُ لَهُ بالنَّهارِ لضيقِ النَّهارِ أو لشدَّةِ الحرِّ أو لخوفهِ بالنَّهارِ - كحالِ كثيرٍ من الحيوانِ - جَعَلَ في الليلِ من أضواءِ الكواكبِ وضوءِ القمرِ ما يتأتَّى مَعَهُ أعمالٌ كثيرةٌ كالسَّفَرِ والحرثِ وغير ذلكَ من أعمالِ أهلِ الحُروثِ والزُّروعِ فَجَعَلَ ضوءَ القمرِ بالليلِ معونَةً للحيوانِ على هذه الحركاتِ ، وجَعَلَ طُلوعَهُ في بَعضِ الليلِ دونَ بَعضٍ مع نَقصِ ضوئهِ عن الشمسِ لئلّا يَستويَ الليلُ والنَّهارُ فتفوتَ حكمَةُ الاختلافِ بينهما والتَّفاوتِ الذي قَدَّرهُ العزيزُ العليمُ .

فتأمَّلِ الحِكْمَةَ البالغَةَ والتَّقْديرَ العجيبَ الذي اقْتَضى أنْ أعانَ الحيوانَ على

---

(١) هي الليلُ المُظلمُ ، وجمعُها حنادس . « قاموس » (ص ٦٩٤) .

دولَةِ الظَّلامِ بجُندٍ من النُّورِ يستعينُ بِهِ على هذه الدَّولَةِ المُظلمَةِ ، ولم يَجعَلِ الدَّولَةَ كُلَّها ظُلمةً صِرْفًا بل ظُلمَةً مَشْوبَةً بنورٍ ، رحمةً منهُ وإحسانًا ، فَسُبحانَ مَن أَتْقَنَ ما صَنَعَ وأحسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ .

□ □ □ □ □

٢٨ - فَصْلٌ

[النجوم كثرتها وعَجَبُها]

ثمَّ تأمَّلْ حِكْمَتَهُ تبارَكَ وتعالى في هذه النُّجومِ وكثرتِها وعجيبِ خَلْقِها وأَنَّها زينةٌ للسمَّاءِ وأدلَّةٌ يُهتَدى بها في طرقِ البرِّ والبَحرِ ، وما جَعَلَ فيها من الضُّوءِ والنُّورِ بحيثُ يُمكِنُنا رؤيتُها مع البُعْدِ المُفْرِطِ ، ولولا ذلك لم يَحْصُل لنا الاهتداءُ والدَّلالةُ ومعرفَةُ المواقيتِ .

ثمَّ تأمَّلْ تَسخيرَها مُنقادَةً بأمرِ ربِّها تبارَكَ وتعالى جاريَةً على سَنَنٍ واحدٍ اقتَضَتْ حِكمتُهُ وعلمُهُ أَنْ لا تَخرجَ عنه ، فجَعَلَ منها البُروجَ والمنازلَ والثَّوابتَ والسيَّارَةَ والكِبارَ والصِّغارَ والمتوسِّطَ والأبيَضَ الأزهَرَ والأبيَضَ الأحمَرَ ، ومنها ما يَخفى على النَّاظرِ فلا يُدرِكُهُ .

وجَعَلَ منطقةَ البروجِ قسمين : مُرتفعَةً ومُنخفضَةً ، وقدَّرَ سَيْرَها تَقديرًا واحدًا ، ونَزَّلَ الشمسَ والقمرَ والسيَّاراتِ منها منازلَها ؛ فمنها ما يقطعُها في شهرٍ واحدٍ - وهو القمرُ - ومنها ما يَقطعُها في عامٍ ، ومنها ما يقطعُها في عدَّةِ أعوامٍ ، كلُّ ذلكَ مُوجَبُ الحكمَةِ والعنايَةِ .

وجَعَلَ ذلكَ أسبابًا لِمَا يُحْدِثُهُ سبحانهُ في هذا العالَم فيستدلُّ بها النَّاسُ على تلكَ الحوادثِ التي تُقارِنُها لمعرفتهم بما يكونُ مع طلوعِ الثُّريَّا إذا طَلَعَت وغروبها إذا سَقَطَت من الحوادثِ التي تُقارِنُها ، وكذلكَ غيرُها من المنازلِ

والسيَّاراتِ .

ثمَّ تأمَّلْ جَعْلَهُ سبحانهُ بناتِ نَعْشٍ [(١)] وما قَرُبَ منها ظاهرةً لا تَغيبُ لقربها من المركزِ ، ولما في ذلك من الحكمَةِ الإلهيَّةِ ، وأنَّها بمنزلَةِ الأعلامِ التي يَهْتدي بها النَّاسُ في الطُّرقِ المجهولَةِ في البرِّ والبَحرِ ، فهم يَنظرونَ إليها وإلى الجَدْيِ والفَرقَدينِ كلَّ وَقتٍ أرادوا فيَهتَدونَ بها حيثُ شاؤوا .

□□□□□

---

(١) هي أَسماء كواكب ، منها كُبرى وصُغرى . « القاموس » (ص ٧٨٤) .

٢٩ - فَصْلٌ

[الكواكب وسيرُها]

ثمَّ تأمَّلِ اختلافَ سيرِ الكواكبِ وما فيها من العجائبِ ، كيفَ تَجدُ بَعضَها لا يَسيرُ إلّا مع رفقتهِ ، ولا يُفرِدُ عنهُم سَيرَهُ أبدًا ، بل لا يَسيرونَ إلّا جميعًا ، وبَعضُها يسيرُ سيرًا مُطْلَقًا غيرَ مُقيَّدٍ برفيقٍ ولا صاحبٍ ، بل إذا اتَّفَقَ له مُصاحبتُهُ في منزلٍ وافَقَهُ فيه ليلةً وفارَقَهُ الليلَةَ الأُخرى ، فبينما تراهُ ورفيقَهُ وقرينَهُ إذ رأيتهما مُفترِقَيْنِ مُتباعدين كأنَّهما لم يتصاحَبَا قطُّ، وهذه السيَّارَةُ لها في سيرها سيرانِ مُختلفانِ غايَةَ الاختلافِ : سيرٌ عامٌّ يسيرُ بها فَلَكُها ، وسيرٌ خاصٌّ تَسيرُ هي في فَلَكِها كما شبَّهوا ذلكَ بنملةٍ تَدِبُّ على رحىً ذاتَ الشمالِ ، والرَّحى تأخُذُ ذاتَ اليمين ، فللنملةِ في ذلكَ حركتانِ مُختلفتانِ إلى جهتَين متباينتين :

إحداهما : بنفسها ، والأخرى : مكرهةٌ عليها تَبَعًا للرَّحى ، تجذبُها إلى غيرِ جهَةِ قصدِها ، وبذلك تجعَلُ التَّقدُّمَ فيها كلَّ منزلَةٍ إلى جهَةِ الشرقِ ، ثمَّ يسيرُ فَلَكُها ، وبمنزلتها إلى جهَةِ الغَربِ .

فَسَلِ الزَّنادقَةَ والمُعطِّلَةَ : أيُّ طَبيعَةٍ اقتَضَتْ هذا ؟

وأيُّ فَلَكٍ أوجَبَهُ ؟ وهلّا كانَت كلُّها راتبَةً أو مُتنقِّلَةً أو على مقدارٍ واحدٍ وشكلٍ واحدٍ وحركةٍ واحدَةٍ وجريانٍ واحدٍ ؟

وهَل هذا إلّا صُنعُ مَن بَهرَتْ العقولَ حِكمتُهُ وشهدت مصنوعاتُهُ

ومبتدعاتُهُ بأنَّهُ الخالقُ البارىءُ المُصَوِّرُ الذي ليسَ كمثلهِ شيءٌ ، أحسَنَ كلَّ شيءٍ خَلقَهُ ، وأتقَنَ كلَّ ما صَنَعهُ ، وأنَّهُ العليمُ الحكيمُ الذي خَلَقَ فسوَّى وقدَّرَ فَهدى ، وأنَّ هذه إحدى آياتهِ الدَّالَّةِ عليهِ وعجائبِ مصنوعاتهِ الموصلَةِ للأفكارِ إذا سافرَتْ فيها إليهِ ، وأنَّهُ خَلْقٌ مُسخَّرٌ مربوبٌ مُدَبَّرٌ : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ في ستَّةِ أيامٍ ثمَّ استَوى على العَرشِ يُغْشي الليلَ النَّهارَ يطلبُهُ حثيثًا والشمسَ والقمرَ والنُّجومَ مُسخَّراتٍ بأمرِهِ أَلَا لهُ الخَلْقُ والأمْرُ تباركَ اللهُ ربُّ العالَمين ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

فإنْ قلتَ : فما الحِكمَةُ في كونِ بَعضِ النُّجومِ راتبًا وبعضِها مُتنقِّلًا ؟

قيلَ : إنَّها لو كانَت كلُّها راتبَةً لبطلت الدلالَةُ والحِكَمُ التي نشأتْ من تنقُّلِها في منازلِها ومسيرِها في بُروجِها ولو كانت كلُّها مُنتَقِلَةً لم يكُن لمسيرِها منازلُ تُعرَف بها ولا رَسمٌ يُقاسُ عليها لأنَّهُ إنَّما يُقاس مسيرُ المُتنقّلةِ منها بالرَّاتبِ كما يُقاسُ مسيرُ السَّائرينَ على الأرضِ بالمنازلِ التي يمرُّونَ عليها ، فلو كانت كلُّها بحالٍ واحدَةٍ لاختَلَطَ نظامُها ولبطلت الحِكَمُ والفوائدُ والدَّلالاتُ التي في اختلافها ولتشبَّثَ المُعطِّلُ بذلكَ وقال : لو كانَ فاعلُها ومُبدعُها مختارًا لم تكن على وجهٍ واحدٍ وأَمرٍ واحدٍ وقَدرٍ واحدٍ !

فهذا التَّرتيبُ والنِّظامُ الذي هي عليهِ من أدلِّ الدَّلائلِ على وجودِ الخالقِ وقُدرتهِ وإرادتهِ وعلمهِ وحكمتهِ ووحدانيَّتهِ .

□□□□□

٣٠ - فَصْلٌ

[أسرار الفَلَك الدوّار]

ثمَّ تأمَّلْ هذا الفَلَكَ الدوَّارَ بشمسهِ وقَمَرِهِ ونُجومِهِ وبُروجِهِ ، وكيفَ يدورُ على هذا العالَمِ هذا الدَّورانَ الدَّائمَ إلى آخرِ الأجلِ على هذا التَّرتيبِ والنِّظامِ وما في طَيِّ ذلك من اختلافِ الليلِ والنَّهارِ والفُصولِ والحرِّ والبَردِ وما في ضِمْنِ ذلكَ من مصالحِ ما على الأرضِ من أصنافِ الحيوانِ والنَّباتِ .

وهل يخفى على ذي بَصيرَةٍ أنَّ هذا إبداعُ المُبْدِعِ الحكيمِ وتَقديرُ العَزيزِ العليمِ ؟! ولهذا خاطَبَ الرُّسلُ أُمَّتَهم مُخاطبةَ مَن لا شكَّ عندهُ في اللَّهِ ، وإنَّما دَعَوْهُم إلى عبادتهِ وحدَهُ لا إلى الإقرارِ به ، فقالت لهم : ﴿ أفي اللهِ شكٌّ فاطرِ السَّمواتِ والأرضِ ﴾ [إبراهيم : ١٠]، فَوُجودُهُ سُبحانهُ وربوبيَّتُهُ وقُدرتُهُ أظهَرُ من كلِّ شيءٍ على الإطلاقِ ، فهو أظهَرُ للبصائرِ من الشمسِ للأبصارِ ، وأبينُ للعقولِ مِن كلِّ ما تعقِلُهُ وتُقِرُّ بوجودِهِ ، فما يُنكرهُ إلّا مكابرٌ بلسانهِ وقلبِهِ وعقلِهِ وفِطْرتهِ ، وكلُّها تُكذِّبهُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ الله الَّذي رَفَعَ السَّمواتِ بغَيرِ عَمَدٍ تَرَوْنها ثمَّ اسْتوى على العَرشِ وسخَّرَ الشمسَ والقمَرَ كلٌّ يَجْري لأجلٍ مُسمًّى يُدبِّرُ الأمرَ يُفصِّلُ الآياتِ لعلَّكُم بلقاءِ ربِّكُم تُوقِنُون وهو الَّذي مدَّ الأرضَ وجَعَلَ فيها رواسيَ وأنهارًا ومن كلِّ الثَّمراتِ جعَلَ فيها زَوجَينِ اثنين يُغْشي الليلَ النَّهارَ إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لقومٍ يتفكَّرون وفي الأرضِ قِطَعٌ متجاوراتٌ

وجنّاتٌ مِن أَعنابٍ وزَرْعٌ ونخيلٌ صِنْوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ يُسْقى بماءٍ واحدٍ ونُفَضِّلُ بعضَها على بعضٍ في الأُكُلِ إنَّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يَعقلون ﴾ [الرعد : ٢ - ٤] ، ﴿ تلك آياتُ اللهِ نَتْلوها عليك بالحقِّ فبأَيِّ حديثٍ بَعْدَ اللهِ وآياتِه يُؤْمِنونَ ﴾ [الجاثية : ٦] وقال تعالى : ﴿ إنَّ في خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ لآياتٍ لأُولي الألباب ﴾ [آل عمران : ١٩٠]، ﴿ وفي خَلقكم وما يبثُّ من دابَّةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقنونَ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ وما أَنزلَ اللهُ منَ السماءِ من رِزقٍ فأَحيا بِهِ الأَرضَ بَعْدَ موتِها وتصريفِ الرياحِ آياتٌ لقومٍ يعقلون تلك آياتُ اللهِ نتلوها عليك بالحقِّ فبأيِّ حديثٍ بعد الله وآياتِه يؤمنون ﴾ [الجاثية : ٤ - ٦]، وقال تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمواتِ بغَيرِ عَمَدٍ تَرونَها وألقى في الأرضِ رواسيَ أن تَميدَ بكُم وبثَّ فيها من كلِّ دابَّةٍ وأَنزلْنا من السَّماءِ ماءً فأَنبتنا فيها من كلِّ زوجٍ كريمٍ هذا خَلْقُ اللهِ فأَروني ماذا خَلَقَ الَّذينَ من دُونِه بل الظالمون في ضلالٍ مُبينٍ ﴾ [لقمان : ١٠ - ١١]، وقال تعالى : ﴿ خَلَقَ الإنسانَ من نُطفَةٍ فإذا هو خَصيمٌ مُبينٌ والأَنْعامَ خَلَقها لكُم فيها دفءٌ ومنافعُ ومنها تأكلونَ ﴾ [النحل : ٤ - ٥]، إلى قوله : ﴿ أفَمَن يَخلُقُ كمَن لا يَخلقُ أفلا تَذكَّرون ﴾ [النحل : ١٧] .

وتأَمَّلْ كيفَ وحَّدَ سبحانهُ الآيَةَ من قوله : ﴿ هو الَّذي أنزَلَ من السَّماءِ ماءً لكُم منهُ شرابٌ ومنهُ شَجَرٌ فيهِ تُسِيمُون يُنبِتُ لَكُم به الزَّرْعَ والزَّيتونَ والنخيلَ والأَعنابَ ومن كلِّ الثَّمَرات إنَّ في ذلك لآيةً لقومٍ يتفكَّرون ﴾ [النَّحل : ١٠]، وختمها بأصحابِ الفكرِ :

فأمَّا توحيدُ الآيةِ ؛ فلأنَّ موضعَ الدَّلالَةِ واحدٌ وهو الماءُ الذي أنزلهُ من

السَّماءِ فأخرَجَ به كلَّ ما ذكرهُ منَ الأرضِ وهو على اختلافِ أنواعِهِ لقاحُهُ واحدٌ وأُمُّهُ واحدَةٌ ، فهذا نوعٌ واحدٌ من آياتهِ .

وأمَّا تَخصيصُهُ ذلكَ بأهلِ الفكرِ ؛ فلأنَّ هذه المخلوقاتِ التي ذكرها من الماءِ ، فلأنَّ الموضعَ موضعُ فكرٍ وهو نظرُ القلبِ وتأمُّلُهُ لا موضعُ نَظَرٍ مُجرَّدٍ بالعينِ ، فلا ينتفعُ النَّاظرُ بمجرَّد رؤيَةِ العَينِ حتى ينتقلَ منهُ إلى نَظَرِ القلبِ في حِكمةِ ذلك وبديعِ صُنعهِ والاستدلالِ بهِ على خالقهِ وباريهِ ، وذلك هو الفكرُ بعينهِ .

وأمَّا قولُهُ تعالى في الآيَةِ التي بَعدَها : ﴿ إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لقومٍ يعقلون ﴾ [الرعد : ٤]، فجمعَ الآياتِ لأنَّها تَضمَّنَت الليلَ والنَّهارَ والشمسَ والقمرَ والنُّجومَ ، وهي آياتٌ مُتعدِّدَةٌ مُختلفَةٌ في أنفسها وخَلْقها وكيفيَّاتها ؛ فإنَّ إظلامَ الجوِّ لغروبِ الشمسِ ومجيءِ الليلِ الذي يلبسُ العالَمَ كالثَّوبِ ويسكنونَ تحتهُ آيَةٌ باهرَةٌ ، ثمَّ ورودُ جيشِ الضِّياءِ يَقْدُمهُ بشيرُ الصَّباحِ فينهزمُ عسكرُ الظَّلامِ وينتشرُ الحيوانُ وينكشطُ ذلكَ اللباسُ بجُملتهِ آيَةٌ أخرى .

ثمَّ في الشمسِ التي هي آيَةُ النَّهارِ آيَةٌ أخرى ، وفي القمرِ الذي هو آيَةُ الليلِ آيةٌ أخرى ، وفي النُّجومِ آياتٌ أُخَر - كما قدَّمناه - ، هذا مع ما يتبعُها من الآياتِ المُقارِنَةِ لها مِن الرِّياحِ واختلافها وسائرِ ما يُحدِثُهُ اللَّهُ بسببها آياتٌ أُخَر .

فالموضعُ موضعُ جَمْعٍ ، وخَصَّ هذه الآياتِ بأهلِ العَقلِ لأنَّها أعظمُ ممَّا قَبلَها وأدلُّ وأكبرُ ، والأُولى كالبابِ لهذه ، فمَن استدلَّ بهذه الآياتِ وأعطاها حقَّها من الدَّلالَةِ استحقَّ منَ الوَصفِ ما يستحقُّهُ صاحبُ الفكرِ - وهو العقلُ - ، ولأنَّ منزلَةَ العقلِ بَعدَ منزلَةِ الفكرِ ، فلمّا دلَّهم بالآيَةِ الأُولى على الفكرِ نقلهم بالآيَةِ الثَّانيَةِ - التي هي أعظمُ منها - إلى العقلِ الذي هو فوقَ الفكرِ ، فتأمَّلْهُ .

فأمَّا قولُهُ في الآيةِ الثَّالثَةِ : ﴿ إنَّ في ذلكَ لآيَةً لقومٍ يذَّكَّرون ﴾ [النحل : ١٣]، فوحَّدَ الآيَةَ وخصَّها بأهلِ التَّذكُّر :

فأمَّا توحيدُها فكتوحيدِ الأُولى سواءً ؛ فإنَّ ما ذَرَأَ في الأرضِ على اختلافِهِ من الجواهرِ والنَّباتِ والمعادنِ والحيوانِ كلُّهُ في محلٍّ واحدٍ وبمقرٍّ واحدٍ ، فهو نوعٌ من أنواعِ آياتِهِ وإنْ تعَدَّدَت أصنافُهُ وأنواعُهُ .

وأمَّا تخصيصُهُ إيَّاها بأهلِ التَّذكُّرِ ؛ فطريقَةُ القرآنِ في ذلكَ أن يجعَلَ آياتِه للتَّبصُّر والتَّذكُّرِ ، كما قال تعالى في سورَةِ ق : ﴿ والأرضَ مَدَدْناها وأَلْقينا فيها رواسيَ وأَنْبَتْنا فيها من كُلِّ زوجٍ بهيجٍ تَبصِرَةً وذكرى لكلِّ عَبدٍ مُنيبٍ ﴾ [ق : ٧ - ٨]، فالتَّبصِرَةُ : التَّعقُّلُ ، والذِّكرى : التَّذكُّر ، والفكرُ بابُ ذلكَ ومدخلُهُ ، فإذا فكَّرَ تبصَّرَ ، وإذا تبصَّرَ تذكَّرَ ، فجاءَ التَّذكُّر في الآيَةِ لترتيبِهِ على العقلِ المُرَتَّب على الفكرِ ، فقدَّمَ الفكرَ إذ هو البابُ والمدخَلُ ، ووسَّطَ العقلَ إذ هو ثمرةُ الفكرِ ونتيجَتُهُ ، وأخَّرَ التَّذكُّرَ إذ هو المطلوبُ من الفكرِ والعَقلِ .

فتأمَّلْ ذلكَ حقَّ التَّأمُّل .

فإنْ قُلتَ : فما الفرقُ بينَ التَّذكُّر والتَّفكُّر ؟ فإذا تبيَّنَ الفرقُ ظَهَرَت الفائدَةُ .

قلتُ : التَّفكُّر والتَّذكُّر أصلُ الهُدى والصلاحِ ، وهما قُطبا السَّعادَةِ .

ولهذا وسَّعْنا الكلامَ في الفِكرِ في هذا الوجهِ لعظمِ المنفعَةِ وشدَّةِ الحاجَةِ إليهِ ، قال الحَسَنُ : ما زالَ أهلُ العلمِ يعودونَ بالتَّذكُّرِ على التَّفكُّرِ وبالتَّفكُّرِ على التَّذكُّرِ ويُناطقونَ القلوبَ حتى نَطَقَت ؛ فإذا لها أسماعٌ وأبصارٌ .

فاعْلَمْ أنَّ التفكُّرَ طلبُ القلبِ ما ليسَ بحاصلٍ من العلومِ من أمرٍ هو

حاصلٌ منها ، هذا حقيقتهُ ؛ فإنَّهُ لو لم يَكُن ثَمَّ مُوادٌ تكونُ موردًا للفكرِ استحالَ الفكرُ ، لأنَّ الفكرَ هو بغيرِ مُتعلّقٍ مُتفكَّرٍ فيه مُحالٌ ، وتلكَ الموادُّ هي الأُمورُ الحاصلَةُ ، ولو كانَ المطلوبُ بها حاصلًا عندَهُ لم يَتفكَّر فيهِ .

فإذا عُرِفَ هذا فالمُتفكِّرُ ينتقلُ من المقاماتِ والمبادئ التي عندَهُ إلى المطلوبِ الذي يُريدُهُ ، فإذا ظَفِرَ به وتحصَّلَ له تذكَّرَ به وأبصَرَ مواقعَ الفعلِ والتَّركِ وما ينبغي إيثارُهُ وما ينبغي اجتنابُهُ ، فالتَّذكُّرُ هو مقصودُ التَّفكُّرِ وثمرتُهُ ، فإذا تَذكَّرَ عادَ بتذكُّرِهِ على تفكُّرِهِ فاسْتَخْرجَ ما لم يكُن حاصلًا عندهُ ، فهو لا يزالُ يُكرِّرُ بتفكُّرِهِ على تذكُّرِهِ ، وبتذكُّرِهِ على تفكُّرِهِ ما دامَ عاقلًا ؛ **لأنَّ العلمَ والإرادَةَ لا يقفانِ على حدٍّ ، بل هو دائمًا سائرٌ بينَ العلمِ والإرادَةِ .**

وإذا عَرَفْتَ معنى كونِ آياتِ الرَّبِّ تباركَ وتعالى تَبصرَةً وذكرى يُتبصَّرُ بها من عَمَى القَلبِ ، ويُتذكَّرُ بها من غفلتِهِ ، فإنَّ المُضادَّ للعلمِ إمَّا عَمى القَلبِ ؛ وزوالُهُ بالتَّبصُّرِ ، وإمَّا غفلتُهُ ؛ وزوالهُ بالتَّذكُّرِ .

والمقصودُ تنبيهُ القَلبِ مِنْ رَقدتهِ بالإشارَةِ إلى شيءٍ من بَعضِ آياتِ اللَّهِ ، ولو ذَهَبْنا نتتبَّعُ ذلكَ لَنَفِدَ الزَّمانُ ولم نُحِطْ بتفصيلِ واحدَةٍ من آياتهِ على التَّمامِ ، ولكنْ ما لا يُدْرَكُ جُملَةً لا يُتْرَكُ جملةً .

وأحسَنُ ما أُنفِقَت فيه الأنفاسُ التَّفكُّرُ في آياتِ اللَّهِ وعجائبِ صُنعهِ ، والانتقالُ منها إلى تعلُّقِ القَلبِ والهمَّةِ به دونَ شيءٍ من مخلوقاتهِ .

فلذلكَ عَقَدْنا هذا الكتابَ على هذين الأصلين ؛ إذ هما أفضلُ ما يكتسِبهُ العَبدُ في هذه الدَّار .

٣١ - فَصْلٌ
[سؤالٌ للجاحدِ الجاهل]

سَلِ المعطِّلَ الجاحدَ : ما تقولُ في دُولابٍ دائرٍ على نَهرٍ قَد أُحكمَت آلاتُهُ ، وأُحْكِمَ تَركيبُهُ ، وقُدِّرَتْ أدواتُهُ أحسَنَ تَقديرٍ وأبلغَهُ بحيث لا يَرى النَّاظرُ فيه خَلَلًا في مادَّتهِ ولا في صورتهِ ، وقد جُعِلَ على حَديقةٍ عَظيمَةٍ فيها من كلِّ أنواعِ الثِّمارِ والزُّروعِ يسقيها حاجتَها ، وفي تلكَ الحديقَةِ مَن يَلُمُّ شَعَثَها ويُحسِنُ مُراعاتَها وتَعهُّدَها والقيامَ بجميعِ مصالحها ، فلا يَختلُّ منها شيءٌ ولا تَتْلَفُ ثمارها ، ثمَّ يقسمُ قيمتها عند الجَذَاذِ[1] على سائرِ المخارجِ بحسبِ حاجاتهم وضروراتهم ، فيقسمُ لكلِّ صنفٍ منهم ما يليقُ به ، ويقسمهُ هكذا على الدَّوامِ ... أترى هذا اتِّفاقًا بلا صانعٍ ولا مُختارٍ ولا مُدبِّرٍ ؟!

بل اتَّفقَ وجودُ ذلكَ الدُّولابِ والحديقَةِ وكلِّ ذلكَ اتِّفاقًا من غير فاعلٍ ولا قيِّمٍ ولا مدبِّرٍ ... أَفَترى ما يقولُ لكَ عقلُكَ في ذلك لو كان ؟ وما الذي يُفْتيك به ؟ وما الذي يُرشدكَ إليهِ ؟

ولكنْ من حِكمةِ العزيزِ الحكيم أنْ خَلَقَ قلوبًا عُميًا لا بصائرَ لها - فلا ترى هذه الآياتِ الباهرةَ إلَّا رُؤيةَ الحيواناتِ البهيميّة - ، كما خَلَقَ أَعينًا عُمْيًا لا أَبصارَ لها ، والشمسُ والقمرُ والنُّجومُ مُسخَّراتٌ بأمرهِ وهي لا تراها ، فما ذَنْبُها

---

(١) جَنْي الثِّمار .

إِنْ أَنْكَرَتْها وجَحَدَتْها ! فهي تقولُ في ضوءِ النَّهارِ : هذا ليلٌ ! ولكنَّ أصحابَ الأعيُنِ لا يعرفونَ شيئًا .

ولَقَد أحسَنَ القائلُ :

وَهَبْني قُلتُ هذا الصُّبحُ ليلٌ   أيَعمى العالمُونَ عن الضِّياءِ

□□□□□

٣٢ - فَصْلٌ

[إِمساك السموات والأَرض]

ثمَّ تأمَّلِ المُمْسِكَ للسَّمواتِ والأرضِ الحافظَ لهما أنْ تزولا أو تقَعا أو يتعطَّلَ بعضُ ما فيها ، أَفَتَرى مَن المُمْسِكُ لذلكَ ؟ ومَن القيِّمُ بأمرِهِ ؟ ومَن المقيمُ له ؟

فلو تَعطَّلَتْ بعضُ آلاتِ هذا الدُّولابِ العظيمِ والحديقَةِ العظيمَةِ مَن كانَ يصلحهُ ؟

وماذا كانَ عندَ الخَلْقِ كلِّهم من الحيلَةِ في ردِّهِ كما كانَ ؟ فلو أمسَكَ عنهم قيِّمُ السَّمواتِ والأرضِ الشمسَ فجعَلَ عليهم الليلَ سرمدًا مَنْ ذا الذي كانَ يُطْلِعُها عليهم ويأتيهم بالنَّهارِ ؟ ولو حبَسها في الأُفُقِ ولم يُسيِّرها ، فمَن ذا الذي كانَ يُسيِّرها ويأتيهم بالليلِ ؟ ولو أنَّ السَّماءَ والأرضَ زالتا ، فَمَن ذا الذي كانَ يُمسِكُها مِن بَعدهِ ؟؟

□ □ □ □ □

٣٣ - فَصْلٌ

[الحرّ والبرد]

ثمَّ تأمَّلْ هذه الحِكمَةَ البالغَةَ في الحرِّ والبَردِ وقيامِ الحيوانِ والنَّباتِ عليهما ، وفكِّرْ في دخولِ أَحدِهما على الآخَرِ بالتَّدريجِ والمُهْلَةِ حتى يبلغَ نهايتَهُ ، ولو دخَلَ عليهِ مُفاجأةً لأضرَّ ذلكَ بالأبدانِ وأهلكها ، وبالنَّباتِ ، كما لو خَرجَ الرَّجلُ من حَمَّامٍ مُفْرِطِ الحرارَةِ إلى مكانٍ مُفرطٍ في البُرودَةِ ، ولولا العنايَةُ والحِكمَةُ والرَّحمَةُ والإحسانُ لَمَا كان ذلكَ .

فإنْ قلتَ : هذا التَّدريجُ والمُهْلَةُ إنَّما كانَ لإبطاءِ سيرِ الشمسِ في ارتفاعها وانخفاضها !

قيلَ لكَ : فما السَّببُ في ذلكَ الإبْطاء في الانخفاض والارتفاع ؟

فإنْ قلتَ : السَّببُ في ذلكَ بُعْدُ المسافَةِ من مشارقها ومغاربها .

قيلَ لكَ : فما السَّببُ في بُعد المسافَةِ ؟ ولا يُمكنه - أَيضًا - أَنْ يقولَ : بُعْد المسافة ؛ لأَنَّ القمرَ يقطعُها في شَهْر ، والشمسَ تقطعُها في سَنَةٍ ؛ لهذه الحكمةِ البيِّنَةِ ..

ولا تزالُ المسألةُ مُتوجِّهَةً عليكَ كلَّما عَيَّنتَ سببًا ، حتى تُفضي بك إلى أحَدِ أمرين :

إمَّا مكابَرةٌ ظاهرةٌ ودعوى أنَّ ذلكَ اتِّفاقٌ من غيرِ مُدَبِّرٍ ولا صانعٍ !

وإمَّا الاعترافُ بربِّ العالمين، والإقرارُ بقيُّومِ السَّمواتِ والأرضين، والدُّخولُ في زُمرَةِ أولي العَقلِ من العالَمين .

ولن تجدَ بين القسمين واسطَةً أبدًا ، فلا تُتْعِب ذِهْنَكَ بهذياناتِ المُلحدينَ فإنَّها عندَ مَن عَرفها مِن هَوَسِ الشياطين ، وخيالاتِ المُبطلين .

وإذا طَلَعَ فجرُ الهُدى وأشرَقَت النبوَّةُ فعساكرُ تلكَ الخيالاتِ والوساوسِ في أوَّلِ المُنهزمين .

﴿ والله مُتِمُّ نُورهِ ولو كرهَ الكافرون ﴾[1] .

□ □ □ □ □

---

(١) سورة الصفّ : ٨ .

٣٤ - فَصْلٌ
[خَلْق النّار]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ في خَلْقِ النَّارِ على ما هيَ عليهِ من الكُمُونِ (١) والظُّهورِ ، فإنَّها لو كانَت ظاهِرَةً أبدًا - كالماءِ والهواء - كانت تحرقُ العالَمَ وتنتشرُ ويَعْظُمُ الضَّرَرُ بها والمفسَدَةُ ، ولو كانَت كامنَةً لا تَظهرُ أبدًا لفاتَت المصالحُ المُترتِّبَةُ على وجودها ، فاقتَضَتْ حكمَةُ العزيزِ العليمِ أنْ جَعَلها مخزونَةً في الأجسامِ يخرجها ويَنْفُثُها الرَّجُلُ عند حاجتهِ إليها ، فيُمسِكها ويحبسها بمادَّةٍ يجعلها فيها من الحَطَبِ ونحوهِ ، فلا يزالُ حابسَها ما احتاجَ إلى بقائها ، فإذا استغنى عنها وتركَ حَبْسَها بالمادَّةِ خَبَتْ بإذنِ ربِّها وفاطرِها ، فَسَقَطتِ المُؤنَةُ والمضرَّةُ ببقائها ...

فسبحانَ مَن سخَّرها وأنشأَها على تَقديرٍ مُحْكَمٍ عجيبٍ اجتَمَعَ فيهِ الاستمتاعُ والانتفاعُ والسَّلامَةُ من الضَّرَرِ ، قال تعالى : ﴿ أفرأيتُم النَّارَ التي تُورُون أَأَنتم أَنْشَأْتُم شَجَرَتَها أَمْ نحن المُنْشِئون نحن جَعَلْناها تذكرةً ومَتَاعًا لِلْمُقْوِين فَسبِّح باسمِ ربِّكَ العَظيم ﴾ [الواقعة : ٧١ - ٧٤] .

فسبحانَ ربِّنا العظيمِ ، لَقَد تَعرَّفَ إلينا بآياتهِ ، وشفانا ببيِّناتهِ ، وأغنانا بها عن دلالاتِ العالَمِين ، فأخبَرَ سبحانهُ أنَّهُ جعَلها تذكرَةً بنارِ الآخرَةِ فنستجيرُ منها

---

(١) الاختفاء .

ونَهربُ إِليهِ منها ، ومتاعًا للمُقْوِين ؛ وهم المسافرون النَّازلونَ بالقَوَاءِ - والقِيّ وهي الأرضُ الخاليَةُ - وهم أحوَجُ إلىالانتفاعِ بالنَّارِ للإضاءَةِ والطَّبخِ والخبزِ والتَّدفِّي والأُنس وغيرِ ذلك[1] .

□ □ □ □ □

---

(١) وقال المصنِّف في « طريق الهجرتين » (١٣١ - ١٣٢) :

« وخَصَّ (المقْوين) بالذِّكر وإِنْ كانت منفعتُها عامةً للمُسافرين والمقيمين تَنبيهًا - واللهُ أَعلمُ بمرادِه من كلامِه - على أَنّهم كلَّهم مُسافرون ، وأَنّهم في هذه الدَّارِ على جَناح سفرٍ ليسوا هم مُقيمين ولا مُستوطنين ، وأَنّهم عابرو سبيلٍ وأَبناءُ سفرٍ » .

٣٥ - فَصْلٌ

[مِن عجائب تخصيص الإِنسان بالنّار]

ثمَّ تأمَّلْ حِكمتَهُ تعالى في كونهِ خَصَّ بها الإنسانَ دونَ غيرهِ من الحيواناتِ ، فلا حاجَةَ بالحيوانِ إليها ، بخلافِ الإنسانِ ؛ فإنَّهُ لو فَقدها لَعَظُمَ الدَّاخِلُ عليهِ في معاشهِ ومصالحِهِ ، وغيرُهُ من الحيواناتِ لا يستعملُها ولا يتمتَّعُ بها .

ونُنبِّهُ مِن مصالحِ النَّارِ على خَلَّةٍ صغيرَةِ القَدرِ عظيمَةِ النَّفعِ وهي في هذا المِصْباحِ [١] الذي يتَّخِذُهُ النَّاسُ فَيَقْضُون به من حوائجهم ما شاؤوا من ليلهم ، ولولا هذه الخَلَّةُ لكانَ النَّاسُ نِصْفُ أعمارهم بمنزلةِ أصحابِ القبورِ ، فمَن كانَ يَستطيع كتابَةً أو خياطَةً أو صناعَةً أو تصرُّفًا في ظُلمَةِ الليل الدَّاجي ؟! وكيفَ كانَت تكونُ حالُ مَنْ عَرَضَ له وَجَعٌ في وقتٍ من الليلِ فاحْتاجَ إلى ضياءٍ أو دواءٍ أو استخراجِ دمٍ أو غيرِ ذلك ؟

ثمَّ انظر إلى ذلك النُّور المَحْمُولِ في ذُبالَةِ المِصباحِ على صِغَرِ جوهرِهِ كيف يضيءُ ما حولَكَ كلَّهُ فترى به القريبَ والبَعيدَ !

ثمَّ انظُر إلى أنَّهُ لو اقتَبَسَ منه كل مَن يفرِضُ [٢] أو يقدِرُ من خَلْقِ اللَّهِ

---

(١) كيفَ لو رأى مُصنِّفُنا - رحمه الله - مِنّةَ اللهِ على عبادِه باكتشاف الكهرباء ؟!

(٢) يقدحُ من الزَّنْد . « قاموس » (ص ٨٣٨)

كيفَ لا يفنى ولا ينفَدُ ولا يضعُفُ !

وأمَّا منافعُ النَّارِ في إِنْضاجِ الأطعمَةِ والأدويَةِ وتجفيفِ ما لا يُنتفعُ إلّا بجفافِهِ ، وتحليلِ ما لا يُنتفعُ إلّا بتحليلِهِ ، وعَقدِ ما لا يُنتفعُ إلّا بعقدِهِ وتركيبِهِ : فأكثرُ من أن يُحصى .

ثمَّ تأمَّل ما أُعطيت النَّارُ منَ الحركَةِ الصَّاعدَةِ بطبعها إلى العلوِّ ، فلولا المادَّةُ تُمسِكُها لذهبَتْ صاعدَةً ، كما أنَّ الجسمَ الثَّقيلَ لولا المُمْسِكُ يُمسِكهُ لذهَبَ نازلًا .

فمَن أعطى هذه القوَّةَ التي يُطلبُ بها الهبوطُ إلى مُستقرِّه ؟! وأعطى هذه القوَّةَ التي يُطْلَبُ بها الصُّعودُ إلى مُستقرِّها ؟!

وهل ذلكَ إلّا بتَقديرِ العزيزِ العليمِ ؟!

□□□□□

٣٦ - فَصْلٌ
[الهواء والمصالحُ منه]

ثمَّ تأمَّلْ هذا الهواءَ وما فيهِ من المصالحِ ؛ فإنَّهُ حياةُ هذه الأبدانِ والمُمسِكُ لها مِن داخلٍ بما تستنشقُ منهُ ، ومِن خارجٍ بما تُباشِرُ بهِ من روحهِ فتَتَغذَّى به ظاهرًا وباطنًا .

وفيهِ تُطرَدُ هذه الأصواتُ فتحملُها وتُؤدِّيها للقَريبِ والبَعيدِ ؛ كالبَريدِ والرَّسولِ الذي شأنهُ حَمْلُ الأخبارِ والرَّسائلِ ، وهو الحاملُ لهذه الرَّوائحِ على اختلافها ينقلُها من موضعٍ إلى موضعٍ فتأتي العَبدَ الرَّائحَةُ من حيثُ تَهُبُّ الرِّيحُ ، وكذلكَ تأتيهُ الأصواتُ ، وهو أيضًا الحاملُ للحرِّ والبَردِ اللذَيْنِ بهما صلاحُ الحيوانِ والنَّباتِ .

وتأمَّلْ منفعَةَ الرِّيحِ وما يجري له في البرِّ والبحرِ وما هُيِّئَتْ له من الرَّحمَةِ والعذابِ .

وتأمَّلْ كم سُخِّرَ للسَّحابِ من ريحٍ حتى أمطرَ ؛ فَسُخِّرَت له المُثيرةُ[١] أوَّلًا بينَ السَّماءِ والأرضِ ، ثمَّ سُخِّرَت له الحاملَةُ التي تحملهُ على متنها كالجمَلِ الذي يحملُ الرَّاويَةَ، ثمَّ سُخِّرَت لهُ المُؤَلِّفَةُ فَتُؤلِّفُ بين كِسَفِهِ وقِطَعِهِ حتَّى يجتمعَ بعضُها إلى بَعضٍ فَتصيرَ طَبقًا واحدًا ، ثمَّ سُخِّرَت لهُ اللاقحَةُ بمنزلَةِ الذَّكَرِ الذي يلقحُ الأُنثى فتلقحهُ بالماءِ ولولاها لكانَ جَهامًا[٢] لا ماءَ فيه ، ثمَّ سُخِّرت لهُ

(١) هذا - وما بعدَه - مِن أَسماءِ الرِّياح .

(٢) هو السَّحاب لا ماء فيه .

المُزجيَةُ التي تُزْجيهِ وتسوقهُ إلى حيثُ أُمِرَ فَيُفرِغُ ماءَهُ هنالك ، ثمَّ سُخِّرَت له بَعدَ إعصارهِ المُفرِّقَةُ التي تَبثُّهُ وتُفرِّقُهُ في الجوِّ فلا يَنزلُ مجتمعًا ، ولو نَزَلَ جُملَةً لأهلَكَ المساكنَ والحيوانَ والنَّباتَ ، بل تُفرِّقُهُ فتجعلهُ قَطرًا ، وكذلكَ الرِّياحُ التي تلقحُ الشجرَ والنَّباتَ ولولاها لكانَت عقيمًا ، وكذلكَ الرِّياحُ التي تُسيِّرُ السُّفن ولولاها لوقفت على ظَهرِ البَحرِ .

ومن منافعها أنَّها تُبرِدُ الماءَ وتُضرِمُ النَّارَ التي يُرادُ إضرامها وتُجفِّفُ الأشياءَ التي يُحتاجُ إلى جفافها .

وبالجُملةِ ؛ فحياةُ ما على الأرضِ من نباتٍ وحيوانٍ بالرِّياحِ ؛ **فإنَّهُ** لولا تسخيرُ اللَّهِ لها لعبادهِ لَذَوى [1] النَّباتُ وماتَ الحيوانُ وفَسَدَت المطاعمُ وأَنْتَنَ العالَمُ وفَسَدَ .

ألا تَرى إذا رَكَدَت الرِّياحُ كيفَ يحدُثُ الكَرْبُ والغمُّ الذي لو دامَ لأَتْلَفَ النُّفوسَ ، وأسقَمَ الحيوانَ ، وأمرَضَ الأَصِحَّاءَ ، وأنهَكَ المرضى ، وأفسَدَ الثِّمارَ ، وعفَّنَ الزَّرعَ ، وأحدَثَ الوباءَ في الجوِّ !

فسبحانَ من جَعَلَ هبوبَ الرِّياحِ تأتي بروحهِ ورحمتهِ ولُطفهِ ونعمتهِ ، كما قال النَّبيُّ ﷺ في الرِّياح : « إِنَّها من رَوحِ اللَّهِ ، تأتي بالرَّحمَةِ » [2] .

ونُنَبِّهُ على لطيفَةٍ في هذا الهواءِ ؛ وهي أَنَّ الصَّوتَ أَثَرٌ يَحْدُثُ عندَ اصطكاكِ وقَرْعِ الأَجْرامِ ، وليسَ نفسَ الاصطكاكِ كما قال ذلكَ مَن قالهُ !

---

(١) ضعُف وهَزُل .

(٢) رواه أَبو داود (٥٠٩٧) ، وابن ماجه (٣٧٢٧) ، وأَحمد (٢ / ٢٦٨ و ٤٠٩ و ٥١٨) وابن أَبي شيبة (١٠ / ٢١٦) ، والبُخاري في « الأَدب المفرد » (٧٢٠) ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (٩٢٩) بسند قويٍّ .

ولكنَّهُ مُوجَبُ الاصطكاكِ وقرعِ الجسمِ للجسمِ أو قلعهِ عنهُ ، فسببهُ قَرعٌ أو قلعٌ ، فيحدثُ الصَّوتُ ، فيحملُهُ الهواءُ ويُؤدِّيهِ إلى مسامعِ النَّاسِ ، فينتفعونَ بهِ في حوائجهم ومُعاملاتهم بالليلِ والنَّهارِ ، وتحدثُ الأصواتُ العظيمَةُ من حركاتهم ، فلو كانَ أثَرُ هذه الحركاتِ والأصواتِ يبقى في الهواءِ كما يبقى الكتابُ في القرطاسِ لامتلأ العالَمُ منه ، ولَعَظُمَ الضَّررُ به واشتدَّت مُؤنتُهُ واحتاجَ النَّاسُ إلى مَحْوهِ من الهواءِ ، والاستبدالِ به أعظمَ مِن حاجتهم إلى الاستبدالِ بالكتابِ المملوءِ كتابَةً ؛ فإنَّ ما يُلقى من الكلامِ في الهواءِ أضعافُ ما يُودَعُ في القِرْطاسِ .

فاقتَضَت حكمةُ العَزيزِ الحكيمِ أنْ جَعَلَ هذا الهواءَ قرطاسًا خفيًّا يحملُ الكلامَ بقَدْرِ ما يبلغُ الحاجَةَ ثمَّ يَنْمَحي بإذنِ ربِّهِ فيعودُ جديدًا نقيًّا لا شيءَ فيهِ فيحملُ ما حُمِّلَ كلَّ وقتٍ .

□□□□□

٣٧ - فَصْلٌ
[خَلْق الأَرض]

ثمّ تأمّلْ خَلْقَ الأرضِ على ما هيَ عليهِ حينَ خُلِقتْ واقفَةً ساكنَةً لتكونَ مِهادًا ، ومُستقرًّا للحيوانِ والنّباتِ والأمتعَةِ ، ويتمكّنَ الحيوانُ والنّاسُ منَ السَّعْيِ عليها في مآربهم والجُلوسِ لراحاتهم والنومِ لهدوئِهم من أعمالهم ، ولو كانَت رَجْراجَةً مُنْكفئةً لم يستطيعوا على ظَهرها قرارًا ولا هدوءًا ، ولا ثَبتَ لهم عليها بناءٌ ، ولا أمكنهم عليها صناعَةٌ ولا تجارَةٌ ولا حراثَةٌ ولا مصلَحَةٌ ، وكيفَ كانوا يتهنَّوْنَ بالعَيشِ والأَرضُ ترتَجُّ من تحتهم !

واعْتَبِرْ ذلكَ بما يُصيبهم من الزّلازلِ - على قلَّةِ مُكْثِها - كيفَ تُصيِّرهم إلى تَركِ منازلهم والهَرَبِ عنها ، وقَد نبَّهَ اللَّهُ تعالى على ذلكَ بقولِه : ﴿ وأَلْقى في الأرضِ رواسيَ أنْ تَميدَ بكُم ﴾ [النحل : ١٥]، وقولِه تعالى : ﴿ اللهُ الَّذي جَعَلَ لكُم الأرضَ قرارًا ﴾ [غافر : ٦٤]، وقولِه : ﴿ الَّذي جَعَلَ لكُم الأرضَ مَهدًا ﴾ [طه : ٥٣] ، وفي القراءَةِ الأخرى : مِهادًا [١] .

وفي « جامعِ التِّرمذي » [٢] وغيرِهِ من حديثِ أنَسِ بن مالكٍ عن النَّبيِّ

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير وأَبي عَمْرو وابن عامر .
وانظر « حُجّة القراءات » (٤٥٣) لابن زنجلة .

(٢) (برقم : ٣٣٦٩) ، وقال : « هذا حديثٌ غريب .. » أَي : ضعيف ، وعلّته سُلَيمان بن أَبي سُلَيمان ، وأَورد الذّهبيّ في « الميزان » (٢ / ٢١١) هذا الحديث من منكراته .
ورواهُ أَحمد (٣ / ١٣٤) وعَبْد بن حُميد في « مسنده » (١٢١٥ - المنتخب) مِن =

ﷺ قال : « لمَّا خَلَقَ اللَّهُ الأرضَ جَعَلت تَميدُ ، فخَلَقَ الجبالَ عليها فاستقرَّت ، فعجبَت الملائكَةُ من شدَّةِ الجبالِ ! فقالوا :يا ربِّ ، هل مِن خَلْقِك شيءٌ أشدُّ من الجبالِ ؟ قال : نعم، الحديدُ، قالوا : يا ربِّ ، هل مِن خَلْقِكَ من شيء أشدُّ من الحديد ؟ قال : نَعم، النَّارُ، قالوا : يا ربّ ، فهَل مِن خَلقِكَ شيءٌ أشدُّ من النَّارِ ؟ قال : نعم ، الماء ، قالوا : يا ربِّ ، هل من خلقِك شيءٌ أَشدُّ من الماء ؟ قال : نَعم، الرِّيح، قالوا : يا ربّ ، فَهَل من خلقِكَ شيءٌ أشدُّ من الرِّيح ؟ قال : نَعم، ابنُ آدمَ يتصدَّقُ صَدَقَةً بيمينهِ يُخفيها عن شمالهِ » .

ثمَّ تأمَّل الحِكمةَ البالغَةَ في لُيونَةِ الأرضِ مع يُبْسِها ؛ فإنَّها لو أفرَطَت في اللِّينِ كالطِّينِ لم يستَقرَّ عليها بناءٌ ولا حيوانٌ ولا تمكَّنًا من الانتفاعِ بها ، ولو أفرَطَتْ في اليُبسِ كالحَجَرِ لم يُمكنْ حرثُها ولا زرعُها ولا شقُّها وفلحُها ولا حفرُ عيونها ولا البناءُ عليها ؛ فنَقَصَت عن يُبسِ الحجارَةِ وزادَت على لُيونَةِ الطِّينِ ، فجاءَت بتقديرِ ربِّها فاطرها على أحسَنِ ما جاءَ عليهِ مِهادُ الحيوانِ من الاعتدالِ بينَ اللِّينِ واليُبوسَةِ فتُهَيّأُ عليها جميعُ المصالحُ .

□□□□□

= الطريقِ نفسِه .

٣٨ - فَصْـلٌ

[مَهَابُّ الرياح]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في أنْ جَعَلَ مهبَّ الشَّمالِ عليها أرفعَ من مهبِّ الجَنوبِ ، وحكمَةُ ذلكَ أن تتحدَّرَ المياهُ على وجهِ الأرضِ فتسقيَها وترويَها ثمَّ تفيضَ فتصبَّ في البَحرِ ، فكما أنَّ البانيَ إذا رَفَعَ سطحًا رَفعَ أحدَ جانبيهِ وخَفَضَ الآخرَ ليكونَ مصبًّا للماءِ ، ولو جعَلَهُ مُستويًا لقامَ عليهِ الماءُ فأفسَدهُ ، كذلكَ جُعِلَ مهبُّ الشَّمالِ في كلِّ بَلَدٍ أرفعَ من مَهَبِّ الجنوبِ ، ولولا ذلكَ لبقيَ الماءُ واقفًا على وجهِ الأرضِ فمنعَ النَّاسَ من العَمَلِ والانتفاعِ ، وقَطَعَ الطُّرُقَ والمسالكَ ، وأضرَّ بالخَلْقِ .

أَفَيَحْسُنُ عندَ من له مُسكَةٌ من عَقلٍ أن يقولَ : هذا كلُّهُ اتِّفاقٌ من غيرِ تَدبيرِ العزيزِ الحكيم الذي أتقَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ؟!

□□□□□

٣٩ - فَصْلٌ

[الجبال]

ثمَّ تأمَّلِ الحكمَةَ العجيبَةَ في الجبالِ الّتي قد يحسبُها الجاهلُ الغافلُ فضلَةً في الأرضِ لا حاجَةَ إليها ! وفيها منَ المنافِعِ ما لا يُحصيهِ إلّا خالقُها وناصبُها .

وفي حديثِ إسلامِ ضِمامِ بن ثَعلَبَةَ [1] قولُهُ للنَّبيِّ ﷺ : بالذي نَصَبَ الجبالَ وأودَعَ فيها المنافعَ ، آللَّهُ أمَرَكَ بكذا وكذا ؟ ! قال : « اللهمَّ نَعَم » .

فمن منافِعها : أنَّ الثَّلجَ يَسقطُ عليها فيَبقى في قُلَلِها حاضِنًا لشرابِ النَّاسِ إلى حينِ نفادِهِ ، وجُعِلَ فيها ليذوبَ أوَّلًا فأوَّلًا ، فتجيءَ منهُ السُّيولُ الغزيرَةُ ، وتَسيلَ منهُ الأنهارُ والأودِيَةُ ، فيَنبتَ في المُروجِ والوِهادِ والرُّبىٰ ضروبُ النَّباتِ والفواكهِ والأدويَةِ التي لا يكونُ مثلُها في السَّهلِ والرَّمْلِ .

فلولا الجبالُ لسَقَطَ الثَّلجُ على وجهِ الأرضِ فانحلَّ جُملَةً وساحَ دفعَةً فَعُدِمَ وقتَ الحاجَةِ إليهِ وكانَ في انحلالهِ جُملَةً السُّيولِ التي تُهلِكُ ما مرَّت عليه فيضرّ بالنَّاسِ ضَرَرًا لا يُمكنُ تلافيهِ ولا دَفعُهُ لأذيَّتِهِ .

ومِن منافعها : ما يكونُ في حُصونها وقُلَلِها من المغاراتِ والكهوفِ

---

(١) رواه النَّسائي في « سُننه » (٤ / ١٢١ - ١٢٢)، وأَحمد (٣ / ١٤٣ و ١٩٣) ، والدارميّ (١ / ١٣٠) ، وأَبو عوانة - كما في « تَغْليق التعليق » (١ / ٦٩) - .

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر : « وقد صحّحه غيرُ واحدٍ » .

أَقول : وأَصلُه - دون موضع الشاهد هنا - في « الصحيحين » .

والمعاقلِ التي هي بمنزلَةِ الحُصونِ والْقِلاعِ ، وهي أيضًا أَكْنانٌ للنَّاسِ والحيوانِ .

ومِن منافعها : ما يُنحَتُ من أحجارها للأبنيَةِ على اختلافِ أصنافها والأرحِيَةِ[1] وغيرها .

ومِن منافعها : ما يُوجَدُ فيها من المعادنِ على اختلافِ أصنافها من الذَّهبِ والفضَّةِ والنُّحاسِ والحَديدِ والرَّصاصِ والزَّبَرْجَدِ والزُّمُرُّد وأضعافِ ذلكَ من أنواعِ المعادنِ الذي يعجزُ البَشرُ عن معرفتها على التَّفصيل ، حتى إنَّ فيها ما يكونُ الشيءُ اليَسيرُ منهُ تَزيدُ قيمتُهُ ومنفعتهُ على قيمَةِ الذَّهبِ بأضعافٍ مضاعَفَةٍ ، وفيها من المنافعِ ما لا يعلمهُ إلّا فاطرُها ومُبدعُها سبحانهُ وتعالى .

ومن منافعها أيضًا : أنَّها تَرُدُّ الرِّياحَ العاصفَةَ وتكسرُ حدَّتَها فلا تَدَعُها تَصدُمُ ما تَحتَها ، ولهذا فالسَّاكنونَ تَحتها في أمانٍ منَ الرِّياحِ العِظَامِ المُؤذيَةِ .

ومِن منافعها أيضًا : أنَّها تَرُدُّ عنهم السُّيولَ إذا كانت في مجاريها فتَصرفُها عنهم ذاتَ اليَمينِ وذاتَ الشمالِ ، ولولاها لأَخْرَبَت السُّيولُ في مجاريها ما مرَّت به فتكون لهم بمنزلَةِ السَّدِّ والسَّكَن .

ومن منافعها : أنَّها أعلامٌ يُستَدلُّ بها في الطُّرقاتِ ، فهي بمنزِلَةِ الأدلَّةِ المَنصوبَةِ المُرْشِدَةِ إلى الطُّرقِ ، ولهذا سمَّاها اللَّهُ أعلامًا ؛ فقال : ﴿ ومِن آياتهِ الجوار في البَحرِ كالأعلامِ ﴾ [الشُّورى : ٣٢] فالجواري : هيَ السُّفُنُ ، والأعلامُ : الجبالُ ؛ واحدُها عَلَمٌ .

قالت الخنساءُ[2] :

وإنَّ صَخْرًا لتأتمُّ الهُداةُ بِهِ   كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

---

(١) مُفردها رَحًا ، وهي الأَداة الّتي يُطْحَن بها .

(٢) انظر « ديوانها » (ص ٤٥) .

فسمَّى الجبَلَ عَلَمًا ؛ من العلامَةِ والظُّهورِ .

ومِن منافعها أيضًا : ما يَنبتُ فيها من العقاقيرِ والأدويَةِ التي لا تكونُ في السُّهولِ والرِّمالِ ، كما أنَّ ما يَنبتُ في السُّهولِ والرِّمالِ لا يَنبتُ مثلُهُ في الجبالِ ، وفي كلٍّ من هذا وهذا منافعُ وَحِكَمٌ لا يُحيطُ بها إلّا الخلّاقُ العليمُ .

ومِن منافعها : أنَّها تكونُ حُصونًا من الأعداءِ يتحرَّزُ فيها عبادُ اللَّهِ من أعدائهم كما يتحصَّنونَ بالقلاعِ ، بل تكونُ أبلغَ وأحصَنَ من كثيرٍ من القلاعِ والمُدنِ .

ومِن منافعها : ما ذكرَهُ اللَّهُ تعالى في كتابهِ أنّه جعَلها للأرضِ أوتادًا تُثَبِّتُها ورواسيَ بمنزلَةِ مراسي السُّفنِ ، وأعظِمْ بها منفعَةً وحِكمةً !

هذا وإذا تأمَّلْتَ خِلْقتَها العجيبَةَ البَديعَةَ على هذا الوَضعِ وَجَدْتَها في غايَةِ المُطابَقَةِ للحِكمَةِ ؛ فإنَّها لو طالَتْ واستَدقَّتْ كالحائطِ لَتَعذَّرَ الصُّعودُ عليها والانتفاعُ بها وسَتَرَت عن النَّاسِ الشمسَ والهواءَ فلم يتمكَّنوا من الانتفاعِ بها ، ولو بُسِطَت على وجهِ الأرضِ لضيَّقَت عليهم المزارعَ والمساكنَ وللأت السَّهلَ ، ولَمَا حَصَلَ لهم بها الانتفاعُ من التَّحصُّنِ والمغاراتِ والأَكْنانِ ، وَلَمَا سَتَرَت عنهم الرِّياحَ ، وَلَمَا حَجَبَت السُّيولَ ، ولو جُعِلَت مَستَديرَةً شكلَ الكُرَةِ لم يتمكَّنوا من صُعودها ، وَلَما حَصَلَ لهم بها الانتفاعُ التَّامُّ ، فكانَ أَوْلى الأشكالِ والأَوضاعِ بها وأليقَها وأوقعَها على وَفْقِ المَصلَحَةِ هذا الشكلُ الذي نُصِبَت عليهِ .

ولَقد دعانا اللَّهُ سبحانهُ في كتابهِ إلى النَّظرِ فيها وفي كيفيَّةِ خَلقها ، فقال : ﴿ أفلا يَنظرونَ إلى الإبلِ كيفَ خُلِقَت وإلى السَّماءِ كيفَ رُفِعَت وإلى الجبالِ كيفَ نُصِبَت وإلى الأَرضِ كيفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشيَة : ١٧ - ١٩]، فَخَلْقُها

ومنافعُها من أكبَرِ الشواهدِ على قُدرَةِ بارئها وفاطرها وعلمِهِ وحِكْمتهِ ووَحدانيَّتهِ، هذا معَ أنَّها تُسبِّحُ بحمدهِ وتخشعُ لهُ وتَسجُدُ وتَشَقَّقُ وتَهبِطُ من خَشيتهِ ، وهي التي خافَت من ربِّها وفاطرها وخالقها على شدَّتها وعِظَمِ خَلقها منَ الأمانَةِ إذ عَرَضها عليها وأشفَقَت من حملها .

ومنها الجبلُ الذي كلَّمَ اللَّهُ عليهِ موسى كليمَهُ ونجيَّهُ .

ومنها الجبلُ الذي تَجلَّى لهُ ربُّهُ فساخَ وتَدكدَكَ .

ومنا الجبَلُ الذي حبَّبَ اللَّهُ رسولَهُ وأصحابَهُ إليهِ وأحبَّهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ وأصحابهُ [1] .

ومنها الجبلانِ اللذانِ جعلهما اللَّهُ سورًا على بيتهِ ، وجَعَلَ الصَّفا في ذيلِ أحدهما والمَروَةَ في ذيلِ الآخَرِ ، وشَرَعَ لعبادهِ السَّعيَ بينهما وجَعَلَهُ من مناسكِهم ومُتَعَبَّداتِهم .

ومنها جبلُ الرَّحمَةِ المَنصوبُ عليهِ ميدانُ عَرفاتٍ ، فللَّهِ كَمْ من ذنبٍ مَغفورٍ وعَثرَةٍ مُقالَةٍ وزلَّةٍ مَعْفُوٍّ عنها وحاجَةٍ مَقْضيَّةٍ وكُرْبَةٍ مفروجَةٍ وبليَّةٍ مَدفوعَةٍ ونعمَةٍ مُتجدِّدَةٍ وسعادَةٍ مُكتَسَبَةٍ وشقاوةٍ ممحُوَّةٍ !

كيفَ وهو الجَبَلُ المخصوصُ بذلكَ الجمعِ الأعظمِ والوَفدِ الأكرمِ الذين جاؤوا من كلِّ فجٍّ عميقٍ وقوفًا لربِّهم مُستكينينَ لعظمتهِ خاشعينَ لعزَّتهِ شُعْثًا غُبْرًا حاسرينَ عن رؤوسهم يَستقيلونَهُ عَثراتِهم ويسألونَهُ حاجاتِهم ، فَيَدنو منهم ، ثمَّ

---

(١) هو جَبَل أُحُد ، وقد روى البُخاري (١٤٨١) ، ومُسلم (١٣٩٢) عن النبيِّ ﷺ قولَه : « أُحُد جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه » .

يُباهي بهِم الملائكَةَ [١] .

فللَّهِ ذاكَ الجبَلُ وما يَنزلُ عليهِ من الرَّحمَةِ والتَّجاوُزِ عن الذُّنوبِ العظامِ .

ومنها جبلُ حراءَ الذي كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يَخلو فيهِ بربِّهِ[٢]، حتى أكرَمهُ اللَّهُ برسالتهِ وهو في غارهِ ، فهو الجبلُ الذي فاضَ منهُ النُّورُ على أقطارِ العالَمِ ، فإنَّهُ ليَفخَرُ على الجبالِ ، وحُقَّ لهُ ذلكَ .

فسبحانَ مَن اختَصَّ برحمتهِ وتكريمِهِ مَن شاءَ من الجبالِ والرِّجالِ ، فجَعَلَ منها جبالًا هيَ مِغْناطيسُ القلوبِ كأنَّها مُركَّبةٌ منه ، فهيَ تَهوي إليهِ كلَّما ذَكَرْتَها وتَهفو نَحوَها ، كما اختَصَّ منَ الرِّجالِ مَن خصَّهُ بكرامَتهِ ، وأتَمَّ عليهِ نعمتَهُ ووَضَعَ عليهِ مَحبَّةً منهُ ، فأحبَّهُ وحبَّبهُ إلى ملائكتهِ وعبادهِ المُؤمنينَ وَوَضَعَ لهُ القَبولَ في الأرضِ بينهم .

وإذا تأمَّلْتَ البقـاعَ وجَدتَـها   تَشقى كما تَشقى الرِّجالُ وتَسعَدُ

فدَع عنكَ الجبَلَ الفلاني وجَبَلَ بني فُلانٍ وجبَلَ كذا ![٣] .

خُذ ما تراهُ وَدَعْ شيئًا سَمعتَ بهِ

في طَلعةِ الشمسِ ما يُغنيكَ عن زُحَلِ

هذا ؛ وإنَّها لَتعلمُ أنَّ لها موعدًا ويومًا تُنسَفُ فيها نَسْفًا وتَصيرُ كالعِهْنِ [٤] من هَولهِ وعِظَمِهِ ، فهيَ مُشفقَةٌ من هَولِ ذلكَ المَوعدِ مُنتظِرَةٌ لهُ .

---

(١) كما رواه مسلم (١٣٤٨) عن عائشة .

(٢) كما رواه البُخاري (٣) ، ومسلم (١٦٠) عن عائشة .

(٣) لعلَّ المصنِّف – رحمه الله – يُشير إلى بعضِ الجبال الّتي يُعظِّمها الجُهّالُ أو الخُرافيُّون والصوفيَّةُ دونما دليلٍ ومن غيرِ بيِّنةٍ !

(٤) القُطن .

وكانَت أمُّ الدَّرداءِ رَضيَ اللَّهُ عنها إذا سافَرَت فَصَعَدَت على جَبَلٍ تقولُ لِمَن مَعها : أَسْمِعِ الجبالَ ما وَعدَها ربُّها ؟ فيقول : ما أُسْمِعُها ؟! فتقول : ﴿ ويَسألونَكَ عنِ الجبالِ فقُل يَنسِفُها ربِّي نَسفًا فَيَذرُها قاعًا صَفصَفًا لا تَرى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا ﴾ [طه : ١٠٥ - ١٠٧]، فهذا حالُ الجبالِ وهي الحجارَةُ الصُّلبَةُ ، وهذه رِقَّتُها وخشيتُها وتَدَكْدُكُها من جلالِ ربِّها وعظمتِهِ ، وقَد أخبَرَ عنها فاطِرُها وباريها أَنَّهُ لو أنزَلَ عليها كلامَهُ لخَشَعَت ولَتَصدَّعَت من خَشيَةِ اللَّهِ .

فيا عَجَبًا من مُضغَةِ لحمٍ أقسى من هذه الجبالِ تَسمعُ آياتِ اللَّهِ تُتلى عليها ، ويُذكَرُ الرَّبُّ تباركَ وتعالى فلا تَلينُ ولا تَخشَعَ ولا تُنيبُ ، فليسَ بِمُستنكَرٍ على اللَّهِ عزَّ وجلَّ ولا يُخالِفُ حِكمتَهُ أنْ يخلقَ لها نارًا تُذيبها إذ لم تَلِن على كلامِهِ وذِكْرِهِ وزواجرِهِ ومواعظِهِ .

فمَن لم يُلِنْ للَّهِ في هذه الدَّارِ قلبَهُ ، ولم يُنِب إليهِ ، ولم يُذِبْهُ بحبِّهِ والبُكاءِ من خَشيتِهِ فلْيَتمتَّعْ قليلًا ، فإنَّ أمامَهُ المُلِيِّن الأعظمَ ، وسُيَردُّ إلى عالمِ الغَيبِ والشهادَةِ فيَرى ويعلم !

□□□□□

٤٠ - فَصْلٌ

[اختلاف خَلْق اللهِ في الأَرض]

ولمَّا اقتَضَتْ حكمتُهُ تبارَكَ وتعالى أنْ جَعَلَ منَ الأرضِ السَّهْلَ والوَعْرَ والجبالَ والرِّمالِ ليُنْتَفَعَ بكلٍّ ذلكَ في وجهِهِ ، ويَحصُلَ منه ما خُلِقَ له ، وهُيِّئت الأرضُ بهذه المثابَةِ : لزِمَ من ذلكَ أنْ صارَت كالأُمِّ التي تَحملُ في بطنها أنواعَ الأولادِ من كلِّ صنفٍ ثمَّ تُخرجُ للنَّاسِ والحيوانِ من ذلكَ ما أَذِنَ لها فيهِ ربُّها أنْ تُخرِجَهُ ، إمَّا بعلمهم ، وإمَّا بدونهِ ، ثمَّ يَرُدَّ إليها ما خَرَجَ منها .

وجَعَلها سبحانهُ كِفاتًا [١] للأحياءِ ما داموا على ظَهرها ، فإذا ماتوا استَودَعتْهُم في بَطنها فكانَت كفاتًا لهم ؛ تضمُّهم على ظَهرها أحياءً وفي بَطنها أمواتًا ، فإذا كانَ يومُ الوَقتِ المَعلومِ وقَد أثقَلَها الحَمْلُ وحانَ وقتُ الولادَةِ ودُنُوُّ المخاضِ أوحى إليها ربُّها وفاطرُها أنْ تَضَعَ حملَها وتُخرجَ أثقالها فتُخرجَ النَّاسَ من بَطنها إلى ظَهرها ، وتقولُ : ربِّ هذا ما استَودَعتَني ، وتُخرجُ كنوزَها بإذنهِ تعالى ، ثمَّ تُحدِّثُ أخبارَها وتَشهدُ على بَنيها بما عملوا على ظَهرها من خَيرٍ وشرٍّ .

□□□□□

---

(١) هو الموضعُ الذي يُكفت فيه أَيُّ شيءٍ ، أَي : يُضَمُّ .

٤١ - فَصْلٌ

[الرياح]

ولمَّا كانَت الرِّياحُ تجولُ فيها ، وتَدخُلُ في تجاويفها ، وتُحدِثُ فيها الأبخرَةَ وتنخفِقُ الرِّياحُ ، ويتعذَّرُ عليها المنفذُ : أَذِنَ اللَّهُ سبحانهُ لها في الأحيانِ بالتَّنفُّسِ فتُحْدِثُ فيها الزَّلازلَ العِظامَ ، فَيَحْدُثُ من ذلكَ لعبادِهِ الخَوفُ والخشيَةُ والإنابَةُ والإقلاعُ عن معاصيهِ والتَّضرُّعُ إليهِ والنَّدمُ ؛ كما قال بَعضُ السَّلفِ وَقد زُلزلَت الأرضُ : إنَّ ربَّكُم يَستَعتبُكُم .

وقال عُمَر بن الخطَّاب - وَقَد زُلزلتِ المَدينَةُ فخطَبهُم وَوعظهُم وقال- : لئن عادَت لا أُساكنكُم فيها .

□□□□□

٤٢ - فَصْلٌ
[الذهب والفضّة]

ثمَّ تأمَّلْ حِكمَةَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ في عِزَّةِ هذين النَّقدين - الذَّهبِ والفضَّةِ - وقُصورِ خِبْرَةِ العالَمِ عمَّا حاولوا من صنعتهما والتَّشبُّهِ بخلقِ اللَّهِ إيَّاهما ، مع شدَّةِ حِرْصِهِم وبُلوغِ أقصى جُهدِهم واجتهادهم في ذلكَ ، فلم يَظفروا بسوى الصَّنْعَةِ ، ولو مُكِّنوا مِن أن يَصنعوا مثلَ ما خَلَقَ اللَّهُ من ذلكَ لَفَسَدَ أمرُ العالَمِ واستفاضَ الذَّهبُ والفضَّةُ في النَّاسِ حتى صارا كالسَّعَفِ والفَخَّارِ ، وكانَت تَتَعطَّلُ المصلحَةُ التي وُضِعا لأجلها ، وكانَت كثرتُهما جدًّا سبَبَ تعطُّلِ الانتفاعِ بهما فإنَّهُ لا يَبقى لهما قيمَةٌ ، ويبطُلُ كونُهما قِيَمًا لنفائسِ الأموالِ والمعاملاتِ وأرزاقِ المقاتِلَةِ ، ولم يتسخَّرْ بعضُ النَّاسِ لبَعضٍ ، إذ يَصيرُ الكلُّ أربابَ ذَهبٍ وفضَّةٍ ، فلو أغنى خلقَهُ كلَّهم لأفقرَهم كلَّهم ، فمَن يَرضى لنفسهِ بامتهانها في الصَّنائعِ التي لا قِوامَ للعالَمِ إلَّا بها !

فسبحانَ مَن جَعَلَ عِزَّتَهما سبَبَ نظامِ العالَمِ ولم يجعلْها في العِزَّةِ كالكبريتِ الأحمَرِ الذي لا يُوصَلُ إليهِ فتفوتُ المصلَحَةُ بالكُلِّيَّةِ بل وَضَعَهما وأنْبَتَهما في العالَمِ بقَدْرٍ اقتَضَتْهُ حِكمتُهُ ورحمتُهُ ومصالحُ عبادهِ .

وقرأتُ بخطِّ الفاضلِ جبريلَ بن رَوحٍ [1] الأَنْباري قال : أخبَرني بَعضُ من

---

(١) وفي نُسخةٍ : نوح !
ولم أَقِف له على ترجمةٍ فيما بحثتُ .

تداوَلَ المعادِنَ أنَّهُم أَوْغَلوا في طَلبها إلى بَعضِ نواحي الجبَل فانتَهوا إلى موضعٍ ، وإذا فيهِ أمثالُ الجبالِ منَ الفضَّةِ ، ومِن دونِ ذلكَ وادٍ يَجري مُتصلِّبًا بماءٍ غزيرٍ لا يُدْرَكُ ، ولا حِيلةَ في عبورِهِ ، فانصَرفوا إلى حَيثُ يعملونَ ما يَعْبُرونَ به فلمَّا هَيَّؤوهُ وعادوا وراموا طريقَ النَّهرِ فما وقفوا له على أثَرٍ ، ولا عَرَفوا إلى أينَ يتوجَّهونَ فانصَرفوا آيِسينَ [١] .

وهذا أحدُ ما يدُلُّ على بُطلانِ صناعَةِ الكيمياءِ ، وأنَّها عندَ التَّحقيقِ زَغَلٌ وصَنْعَةٌ لا غَير ، وقد ذكرنا بُطلانها وبيَّنَّا فسادَها من أربَعينَ وَجهًا في رسالَةٍ مُفرَدةٍ [٢] .

والمقصودُ أنَّ حكمَةَ اللَّهِ تعالى اقتَضَتْ عِزَّةَ هذينِ الجوهَرَين وقِلَّتَهما بالنِّسبَةِ إلى الحديدِ والنُّحاسِ والرَّصاصِ لصلاحِ أمرِ النَّاسِ .

واعتَبِرْ ذلكَ بأنَّهُ إذا ظَهَرَ الشيءُ الظَّريفُ المُستحسَنُ ممَّا يُحدِثُهُ النَّاسُ من الأمتعَةِ كانَ نَفيسًا عزيزًا ما دامَ فيهِ قِلَّةٌ ، وهو مرغوبٌ فيهِ ، فإذا فَشا وكَثُرَ في أيدي النَّاسِ وقَدَرَ عليهِ الخاصُّ والعامُّ سَقَطَ عندهم وقلَّت رغباتُهم فيهِ[٣]، ومِن هذا قولُ القائلِ : نفاسَةُ الشيءِ من عِزَّتِهِ، ولهذا كانَ **أزهدَ النَّاسِ في العالِم أهلُهُ وجيرانُهُ** [٤] وأرغبَهم فيهِ البُعَداءُ عنهُ .

---

(١) اللهُ أَعلمُ بصحّةِ هذا الخبَر الوارد عن طريق هؤلاءِ المجاهيل !!

(٢) لا نعرفُ عن وجودِها شيئًا سوى ذِكر المُتَرْجِمين لها ، فانظر « ذيل طبقات الحنابلة » (٢ / ٤٥٠) و « هديّة العارفين » (٢ / ١٥٨) .

(٣) وهذه نظريّةٌ اقتصاديّةٌ صحيحةٌ .

(٤) **وهذه قاعدةٌ اجتماعيّةٌ ثابتةٌ .**

ويُروى في ذلك حديثٌ لا يثبت ؛ فانظر « الكامل » (٦ / ٢٣٦٦) لابن عدي و « تذكرة الموضوعات » (٢٢) و « اللآلئ المصنوعة » (١ / ١١٠) .

٤٣ - فَصْلٌ

[التراب والماء والهواء والنّار]

وتأمَّل الحكمَةَ البَديعَةَ في تَيسيرِهِ سبحانهُ على عبادِهِ ما هم أحوَجُ إليهِ ، وتوسيعِهِ وبذلِهِ ، فكلَّما كانوا أحوَجَ إليهِ كانَ أكثَرَ وَأَوْسَعَ ، وكلَّما استَغْنَوا عنهُ كانَ أقلَّ ، وإذا توسَّطَتِ الحاجَةُ توَسَّطَ وجودُهُ ، فلم يكُن بالعامِّ ولا بالنَّادرِ على مراتبِ الحاجاتِ وتفاوتِها .

فاعتبِرْ هذا بالأُصولِ الأربعَةِ ؛ التُّرابِ والماءِ والهواءِ والنَّارِ ، وتأمَّلْ سَعَةَ ما خَلَقَ اللَّهُ منها وكثرَتَهُ ؛ فتأمَّلْ سعَةَ الهواءِ وعُمومَهُ ووجودَهُ بكلِّ مكانٍ ؛ لأنَّ الحيوانَ المخلوقَ في البَرِّ لا يُمكنهُ الحياةُ إلّا بهِ، فهو مَعَهُ أينما كانَ وحيثُ كانَ ، لأنَّهُ لا يَستغني عنه لحظَةً واحدَةً ، ولولا كثرتُهُ وسعتُهُ وامتدادُهُ في أقطارِ العالَمِ لاخْتَنَقَ العالَمُ من الدُّخَانِ والبُخَارِ المُتصاعِدِ المُنعَقِدِ .

فتأمَّلْ حكمَةَ ربِّكَ في أنْ سخَّرَ لهُ الرِّياحَ ، فإذا تصاعَدَ إلى الجوِّ أحالَتْهُ سَحابًا أو ضبابًا فأذهَبتْ عن العالَمِ شرَّهُ وأذاهُ .

فَسَلِ الجاحدَ : مَن الذي دبَّرَ هذا التَّدبيرَ وقدَّرَ هذا التَّقديرَ ؟ وهل يقدرُ أَهلُ العالَمِ كلُّهم لو اجتَمعوا أن يُحيلوا ذلكَ ويقلبوهُ سحابًا أو ضبابًا أو يُذهِبوهُ عن النَّاسِ ويكشِفوهُ عنهم ؟ ولو شاءَ ربُّهُ تعالى لحبَسَ عنهُ الرِّياحَ فاختَنَقَ على وجهِ الأرضِ فأهلَكَ ما عليها من الحيوانِ والنَّاسِ .

٤٤ - فَصْلٌ

[سَعَة الأَرض وامتدادُها]

ومن ذلكَ سَعَةُ الأرضِ وامتدادُها ، ولولا ذلكَ لضاقَتْ عن مساكنِ الإنسِ والحيوانِ وعن مزارعهم ومراعيهم ومنابتِ ثمارهم وأعشابهم .

فإنْ قلتَ : فما حِكمَةُ هذه القِفارِ الخاليَةِ والفَلَواتِ الفارغَةِ المُوحشَةِ ؟

فاعلَمْ أنَّ فيها معايشَ ما لا يُحصيهِ إلّا اللَّهُ منَ الوحوشِ والدَّوابِّ ، وعليها أرزاقُهم وفيها مَطْرَدُهُم ومنزلُهم كالمدنِ والمساكنِ للإنسِ ، وفيها مجالُهم ومرعاهم وَمَصِيفُهم وَمَشْتاهُم ، ثمَّ فيها - بعدُ - مُتَّسَعٌ ومُتَنَفَّسٌ للنَّاسِ ومُضْطَرَبٌ إذا احتاجوا إلى الانتقالِ والبَدْوِ والاستبدالِ بالأوطانِ ، فكم من بيداءَ سَمْلَقٍ[1] صارَت قُصورًا وجِنانًا ومساكنَ ، ولولا سعَةُ الأرضِ وفسحُها لكانَ أهلُها كالمحصورينَ والمحبوسينَ في أماكنهم لا يجدونَ عنها انتقالًا إذا فَدَحَهم ما يُزْعِجُهم عنها ويضطرُّهم إلى النُّقلَةِ منها .

وكذلك الماءُ لولا كثرتُهُ وتدفُّقُهُ في الأوديَةِ والأنهارِ لضاقَ عن حاجَةِ النَّاسِ إليهِ ولَغَلَبَ القويُّ فيه الضَّعيفَ واستبدَّ به دونَهُ ، فيحصلُ الضَّرَرُ وتَعْظُمُ البليَّةُ مع شدَّةِ حاجَةِ جميعِ الحيوانِ إليهِ من الطَّيرِ والوحوشِ والسِّباعِ ، فاقتَضَت الحكمَةُ أنْ كانَ بهذه الكَثرَةِ والسَّعَةِ في كلِّ وقتٍ .

---

(١) على وزن (جعفر) : القاع الصفصف . « قاموس » (ص ١١٥٦) .

وأمَّا النَّارُ فَقَد تَقدَّمَ أنَّ الحِكمَةَ اقتَضَتْ كُمونَها ؛ متى شاءَ العَبدُ أَوْراها عندَ الحاجَةِ ، فهي وإنْ لم تكُن مبثوثةً في كلِّ مكانٍ فإنَّها عَتيدَةٌ حاصلَةٌ متى احْتِيجَ إليها ، واسعةٌ لكلِّ ما يُحتاجُ إليهِ منها غيرَ أنَّها مُودَعَةٌ في أجسامٍ جُعلَت معادنَ لها ؛ للحكمَةِ التي تَقدَّمَت .

□□□□□

٤٥ - فَصْلٌ
[نزول المطر على الأَرض]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في نُزولِ المَطرِ على الأرضِ مِن عُلُوٍّ ليعُمَّ بسقيهِ وِهادَها وتِلالَها وظِرابَها وآكامَها ومُنخفضَها ومرتفعَها ، ولو كانَ ربُّها تعالى إنَّما يَسقيها من ناحيَةٍ مِن نواحيها لَمَا أتى الماءُ على النَّاحيَةِ المُرتفعَةِ إلّا إذا اجتمَعَ في السُّفلى وكَثُرَ ، وفي ذلك ضَررٌ وفسادٌ ، فاقتَضَتْ حِكمتُهُ أنْ سقاها مِن فوقها فينشىءُ سبحانهُ السَّحابَ - وهي رَوَايا الأرضِ - ثمَّ يُرسِلُ الرِّياحَ فتحملُ الماءَ من البَحرِ وتلقحُها به كما يلقحُ الفَحلُ الأُنثى ، ولهذا تَجدُ البلادَ القَريبةَ من البَحرِ كثيرَةَ الأمطارِ ، وإذا بَعُدَت من البَحرِ قلَّ مطرُها .

وفي هذا المعنى يقولُ الشاعرُ يَصِفُ السَّحابَ :

شَرِبْنَ بماءِ البَحرِ ثمَّ تَرفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ [(١)]

وفي « الموطَّأ » [(٢)] مرفوعًا - وهو أحدُ الأَحاديثِ الأربَعَةِ المقطوعَةِ - :

---

(١) النَّئيج : الحَرَكةُ السريعة .

(٢) (١ / ١٩٢ - رواية يحيى) .

وقال ابن عبدالبرّ في « التمهيد » (٢٤ / ٣٧٧) : « هذا حديثٌ لا أَعرفه بوجهٍ من الوجوه في غير « الموطأ » ، إلّا ما ذكره الشافعيُّ في كتاب الاستسقاء [من « الأُم » (١ / ٢٩١)] عن إبراهيم بن محمد بن أَبي يحيى ، عن إسحاق بن عبدالله أَنَّ النبيَّ ﷺ قال : « إذا نشأَتْ بحريةً ثمَّ استحالَتْ شاميّةً فهو أَمطر لَهَا » .

وابنُ أَبي يحيى مطعونٌ عليه ، متروك ، وإِنْ كانَ فيه نُبْلٌ ويَقَظَةٌ ، اتُّهِمَ بالقَدَرِ والرَّفض ، =

« إذا نشأت سحابةٌ بحريَّةً ثمَّ تشاءَمَت فتلكَ عينٌ غُدَيْقَةٌ » ؛ فاللَّهُ سبحانهُ يُنشئ الماءَ في السَّحابِ إنشاءً ، تارَةً يُقلِّبُ الهواءَ ماءً ، وتارَةً يحملُهُ الهواءُ منَ البَحرِ فَيُلقِّحُ به السَّحابَ ثمَّ ينزلُ منهُ على الأرضِ للحِكَمِ التي ذكرناها ، ولو أنَّهُ ساقَهُ منَ البَحرِ إلى الأرضِ جاريًا على ظَهرها لم يَحصُل عمومُ السَّقي إلّا بتخريبِ كثيرٍ من الأرضِ ، ولم يحصُلْ عُمومُ السَّقْيِ لأجزائها ، فصاعَدَهُ سبحانهُ إلى الجوِّ بلُطفهِ وقُدرتهِ ثمَّ أنزَلَهُ على الأرضِ بعنايَةٍ من اللُّطفِ والحكمَةِ التي لا اقتراحَ لجميعِ عُقولِ الحُكَماءِ فوقها فأنزلَهُ ومعهُ رحمتُهُ على الأرضِ .

□□□□□

= وبلاغُ مالكٍ خيرٌ مِن حديثِه ! » .

أقولُ : وقد رواه ابنُ أَبي الدنيا في كتاب « المطر » ، ومِن طريقهِ ابن الصلاح في جُزئهِ « وَصْل بلاغات مالك » (ص ١٢) ثمَّ قال : « .. وفيه استدراكٌ على الحافِظَيْنِ حمزة بن محمد وابن عبدالبَرّ ، وليس إِسنادُه بذاك ؛ لمكان محمد بن عُمر ، والظاهرُ أَنَّه الواقديُّ ، واللهُ أَعلم » .

ولابن الصلاح في جُزئه المذكور تنبيهاتٌ أُخرى على كلامِ ابن عبدالبَرّ ، فَلْتُراجع .

وقوله : « نشَأت » أَي : ابتدأتْ .

وقولُه : « بحريّة » أَي : من ناحية البحر .

وقوله : « تَشاءَمت » أَي : أَخذت نحوَ الشام .

وقوله : « عين غُديقة » أي : سحاب كثير الماء .

وانظر « المنتقى » (١ / ٣٣٥) للباجي ، و « شرح الزرقانيّ » (١ / ٣٨٩) .

٤٦ - فَصْلٌ
[إنزال المطر قَدْر الحاجةِ]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في إنزالِهِ بقَدْرِ الحاجَةِ حتى إذا أَخَذَتِ الأرضُ حاجَتَها منهُ - وكانَ تتابعُهُ عليها بَعدَ ذلكَ يضرُّها - أقلَعَ عنها وأعقبَهُ بالصَّحْوِ ، فهما - أعني الصَّحوَ والتَّغييمَ - يَعْتَقِبانِ على العالَمِ لما فيه صلاحُهُ ، ولو دامَ أحدُهما كانَ فيه فسادُهُ ، فلو توالَت الأمطارُ لأهلَكَت ما على الأرضِ ، ولو زادَت على الحاجَةِ أفسدَت الحُبوبَ والثِّمارَ ، وعَفّنتِ الزروعَ والخضرواتِ وأَرْخَتِ الأبدانَ ، وخَثَّرَتِ الهواءَ ، فحدَثَت ضروبٌ منَ الأمراضِ ، وفَسَدَ أكثرُ المآكلِ ، وتقطَّعَت المسالكُ والسُّبُلُ ، ولو دامَ الصَّحْوُ لجفَّت الأبدانُ ، وَغِيضَ الماءُ ، وانقَطَعَ مَعينُ العيونِ والآبارِ والأَنهارِ والأوديَةِ ، وعَظُمَ الضَّرَرُ ، واحْتَدَمَ الهواءُ ، فيبِسَ ما على الأرضِ ، وجفَّت الأبدانُ ، وغَلَبَ اليُبْسُ ، وأحدَثَ ذلكَ ضُروبًا من الأمراضِ عَسِرَةَ الزَّوالِ .

فاقتَضَتْ حِكمَةُ اللطيفِ الخَبيرِ أنْ عاقَبَ بينَ الصَّحْوِ والمَطَرِ على هذا العالَمِ ، فاعتَدَلَ الأمرُ ، وصحَّ الهواءُ ، ودفعَ كلُّ واحدٍ منهما عادِيَةَ الآخرِ ، واسْتقامَ أمرُ العالَمِ وصَلَحَ .

□□□□□

٤٧ - فَصْلٌ
[الحِكمة في إخراج أنواع الزّرع]

ثمَّ تأمَّل الحكمَةَ الإلهيَّةَ في إخراجِ الأقواتِ والثِّمارِ والحبوبِ والفواكهِ مُتلاحقَةً شيئًا بَعدَ شيءٍ مُتتابعَةً ، ولم يخلُقْها كُلَّها جملَةً واحدَةً ؛ فإنَّها لو خُلِقَت كذلكَ على وجهِ الأرضِ ولم تكُن تَنْبُتُ على هذه السُّوقِ والأغصانِ لدخَلَ الخَلَلُ وفاتَت المصالحُ التي رُتِّبَتْ على تلاحُقِها وتتابُعِها ؛ فإنَّ كلَّ فَصلٍ وأَوَانٍ يَقتَضي منَ الفواكهِ والنَّباتِ غيرَ ما يَقتَضيهِ الفَصلُ الآخَرُ ، فهذا حارٌّ وهذا باردٌ وهذا مُعْتَدِلٌ ، وكُلٌّ في فصلهِ مُوافقٌ للمصلَحَةِ لا يَليقُ به غيرُ ما خُلِقَ فيهِ .

ثُمَّ إنَّهُ سبحانَهُ خَلَقَ تلكَ الأقواتَ مُقارِنةً لمنافعَ أُخَرَ من العَصْفِ والخَشَبِ والوَرَقِ والنَّوْرِ[١] والسَّعَف والكَرَبِ[٢]، وغيرِها من منافعِ النَّباتِ والشجرِ ، غيرِ الأقواتِ كعَلَفِ البهائمِ وآلاتِ الأبنيَةِ والسُّفُنِ والرِّحالِ والأواني وغيرها ، ومنافعِ النَّورِ منَ الأدويَةِ والمنظرِ البَهيجِ الذي يَسُرُّ النَّاظرين وحُسن مرائي الشجرِ وخِلْقتها البَديعَةِ الشاهِدةِ لفاطِرها ومبدِعها بغايَةِ الحِكمَةِ واللُّطفِ .

ثمَّ إذا تأمَّلْتَ إخراجَ ذلكَ النَّورِ البَهيِّ من نَفسِ ذلكَ الحَطَبِ ، ثمَّ إخراجَ الوَرَقِ الأَخضرِ ، ثمَّ إخراجَ تلكَ الثِّمارِ على اختلافِ أنواعها وأشكالها ،

---

(١) هو الزَّهْر .

(٢) هو إثارةُ الأَرْض للزَّرْعِ .

ومقاديرها وألوانها وطُعومِها ومنافعها وما يُرادُ منها .

ثمَّ تأمَّلْ أينَ كانَت مُستودَعَةً في تلكَ الخشبَةِ وهاتيكَ العيدانِ وجُعلَت الشجرَةُ لها كالأُمِّ ، فَهَل كان في قُدرَةِ الأبِّ العاجزِ الضَّعيفِ إبرازُ هذا التَّصوير العجيبِ ، وهذا التَّقديرِ المُحْكَمِ ، وهذه الأصباغِ الفائقَةِ ، وهذه الطُّعومِ اللذيذَةِ والرَّوائحِ الطيِّبَةِ ، وهذه المناظرِ المُستحسَنةِ .

فَسَلِ الجاحدَ : مَن تولَّى تَقديرَ ذلكَ وتَصويرَهُ وإبرازَهُ وتَربيتَهُ شيئًا فشيئًا وسَوْقَ الغذاءِ إليهِ في تلكَ العُروقِ اللِّطافِ التي يكادُ البَصَرُ يعجزُ عن إدراكها وتلكَ المجاري الدِّقاقِ ؟!

فَمَن الذي تولَّى ذلكَ كلَّهُ ؟! ومَن الذي أطْلَعَ لها الشمسَ وسخَّرَ لها الرِّياحَ وأَنْزَلَ عليها المطَرَ ودفعَ عنها الآفاتِ ؟!

وتأمَّلْ تَقديرَ اللطيفِ الخبيرِ ، فإنَّ الأشجارَ لمَّا كانَت تَحتاجُ إلى الغِذاءِ الدَّائم كحاجَةِ النَّاسِ وسائرِ الحيوانِ ولم يكُن لها أفواهٌ كأفواهِ الحيوانِ ولا حَرَكَةٌ تَنبعثُ بها لتناوُلِ الغذاء جُعِلَت أُصولُها مركوزَةً في الأرضِ ليسرعَ لها الغذاءُ وتمتصَّهُ من أسفَلِ الثَّرى فتؤدِّيَهُ إلى أغصانها ، فتُؤدِّيَهُ الأغصانُ إلى الوَرَقِ والثَّمرِ كلٌّ لهُ شِرْبٌ معلومٌ لا يتعدَّاهُ ، يَصِلُ إليهِ في مَجارٍ وطُرُقٍ قد أُحْكِمَت غايَةَ الإحكامِ ، فتأخذَ الغذاءَ مِن أسفَلَ فَتَلْقَمَهُ بعروقها كما يلتقمُ الحيوانُ غذاءَهُ بفمِهِ ثمَّ تُقَسِّمَهُ على حَمْلِها بحسبِ ما يحتملُهُ ، فتُعطي كلَّ جُزءٍ منه بحسبِ ما يحتاجُ إليهِ لا تَظلمُهُ ولا تزيدُهُ على قَدْرِ حاجتهِ .

فَسَلِ الجاحدَ : مَن أعطاها هذا ؟ ومَن هداها إليهِ ووَضَعَهُ فيها ؟

فلو اجتَمَعَ الأوَّلونَ والآخِرونَ هل كانَت قُدرتُهم وإرادتُهم تَصِلُ إلى تربيَةِ

ثمرةٍ واحدَةٍ منها هكذا بإشارَةٍ أو صناعَةٍ أو حيلَةٍ أو مُزاوَلَةٍ ؟

وهل ذلكَ إلّا مِن صُنعِ مَن شَهِدَت له مَصنوعاتُهُ ودلَّت عليهِ آياتُهُ كما قيلَ :

فَواعَجبًا كيفَ يُعْصى الإلهُ ... أم كيفَ يَجحَدُهُ الجاحِدُ
ولِلَّهِ في كُلِّ تَحريكَـةٍ ... وَتَسكينَةٍ أبدًا شاهِدُ
وفي كُلِّ شيءٍ لهُ آيَـةٌ ... تَدُلُّ على أنَّـهُ واحِـدُ

□□□□□

٤٨ - فَصْلٌ

[عُروق النبات والشجر]

ثمَّ تأمَّلْ إذا نَصَبْتَ خَيمَةً أو فُسطاطًا كيفَ تُمِدُّهُ من كلِّ جانبٍ بالأطنابِ [١] ليثبتَ فلا يَسقُطَ ولا يتعوَّجَ .

فهكذا تجدُ النَّباتَ والشجَرَ له عُروقٌ ممتدَّةٌ في الأرضِ مُنتشرَةٌ إلى كلِّ جانبٍ لِتُمْسِكَهُ وتُقيمَهُ ، وكلَّما انتَشرَتْ أعاليهِ امتدَّت عروقُهُ وأطنابُهُ من أسفَلَ في الجهاتِ .

ولولا ذلكَ كيفَ كانَت تَثْبُتُ هذه النَّخيلُ الطِّوالُ الباسقاتُ والدَّوْحُ [٢] العظامُ على الرِّياحِ العواصفِ !!

وتأمَّلْ سَبْقَ الخَلْقِ الإلٰهيِّ للصِّناعةِ البَشريَّةِ ؛ حتى يُعَلِّمَ النَّاسَ نَصْبَ الخِيَم والفساطيطِ من خَلْقِهِ للشجرِ والنَّباتِ ؛ لأنَّ عُروقَها أَطْنابٌ لها كأَطْنابِ الخيمَةِ ، وأغصانُ الشجرِ يُتَّخذُ منها الفساطيطُ ، ثمَّ يُحاكى بها الشجَرَةُ .

□□□□□

---

(١) هي الأَوْتاد .

(٢) مفردها (دَوْحة) وهي الشجرة العظيمة .

٤٩ - فَصْلٌ :

[خلق الوَرَق]

ثمَّ تأمَّلِ الحكمَةَ في خَلْقِ الوَرَقِ ؛ فإنَّكَ تَرى في الوَرَقَةِ الواحدَةِ من جُملَةِ العُروقِ المُمتَدَّةِ فيها المبثوثَةِ فيها ما يَبهَرُ النَّاظرَ .

فمنها غِلَاظٌ ممتدَّةٌ في الطُّولِ والعَرْضِ ، ومنها دِقاقٌ تتخلَّلُ تلكَ الغِلاظَ منسوجَةٌ نسجًا دقيقًا مُعْجِبًا لو كانَ ممَّا يتولَّى البشرُ صُنعَ مثلهِ بأيديهم لَمَا فَرَغوا من ورقَةٍ في عامٍ كاملٍ ، وَلَاحْتاجُوا فيه إلى آلاتٍ وحركاتٍ وعلاجٍ تعجزُ قُدْرَتُهم عن تحصيلهِ ، فبثَّ الخلَّاقُ العليمُ في أَيَّامٍ قلائلَ مِن ذلكَ ما يملأُ الأرضَ سهلَها وجبالَها بلا آلاتٍ ولا مُعينٍ ولا فكرةٍ ولا معالجَةٍ ، إنْ هيَ إلّا إرادتُهُ النَّافِذَةُ في كلِّ شيءٍ ، وقُدرتُهُ التي لا يمتنعُ منها شيءٌ ؛ ﴿ إنَّما أمرُهُ إذا أرادَ شيئًا أن يقولَ له كُن فيكون ﴾ [يس : ٨٢] .

فتأمَّلِ الحكمَةَ في تلكَ العروقِ المُتخلِّلَةِ الوَرَقَةَ بأسرها لتسقيَها وتُوصلَ إليها المادَّةَ فتحفَظَ عليها حياتَها ونضارتَها بمنزلَةِ العروقِ المَبثوثَةِ في الأبدانِ التي تُوصلُ الغذاءَ إلى كلِّ جزءٍ منهُ .

وتأمَّلْ ما في العُروقِ الغِلاظِ من إمساكها الورقَ بصلابتها ومتانتها لئلّا تَتمزَّق وتضمحلَّ ، فهي بمنزلَةِ الأعصابِ لبدنِ الحيوانِ ، فتراها قد أُحكِمَت صَنْعَتُها ومُدَّت العروقُ في طولها وعرضِها لتتماسَكَ ، فلا يَعْرِضُ لها التَّمزُّق .

٥٠ - فَصْلٌ :
[الوَرَقُ زينة الشَّجَر]

ثمَّ تأمَّلْ حِكمَةَ اللطيفِ الخبيرِ في كونها جُعِلَت زينةً للشجرِ وسِتْرًا ولباسًا للثَّمَرَةِ ووقايَةً لها منَ الآفاتِ التي تمنعُ كمالَها ، ولهذا إذا جُرِّدَت الشجرَةُ مِنْ ورقها فَسَدَت الثَّمَرَةُ ولم يُنتفع بها .

وانظر كيفَ جُعِلَت وقايَةً لِمَنْبَتِ الثَّمَرَةِ الضَّعيفَةِ من اليَبَسِ ، فإذا ذَهَبَت الثَّمَرَةُ بقي الورقُ وقايَةً لتلكَ الأفنانِ الضَّعيفَةِ من الحرِّ ، حتى إذا طُفئت تلكَ الجمرَةُ ولم يضرَّ الأفنانَ عُراها من ورقها وسَلَبَها إيَّاهُ لتكتَسي لباسًا جديدًا أحسَنَ منه ، فتبارَكَ اللَّهُ ربُّ العالَمين الذي يعلمُ مَساقطَ تلكَ الأوراقِ ومنابتَها ، فلا تخرجُ منها ورقةٌ إلّا بإذنِهِ ، ولا تسقطُ إلّا بعلمِهِ ، ومع هذا فلو شاهَدها العِبَادُ على كثرتها وتنوُّعِها وهي تُسبِّحُ بحمدِ ربِّها مع الثِّمارِ والأفنانِ والأشجارِ لَشاهدوا من جمالها أمرًا آخرَ ، ولرأوا خِلْقَتَها بعَينٍ أخرى ، ولعلموا أنَّها لِشأنٍ عظيمٍ خُلِقَتْ ، وأنَّها لم تُخلَق سدًى .

قال تعالى : ﴿ والنَّجْمُ والشجرُ يَسجُدان ﴾ [الرَّحمن : ٦]، فالنَّجمُ ما ليسَ له ساقٌ منَ النَّباتِ ، والشجرُ ما لهُ ساقٌ ، وكلُّها ساجدَةٌ للَّهِ مُسبِّحَةٌ بحمدِهِ : ﴿ وإنْ مِنْ شيءٍ إلّا يُسبِّحُ بحَمدِهِ ولكنْ لا تَفقَهونَ تَسبيحَهُم إنَّهُ كانَ حليمًا غفورًا ﴾ [الإسراء : ٤٤] .

ولعلَّكَ أن تكونَ مِمَّن غَلُظَ حِجابهُ فَذَهَبَ إلى أنَّ التَّسبيحَ دلالتُها على

صانعِها فقَط [١] ! فاعلَم أنَّ هذا القولَ يظهَرُ بطلانُهُ من أكثَرِ من ثلاثينَ وجهًا قَد ذكرنا أكثرَها في موضعٍ آخَرَ .

وفي أيِّ لغةٍ تُسمَّى الدلالَةُ على الصَّانعِ تَسبيحًا وسجودًا وصلاةً وتَأْويبًا وهُبوطًا من خشيتهِ كما ذكرَ تعالى في كتابهِ ؟! فتارَةً يُخبرُ عنها بالتَّسبيحِ ، وتارَةً بالسُّجودِ ، وتارَةً بالصَّلاةِ ، كقوله تعالى : ﴿ والطَّيرُ صافَّاتٍ كلٌّ قَد عَلِمَ صلاتَهُ وتَسبيحَهُ ﴾ [النور : ٤١] .

أفتَرى يقبلُ عقلُك أن يكونَ معنى الآيَةِ : قَد عَلِمَ اللَّهُ دلالَتهُ عليهِ ، وسمَّى تلكَ الدَّلالَةَ صلاةً وتَسبيحًا ، وفرَّقَ بينهما وعَطَفَ أحدَهما على الآخَرِ ؟!

وتارَةً يُخبرُ عنها بالتَّأويبِ كقوله : ﴿ يا جبالُ أوِّبي معهُ ﴾ [سبأ : ١٠] .

وتارَةً يُخبرُ عنها بالتَّسبيحِ الخاصِّ بوقتٍ دونَ وقتٍ - كالعشيِّ والإشراقِ - أفتَرى دلالَتها على صانعها إنَّما يكونُ في هذين الوَقتين ؟

وبالجُملَةِ ؛ فبطلانُ هذا القولِ أظهرُ لذوي البصائرِ من أن يَطلبوا دليلًا على بُطلانهِ ، والحمدُ للَّهِ .

□□□□□

---

(١) وهذا مِن المصنِّف - رحمه الله - ردٌّ على العقلانيِّين (!) الجَهَلة ، الذين يجعلون العقلَ أَساسًا تُقاس عليه نصوصُ الوحي ، وبالتالي فإنّهم يُبطلون دلالتَها بما يسمُّونه (تأويلًا) تارةً ، و (مجازًا) تارةً أُخرى !!

٥١ - فَصْلٌ :
[العَجَم والنوى]

ثمَّ تأمَّلْ حِكمتَهُ سبحانهُ في إيداعِ الْعَجَمِ والنَّوى في جوفِ الثَّمرَةِ ، وما في ذلكَ من الحِكَمِ والفوائدِ التي منها أَنَّهُ كالعَظْمِ لبدنِ الحيوانِ ، فهو يُمسِكُ بصلابتهِ رخاوَةَ الثَّمرَةِ ورقَّتَها ولطافتَها ، ولولا ذلكَ لَشُدِخَت وتفسَّخَت ، ولأسرَعَ إليها الفسادُ ، فهو بمنزلَةِ العَظْمِ ، والثَّمرَةُ بمنزلَةِ اللحمِ الذي يكسوهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ العِظامَ .

ومنها أنَّ في ذلكَ بقاءَ المادَّةِ وحفظَها ؛ إذ ربَّما تعطَّلَت الشجرَةُ أو نوعُها ، فخَلَقَ فيها ما يقومُ مقامَها عند تعطُّلِها ، وهو النَّوى الذي يُغرَسُ فيعودُ مثلَها .

ومنها ما في تلكَ الحُبوبِ من أقواتِ الحيواناتِ وما فيها من المنافعِ والأدهانِ والأدويَةِ والأَصباغِ وضُروبٍ أُخَرَ من المصالحِ التي يتعلَّمها النَّاسُ ، وما خفيَ عليهم منها أكثرُ .

فتأمَّلِ الحِكمَةَ في إخراجِه - سبحانهُ - هذه الحبوبَ لمنافعَ فيها ، وكسوتَها لحمًا لذيذًا شهيًّا يتفكَّهُ به ابنُ آدَمَ .

ثمَّ تأمَّلْ هذه الحكمَةَ البَديعَةَ في أنْ جَعَلَ للثَّمَرَةِ الرَّقيقَةِ اللطيفَةِ التي يُفسِدها الهواءُ والشمسُ غلافًا يحفظها وغشاءً يُواريها كالرُّمَّانِ والجَوْزِ واللَّوزِ ونحوهِ .

وأمَّا ما لا يَفسُدُ - إذا كانَ بارزًا - فجعَلَ لهُ في أوَّلِ خروجهِ غشاءً يُواريهِ لضعفهِ ولقلَّةِ صبرهِ على الحرِّ ، فإذا اشتدَّ وقويَ تفتَّقَ عنه ذلكَ الغشاءُ وضحى للشمسِ والهواءِ كطَلْعِ النَّخلِ وغيرهِ .

٥٢ - فَصْلٌ :

[الرُّمَّان]

ثمَّ تأمَّلْ خِلقةَ[1] الرُّمَّانِ وماذا فيهِ من الحِكَمِ والعجائبِ ؛ فإنَّكَ ترى داخلَ الرُّمَّانَةِ كأمثالِ التِّلالِ شحمًا مُتراكمًا في نواحيها ، وتَرى ذلكَ الحَبَّ فيها مرصوفًا رصفًا ومنضودًا نَضْدًا لا تُمكنُ الأيدي أن تُنضِّدَهُ ، وترى الحَبَّ مقسومًا أقسامًا وفِرَقًا ، وكلَّ قسمٍ وفرقَةٍ منهُ ملفوفًا بلفائفَ وحُجُبٍ منسوجَةً أعجَبَ نَسجٍ وألطَفَهُ وأدقَّهُ على غيرِ منوالٍ إلّا منوالَ ﴿ كُن فَيكونُ ﴾ ، ثمَّ ترى الوعاءَ المُحكَمَ الصُّلبَ قَد اشتَمَلَ على ذلكَ كلِّهِ وضمَّهُ أحسَنَ ضمٍّ .

فتأمَّلْ هذه الحِكمَةَ البَديعَةَ في الشحمِ المُودَعِ فيها ؛ فإنَّ الحَبَّ لا يَمُدُّ بعضَهُ بَعضًا ، إذ لو مدَّ بعضُهُ بَعضًا لاختَلَطَ وصارَ حبَّةً واحدَةً فَجُعِلَ ذلكَ الشحمُ خلالَهُ ليمدَّهُ بالغذاءِ .

والدَّليلُ عليهِ أنَّكَ تَرى أُصولَ الحَبِّ مركوزَةً في ذلكَ الشحمِ ، وهذا بخلافِ حبِّ العنبِ فإنَّهُ استغنى عن ذلكَ بأنْ جَعَلَ لكلِّ حبَّةٍ مجرًى تشربُ منه ، فلا تَشربُ حقَّ أختها ، بل يجري الغذاءُ في ذلك العِرْقِ مجرًى واحدًا ثمَّ ينقسمُ منهُ في مجاري الحُبوبِ كلِّها فينبعثُ منهُ في كلِّ مجرًى غذاءُ تلكَ الحبَّةِ ، فتبارَكَ اللَّهُ أحسَنُ الخالقين .

ثمَّ إنَّهُ لفَّ ذلكَ الحَبَّ في تلكَ الرُّمَّانَةِ بتلكَ اللفائفِ ليضمَّهُ ويُمسِكَهُ فلا

---

(١) وفي نُسخةٍ : « خَلْقَهُ » .

يَضطربَ ولا يتبدَّدَ ، ثمَّ غَشَّىٰ فوقَ ذلكَ بالغشاءِ الصُّلبِ صونًا له وحفظًا ومُمسكًا لهُ بإذنِ اللَّهِ وقدرتهِ .

فهذا قليلٌ من كثيرٍ من حكمَةِ هذه الثَّمَرَةِ الواحدَةِ ولا يُمكنُنا - ولا غيرنا - استقصاءَ ذلكَ ولو طالَت الأيَّامُ واتَّسَعَ الفكرُ ، ولكنَّ هذا مُنبِّهٌ على ما وراءَهُ ، واللبيبُ يكتفي ببعضِ ذلكَ .

وأمَّا من غَلَبَت عليهِ الشقاوَةُ : ﴿ وكأيِّنْ مِن آيَةٍ في السَّمواتِ والأرضِ يَمرُّونَ عليها وهُم عنها مُعْرِضونَ ﴾ [يوسف : ١٠٥] ، غافلًا عن موضعِ الدَّلالَةِ فيها .

□□□□□

٥٣ - فَصْلٌ :
[رَيْع الزرع ونماؤه]

ثمَّ تَأمَّلْ هذا الرَّيْعَ والنَّماءَ الذي وضَعَهُ اللَّهُ في الزَّرعِ حتى صارَت الحَبَّةُ الواحدَةُ ربَّما أنبتَت سَبْعَ مئةِ حبَّةٍ ، ولو أنبتَت الحبَّةُ حبَّةً واحدةً مثلَها لا يكونُ في الأَرضِ متَّسعٌ لما يَرِدُ في الغلَّةِ من الحَبِّ وما يكفي النَّاسَ ويقوتُ الزَّارعَ إلى إدراكِ زرعِهِ ، فصارَ الزرعُ يريعُ[1] بهذا الرَّيْعِ لِيَفي بما يحتاجُ إليهِ للقوتِ والزِّراعَةِ ، وكذلكَ ثمارُ الأَشجارِ والنَّخيلِ ، وكذلكَ ما يخرجُ مع الأصلِ الواحدِ منها من الصِّنوانِ ليكونَ لما يقطعهُ النَّاسُ ويستعملونَهُ في مآربهم خَلَفًا ، فلا تبطُلُ المادَّةُ عليهم ولا تَنْقُصُ .

ولو أنَّ صاحبَ بلدٍ من البلادِ أرادَ عِمارَتَهُ لأعطى أهلَهُ ما يبذُرونهُ فيهم وما يُقيتهُم إلى استواءِ الزَّرعِ ، فاقتَضَت حكمَةُ اللطيفِ الخبيرِ أنْ أخرَجَ منَ الحبَّةِ الواحدَةِ حبَّاتٍ عديدَةً لِيُقيتَ الخارجُ النَّاسَ ويدَّخِرونَ منهُ ما يزرعونَ .

□□□□□

(١) الرَّيْعُ : النَّماءُ والزِّيادةُ .

٥٤ - فَصْلٌ :

[البُرّ والشعير]

ثمَّ تأمَّل الحِكْمَةَ في كثرة الحبوبِ كالبُرِّ والشعيرِ ونحوِهما ؛ كيفَ يخرجُ الحبُّ مُدَوِّيًا [١] في قشورٍ على رُؤوسها أمثالُ الأسنَّةِ ، فلا يتمكَّنُ جندُ الطَّيرِ من إفسادها والعَبَثِ فيها ؛ فإنَّهُ لو صادَفَ الحَبَّ بارزًا لا صِوانَ عليهِ ولا وقايَةَ تحُولُ دونهُ لَتمكَّنَ منهُ كُلَّ التَّمكُّنِ فأفْسَدَ وعابَ وعاثَ وأكبَّ عليهِ أكلًا ما استطاعَ وعجزَ أربابُ الزَّرعِ عن ردِّهِ ، فجعَلَ اللطيفُ الخبيرُ عليهِ هذه الوقاياتِ لتصونَهُ فينالَ الطَّيرُ منهُ مقدارَ قُوتِهِ ويبقى أكثرُهُ للإنسانِ ؛ فإنَّهُ أولى به لأنَّهُ هو الذي كدَحَ فيهِ وشَقيَ بهِ وكانَ الذي يحتاجُ إليهِ أضعافَ حاجَةِ الطَّيرِ .

□□□□□

---

(١) أي : مُغَطًّى .

٥٥ - فَصْلٌ :
[حِكمة الأَشجار]

ثمَّ تأمَّلِ الحكمَةَ الباهرَةَ في هذه الأشجار ؛ كيفَ تراها في كلِّ عامٍ لها حَمْلٌ ووضعٌ ! فهي دائمًا في حملٍ وولادَةٍ ، فإذا أَذِنَ لها ربُّها في الحملِ احتبَست الحرارَةَ الطَّبيعيَّةَ في داخلها واختبأَتْ فيها ليكونَ فيها حملُها في الوقتِ المقدَّرِ لها ، فيكونَ ذلكَ الوقتُ بمنزلَةِ وقتِ العُلُوقِ ومبدأ تكوينِ النُّطَفِ ، فتعملُ المادَّةُ في أجوافها عملَها وتُهَيِّئُها للعُلُوقِ ، حتى إذا آنَ وقتُ الحملِ دبَّ فيها الماءُ فلانَت أعطافُها ، وتحرَّكَت للحملِ ، وسَرى الماءُ في أفنانِها ، وانتَشرَت فيها الحرارَةُ والرُّطوبَةُ ، حتى إذا آنَ وقتُ الولادَةِ كُسِيَتْ من سائرِ الملابسِ الفاخرَةِ منَ النَّوْرِ والوَرَقِ ما تَتَبَختَرُ فيه وتَميسُ به وتفخَرُ على العقيمِ ، فإذا ظَهَرَت أولادُها وبانَ للنَّاظرِ حملُها عُلِمَ حينئذٍ كَرَمُها وطِيبُها من لُؤمها وبُخلها فتولَّى تغذيَةَ ذلكَ الحملِ مَن تَولَّى غذاءَ الأجِنَّةِ في بطونِ أُمَّهاتها وكساها الأوراقَ وصانها من الحرِّ والبَردِ ، فإذا تكامَلَ الحملُ وآنَ وقتُ الفطامِ تَدلَّت إليكَ أفنانُها كأنَّما تُناوِلُكَ ثمرَةَ دَرِّها ، فإذا قابَلْتَها رأيتَ الأفنانَ كأنَّها تلقاكَ بأولادها تُحَيِّيكَ وتُكرمُكَ بهم وتُقدِّمُهم إليكَ حتى كأنَّ مُناوِلًا يناوِلُكَ إيَّاهُم بيدهِ - ولا سيَّما قُطوفُ جنَّاتِ النَّعيمِ الدَّانيَةُ التي يتناولها المؤمنُ قائمًا وقاعدًا ومُضطجعًا - ، وكذلكَ ترى الرَّياحينَ كأنَّها تُحَيِّيكَ بأنفاسها وتُقابِلُكَ بطِيبِ رائحتها ، وكلُّ هذا إكرامًا لكَ ، وعنايَةً بأمركَ ، وتَخصيصًا لكَ ،

وتَفضيلًا على غيركَ منَ الحيواناتِ ، أَفَيَجْمُلُ بكَ الاشتغالُ بهذه النِّعَم عن المُنعِم بها ؟ فكيفَ إذا استَعْنتَ بها على معاصيهِ وصَرَفْتَها في مساخطِهِ ؟ فكيفَ إذا جَحَدْتَهُ وأضفتَها إلى غيرِهِ كما قال : ﴿ وتَجعَلونَ رزقَكُم أنَّكُم تُكذِّبونَ ﴾ [الواقعة : ٨٢] ؟

فجديرٌ بمَن لهُ مُسكةٌ من عَقلٍ أن يُسافرَ بفكرِهِ في هذه النِّعَم والآلاءِ ويُكرِّرَ ذِكرَها لعلَّهُ يُوقِفهُ على المرادِ منها : ما هو ؟ ولأيِّ شيءٍ خُلِقَ ؟ ولماذا هُيِّئَ ؟ وأيِّ أمرٍ طُلِبَ منهُ على هذه النِّعَم ؛ كما قال تعالى : ﴿ واذْكروا آلاءَ اللهِ لعلَّكُم تُفلحونَ ﴾ [الأعراف : ٦٩] ؟ فَذِكْرُ آلائهِ تباركَ وتعالى ونعمهِ على عبدِهِ سببُ الفلاحِ والسَّعادَةِ ؛ لأنَّ ذلكَ لا يزيدُهُ إلّا مَحبَّةً للَّهِ وحمدًا وشكرًا وطاعَةً وشهودَ تَقصيرِهِ - بل تَفريطِه - في القليلِ ممَّا يجبُ للَّهِ عليهِ .

وللَّهُ دَرُّ القائلِ :

قَد هَيَّؤوكَ لأمرٍ لَو فَطِنتَ لهُ   فَاربَأْ بِنَفسِكَ أنْ تَرعى معَ الهَمَلِ

□□□□□

٥٦ - فَصْلٌ :

[مِن أنواع الشجر]

ثمَّ تأمَّل الحكمَةَ في شجرَةِ اليَقْطينِ والبِطِّيخِ والجزَرِ ، كيفَ لمّا اقتَضَت الحكمَةُ أن يكونَ حملُهُ ثمارًا كبارًا جُعِلَ نباتُهُ مُنبسِطًا على الأرضِ ، إذ لو انْتَصَبَ قائمًا كما ينتصبُ الزَّرعُ لضعُفَت قوَّتُهُ عن حملِ هذه الثِّمارِ الثَّقيلَةِ ولتُفِضَتْ قبلَ إدراكها وانتهائها إلى غاياتها فاقتَضَتْ حِكمَةُ مُبدعِها وخالقِها أنْ بَسَطَهُ ومدَّهُ على الأرضِ لِيُلقي عليها ثمارَهُ فتحملَها عنهُ الأرضُ ، فترى العِرْقَ الضَّعيفَ الدَّقيقَ من ذلكَ مُنبسطًا على الأرضِ وثمارَهُ مبثوثَةً حواليهِ كأنَّها حيوانٌ قد اكتنفها جِراؤُها[1] فهي تُرضِعُهم .

ولمّا كانَ شجرُ اللُّوبيا والباذنجانِ والباقِلّاءِ وغيرها ممَّا يقوى على حملِ ثمرتِهِ أنبتهُ اللَّهُ منتصبًا قائمًا على ساقِهِ ؛ إذ لا يَلْقى من حَمْلِ ثمارِهِ مُؤنَةً ولا يَضعُفُ عنها .

□□□□□

---

(١) مفردها (جِرْو) ، وهي وَلَدُ الكلبِ والسِّباع . « مختار الصحاح » (ص ١٠١) .

٥٧ - فَصْلٌ :
[مُوافقات الثمار والفواكه]

ثمَّ تأمَّلْ كيفَ اقتضَت الحكمَةُ الإلهيَّةُ مُوافقاتِ أصنافِ الفواكِهِ والثِّمارِ للنَّاسِ بحسبِ الوقتِ المُشاكِلِ لها المُقتَضي لها ، فتُوافيهم كمُوافاةِ الماءِ للظَّمْآنِ فتتلقَّاها الطَّبيعَةُ بانشراحٍ واشتياقٍ مُنتظِرَةً لقدومها كانتظارِ الغائبِ للغائبِ ، فلو كانَ الصيفُ ونباتُه إنَّما يُوافي في الشتاءِ لصادَفَ منَ النَّاسِ كراهيَّةً واستثقالاً بورودِهِ مع ما كانَ فيهِ من المَضَرَّةِ للأبدانِ والأذى لها ، وكذلكَ لو وافى ربيعُها في الخريفِ أو خريفُها في الرَّبيعِ لم يقع منَ النُّفوسِ ذلكَ الموقعَ ولا استطابَتْهُ واستلذَّتْهُ ذلكَ الالتذاذ .

ولهذا تجدُ المُتأخِّرَ منها عن وقتِهِ فائتًا مَملولًا مخلولَ الطَّعمِ ، ولا يُظَنُّ أنَّ هذا لجريانِ العادَةِ المجرَّدَةِ بذلكَ ؛ فإنَّ العادَةَ إنَّما جرَت به لأنَّهُ وافَقَ الحكمَةَ والمَصلَحَةَ التي لا يُخِلُّ بها الحكيمُ الخَبيرُ .

□□□□□

٥٨ - فَصْلٌ :
[النَّخْلة]

ثمَّ تأمَّل هذه النَّخْلَةَ التي هي إحدى آياتِ اللَّهِ تجدْ فيها منَ الآياتِ والعجائبِ ما يَبْهَرُكَ ؛ فإنَّهُ لما قُدِّرَ أن يكونَ فيهِ إناثٌ تحتاجُ إلى اللِّقاحِ جُعِلَت فيها ذكورٌ تُلقِّحُها بمنزلَةِ ذُكورِ الحيوانِ وإناثِهِ ، ولذلكَ اشتدَّ شبهُها من بينِ سائرِ الأشجارِ بالإنسانِ خصوصًا بالمؤمنِ - كما مثَّلهُ النَّبيُّ ﷺ [1] - وذلكَ من وجوهٍ كثيرةٍ:

أحدها : ثباتُ أصلها في الأرضِ واستقرارُهُ فيها ، وليست بمنزلَةِ الشجرَةِ التي ﴿ اجتُثَّت من فوقِ الأرضِ ما لها من قَرار ﴾ [إبراهيم : ٢٦] .

الثَّاني : طِيبُ ثمرتها وحلاوتُها وعمومُ المنفعَةِ بها ، كذلكَ المؤمنُ طيِّبُ الكلامِ طيِّبُ العَمَل ، فيهِ المنفَعَةُ لنفسهِ ولغيرهِ .

الثَّالث : دوامُ لباسها وزينتها فلا يَسقطُ عنها صَيفًا ولا شتاءً ، كذلكَ المؤمنُ لا يزولُ عنهُ لباسُ التَّقوى وزينتها حتى يوافي ربَّهُ تعالى .

الرَّابع : سهولَةُ تناوُلِ ثمرتها وتيسُّرُهُ ، أمَّا قَصيرُها فلا يَحتاجُ المتناوِلُ أن يَرقاها ، وأمَّا باسِقُها فصعودهُ سَهلٌ بالنِّسبَةِ إلى صعودِ الشجرِ الطِّوالِ وغيرها ، فتراها كأنَّها قَد هُيِّئت منها المراقي والدَّرَجُ إلى أعلاها ، وكذلكَ المؤمنُ خيرُهُ

---

(١) فيما رواه البخاريّ (٦١) (٦٢) (٧٢) - وغيرها - ومسلم (٢٨١١) من حديثِ ابن عُمر .

سهلٌ قَريبٌ لمَن رامَ تناوُلَهُ لا بالغِرِّ ولا باللئيمِ .

الخامس : أَنَّ ثمرتَها من أنفعِ ثمارِ العالَمِ ؛ فإنَّهُ يُؤكلُ رُطَبُهُ فاكهَةً وحلاوَةً ، ويابسُهُ يكونُ قوتًا وأُدْمًا (١) وفاكهَةً ويُتَّخذُ منهُ الخَلُّ والنَّاطفُ (٢) والحلوى ، ويدخلُ في الأدويَةِ والأشربَةِ ، وعمومُ المنفعَةِ بهِ وبالعِنَبِ فوقَ كلِّ الثِّمارِ .

وقد اختلفَ النَّاسُ في أيهما أنفعُ وأفضلُ ؟ وصنَّفَ الجاحظُ في المحاكمَةِ بينهما مُجلَّدًا(٣) ، فأطالَ فيه الحِجَاجَ والتَّفضيلَ من الجانبين .

وفَصْلُ النِّزاعِ في ذلكَ أنَّ النَّخلَ في معدنهِ ومحلِّ سلطانهِ أفضلُ من العِنَبِ وأعمُّ نفعًا وأجدى على أهلهِ كالمدينَةِ والحجازِ والعراقِ ، والعِنَبُ في مَعْدِنهِ ومحلِّ سلطانهِ أفضلُ وأعمُّ نفعًا وأجدى على أهلهِ كالشامِ والجبالِ والمواضعِ البارِدَةِ التي لا تقبلُ النَّخيلَ .

وحَضَرْتُ مرَّةً في مجلسٍ بمكَّةَ فيهِ من أكابرِ البَلدِ ، فجرَت هذه المسألَةُ وأخذَ بعضُ الجماعَةِ الحاضرينَ يُطنِبُ في تفضيلِ النَّخلِ وفوائدهِ ، وقال في أثناءِ كلامهِ : ويكفي في تفضيلهِ أنَّا نَشتَري بنواه العِنَبَ فكيفَ يُفضَّلُ عليهِ ثمرٌ يكونُ نواهُ ثمنًا لهُ ؟! وقالَ آخرُ منَ الجماعَةِ : قَد فَصَلَ النَّبيُّ ﷺ النِّزاعَ في هذه المسألَة وشفى فيها بنَهيهِ عن تسميَةِ شجرِ العنبِ كَرْمًا ، وقال : « الكَرْمُ قلبُ

---

(١) هو ما يُخْلَطُ بالخبزِ .

(٢) نوعٌ مِن الحَلوى . « مختار الصحاح » (ص ٦٦٦) .

(٣) جاء في كتاب « الحيوان » (١ / ٤) للجاحظ ذِكرُ كتابِه : « الزرع والنخل والزيتون والأَعناب » .

وفي « مجموع رسائلِه » (١ / ٢٣١) أَنّه اختارَ النخلَ .

المؤمنِ » (١) ، فأيُّ دليلٍ أبينُ من هذا ؟ وأخذوا يُبالغونَ في تقريرِ ذلك .

فقلتُ للأوَّلِ : ما ذكرتَهُ من كونِ نوى التَّمر ثمنًا للعنبِ فليسَ بدليلٍ ؛ فإنَّ هذا لهُ أسبابٌ :

أحدها : حاجتكُم إلى النَّوى لِلْعَلَفِ ، فيرغبُ صاحبُ العنبِ فيهِ لِعَلَفِ ناضحهِ وحمولتهِ .

الثَّاني : أنَّ نوى العنبِ لا فائدَةَ فيهِ ولا يجتمعُ .

الثَّالثُ : أنَّ الأعنابَ عندكُم قليلَةٌ جدًّا ، والتَّمْرَ أكثرُ شيءٍ عندكُم فيكثُرُ نواهُ فيُشترى به الشيءُ اليَسيرُ من العنبِ ، وأمَّا في بلادٍ فيها سلطانُ العنبِ فلا يُشترى بالنَّوى منه شيءٌ ولا قيمَةَ لنوى التَّمرِ فيها .

وقلتُ لمَن احتجَّ بالحديثِ : هذا الحديثُ من حُجَجِ فَضلِ العنبِ ؛ لأنَّهُم كانوا يُسمُّونَهُ شجرَةَ الكرْمِ ؛ لكثرَةِ منافعهِ وخَيرهِ ، فإنَّهُ يُؤكلُ رطبًا ويابسًا وحُلوًا وحامضًا ، وتُجْنىٰ منهُ أنواعُ الأشربَةِ والحلوى والدِّبْس وغير ذلكَ ، فسمَّوهُ كَرْمًا لكثرَةِ خيرهِ ، فأخبرهم النَّبيُّ ﷺ أنَّ قلبَ المؤمنِ أحقُّ منهُ بهذه التَّسميَةِ ؛ لكثرَةِ ما أودعَ اللَّهُ فيهِ من الخَيرِ والبِرِّ والرَّحمَةِ واللِّينِ والعَدلِ والإحسانِ والنُّصحِ وسائرِ أنواعِ البرِّ والخيرِ التي وَضعها اللَّهُ في قلبِ المؤمنِ ، فهو أحقُّ بأن يُسمَّى كَرْمًا من شجرِ العنبِ .

ولم يُردِ النَّبيُّ ﷺ إبطالَ ما في شجرِ العنبِ منَ المنافعِ والفوائدِ ، وأنَّ تسميتَهُ كَرْمًا كذبٌ وأنَّها لفظَةٌ لا مَعنى تحتها كتسميَةِ الجاهلِ عالِمًا والفاجرِ بَرًّا والبخيلِ سخيًّا ، أَلَا ترى أنَّهُ لم يَنْفِ فوائدَ شجرِ العنَبِ ، وإنَّما أخبَرَ أنَّ قلبَ

(١) أخرجه البخاري (٦١٨٣) ومسلم (٢٢٤٧) عن أَبي هريرة .

المؤمنِ أغزَرُ فوائدَ وأعظَمُ منافعَ منها .

هذا الكلامُ أو قريبٌ منه جَرى في ذلكَ المجلسِ .

وأنتَ إذا تدبَّرْتَ قولَ النَّبيِّ ﷺ : « الكَرْمُ قلبُ المؤمن » وجَدتَهُ مطابقًا لقولِهِ في النَّخْلَةِ : « مَثَلُها مثلُ المُسلم »(١) ؛ فشبَّهَ النَّخلَةَ بالمُسلمِ في حَديثِ ابن عُمَر ، وشبَّهَ المُسلمَ بالكَرْمِ في الحديثِ الآخَرِ ، ونهاهُم أن يخُصُّوا شجَرَ العنبِ باسمِ الكَرْمِ دونَ قلبِ المؤمنِ .

وقد قالَ بعضُ النَّاسِ في هذا مَعنًى آخرَ ؛ وهو أنَّهُ نهاهُم عن تسميَةِ شجرِ العنبِ كَرْمًا لأنَّهُ يُقتنى منهُ أُمُّ الخبائث(٢) فيُكرهُ أن يُسمَّى باسمٍ يُرغِّبُ فيها ويحُضُّهُم عليها ؛ من بابِ سدِّ الذَّرائعِ في الألفاظِ ، وهذا لا بأسَ به لولا أن قولَهُ : « فإنَّ الكَرْمَ قلبُ المؤمن » كالتَّعليلِ لهذا النَّهي والإشارَةِ إلى أنَّهُ أولى بهذه التَّسميَةِ من شجرِ العنبِ ، ورسولُ اللَّهِ ﷺ أعلمُ بما أرادَ من كلامِهِ ، فالذي قَصَدهُ هو الحقُّ .

وبالجُملَةِ ؛ فاللَّهُ سبحانهُ عدَّدَ على عبادِهِ من نعمِهِ عليهم ثمراتِ النَّخيلِ والأعنابِ ، فساقَها فيما عدَّدهُ عليهم من نعمِهِ .

والمعنى الأوَّلُ أظهرُ منَ المعنى الآخَرِ إن شاءَ اللَّهُ ؛ فإنَّ أُمَّ الخبائثِ تُتَّخذُ من كلِّ ثَمَرٍ كالنَّخيلِ ؛ كما قال تعالى : ﴿ **وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخيلِ والأعنابِ تَتَّخذونَ منهُ سَكَرًا ورِزقًا حَسنًا** ﴾ [النحل : ٦٧] .

وقال أَنَسٌ : نَزَلَ تحريمُ الخمرِ وما بالمَدينَةِ من شرابِ الأعنابِ شيءٌ ،

---

(١) سبقت الإشارةُ إلى تخريجه .

(٢) أي : الخمر ، وانظر كتاب « ذمّ المُسْكِر » (ص ٥٠ - ٥١) لابن أَبي الدنيا ، والتعليق عليه .

وإنَّما كانَ شرابُ القومِ الفضيخَ المُتَّخذَ من التَّمرِ (١) ، فلو كانَ نهيُهُ ﷺ عن تسميةِ شجرِ العنبِ كَرْمًا لأجلِ المُسكرِ لم يُشبِّه النَّخلَةَ بالمؤمن ؛ لأنَّ المُسكرَ يُتَّخذُ منها ، واللَّهُ أعلم .

الوجه السَّادس من وجوه التَّشبيه : أنَّ النَّخلَةَ أصبَرُ الشجَرِ على الرِّياحِ والجَهدِ ، وغيرُها من الدَّوْحِ العِظامِ تُميلها الرِّيحُ تارَةً وتقلعُها تارَةً وتَقصفُ أفنانَها ، ولا صَبْرَ لكثيرٍ منها على العَطشِ كصَبرِ النَّخلَةِ ، فكذلكَ المؤمنُ صَبورٌ على البلاءِ لا تُزعزعهُ الرِّياحُ .

السَّابع : أنَّ النَّخلَةَ كلَّها منفعَةٌ لا يَسقطُ منها شيءٌ بغيرِ منفعَةٍ ، فتمرُها منفعةٌ ، وجذعُها فيه من المنافعِ ما لا يُجْهَلُ للأبنيَةِ والسُّقوفِ وغير ذلكَ ، وسَعَفُها تُسقفُ به البيوتُ مكانَ القَصَبِ ، ويُسترُ بِهِ الفُرَجُ والخَلَلُ ، وخُوصُها يُتَّخَذُ منه المكاتلُ والزَّنابيلُ(٢) وأنواعُ الآنيَةِ ، والحُصُرُ وغيرُها ، ولِيفُها وَكَرَبُها (٣) فيه منَ المنافعِ ما هو معلومٌ عندَ النَّاسِ .

وقَد طابَقَ بعضُ النَّاسِ هذه المنافعَ وصفاتِ المُسلمِ ، وجَعَلَ لكلِّ منفعَةٍ منها صفَةً في المُسلم تقابلها ، فلمّا جاءَ إلى الشوكِ الذي في النَّخلَةِ جَعَلَ بإزائهِ من المسلمِ صِفَةَ الحِدَّةِ (٤) على أعداءِ اللَّهِ وأهلِ الفُجورِ ، فيكونُ عليهم في الشدَّةِ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٤) ومسلم (١٩٨٠) عن أَنس بنحوِه .

(٢) هي أَنواعٌ من الأَوعية .

(٣) هو الأَصل العريضُ للسَّعَف إذا يَبِسَ .

(٤) ويُروى في فضل الحِدّة أَحاديث عدّة ، لا يصحُّ منها شيءٌ ، فانظر « السلسلة الضعيفة » (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) .

والغِلظَةِ بمنزلَةِ الشوكِ ، وللمؤمنينَ والمتَّقينَ بمنزلَةِ الرُّطَبِ حلاوَةً ولِينًا ﴿ أشدَّاءُ على الكفَّارِ رُحماءُ بينهُم ﴾ [الفتح : ٢٩] .

الثَّامن : أنَّها كُلَّما طالَ عمرُها ازدادَ خيرُها وجادَ ثمرُها ، وكذلكَ المؤمنُ إذا طالَ عمرهُ ازدادَ خَيرُهُ وحَسُنَ عملُهُ [١] .

التَّاسع : أنَّ قَلْبَها من أطيَبِ القلوبِ وأحلاه ، وهذا أمرٌ خُصَّت به دونَ سائرِ الشجرِ ، وكذلكَ قلبُ المؤمنِ من أطيَبِ القلوب .

العاشر : أنَّها لا يتعطَّلُ نفعُها بالكليَّةِ أبدًا ، بل إنْ تعطَّلَت منها منفَعَةٌ ففيها منافعُ أُخَرُ حتى لو تَعَطَّلَت ثمارُها سنةً لكانَ للنَّاسِ في سَعَفها وخُوصِها وليفها وكَرَبها منافعُ وآرابٌ ، وهكذا المؤمنُ لا يَخلو عن شيءٍ من خصالِ الخَيرِ قَط ، بل إنْ أجدَبَ منهُ جانبٌ منَ الخيرِ أخصَبَ منهُ جانبٌ ، فلا يزالُ خَيرُهُ مأمولًا وشرُّهُ مأمونًا .

في « التِّرمذي » [٢] مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ : « خَيرُكُم مَن يُرجى خَيرُهُ ويُؤمَنُ شرُّهُ ، وشرُّكُم مَن لا يُرجى خَيرُهُ ولا يُؤمَنُ شرَّهُ » .

فهذا **فَصلٌ مُعتَرِضٌ** ذكرناهُ استطرادًا للحكمَةِ في خَلقِ النَّخْلَةِ وهيئتها ، فَلْنَرْجِع إليهِ .

فتأمَّلْ خِلْقَةَ الجذعِ الذي لها كيفَ هو ؟ تجدُهُ كالمنسوجِ من خيوطٍ ممدودَةٍ كالسَّدى [٣] ، وأُخرى مُعترِضَةً كاللُّحمَةِ [٤] ، كنحوِ المنسوجِ باليَدِ ، وذلكَ

---

(١) وفي هذا عدَّةُ أحاديث ، فانظر « السلسلة الصحيحة » (١٢٩٨) .

(٢) (برقم : ٢٢٦٣) .
ورواه أحمد (٢ / ٣٧٨ و ٣٦٨) ، وابن حبان (٥٢٧) بسند جيِّد .

(٣) هو ما يُمَدُّ طولًا من النسيج .

(٤) هو ما يُمَدُّ عَرَضًا من النسيج ، يُلْحمُ بها السَّدى .

لِتَشْتَدَّ وتَصْلُبَ فلا تَنْقَصِفَ(١) من حملِ القِنْوَانِ الثقيلةِ ، وتَصبرَ على هزِّ الرِّياحِ العاصفَةِ ، ولُبثها في السُّقوفِ والجسورِ والأواني وغير ذلكَ ممَّا يُتَّخذُ منها ، وهكذا سائرُ الخشبِ وغيرها إذا تأمَّلْتهُ شبهَ النَّسجِ ، ولا تراهُ مُصْمَتًا (٢) كالحجَرِ الصَّلْد ، بل ترى بعضَهُ كأنَّهُ تَدَاخَلَ بعضًا طولًا وعَرْضًا كتداخُلِ أجزاءِ اللَّحَمِ بعضِها في بَعضٍ ، فإنَّ ذلكَ أمتَنُ له وأهيأُ لما يُرادُ منه ، فإنَّهُ لو كانَ مُصْمَتًا كالحجارَةِ لم يُمْكن أن يُستعمل في الآلاتِ والأبوابِ والأواني والأمتعَةِ والأَسِرَّةِ والتَّوابيتِ وما يُشبِهُها .

ومن بديعِ الحكمَةِ في الخَشَبِ أَن جُعلَ يَطفو على الماءِ ، وذلكَ للحكمَةِ البالغَةِ ، إذ لولا ذلكَ لَمَا كانَت هذه السُّفُنُ تحملُ أمثالَ الجبالِ من الحُمولاتِ والأمتعَةِ وتَمْخُرُ البَحرَ مُقبِلَةً ومُدبِرَةً ، ولولا ذلكَ لَمَا تهيَّأ للنَّاسِ هذه المرافقُ لحملِ هذه التِّجاراتِ العظيمَةِ والأمتعَةِ الكثيرةِ ونَقْلِها من بلدٍ إلى بلدٍ بحيثُ لو نُقلَت في البَرِّ لعظُمَت المؤُنَةُ في نَقلها وتَعذَّرَ على النَّاسِ كثيرٌ من مصالحهم .

□ □ □ □ □

(١) في نُسخةٍ : ينقصف .

(٢) هو الجامدُ الّذي لا جوفَ له .

٥٩ - فَصْلٌ :

[العقاقير والأدوية]

ثمَّ تأمَّلْ أحوالَ هذه العقاقيرِ والأدويَةِ التي يُخرجُها اللَّهُ من الأرضِ وما خَصَّ به كلَّ واحدٍ منها وجَعَلَ عليهِ من العَملِ والنَّفعِ ، فهذا يغورُ في المفاصلِ فيستَخرجُ الفُضولَ الغليظَةَ القاتلَةَ لو احْتُبِسَتْ ، وهذا يَستخرجُ المِرَّةَ السَّوداءَ [1] ، وهذا يستخرجُ المِرَّةَ الصَّفراءَ ، وهذا يُحلِّلُ الأورامَ ، وهذا يُسكِّنُ الهيجانَ والقَلَقَ ، وهذا يجلبُ النَّومَ ويُعيدهُ إذا أعوَزَهُ الإنسانُ ، وهذا يُخفِّفُ البَدنَ إذا وجَدَ الثِّقَلَ ، وهذا يُفرِّحُ القَلبَ إذا تراكمَت عليهِ الغمومُ ، وهذا يجلو البَلغَم ويكشطهُ ، وهذا يُحِدُّ من البَصَرِ ، وهذا يطيِّبُ النَّكهَةَ ، وهذا يُسكِّنُ هيجانَ الباءَةِ ، وهذا يُهيِّجُها ، وهذا يُبرِّدُ الحرارَةَ ويُطفئها ، وهذا يقتلُ البرودَةَ ويُهيِّجُ الحرارَةَ ، وهذا يَدفعُ ضَرَرَ غيرهِ من الأدويَةِ والأغذيَةِ ، وهذا يقاوِمُ بكيفيَّتهِ كيفيَّةَ غيرهِ فيعتدلان ، فيعتدلُ المزاجُ بتناولهما ، وهذا يُسكِّنُ العَطَشَ ، وهذا يَصْرِفُ الرِّياحَ الغليظَةَ ويطردها ، وهذا يعطي اللونَ إشراقًا ونضارَةً ، وهذا يزيدُ في أجزاءِ البَدنِ بالسِّمَنِ ، وهذا ينقصُ منها ، وهذا يدبغُ المعدَةَ ، وهذا يجلوها ويغسلها .. إلى أضعافِ ذلكَ ممَّا لا يُحصيهِ العبادُ ...

فسَلِ المُعطِّلَ : مَن جَعَلَ هذه المنافعَ والقوى في هذه النَّباتاتِ والحشائشِ والحبوبِ والعروقِ ؟ ومَن أعطى كُلًّا منها خاصيَّتهُ ؟! ومَن هَدى العبادَ - بل الحيوانَ - إلى تناوُلِ ما ينفعُ منهُ وتَركِ ما يضرُّ ؟ ومَن فَطَّنَ لها النَّاسَ والحيوانَ

---

(١) هي من أَخلاط البدن وأَمزجته .

البهيمَ ؟! وبأيِّ عقلٍ وتجربَةٍ كانَ يُوقَفُ على ذلكَ ويعرفُ ما خُلقَ لهُ - كما زَعَمَ مَن قلَّ نصيبهُ منَ التَّوفيقِ - لولا إنعامُ الذي أعطى كلَّ شيءٍ خَلْقَهُ ثمَّ هدى ؟!

وهَبْ أنَّ الإنسانَ فَطَنَ لهذه الأشياءِ بذهنهِ وتجاربِهِ وفكرِهِ وقياسِهِ ، فمَن الذي فَطَّنَ لها البهائمَ في أشياءَ كثيرَةٍ ، منها ما لا يَهتَدي إليها الإنسانُ ، حتى صارَ بعضُ السِّباعِ يَتداوى من جراحهِ ببَعضِ تلكَ العقاقيرِ منَ النَّباتاتِ فيبرأُ ، فمَن الذي جَعَلَهُ يقصدُ ذلكَ النَّباتَ دونَ غيرهِ ؟!

وقَد شُوهِدَ بَعضُ الطَيرِ يحتقِنُ عند الحَصرِ بماءِ البَحرِ فَيُسَهِّلُ عليهِ الخارجَ ، وبعضُ الطَّيرِ يتناولُ إذا اعتلَّ شيئًا من النَّباتِ فتعودُ صحَّتُهُ .

وقَد ذكرَ الأطبَّاءُ في مبادىءِ الطِّبِّ في كتبهم من هذا عجائبَ ...

فَسَل المعطِّلَ : مَن ألهمها ذلكَ ؟ ومَن أرشدها إليهِ ؟ ومَن دلَّها عليهِ ؟ أفيجوزُ أن يكونَ هذا من غيرِ مُدبِّرٍ عزيزٍ حكيمٍ وتقديرِ عزيزٍ عليمٍ ، وتَقديرِ لطيفٍ خَبيرٍ بَهَرَت حِكمتُهُ العقولَ، وشهدَت لهُ الفِطَرُ بما استودَعها من تَعريفهِ بأنَّهُ اللَّهُ الذي لا إلهَ إلّا هو الخالقُ البارىءُ المصوِّرُ الذي لا تَنْبَغي العبادَةُ إلّا لهُ ؟ وأنَّهُ لو كانَ معهُ في سمواتهِ وأرضهِ إلهٌ سواهُ لَفَسَدَت السَّمواتُ والأرضُ واختلَّ نظامُ المُلكِ .

فسبحانَهُ وتعالى عمَّا يقولُ الظَّالمون والجاحدونَ عُلُوًّا كبيرًا .

ولعلَّكَ أن تقولَ : ما حكمَةُ هذا النَّباتِ المبثوثِ في الصَّحاري والقِفارِ والجبالِ التي لا أَنيسَ بها ولا ساكنَ ؟ وتظنُّ أنَّهُ فَضْلَةٌ لا حاجَةَ إليهِ ولا فائدَةَ في خلقهِ ! **وهذا مقدارُ عقلِكَ ونهايَةُ علمِكَ** ! فكَم لباريهِ وخالقهِ فيه من حكمَةٍ وآيَةٍ مِن طُعْمِ وَحْشٍ وطَيرٍ ودوابَّ ، مساكنُها حيثُ لا تَراها تحتَ الأرضِ وفوقها ، فذلكَ بمنزلَةِ مائدَةٍ نَصَبها اللَّهُ لهذه الوحوش والطُّيورِ والدَّوابِّ تتناوَلُ منها كفايَتها ويَبقى الباقي كما يَبقى الرِّزقُ الواسعُ الفاضلُ عن الضَّيفِ لسعةِ ربِّ الطَّعامِ وغِناهُ التَّامِّ وكثرَةِ إنعامهِ .

٦٠ - فَصْلٌ :
[السَّمع والبصر للحيوانات]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في إعطائِهِ سبحانهُ بهيمَةَ الأنعامِ الأسماعَ والأبصارَ ليتمَّ تناولُها لمصالحها ويكمُلَ انتفاعُ الإنسانِ بها ، إذ لو كانَت عمياءَ وصمَّاءَ لم يتمكَّن منَ الانتفاعِ بها ، ثمَّ سَلَبها العُقولَ التي للإنسانِ - على كِبَرِ خَلقها - ليتمَّ تَسخيرُهُ إيَّاها فيقودَها ويُصَرِّفَها حيثُ شاءَ ، ولو أُعطِيَت العقولَ على كِبَرِ خَلقها لامتنَعَت من طاعتهِ واستَعصَت عليهِ ولم تكُن مُسخَّرَةً لهُ ، فأُعطيَت من التَّمييزِ والإدراكِ ما تَتمُّ به مصلحتُها ومصلحةُ منَ ذُلِّلَتْ لهُ ، وسُلِبَت من الذِّهنِ والعَقلِ ما مَيَّزَ به عليها الإنسانَ وليظهَرَ أيضًا فضيلَةُ التَّمييزِ والاختصاصِ .

ثمَّ تأمَّلْ كيفَ قادَها وذلَّلها على كبرِ أجسامها ولم يكُن يطيقها لولا تَسخيرُ اللهِ لها ؛ قال اللَّهُ تعالى : ﴿ ... وَجَعَلَ لكُم منَ الفُلْكِ والأنعامِ ما تَركبونَ لتَستووا على ظهورِهِ ثمَّ تَذْكُروا نعمةَ ربِّكُم إذا استوَيتُم عليهِ وتَقولوا سُبحانَ الَّذي سخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا لهُ مُقرنين ﴾ [الزخرف : ١٢ - ١٣]، أي : مطيقين ضابطين، وقال تعالى : ﴿ أَوَلَم يَرَوا أَنَّا خَلَقنا لَهُم ممَّا عَمِلَت أيدينا أنعامًا فهُم لها مالكونَ وذلَّلناها لَهُم فَمِنها رَكُوبُهُم ومنها يأكُلونَ ﴾ [يس : ٧١ - ٧٢]، فترى البَعيرَ على عِظَمِ خلقَتهِ يقودهُ الصَّبيُّ الصَّغيرُ ذليلًا مُنقادًا ، ولو أُرسلَ عليهِ لسوَّاهُ بالأرضِ وَلَفَصَلهُ عضوًا عضوًا ...

فسَل المُعطِّلَ : مَن الذي ذلَّلهُ وسخَّرهُ وقادَهُ على قوَّتِهِ لبشرٍ ضَعيفٍ من أضعَفِ المخلوقاتِ ، وفرَّغَ بذلكَ التَّسخيرِ النَّوعَ الإنسانيَّ لمصالحِ معاشِهِ ومعادِهِ ؟ فإنَّهُ لو كانَ يُزاولُ من الأعمالِ والأحمالِ ما يُزاولُ الحيوانُ لَشُغِلَ بذلكَ عن كثيرٍ من الأعمالِ ؛ لأنَّهُ كانَ يحتاجُ مكانَ الجمَلِ الواحدِ إلى عدَّةِ أَناسِيَّ يحملونَ أثقالَهُ وحملَهُ ويعجزونَ عن ذلكَ ، وكانَ ذلكَ يستفرغُ أوقاتَهم ويصدُّهُم عن مصالحهم ، فأُعينوا بهذه الحيواناتِ مع ما لهم فيها من المنافعِ التي لا يُحصيها إلّا اللَّهُ من الغذاءِ والشرابِ والدَّواءِ واللباسِ والأمتعَةِ والآلاتِ والأواني والرُّكوبِ والحَرْثِ والمنافعِ الكثيرَةِ والجَمالِ .

□ □ □ □ □

٦١ - فَصْلٌ :

[آلات البَطْش]

ثمَّ تأمَّل الحِكمَةَ في خَلْقِ آلاتِ البَطْشِ في الحيواناتِ من الإنسانِ وغيرِهِ ، فالإنسانُ لمّا خُلِقَ مُهيّأً لمثلِ هذه الصّناعاتِ منَ البناءِ والخياطَةِ والكتابَةِ والنِّجارة وغيرها خُلقَ لهُ كفٌّ مُستَديرٌ مُنبَسِطٌ وأصابعُ يتَمكَّنُ بها منَ القَبضِ والبَسطِ والطيِّ والنَّشرِ والجمعِ والتَّفريقِ وَضمِّ الشيءِ إلى مثلِهِ ، والحيوانُ البهيمُ لمّا لم يتهيّأ لتلكَ الصَّنائعِ لم يُخلق له تلكَ الأكفُّ والأصابعُ ، بل لمّا قُدِّرَ أن يكونَ غذاءُ بَعضها مِن صَيدِهِ - كالسِّباعِ - خُلقَ لها أكفٌّ لِطافٌ مُدْمَجَةٌ ذواتُ براثنَ ومخالبَ تصلحُ لاقتناصِ الصَّيدِ ولا تَصلحُ للصِّناعاتِ .

هذا كلُّهُ في أَكَلَةِ اللَّحمِ منَ الحيوانِ ، وأمَّا أكَلَةُ النَّباتِ فلمّا قدَّرَ أنَّها لا تَصطادُ ولا صَنْعَةَ لها خَلَقَ لبعضها أَظْلافًا تقيها خُشونَةَ الأرضِ إذا جالَت في طَلَبِ المَرعى ولبَعضها حوافرَ مُلملمةً مُقعَّرَةً كأخمَصِ القَدمِ لتنطَبِقَ على الأرضِ وتُهَيَّأَ للرُّكوبِ والحمولَةِ ، ولم يخلُق لها براثنَ ولا أنيابًا لأنَّ غذاءَها لا يحتاجُ إلى ذلكَ .

□□□□□

٦٢ - فَصْلٌ :
[أسنان الحيوان]

ثمَّ تأمَّل الحِكمَةَ في خَلْق الحيوانِ الذي يأكلُ اللحمَ من البهائمِ ؛ كيفَ جُعِلَت له أسنانٌ حِدادٌ وبراثنُ شِدادٌ وأشداقٌ مهروتَةٌ (١) وأفواهٌ واسعَةٌ ، وأُعينَت بأسلحَةٍ وأدواتٍ تَصْلُحُ للصَّيدِ والأكلِ ، ولذلكَ تَجدُ سباعَ الطَّيرِ ذواتَ مناقيرَ حِدادٍ ومخالبَ كالكلاليبِ ؛ ولهذا حرَّمَ النَّبيُّ ﷺ كلَّ ذي نابٍ من السِّباعِ ومِخلبٍ من الطَّيرِ (٢) لضرَرِهِ وعُدوانِهِ وشرِّهِ ، والمُغتَذي شبيهٌ بالغاذي ، فلو اغتَذى بها الإنسانُ لصارَ فيه من أخلاقِها وعُدوانها وشرِّها ما يُشابهُها به ، فحرَّمَ على الأمَّةِ أكلَها ، ولم يُحرِّم عليهم الضَّبُعَ (٣) وإنْ كانَ ذا نابٍ ؛ فإنَّهُ ليسَ منَ السِّباعِ عندَ أحدٍ من الأُمَمِ ، والتَّحريمُ إنَّما كانَ لِمَا تَضمَّنَ الوصفَينِ ؛ أن يكونَ ذا نابٍ وأن يكونَ من السِّباعِ .

ولا يُقالُ : هذا يُنْتقضُ بالسَّبُعِ إذا لم يكُن لهُ نابٌ؛ لأنَّ هذا لم يُوجَد أبدًا، فصلواتُ اللَّهِ وسلامُه على مَن أُوتيَ جوامعَ الكلمِ فأَوضَحَ الأحكامَ وبيَّنَ الحلالَ

---

(١) يُقال : الهريت ؛ الواسع . « قاموس » (ص ٢٠٨) .

(٢) كما رواه مسلم (١٩٣٤) ، وأبو داود (٣٨٠٣) ، والنسائي (٧ / ٢٠٦) عن ابن عباس .

وفي الباب عن غير واحدٍ من الصَّحابةِ .

(٣) انظر « سنن الترمذي » (١٧٩٢) و « سنن أَبي داود » (٣٨٠١) و « سنن النسائي » (٧ / ٢٠٠) .

وراجِعْ « تنقيح التحقيق » (٢٢٨٠) للإمام الذهبيّ - بتحقيقي ، يسّر اللَّه تمامَه ونشره .

والحرامَ .

فانظُرْ حِكمَةَ اللَّهِ عزَّ وجلَّ في خلقهِ وأمرِهِ فيما خَلَقَهُ وفيما شرَعَهُ تجدْ مَصدَرَ ذلكَ كلِّهِ الحكمَةَ البالغَةَ التي لا يختلُّ نظامُها ولا ينخرمُ أبدًا ولا يختلُّ أصلًا .

ومِنَ النَّاسِ مَن يكونُ حظُّهُ من مُشاهَدَةِ حكمَةِ الأمرِ أعظمَ من مشاهَدَةِ حكمَةِ الخلْقِ ، وهؤلاءِ خواصُّ العبادِ الذينَ عَقَلُوا عَن اللَّهِ أمرَهُ ودينَهُ ، وعَرفوا حِكمتَهُ فيما أحْكَمَهُ ، وشهدَت فِطَنُهم وعقولُهم أنَّ مَصدَرَ ذلكَ حكمَةٌ بالغَةٌ وإحسانٌ ومصلحَةٌ أُريدَت بالعبادِ في معاشهم ومعادِهم ، وهم في ذلكَ درجاتٌ لا يُحصيها إلّا اللَّهُ .

ومنهم من يكونُ حظُّهُ مِن مُشاهَدَةِ حكمَةِ الخلقِ أوفَرَ من حظِّهِ من حكمةِ الأمرِ وهم أكثرُ الأطبَّاءِ والطبائعيِّين الذين صَرَفوا أفكارَهم إلى استخراجِ منافعِ النَّباتِ والحيوانِ وقِوَاها وما تَصلُحُ لهُ مفرَدَةً ومركَّبَةً ، وليسَ لهم نَصيبٌ في حكمةِ الأمرِ إلّا كما للفقهاءِ من حكمَةِ الخَلقِ ، بل أقلُّ من ذلكَ !

ومنهم مَن فُتحَ عليهِ بمشاهدَةِ الخَلقِ والأمرِ بحَسَبِ استعدادهِ وقوَّتِهِ ، فرأى الحكمَةَ الباهرَةَ التي بَهرَت العقولَ في هذا وهذا ، فإذا نَظَرَ إلى خَلقهِ وما فيهِ من الحِكَمِ ازْدادَ إيمانًا ومعرفَةً وتَصديقًا بما جاءَت به الرُّسلُ ، وإذا نَظَرَ إلى أمرهِ وما تَضمَّنهُ من الحِكَمِ الباهرَةِ ازدادَ إيمانًا ويقينًا وتَسليمًا ، لا كمَن حُجبَ بالصَّنعَةِ عن الصَّانعِ ، وبالكواكبِ عن مُكَوْكِبها ، فعميَ بَصَرُهُ وغَلُظَ عن اللَّهِ حجابُهُ ، ولو أَعْطَى علمَهُ حقَّهُ لكانَ من أقوى النَّاسِ إيمانًا لأنَّهُ اطّلَعَ من حكمَةِ اللَّهِ وباهرِ آياتهِ وعجائبِ صُنْعِهِ الدَّالَّةِ عليهِ وعلى علمهِ وقُدرتهِ وحكمتهِ على ما خَفيَ عن

غيرهِ ، ولكنْ مِن حِكمَةِ اللَّهِ أيضًا أنْ سَلَبَ كثيرًا من عقولِ هؤلاءِ خاصِّيَّتَها وحَجَبَها عن معرفَتهِ وأوْقَفَها عند ظاهرِ من العلمِ بالحياةِ الدُّنيا وهم عن الآخرَةِ هُم غافلونَ ؛ لدناءتها وخِسَّتِها وحقارتِها وعدمِ أهليَّتِها لمعرفَتهِ ومعرفَةِ أسمائهِ وصفاتهِ وأسرارِ دينهِ وشرعهِ ، والفضلُ بيد اللَّهِ يؤتيهِ من يشاءُ ، واللَّهُ ذو الفَضلِ العَظيم .

وهذا بابٌ لا يطَّلعُ الخَلْقُ منهُ على ما لهُ نسبَةٌ إلى الخافي عنهم منهُ أبدًا ، بل عِلمُ الأوَّلين والآخرين منه كنقرَةِ العُصفورِ منَ البَحرِ ، ومع هذا فليسَ ذلكَ بمُوجِبٍ للإعْراضِ عنهُ واليأسِ منهُ ، **بل يستدلُّ العاقلُ بما ظَهَرَ له منهُ على ما وراءَهُ .**

□□□□□

٦٣ - فَصْلٌ :
[ذوات الأربع من الحيوان]

ثمَّ تأمَّلْ أُولي ذواتِ الأربعِ منَ الحيوانِ ، كيفَ تراها تَتْبَعُ أُمَّهاتِها مُستقلَّةً بأنفُسِها ، فلا تَحتاجُ إلى الحَمْلِ والتَّربيَةِ كما يحتاجُ إليهِ أولادُ الإنسِ ، فمِن أجلِ أنَّهُ ليسَ عندَ أُمَّهاتها ما عندَ أُمَّهاتِ البَشرِ من التَّربيَةِ والمُلاطَفَةِ والرِّفقِ والآلاتِ المتَّصلَةِ والمُنفَصلَةِ أعطاها اللطيفُ الخبيرُ النُّهوضَ والاستقلالَ بأَنفسِها على قربِ العَهدِ بالولادَةِ ، ولذلكَ تَرى أفراخَ كثيرٍ من الطَّيرِ - كالدَّجاجِ والدُّرَّاجِ والقَبَج [١] - يَدرُجُ ويلقطُ حينَ يخرجُ من البَيضَةِ ، وما كانَ منها ضَعيفَ النُّهوضِ كفراخِ الحمامِ واليَمامِ أعطى سبحانهُ أُمَّهاتِها من فَضلهِ العَطْفَ والشفَقَةَ والحنانَ ما تَمُجُّ به الطعمَ في أفواهِ الفراخِ من حواصلها فتخبِّئُهُ في أعزِّ مكانٍ فيها ، ثمَّ تسوقهُ من فيها إلى أفواهِ الفراخِ ، ولا تزالُ كذلكَ حتى ينهَضَ الفَرخُ ويستقلَّ بنفسهِ ، وذلكَ كلُّهُ من حظِّها وقَسْمِها الذي وَصَلَ إليها من الرَّحمَةِ الواحدَةِ من المِئَةِ [٢] ، فإذا استقلَّ بنفسهِ وأمْكَنَهُ الطَّيرانُ لم يَزَل به

---

(١) الدُّرّاج : هو نوعُ من الطيور يَدْرُجُ في مشيهِ ، والقَبَج : الحَجَل .

(٢) يُشير المصنِّف رحمه الله إلى ما رواه الإمام مسلمٌ في « صحيحه » (٢٧٥٢) (١٩) عن أبي هريرة ، عَن النبيِّ ﷺ قال : « إنَّ للهِ مئةَ رحمة ، أَنزل منها رحمةً واحدةً بين الجنِّ والإنسِ والبهائمِ والهوامِّ ؛ فبها يتعاطفون ، وبها يتراحمون ، وبها تعْطِفُ الوَحْشُ على ولدها ، وأَخَّرَ اللهُ تسعًا وتسعين رحمةً ، يرحمُ بها عبادَه يوم القيامةِ » .

وهو في « صحيح البخاريّ » (٦٤٦٩) بنحوه .

الأَبَوانِ يُعالجانهِ أتمَّ معالجةٍ وألطفَها حتى يَطيرَ من وكرهِ ويسترزقَ لنفسهِ ويأكلَ من حيثُ يأكلانِ ، وكأنَّهما لم يَعرفاهُ ولا عَرَفهما قطُّ ، بل يَطْرُدانهِ عن الوَكْرِ ولا يَدَعانهِ وأقواتَهما وبَيْتَهما ، بل يقولانِ له بلسانٍ يَفهمُهُ : اتَّخِذ لكَ وَكْرًا وقُوتًا ، فلا وكرَ لكَ عندَنا ولا قوتَ !

فَسَلِ المعطِّلَ : أهذا كلُّهُ عن إهمالٍ ! ومن الذي أَلْهَمَهَا ذلكَ ؟ ومَن الذي عَطَّفَهُما على الفراخِ وهي صغارٌ أحوَجَ ما كانَت إليها ثمَّ سلبَ ذلكَ عَنْهُما إذا استغنَت الفراخُ ؛ رحمَةً بالأُمَّهاتِ تَسعى في مصالحِها إذ لو دامَ لها ذلكَ لأضرَّ بها وشَغَلَها عن معاشها لا سيَّما مع كثرَةِ ما يحتاجُ إليهِ أولادُها من الغذاءِ ، فوضعَ فيها الرَّحمَةَ والإيثارَ والحنانَ رحمَةً بالفراخِ ، وسَلَبَها إيَّاها عندَ استغنائها رحمَةً بالأُمَّهاتِ ، أفيجوزُ أنْ يكونَ هذا كلُّهُ بلا تَدبيرِ حكيمٍ ولا عنايةٍ ولا لُطفٍ منه سبحانهُ وتعالى ؟!

لَقَد قامَت أدلَّةُ ربوبيَّتهِ وبراهينُ أُلوهيَّتهِ وشواهدُ حكمتهِ وآياتُ قُدرتهِ فلا يَستطيعُ العقلُ لها جُحودًا ، إنْ هيَ إلّا مُكابَرَةٌ باللسانِ من كلِّ جَحُودٍ كَفورٍ ؛ ﴿ أفي اللهِ شكٌّ فاطِرِ السَّمواتِ والأرضِ ﴾ [إبراهيم : ١٠]، وإنَّما يكونُ الشكُّ فيما تَخفى أدلَّتهُ وتُشكِلُ براهينهُ ، فأمَّا مَن لهُ في كلِّ شيءٍ محسوسٍ أو معقولٍ آيَةٌ - بل آياتٌ مُؤدِّيَةٌ عنهُ شاهدَةٌ لهُ بأنَّهُ اللَّهُ الذي لا إلهَ إلّا هو ربُّ العالَمينَ - فكيفَ يكونُ فيهِ شكٌّ ؟!!

□□□□□

٦٤ - فَصْلٌ :

[قوائم الحيوان]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في قوائمِ الحيوانِ ؛ كيفَ اقتَضَتْ أنْ يكونَ زوجًا لا فَردًا ؛ إمَّا اثنتينِ وإمَّا أربعًا ليتهيَّأَ لهُ المشيُ والسَّعيُ وتتمَّ بذلكَ مصلحتُهُ ؛ إذ لو كانَت فَردًا لم يَصلُح لذلكَ ؛ لأنَّ الماشي ينتقلُ ببَعضِ قوائمهِ ويعتمدُ على بَعضٍ ، فذو القائمتينِ ينقلُ واحدَةً ويَعتمدُ على الأُخرى ، وذو الأربَعِ ينقلُ الثنتين ويعتَمدُ على اثنتين - وذلكَ من خلافٍ - لأنَّهُ لو كانَ ينقلُ قائمتينِ من جانبٍ ويَعتمدُ على قائمتين من الجانبِ الآخرِ لم يثبُت على الأرضِ حالَ نقلهِ قوائمَهُ ولكانَ مشيهُ نَقرًا كنقرِ الطَّائرِ ، وذلكَ ممَّا يُؤْذيهِ ويُتعبهُ لنقلِ بَدَنهِ بخلافِ الطَّائرِ ، ولهذا إذا مَشى الإنسانُ كذلكَ قليلًا أجهَدَهُ وشقَّ عليهِ بخلافِ مَشيهِ الطّبيعي الذي هو لهُ ، فاقتَضت الحكمَةُ تَقديمَ نَقلِ اليُمنى من يَديهِ مع اليُسرى من رجليهِ ، وإقرارَ يُسرى اليَدين ويُمنى الرِّجلَينِ ، ثمَّ نَقْلَ الأُخْرَيَيْنِ كذلكَ ، وهذا أسهَلُ ما يكونُ منَ المَشيِ وأخفُّهُ على الحيوانِ .

□ □ □ □ □

٦٥ - فَصْلٌ :

[ظهور الدَّوابّ]

ثمَّ تأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في أنْ جَعَلَ ظهورَ الدَّوابِّ مَبسوطَةً كأنَّها سَقفٌ على عُمُدِ القوائمِ ؛ ليتهيَّأَ ركوبُها وتَستَقرَّ الحُمولَةُ عليها ، ثمَّ خُولِفَ هذا في الإبِلِ فجعَلَ ظهورَها مُسنَّمَةً معقودَةً كالقَبوِ [1] لِمَا خُصَّت به من فَضلِ القوَّةِ وعِظَمِ ما تحملُهُ ، والأَقْباءُ تحملُ أكثَرَ ممَّا تحملُ السُّقوفُ حتى قيلَ : إنَّ عقدَ الأقباءِ إنَّما أُخذَ من ظهورِ الإبلِ .

وتأمَّلْ كيفَ لمّا طوَّلَ قوائمَ البعيرِ طوَّلَ عُنُقَهُ ليتناوَلَ المَرعى من قيامٍ ، فلو قَصُرَت عُنُقُهُ لم يُمْكِنهُ ذلكَ مع طُولِ قوائمِهِ ، وليكونَ أيضًا طولُ عنقِهِ موازنًا للحملِ على ظَهرِهِ إذا استقلَّ به كما تَرى طولَ قَصَبَةِ القبَّانِ ، حتى قيلَ : إنَّ القبَّانَ إنَّما عُملَ على خِلقَةِ الجَمَلِ من طولِ عنقِهِ وثِقَلِ ما يحملهُ ، ولهذا تَراهُ يَمُدُّ عُنُقَهُ إذا استَقلَّ بالحَمْلِ كأنَّهُ يُوازِنُهُ موازَنَةً .

□□□□□

---

(١) هو الطّاقُ المعقودُ بعضُه إلى بعضٍ في شكل قَوْس .

٦٦ - فَصْلٌ :

[فَرْج الدَّابَّة]

ثمّ تأمَّل الحِكمَةَ في كونِ فَرْجِ الدَّابَّةِ جُعلَ بارزًا من ورائها ليتمكَّنَ الفَحْلُ مِن ضِرابها [1] ولو جُعلَ في أسفَلِ بَطنها كما جُعلَ للمرأَةِ لم يتمكَّن الفَحلُ من ضِرابها إلّا على الوجهِ الذي تُجامَعُ بِهِ المرأةُ .

وقَد ذُكرَ في كُتُبِ الحيوانِ [2] أنَّ فُروجَ الفيلَةِ في أسفَلِ بَطنها ، فإذا كانَ وقتُ الضِّرابِ ارتَفَعَ ونَشَزَ وبرَزَ للفَحلِ فيتمكَّنَ من ضِرابها ، فلمَّا جُعِلَ في الفيلَةِ على خلافِ ما هو في سائرِ البهائمِ خُصَّت بهذه الخاصيَّةِ عنها ليتهيَّأَ الأمرُ الذي بِهِ دوامُ النَّسلِ .

□□□□□

---

(١) نكاحها .

(٢) انظر « حياة الحيوان » (٢ / ٢٢٨) للدَّميريّ .

٦٧ - فَصْلٌ :

[كِساء أَجسام الحيوان]

ثمَّ تأمَّلْ كيفَ كُسِيَت أجسامُ الحيوانِ البَهيميّ هذه الكسوَةَ من الشعرِ والوَبَرِ والصُّوفِ ، وكُسيَت الطُّيورُ الرِّيشَ ، وكُسيَ بَعضُ الدَّوابِّ منَ الجلدِ ما هو في غايَةِ الصَّلابَةِ والقوَّةِ كالسُّلحفاةِ ، وبعضُها منَ الرِّيشِ ما هو كالأسِنَّةِ ، كلُّ ذلكَ بحسبِ حاجاتها إلى الوقايَةِ منَ الحرِّ والبَردِ والعدوِّ الذي يُريدُ أذاها ؛ فإنَّها لَمَّا لم يكُن لها سبيلٌ إلى اتِّخاذِ الملابسِ واصطناعِ الكسوَةِ وآلاتِ الحربِ أُعينَت بملابسَ وكسوَةٍ لا تُفارقها وآلاتٍ وأسلحَةٍ تَدفَعُ بها عن نفسها ، وأُعينَت بأظلافٍ وأخفافٍ وحوافرَ لَمّا عَدِمَت الأحذيَةَ والنِّعالَ ، فمعها حذاؤها وسقاؤها ، وخُصَّ الفرَسُ والبَغلُ والحمارُ بالحوافرِ لَمّا خُلقَ للرَّكضِ والشدِّ والجري ، وجَعَلَ ذلكَ لها أيضًا سلاحًا عندَ انتصافها من خصمها عِوَضًا عن الصَّياصي [١] والمخالبِ والأنيابِ والبراثنِ .

فتأمَّلْ هذا اللُّطْفَ والحِكمَةَ فإنَّها لمّا كانَت بهائمَ خُرْسًا لا عقولَ لها ولا أكُفَّ ، ولا أصابعَ مُهيَّأَةً للانتفاعِ والدِّفاعِ ، ولا حظَّ لها فيما يَتصرَّفُ فيه الآدميُّون من النَّسْجِ والغَزْلِ ولطفِ الحيلَةِ جُعلَت كسوتُها من خلقتها باقيَةً عليها ما بقيَت لا تَحتاجُ إلى الاستبدالِ بها ، وأُعطِيَت آلاتٍ وأسلحَةً تحفَظُ بها أنفسَها ، كلُّ ذلكَ لتَتِمَّ الحكمَةُ التي أُريدَت بها ومنها .

---

(١) مفردها (صِيصَة) ، وهي : قَرْن البَقَر والظِّباءِ .

وأمَّا الإنسانُ فإنَّهُ ذو حيلَةٍ وكفٌّ مُهيَّأَةٍ للعملِ ؛ فهي تَغزلُ وتَنسجُ ، ويتَّخذُ لنفسهِ الكسوَةَ ويستبدِلُ بها حالًا بَعدَ حالٍ ، ولهُ في ذلكَ صلاحٌ من جهاتٍ عَديدَةٍ :

منها أن يَستريحَ إذا خَلَعَ كسوَتَهُ إذا شاءَ ويلبسها إذا شاءَ ليسَ كالمُضطرِّ إلى حَملِ كسَوةٍ .

ومنها أنَّهُ يتَّخذُ لنفسهِ ضروبًا من الكسوةِ للصَّيفِ وضروبًا للشتاءِ ؛ فإنَّ كسوَةَ الصَّيفِ لا تَليقُ بالشتاءِ وكسوَةَ الشتاءِ لا تَليقُ بالصَّيفِ فيتَّخذُ لنفسهِ في كلِّ فَصلٍ كسوَةً مُوافِقَةً .

ومنها أنَّهُ يجعلُها تابعَةً لشهوتهِ وإرادتهِ .

ومنها أنَّهُ يتلذَّذُ بأنواعِ الملابسِ كما يتلذَّذُ بأنواعِ المطاعمِ ، فجُعلَت كسوتهُ متنوِّعَةً تابعَةً لاختيارهِ كما جُعِلَت مطاعمُهُ كذلكَ ، فهو يَكتسي ما يشاءُ من أنواعِ الملابسِ المتَّخذَةِ من النَّباتِ تارَةً كالقُطنِ والكَتَّانِ ، ومن الحيوانِ تارَةً كالوَبَرِ والصُّوفِ والشعرِ ، ومن الدُّودِ تارَةً كالحَريرِ والإبْرَيْسَمِ [١] ، ومن المعادنِ تارَةً كالذَّهَبِ والفضَّةِ ، فجُعِلَت كسوتُهُ متنوِّعَةً لِتَتِمَّ لذَّتُهُ وسرورُهُ وابتهاجُهُ وزينتُهُ بها ، ولذلكَ كانَت كسوَةُ أهلِ الجنَّةِ[٢] منفصِلَةً عنهُم كما هي في الدُّنيا ليسَت مخلوقَةً من أجسامهم كالحيوان ، فدلَّ على أنَّ ذلكَ أكمَلُ وأجلُّ وأبلغُ في النِّعمَةِ .

ومنها إرادَةُ تَمييزهِ عن الحيوانِ في ملبسهِ كما ميَّزهُ عنهُ في مطعمهِ ومسكنهِ

---

(١) هو أَحسنُ الحرير .

(٢) انظر كلام المصنِّف رحمه الله في ذلك في « حادي الأَرواح » (١٩٨ - ٢٠٤) .

وبيانهِ وعقلهِ وفَهمهِ .

ومنها اختلافُ الكسوَةِ واللباسِ وتبايُنُهُ بحسَبِ تبايُنِ أحوالهِ وصنائعهِ ، وحربهِ وسلمهِ ، وظَعْنهِ وإقامَتهِ ، وصحَّتهِ ومرضِهِ ، ونومهِ ويَقظَتهِ ، ورفاهيَّتهِ ، فلكلِّ حالٍ من هذه الأحوالِ لباسٌ وكسوَةٌ تخصُّها لا تَليقُ إلّا بها فلم يجعَل كسوَتَهُ في هذه الأحوالِ كلِّها واحدَةً لا سبيلَ إلى الاستبدالِ بها ، **فهذا** من تَكريمهِ وتَفضيلهِ على سائرِ الحيوانِ .

□□□□□

٦٨ - فَصْلٌ :
[كثرة البهائم والحيوانات]

ثمَّ تأمَّلْ خَلَّةً[1] عجيبةً جُعِلَت للبهائمِ والوُحوشِ والسِّباعِ والدَّوابِّ على كثرتها لا يُرى منها شيءٌ وليسَت شيئًا قليلًا فتَخفى لقلَّتها - بل قَد قيلَ : إنَّها أكثَرُ من النَّاسِ - ، واعْتَبِرْ ذلكَ بما تَراهُ في هذه الصَّحاري من أسرابِ الظِّباءِ والبَقَرِ والوُعولِ والذِّئابِ والنُّمورِ وضُروبِ الهوامِّ على اختلافها وسائرِ دوابِّ الأرضِ وأنواعِ الطُّيورِ التي هيَ أضعافُ أضعافِ بني آدمَ لا تكادُ تَرى منها شيئًا ميِّتًا لا في كِناسهِ[2] ولا في أوكارهِ ولا في مساقطهِ ومراعيهِ وطُرُقهِ ومواردهِ ومناهِلِهِ ومعاقلهِ ومعاصمهِ ؛ إلّا ما عَدا عليهِ عادٍ ؛ إمَّا افترَسهُ سَبُعٌ أو رماهُ صائدٌ أو عَدا عليهِ عادٍ أشغَلَهُ وأشغَلَ بني جنسهِ عن إحرازِ جسمهِ وإخفاءِ جيفتهِ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّها إذا أحسَّتْ بالمَوتِ ولم تُغلَب على نَفسها كَمَنَتْ حيثُ لا يُوصَلُ إلى أَقسامِها ، وقبرَت جيفَها قبلَ نُزولِ البينِ بها ، ولولا ذلكَ لامتلأت الصَّحارى بجيفها وأفسَدَت الهواءَ بروائحها ، فعادَ ضَرَرُ ذلكَ بالنَّاسِ ، وكانَ سبيلًا إلى وقوعِ الوباءِ .

وقد دلَّ على هذا قولُهُ تعالى في قصَّةِ ابنَي آدمَ : ﴿ فَبَعَثَ الله غرابًا يَبحَثُ في الأرضِ لِيُريَهُ كيفَ يُواري سوأَةَ أخيهِ قال يا وَيلَتى أعَجَزْتُ أَن أكونَ مثلَ هذا الغُرابِ فأُواريَ سَوأَةَ أخي فأصبَحَ منَ النَّادمين ﴾ [المائدة : ٣١] .

---

(١) أي : خَصْلة ، وفي نُسخة : حكمة .
(٢) هو مدخلٌ في الشجر يأوي إليه الظَّبيُ ليستترَ .

وأمَّا ما جُعِلَ عَيشُهُ بينَ النَّاسِ - كالأنعامِ والدَّوابِّ - فلقُدرَةِ الإنسانِ على نَقلِهِ ، واحتيالِهِ في دَفعِ أذيَّتِهِ مُنعَ ممَّا جُعِلَ في الوحوشِ كالسِّباعِ .

فتأمَّلْ هذا الذي حارَ بنو آدَمَ فيهِ وفيما يَفعلونَ به ؛ كيفَ جُعلَ طَبْعًا في البهائمِ ، وكيفَ تعلَّموهُ منَ الطَّيرِ .

وتأمَّلِ الحكمَةَ في إرسالِ اللَّهِ تعالى لابنِ آدمَ الغرابَ المُؤْذِنَ اسمُهُ بغُربَةِ القاتلِ من أخيهِ وغُربتِهِ هو من رحمَةِ اللَّهِ تعالى وغربتِهِ من أبيهِ وأهلِهِ واستيحاشِهِ منهم واستيحاشِهم منهُ وهو من الطُّيورِ التي تَنْفِرُ منها الإنسُ ومن نعيقها وتَستَوحشُ بها ، فأرسَلَ إليهِ مثلَ هذا الطَّائرِ حتى صارَ كالمُعلِّم لهُ والأُستاذِ ، وصارَ بمنزلَةِ المتعلِّمِ والمُستَدِلِّ .

ولا تُنكَرُ حكمَةُ هذا البابِ وارتباطُ المُسمَّياتِ فيه بأسمائها ، فَقَد قال النَّبيُّ ﷺ : « إذا بَعثتُم إليَّ بَريدًا فابعَثوهُ حَسَنَ الاسمِ حَسَنَ الوجهِ »[(١)] ، وكانَ يسأَلُ عن اسمِ الأرضِ إذا نَزَلها[(٢)] ، واسمِ الرَّسولِ إذا جاءَ إليهِ[(٣)] ، ولمَّا جاءَهُم سُهَيلُ بنُ عَمرو يومَ الحُدَيبيَة قال : « قَد سَهُلَ لكم من أمركُم »[(٤)] ،

(١) رواه البزّار (١٧٠٠-مختصر ابن حجر) مِن حديث بُريدةَ، وقال الحافظُ ابن حجر: « صحيح » ، وكذا قال الهيثميُّ في « زوائده » كما نقله السيوطيّ في « اللآلئ » (١ / ١١٢) .

وللحديث طرق عدّة استوعبها شيخُنا في « الصحيحة » (١١٨٦) والسيوطيّ في « اللآلئ » (١ / ١١٢ - ١١٣) تجعلُ **الباحثَ المنصفَ** يميلُ إلى ثبوتِه وحُسنِه على أَقلِّ تقدير .

(٢) قارن بـ « السلسلة الصحيحة » (٢٠٨) .

(٣) لعلّه يُشيرُ إلى ما رواه البخاريُّ (٦١٩) في قصة (حَزْن) جدِّ سعيد بن المُسيِّب . وسيذكره المصنّفُ - بعدُ - .

(٤) رواه البخاري (٢٧٣١) و (٢٧٣٢) .

ولكنْ قال شيخُنا في تعليقه على « الكلم الطيِّب » (ص ١٢٧) : « على أَنَّ ظاهرَه أنّه مُرْسَلٌ ، فقد رواه مِن طريق عِكرمة أنّه قال : « لمّا جاء سُهيل بن عَمْرو ، قال النبيُّ .. » =

ولمّا أرادَ تَغييرَ اسمِ حَزْنٍ بسَهلٍ قال : « لم يَزَل معنى اسمهِ فيهِ وفي ذُرِّيَّتِهِ » [١] ، ولمّا سألَ عمرُ بنُ الخطّابِ الرَّجلَ عن اسمهِ واسمِ أبيهِ ودارهِ ومنزلهِ ؟ فأخبَرَهُ أنَّهُ جَمرَةُ بن شهابٍ ، وأنَّ دارَهُ بالحُرَقَةِ ، وأنَّ مسكنَهُ منها ذاتُ لظى ، قال لهُ : أدرِك بيتَكَ فَقَد احترَقَ [٢] ! فكانَ كما قال .

وشواهدُ هذا البابِ أكثَرُ من أن نَذكُرَها هاهُنا [٣] .

وهذا بابٌ لَطيفُ المنزعِ شديدُ المناسَبَةِ بينَ الأسماءِ والمسمَّياتِ ، وكثيرًا ما أُوْلِعَ النَّاسُ قَديمًا وحَديثًا بنعيقِ الغُرابِ واستدلالهم به على البَيْنِ والاغترابِ ، وينسِبونَهُ إلى الشُّؤمِ ويَنْفُرونَ منهُ وينفرُ منهم ، فكانَ جَديرًا أن يُرْسَلَ هذا الطَّائرُ إلى القاتلِ من ابنَيْ آدمَ دونَ غيرهِ منَ الطُّيورِ ، فكأنَّهُ صورَةُ طائرهِ الذي أُلْزِمَهُ في عُنُقهِ [٤] وطارَ عنهُ من عملهِ .

= فذكره ، والله أعلم » .

أقول : وفي « فتح الباري » (٥ / ٣٤٢) بعد الإشارة إلى إرسالِه ذِكْرُ شاهدين له يُصَحِّحانِه إن شاء اللهُ .

(١) سبقَت الإشارة إلى تخريجِه .

(٢) رواه مالكٌ في « الموطأ » (٢ / ٩٧٣ - رواية يحيى) ، و (٢٠٥٠ - برواية أبي مصعب) عن يحيى بن سعيد أَنَّ عُمر بن الخطّابِ ..

وقال الزرقانيّ في « شرح الموطّأ » (٤ / ٣٨٢) : « منقطع ، وصله ابنُ بشران في « فوائده » من طريق موسى بن عُقبةَ عن نافع عن ابن عمر .. » .

وانظر « الاستذكار » (١٢ / ٣٢٨) لابن عبدالبرّ .

(٣) وللمصنِّفِ رحمه الله تفصيلٌ حسنٌ في هذه المسألةِ المهمّةِ في غيرِ مؤلَّفٍ من مصنَّفاتِه ؛ فانظر « تحفة المودود » (١٢٠ - ١٢٥) و « زاد المعاد » (٢ / ٦) و « الوابل الصيّب » (٢٤٥) وغيرها .

(٤) إشارة إلى قولِه تعالى : ﴿ وكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طائرَه في عُنُقِهِ .. ﴾ =

ولا تظنَّ أنَّ إرسالَ الغُرابِ وَقَعَ اتِّفاقًا خاليًا من الحكمَةِ ، **فإنَّكَ إذا خَفيَ عليكَ وجهُ الحكمَةِ فلا تُنكِرْها ، واعْلَمْ أنَّ خفاءَها من لُطفها وشرفها ، ولِلَّهِ تعالى فيما يُخفي وجهَ الحكمَةِ فيهِ على البَشرِ الحِكَمُ الباهرَةُ المتضمِّنَةُ للغاياتِ المحمودَةِ** [1] .

□□□□□

= [الإسراء : ١٣] .

(١) وهذا الأَصلُ من محاسِن صفاءِ المنهجِ ، وسداد النظرةِ ، وسلامة العقيدة .

٦٩ - فَصْلٌ :
[وَجْه الدَّابَّة]

ثمَّ تأمَّلِ الحكمَةَ الباهرَةَ في وجهِ الدَّابَّةِ كيفَ هو ؛ فإنَّكَ ترى العَينينِ فيه شاخِصَتَيْنِ أمامَها لِتُبصِرَ ما بينَ يَديها أتمَّ مِن بَصرِ غيرها ، لأنَّها تحرُسُ نَفسها وراكبها فَتَتَّقي أن تَصدِمَ حائطًا أو تَتَردَّى في حُفرَةٍ ، فجُعِلَت عيناها كعَيني المُنتَصِبِ القامَةِ لأنَّها طَليعَتُهُ ، وجُعلَ فوها مشقوقًا في أسفَلِ الخَطْمِ لتتمكَّن من العَضِّ والقَبضِ على العَلَفِ ، إذ لو كانَ فوها في مُقدَّمِ الخَطم كما أنَّهُ من الإنسانِ في مُقدَّمِ الذَّقْنِ لَمَا استطاعَت أن تتناوَلَ بِهِ شيئًا من الأَرضِ، أَلَا تَرى الإنسانَ لا يتناوَلُ الطَّعامَ بفيهِ لكنْ بيَدِهِ ، فلمّا لم تَكُن الدَّابَّةُ تَتناوَلُ طعامَها بيَدِها جُعِلَ خَطْمُها مَشقوقًا من أسفلهِ لِتضعَهُ على العَلَفِ ثمَّ تَقضَمَهُ ، وأُعينَت بالجَحْفَلَةِ - وهي لها كالشفَةِ للإنسانِ - لتلتقمَ بها ما قَرُبَ منها وما بَعُدَ .

وقَد أشكلَت منفعَةُ الذَّنَبِ على بَعضِ النَّاسِ ولم يَهْتَدِ إليها ! وفيها منافعُ عَديدةٌ :

فمنها أنَّهُ بمنزلَةِ الطَّبَقِ على الدُّبرِ والغطاءِ على حياها [١] ، يُواريهما ويَسترُهما .

ومنها أنَّ بينَ الدُّبرِ ومراقِّ البَطنِ [٢] من الدَّابَّةِ له وَضَرٌ [٣] يجتمعُ عليهِ

---

(١) هو الفَرْجُ مِن ذاوت الخُفِّ والظِّلْف والسِّباع . « القاموس المحيط » (ص ١٦٤٩) .
(٢) هو ما رَقَّ مِن البطن ولَانَ في أَسافِلِه ونحوها .
(٣) هو وَسَخُ الدَّسَم ، جمعُها أَوْضار .

الذُّبابُ والبعوضُ فيؤذي الدَّابَّةَ ، فجُعِلَ أذنابُها كالمَذَابِّ لها والمراوحِ تَطرِدُ به ذلكَ .

ومنها أنَّ الدَّابَّةَ تَستريحُ إلى تَحريكهِ وتَصريفهِ يَمْنةً ويَسْرَةً ؛ فإنَّهُ لمّا كانَ قيامُها على الأربعِ بكلِّ جسمها وشُغِلَت قدماها بحملِ البَدنِ عن التَّصرُّفِ والتَّقلُّبِ كانَ لها في تَحريكِ الذَّنَبِ راحَةٌ .

وعسى أن يكونَ فيه حِكَمٌ أُخَرُ تَقْصُرُ عنها أفهامُ الخلْقِ أَو يَزْدريها السَّامعُ إذا عُرِضَت عليهِ ؛ فإنَّهُ لا يَعرفُ مَوقعَها إلّا في وَقتِ الحاجَةِ ، فمن ذلكَ أنَّ الدَّابَّةَ تَربِضُ في الوَحَلِ[1] فلا يكونُ شيءٌ أعْوَنَ على رَفعها من الأخذِ بذنبها !

□□□□□

(١) لُغةُ سُكونِ الحاءِ رديئةٌ ، كما في « مُختار الصِّحاح » (ص ٧١٢) .

٧٠ - فَصلٌ :
[خُرطوم الفيل]

ثمَّ تأمَّل مِشْفَرَ [١] الفيلِ وما فيهِ من الحِكَمِ الباهرَةِ ، فإنَّهُ يقومُ مقامَ اليَدِ في تناوُلِ العَلَفِ والماءِ وإيرادهما إلى جَوفهِ ، ولولا ذلكَ ما استطاعَ أن يتناوَلَ شيئًا من الأشياءِ منَ الأرضِ ؛ لأنَّهُ ليسَت له عُنُقٌ يمدُّها كسائرِ الأنعامِ ، فلمَّا عُدمَ العنقَ أُخْلفَ عليهِ مكانَهُ الخُرطومُ الطَّويلُ ليسدَّ مسدَّهُ ، وجُعلَ قادرًا على سَدْلهِ ورَفعهِ وثَنْيهِ والتَّصرُّفِ به كيفَ شاءَ ، وجُعلَ وعاءً أجوَفَ ليِّنَ المَلْمَسِ ، فهو يتناوَلُ به حاجتَهُ ويُحَمِّلُهُ ما أرادَ إلى جوفهِ ، ويحبسُ منه ما يريدُ ، ويكيدُ به إذا شاءَ ، ويُعطي ويتناوَلُ إذا أرادَ .

فَسَلِ المُعطِّلَ : مَن الذي عوَّضهُ وأخلَفَ عليهِ مكانَ العُضوِ الذي منعهُ ما يقومُ له مقامَهُ وينوبُ منابَهُ غيرُ الرَّؤوفِ الرَّحيم بخلقهِ المُتكفِّلِ بمصالحهم اللطيفِ بهم ؟ وكيفَ يتأتَّى ذلكَ معَ الإهْمالِ وخُلُوِّ العالَمِ عن قيِّمهِ وبارئهِ ومُبدعهِ وفاطرهِ ! لا إلهَ إلّا هو العَزيزُ الحكيمُ .

فإنْ قلتَ : فما بالُهُ لم يُخلق ذا عُنُقٍ كسائرِ الأنعامِ ؟ وما الحكمَةُ في ذلكَ ؟

قيلَ : - واللَّهُ أعلمُ في مصنوعاتهِ - : لأنَّ رأسَهُ وأُذنيهِ أمرٌ هائلٌ عَظيمٌ ،

---

(١) هو في الأَصل : الشَّفَةُ الغليظةُ ، والمراد هُنا : الخُرطوم .

وحِمْلٌ ثَقيلٌ ، فلو كانَ ذا عُنقٍ كسائرِ الأعناقِ لانْهَدَّتْ رقبتُهُ بثقلهِ ووَهَنَت بحملهِ فجعَلَ رأسَهُ مُلْصَقًا بجسمهِ لئلّا ينالَهُ منهُ شيءٌ من الثِّقَلِ والمؤُنَةِ ، وخَلَقَ لهُ مكانَ العُنقِ هذا المِشْفَرَ الطَّويلَ يتناوَلُ به غذاءَهُ .

ولمّا طالَت عُنُقُ البَعيرِ للحكمَةِ في ذلكَ صَغُرَ رأسُهُ بالنِّسبَةِ إلى عِظَمِ جُثَّتِهِ لئلّا يُؤْذيَه ثِقَلُهُ ويوهنَ عُنُقَهُ .

فَسُبحانَ مَن فاتَت حِكَمُهُ عدَّ العادِّينَ وحَصرَ الحاصرين .

□□□□□

٧١ - فَصْلٌ :
[الزَّرافة]

ثمَّ تأمَّلْ خَلْقَ الزَّرافَةِ واختلافَ أعضائها وشِبْهَها بأعضاءِ جميعِ الحيوانِ ؛ فرأسُها رأسُ فَرَسٍ ، وعُنُقها عُنُقُ بَعيرٍ ، وأظلافُها أظلافُ بَقَرةٍ ، وجلدُها جلدُ نَمِرٍ ، حتى زعمَ بعضُ النَّاسِ أنَّ لقاحَها من فُحولٍ شتى ! وذكروا أنَّ أصنافَها من حيوانِ البَرِّ إذا ورَدَت الماءَ يَنزو بَعضُها على بَعضٍ فتنزو المُستَوحشَةُ على السَّائمَةِ فَتُنْتَجُ مثلَ هذا الشخصِ الذي هو كالمُلْتَقَطِ من أُناسٍ شتى !

وما أرى هذا القائلَ إلّا كاذبًا عليها وعلى الخِلْقَةِ ، إذ ليسَ في الحيوانِ صِنْفٌ يُلَقِّحُ صنفًا آخَرَ ، فلا الجمَلُ يُلقِّحُ البقرَ ، ولا الثَّورُ يُلقِّحُ النَّاقَةَ ، ولا الفَرَسُ يُلَقِّحُها ولا يُلقِّحانِهِ ، ولا الوحوشُ يُلقِّحُ بَعضُها بَعضًا ، ولا الطُّيورُ ، وإنَّما يقعُ هذا نادرًا فيما يتقاربُ كالبَقرِ الوَحشيِّ والأهليِّ ، والضَّأْنِ والمعزِ ، والفَرَسِ والحمارِ ، والذِّئبِ والضَّبُعِ فيتولَّدُ من ذلكَ البَغلُ والسِّمْعُ والعِسبارُ (١) .

وقولُ الفقهاءِ : هل تجبُ الزَّكاةُ في المتولِّد من الوَحشيِّ والأهليِّ ؟

فيه وجهانِ ؛ هذا إنَّما يُتصوَّرُ في واحدٍ واثنينِ وثلاثَةٍ يَكْمُلُ بها النِّصابُ ، فأمَّا نصابُ كلِّ متولِّدٍ من الوَحشيِّ والأهليِّ فلا وجودَ لذلكَ ، والأحكامُ المتعلِّقَةُ بهذه المتولِّداتِ تُذْكَرُ في الزَّكاةِ وجزاءِ الصَّيدِ والأضاحي والأحوَطِ ، فَيُغَلَّبُ في كلِّ بابِ الأَحوطُ ؛ ففي الأضاحي يُغَلَّبُ عدمُ الإِجزاءِ ، وفي الإِحرامِ والحَرَم

---

(١) السِّمْعُ : هو ولد الذِّئب من الضَّبُعِ ، والعِسْبار : هو وَلَد الضَّبُع من الذئب .

يُغَلَّبُ وجوبُ الجزاءِ ، وفي الأطعمَةِ يُغَلَّبُ جانبُ التَّحريمِ ، وفي الزَّكاةِ اختلافٌ مشهورٌ .

وسُئلَ شيخنا أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّة قدَّسَ اللَّهُ روحَهُ عن حمارٍ نَزا على فَرَسٍ فأحبلَها ، فَهَل يكونُ لبنُ الفرسِ حلالًا أو حرامًا ؟

فأجابَ بأنَّهُ حلالٌ ، ولا حُكمَ للفَحْلِ في اللبَنِ في هذا الموضع ، بخلافِ الأَناسيِّ ؛ لأنَّ لبنَ الفَرسِ حادثٌ من العَلَفِ فهو تابعٌ لِلَحْمِها ، ولم يَسرِ وَطْءُ الفَحْلِ إلى هذا اللبنِ ؛ فإنَّهُ لا حُرمَةَ هُناكَ تنتشرُ بخلافِ لبنِ الفَحلِ في الأَناسيِّ ؛ فإنَّهُ تَنتشرُ به حُرمَةُ الرِّضاعِ ، ولا حُرمَةَ ها هنا تنتشرُ من جهَةِ الفَحلِ إلّا إلى الوَلَدِ خاصَّةً ؛ فإنَّهُ يتكوَّنُ منهُ ومنَ الأمِّ ، فغلبَ عليهِ التَّحريمُ ، وأمَّا اللبنُ فلم يتكوَّنْ بوطئِهِ وإنَّما تكوَّنَ من العَلَفِ ، فلم يكُن حرامًا .

هذا بَسطُ كلامهِ وتَقريرُهُ .

والمقصودُ إبطالُ زَعمِ أنَّ هذه الحيواناتِ المُختلفَةَ يُلقِّحُ بعضُها بَعضًا عندَ الموارِدِ ، فتتكوّنُ الزَّرافَةُ ! وأَنَّهُ كاذبٌ عليها وعلى الإبداعِ ، والذي يدُلُّ على كذبِهِ أنَّهُ ليسَ الخارجُ من بينِ ما ذكرنا منَ الفَرسِ والحمارِ والذِّئبِ والضَّبُعِ والضَّأنِ والمعزِ عضوًا من كلِّ واحدٍ من أبيهِ وأُمِّهِ كما يكونُ للزَّرافَةِ عضوٌ من الفَرسِ وعُضوًا من الجمَلِ ، بل يكونُ كالمتوسِّطِ بينهما المُمتزجِ منهما ، كما نُشاهدُهُ في البَغلِ ؛ فإنَّكَ تَرى رأسَهُ وأذنيهِ وَكَفَلَهُ [1] وحوافِرَهُ وسطًا بينَ أعضاءِ أبيهِ وأُمِّهِ مُشتقَّةً منهما حتى تجدَ شحيجَهُ [2] كالمُمتزِجِ من صَهيلِ الفَرسِ ونَهيقِ

---

(١) هو العَجُز للدابّةِ .

(٢) هو اسمُ صوتِه .

الحمارِ ، وهذا يدلُّ على أنَّ الزَّرافَةَ ليسَت بِنَتَاجِ آباءٍ مُختلفَةٍ كما زَعَمَ هذا الزَّاعمُ ! بل من خَلقٍ عَجيبٍ وَصُنْعٍ بَديعٍ من خَلقِ اللَّهِ الذي أبدعهُ آيَةً ودلالَةً على قدرتهِ وحكمتهِ التي لا يُعْجِزُها شيءٌ ، لِيُري عبادَهُ أنَّهُ خالقُ أصنافِ الحيوانِ كلِّها كما يشاءُ وفي أيِّ لونٍ شاءَ :

فمنها المُتشابهُ الخِلقَةِ المُتناسبُ الأعضاءِ .

ومنها المُختلِفُ التَّركيبِ والشكلِ والصُّورةِ ، كما أَرَى عبادَهُ قدرتَهُ التَّامَّةَ في خلقهِ لنوعِ الإنسانِ على الأقسامِ الأربَعَةِ الدَّالَّةِ على أنَّهُ مخلوقٌ بقدرتهِ ومشيئتهِ تابعٌ لها :

فمنهُ ما خُلقَ من غيرِ أبٍ ولا أمٍّ ؛ وهو أبو النَّوعِ الإنساني [١] .

ومنهُ ما خُلِقَ من ذكَرٍ بلا أُنثى ؛ وهي أُمُّهُم التي خُلِقَت من ضِلَعِ آدمَ [٢].

ومنهُ ما خُلِقَ من أُنثى بلا ذكرٍ ؛ وهو المسيحُ ابنُ مَريم .

ومنهُ ما خُلِقَ من ذكرٍ وأُنثى ؛ وهو سائرُ النَّوعِ الإنسانيِّ ، لِيُرِيَ عبادَهُ آياتهِ ويتعرّفَ إليهم بآلائهِ وقدرتهِ وأنَّهُ إذا أرادَ شيئًا أن يقولَ لهُ : كُن ؛ فيكون .

وأمَّا طولُ عُنُقِ الزَّرافةِ وما لها فيهِ من المصلَحَةِ ؛ فلأنَّ منشأَها ومرعاها - كما ذكرَ المُعتنونَ بمحالِّها ومساكنها - في عَيَاطِلَ [٣] ذواتِ أشجارٍ شاهقةٍ ذاهبةٍ طولًا ؛ فأُعينَت بطولِ العُنقِ لتتناوَلَ أطرافَ الشجرِ الذي هناكَ وثمارَها .

وهذا ما وَصَلَتْ إليهِ معرفتُهم ، وحكمَةُ اللطيفِ الخبيرِ فوقَ ذلكَ وأجلُّ منهُ .

---

(١) أي : آدم عليه الصلاةُ والسلام .

(٢) أي : حوّاء ، وانظر « المحرّر الوجيز » (٤ / ٧) لابن عطيّة .

(٣) مفردُها (عَيْطَل) ، وهي الهَضَبةُ الطويلةُ .

٧٢ - فَصْلٌ :
[النَّمل]

ثمّ تأمَّلْ هذه النَّمْلَةَ الضَّعيفَةَ وما أُعْطِيَتْهُ من الفِطنَةِ والحيلَةِ في جمعِ القُوتِ وادِّخارِهِ وحفظِهِ ودَفعِ الآفَةِ ؛ فإنَّكَ تَرى في ذلكَ عِبَرًا وآياتٍ ، فتَرى جماعَةَ النَّمْلِ إذا أرادَتْ إحْرازَ القوتِ خَرجَت من أسرابها طالبَةً لهُ ، فإذا ظَفِرَت بهِ أخَذَت طريقًا من أسرابها إليهِ وشرَعَتْ في نقلهِ فتراها رفقتين ؛ رِفْقَةً حاملةً تحملُهُ إلى بيوتها سِرْبًا ذاهبًا ، ورفقَةً خارجَةً من بيوتها إليهِ لا تُخالطُ تلكَ في طريقها ، بل هما كالخيطينِ بمنزلَةِ جماعَةِ النَّاسِ الذَّاهبينَ في طريقٍ والجماعَةِ الرَّاجعينَ من جانبهم ، فإذا ثَقُلَ عليها حَمْلُ الشيءِ من ذلكَ اجتَمَعَت عليهِ جماعَةٌ من النَّملِ وتساعَدَت على حملهِ ، بمنزلَةِ الخشبَةِ والحجَرِ الذي تتساعَدُ الفئةُ منَ النَّاسِ عليهِ ، فإذا كانَ الذي ظَفِرَ به منهنَّ واحدَةً ساعَدها رِفقتُها عليهِ إلى بيتها وخَلُّوا بينها وبينَهُ ، وإنْ كانَ الذي صادَفَهُ جماعَةً تَساعَدْنَ عليهِ ثمَّ تقاسَمْنَهُ على بابِ البَيتِ .

ولَقَد أخبرَ بعضُ الصادقينَ أنَّهُ شاهَدَ منهنَّ - يومًا - عَجَبًا ، قال :

رأيتُ نملَةً جاءَت إلى شقٍّ جرادَةٍ فزاوَلَتْهُ فلم تُطِق حملَهُ منَ الأرضِ فذَهَبَتْ غيرَ بَعيدٍ ، ثمَّ جاءَت معها بجماعَةٍ منَ النَّملِ، قال : فَرَفَعْتُ ذلكَ الشقَّ من الأرضِ فلمَّا وَصَلَت النَّملَةُ برفقتها إلى مكانِه دارَت حولَهُ ودُرْنَ معها ، فلم يَجِدْنَ شيئًا فرجعْنَ ، فوضَعتهُ ، ثمَّ جاءَت فصادفتهُ فزاوَلتهُ فلم تُطِقْ رَفعَهُ مِن

الأَرضِ فَذَهَبَت غيرَ بَعيدٍ ثمَّ جاءَت بهنَّ فَرفعْتُهُ ، فدُرْنَ حولَ مكانهِ فلم يجدنَ شيئًا ، فَذَهبنَ ، فوضَعَتْهُ فعادَت ، فجاءَت بهنَّ فرفَعْتُهُ ، فدُرْنَ حولَ المكانِ فلمَّا لم يَجدنَ شيئًا تحلَّقْنَ حلْقَةً وجعَلْنَ تلكَ النَّملَةَ في وسطها ثمَّ تحامَلْنَ عليها فقطَّعْنَها عُضوًا عُضوًا وأنا أنظُر !!

ومن عَجيبِ أمرِ الفِطنَةِ فيها إذا نَقَلَت الحَبَّ إلّا مساكنها كَسَرَتْهُ لئلا ينبُتَ ، فإنْ كانَ ممَّا ينبتُ الفلقتانِ منهُ كَسَرَتْهُ أربعًا ، فإذا أصابهُ نَدًى أَو بللٌ وخافَت عليهِ الفسادَ أخرَجتهُ للشمسِ ثمَّ تردُّهُ إلى بيوتها ، ولهذا تَرى في بَعضِ الأحيانِ حَبًّا كثيرًا على أبوابِ مساكنها مُكسَّرًا ثمَّ تعودُ عن قريبٍ فلا تَرى منهُ واحدَةً .

ومن فطنتها أنَّها لا تَتَّخذُ قريتها إلّا على نَشْزٍ [1] منَ الأرضِ لئلا يَفيضَ عليها السَّيلُ فيُغرقَها ، فلا تَرى قَريَةَ نملٍ في بَطنِ وادٍ ولكنْ في أعلاه وما ارتفَعَ عن السَّيل منهُ .

ويكفي مِن فطنتها ما نَصَّ اللّهُ عزَّ وجَلَّ في كتابهِ من قولها لجماعَةِ النَّملِ وقد رأتْ سُليمانَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام وجنودَهُ :﴿ يا أَيُّها النَّملُ ادْخُلوا مَساكنَكُم لا يَحطمنَّكُم سُلَيمانُ وجنودُهُ وهم لا يَشعرون ﴾ [النمل : ١٨]، فتكلَّمَت بعَشْرَةِ أنواعٍ منَ الخطابِ في هذه النَّصيحَةِ :

النِّداءِ ، والتَّنبيهِ ، والتَّسميَةِ ، والأمرِ ، والنَّصِّ ، والتَّحذيرِ ، والتَّخصيصِ ، والتَّفهيمِ، والتَّعميمِ، والاعتذارِ .

فاشتملَت نَصيحَتُها مع الاختصارِ على هذه الأنواعِ العشرَةِ .

---

(١) هو ما ارتفع وظهر منها .

ولذلكَ أعْجَبَ سليمانَ قولُها ، وتبسَّمَ ضاحكًا منهُ ، وسألَ اللّهَ أن يُوْزِعَهُ شُكرَ نعمتهِ عليهِ لمّا سمعَ كلامَها .

ولا تُستَبعَدُ هذه الفِطنةُ من أُمَّةٍ من الأُمَمِ تُسبِّحُ بحَمدِ ربِّها كما في « الصَّحيح »[1] عن النَّبيِّ ﷺ قال : « نَزَلَ نبيٌّ من الأنبياءِ تحتَ شجرَةٍ ، فلَدَغَتْهُ نملَةٌ فأمَرَ بجَهازِهِ فأُخرِجَ ، ثمَّ أحرَقَ قريَةَ النَّملِ ، فأوحى اللّهُ إليهِ : من أجلِ أنْ لَدَغتكَ نملَةٌ أحرَقتَ أمَّةً منَ الأُمَمِ تُسبِّحُ ، فهلّا نملَةً واحدَةً ! » .

□□□□□

---

(١) رواه البخاريّ (٣٣١٩) ومسلم (٢٢٤١) من حديث أَبي هُريرة .

٧٣ - فَصْلٌ :

[مِن فِطنة الحيوانات]

ومن عَجيبِ الفِطنَةِ في الحيوانِ أنَّ الثَّعلَبَ إذا أعْوَزَهُ الطَّعامُ ولم يَجد صَيدًا تماوَتَ ونَفَخَ بَطْنَهُ حتى يحسِبَهُ الطَّيرُ مَيّتًا فيقعَ عليهِ ليأكلَ منهُ فَيَثِبَ عليهِ الثَّعلبُ فيأخُذَهُ .

ومن عَجيبِ الفِطنَةِ في هذه الذُّبابَةِ الكبيرَةِ التي تُسمَّى أَسَدَ الذُّبابِ ؛ فإنَّكَ تراها حينَ تُحِسُّ بالذُّبابِ قَد وَقَعَ قريبًا منهُ يسكنُ مليًّا حتى كأَنَّهُ مواتٌ لا حراكَ به ، فإذا رأى الذُّبابَ قَد اطمأنَّ وغفلَ عنهُ دبَّ دبيبًا رفيقًا حتى يكونَ منهُ بحيثُ ينالُهُ ثمَّ يَثِبُ عليهِ فيأخذه .

ومن عَجيبِ حِيَلَ العنكبوتِ أنَّهُ يَنْسِجُ تلكَ الشبكَةَ شَرَكًا للصَّيدِ ثمَّ يَكْمُنُ في جوفها ، فإذا نَشبَ فيها البَرْغشُ والذُّبابُ وثَبَ عليهِ وامتصَّ دمَه ، فهذا يَحكي صَيدَ الأَشْراكِ والشِّباكِ ، والأوَّل يَحكي صيدَ الكلابِ والفهود .

ولا تَزدرينَّ العبرَةَ بالشيءِ الحقيرِ من الذَّرَّةِ والنملةِ والبَعوضِ والعنكبوت ؛ فإنَّ المعنى النَّفيسَ يُقتبسُ من الشيءِ الحقيرِ ، **والازدراءُ بذلك ميراثٌ من الذين استنكرَتْ عقولُهم ضربَ اللّهِ تعالى في كتابهِ المثلَ بالذُّبابِ والعنكبوتِ والكلبِ والحمارِ** [١] ، فأنزلَ اللّهُ تعالى : ﴿ **إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أن يَضربَ** مثلًا ما بَعوضَةً فما فوقها ﴾ [البقرة : ٢٦] ، فما أغزَرَ الحِكَمَ وأكثرَها في هذه

(١) أفلا يُدْرِكُ ذلك عقلانيُّو (!) القرن العشرين !؟

الحيواناتِ التي تَزدريها وتَحتقرها ! وكم من دلالَةٍ فيها على الخالقِ وحكمتِه ولطفهِ ورحمتهِ .

فَسَل المعطِّلَ : مَن ألهمها هذه الحِيَلَ والتَّلطُّفَ في اقتناصِ صَيدها الذي جُعِلَ قِوَامَها !؟ ومَن جَعَلَ هذه الحيلَ فيها بَدَلَ ما سَلَبَها من القوَّةِ والقدرَةِ ، فأغْناها ما أعطاها منَ الحيلَةِ عمَّا سلَبها منَ القُوَّةِ والقُدرَةِ سوى اللطيفِ الخبيرِ ؟!

□□□□□

٧٤ - فَصْلٌ :
[جسم الطَّائر]

ثمَّ تأمَّلْ جسمَ الطَّائرِ ؛ فإنَّهُ حينَ قُدِّرَ بأن يكونَ طائرًا في الجوِّ خَفَّفَ جسمَهُ وأدمجَ خِلقتهُ واقتَصَرَ به من القوائمِ الأربعِ على اثنتين ، ومنَ الأصابعِ الخمسِ على أربعٍ ، ومن مخرجِ البولِ والزِّبلِ على واحدٍ يجمعُهما جميعًا ، ثمَّ خُلِقَ ذا جُؤْجُؤٍ (١) محدودٍ ليسهُلَ عليهِ اختراقُ الهواءِ كيفَ توجَّهَ فيهِ ، كما يُجعَلُ صَدرُ السَّفينَةِ بهذه الهَيئَةِ ليشقَّ الماءَ بسرعَةٍ وتَنفُذَ فيهِ ، وجُعلَ في جناحيهِ وذنبِهِ ريشاتٌ طِوالٌ مِتانٌ لينهَضَ بها للطَّيرانِ ، وكسا جسمَهُ كلَّهُ الرِّيشَ ، ليتداخَلَهُ الهواءُ فيحملَهُ .

ولمَّا قُدِّرَ أن يكونَ طعامُهُ اللحمَ والحَبَّ يبلعُهُ بلا مَضغٍ نُقِصَ من خلقِ الأَسْنانِ وخُلِقَ لهُ مِنقارٌ صَلبٌ يتناوَلُ به طعامَهُ فلا يَتَسَحَّجُ(٢) من لَقطِ الحبِّ ، ولا ينقصفُ من نَهشِ اللحمِ .

ولمَّا عُدمَ الأسنانَ وصارَ يَزدردُ الحَبَّ صحيحًا واللحمَ غَريضًا (٣) أُعينَ بفَضلِ حرارَةٍ في الجوفِ تَطحنُ الحَبَّ وتَطبخُ اللحمَ ، فاستَغنى عن المضغِ .

والذي يدلُّكَ على قوَّةِ الحرارَةِ التي أُعينَ بها أنَّكَ تَرى عَجَمَ الزَّبيبِ

---

(١) هو مُجتمع رؤوس عظام الصَّدْر .

(٢) يَتقشَّرُ .

(٣) طريًّا .

وأمثالِه يخرجُ من بَطنِ الإنسانِ صحيحًا وينطبخُ في جوفِ الطَّائرِ حتى لا يُرى لهُ أثرٌ .

ثمَّ اقتَضَتِ الحكمَةُ أنْ جُعِلَ يَبيضُ بيضًا ولا يَلدُ ولادَةً لئلّا يثقُلَ عن الطَّيرانِ ؛ فإنَّهُ لو كانَ ممَّا يحملُ ويمكُثُ حملُهُ في جوفهِ حتى يستحكمَ ويثْقلَ لأَثْقَلَهُ وعاقَهُ عن النُّهوضِ والطَّيرانِ .

وتأمَّلِ الحِكمَةَ في كونِ الطَّائرِ المُرسَلِ السَّابحِ في الجوِّ يُلْهَمُ صَبرَ نَفسهِ أُسبوعًا أو أُسبوعَين باختيارهِ قاعدًا على بيضهِ ، حاضنًا له ، ويحتملُ مشقَّةَ الحبسِ ، ثمَّ إذا خَرَجَ فراخُهُ تحمَّلَ مشقَّةَ الكَسبِ وجَمْعِ الحبِّ في حَوْصلتهِ ثمَّ يَزُقُّهُ فراخَهُ ، وليسَ بذي رويَّةٍ ولا فكرَةٍ في عاقبَةِ أَمرهِ ولا يُؤمِّلُ في فراخهِ ما يؤمِّلُ الإنسانُ في ولدهِ من العَونِ والرِّفدِ وبقاءِ الذِّكْرِ .

فهذا من فعلهِ يَشهَدُ بأنَّهُ معطوفٌ على فراخهِ لعلَّةٍ لا يعلمُها هو ولا يفكِّرُ فيها من دوامِ النَّسلِ وبقائهِ .

□□□□□

٧٥ - فَصْلٌ

[خَلق البيضة]

ثمَّ تأمَّلْ خِلْقَةَ البَيضَةِ وما فيها من المُحِّ(١) الأصفَرِ الخاثرِ والماءِ الأبيَضِ الرَّقيقِ - فبعضُهُ ينشأُ منهُ الفرْخُ ، وبعضهُ يغتذي منهُ إلى أن يخرجَ من البَيضَةِ - وما في ذلكَ من الحكمَةِ ؛ فإنَّهُ لما كانَ نشوءُ الفرخِ في تلكَ البَشرَةِ المنخفِضَةِ التي لا نفاذَ فيها للواصلِ من خارجٍ جَعَلَ معهُ في جوفِ البيضَةِ منَ الغذاءِ ما يكتفي بهِ إلى خُروجِه .

□□□□□

(١) بالحاءِ المُهْمَلَةِ ؛ كما في « القاموس المحيط » (ص ٣٠٩) .

٧٦ - فَصْلٌ

[حَوْصَلَةُ الطائر]

وتأمَّلِ الحِكمَةَ في حَوْصَلةِ الطَّائرِ وما قُدِّرَت لهُ ؛ فإنَّ مسلكَ الطَّعامِ إلى القابضَةِ ضيِّقٌ لا ينفُذُ فيهِ الطَّعامُ إلّا قليلًا ، فلو كانَ الطَّائرُ لا يَلتقطُ حبَّةً ثانيَةً حتى تَصِلَ الأُولى إلى جوفهِ لطالَ ذلكَ عليهِ ، فمتى كانَ يَستَوفي طعامَهُ ؟ وإنَّما يختلسُهُ اختلاسًا لشدَّةِ الحَذَرِ ، فجُعِلَت لهُ الحوصَلَةُ كالمِخْلاةِ المُعلَّقَةِ أمامَهُ ليوعي فيها ما ازْدَرَدَ من الطُّعمِ بسُرعَةٍ ، ثمَّ ينفُذُ إلى القابضَةِ على مَهَلٍ .

وفي الحَوْصَلَةِ أيضًا خَصْلَةٌ أخرى ؛ فإنَّ منَ الطَّيرِ ما يحتاجُ إلى أن يزقَّ فراخَهُ فيكونَ ردُّهُ الطُّعمَ من قربٍ ليسهُلَ عليهِ .

□ □ □ □ □

٧٧ - فَصْلٌ
[ألوانُ الطيور]

ثمَّ تأمَّلْ هذه الألوانَ والأصباغَ والوَشْيَ التي تَراها في كثيرٍ من الطَّيرِ كالطَّاووسِ والدَّرَّاجِ وغيرِهما التي لو خُطَّت بدَقيقِ الأقلامِ ووُشِيَت بالأيدي لم يكُن هذا ! فَمِن أينَ في الطَّبيعَةِ المجُرَّدَةِ [1] هذا التَّشكيلُ والتَّخطيطُ والتَّلوينُ والصَّبغُ العجيبُ البَسيطُ والمُركَّبُ الذي لو اجتمَعَت الخليقَةُ على أن يُحاكوهُ لَتعذَّرَ عليهم ؟

فتأمَّلْ ريشَ الطَّاووسِ كيفَ هو ؟ فإنَّكَ تراهُ كنَسْجِ الثَّوبِ الرَّفيعِ من خُيوطٍ رِفاعٍ جدًّا قد أُلِّفَ بعضُها إلى بَعضٍ كتأليفِ الخَيطِ إلى الخَيطِ بل الشَّعرَةِ إلى الشعرَةِ ، ثمَّ ترى النَّسْجَ إذا مدَدْتَهُ ينفتحُ قليلًا قليلاً ولا ينشقُّ ليتداخَلهُ الهواءُ فينتقلَ الطَّائرُ إذا طارَ ، فتَرى في وَسَطِ الرِّيشةِ عمودًا غَليظًا مَتينًا قَد نُسجَ عليهِ ذلكَ الثَّوبُ كهَيئةِ الشعرِ لِيُمْسِكَهُ بصلابتهِ ؛ وهو القَصَبَةُ التي تكونُ في وسَطِ الرِّيشَةِ وهو معَ ذلكَ أجوَفُ ليشتملَ على الهواءِ فيحملَ الطَّائرَ ، فأيُّ طبيعَةٍ فيها هذه الحِكمَةُ والخبرَةُ واللُّطفُ ؟

ثمَّ لو كانَ ذلكَ في الطَّبيعَةِ - كما يقولونَ - لكانَت من أدلِّ الدَّلائلِ

---

(١) أَي : المجرَّدة عن بديع صُنع اللهِ - سُبحانه - الخالقِ العظيم للطبيعةِ والطيور وسائر أَنواع الخَلْقِ .

وأعظَمِ البراهين على قُدرَةِ مُبدِعِها ومُنشئها وعلمِهِ وحكمتِهِ ، فإنَّهُ لم يكُن لها ذلكَ من نَفسها ، بل إنَّما هو لها ممَّن خَلَقَها وأبدعَها .

فما كذَّبهُ المعطِّلُ هو أحدُ البراهينِ والآياتِ التي على مثلها يَزدادُ إيمانُ المؤمنين .

وهكذا آياتُ اللَّهِ يُضِلُّ بها مَنْ يشاءُ ويَهدي من يشاءُ .

□□□□□

٧٨ - فَصْلٌ
[مِنْ أسرارِ خَلْق الطيور]

تأمَّلْ هذا الطَّائرَ الطَّويلَ السَّاقينِ ، واعرِفِ المنفعَةَ في طولِ ساقَيهِ ؛ فإنَّهُ يَرعى أكثرَ مرعاهُ في ضَحْضَاحٍ مِن الماءِ ، فتَراهُ يَرْكُزُ على ساقيهِ كأنَّهُ ربيئةٌ (١) فوقَ مَرْقَبٍ ؛ ويتأمَّلُ ما دبَّ في الماءِ ، فإذا رأى شيئًا من حاجتهِ خَطَا خَطْوًا رفيقًا حتى يتناولَهُ ، ولو كانَ قَصيرَ القائمتين كان يخطو نَحوَ الصَّيدِ ليأخذَهُ لَصَقَ بطنُهُ بالماءِ فَيُثَوِّرُه ويَذعرُ الصَّيدُ منه فينفِرُ ، فخُلِقَ لهُ ذلكَ العُمودانِ ليُدركَ بهما حاجتَهُ ولا يَفْسُدَ عليهِ مطلبُهُ .

وكلُّ طائرٍ فلهُ نَصيبٌ من طولِ السَّاقينِ والعُنقِ ليُمْكِنَهُ تناوُلُ الطُّعْمِ منَ الأرضِ ، ولو طالَ ساقاهُ وقَصُرَت عنقُهُ لم يُمْكِنْهُ أن يتناوَلَ شيئًا من الأرضِ ، وربَّما أُعينَ معَ عنقهِ بطولِ المِنقارِ ليَزدادَ مطلبُهُ سهولَةً عليهِ وإمكانًا .

ثمَّ تأمَّل هذه العصافيرَ كيفَ تَطْلُبُ أكلَها بالنَّهارِ كلِّهِ ، فلا هي تفقدهُ ولا هيَ تَجدهُ مجموعًا مُعَدًّا ، بل تنالُهُ بالحرَكَةِ والطَّلبِ في الجهاتِ والنَّواحي ، فسبحانَ الذي قدَّرَهُ ويسَّرهُ كيفَ لم يجعلْهُ ممَّا يَتعذَّرُ عليها إذا التمسَتْهُ ولا مِمّا يفوتها إذا قَعَدَت عنهُ ، وجعلها قادرَةً عليهِ في كلِّ حينٍ وأوانٍ وبكلِّ أرضٍ

---

(١) طليعة .

و(المَرْقَب) موضع الإشراف والعُلُوّ .

ومكانٍ ، حتى منَ الجُدرانِ والأسطحَةِ والسُّقوفِ تنالُهُ بالهُوينا منَ السَّعيِ فلا يشاركها فيهِ غيرُ بني جنسها منَ الطَّيرِ .

ولو كانَ ما تَقتاتُ به يُوجَدُ مُعَدًّا مجموعًا كلُّهُ كانَت الطَّيرُ تَشْرَكُها فيهِ وتغلبُها عليهِ ، ولحِكْمَةٍ أُخرى بديعةٍ ؛ وذلك أنّها لو وَجَدْتهُ مُعَدًّا مجموعًا لأكبَّت عليهِ بحرصِ الرَّغبةِ فلا تُقلعُ عنه ، وإنْ شبعَت حتى تَبْشَمَ وتَهلِكَ .

وكذلكَ النَّاسُ لو جُعلَ طعامُهم مُعَدًّا لهم بغَيرِ سَعيٍ ولا تَعَبٍ أدّى ذلكَ إلى الشَّرَهِ والبَطْنَةِ ولكَثُرَ الفسادُ وعمَّت الفواحشُ ، وَلَبَغَوْا في الأرضِ ، فسبحانَ اللطيفِ الخبيرِ الذي لم يخلُق شيئًا سُدىً ولا عَبَثًا .

وانْظُرْ في هذه الطَّيرِ التي لا تَخرجُ إلّا بالليلِ - كالبُومِ والْهَامِ والخُفَّاشِ - فإنَّ أقواتَها هُيِّئت لها في الجوِّ ، لا منَ الحَبِّ ولا منَ اللحمِ ، بل من البعوضِ والْفَراشِ وأشباهِهما ممَّا تلتقطُهُ منَ الجوِّ فتأخذُ منهُ بقَدْرِ حاجتِها ثمَّ تأوي إلى بيوتها فلا تَخرج إلى مثلِ ذلكَ الوَقتِ بالليلِ ، وذلكَ أنَّ هذه الضُّروبَ منَ البعوضِ والفراشِ وأشباهِهما مبثوثَةٌ في الجوِّ لا يكادُ يخلو منها موضعٌ منهُ .

واعتبرْ ذلكَ بأن تَضَعَ سراجًا بالليلِ في سطحٍ أو عَرَصَةِ الدَّارِ فيجتمعُ عليهِ من هذا الضَّرْبِ شيءٌ كثيرٌ ، وهذا الضَّرْبُ منَ الفراشِ ونحوها ناقصُ الفِطنَةِ ضعيفُ الحيلَةِ ، ليسَ في الطَّيرِ أضعَفُ منهُ ولا أجهَلُ ، وفيما يُرى من تهافتِهِ على النَّارِ وأنتَ تَطردهُ عنها حتى يُحرِقَ نفسهُ دليلٌ على ذلكَ ، فجعَلَ معاشَ هذه الطُّيورِ التي تخرجُ بالليلِ من هذا الضَّرْبِ فتقتاتُ منهُ ، فإذا أتى بالنَّهارِ انقَطَعَت إلى أوكارها ، فالليلُ لها بمنزلَةِ النَّهارِ لغيرها منَ الطَّيرِ ، ونهارُها بمنزلَةِ ليلِ غيرها ، ومع ذلكَ فساقَ لها - الذي تكفَّلَ بأرزاقِ الخَلقِ - رزقَها وخَلَقَهُ

لها في الجوِّ ، ولم يَدَعْها بلا رزقٍ مع ضعفِها وعجزِها .

وهذه إحدى الحِكَم والفوائدِ في خَلقِ هذه الفراشِ والجنادبِ والبَعوضِ .

فكم فيها من رزقٍ لأُمَّةٍ تُسبِّحُ بحمدِ ربِّها ! ولولا ذلكَ لانتَشرَتْ وكثُرتْ حتى أَضَرَّت بالنَّاسِ ومنعَتْهم القرارَ ، فانظُر إلى عجيبِ تَقديرِ اللَّهِ وتدبيرِهِ ، كيفَ اضطرَّ العقولَ إلى أن شهِدَتْ بربوبيَّتهِ وقُدرتهِ وعلمهِ وحكمتهِ ، وأنَّ ذلكَ الذي تُشاهِدُهُ ليسَ باتِّفاقٍ ولا بإهْمالٍ من سائرِ وجوهِ الأدلَّةِ التي لا تتمكَّنُ الفِطَرُ من جَحدها أصلًا .

وإذْ قَد جَرى الكلامُ إلى الخُفَّاشِ ؛ فهو من الحيواناتِ العَجيبَةِ الخِلقَةِ بين خِلقَةِ الطُّيورِ وذواتِ الأربعِ ، وهو إلى ذواتِ الأربعِ أقربُ ، فإنَّهُ ذو أُذنين ناشرتين وأسنانٍ ووَبَرٍ [1] ، وهو يَلدُ وِلادًا [2] ، ويُرضعُ ، ويمشي على أربعٍ ، وكلُّ هذا صفَةُ ذواتِ الأربعِ ، وله جناحانِ يَطيرُ بهما مع الطُّيورِ .

ولمّا كانَ بَصَرُهُ يَضعُفُ عن نورِ الشمسِ كانَ نهارُهُ كليلِ غيرِهِ ، فإذا غابَت الشمسُ انتَشرَ ، ومن ذلكَ سُمِّيَ ضَعيفُ البَصَر أخفَشَ ، والخَفَش [3] ضَعفُ البَصر ، ولمّا كانَ كذلكَ جُعِلَت قوَّتُهُ من هذه الطُّيورِ الضِّعافِ التي لا تَطيرُ إلّا بالليل .

وَقَد زَعَمَ بَعضُ مَن تكلَّمَ في الحيوانِ [4] أنَّهُ ليسَ يَطْعَمُ شيئًا، وإنَّما غِذاؤهُ

---

(١) في نسخة : ودبُرٌ .

(٢) أي : ولادة .

(٣) « القاموس المحيط » (ص ٧٦٥) .

(٤) قارِن بـ « حياة الحيوان » (١ / ٢٩٦ - ٢٩٧) للدَّميريّ .

مِنَ النَّسيمِ البَارِدِ فقط ! وهذا كذبٌ عليهِ وعلى الخلقَةِ لأنَّهُ يبولُ ، وقَد تكلَّمَ الفُقهاءُ في بولِهِ : هل هو نجسٌ - لأنَّهُ بولُ غير مأكولٍ - ؟ أو نَجسٌ مَعْفُوٌّ عن يَسيرِهِ لمشقَّةِ التَّحرُّزِ منه ؟

على قولين ، هما روايتانِ عن أحمد ، وبعضُ الفقهاء لا يُنَجِّسُ بولَهُ بحالٍ ، وهذا أقيسُ الأقوالِ إذ لا نَصَّ فيهِ ، ولا يصحُّ قياسُهُ على الأبوالِ النَّجسَةِ لعَدمِ الجامعِ المُؤثِّرِ ووضوحِ الفَرقِ ، وليسَ هذا موضعَ استيفاءِ الحُجَجِ في هذه المسألَةِ من الجانبينِ .

والمقصودُ أنَّهُ لو كانَ لا يأكلُ شيئًا لم يكُن لهُ أَسنانٌ ، إذ لا معنى للأسنانِ في حقِّ مَن لا يأكلُ شيئًا ، ولهذا لمّا عَدِمَ الطِّفلُ الرَّضيعُ الأكلَ لم يُعْطَ الأسنانَ ، فلمَّا كَبِرَ واحتاجَ إلى الغذاءِ أُعينَ عليهِ بالأسنانِ التي تقطعهُ والأضراسِ التي تطحنهُ .

وليسَ في الخليقَةِ شيءٌ مُهمَلٌ ولا عن الحكمَةِ بمُعطِّلٍ ولا شيءٌ لا معنى له .

وأمَّا الحِكَمُ والمنافعُ في خَلقِ الخُفَّاشِ فَقَد ذكرَ منها الأطبَّاءُ في كتبهم ما انتَهَت إليهِ معرفتُهم ، حتى إنَّ بولهُ يدخُلُ في بَعضِ الأكحالِ ، فإذا كانَ هذا بولَهُ الذي لا يخطرُ بالبالِ أَنَّ فيهِ منفعَةً البتَّة ، فما الظَّنُّ بجُملتهِ ؟

ولَقَد أخبرَ بَعضُ مَن شُهِدَ بصدقهِ أَنَّهُ رأى رُخًّا - وهو طائرٌ معروفٌ - قَد عَشَّشَ في شجرةٍ ، فنَظَرَ إلى حيَّةٍ عظيمَةٍ قَد أقبَلَت نحوَ عُشِّهِ فاتحةً فاها لتبتلعَهُ ، فبينما هو يضطربُ في حيلَةِ النَّجاةِ منها إذ وجَدَ حسكَةً في العُشِّ فَحمَلها فألقاها في فمِ الحيَّةِ فلم تَزَل تَلتوي حتى ماتَت .

٧٩ - فَصْلٌ

[آياتُ اللهِ في النَّحل]

ثمَّ تأمَّلْ في أحوالِ النَّحْلِ وما فيها من العِبَرِ والآياتِ ، فانظُرْ إليها وإلى اجتهادها في صَنْعَةِ العَسَلِ وبنائها البُيوتَ المُسدَّسَةَ التي هي من أتمِّ الأشكالِ وأحسنِها استدارَةً وأحكمِها صُنعًا ، فإذا انضمَّ بعضُها إلى بَعضٍ لم يكُن فيها فُرجَةٌ ولا خَلَلٌ ، كلُّ هذا بغَيرِ قياسٍ ولا آلَةٍ ولا بِرْكار [(١)] ، وتلكَ من أثَرِ صُنعِ اللَّهِ وإلهامِهِ إيَّاها وإيحائِهِ إليها ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَأوحْى ربُّكَ إلى النَّحلِ أنِ اتَّخِذي منَ الجبالِ بيوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ ومِمّا يَعْرُشُونَ ثمَّ كُلي مِن كلِّ الثَّمَرات فاسْلُكي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بطونِها شَرابٌ مُخْتلفٌ أَلوانُه فيه شفاءٌ للنَّاس إنَّ في ذلك لآيةً لقَومٍ يتفكَّرون ﴾ [النحل : ٦٨ - ٦٩] .

فتأمَّلْ كمالَ طاعَتها وحُسْنَ ائتمارِها لأمرِ ربِّها تعالى ، كيف اتَّخَذَت بيوتَها في هذه الأمكنَةِ الثَّلاثَةِ في الجبالِ والشقفاناتِ [(٢)] وفي الشجرِ وفي بيوتِ النَّاسِ حيثُ يعرشونَ ، أي : ينونَ العروشَ وهي البيوتُ ، فلا يُرى للنَّحلِ بيتٌ غيرَ هذه الثَّلاثَةِ البتَّة .

وتأمَّل كيفَ أكثرُ بيوتها في الجبالِ والشقفانِ - وهو البيتُ المقدَّمُ في

---

(١) هو أَداةٌ هندسيّةٌ معروفةٌ تُرسم بها الدوائر والأَقواس ، ويُقالُ لها : بَرْجل ، وفِرْجار . « المعجم الوجيز » (ص ٤٣) .

(٢) مفردها شقفان ، وهو بيتُ النحل .

الآيَةِ - ثمَّ في الأشجارِ - وهي من أكثرِ بيوتها - وممَّا يَعرشُ النَّاسُ ، وأقلُّ بيوتها بينهم حيثُ يعرشونَ ، وأمَّا في الجبالِ والشجرِ فبيوتٌ عظيمَةٌ يُؤخَذُ منها من العَسلِ الكثيرُ جدًّا .

وتأمَّلْ كيفَ أدَّاها حُسْنُ الامتثالِ إلى أنِ اتَّخَذَت البيوتَ قَبل المرعىٰ ، فهي تتّخذ أوَّلًا ، ثمَّ إِذا استَقرَّ لها بيتٌ خَرَجَت منهُ فَرعَت وأكلَت منَ الثِّمارِ ، ثمَّ آوَت إلى بيوتها ، لأنَّ ربَّها سبحانهُ أمَرها باتِّخاذِ البيوتِ أوَّلًا ، ثمَّ بالأكلِ بَعدَ ذلكَ ، ثمَّ إذا أكلَت سلكَت سُبلَ ربِّها مُذلَّلةً لا يَستَوعرُ عليها شيءٌ ، تَرعى ثمَّ تعودُ .

ومن عجيبِ شأنها أنَّ لها أميرًا يُسمَّى اليَعْسُوبَ لا يتمُّ لها رَوَاحٌ ولا إيابٌ ولا عملٌ ولا مَرعىً إلّا بهِ ، فهيَ مُؤتمَرَةٌ لأمرهِ سامعَةٌ لهُ مطيعَةٌ ، ولهُ عليها تكليفٌ وأمرٌ ونَهيٌ ، وهي رعيَّةٌ لهُ ، مُنقادَةٌ لأمرهِ ، متَّبعَةٌ لرأيهِ ، يُدبِّرُها كما يدبِّرُ المَلِكُ أمرَ رعيَّتهِ ، حتى إنَّها إذا آوَت إلى بيوتها وقَفَ على بابِ البَيتِ فلا يَدْعُ واحدَةً تُزاحِمُ الأُخرى ولا تَتقدَّمَ عليها في العبورِ ، بل تعبُرُ بيوتَها واحدَةً بعدَ واحدةٍ بغَيرِ تَزاحُمٍ ولا تَصادُمٍ ولا تراكُمٍ كما يَفعلُ الأميرُ إذا انتهى بعسكرهِ إلى معبرٍ ضيِّقٍ لا يجوزهُ إلّا واحدٌ واحدٌ .

وَمَنْ تَدَبَّرَ أحوالَها وسياساتِها وهدايتَها واجتماعَ شملِها وانتظامَ أمرها وتَدبيرَ مُلكِها وتفويضَ كلِّ عملٍ إلى واحدٍ منها ؛ يتعجَّبُ منها كلَّ العجَبِ ويعلمُ أنَّ هذا ليسَ في مقدورها ولا هو من ذاتها ، فإنَّ هذه أعْمالٌ مُحْكَمَةٌ مُتْقَنةٌ في غايَةِ الإحْكامِ والإتقانِ ، فإذا نَظَرتَ إلى العاملِ رأيتَهُ من أضعَفِ خَلقِ اللَّهِ وأجهَلهِ بنفسهِ وبحالهِ ، وأعجزهِ عن القيامِ بمصلحتهِ فضلًا عمَّا يَصدُرُ منهُ

من الأمورِ العجيبَةِ .

ومن عجيبِ أمرها أنَّ فيها أميرين لا يجتمعانِ في بيتٍ واحدٍ ولا يتآمرانِ على جمعٍ واحدٍ ، بل إذا اجتمَعَ منها جُندانِ وأميران قَتَلُوا أحَدَ الأميرين وقطَّعوهُ ، واتَّفقوا على الأميرِ الواحدِ من غيرِ معاداةٍ بينهم ولا أذىً من بعضهم لبَعضٍ ، بل يصيرونَ يدًا واحدةً وجُندًا واحدًا [1] .

□ □ □ □ □

(١) فتبارك اللهُ أَحسنُ الخالقين .

٨٠ - فَصْلٌ
[النَّحْل والعَسَل]

ومن عجيب أمرها ما لا يَهْتَدي لهُ أكثرُ النَّاسِ ولا يَعرفونَهُ ؛ وهو النَّتاجُ الذي يكونُ لها ، هل هو على وجهِ الولادَةِ والتَّوالُدِ والاستحالَةِ ؟ فقلَّ من يعرفُ ذلكَ أو يَفطنُ له ، وليسَ نَتَاجُها على واحدٍ من هذين الوَجهين ، وإنَّما نَتَاجُها بأمرٍ من أعجَبِ العَجَب فإنَّها إذا ذَهَبَتْ إلى المَرعى أخَذَت تلكَ الأجزاءَ الصَّافيَةَ التي على الوَرَقِ من الوَردِ والزَّهرِ والحشيشِ وغيرهِ - وهي الطَّلُّ - فتمصُّها ، وذلكَ مادَّةُ العَسلِ ، ثمَّ إنَّها تكبسُ الأجزاءَ المُنعقدَةَ على وجهِ الوَرَقَةِ وتعقدُها على رجلها كالعَدسَةِ فتملأُ بها المُسدَّساتِ الفارغَةَ منَ العَسلِ ، ثمَّ يقومُ يَعسوبُها على بيتهِ مُبتدئًا منهُ فينفخُ فيهِ ثمَّ يطوفُ على تلكَ البيوتِ بيتًا بيتًا وينفخُ فيها كلِّها فتدبُّ فيها الحياةُ بإذنِ اللّهِ عَزَّ وجلَّ فتَتَحرَّكُ وتخرجُ طيورًا بإذنِ اللَّهِ .

وتلكَ إحدى الآياتِ والعجائبِ التي قلَّ من يتفطَّنُ إليها ، وهذا كلُّهُ من ثمرَةِ ذلكَ الوَحيِ الإلهيِّ ، أفادها وأكسبها هذا التَّدبيرَ والسَّفَرَ والمعاشَ والبناءَ والنَّتاجَ .

فَسَلِ المعطِّلَ : مَن الذي أوحى إليها أمرَها وجَعَلَ ما جَعَلَ في طِباعها ؟ ومَن الذي سهَّلَ لها سُبُلَهُ ذُلُلًا مُنقادَةً لا تَستَعصي عليها ولا تستوعرُها ولا تَضلُّ عنها على بُعْدِها ؟

ومن الذي هداها لشأنها ؟ ومَن الذي أنزَلَ لها منَ الطَّلِّ ما إذا جَنَتْهُ ردَّتْهُ

عَسلًا صافيًا مختلفًا ألوانُهُ في غايَةِ الحلاوَةِ واللذاذَةِ والمنفَعَةِ من بينِ أبيضَ يُرى فيه الوجهُ أعظمَ من رؤيتهِ في المرآةِ - وسمّاه لي مَن جاءَ به ، وقال : هذا أفخَرُ ما يَعْرِفُ النَّاسُ من العَسَلِ وأصفاهُ وأطيبهُ ، فإذا طَعْمُهُ ألذُّ شيءٍ يكونُ من الحلوى - ومن بينِ أحمَرَ وأخضَرَ ومُورّدٍ وأسوَدَ وأشقَرَ وغيرِ ذلك من الألوانِ والطُّعومِ المُختلفَةِ فيهِ بحسَبِ مراعيهِ ومادَّتها .

وإذا تأمَّلْتَ ما فيهِ منَ المنافعِ والشفاءِ ودُخولَه في غالبِ الأدويَةِ حتى كانَ المُتقدِّمونَ لا يَعرفونَ السُّكَّرَ ولا هو مذكورٌ في كتبهم أصلًا ، وإنَّما كانَ الذي يستعملونهُ في الأدويَةِ هو العَسَلَ ، وهو المذكورُ في كتبِ القومِ .

ولَعَمْرُ اللَّهِ إنَّهُ لأنفعُ من السُّكَّرِ ، وأجدى وأجلى للأَخْلاطِ ، وأقمعُ لها وأذهَبُ لضررها ، وأقوى للمعدةِ ، وأشدُّ تَفريحًا للنفسِ ، وتَقويَةً للأرواحِ ، وتَنفيذًا للدَّواءِ ، وإعانَةً لهُ على استخراجِ الدَّاءِ من أعماقِ البَدنِ .

ولهذا لم يجىءْ في شيءٍ منَ الحديثِ قَطُّ ذكرُ السكَّرِ ، ولا كانوا يعرفونهُ أصلًا ، ولو عُدمَ منَ العالَمِ لما احتاجُوا إليهِ ، ولو عُدمَ العسلُ لاشتدَّت الحاجَةُ إليهِ ، وإنَّما غَلَبَ على بَعضِ المُدُنِ استعمالُ السُّكَّرِ حتى هَجَروا العَسَلَ واستطابوهُ عليهِ ، ورأَوْهُ أقلَّ حدَّةً وحرارَةً منهُ ، ولم يعلموا أنَّ من منافعِ العَسلِ ما فيهِ من الحدَّةِ والحرارَةِ فإذا لم يُوافق مَن يستعملُه كسَرَها بمقابلها فَيصيرُ أنفعَ لهُ من السكَّر .

وسُنفردُ - إنْ شاءَ اللَّهُ - مقالَةً نبيِّنُ فيها فَضلَ العَسلِ على السُّكَّرِ [١] من

---

(١) انظر « الطب النبوي » (ص ٢٦ و ٢٧٥) و « شفاء العليل » (ص ١٤٤ - ١٤٩) للمصنِّفِ .

وانظر - أيضًا - « ابن القيِّم حياته وآثاره » (ص ٢٨٢) لفضيلةِ الشيخ بكر أَبو زيد .

طُرُقٍ عَديدَةٍ لا تُمْنَعُ ، وبراهينَ كثيرةٍ لا تُدفَعُ .

ومتى رأيتَ السكَّرَ يجلو بلغمًا ويُذيبُ خِلْطًا أو يَشفي من داءٍ ؟! وإنَّما غايتَهُ بعضُ التَّنفيذِ للدَّواءِ إلى العُروقِ لِلَطَافتهِ وحلاوتهِ ، وأمَّا الشفاءُ الحاصلُ منَ العسلِ فَقَد حرَمهُ اللَّهُ لكثيرٍ منَ النَّاسِ ، حتى صاروا يَذُمُّونهُ ويخشَوْنَ غائلتَهُ من حرارتهِ وحدَّتهِ .

ولا ريبَ أنَّ كونَهُ شفاءً ، وكونَ القرآنِ شفاءً ، والصَّلاةِ شفاءً ، وذِكْرِ اللَّهِ والإقبالِ عليهِ شفاءً ، أمرٌ لا يَعُمُّ الطَّبائعَ والأنفسَ ، فهذا كتابُ اللَّهِ هو الشفاءُ النَّافعُ ، وهو أعظمُ الشفاءِ ، وما أقلَّ المُستشفين به ! بل لا يَزيدُ الطَّبائعَ الرَّديئةَ إلّا رداءَةً ، ولايَزيدُ الظَّالمينَ إلّا خَسارًا ، وكذلكَ ذكرُ اللَّهِ والإقبالُ عليهِ والإنابَةُ إليهِ والفزعُ إلى الصَّلاةِ كم قَد شَفِيَ بهِ من عليلٍ ! وكم قَد عُوفيَ به من مَريضٍ ! وكم قامَ مقامَ كثيرٍ من الأدويَةِ التي لا تبلغُ قريبًا من مبلغهِ في الشفاءِ ! وأنتَ تَرى كثيرًا منَ النَّاسِ - بل أكثرهم - لا نَصيبَ لهم منَ الشفاءِ بذلكَ إليه أصلًا.

ولَقَد رأيتُ في بَعضِ كتبِ الأطبَّاءِ المُسلمين في ذكرِ « الأدويَةِ المُفرَدَةِ » [١] ذكرَ الصَّلاةِ ؛ ذكرَها في بابِ « الصَّاد » وذكرَ من منافعها في البَدنِ التي تُوجبُ الشفاءَ وجوهًا عديدَةً ومن منافعها في الرُّوحِ والقَلبِ .

وسمعتُ شيخَنا أبا العبَّاس ابنَ تيميَّة رحمهُ اللَّه يقول - وقَد عَرَضَ لهُ بَعضُ الألم - فقال له الطَّبيبُ : أضرُّ ما عليكَ الكلامُ في العلمِ والفِكْرُ فيهِ والتوجُّهُ والذكرُ ، فقال : ألستُم تَزعمونَ أنَّ النَّفسَ إذا قويَت وفَرِحت أوجَبَ

---

(١) قارِنْ بـ « كشف الظنّون » (١ / ٥١) لحاجي خليفة .

فرحُها لها قوَّةً تُعينُ بها الطَّبيعَةَ على دَفعِ العارضِ ؛ فإنَّهُ عدوُّها ، فإذا قَوِيَتْ عليهِ قَهَرتهُ ؟ فقال الطَّبيبُ : بلى، فقال : إذا اشتغَلت نَفسي بالتَّوجُّهِ والذِّكرِ والكلامِ في العلمِ وظَفِرَتْ بما يُشْكِلُ عليها منهُ فرِحَتْ بهِ وقَوِيَتْ فأوجَبَ ذلكَ دَفْعَ العارضِ . هذا أو نَحوَهُ من الكلامِ .

والمقصودُ أنَّ تركَ كثيرٍ من النَّاسِ الاستشفاءَ بالعَسَلِ لا يُخرِجُهُ عن كونهِ شفاءً ، كما أنَّ تَركَ أكثرِهم الاستشفاءَ بالقرآنِ من أمراضِ القلوبِ لا يُخرِجُهُ عن كونهِ شفاءً لها ، وهو شفاءٌ لِمَا في الصُّدورِ وإنْ لم يستَشفِ به أكثرُ المَرضى ، كما قال تعالى : ﴿ يا أيُّها النَّاسُ قَد جاءَتكُم مَوعِظَةٌ مِن ربِّكُم وشفاءٌ لما في الصُّدورِ وهدىً ورحمَةٌ للمُومنين ﴾ [يونس : ٥٧]، فعمَّ بالمَوعظَةِ والشفاءِ ، وخصَّ بالهُدى والمعرفَةِ ، فهو نفسهُ شفاءٌ استُشفِيَ به أو لم يُستَشْفَ به ، ولم يَصِف اللَّهُ في كتابِه بالشفاءِ إلّا القرآنَ والعَسَلَ فهما شفاآنِ ، هذا شفاءُ القلوبِ من أمراضِ غيِّها وضلالها وأدواءِ شُبهاتها وشهواتها ، وهذا شفاءٌ للأبدانِ من كثيرٍ من أسقامِها وأخلاطِها وآفاتها .

وَلَقَد أصابني أيَّامَ مُقامي بمكَّةَ أسقامٌ مُختَلفَةٌ ولا طَبيبٌ هناكَ ولا أدوَيةٌ - كما في غيرها من المُدنِ - فكنتُ أستَشفي بالعَسلِ وماءِ زَمزَمَ ، ورأيتُ فيهما منَ الشفاءِ أمرًا عجبًا .

وتأمَّلْ إخْبارَهُ سبحانهُ وتعالى عن القرآنِ بأنَّهُ نَفسَهُ شفاءٌ ، وقال عن العَسَل : ﴿ فيهِ شفاءٌ للنَّاسِ ﴾ [النحل : ٦٩] وما كانَ نَفسُهُ شفاءً أبلَغُ ممَّا جُعِلَ فيهِ شفاءٌ ، وليسَ هذا موضعَ استقصاءِ فوائدِ العَسلِ ومنافعهِ [١] .

---

(١) انظر « الطب النبويّ » (ص ٥٠ و ٣٤٠) للمؤلّف .

٨١ - فَصْلٌ

[الأَنعامُ وما في بُطونها]

ثمَّ تأمَّلِ العِبرَةَ التي ذكرَها اللَّهُ عزَّ وجلَّ في الأَنْعامِ وما أَسْقانا من بطونها منَ اللبنِ الخالصِ السَّائغِ الهنيءِ المريءِ الخارجِ من بينِ الفَرْثِ والدَّمِ ، فتأمَّلْ كيفَ ينزلُ الغذاءُ من أفواهِها إلى المَعِدَةِ فينقلبُ بعضُهُ دمًا بإذنِ اللَّهِ ، وما يَسري في عُروقها وأعضائها وشعورِها ولحومِها ، فإذا أرسلَتْهُ العُروقُ في مجاريها إلى جملَةِ الأجزاءِ قَلَبَهُ كلُّ عضوٍ أو عَصَبٍ وغُضْروفٍ وشَعرٍ وظُفُرٍ وحافرٍ إلى طبيعتهِ ، ثمَّ يبقى الدَّمُ في تلكَ الخزائنِ التي لهُ ، إذ بهِ قوامُ الحيوانِ ، ثمَّ يَنصِبُ ثِقَلَهُ إلى الكَرْشِ فيَصيرُ زِبْلًا ثمَّ ينقلبُ باقيهِ لبنًا صافيًا أبيضَ سائغًا للشاربينَ ، فيَخرجُ من بينِ الفَرْثِ والدَّمِ حتى إذا أُنهِكَت الشاةُ أو غيرُها حَلْبًا خَرَجَ الدَّمُ مُشْرَبًا بحُمرَةٍ ، فصفَّى اللَّهُ سبحانهُ الأَلطَفَ من الثِّقَلِ بالطَّبخِ الأوَّلِ وانْفصَلَ إلى الكبدِ وصارَ دمًا وكانَ مخلوطًا بالأخلاطِ الأربعَةِ [١] ، فأذهَبَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ كلَّ خِلْطٍ منها إلى مقرِّهِ وخزانتهِ المُهيَّأةِ له منَ المرارَةِ والطُّحالِ والكُلْيَةِ ، وباقي الدَّمِ الخالصِ يدخُلُ في أوردَةِ الكبدِ فينصبُّ من تلكَ العروقِ إلى الضَّرْعِ فيقلبُهُ اللَّهُ تبارَكَ وتعالى من صورَةِ الدَّمِ وطبعهِ وطعمهِ إلى صورَةِ اللَّبَنِ وطبعهِ وطعمهِ فاسْتُخْرِجَ منَ الفرثِ والدَّمِ .

فَسَلِ المُعطِّلَ الجاحدَ : منَ الذي دبَّرَ هذا التَّدبيرَ وقدَّرَ هذا التَّقديرَ وأتقَنَ هذا الصُّنعَ ولَطَفَ هذا اللُّطْفَ سوى اللطيفِ الخبيرِ ؟!

---

(١) وهي : الصفراء ، والبَلْغَم ، والدَّم ، والسوداء . « المعجم الوجيز » (ص ٢٠٧) .

٨٢ - فَصْلٌ
[السَّمَك وكثرتُه]

ثمَّ تأمَّلِ العِبرَةَ في السَّمكِ وكيفيَّةِ خِلْقَتهِ وأنَّهُ خُلِقَ غيرَ ذي قوائمَ ؛ لأنَّهُ لا يَحتاجُ إلى المشيِ إذ كانَ مسكنُهُ الماءَ ولم يُخلَق له رئةٌ لأنَّ منفعَةَ الرِّئةِ التَّنفُّسُ والسَّمكُ لم يَحتَج إليهِ لأنَّهُ ينغمسُ في الماءِ ، وخُلقَت له عِوَضَ القوائمِ أجنحةٌ شِدادٌ يَقذفُ بها من جانبيهِ كما يَقذفُ صاحبُ المركبِ بالمقاذيفِ [١] من جانبي السَّفينَةِ ، وكسى جِلدَهُ قُشورًا مُتداخَلَةً كتداخُلِ الجَوْشَنِ [٢] ليَقيَه من الآفاتِ ، وأُعينَ بقوَّةِ الشمِّ لأنَّ بَصَرهُ ضَعيفٌ والماءُ يحجبهُ فصارَ يشمُّ الطَّعامَ من بُعْدٍ فيَقصدُهُ .

وقد ذُكِرَ في بَعضِ كتُبِ الحيوانِ [٣] أنَّ مِن فيهِ إلى صِمَاخهِ [٤]منافذَ ، فهو يصبُّ الماءَ فيها بفيهِ ويُرسلهُ من صِماخَيهِ فيتروَّحُ بذلكَ كما يأخذُ الحيوانُ النَّسيمَ الباردَ بأنفهِ ثمَّ يُرسلهُ ليتروَّحَ به ، فإنَّ الماءَ للحيوانِ البَحريِّ كالهواءِ للحيوانِ البريِّ ، فهما بَحْرانِ أحدُهما ألطَفُ من الآخَرِ ؛ بحرُ هواءٍ يسبحُ فيهِ حيوانُ البرِّ ، وبحرُ ماءٍ يَسبحُ فيهِ حيوانُ البَحرِ ، فلو فارَقَ كلٌّ من الصِّنفَينِ بَحْرَهُ

(١) مفردها مِقذاف ، كالمِجْداف وزنًا ومعنىً .

(٢) هو الدِّرْعُ .

(٣) انظر « حياة الحيوان » (٢ / ٢٩) للدَّميريّ .

(٤) هو قناةُ الأُذُن .

إلى البَحرِ الآخَرِ ماتَ ، فكما يَختنقُ الحيوانُ البرّيُّ في الماءِ يختنقُ الحيوانُ البحريُّ في الهواءِ .

فسُبحانَ من لا يُحصي العادُّونَ آياتهِ ، ولا يُحيطونَ بتفصيلِ آيَةٍ منها على الانفرادِ ، بل إنْ علموا منها وجهًا جَهلوا منها أوجُهًا .

فتأمَّلِ الحِكمَةَ البالغَةَ في كونِ السَّمَكِ أكثَرَ الحيوانِ نَسلًا، ولهذا تَرى في جوفِ السَّمكَةِ الواحدَةِ منَ البَيضِ ما لا يُحصى كثرَةً .

وحِكمَةُ ذلكَ أن يتَّسعَ لِمَا يَغتَذي به من أصنافِ الحيوانِ ؛ فإنَّ أكثرَها يأكلُ السَّمَكَ حتى السِّباعَ ، لأنَّها في حافّاتِ الآجامِ [1] جاثمَةٌ تعكفُ على الماءِ الصَّافي ، فإذا تَعذَّرَ عليها صَيدُ البَرِّ رَصَدَتِ السَّمكَ فاختَطفتْهُ .

فلمّا كانَت السِّباعُ تأكلُ السَّمَكَ ، والطَّيرُ تأكلُهُ ، والنَّاسُ تأكلهُ ، والسَّمَكُ الكبارُ تأكلهُ ، ودوابُّ البَرِّ تأكلهُ ، وقَد جعلهُ اللَّهُ سبحانهُ غذاءً لهذه الأصنافِ اقتَضَت حكمتُهُ أن يكونَ بهذه الكثرَةِ .

ولو رأى العبدُ ما في البَحرِ من ضُروبِ الحيواناتِ والجواهرِ والأصنافِ - التي لا يُحصيها إلّا اللَّهُ ، ولا يَعرفُ النَّاسُ منها إلّا الشيءَ القليلَ الذي لا نِسبَةَ لهُ أصلًا إلى ما غابَ عنهم - لرأى العَجَبَ ، ولعَلِمَ سَعَةَ مُلْكِ اللَّهِ وكثرَةَ جنودهِ التي لا يعلمُها إلّا هوَ .

وهذا الجرادُ نَثرَةُ حوتٍ من حيتانِ البَحرِ [2] ينثرهُ من مِنْخَرَيْهِ ، وهو جندٌ

---

(١) مفردها (أَجَمة) ، وهي الشجرُ الكثيرُ المُلتفّ .

(٢) وقد وَرَدَ نحوُ هذا المعنى مرفوعًا ؛ رواه ابن ماجه (٣٢٢١) من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جابر وأنس .

ورواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١١) من الطريق نفسه ، ثمَّ قال : « لا يصحُّ ، وموسى متروك » .

من جنودِ اللَّهِ [١] ، ضَعيفُ الخِلْقَةِ ، عجيبُ التَّركيبِ ، فيهِ خَلقُ سبعُ حيواناتٍ ؛ فإذا رأيتَ عساكرَهُ قَد أقبلَت أبْصَرتَ جُنْدًا لا مردَّ له ولا يُحصى منهُ عَددٌ ، ولا عُدَّةٌ ، فلو جَمَعَ المَلِكُ خَيلَهُ ورَجِلَهُ ودوابَّهُ وسلاحَهُ ليصدَّهُ عن بلدهِ لَمَا أمْكَنهُ ذلكَ ، فانظُر كيفَ ينسابُ على الأرضِ كالسَّيلِ فيَغشى السَّهلَ والجبَلَ والبَدْوَ والحضَرَ حتى يَسترَ نورَ الشمسِ بكثرتهِ ، ويَسُدَّ وجهَ السَّماءِ بأجنحتهِ ، ويبلغَ منَ الجوِّ إلى حيثُ لا يبلغُ طائرٌ أكبرُ جناحين منه .

فَسَلِ المُعطِّلَ : مَن الّذي بَعَثَ هذا الجُندَ الضَّعيفَ الذي لا يَستطيعُ أن يَرُدَّ عن نفسهِ حيوانًا رامَ أَخْذَهُ ؟ بَعَثَهُ على العسكرِ أهلِ القوَّةِ والكثرَةِ والعَدَدِ والحيلَةِ فلا يَقدرونَ بأجمعهم عل دفعهِ ، بل ينظرونَ إليهِ يستبدُّ بأَقواتهم دونَهُم ويُمزِّقها كلَّ مُمزَّقٍ ويَذَرُ الأرضَ قَفْرًا منها وهم لا يَستطيعونَ أن يَردُّوهُ ولا يحولُوا بينهُ وبينها .

وهذا من حِكمتهِ سبحانهُ أن يُسلِّطَ الضَّعيفَ من خلقهِ الذي لا مُؤنَةَ لهُ على القويِّ فينتقمَ به منهُ ويُنْزلَ به ما كانَ يَحْذَرُهُ منهُ حتى لا يَستطيعَ لذلكَ مَرَدًّا ولا صَرفًا ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ ونُريدُ أن نمُنَّ عَلى الَّذينَ استُضْعِفوا في الأرضِ ونَجعَلَهُم أئمَّةً ونَجعَلَهُم الوارثينَ ونُمَكِّنَ لهُم في الأرضِ ونُرِيَ فِرعَونَ وهامانَ وجُنودَهما منهم ما كانوا يَحْذَرون ﴾ [القصص : ٥ - ٦] .

فواحَسْرَتاهُ على استقامَةٍ معَ اللَّهِ وإيثارٍ لمرضاتهِ في كلِّ حالٍ يُمكِّنُ به الضَّعيفُ المُستَضعَفُ حتى يَرى مَن استَضعفهُ أنَّهُ أوْلى باللَّهِ ورسولهِ منهُ ، ولكنِ اقتَضَتْ حِكمَةُ اللَّهِ العَزيزِ الحكيمِ أنْ يأكلَ الظَّالمُ الباغي ويتمتَّعَ في خَفارَةِ

(١) والواردُ في هذا المعنى - أيضًا - ضعيفٌ ، فانظر « الضعيفة » (١٥٣٣) .

ذنوبِ المظلومِ المبغيِّ عليهِ ، فذنوبُهُ من أعظَمِ أسبابِ الرَّحمَةِ في حقِّ ظالمِهِ ، كما أنَّ المَسْؤولَ إذا ردَّ السَّائلَ فهو في خَفارَةِ كذبِهِ ، ولو صَدَقَ السَّائلُ لَمَا أفلَحَ مَنْ ردَّهُ [1]، وكذلكَ السَّارقُ وقاطعُ الطَّريقِ في خَفارَةِ منعِ أصحابِ الأموالِ حُقوقَ اللَّهِ فيها ولو أدَّوْا ما للَّهِ عليهم فيها لَحَفِظَها اللَّهُ عليهم .

وهذا أيضًا بابٌ عظيمٌ من حكمَةِ اللَّهِ ، يطَّلعُ النَّاظرُ فيهِ على أسرارٍ من أسرارِ التَّقديرِ وتَسليطِ العالَمِ بعضِهم على بَعضٍ وتَمْكينِ الجُناةِ والبُغاةِ ، فسُبحانَ مَن لهُ في كلِّ شيءٍ حكمَةٌ بالغَةٌ وآيَةٌ باهرَةٌ ، حتى إنَّ الحيواناتِ العاديَةَ على النَّاسِ في أموالِهم وأرزاقِهم وأَبدانِهم تَعيشُ في خَفَارَةِ ما كسَبَتْ أيديهم ، ولولا ذلكَ لم يُسَلَّط عليهم منها شيءٌ .

ولعلَّ هذا الفَصلَ الطَّرْدِيَّ أنفعُ لمُتأمِّلِهِ من كثيرٍ من الفُصولِ المتقدِّمَةِ [2] ، فإنَّهُ إذا أعطاهُ حقَّهُ منَ النَّظرِ والفكرِ عَظُمَ انتفاعهُ به جدًّا ، واللَّهُ الموفِّق .

ويُحكى أنَّ بَعضَ أصحابِ الماشيَةِ كانَ يشوبُ اللبنَ ويبيعهُ على أنَّهُ خالصٌ ، فأرسلَ اللَّهُ عليهِ سيلًا فذَهَبَ بالغنمِ فجعَلَ يعجبُ ، فأُتيَ في منامهِ فقيلَ له : أتَعجَبُ من أخذِ السَّيلِ غَنَمَكَ ؟! إنَّما هي تلكَ القَطراتُ التي كنتَ تُشِيبُ بها اللبنَ ، اجتَمعَتْ وصارَتْ سيلًا .

فقِسْ على هذه الحكايَةِ ما تراهُ في نَفسكَ وفي غيركَ ، تَعلَم حينئذٍ أنَّ اللَّهَ قائمٌ بالقسطِ ، وأنَّهُ قائمٌ على كلِّ نَفسٍ بما كَسَبَت، وأنَّهُ لا يظلمُ مِثقالَ ذرَّةٍ .

---

(١) ويُروى في ذلك حديثٌ موضوعٌ ؛ يُنظر له « التمهيد » (٥ / ٢٩٧) لابن عبدالبرّ ، و « الفوائد المجموعة » (٦٤) للشوكاني ، و « الأسرار المرفوعة » (٣٧٨) للقاري ، و « المقاصد الحسنة » (٣٤٤) .

(٢) هذه إشارة من المؤلّف رحمه الله لقرّائهِ ، يُبَيِّنُ لهم فيها نُبذةً من منهجِه .

والأثرُ الإسرائيليُّ مَعروفٌ (١) أنَّ رجلًا كانَ يشوبُ الخَمرَ ويبيعهُ على أنَّهُ خالصٌ ، فجمعَ من ذلكَ كيسَ ذَهَبٍ وسافرَ به ، فَركِبَ البَحرَ ومعهُ قِرْدٌ له ، فلمَّا نامَ أخَذَ القِرْدُ الكيسَ وصَعَدَ به إلى أعلى المركبِ ثمَّ فتحهُ فجعَلَ يُلقيهِ دينارًا في الماءِ ، ودينارًا في المركبِ ، كأنَّهُ يقولُ له بلسانِ الحالِ : ثمنُ الماءِ صارَ إلى الماءِ ولم يظلمكَ !

وتأمَّل الحِكْمَةَ في حبسِ اللهِ الغَيثَ عن عبادِهِ وابتلائهم بالقَحطِ إذ منَعوا الزَّكاةَ وحَرموا المساكينَ كيفَ جُوزوا على منعِ ما للمساكينِ قِبَلَهم من القوتِ بمنعِ اللَّهِ مادَّةَ القوتِ والرِّزقِ وحَبْسِها عنهم ، فقال له بلسانِ الحالِ : مَنَعْتُم الحقَّ فَمُنِعْتُم الغَيثَ ، فهلّا استنزلتُموهُ ببَذْلِ ما للَّهِ قِبَلَكُم .

وتأمَّلْ حكمَةَ اللَّهِ تعالى في صَرفِهِ الهُدى والإيمانَ عن قلوبِ الذينَ يَصرفونَ النَّاسَ عنهُ ، فصدَّهُم عنهُ كما صَدُّوا عبادَهُ صدًّا بصدٍّ ومنعًا بمنعٍ .

وتأمَّلْ حِكمتَهُ تعالى في مَحْقِ أموالِ المُرابينَ وتَسليطِ المُتْلِفاتِ عليهم ، كما فعَلوا بأموالِ النَّاسِ ومَحَقُوها عليهم وأتلفوها عليهم بالرِّبا ؛ جُوزوا إتْلافًا بإتْلافٍ ، فقلَّ أنْ تَرى مُرابيًا إلّا وآخِرَتُهُ إلى مَحْقٍ وقِلَّةٍ وحاجَةٍ :

وتأمَّلْ حِكمتَهُ تعالى في تَسليطِ العدُوِّ على العبادِ إذا جارَ قويُّهُم على ضَعيفهم ولم يُؤخَذ للمظلومِ حقُّهُ من ظالمِهِ ، كيفَ يُسلِّطُ عليهم مَن يفعلُ بهم كفعلهم برعاياهم وضُعفائهم سواءً (٢) ، وهذه سنَّةُ اللَّهِ تعالى منذ قامَت الدُّنيا إلى أن تُطوى الأرضُ ويُعيدها كما بدأها .

وتأمَّلْ حِكمَتهُ تعالى في أنْ جَعَلَ مُلوكَ العبادِ وأُمراءَهُم وولاتَهُم من جنسِ

---

(١) لم أَعْرِفْه !

(٢) فهلّا كان ذلك رادعًا للظالمين من الطُّغاة الّذين يسومون بأهلِ الإسلام وحَمَلتهِ سوءَ العذابِ ؛ تَقْتيلًا وتَشْريدًا وتَنْكيلًا وتَعْذيبًا !!

أعمالِهم ، بل كأنَّ أعمالَهم ظَهَرَت في صورِ وُلاتِهم وملوكهم ؛ **فإنِ استقاموا استقامَت ملوكُهُم ، وإنْ عَدَلوا عَدلتْ عليهم** ، وإنْ جاروا جارَت مُلوكُهُم وولاتُهُم ، وإنْ ظَهَرَ فيهم المكرُ والخديعَةُ فَوُلاتُهُم كذلكَ ، وإنْ منَعوا حقوقَ اللَّهِ لديهم وبَخِلوا بها منعَتْ ملوكُهُم وولاتُهم ما لهم عندَهم منَ الحقِّ وبَخِلوا بها عليهم ، وإنْ أخَذوا ممَّن يَستَضعفونهُ ما لا يَستَحقُّونهُ في مُعاملتهم أَخَذَت منهم الملوكُ ما لا يَستحقُّونَهُ وضَربَت عليهم المُكوسَ والوظائفَ ، وكُلُّ ما يَستخرجونهُ منَ الضَّعيفِ يستخرجهُ الملوكُ منهم بالقوَّةِ ، **فعمَّالُهم ظَهَرَتْ في صُوَرِ أعمالِهم**[1] .

وليسَ في الحكمَةِ الإلهيَّةِ أن يُولَّى على الأشرارِ الفُجَّارِ إلّا مَن يكونُ مِن جنسِهم .

ولمَّا كانَ الصَّدرُ الأوَّلُ خيارَ القرونِ وأبرَّها كانَت ولاتُهم كذلكَ ، فلمَّا شابوا شِيبَتْ لهم الولاةُ ، فحِكمَةُ اللَّهِ تأبى أن يُوَلِّي علينا في مثلِ هذه الأزمانِ مثلَ مُعاوِيَةَ وعمرَ بن عبدالعَزيزِ ، فَضلًا عن مثلِ أبي بكرٍ وعمرَ ، بل وُلاتُنا على قَدْرِنا وولاةُ مَن قبلنا على قَدْرِهم وكلٌّ من الأمرين مُوجِبُ الحكمةِ ومُقتضاها[2] .

ومَن له فِطنَةٌ إذا سافَرَ بفكرهِ في هذا البابِ رأى الحكمَةَ الإلهيَّةَ سائرَةً في القضاءِ والقَدرِ ، ظاهرَةً وباطنَةً فيهِ كما في الخَلْقِ والأمرِ سواءً ، فإيَّاكَ أنْ تظنَّ بظنِّكَ الفاسدِ أنَّ شيئًا من أقضيتِهِ وأقدارهِ عارٍ عن الحكمَةِ البالغَةِ ، بل جميعُ أقضيتِهِ تعالى وأقدارهِ واقعَةٌ على أتمِّ وجوهِ الحكمَةِ والصَّوابِ ، ولكنَّ العُقولَ الضَّعيفَةَ محجوبةٌ بضَعفها عن إدْراكِها ، كما أنَّ الأبصارَ الخُفَّاشيَّةَ محجوبةٌ بضعفها عن ضوءِ الشمسِ ، وهذه العقولُ الصِّغارُ إذا صادَفها الباطلُ جالَت فيهِ

---

(١) قارِن بـ « سِراجِ المُلوكِ » (ص ١٠١) لِلطُّرطوشيِّ .

(٢) وهذا الكلامُ المحبَّر مِن أعظم قواعد التغيير الّتي يتنازعُ تبنِّيها الكثيرُ من (الإسلاميِّن)!!

وصالَت ، ونَطَقَت وقالت ، كما أنَّ الخُفَّاشَ إذا صادَفَهُ ظلامُ الليلِ طارَ وسارَ :

خفافيشُ أعْشاها النَّهارُ بضوئهِ ... وَلازَمَها قِطْعٌ منَ الليلِ مُظلمُ

وتأمَّلْ حِكمتَهُ تبارَكَ وتعالى في عُقوباتِ الأُمَمِ الخاليَةِ وتَنْويعِها عليهم بحسبِ تنوُّعِ جرائمهم ، كما قال تعالى : ﴿ وعادًا وثمودَ وقَد تبيَّنَ لكُم مِن مساكِنِهِم وزيَّنَ لَهُم الشيطانُ أَعمالَهُم فصدّهُم عن السَّبيلِ وكانُوا مُستبصرِين وقارونَ وفرعونَ وهامانَ ولقد جاءَهُم موسى بالبيِّناتِ فاستَكْبروا في الأَرْضِ وما كانُوا سابقِينَ ، فَكُلّاً أَخذْنا بذَنْبِه فمنهُم مَن أَرسَلْنا عليه حاصِبًا ومِنْهُم مَن أَخَذَتْه الصَّيْحَةُ ومِنْهُم مَنْ خَسَفْنا بهِ الأَرْضَ ومِنْهُم مَنْ أَغرَقْنا وما كانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُم ولكنْ كانُوا أَنفُسَهم يظلمونَ ﴾ [العنكبوت : ٣٨ - ٤٠] .

وتأمَّلْ حِكمتَهُ تعالى في مَسْخِ مَن مَسَخَ منَ الأُمَمِ في صُوَرٍ مختلفَةٍ مناسبَةٍ لتلكَ الجرائمِ ؛ فإنَّها لمّا مُسِخَت قلوبُهم وصارَت على قلوبِ تلكَ الحيواناتِ وطِباعِها اقتَضَتِ الحكمَةُ البالغَةُ أنْ جُعِلَت صُورُهم على صُوَرِها لِتَتمَّ المُناسَبَةُ ويكمُلَ الشَّبَهُ ، وهذا غايةُ الحكمَةِ .

واعْتَبِرْ هذا بمَن مُسِخوا قِرَدَةً وخنازيرَ ، كيفَ غَلَبَت عليهم صفاتُ هذه الحيواناتِ وأخلاقُها وأعمالُها !

ثمَّ إن كنتَ منَ المُتوسِّمينَ (١) فاقرأْ هذه النُّسْخَةَ من وجوهِ أشباهِهِم ونُظَرائهم ، كيفَ تراها باديَةً عليها ؟ وإنْ كانَت مَستورَةً بصورَةِ الإنسانيَّةِ فاقْرأْ نُسْخَةَ القِردَةِ من صُورِ أهلِ المكرِ والخَديعَةِ والفِسْقِ الذينَ لا عُقولَ لهم ، بل هم أخفُّ النَّاسِ عُقولًا وأعظمُهم مكرًا وخداعًا وفسقًا !

فإنْ لم تَقرأ نُسخَةَ القِرَدَةِ من وجوهِهِم فلَستَ من المُتوسِّمينَ ، واقرأ نُسخَة

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ في ذَلك لآياتٍ للمُتوسِّمين ﴾ [الحِجر : ٧٥] .

الخنازيرِ من صوَرِ أشباههم وَلا سيَّما أعداءُ [١] خيارِ خَلْقِ اللَّهِ بعدَ الرُّسُلِ وهم أصحابُ رسولِ اللَّه ﷺ ؛ فإنَّ هذه النُّسخَةَ ظاهرَةٌ على وجوهِ الرَّافضَةِ يقرأُها كلُّ مؤمنٍ كاتبٍ وغير كاتبٍ ! وهي تظهرُ وتَخفى بحسبِ خِنزيريَّةِ القلبِ وخُبثِهِ ؛ فإنَّ الخِنزيرَ أخبثُ الحيواناتِ وأردؤها طباعًا ، ومِن خاصيَّتِهِ أنَّهُ يَدَعُ الطيِّباتِ فلا يأكلُها ويقومُ الإنسانُ عن رجيعهِ فيُبادرُ إليهِ .

فتأمَّلْ مُطابَقَةَ هذا الوَصفِ لأعداءِ الصَّحابَةِ كيفَ تجدُهُ مُنطبقًا عليهم ؟ فإنَّهُم عَمَدوا إلى أطيَبِ خَلقِ اللَّهِ وأطهرهم فعادوهم وتبرَّؤا منهم ، ثمَّ والَوْا كُلَّ عدوٍّ لهم منَ النَّصارى واليَهودِ والمُشركينَ ، فاستَعانوا في كلِّ زمانٍ على حَربِ المؤمنينَ المُوالينَ لأصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ بالمُشركينَ والكفَّارِ وصرَّحوا بأنَّهُم خيرٌ منهم .

فأيُّ شبَهٍ ومُناسَبةٍ أوْلى بهذا الضَّرْبِ منَ الخنازيرِ ؟! فإنْ لم تقرأ هذه النُّسخَةَ من وجوههم فلستَ من المُتوسِّمين !

وأمَّا الأخبارُ التي تكادُ تبلغُ حدَّ التَّواترِ بمَسخِ مَن مُسخَ منهم عندَ الموتِ خِنزيرًا فأكثرُ مِن أن تذكرَ هاهُنا ، وقَد أفرَدَ لها الحافظُ محمّد بن عبدِالواحدِ المَقدسيّ [٢] كتابًا .

---

(١) وهم الشيعةُ الروافضُ !!

(٢) هو الحافظُ الضِّياءُ المقدسيُّ ، المتوفَّى سنة (٦٤٣ هـ) ، والمُترجم في « ذيل طَبَقات الحنابلةِ » (٢ / ٢٣٤) لابن رجب .

ولم أرَ لكتابه المُشار إليه ذِكْرًا فيه ، فاللهُ أَعلمُ .

نَعَم ؛ ذكر في كتابِهِ « النهي عن سَبِّ الأَصحابِ وبيان ما فيه من العَذَاب » (٨٩ - ١١٤) فَصْلاً بعنوان : « ذِكر بعض ما بُلي به مَن كان يشتمُ الصحابةَ رضي الله عنهم » ، وفيه قَصَصٌ في مسخ بعضِ أُولئك إلى خنازير .

ثمَّ رأيتُ ما يؤكِّدُ ذلك من كلامِ شيخ الإِسلام ابن تيميّة - شيخ المصنِّف - في « منهاج السنّة النبويّة » (١ / ٤٨٥) ، ثمَّ قال : « وذكر فيه حكاياتٍ معروفة في ذلك ، وأَعرف أَنا =

وتأمَّلْ حِكمتَهُ تعالى في عذابِه الأُمَمَ السَّالفَةَ بعذابِ الاستئصالِ لَمّا كانوا أطوَلَ أعمارًا ، وأعظَمَ قُوىً ، وأعتى على اللّهِ وعلى رُسُلِهِ ، فلمّا تَقاصَرَت الأعمارُ وضَعُفَت القُوى رَفَعَ عذابَ الاستئصالِ وَجعَلَ عذابَهم بأيدي المؤمنين ، فكانَت الحكمَةُ في كلِّ واحدٍ من الأمرينِ ما اقتضَتْهُ في وَقتِه .

وتأمَّلْ حِكمتَهُ تبارَكَ وتعالى في إرْسالِ الرُّسلِ في الأُمَمِ واحدًا بَعدَ واحدٍ ، كلَّما ماتَ واحدٌ خَلَفَهُ آخرُ ؛ لحاجتِها إلى تَتابُعِ الرُّسلِ والأنبياءِ لضَعفٍ في عقولِها وعَدمِ اكتفائها بآثارِ شريعَةِ الرَّسولِ السَّابقِ ، فلمَّا انتهَت النُّبوَّةُ إلى مُحمَّدِ بن عبداللّهِ رسولِ اللّهِ ونبيِّهِ ﷺ أرسلهُ إلى أَكملِ الأُمَمِ عُقولًا ومعارفَ ، وأصحِّها أذهانًا ، وأغزرِها علومًا ، وبَعثَهُ بأكمَلِ شريعَةٍ ظَهَرَت في الأرضِ منذ قامَتِ الدُّنيا إلى حينِ مَبعثِهِ ، فأغنى اللّهُ الأمَّةَ بكمالِ رسولِها وكمالِ شريعتِهِ وكمالِ عقولِها وصحَّةِ أذهانها عن رسولٍ يأتي بَعدَهُ أقامَ لهُ مِن أُمَّتِهِ ورثَةً يحفظونَ شريعتَهُ ، ووكَّلهم بها حتى يُؤدُّوها إلى نُظرائهم ، ويَزرعوها في قلوبِ أشباهِهم ، فلم يَحتاجوا معهُ إلى رسولٍ آخَرَ ولا نبيٍّ ولا مُحَدَّثٍ ، ولهذا قال ﷺ : « إنَّهُ قَد كانَ قبلَكُم في الأُمَمِ مَحدَّثونَ فإنْ يكُن في أُمَّتي أحدٌ فعُمرُ » [1]، فجزَمَ بوجودِ المُحَدَّثين في الأُمَمِ، **وعلَّقَ وجودَهُ في أُمَّتِهِ بحرفِ الشرطِ** ؛ وليسَ هذا بنقصانٍ لأُمَتِهِ عمّن قبلهم ، بل هذا مِن كمالِ أُمَّتِه على مَنْ قَبلَها ، فإنَّها - لكمالِها وكمالِ نبيِّها وكمالِ شريعتِه - لا تحتاجُ إلى مُحدَّث ، بلْ إنْ وُجِدَ فهو صالحٌ للمُتابعَةِ والاستشهادِ ، لا أنَّهُ عُمدَةٌ ؛ لأنَّها في غُنْيَةٍ بما

= حكاياتٍ أُخرى لم يذكُرها هو » .

(١) رواه البخاريُّ (٣٢٨٢) ومُسلم (٢٣٩٨) .

وانظر - لشرحِه - « فتح الباري » (٧ / ٥٠) وكتابي « الكشف الصريح عن أَغلاط الصابوني في صلاة التراويح » (ص ٨١ - ٨٢) .

بَعَثَ اللَّهُ به نبيَّها عن كلِّ منامٍ أو مُكاشفَةٍ أو إلهامٍ أو تَحديثٍ [١] ، وأمَّا مَن قبلَها فللحاجَةِ إلى ذلكَ جُعلَ فيهم المُحدَّثون .

ولا تظنَّ أنَّ تَخصيصَ عمرَ رضيَ اللَّهُ عنهُ بهذا تَفضيلٌ لهُ على أبي بكرٍ الصِّدِّيق ، بل هذا من أقوى مناقبِ الصِّدِّيقِ ، فإنَّهُ لكمالِ مَشربهِ من حَوضِ النُّبوَّةِ وتمامِ رضاعهِ من ثَدْيِ الرِّسالَةِ استغنى بذلكَ عمَّا يتلقَّاهُ من تَحديثٍ أو غيرِهِ ، فالذي يتلقَّاهُ من مِشكاةِ النُّبوَّةِ أتمُّ منَ الذي يتلقَّاهُ عمرُ من التَّحديثِ .

فتأمَّلْ هذا الموضعَ وأعْطِهِ حقَّهُ منَ المعرفَةِ ، وتأمَّلْ ما فيهِ من الحِكمَةِ البالغَةِ الشاهدَةِ للَّهِ بأنَّهُ الحكيمُ الخَبيرُ ، وأنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أكملُ خلقِهِ ، وأكملُهُم شريعَةً ، وأَنَّ أُمَّتَهُ أكملُ الأُمَمِ .

وهذا فَصلٌ مُعتَرِضٌ ، وهو أنفعُ فصولِ الكتابِ ، ولولا الإطالَةُ لوسَّعنا فيهِ المقالَ ، وأكثَرنا فيهِ منَ الشواهدِ والأمثالِ [٢] ، ولَقَد فتَحَ اللَّهُ الكريمُ فيه الباب ، وأرشدَ فيهِ إلى الصَّواب ، وهو المَرجُوُّ لتمامِ نعمتهِ ، ولا قوَّةَ إلّا باللَّهِ العليِّ العظيم .

□□□□□

(١) فهل يُقنِعُ هذا القولُ أَصحابَ الخيالات المناميّة و (النهاريّة) الّذين يَحسَبُون أَنفسَهم أَولياءَ ومُكاشفين ؟!

(٢) فكيف لو أنّه - رحمه الله - أَطال ؟!

٨٣ - فَصْلٌ
[بين العبد والربِّ]

فَأَعِدِ الآنَ النَّظَرَ فيكَ وفي نَفسِكَ مرَّةً ثانيَةً : مَنِ الذي دبَّرك بألطَفِ التَّدبيرِ وأنتَ جنينٌ في بَطنِ أُمِّكَ ، في موضعٍ لا يَدَ تنالُكَ ولا بَصَرَ يُدرِكُكَ ولا حِيلَةَ لكَ في التماسِ الغذاءِ ولا في دَفعِ الضَّرَرِ عنك ، فمَن الذي أجرى إليكَ من دمِ الأُمِّ ما يَغذوكَ كما يَغذو الماءُ النَّباتَ ، وقَلَبَ ذلكَ الدَّمَ لَبَنًا ، ولم يَزَل يُغَذِّيكَ بهِ في أضيَقِ المواضعِ وأبعدِها من حيلَةِ التكسُّبِ والطَّلبِ حتى إذا كَمُل خَلْقُكَ ، واستحكَمَ ، وقَوِيَ أديمُكَ على مُباشرَةِ الهواءِ ، وبصرُكَ على مُلاقاةِ الضِياءِ ، وصَلُبَتْ عِظامُكَ على مُباشرَةِ الأيدي والتَّقلُّبِ على الغَبْراءِ : هاجَ الطَّلْقُ بأُمِّكَ فأزعجكَ إلى الخُروجِ أيَّما إزعاجٍ إلى عالمِ الابتلاءِ ، فرَكَضَكَ الرَّحِمُ ركضَةً منه كأنْ لم يَضُمَّكَ قطُّ ، ولم يَشتمل عليكَ ، فيا بُعْدَ ما بينَ ذلكَ القَبولِ والاشتمالِ حينَ وُضِعْتَ نُطفَةً وبينَ هذا الدَّفعِ والطَّردِ والإخراجِ ! فكانَ مُبتهجًا بحملِكَ فصارَ يَستغيثُ ويعُجُّ إلى ربِّكَ من ثِقَلِكَ .

فمَن الذي فَتَحَ لكَ بابَهُ حتى وَلَجْتَ ، ثمَّ ضمَّهُ عليكَ حتى حُفِظتَ وكَمُلتَ ، ثمَّ فتحَ لكَ البابَ ووَسَّعهُ حتى خَرَجْتَ منه كلمحِ البَصَرِ ؟! لم يَخْنُقْكَ ضِيقُهُ ، ولم تَحبسْكَ صعوبَةُ طَريقكَ فيه ، فلو تأمَّلْتَ حالَكَ في دخولكَ من ذلكَ البابِ وخُروجِكَ منهُ لذَهَبَ بكَ العَجَبُ كلَّ مذهَبٍ ! فمَن الذي أوحى إليهِ أنْ يتضايَقَ عليكَ وأنتَ نُطفةٌ حتى لا تَفسُدَ هناكَ ، ثمَّ أوحى

إليهِ أنْ يتَّسعَ لكَ وينفسحَ حتى تَخرُجَ منهُ سليمًا ، إلى أن خَرَجْتَ فريدًا وحيدًا ضَعيفًا لا قِشرَةَ ولا لباسَ ولا متاعَ ولا مالَ ، أحوجَ خَلقِ اللَّهِ وأضعفَهُم وأفقرَهُم ، فَصُرِفَ ذلكَ اللبنُ الذي كنتَ تَتَغذَّى بهِ في بَطنِ أُمِّكَ إلى خِزانتين مُعلَّقتين على صَدرِها تَحملُ غِذاءَكَ على صَدرها كما حَمَلَتْكَ في بَطنها ، ثمَّ ساقهُ إلى تِلك الخِزانَتينِ ألطَفَ سَوْقٍ على مَجارٍ وطُرقٍ قَد تهيَّأت له ، فلا يزالُ واقفًا في طرقهِ ومجاريهِ حتى يَستوفي ما في الخِزانَةِ فيجري وينساقُ إليكَ ، فهو بئرٌ لا تَنقطعُ مادَّتُها ، ولا تَنسَدُّ طرقُها ، يسوقُها إليكَ في طُرُقٍ لا يَهتدي إليها الطَّوَّافُ ، ولا يَسلُكُها الرِّجالُ .

فمَن رقَّقَهُ لكَ وصفَّاهُ وأطابَ طَعْمَهُ وحَسَّنَ لونَهُ وأحكمَ طَبْخَهُ أعدَلَ إحكامٍ؛ لا بالحارِّ المُؤذي، ولا بالباردِ الرَّدِي، ولا المُرِّ ولا المالحِ، ولا الكريهِ الرَّائحَةِ ؟! بل قَلَبَهُ إلى ضَربٍ آخَرَ منَ التَّغذيَةِ والمَنفعَةِ خلافَ ما كانَ في البَطنِ ، فوافاكَ في أشدِّ أوقاتِ الحاجَةِ إليهِ على حينِ ظمأٍ شديدٍ وجوعٍ مُفْرِطٍ ، جمَعَ لكَ فيهِ بينَ الشرابِ والغذاءِ ، فحينَ تُولَدُ قَد تَلَمَّظْتَ وحرَّكتَ شفتيكَ للرِّضاعِ فتجدُ الثَّدْيَ المُعلَّقَ كالإِدَاوةِ قَد تَدلَّى إليكَ وأقبلَ بِدَرِّهِ عليكَ ، ثمَّ جعَلَ في رأسهِ تلكَ الحَلَمَةَ التي هي بمقدارِ صِغَرِ فَمِكَ فلا يَضِيقُ عنها ولا يتعَبُ بالتقامها ، ثمَّ نَقَبَ لكَ في رأسها نَقْبًا لطيفًا بحَسَبِ احتمالكَ ، ولم يُوسِّعهُ فتختنقَ باللبنِ ، ولم يُضيِّقهُ فتمُصَّهُ بكُلفَةٍ ، بل جعَلَهُ بقَدْرٍ اقتَضتَهُ حكمتُهُ ومصلحتُكَ .

فمَن عطفَ عليكَ قَلبَ الأُمِّ وَوَضَعَ فيهِ الحنانَ العَجيبَ والرَّحمَةَ الباهرَةَ حتى تكونَ في أهنأِ ما يكونُ من شأنها وراحتها ومَقيلها ؟! فإذا أحسَّتْ منكَ بأدنى صوتٍ أو بُكاءٍ قامَت إليكَ وآثَرَتْكَ على نفسها على مَدَى الأَنْفاسِ ،

مُنقادَةً إليكَ بغيرِ قائدٍ ولا سائقٍ إلّا قائدَ الرَّحْمَةِ وسائقَ الحنانِ ، تَوَدُّ لو أنَّ كلَّ ما يُؤلمكَ بجسمها ، وأنَّهُ لم يطرُقْكَ منهُ شيءٌ ، وأنَّ حياتَها تُزادُ في حياتكَ ، فمنَ الذي وضعَ ذلكَ في قلبها حتى إذا قَوِيَ بدنُكَ واتَّسعَتْ أمعاؤكَ وخشُنَت عظامُكَ واحتَجْتَ إلى غذاءٍ أصلَبَ من غذائكَ ليشتَدَّ به عظمُكَ ويَقوى عليهِ لحمُكَ ، وَضَعَ في فيكَ آلةَ القَطعِ والطَّحْنِ ، فَنَصَبَ لَكَ أسنانًا تَقطَعُ بها الطَّعامَ وطواحينَ تَطحنُهُ بها ؟! فمن الذي حَبَسها عنكَ أيَّامَ رِضاعِكَ رَحمَةً بأُمِّكَ ولُطفًا بها ، ثمَّ أَعطاكَها أيَّامَ أكلِكَ رحمَةً بكَ وإحْسانًا إليكَ ولُطفًا بكَ ، فلو أنَّكَ خَرَجتَ منَ البَطنِ ذا سِنٍّ ونابٍ وناجِذٍ وضِرْسٍ ، كيفَ كانَ حالُ أُمِّكَ بكَ ؟ ولو أنَّكَ مُنِعْتَها وقتَ الحاجَةِ إليها كيفَ كانَ حالُكَ بهذه الأطعمَةِ التي لا تُسيغُها إلّا بَعدَ تَقطيعها وطَحنها ؟ وكلَّما ازْدَدْتَ قوَّةً وحاجَةً إلى الأسنانِ في أكلِ المطاعمِ المُختلفَةِ زِيدَ لكَ في تلكَ الآلاتِ حتى تَنتَهيَ إلى النَّواجذِ فَتُطيقَ نَهْشَ اللحمِ وقَطْعَ الخبزِ وكَسْرَ الصُّلبِ ، ثمَّ إذا ازدَدْتَ قوَّةً زِيدَ لكَ فيها حَتّى تَنتهي إلى الطَّواحينِ التي هي آخرُ الأضراسِ .

فَمَن الذي ساعَدَكَ بهذه الآلاتِ وأَنْجَدَكَ بها ومكَّنَكَ بها من ضُروبِ الغذاءِ ؟!

ثمَّ إنَّهُ اقتَضَتْ حِكمتُهُ أنْ أخرجَكَ مِن بَطنِ أُمِّكَ لا تَعلمُ شيئًا ، بل غبيًّا لا عَقْلَ ولا فَهمَ ولا علمَ ، وذلكَ مِن رَحمتهِ بكَ ؛ فإنَّكَ على ضَعفِكَ لا تَحتملُ العَقلَ والفَهمَ والمَعرفَةَ ، بل كنتَ تَتمزَّقُ وتَتَصدَّعُ ، بل جعَلَ ذلكَ ينتقلُ فيكَ بالتَّدريجِ شيئًا فشيئًا ، فلا يُصادفُكَ ذلكَ وَهلَةً واحدَةً ، بل يُصادفكَ يَسيرًا يَسيرًا حتى يتكامَلَ فيكَ .

واعتبِرْ ذلكَ بأنَّ الطِّفْلَ إذا سُبيَ صَغيرًا من بَلدِهِ ومن بينِ أبويهِ ولا عَقلَ لهُ فإنَّهُ لا يُؤلِمُهُ ذلكَ ، وكلَّما كانَ أقربَ إلى العَقلِ كانَ أشقَّ عليهِ وأصعَبَ ، حتى إذا كانَ عاقلًا فلا تَراهُ إلّا كالْوالِهِ الحيرانِ .

ثمَّ لو وُلِدتَ عاقلًا فهيمًا كحالكَ في كِبَرِكَ تَنغَّصَتْ عليكَ حياتُكَ أعظمَ تَنغيصٍ ، وتنكَّدْتَ أعظَمَ تَنكيدٍ ، لأنَّكَ تَرى نَفسَكَ محمولًا رَضيعًا مُعصَّبًا بالخِرَقِ مُربَّطًا بالقَمْطِ مسجونًا في المَهدِ عاجزًا ضَعيفًا عمَّا يُحاوِلُهُ الكبيرُ ، فكيفَ كانَ يكونُ عيشُك مع تعقُّلِك التَّامِّ في هذه الحالَةِ ؟ ثمَّ لم يكُن يُوجَدُ لكَ منَ الحلاوَةِ واللَّطافَةِ والوَقْعِ في القَلبِ والرَّحمَةِ بكَ ما يُوجَدُ للمولودِ الطِّفلِ ، بل تكونُ أنْكَدَ خَلقِ اللَّهِ وأثقلَهم وأعْنَتَهُم وأكثرَهم فُضولًا ، وكانَ دخولُكَ هذا العالَمَ وأنتَ غبيٌّ لا تَعقلُ شيئًا ولا تَعلمُ ما فيهِ أهلُهِ محضَ الحكمةِ والرَّحمَةِ بكَ والتَّدبيرِ ، فَتَلْقَى الأشياءَ بذهنٍ ضَعيفٍ ومَعرفَةٍ ناقصَةٍ ، ثمَّ لا يزالُ يتزايَدُ فيكَ العقلُ والمَعرفَةُ شيئًا فشيئًا حتى تألَفَ الأشياءَ وتَتمرَّنَ عليها وتَخرجَ منَ التَّأمُّلِ لها والحيرَةِ فيها وتَستقبلَها بحُسنِ التَّصرُّفِ فيها والتَّدبيرِ لها والإتقانِ لها .

وفي ذلكَ وجوهٌ أُخرُ منَ الحكمَةِ غيرُ ما ذكرناهُ :

فمَن هذا الذي هو قَيِّمٌ عليكَ بالمِرْصادِ يَرْصُدُكَ حتى يُوافيَكَ بكلِّ شيءٍ منَ المنافعِ والآرابِ والآلاتِ في وقتِ حاجتِكَ لا يُقدِّمها عن وقتها ولا يُؤخِّرها عنهُ .

ثمَّ إنَّهُ أعطاكَ الأظفارَ وَقتَ حاجتِكَ إليها لمنافعَ شتى ، فإنَّها تُعينُ الأصابعَ وتُقوِّيها ، فإنَّ أكثرَ العَمَلِ لمّا كانَ برؤوسِ الأصابعِ وعليها الاعتمادُ أُعِينَت

بالأظافرِ قوَّةً لها معَ ما فيها مِن منفعَةِ حكِّ الجسمِ وقَشْطِ الأذى الذي لا يَخْرُجُ باللحمِ عنهُ ، إلى غيرِ ذلكَ من فوائدِها .

ثمَّ جمَّلَكَ بالشعرِ على الرَّأسِ زينَةً ووقايَةً وصيانَةً مِنَ الحرِّ والبَردِ ، إذ هو مَجْمَعُ الحواسِّ ومَعْدِنُ الفِكرِ والذِّكْرِ وثمرَةُ العَقلِ تَنتَهي إليهِ .

ثمَّ خَصَّ الذَّكَرَ بأنْ جمَّلَ وجهَهُ باللِّحيَةِ وتوابعها وقارًا وهَيبَةً لهُ ، وجمالًا ، وفَصلًا لهُ عن سنِّ الصِّبا ، وفرْقًا بينهُ وبينَ الإناثِ [1] ، وبقيَت الأُنثى على حالها لِمَا خُلِقَت لهُ من استمتاعِ الذَّكَرِ بها ، فبقيَ وجهُها على حالهِ ونضارتهِ ليكونَ أهْيَجَ للرَّجُلِ على الشهوَةِ وأكْمَلَ لِلذَّةِ الاستمتاعِ ، فالماءُ واحدٌ ، والجوهَرُ واحدٌ ، والوعاءُ واحدٌ ، واللِّقاحُ واحدٌ ، فَمَن الذي أعطى الذَّكَرَ الذُّكوريَّةَ والأُنثى الأُنوثيَّة ؟!

ولا تَلتفِتْ إلى ما يقولهُ الجهَلَةُ من الطَّبائعيِّين في سبَبِ الإذْكارِ والإيناثِ ، وإحالَةِ ذلكَ على الأُمورِ الطَّبيعيَّةِ التي لا تكادُ تُصْدُقُ في هذا الموضعِ إلّا اتِّفاقًا ! وكذبُها أكثرُ من صدقِها ، وليسَ استنادُ الإذْكارِ والإيناثِ إلّا على محضِ المرسومِ الإلهيِّ الذي يُلقيهِ إلى مَلَكِ التَّصويرِ حينَ يقولُ : يا ربِّ ذكرٌ أم أُنثى ؟ شقيٌّ أم سَعيدٌ ؟ فما الرِّزق ؟ فما الأَجَل ؟ فيُوحي ربُّكَ ما يشاءُ ، ويكتبُ المَلَكُ ، فإذا كانَ للطَّبيعَةِ تأثيرٌ في الإذكارِ والإيناثِ فلها تأثيرٌ في الرِّزقِ والأجلِ والشقاوَةِ والسَّعادَةِ وإلّا فلا ، إذ مَخرجُ الجميعِ ما يُوحيهِ اللَّهُ إلى المَلَكِ ، ونَحنُ لا نُنْكِرُ أنَّ لذلكَ أسبابًا أُخَر ، ولكنّ تلكَ من الأسبابِ التي استأْثَرَ اللَّهُ بها دونَ البَشرِ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ للهِ مُلْكُ السَّمواتِ والأرضِ يَخْلُقُ ما يشاءُ يَهَبُ

(١) فَخلْقُها مِن التشبُّه بهنّ !

لِمَن يشاءُ إناثًا ويَهَبُ لِمَن يشاءُ الذُّكور أَو يُزَوِّجُهم ذُكرانًا وإناثًا ويجعَلُ مَنْ يَشاءُ عَقيمًا إنّه عليم قدير﴾ [الشورى : ٤٩ - ٥٠] ، فَذكرَ أصنافَ النِّساءِ الأربعَةَ معَ الرِّجالِ :

إحْداها : مَن تلدُ الإناثَ فَقط .

الثَّانيَة : مَن تلدُ الذُّكورَ فَقَط .

الثَّالثَة : مَن تلدُ الزَّوجين الذَّكَرَ والأُنثى - وهو معنى التَّزويجِ هنا - أَي : يَجعَلُ ما يَهبُ له زوجين ذكرًا وأُنثى .

الرَّابعَة : العقيمُ التي لا تَلدُ أصلًا .

وممَّا يدلُّ على أنَّ سَبَبَ الإذكارِ والإيناثِ لا يعلمُهُ البشَرُ ولا يُدْرَكُ بالقياسِ والفِكَرِ ، وإنَّما يُعلمُ بالوَحيِ ، ما رَوى مسلمٌ في « صحيحهِ »[١] من حديثِ ثوبانَ ، قالَ : كنتُ عندَ النَّبيِّ ﷺ فجاءَ حَبْرٌ من أحبارِ اليَهودِ ، فقالَ : السَّلامُ عليكَ يا محمَّد ! فدفعتُهُ دفعَةً كادَ يُصرَعُ منها ، فقالَ : لِمَ تدفعني ؟ فقلتُ : أَلَا تقولُ : يا رسولَ اللَّهِ ! فقالَ اليَهوديُّ : وإنَّما نَدعوهُ باسمِهِ الذي سمّاه بِهِ أهلهُ ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ : إنَّ اسمي محمَّدٌ الذي سمَّاني بِهِ أهلي ، فقال اليهودي : جئتُ أسألُكَ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أينفعُكَ شيءٌ إنْ حدَّثتكَ ! » قال : أسمعُ بأُذني ، فنكَتَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بعُودٍ معهِ ، فقال : سَلْ ، فقال اليهودي : أينَ يكونُ النَّاسُ يومَ تُبدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ والسمواتُ ؟ فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « هُم في الظُّلْمَةِ دونَ الجسرِ » ، قال : فمَن أوَّلُ النَّاسِ إجازَةً ؟ قال : « فقراءُ المهاجرينَ » ، قال اليهوديُّ : فما تُحْفَتُهم حينَ يَدخلونَ

---

(١) (برقم : ٣١٥) .

الجنَّة ؟ فقال : « زيادَةُ كبدِ النُّون [١] » قال : فما غذاؤهم على إِثْرِها ؟ قال : « يُنحَرُ لهم ثورُ الجنَّةِ الذي يأكلُ من أطرافها » قال : فما شرابُهم عليهِ ؟ قال : « من عَينٍ تُسمَّى سلسبيلًا » قال : صَدَقْتَ ، وجئتُ أسأَلُكَ عن شيءٍ لا يعلمهُ إلّا نبيٌّ أو رجلٌ أو رجلانِ، قال : يَنفعُكَ إنْ حدَّثتكَ ؟ قال : أسمُع بأُذني ، قال: جئتُ أسألكَ عن الوَلدِ ؟ قال : ماءُ الرَّجلِ أبيضُ ، وماءُ المرأةِ أصفَرُ ، فإذا اجتمعا فَعَلا منيُّ الرَّجلِ منيَّ المرأةِ ذَكَرٌ بإذنِ اللَّهِ ، وإنْ علا منيُّ المرأةِ منيَّ الرَّجلِ أُنثى بإذنِ اللَّهِ ، قال اليَهوديُّ : لقَد صَدَقْتَ ، وإنَّكَ لنبيٌّ ، ثم انصَرَفَ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَد سألَني عن هذا الذي سألَني عنهُ وما لي علمٌ به ، حتى أتاني اللَّهُ به » .

والذي دلَّ عليهِ العقلُ والنَّقلُ أنَّ الجنينَ يُخلَقُ منَ الماءين جميعًا ، فالذَّكرُ يَقْذِفُ ماءَهُ في رَحِمِ الأنثى ، وكذلكَ هي تُنزلُ ماءَها إلى حيثُ يَنتَهي ماؤهُ ، فيَلتَقي الماآنِ على أمرٍ قد قدَّرهُ اللَّهُ وشاءَهُ ، فَيُخلَقُ الولدُ بينهما جميعًا ، وأيُّهما غَلَبَ كانَ الشبَهُ لهُ ؛ كما في « صَحيح البخاري » [٢] عَن حُميدٍ عن أنَسٍ قال : بَلَغَ عبدَاللَّهِ بن سَلَام قدومُ النَّبيِّ ﷺ ، فأتاهُ فقال : إنّي سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يعلمهنَّ إلّا نبيٌّ ؟ قال : ما أوَّلُ أشراطُ السَّاعَةِ ؟ وما أوَّلُ طعامٍ يأكلهُ أهلُ الجنَّةِ ؟ ومن أيِّ شيءٍ يَنزعُ الولدُ إلى أبيهِ ؟ ومن أيِّ شيءٍ ينزعُ إلى أخوالهِ ؟ فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أخبرَني بهنَّ آنفًا جبريلُ ، فقال عبداللَّه : ذاكَ عدوُّ اليَهودِ من الملائكَةِ ، فقال رسول اللَّهِ ﷺ : « أمَّا أوَّلُ أشراطِ السَّاعَةِ فنارٌ تَحشُرُ

---

(١) هو الحوت .

(٢) (برقم : ٣٩٣٨) .

النَّاسَ منَ المشرقِ إلى المَغربِ ، وأمَّا أوَّلُ طعامٍ يأكلهُ أهلُ الجنَّةِ فزيادَةُ كبدِ الحوتِ ، وأمَّا الشبهُ في الولَدِ فإنَّ الرَّجلَ إذا غَشِيَ المرأةَ وسبَقَها ماؤهُ كانَ الشبهُ له ، وإنْ سَبَقَت كانَ الشبهُ لها » ، فقال : أشهَدُ أنَّكَ رسولُ اللَّهِ ..

وذكرَ الحديثَ .

وفي « الصَّحيحين » [١] عن أُمِّ سَلَمَةَ قالت : يا رسولَ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ لا يَستحي منَ الحقِّ ؛ هل على المرأةِ من غُسلٍ إذا هي احتلمَت ؟ قال : « نَعَم ، إذا رأتِ الماءَ الأصفرَ » ، فضحكَت أمُّ سَلَمَةَ ، فقالت : أو تَحتلم المرأةُ ؟! فقال رسول اللَّه ﷺ : « فَبِمَ يُشْبِهُها الوَلَدُ ؟ » .

فهذه الأحاديثُ الثّلاثَةُ تدلُّ على أنَّ الوَلَدَ يُخلقُ منَ الماءَينِ ، وأنَّ الإذكارَ والإيناثَ يكونُ بغَلَبَةِ أحَدِ الماءَينِ وقَهْرِهِ للآخَرِ وعُلُوِّه عليهِ ، وأنَّ الشَبهَ يكونُ بالسَّبْقِ ، فمَن سَبَقَ ماؤهُ إلى الرَّحِم كانَ الشَبَهُ لهُ .

وهذه أُمورٌ ليسَ عندَ أهلِ الطَّبيعةِ ما يدلُّ عليها ولا تُعْلَمُ إلّا بالوَحي ، وليسَ في صناعتهم أيضًا ما يُنافيها .

على أنَّ في النَّفْسِ من حديثِ ثوبانَ [٢] ما فيها ، وأنَّهُ يُخافُ أنْ لا يكونَ أحدُ رُواتهِ حفظهُ كما يَنبغي ، وأن يكونَ السُّؤالُ إنَّما وقعَ فيهِ عن الشَبهِ لا عَن الإذكارِ والإيناثِ كما سألَ عنهُ عبدُاللَّهِ بنُ سَلَامٍ ، ولذلكَ لم يُخْرِجْهُ البُخاري [٣] .

---

(١) رواه البخاريّ (٣٣٢٨) ومسلم (٣١٣) .

(٢) الّذي رواه مسلم (٣١٥) - كما سبق - .

(٣) قال المصنِّفُ في « تُحفة المودود » (ص ٢٢٣ - بتحقيقي) :

« وأمّا تفرُّدُ مُسلم بحديث ثوبانَ ، فهو كذلك ، والحديثُ صحيحٌ لا مَطْعَنَ فيه ، ولكنْ في القَلْبِ من ذكر الإيناثِ والإِذْكارِ فيه شيءٌ ، هل حُفِظَت هذه اللفظةُ ، أو غيرُ محفوظةٍ ؟ =

وفي « الصَّحيحين » [١] من حديثِ عُبَيدِاللَّهِ بن أبي بكرِ بن أنَسٍ ، عن أَبيه عن النَّبيِّ ﷺ قال : « إنَّ اللَّهَ وكَّلَ بالرَّحمِ مَلَكًا ، فيقولُ : يا ربِّ نُطْفَةٌ ، يا ربِّ عَلَقَةٌ ، يا ربِّ مُضغَةٌ ، فإذا أرادَ أن يخلقَها قال : يا ربِّ أذكرٌ أم أُنثى ؟ شقيٌّ أم سَعيد ؟ فما الرِّزقُ ؟ فما الأجَلُ ؟ فيُكْتَبُ كذلكَ في بَطنِ أُمِّهِ »

أفلا تَرى كيفَ أحالَ بالإذكارِ والإيناثِ على مُجرَّد المشيئةِ ، وقَرَنَهُ بما لا تأثيرَ للطَّبيعَةِ فيهِ منَ الشقاوَةِ والسَّعادَةِ والرِّزق والأجلِ ، ولم يتعرَّض المَلَكُ للشَّبهِ الذي للطَّبيعَة فيهِ مدخَلٌ ، أوْ لا تَرى عبدَاللَّهِ بن سَلَامٍ لم يسألْ إلّا عن الشبهِ الذي يمكنُ الجوابُ عنهُ ، لم يسأل عن الإذكارِ والإيناثِ مع أنَّهُ أبلغُ منَ الشبه ، واللَّهُ أعلمُ .

وإنْ كانَ رسولُ اللهِ ﷺ قَد قالَهُ فهو عينُ الحقِّ [٢].

وعلى كلِّ تَقديرٍ فهو يُبْطِلُ ما زَعَمَهُ بعضُ الطَّبائعيِّين من معرفَةِ أسبابِ الإذكارِ والإيناثِ ، واللَّهُ أعلم .

= والمذكورُ إنّما هو السببُ ، كما ذُكِرَ في سائرِ الأَحاديثِ المتَّفَقِ على صحَّتِها ، فهذا موضعُ نَظَرٍ كما تَرَى ، واللهُ أعلمُ » .

وقال في « التبيان » (ص ٣٣٩) :

« هذا الحديثُ تفرَّدَ به مسلمٌ في « صحيحه » ، وقد تكلّم فيه بعضُهم ، وقال : الظاهرُ أَنَّ الحديثَ وَهِمَ فيه بعضُ الرواةِ ، وإنّما كانَ السؤالُ عن الشبَهِ ، وهو ما سألَ عنه عبدُالله بن سَلَام في الحديث المتَّفق على صحّته، فأَجابه بِسَبْقِ الماءِ ، فإنَّ الشَبَه يكونُ للسابقِ ، فلعلَّ بعضَ الرواةِ انقلبَ عليه شَبَهُ الولد بالمرأةِ بكونِه أُنثى، وشبهَه بالوالدِ بكونِه ذَكَرًا، لا سيَّما والشبَهُ التامُّ إنّما هو بذلك .

وقالت طائفةٌ : الحديثُ صحيحٌ لا مطعنَ في سندِه ، ولا مُنافاةَ بينه وبين حديثِ عبدالله ابن سَلَام ، وليست الواقعةُ واحدةً ، بل هم قضيّتانِ ، وروايةُ كلٍّ منهما غيرُ روايةِ الأُخرى ، وفي حديثِ ثوبان قضيّة ضُبطت وحُفظت » .

وانظر « المُفْهِم » (٢ / ٦٧٦) للقرطبيّ .

(١) رواه البخاريّ (٦٥٩٥) ومسلم (٢٦١٦) .

(٢) ﴿ ... ويُسلِّموا تَسْليمًا ﴾ .

٨٤ - فَصْلٌ

[آلاتُ التناسُلِ]

فانظُرْ كيفَ جُعِلَت آلاتُ الجِماعِ في الذَّكَرِ والأُنثى جميعاً على وَفْقِ الحكمَةِ :

فَجُعِلَتْ في حَقِّ الذَّكرِ آلَةً ناشِزَةً تمتدُّ حتى تُوصِلَ الْمَنِيَّ إلى قَعْرِ الرَّحِمِ ، بمنزلَةِ مَن يناولُ غيرَهُ شيئاً فهو يَمُدُّ يَدَهُ إليهِ حتى يُوصِلَهُ إيَّاهُ ، ولأنَّهُ يحتاجُ إلى أن يَقذفَ ماءَهُ في قَعْرِ الرَّحِمِ .

وأمَّا الأُنثى فجُعِلَ لها وعاءٌ مُجَوَّفٌ لأنَّها تحتاجُ إلى أنْ تَقبلَ ماءَ الرَّجلِ وتُمسِكَهُ وتشتملَ عليهِ ، فأُعطيَت آلَةً تَليقُ بها .

ثمَّ لمَّا كانَ ماءُ الرَّجلِ ينحدرُ من أجزاءِ الجَسَدِ رَقيقاً ضَعيفاً لا يُخْلَقُ منهُ الوَلدُ جُعِلَ لهُ الأُنثَيانِ وعاءً يُطبخُ فيهما ، ويُحْكَمُ إنضاجُهُ ليَشتدَّ وينعقدَ ويَصيرَ قابلاً لأنْ يكونَ مبدأً للتَّخليقِ ، ولم تَحْتَجِ المرأَةُ إلى ذلكَ ؛ لأنَّ رقَّةَ مائها ولَطَافَتَهُ إذا مازَجَ غِلَظَ ماءِ الرَّجلِ وشدَّتَهُ قَوِيَ به واستحكَمَ ، ولو كانَ المآنِ رقيقَيْنِ ضعيفَيْنِ لم يتكوَّنِ الوَلدُ منهما .

وخُصَّ الرَّجلُ بآلَةِ النُّضجِ والطَّبخِ لحِكَمٍ :

منها أنَّ حرارَتَهُ أقوى ، والأُنثى باردَةٌ ، فلو أُعْطِيَت تلكَ الآلَةَ لم يَستحكِم طَبخُ الماءِ وإنضاجِهِ فيها .

ومنها أنَّ ماءَها لا يَخرجُ عن محلِّهِ ، بل يَنزلُ من بينِ ترائبها إلى محلِّهِ ،

بخلافِ ماءِ الرَّجلِ ، فلو أُعْطِيت المرأَةُ تلك الآلَةَ لكانت تحتاجُ إلى آلةٍ أُخرى يُوْصَلُ بها الماءُ إلى محلِّه .

ومنها أَنَّها لمَّا كانَت محلّاً للجِماعِ أُعطِيَت من الآلَةِ ما يَليقُ بها ، فلو أُعطِيَت آلَةَ الرَّجلِ لم تَحصُل لها اللذَّةُ والاستمتاعُ ، ولكانَت تلكَ الآلَةُ مُعطَّلةً بغيرِ منفعَةٍ ، فالحكمَة التَّامَّةُ فيما وُجِدَت خِلْقَةُ كلٍّ منهما عليهِ .

□□□□□

٨٥ - فَصْلٌ

[كرِّر النَّظَر في نَفْسِك]

فارْجِعِ الآنَ إلى نَفسِكَ ، وكرِّرِ النَّظَرَ فيكَ ، فهو يَكفيكَ .

وتأمَّلْ أعضاءَكَ وتَقديرَ كلِّ عضوٍ منها للأرَبِ والمَنفعةِ المُهيَّأِ لها :

فاليَدانِ للعلاجِ والبَطشِ والأخذِ والإعطاءِ والمُحارَبَةِ والدَّفعِ .

والرِّجْلانِ لحملِ البَدنِ والسَّعيِ والرُّكوبِ وانتصابِ القامَةِ .

والعينانِ للاهتداءِ والجمالِ والزِّينَةِ والملاحَةِ ورُؤيَةِ ما في السّمواتِ والأرضِ وآياتِهما وعجائبهما .

والفمُ للغذاءِ والكلامِ والجمالِ وغيرِ ذلكَ .

والأنفُ للنَّفَس وإخراجِ فَضَلاتِ الدِّماغِ وزينَة للوجهِ .

واللسانُ للبيانِ والتَّرجمَةِ عنكَ .

والأُذُنانِ صاحبتا الأخبارِ تُؤدِّيانها إليكَ .

واللسانُ يُبلِّغُ عنكَ .

والمَعِدَةُ خِزانَةٌ يَستقرُّ فيها الغذاءُ فتُنْضِجُهُ وتَطبخُهُ ، وتُصْلِحُهُ إصلاحاً آخَرَ وطبخاً آخَرَ غيرَ الإصلاحِ والطَّبخِ الذي تولَّيتَه من خارجٍ ، فأنتَ تعاني إنضاجَهُ وطَبْخَه وإصلاحَه حتى تظنَّ أنَّهُ قَد كَمُلَ ، وأنَّهُ قَد استغنى عن طبخٍ آخَرَ وإنْضَاجٍ آخَرَ ، وطَبَّاخُهُ الدَّاخِلُ ومُنْضِجُهُ يُعاني من نُضجِهِ وطَبْخِهِ ما لا تَهْتدي إليهِ ولا تَقدرُ عليهِ ، فهو يُوقِدُ عليهِ نيراناً تذيبُ الحَصى ويُذيبُ ما لا تُذيبهُ النَّارُ ، وهي

في ألطَفِ موضعٍ منكَ لا تحرقُكَ ولا تَلتَهبُ عليك ، وهي أشدُّ حرارَةً منَ النَّارِ ، وإلّا فما يُذيبُ هذه الأطعمَةَ الغَليظَةَ الشديدَةَ جدّاً حتى يجعلَه ماءً ذائباً ؟!

وجُعِلَ الكبدُ للتَّخليصِ وأخذِ صَفْوِ الغذاءِ وألطفِهِ .

ثمَّ رتَّبَ منها مجاريَ وطُرُقاً يسوقُ بها الغِذاءَ إلى كلِّ عضوٍ وعَظْمٍ وعَصَبٍ ولحمٍ وشعرٍ وظُفُرٍ .

وجَعَلَ المنافِذَ والأبوابَ لإدخالِ ما ينفعُكَ وإخراجِ ما يضرُّكَ .

وجَعَلَ الأوعيَةَ المُختلفَةَ خزائنَ تحفظُ مادَّةَ حياتِكَ ؛ فهذه خزانَةٌ للطَّعامِ ، وهذه خزانَةٌ للحرارَةِ ، وهذه خزائنُ للدَّمِ ، وجعَلَ منها خزائنَ مُؤدِّياتٍ لئلّا تَختلطَ بالخزائنِ الأُخَرِ ، فجَعَلَ خزائنَ للمِرَّةِ السَّوداءِ ، وأُخرى للمِرَّةِ الصَّفراءِ ، وأُخرى للبولِ ، وأُخرى للمنيّ .

فتأمَّلْ حالَ الطَّعامِ في وصولِهِ إلى المعدَةِ ، وكيفَ يَسْري منها في البَدنِ ، فإنَّهُ إذا استقرَّ فيها اشتملَت عليهِ وانضمَّتْ ، فتطبخُهُ وتُجيدُ صَنْعَتَهُ ، ثمَّ تبعثُهُ إلى الكبدِ في مَجارٍ دِقاقٍ ، وقَد جُعِلَ بين الكبدِ وبين تلكَ المجاري غشاءٌ كالمِصْفاةِ الضيِّقَةِ الأَبْخَاشِ[1] تُصَفِّيهِ ، فلا يَصِلُ إلى الكبدِ منهُ شيءٌ غليظٌ خشنٌ فينكؤها ؛ لأنَّ الكبدَ رقيقةٌ لا تَحمِلُ الغليظَ ، فإذا قَبِلَتْهُ الكبدُ أنفَذتهُ إلى البَدنِ كلِّهِ في مَجارٍ مُهيَّأَةٍ لهُ بمنزلَةِ المجاري المُعَدَّةِ للماءِ لِيَسْلُكَ في الأرضِ فيعمَّها بالسَّقي ، ثمَّ يبعَثُ ما بقي منَ الخَبَثِ والفُضولِ إلى مغايضَ ومصارفَ قد

---

(١) كذا في نُسخة ، وفي أُخرى : « الأَنْجاش » ، وفي ثالثة : « الإِيخَاش » .
والذي أُرجّحه - واللّه أعلم - أنَّها (الأَبْخَاش) بمعنى الفَجَوات والثُّقوب ، وسيُكرِّرُ المصنِّفُ رحمه اللّهُ - بَعْدُ - استعمالها بوجهٍ أَوضحَ من حيث المعنى .

أُعِدَّت لها ، فما كانَ من مِرَّةٍ صَفراءَ بَعَثَتْ به إلى المرارَةِ ، وما كانَ من مِرَّةٍ سوداءَ بعثَتْ بهِ إلى الطُّحالِ ، وما كانَ من الرُّطوبَةِ المائيَّةِ بعثَت به إلى المَثانَةِ .

فَمَن ذا الذي تولَّى ذلك كلَّهُ وأحْكَمَهُ ودبَّرَهُ وقدَّرهُ فأَحسَنَ تَقديرَه ؟

وكأنِّي بكَ أيُّها المسكينُ تقولُ : هذا كلُّهُ من فعلِ الطَّبيعَةِ ، وفي الطبيعةِ عجائبُ وأسرارٌ ! فلو أرادَ اللَّهُ أن يَهديَكَ لسألتَ نفسكَ بنفسكَ ، وقُلتَ : أخبريني عن هذه الطَّبيعَةِ ، أَهيَ ذاتٌ قائمَةٌ بنفسها لها علمٌ وقُدَرةٌ على هذه الأفعالِ العجيبَةِ ؟

أم ليسَت كذلكَ ؟ بل عَرَضٌ وصِفَةٌ قائمَةٌ بالمطبوعِ تابعَةٌ له محمولةٌ فيهِ ؟

فإِنْ قالَت لكَ : بل مِن ذاتٍ قائمَةٍ بنفسها ، لها العلمُ التَّامُّ والقدرةُ والإرادَةُ والحكمَةُ .

فقُل لها : هذا هو الخالقُ البارئُ المصوّرُ ، فَلِمَ تُسَمِّيهِ طبيعةً !؟

ويا للَّهِ عَن ذكرَ الطَّبائع يُرغِّبُ فيها ! فهلّا سمَّيتَهُ بما سمَّى به نَفسَهُ على ألسُنِ رسلهِ ودَخلْتَ في جملَةِ العقلاءِ والسُّعداءِ ، فإِنَّ هذا الذي وَصَفْتَ به الطَّبيعَةَ صِفَتُهُ تعالى .

وإِنْ قالَت لكَ : بلِ الطَّبيعَةُ عَرَضٌ محمولٌ مُفتقِرٌ إلى حاملٍ ، وهذا كلُّهُ فِعْلُها بغيرِ علمٍ منها ولا إرادَةٍ ولا قُدرَةٍ ولا شُعورٍ أصلاً ، وقد شُوهِدَ من آثارها ما شُوهِدَ !

فقُل لها : هذا ما لا يُصَدِّقُهُ ذو عَقلٍ سليمٍ ، كيفَ تَصدُرُ هذه الأفعالُ العجيبَةُ والحِكَمُ الدَّقيقَةُ التي تَعجزُ عقولُ العُقلاءِ عن معرفتها وعن القُدرَةِ عليها ممَّن لا فِعْلَ لهُ ولا قُدرَةَ ولا حِكمَةَ ولا شَعورَ ؟ وهل التَّصديقُ بمثلِ هذا إلّا

دخولٌ في سلكِ المجانين والمُبَرْسمَين(١) .

ثمَّ قُل لها بَعدُ : ولو ثبتَ لكِ ما ادَّعَيْتَ فمعلومٌ أنَّ مثلَ هذه الصِّفَةِ ليسَت بخالقَةٍ لنفسها ولا مُبدعَةٍ لذاتها ، فَمَن ربُّها ومُبدِعُها وخالقُها ؟ ومَن طبَّعها وجعَلها تفعلُ ذلكَ ؟ فهيَ - إذاً - من أدلِّ الدَّلائلِ على بارئها وفاطِرها وكمالِ قُدرتهِ وعلمهِ وحكمتهِ ، فلم يُجْدِ بكَ تَعطيلُكَ ربَّ العالم وجَحْدُكَ لصفاتهِ وأفعالهِ إلّا مخالفتكَ العقلَ والفطرَةَ .

ولو حاكَمْناكَ إلى الطَّبيعَةِ لأَريْناكَ أنَّكَ خارجٌ عن مُوجِبها ، فلا أنتَ مع مُوجبِ العَقلِ ، ولا القطرة ، ولا الطبيعة ، ولا الإنسانيَّةِ أَصْلًا ، وكفى بذلك جهلًا وضلالًا ، فإنْ رَجَعْتَ إلى العقلِ وقُلتَ : لا يوجَدُ حكمَةٌ إلّا من حكيمٍ قادرٍ عليمٍ ، ولا تَدبيرٌ مُتقَنٌ إلّا من صانعٍ قادرٍ مختارٍ مُدبِّرٍ عليمٍ بما يُريدُ قادرٌ عليهِ ، لا يُعجزهُ ولا يصعُبُ عليه ولا يؤودهُ .

قيلَ لكَ : فإذاً أقرَرتَ - ويحكَ - بالخلّاقِ العظيمِ الذي لا إلهَ غيرهُ ولا ربَّ سواهُ ، فدَعْ تَسميتَهُ طبيعةً أو عَقلاً فعَّالاً أو مُوجباً بذاتهِ ، وقُل : هذا هو اللَّهُ الخالقُ البارىءُ المصوِّرُ ربُّ العالمين ، وقيُّومُ السَّمواتِ والأرضين ، وربُّ المشارقِ والمغاربِ الذي أحسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ، وأتْقَنَ ما صَنَعَ ، فما لكَ جَحَدتَ أسماءَهُ وصفاتِه بل وذاتَهُ ؟

وأضفْتَ صُنْعَهُ إلى غيرهِ وخَلقَه إلى سواهُ ، مع أنَّكَ مُضطرٌّ إلى الإقرارِ بهِ وإضافَةِ الإبداعِ والخَلْقِ والرُّبوبيَّةِ والتَّدبيرِ إليهِ ولا بدَّ ، فالحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين .

على أنَّكَ لو تأمَّلْتَ قولَكَ : « طبيعةٌ » ومعنى هذه اللفظَةِ ، لدلَّكَ على

---

(١) مِن البِرْسام ، وهو التهابٌ في الغشاءِ المحيط بالرئة . « المعجم الوجيز » (ص ٤٥) ، يُريد : مَن به مَرَضٌ .

الخالقِ البارىءِ لَفْظُها كما دلَّ العُقولَ عليهِ مَعْناها [١] ؛ لأنَّ (طبيعَةَ) فعيلَة بمعنى مفعولَة ، أي : مطبوعَة ، ولا يُحتَملُ غيرُ هذا البتَّة ، لأنَّها على بناءِ الغرائزِ التي رُكِّبَت في الجسمِ ووُضِعَت فيهِ كالسَّجِيَّةِ والغَريزَةِ والبَحِيرَةِ والسَّليقَةِ والطَّبيعَةِ ؛ فهي التي طُبِعَ عليها الحيوانُ وطُبعَت فيهِ .

ومعلومٌ أنَّ طبيعَةً من غيرِ طابعٍ لها مُحالٌ ، فَقَد دلَّ لفظُ الطَّبيعَةِ على الباري تعالى كما دلَّ معناها[٢] عليهِ .

والمُسلمونَ يقولونَ : إنَّ الطَّبيعَةَ خَلْقٌ من خَلقِ اللَّهِ مُسخَّرٌ مَربوبٌ ، وهي سُنَّتُهُ في خليقَتهِ التي أجراها عليهِ ، ثمَّ إنَّهُ يتَصرَّفُ فيها كيفَ شاءَ وكما شاءَ ، فيسلبُها تأثيرَها إذا أرادَ ويَقلبُ تأثيرَها إلى ضدِّهِ إذا شاءَ ؛ ليُريَ عبادَهُ أنَّهُ وَحدَهُ البارىءُ المصوِّرُ ، وأنَّهُ يخلقُ ما يشاءُ كما يشاءُ ﴿ إنَّما أمرُهُ أذا أرادَ شيئاً أن يَقولَ لهُ كُن فَيكون ﴾ [يس : ٨٢]، وإنَّ الطَّبيعَةَ التي انتَهى نظرُ الخَفافيشِ إليها إنَّما هي خَلْقٌ مِن خَلقهِ بمنزلَةِ سائرِ مخلوقاتهِ .

فكيفَ يَحْسُنُ بمَن لهُ حظٌّ من إنسانيَّةٍ أو عَقلٍ أن يَنسى مَن طَبَعَها وخَلَقَها ويُحيلَ الصُّنعَ والإبداعَ عليها ؟!

ولم يَزَل اللَّهُ سبحانهُ يَسلبُها قوَّتَها ويُحيلُها ويقلبُها إلى ضدِّ ما جُعِلَت لهُ حتى يُريَ عبادَهُ أنَّها خَلْقُهُ وصُنعُهُ مُسخَّرَةٌ بأمرهِ ؛ ﴿ أَلَا لهُ الخَلْقُ والأمرُ تبارَكَ اللهُ ربُّ العالَمين ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

---

(١) في النُّسْخَةِ البَغْداديّة : « المعقول عليه لمعناها » !

(١) وهذه مناقشةٌ قديمةٌ لـ (الدهرية) القُدَماء ، و (الملاحدة) الجُدُد ، المُسَمَّيْن حينًا بـ (الشيوعيّين) ، وآخر بـ (الاشتراكيّين) !!

٨٦ - فَصْلٌ

[تركيبُ البدَنِ]

فأعِد النَّظرَ في نَفسِكَ ، وتأمَّلْ حِكمَةَ اللطيفِ الخبيرِ في تَركيبِ البَدنِ ووَضْعِ هذه الأعضاءِ مواضعَها منهُ ، وإعدادِها لِمَا أُعِدَّت لهُ ، وإعدادِ هذه الأوعيَةِ المُعَدَّةِ لحملِ الفَضَلاتِ وجَمْعِها لكيلا تنتشرَ في البَدنِ فتُفسدَهُ .

ثمَّ تأمَّلِ الحكمَةَ البالغَةَ في تنميتِكَ وكثرَةِ أجزائكَ من غيرِ تَفكيكٍ ولا تَفصيلٍ ، ولو أنَّ صائغاً أخَذَ تمثالاً من ذَهَبٍ أو فضَّةٍ أو نُحاسٍ فأرادَ أن يَجعَلَهُ أكبَرَ ممَّا هو ، هَل كان يمكنهُ ذلكَ إلّا بَعدَ أن يَكسِرَهُ ويصوغَهُ صياغَةً أُخرى ؟! والربُّ تعالى يُنمِّي جسمَ الطِّفلِ وأعضاءَهُ الظَّاهرَةَ والباطنَةَ وجميعَ أجزائِهِ وهو باقٍ ثابتٌ على شكلِهِ وهيئتِهِ لا يتزايَلُ ولا ينفكُّ ولا يَنقُصُ .

وأعجبُ من هذا كلِّهِ تَصويرُهُ في الرَّحِمِ حيثُ لا تراهُ العيونُ ، ولا تَلمسُهُ الأيدي ، ولا تَصِلُ إليهِ الآلاتُ ؛ فيَخْرُجُ بَشَراً سويّاً مُستوفياً لكلِّ ما فيهِ مصلحتُهُ وَقِوَامُهُ مِن عُضوٍ وحاسَّةٍ وآلَةٍ منَ الأحشاءِ والجوارحِ والحواملِ والأعصابِ والرِّباطاتِ والأغشيَةِ والعظامِ المُختلفَةِ الشكلِ والقَدرِ والمَنفعَةِ والموضعِ ، إلى غيرِ ذلكَ من اللحمِ والشحمِ والمُخِّ وما في ذلكَ من دَقيقِ التَّركيبِ ولَطيفِ الخِلقَةِ وخَفِيِّ الحكمَةِ وبَديعِ الصَّنعَةِ ، كلُّ هذا صُنعُ اللَّهِ أحسَنِ الخالقين في قَطرَةٍ من ماءٍ مَهينٍ .

وما كرَّرَ عليكَ في كتابهِ مَبدَأَ خَلقِكَ وإعادتَهُ ودَعَاكَ إلى التَّفكيرِ فيهِ إلّا لِمَا

لكَ منَ العبرَةِ والمَعرفَةِ .

فلا تَستَطِلْ هذا الفَصلَ وما فيهِ من نَوعِ تكرارٍ يشتملُ على مَزيدِ فائدَةٍ ؛ فإنَّ الحاجَةَ إليهِ ماسَّةٌ ، والمَنفَعَةَ عَظيمَةٌ .

فانظُر إلى بَعضِ ما خصَّكَ به وفضَّلَكَ بهِ على البهائمِ المُهْمَلَةِ ، إذ خَلَقَكَ على هَيئَةٍ تَنتَصِبُ قائماً ، وتَستَوي جالساً ، وتَستقبلُ الأشياءَ ببَدنكَ ، وتُقبلُ عليها بجُملتكَ فيُمْكِنُكَ العلمُ والصَّلاحُ والتَّدبيرُ ، ولو كُنتَ كذواتِ الأربعِ المكبوبَةِ على وجهِها لم يَظهَرْ لكَ فَضيلَةُ تَميُّزٍ واختصاصٍ ، ولم يتهيَّأ منكَ ما تهيَّأ من هذه النِّسبَةِ .

□ □ □ □ □

٨٧ - فَصْلٌ

[تكريمُ بني آدمَ]

قال اللَّهُ تعالى : ﴿ ولَقَد كَرَّمْنا بني آدَمَ وحَمَلْناهُم في البَرِّ والبَحرِ ورزَقْناهُم منَ الطيِّباتِ وفضَّلناهُم على كثيرٍ مِمّا خلَقْنَا تفضيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٠] ، فسبحانَ من ألبَسَ خِلَعَ الكرامَةِ كلَّها لبني آدَمَ ؛ منَ العَقلِ والعلمِ والبيانِ والنُّطْقِ ، والشكلِ والصُّورَةِ الحسَنَةِ والهيئَةِ الشريفَةِ والقدِّ المُعتَدِلِ واكتسابِ العلومِ بالاستدلالِ والفِكْرِ ، واقتناصِ الأخلاقِ الشريفَةِ الفاضلَةِ منَ البرِّ والطَّاعَةِ والانقيادِ ، فكم بينَ حالهِ وهو نُطفَةٌ داخلٌ إلى الرَّحمِ مُستَودَعٌ هناكَ وبينَ حالِهِ والمَلَكُ يَدخُلُ عليهِ في جنَّاتِ عَدنٍ ! ﴿ فَتَبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالقين ﴾ [المؤمنون :١٤] .

فالدُّنيا قَريَةٌ ، والمؤمنُ رَئيسُها ، والكُلُّ مَشغولٌ بهِ ساعٍ في مصالحهِ ، والكلُّ قَد أُقيمَ في خدمتهِ وحوائجهِ ؛ فالملائكَةُ الذينَ هُم حمَلَةُ عَرشِ الرَّحمنِ ومَن حولَهُ يَستَغفرونَ لهُ ، والملائكَةُ المُوكَّلونَ به يَحفظونَهُ ، والمُوكَّلونَ بالقَطرِ والنَّباتِ يَسْعَوْنَ في رزقِهِ ويعملونَ فيهِ ، والأفلاكُ مُسَخَّرَةٌ مُنقادَةٌ دائرَةٌ بما فيهِ مصالحهُ ، والشمسُ والقمرُ والنُّجومُ مسخَّراتٌ جارياتٌ بحسابِ أزمنتهِ وأوقاتهِ وإصلاحِ رواتبِ أقواتهِ ، والعالَمُ الجويُّ مُسخَّرٌ لهُ برياحهِ وهوائهِ وسحابِهِ وطَيرِهِ وما أُوْدِعَ فيهِ ، والعالَمُ السُّفليُّ كلُّهُ مسخَّرٌ لهُ مَخلوقٌ لمصالحهِ ؛ أرضُهُ وجبالُهُ ، وبحارُهُ وأنهارُهُ ، وأشجارُهُ وثمارُهُ ، ونباتُهُ وحيوانُهُ ، وكلُّ ما فيهِ ، كما قال

تَعالى : ﴿ اللهُ الذي سخَّرَ لكُم البَحرَ لتَجريَ الفُلْكُ فيهِ بأمرهِ وَلتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِه ولعلَّكم تشكرُون وسَخَّرَ لكُمْ ما في السَّماواتِ وما في الأَرضِ جَميعًا مِنْهُ إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لِقَوْمٍ يتفكَّرونَ ﴾ [الجاثية : ١٢ - ١٣] ، وقال تعالى : ﴿ اللهُ الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ وأنزلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فأخرَجَ بهِ منَ الثَّمراتِ رزقاً لكُم وسَخَّرَ لكم الفُلْكَ لِتَجْرِيَ في البحر بأَمرِه وسَخَّرَ لَكُمُ الأَنهارَ وسخَّرَ لكم الشَّمسَ والقَمَرَ دائبَيْنِ وسخَّر لكم الليلَ والنَّهارَ وآتاكم مِن كلِّ ما سأَلتموهُ وإِنْ تعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصوها إنَّ الإنسانَ لَظَلُومٌ كَفَّارْ ﴾ [إبراهيم : ٣٢ - ٣٤] .

فالسَّائرُ في مَعرفَةِ آلاءِ اللَّهِ وتأمُّل حكمتِه وبَديعِ صفاتِهِ أطوَلُ باعاً وأملأُ صُواعاً منَ اللَّصيقِ بمكانهِ المُقيمِ في بَلدِ عادتِهِ وَطبعِه راضياً بعَيشِ بني جنسهِ لا يَرضى لنَفسهِ إلّا أن يكونَ واحداً منهم ، يقولُ : لي أسوةٌ بهم !

وَهَل أنا إلّا مِن رَبيعَةَ أو مُضَر ....

وليسَت نفائسُ البضائعِ إلّا لمَن امتطى غاربَ الاغترابِ ، وطوَّفَ في الآفاقِ حتى رَضيَ منَ الغَنيمَةِ بالإيابِ ، فاسْتَلَانَ ما استوعَرَهُ البطَّالونَ وأَنِسَ بما استوحَشَ منهُ الجاهلونَ .

□□□□□

٨٨ - فَصْلٌ
[حَوَاسُّ الإِنْسانِ]

فأَعِد النَّظرَ في نَفسكَ ، وحكمَةِ الخلّاقِ العليمِ في خَلْقِكَ ، وانظُرْ إلى الحَواسِّ التي منها تُشْرِفُ على الأشياءِ ، كيفَ جَعَلها اللَّهُ في الرَّأسِ كالمصابيحِ فوقَ المنارَةِ ؛ لتَتمكَّنَ بها من مُطالَعَةِ الأشياءِ ، ولم تُجْعَلْ في الأعضاءِ التي تُمْتَهَنُ كاليَدينِ والرِّجلينِ ، فتَتَعرَّضُ للآفاتِ بمباشَرَةِ الأعمالِ والحركاتِ ، ولا جَعَلها في الأعضاءِ التي في وَسَطِ البَدنِ كالبَطنِ والظَّهرِ فيعسُرُ عليها التَّلفُّتُ والاطِّلاعُ على الأشياءِ ، فلمّا لم يكُن لها في شيءٍ من هذه الأعضاءِ موضعٌ كانَ الرَّأسُ أليَقَ المواضعِ بها وأجملَها ، **فالرَّأسُ صومعَةُ الحواسِّ** .

ثمَّ تأمَّل الحِكمَةَ في أنْ جَعَلَ الحواسَّ خمساً في مقابَلةِ المحسوساتِ الخمسِ ليَلقى خَمساً بخَمسٍ كي لا يَبقى شيءٌ من المحسوساتِ لا ينالُهُ بحاسَّةٍ ، فَجَعَلَ البَصَرَ في مُقابَلةِ المُبصَراتِ ، والسَّمعَ في مقابَلةِ الأصواتِ ، والشَّمَّ في مقابَلةِ أنواعِ الرَّوائحِ المُختلِفاتِ ، والذَّوْقَ في مُقابَلةِ الكيفيَّاتِ المَذُوقاتِ ، واللمسَ في مقابَلةِ الملموساتِ ، فأيُّ محسوسٍ بَقيَ بلا حاسَّةٍ ؟ ولو كانَ في المَحسوساتِ شيءٌ غيرَ هذه لأعطاكَ لهُ حاسَّةً سادسَةً ، ولمّا كانَ ما عداها إنَّما يُدْرَكُ بالباطنِ أعطاكَ الحواسَّ الباطنَةَ ؛ وهي هذه الأخماسُ التي جَرَت عليها ألسنَةُ العامَّةِ والخاصَّةِ ، حيثُ يقولونَ للمُفكِّرِ المتأمِّلِ : **ضَرَبَ أخماسَهُ في أسداسِهِ** ؛ فأخماسهُ حواسُّهُ ، وأسداسهُ جهاتهُ الستُّ ، وأرادوا بذلكَ أنَّهُ جَذَبهُ

القَلبُ وسارَ به في الأقطارِ والجهاتِ حتى قَلَّبَ حواسَّهُ الخَمسَ في جهاتِهِ الستِّ وضَربها فيها لشدَّةِ فكرِهِ .

□□□□□

٨٩ - فَصْلٌ
[ما أُعِينَتْ بهِ الحَوَاسُّ]

ثمَّ أُعينَت هذه الحواسُّ بمخلوقاتٍ أُخَرَ مُنفصَلَةٍ عنها تكونُ واسطَةً في أَجسامِها ؛ فأُعينَت حاسَّةُ البَصَرِ بالضياءِ والشعاعِ ، فلولاهُ لم يَنتفع النَّاظرُ ببَصرهِ ، فلو مُنعَ الضياءَ والشعاعَ لم تنفعِ العَينُ شيئاً .

وأُعينَت حاسَّةُ السَّمعِ بالهواءِ يحملُ الأصواتَ في الجوِّ ثمَّ يُلقيها إلى الأُذنِ ، فتحويهِ ثمَّ تُلقيهِ إلى القوَّةِ السَّامعَةِ ، ولولا الهواءُ لم يَسمعِ الرَّجلُ شيئاً .

وأُعِينَت حاسَّةُ الشمِّ بالنَّسيمِ اللطيفِ يحملُ الرَّائحَةَ ثمَّ يُؤدِّيها إليها فتدركُها ، فلولا هو لم تشمَّ شيئاً .

وأُعِينَت حاسَّةُ الذَّوقِ بالرِّيقِ المُتحلِّل في الفَمِ تُدرِكُ القوَّةُ الذَّائقَةُ به طُعومَ الأشياءِ ، ولهذا لم يكُن له طَعمٌ لا حلوٌ ولا حامضٌ ولا مالحٌ ولا حَريفٌ[1] ؛ لأنَّهُ كانَ يتحلَّلُ تلكَ الطُّعومَ إلى طَعمهِ فلا يحصُلُ به مقصودُه .

وأُعينَت حاسَّةُ اللمسِ بقوَّةٍ جعَلها اللَّهُ فيها تدرِكُ بها الملموساتِ ، ولم تَحتجْ إلى شيءٍ من خارجٍ ، بخلافِ غيرها من الحواسِّ ، بل تُدرِكُ الملموساتِ بلا واسطَةٍ بينها وبينها لأنَّها إنَّما تدركها بالاجتماعِ والمُلامَسَةِ ، فلم تَحتج إلى واسطَةٍ .

---

(١) هو اللاذعُ لِلِّسان .

٩٠ - فَصْلٌ

[حالُ فاقِدِ البَصَر]

ثمَّ تأمَّلْ حالَ من عُدِمَ البصَرَ وما ينالهُ منَ الخَلَلِ في أُمورِهِ ؛ فإنَّهُ لا يَعرفُ موضعَ قَدمِهِ ، ولا يُبصرُ ما بينَ يَديهِ ، ولا يفرِّقُ بينَ الألوانِ والمناظرِ الحسنَةِ منَ القبيحَةِ ، ولا يتمكَّنُ من استفادَةِ علمٍ من كتابٍ يقرأُهُ ، ولا يتهيَّأُ لهُ الاعتبارُ والنَّظَرُ في عجائبِ مُلكِ اللَّهِ ، هذا مع أنَّهُ لا يشعرُ بكثيرٍ من مصالحِهِ ومضارِّهِ ؛ فلا يَشعرُ بحُفرَةٍ يَهوي فيها ، ولا بحيوانٍ يَقصِدهُ - كالسَّبُع - فيتحرَّزُ منهُ ، ولا بعدوٍّ يَهوي نَحوَهُ ليَقتُلَهُ ، ولا يتمكَّنُ من هربٍ إنْ طُلبَ بل هو مُلْقِي السَّلَمَ لمَن رامَهُ بأذى ، ولولا حفظٌ خاصٌّ منَ اللَّهِ له قَريبٌ من حفظِ الوَليدِ وكلاءتِهِ لكانَ عَطَبُهُ أقربَ من سلامَتِهِ ؛ فإنَّهُ بمنزلَةِ لحمٍ على وَضَمٍ(١)، ولذلكَ جَعَلَ اللَّهُ ثوابَهُ إذا صَبَرَ واحتَسَبَ الجنَّةَ(٢) .

ومِن كمالِ لُطفهِ أنْ عَكَسَ نورَ بَصرِهِ إلى بَصيرتِهِ ، فهو أقوى النَّاس بَصيرَةً وحَدْساً ، وجمعَ عليهِ هَمَّهُ ، فقَلْبُهُ مجموعٌ عليهِ غيرُ مشتَّتٍ ؛ لِيَهْنَأَ لهُ العيشُ ، وتتمَّ مصلحتُهُ ، ولا يَظُنَّ أنَّهُ مغمومٌ حزينٌ مُتأسِّفٌ .

هذا حُكمُ مَن وُلِدَ أعمى .

---

(١) هو ما يضعُ عليه الجزّارُ اللحمَ مِنْ خشبٍ ونحوهِ .

(٢) كما في الحديثِ الذي رواه البخاري (٥٣٢٩) عن أنس ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ ، قال فيما يرويه عن ربِّه : « إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتَيْهِ - يريدُ بعينَيْهِ - ثمَّ صَبَرَ ؛ عوَّضْتُه منهما الجنَّة » .

فأمَّا مَن أُصيبَ بعَينيهِ بَعدَ البَصَرَ فهو بمنزلَةِ سائرِ أهلِ البلاءِ المُنتقِلينَ مِنْ العافيَةِ إلى البليَّةِ ، فالمحنَةُ عليهِ شديدَةٌ[1]، لأنَّهُ قَد حِيلَ بينهُ وبينَ ما أَلِفَهُ مِنَ المرائي والصُّوَرِ وَوُجوهِ الانتفاعِ ببصَرِهِ ، فهذا لهُ حُكمٌ آخرُ .

وكذلكَ مَن عُدِمَ السَّمعَ ؛ فإنَّهُ يَفقدُ رُوحَ المخاطَبَةِ والمحاوَرَةِ ، ويَعْدَم لذَّةَ المُذاكَرَةِ ونغمَةَ الأصواتِ الشجيَّةِ ، وتَعْظُمُ المُؤْنَةُ على النَّاسِ في خطابِهِ ، ويتبرَّمونَ به ، ولا يسمعُ شيئاً من أخبارِ النَّاسِ وأحاديثهم ، فهو بينهم شاهدٌ كغائبٍ ، وحيٌّ كَمَيْتٍ ، وقريبٌ كبَعيدٍ .

وقَد اخْتَلفَ النُّظَّارُ في أيِّهما أقرَبُ إلى الكمالِ وأقلُّ اختلالاً لأمورِهِ : الضَّريرُ أو الأطرَشُ ؟

وذكروا في ذلكَ وُجوهاً ، وهذا مبنيٌّ على أصلٍ آخَرَ ؛ وهو : أيُّ الصِّفتَينِ أكملُ : صفَةُ السَّمعِ أو صفَةُ البَصر ؟

وقَد ذكَرْنا الخلافَ فيهما فيما تَقدَّم من هذا الكتابِ ، وذكَرْنا أقوالَ النَّاسِ وأدلَّتَهُم ، والتَّحقيقَ في ذلكَ ، فأيُّ الصِّفتينِ كانَت أكملَ فالضَّررُ بِعَدَمِها أقوى .

والذي يليقُ بهذا الموضعِ أن يُقالَ : عادمُ البَصَرِ أشدُّهما ضَرراً ، وأسلمُهما دِيناً ، وأحمَدُهما عاقبَةً ، وعادمُ السَّمعِ أَقلُّهما ضَرراً في دنياهُ ، وأجهلُهما بدينهِ ، وأسوأُ عاقبَةً ؛ فإنَّهُ إذا عَدِمَ السَّمعَ عدمَ المواعظَ والنَّصائحَ ، وانْسَدَّت عليهِ أبوابُ العلومِ النَّافعَةِ ، وانفتَحَت له طُرُقُ الشهواتِ التي يُدركها البَصرُ ، ولا ينالهُ

---

(١) ولقد أُصيبَ والدي - رحمه اللَّه - ببصرِه قبل وفاته بعامٍ واحدٍ ، فَأَضَرَّ ؛ ولم يبلُغ السِّتين ، وأَحسِبُه - ولا أُزَكّيه على اللَّه - أنَّه كان من الصَّابرين ، فلمْ يتأفَّفْ ، ولم يجزعْ ، وكان يَلْهَجُ بحمدِ اللَّهِ سبحانه على ما ابتلاه به .

منَ العلمِ ما يَكُفُّهُ عنها ، فَضَررُهُ في دينهِ أكثرُ ، وضَرَرُ الأعمى في دنياهُ أكثرُ .

ولهذا لم يكُن في الصَّحابَةِ أطرشُ ، وكانَ فيهم جماعَةٌ أَضِرَّاءُ ، وقلَّ أَنْ يبتلي اللَّهُ أولياءَهُ بالطَّرَشِ ، ويبتلي كثيرًا منهم بالعمى(١).

هذا **فَصلُ الخطابِ** في هذه المسأَلة ؛ فمضرَّةُ الطَّرَشِ في الدِّين ، ومضرَّةُ العمى في الدُّنيا ، والمُعافى مَن عافاهُ اللَّهُ منهما ومتَّعهُ بسمعهِ وبَصرِهِ وجَعَلَهُما الوارِثَيْنِ منهُ(٢).

□□□□□

---

(١) وفي عصرنا هذا كثيرٌ مِن أَهل العلمِ قد أَضَرُّوا وفَقَدوا أَبصارَهُم ، لكنَّ اللَّهَ - جلَّ شأْنُه - عوَّضهم - كما قال المصنِّفُ - بكمالِ بصيرتِهم ، وَسَعَةِ معارِفهم ، وعلى رأْسهم مِن عُلمائنا الأَكابر - اليومَ - سماحة أُستاذنا العلاَّمة الفقيه المحدِّث الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، الذي قلَّ في هذا الزَّمان نظيرُهُ ، فسح اللَّهُ مدَّتَه ، وأَطال بقاءَه ، ومتَّعه - والمسلمين - بعافيتِه .

(٢) يُشير المصنِّف رحمه اللَّه إِلى ما رواه الترمذي (٣٥٠٢) والنَّسائي في « عمل اليوم » (٤٠١) ، والحاكم في « المستدرك » (١ / ٥٢٨) من طريقين عن خالد بن عِمران ، عن نافع عن ابن عُمَر مرفوعًا .

وقال الترمذي : « حديثٌ حَسَنٌ » أَي : لغيره .

٩١ - فَصْلٌ

[حالُ مَن عَدِمِ البيانَ]

وأمَّا مَن عَدِمَ البيانَينِ - بيانَ القَلبِ وبيانَ اللسانِ - فذلكَ بمنزلَةِ الحيواناتِ البَهيميَّةِ ، بل هي أحسنُ حالاً منهُ ؛ فإنَّ فيها ما خُلقَت له منَ المنافعِ والمصالحِ التي تُستعمَلُ فيها ، وهذا يجهَلُ كثيراً ممَّا تَهتدي إليهِ البهائمُ ويُلْقي نَفسَهُ فيما تكُفُّ البهائمُ أنفسَها عنهُ .

وإنْ عَدِمَ بيانَ اللسانِ دونَ بيانِ القَلبِ عَدِمَ خاصَّةَ الإنسانِ - وهي النُّطْقُ - واشتدَّت المؤْنَةُ بهِ وعليهِ ، وعظُمَت حسرتُهُ ، وطالَ تأسُّفُهُ على ردِّ الجوابِ ورَجْعِ الخطابِ ، فهو كالمُقْعَدِ الذي يَرى ما هو مُحتاجٌ إليهِ ولا تَمتدُّ إليهِ يَدُهُ ولا رِجْلُهُ .

فكم للَّهِ على عَبدهِ من نعمَةٍ سابغَةٍ في هذه الأعضاءِ والجوارحِ والقُوى والمنافعِ التي فيهِ فهو لا يلتفتُ إليها ولا يشكرُ اللَّهَ عليها ! ولو فَقَدَ شيئاً منها لتمنَّى أنَّهُ لهُ بالدُّنيا وما عليها ، فهو يتقلَّبُ في نِعَمِ اللَّهِ بسلامَةِ أعضائهِ وجوارحهِ وقُواه وهو عارٍ من شُكرِها ، ولو عُرضَت عليهِ الدُّنيا بما فيها بزوالِ واحدَةٍ منها لأبى المُعاوَضَةَ وعَلِمَ أنَّها مُعاوَضَةُ غُبْنٍ ؛ ﴿ إنَّ الإنسانَ لَظَلومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم : ٣٤] .

٩٢ - فَصْلٌ

[أعدادُ الأعضاءِ]

ثمَّ تأمَّلْ حِكمَتَهُ في الأعضاءِ التي خُلِقَت فيكَ آحاداً ومَثنى وثلاثَ ورُباعَ(١)، وما في ذلكَ من الحِكَمِ البالغَةِ ؛ فالرَّأسُ واللسانُ والأنفُ والذَّكَرُ خُلقَ كُلٌّ مِنها واحداً فقَط ، ولا مَصلَحَةَ في كونهِ أكثَرَ من ذلكَ ، أَلَا تَرى أنَّهُ لو أُضِيفَ إلى الرَّأسِ رأسٌ آخَرُ لأثقَلَا بَدَنَهُ من غيرِ حاجَةٍ إليهِ ، لأنَّ جميعَ الحواسِّ التي يُحتاجُ إليها مُجتمعَةٌ في رأسٍ واحدٍ ، ثمَّ إنَّ الإنسانَ كانَ ينقسمُ برأسَيْهِ قسمين ، فإنْ تكلَّمَ من أحدهما وسمعَ به وأبصَرَ وشمَّ وذاقَ بقيَ الآخَرُ مُعطَّلاً لا أرَبَ فيهِ ، وإن تكلَّمَ وأبصَرَ وسمعَ بهما معاً كلاماً واحداً وسمعاً واحداً وبَصَراً واحداً كانَ الآخَرُ فَضْلَةً لا فائدَةَ فيهِ ! وإنِ اختلَفَ إدراكُهما اختلَفَت عليهِ أحوالُهُ وإدراكاتهُ .

وكذلكَ لو كانَ لهُ لسانانِ في فمٍ واحدٍ ، فإنْ تكلَّمَ بهما كلاماً واحداً كانَ أحدهما ضائعاً ، وإنْ تكلَّمَ بأحدهما دونَ الآخَرِ فكذلكَ ، وإنْ تكلَّمَ بهما معاً كلامَينِ مُختلفينِ خَلَطَ على السَّامعِ ولم يَدْرِ بأيِّ الكلامين يأخذُ .

وكذلكَ لو كانَ لهُ هَنوَانِ(٢) أو فمانِ لكانَ - مع قُبحِ الخِلقَةِ - أحدُهمَا

---

(١) في نُسخةٍ : « ثلاثًا ورُباعًا » ! وهو خطأٌ ، لأَنَّ (ثُلاث) و (رُباع) ممنوعةٌ مِن الصرفِ ؛ لأَنَّها معدولةٌ مِن : (ثلاثة ثلاثة)، وكذا (رُباع) . « القاموس » (ص ٢١٢ و ٩٢٩) .

(٢) مُثنَّى (هَن) ، وهو الفَرْجُ .

فضلَةٌ لا مَنفعَةَ فيهِ !

وهذا بخلافِ الأعضاءِ التي خُلِقَت مثنى كالعَينَين والأُذُنَين والشفَتين واليَدين والرِّجلَينِ والسَّاقين والفَخِذين والوَرِكَين والثَّدْيَين ؛ فإنَّ الحكمَةَ فيها ظاهِرَةٌ والمَصلَحَةَ بيِّنَةٌ ، والجمالَ والزِّينَةَ عليها باديَةٌ ، فلو كانَ الإنسانُ بعَينٍ واحدَةٍ لكانَ مُشوَّهَ الخِلقَةِ ناقصَها ، وكذلكَ الحاجبانِ ، وأمَّا اليَدانِ والرِّجلانِ والسَّاقانِ والفَخِذانِ فتعدُّدُهما ضَروريٌّ للإنسانِ لا تَتمُّ مصلحَتُهُ إلّا بذلكَ ، أَلَا تَرى مَن قُطِعَت إحدى يَديهِ أو رِجلَيهِ كيفَ تَبقى حالُهُ وعَجْزهُ ؟ فلو أنَّ النَّجَّارَ والخيَّاطَ والحدَّادَ والخبَّازَ والبنَّاءَ وأصحابَ الصَّنائعِ التي لا تَتأتَّى إلّا باليَدين شُلَّت يدُ أحدِهما لتعطَّلَت عليهِ صَنْعَتُهُ ، فاقتَضَت الحكمَةُ أنْ أُعطِيَ مِن هذا الضَّربِ مِنَ الجوارحِ والأعضاءِ اثنين اثنين ، وكذلكَ أُعطيَ شفتين لأنَّهُ لا تكملُ مصلحتُهُ إلّا بهما ، وفيهما ضروبٌ عَديدَةٌ مِنَ المنافعِ ومنَ الكلامِ والذَّوقِ وغطاءِ الفَمِ والجمالِ والزِّينَةِ والقُبلَةِ وغيرِ ذلكَ .

وأمَّا الأعضاءُ الثُّلاثِيَّةُ فهي جوانبُ أنفهِ وحيطانهُ ، وَقَد ذكرنا حكمَةَ ذلكَ فيما تَقدَّمَ .

وأمَّا الأعضاءُ الرباعيَّةُ فالكِعابُ الأربعَةُ التي هي مَجْمَعُ القدمين ، والمُمسِكَةُ لهما ، وبهما قوَّةُ القدمين وحركتُهما ، وفيهما منافعُ السَّاقين .

وكذلكَ أجفانُ العينين الأَربعةُ ، فيها منَ الحكَمِ والمنافعِ أنَّها غطاءٌ للعَينين ، ووقايَةٌ لهما ، وجمالٌ وزينَةٌ ، وغيرُ ذلكَ منَ الحِكَمِ .

فاقتَضَت الحكمَةُ البالغَةُ أنْ جُعِلَت الأعضاءُ على ما هيَ عليهِ منَ العَدَدِ والشكلِ والهيئةِ ، فلو زادَت أو نَقَصَت لكانَ نَقصاً في الخِلقَةِ .

ولهذا يُوجَدُ في النَّوعِ الإنسانيِّ مِن زائدٍ في الخِلقَةِ وناقصٍ منها ما يدلُّ على حكمَةِ الرَّبِّ تعالى ، وأنَّهُ لو شاءَ لجعَلَ خَلْقَهُ كلَّهم هكذا[١]، ولِيَعْلَمَ الكاملُ الخِلْقَةِ تمامَ النِّعمَةِ عليهِ ، وأنَّهُ خُلقَ خَلْقًا سويًّا معتدلاً ، لم يُزَد في خَلقهِ ما لا يَحتاجُ إليهِ ، ولم يُنتقَص منهُ ما يَحتاجُ إليهِ كما يَراهُ في غيرِهِ ، فهو أجدَرُ أن يَزدادَ شكراً وحَمداً لربِّهِ ، ويعلمَ أنَّ ذلكَ ليسَ من صُنعِ الطَّبيعَةِ ، وإنَّما ذلكَ صنعُ اللَّهِ الذي أتقَنَ كلَّ شيءٍ ، وأنَّهُ يخلقُ ما يشاءُ .

□□□□□

(١) حكمةٌ بالغةٌ .

٩٣ - فَصْلٌ
[اختلافُ صُورِ الإنسانِ]

مِن أينَ للطَّبيعَةِ هذا الاختلافُ والفَرْقُ الحاصلُ في النَّوعِ الإنسانيِّ بينَ صُورهم ؟ فقلَّ أن يُرى اثنانِ مُتشابهان[1] من كلِّ وجهٍ ، وذلكَ من أندَرِ ما في العالَمِ ، بخلافِ أصنافِ الحيوانِ كالنَّعَمِ[2] والوحوشِ والطَّيرِ وسائرِ الدَّوابِّ ، فإنَّكَ تَرى السِّرْبَ من الظِّباءِ ، والثُّلَّةَ منَ الغنمِ ، والذَّوْدَ منَ الإبلِ ، والصُّوارَ من البَقَرِ ، تتشابهُ حتى لا يُفرَّقَ بينَ أَحَدٍ منها وبينَ الآخَرِ إلّا بَعدَ طولِ تأمُّلٍ أو بعلامَةٍ ظاهِرَةٍ ، والنَّاسُ مُختلفَةٌ صورُهم وخِلْقَتُهُم ، فلا يكادُ اثنان منهم يجتمعان في صفَةٍ واحدَةٍ وخِلْقَةٍ واحدَةٍ ، بل ولا صوتٍ واحدٍ ولا حُنجرةٍ واحدَةٍ .

والحكمَةُ البالغَةُ في ذلكَ أنَّ النَّاسَ يحتاجونَ إلى أن يتعارَفوا بأعيانِهم وحُلاهم ؛ لِمَا يَجري بينهم من المعاملاتِ ، فلولا الفرقُ والاختلافُ في الصُّوَرِ لَفَسَدَت أحوالُهم ، وتشتَّتَ نظامُهُم ، ولم يُعرَفِ الشاهدُ من المَشهودِ عليهِ ، ولا المَدينُ من ربِّ الدَّيْنِ ، ولا البائعُ من المُشتري ، ولا كانَ الرَّجلُ يعرفُ عِرْسَهُ[3] من غيرها للاختلاطِ ، ولا هي تَعرفُ بَعْلَها من غيرِهِ ، وفي ذلكَ أعظمُ الفسادِ

---

(١) هكذا في المطبوع ، وفي نُسخة : « اثنين متشابهان » .

(٢) هي الإبل .

(٣) أي : زوجَه .

والخَلَلِ ، فَمَن الذي ميَّزَ بينَ حُلاهم وصُوَرِهم وأصواتِهم ، وفرَّقَ بينها بفروقٍ لا تَنالُها العبارَةُ ولا يُدركها الوَصفُ ؟!

فَسَلِ المُعطِّلَ : أهذا فعلُ الطَّبيعَةِ ؟

وهل في الطَّبيعَةِ اقتضاءُ هذا الاختلافِ والافتراقِ في النَّوعِ ؟

وأينَ قولُ الطَّبائِعيِّينَ : إنَّ فعلَها متشابهٌ لأنَّها واحدَةٌ في نَفسِها ، لا تَفعلُ بإرادَةٍ ولا مَشيئةٍ ، فلا يُمكنُ اختلافُ أفعالِها !

فكيفَ يجمعُ المُعطِّلُ بينَ هذا وهذا ؟!

﴿ فإنَّها لا تَعمى الأبصارُ ولكن تَعمى القلوبُ التي في الصُّدورِ ﴾ [الحج : ٤٦] .

وربَّما وقَعَ في النَّوعِ الإنساني تشابُهٌ بين اثنين لا يكادُ يُميَّزُ بينهما ، فتَعْظُمُ عليهم المُؤنَةُ في معاملتهما ، وتَشتدُّ الحاجَةُ إلى تَمييزِ المُستحقِّ منهما والمُؤاخَذِ بذنبِهِ ومَن عليهِ الحقُّ ، وإذا يعرضُ هذا في التَّشابُهِ في الأَسماءِ كثيرًا ، ويَلْقى الشاهدُ والحاكمُ من ذلك ما يَلْقى ، فما الظنُّ لو وُضِعَ التشابُهُ في الخِلقَةِ والصُّورَةِ ؟!

ولمَّا كانَ الحيوانُ البَهيمُ والطَّيرُ والوحوشُ لا يضرُّها هذا التَّشابُهُ شيئاً لم تَدْعُ الحكمَةُ إلى الفَرقِ بين كلِّ زوجين منها ، فتباركَ اللَّهُ أحسَنُ الخالقينَ الذي وسِعَت حكمتهُ كلَّ شيءٍ .

□□□□□

٩٤ - فَصْلٌ

[الشَّعْر عند الرَّجل والمرأة]

ثمَّ تأمَّلْ لِمَ صارَت المَرْأةُ والرَّجلُ إذا أدركا[١] اشتركا في نباتِ العانَةِ ؟ ثمَّ ينفردُ الرَّجلُ عن المرأةِ باللِّحيَةِ ؛ فإنَّ اللَّهَ عزَّ وجَلَّ لمّا جعَلَ الرَّجلَ قيِّماً على المرأةِ وجعلها كالخَوَلِ لهُ والعاني في يَديهِ[٢]، ميَّزَهُ عليها بما فيهِ لهُ المَهابَةُ والعزُّ والوقارُ والجلالَةُ ؛ لكمالِهِ وحاجتِهِ إلى ذلكَ ، ومُنِعَتْها المرأةُ لكمالِ الاستمتاعِ بها والتَّلذُّذِ ؛ لتبقى نضارَةُ وجهِها وحُسْنُهُ لا يَشِينهُ الشعرُ ، واشْتَرَكا في سائرِ الشعورِ للحكمَةِ والمنفعَةِ التي فيها .

□ □ □ □ □

---

(١) أَي : عند البُلوغِ .

(٢) الخَوَل : العبيد ، والعاني : الأَسير .

٩٥ - فَصْلٌ

[الصوت وأنواعه]

ثمَّ تأمَّلْ هذا الصَّوتَ الخارجَ من الحَلْقِ ، وتهيئةَ آلاتِهِ، والكلامَ وانتظامَهُ، والحروفَ ومخارجَها وأدواتِها ومقاطعَها وأجراسَها ، تجدِ الحكمَةَ الباهرَةَ في هواءٍ ساذَجٍ يَخْرُجُ من الجَوفِ فيسلُكُ في أُنبوبَةِ الحُنجرَةِ حتى ينتهيَ إلى الحَلْقِ واللسانِ والشفتين والأسنانِ ، فَيَحْدُثُ له هناكَ مقاطعُ ونهاياتٌ وأجراسٌ يُسمعُ له عندَ كلِّ مَقطعٍ ونهايَةٍ جَرْسٌ متميِّزٌ منفصلٌ عن الآخَرِ ، يحدثُ بسببهِ الحرفُ ، فهو صوتٌ واحدٌ ساذَجٌ يجري في قَصَبَةٍ واحدَةٍ حتى ينتهي إلى مقاطعَ وحدودٍ تُسمعُ له منها تسعَةٌ وعشرونَ حرفاً ، يدورُ عليها الكلامُ كلُّهُ ؛ أمرهُ ونَهيهُ ، وخبرهُ واستخبارهُ ، ونَظْمُهُ ونثرهُ ، وخُطَبُهُ ومواعظُهُ وفُضولهُ ؛ فمنهُ المُضحكُ ، ومنهُ المُبكي ، ومنهُ المؤْيِسُ ، ومنهُ المُطْمِعُ ، ومنهُ المُخَوِّفُ ، ومنه المُرَجِّيُّ ، والمُسلِّي ، والمُحزِن ، والقابضُ للنَّفْسِ والجوارحِ ، والمُنَشِّطُ لها والذي يُسْقِمُ الصَّحيحَ ويُبْرِىءُ السَّقيمَ ، ومنهُ ما يُزيلُ النِّعَمَ ويُحِلُّ النِّقَمَ ، ومنهُ ما يُستَدفعُ به البلاءُ ، ويُستجلَبُ به النَّعماءُ ، وتُستمالُ به القلوبُ ، ويُؤَلَّفُ به بينَ المُتباغِضَيْنِ ، ويوالى به بينَ المُتعادِيَيْنِ ، ومنهُ ما هو بضدِّ ذلكَ ، ومنهُ الكلمةُ التي لا يُلقي لها صاحبها بالاً يَهوي بها في النَّارِ أبعَدَ مِمّا بينَ المشرقِ والمَغربِ[1] ،

(١) كما رواه البخاري (٦٤٧٧) ، ومسلم (٢٩٨٨) عن أَبي هريرة .

وانظر - لمزيد من الفائدة - « السلسلة الضعيفة » (١٢٩٩) ، و « الصمت » (٧٠) =

والكلمةُ التي لا يُلقي لها بالاً صاحبُها يَركُضُ بها في أعلى عِلِّيِّين في جوارِ ربِّ العالَمين .

فسبحانَ مَن أنشأَ ذلكَ كلَّهُ من هواءٍ ساذَجٍ يَخْرُجُ من الصَّدرِ لا يُدرىٰ ما يُرادُ بهِ ! ولا أينَ ينتهي ! ولا أينَ مُستقرُّهُ ! هذا إلى ما في ذلكَ من اختلافِ الألسنَةِ واللُّغاتِ التي لا يُحصيها إلّا اللَّهُ ، فيجتمعُ الجَمْعُ منَ النَّاسِ من بلادٍ شتَّىٰ فيتكلَّمُ كلٌّ منهم بلغةٍ فَتَسْمَعُ لغاتٍ مختلفَةً وكلاماً مُنتظماً مُؤلَّفاً ولا يُدْرِكُ كلٌّ منهم ما يقولُ الآخَرُ .

واللسانُ الذي هو جَارِحَةٌ واحدٌ في الشكلِ والمنظَرِ ، وكذلكَ الحلْقُ والأضراسُ والشفتانِ ، والكلامُ مُختلِفٌ متفاوِتٌ أعظمَ تفاوُتٍ ، فالآيَةُ في ذلك كالآيةِ في الأرضِ التي تُسقى بماءٍ واحدٍ ، ويَخْرُجُ من ذلكَ مِن أنواعِ النَّباتِ والأزهارِ والحُبوبِ والثمارِ تلكَ الأنواعُ المُختلفَةُ المُتباينَةُ .

ولهذا أخبرَ اللَّهُ سبحانهُ في كتابهِ أنَّ في كلٍّ منهما آياتٍ للعالَمين ؛ فقال : ﴿ وَمِن آياتِهِ خَلْقُ السَّمواتِ والأرضِ واختلافُ ألسنتِكُم وألوانِكُم إنَّ في ذلكَ لآياتٍ للعالِمِين ﴾ [الروم: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿ وَفِي الأرضِ قِطَعٌ مُتجاوِراتٌ وجنَّاتٌ مِن أعنابٍ وزَرْعٌ ونَخيلٌ صِنْوانٌ وغَيرُ صِنْوانٍ يُسقى بماءٍ واحدٍ ونُفَضِّل بعضَها على بعضٍ في الأُكُلِ إنَّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يعقلون ﴾ [الرَّعد : ٤] .

فانْظُر الآنَ في الحُنجرَةِ ، كيفَ هي كالأُنبوبِ لخروجِ الصَّوتِ ، واللسانِ والشفتين والأسنانِ لصياغَةِ الحروفِ والنَّغماتِ ، أَلَا تَرى أنَّ مَن سَقَطَت أسنانُهُ

= (٧١) (٧٢) لابن أَبي الدنيا .

لم يُقِمِ الحُروفَ التي تَخرجُ منها ومنَ اللسانِ ، ومَن نَقَصَتْ شَفَتُهُ كيفَ لم يُقِمِ الحروفَ الشفهيَّة ، ومَن ثَقُلَ لسانُه كيف لم يُقِمِ الرَّاءَ واللامَ والذالَ ، ومَن عَرَضَت له آفَةٌ في حَلْقِهِ كيفَ لَم يتمكَّن منَ الحروفِ الحلقيَّةِ .

وقد شبَّهَ أصحابُ التَّشريحِ مخرجَ الصَّوتِ بالمزمارِ ، والرِّئَةَ بالزِّقِّ[1] الذي يُنفخُ فيهِ من تَحتهِ ليدخُلَ الرِّيحُ فيهِ ، والفضلاتِ التي تَقْبِضُ على الرِّئَةِ ليَخرجَ الصَّوتُ منَ الحُنجرَةِ بالأكُفِّ التي تَقبضُ على الزِّقِّ حتى يَخرجَ الهواءُ في القَصَبة ، والشفتين والأسنانِ التي تَصوغُ الصَّوتَ حروفاً ونَغَماً بالأصابعِ التي تَختلفُ على المزمارِ فتَصُوغُهُ ألحاناً[2]، والمقاطعَ التي ينتهي إليها الصَّوتُ بالأَبْخاشِ[3] التي في القَصَبَةِ ، حتى قيلَ : إنَّ المزمارَ إنَّما اتُّخِذَ على مثالِ ذلكَ منَ الإنسانِ .

فإذا تَعجَّبْتَ منَ الصِّناعَةِ التي تعملُها أَكُفُّ النَّاسِ حتى تَخرجَ منها تلكَ الأصواتُ ، فما أحراكَ بطولِ التَّعجُّبِ منَ الصِّناعَةِ الإلهيَّةِ التي أخرجَتْ تلكَ الحروفَ والأصواتِ منك ، منَ اللحمِ والدَّمِ والعُروقِ والعظامِ ! ويا بُعْدَ ما بَينهما ! **ولكنَّ المألوفَ المُعتادَ لا يقعُ عندَ النُّفوسِ موقعَ التَّعجّبِ** ، فإذا رَأَتْ ما لا نسبَةَ لهُ إليهِ أصلاً إلّا أنَّهُ غَريبٌ عندها تَلَقَّتْهُ بالتَّعجُّب وتَسبيحِ الرَّبِّ تعالى ، وعندها من آياتهِ العَجيبَةِ الباهرَةِ ما هو أعظمُ من ذلكَ ممَّا لا يُدركُهُ القياسُ .

ثمَّ تأمَّل اختلافَ هذه النَّغَماتِ ، وتبايُنَ هذه الأصواتِ ، مع تشابهِ الحناجرِ والحُلوقِ والألسنَةِ والشفاهِ والأسنانِ ، فمَن الذي مَيَّزَ بينها أتمَّ تَمييزٍ مع تشابهِ محالِّها سوى الخلَّاقِ العليمِ ؟!

---

(١) وعاءٌ من جلدٍ يُجَزُّ شعرُه ، يُتَّخذ للماء والشراب .

(٢) انظر بيان حُكم المصنِّف على هذا في « إغاثة اللهفان » (ص ٣٠٣ - الموارد) .

(٣) لعلَّهُ يُريد الفَجَواتِ والثُّقوبَ ، وانظر ما تقدَّم (ص ١٩٥) .

٩٦ - فَصْلٌ
[الفَمُ وما يحتويهِ]

وفي هذه الآلاتِ مآربُ أُخرى ومنافعُ سوى منفَعَةِ الكلامِ :

ففي الحُنجرةِ مسلكُ النَّسيمِ البارِدِ الذي يُرَوِّحُ على الفؤادِ بهذا النَّفَسِ الدَّائمِ المُتتابعِ .

وفي اللسانِ منفعَةُ الذَّوقِ ، فتُذاقُ بهِ الطُّعومُ وتُدرَكُ لذَّتُها ويُمَيَّزُ بهِ بينها ، فيعرفُ حَقيقَةَ كلِّ واحدٍ منها ، وفيهِ معَ ذلكَ معونَةٌ على إساغَةِ الطَّعامِ وأن يلوكَهُ ويَقْلِبَهُ حتى يَسهُلَ مسلكُهُ في الحَلْقِ .

وفي الأسنانِ منَ المنافعِ ما هو معلومٌ من تَقطيعِ الطَّعامِ كما تَقدَّم ، وفيها إسنادُ الشَّفَتَيْنِ وإمساكُهُما عن الاسترخاءِ وتَشويهِ الصُّورَةِ ، ولهذا تَرى مَنْ سَقَطَت أسنانهُ كيفَ تَستَرخي شَفَتاهُ .

وفي الشَّفتين منافعُ عَديدَةٌ ، يُرْشَفُ بها الشرابُ حتى يكونَ الدَّاخلُ منهُ إلى حَلْقهِ بقَدْرٍ فلا يَشْرَقُ بهِ الشاربُ ، ثمَّ هُما بابٌ مُغْلَقٌ على الفمِ الذي ينتهي إليهِ ما يخرجُ منَ الجوفِ ، ومنهُ يَبتدي ما يَلِجُ فيهِ ، فَهُما غِطاءٌ وطابقٌ عليهِ ، يَفتحهُما البوّابُ متى شاءَ ، ويُغلقهُما إذا شاءَ ، وهما أيضاً جمالٌ وزينَةٌ للوَجهِ ، وفيهما منافعُ أُخرى سوى ذلكَ .

وانظُرْ إلى مَن سَقَطَت شَفَتاهُ ما أشوَهَ منظرَهُ !

وقَد بانَ أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأعضاءِ يتصرَّفُ إلى وجوهٍ شتَّى منَ المنافعِ

والمآربِ والمصالحِ كما تَتَصرَّفُ الأداةُ الواحدَةُ في أعمالٍ شتَى .

هذا ؛ ولو رأيتَ الدِّماغَ وكُشِفَ لكَ عن تركيبِهِ وخَلْقِهِ لرأيتَ العَجَبَ العُجابَ ، ولكُشِفَ لكَ عن تركيبٍ يَحارُ فيهِ العقلُ ، قَد كُنَّ[1] بحُجُبٍ وأغشيَةٍ بعضُها فوقَ بَعضٍ لِتَصونَهُ عن الأعراضِ ، وتَحفظَهُ عن الاضطرابِ .

ثمَّ أطبَقَت عليهِ الجُمجُمَةُ بمنزلَةِ الخوذَةِ وبيضَةِ[2] الحديدِ لِتَقيَه حدَّ الصَّدمَةِ والسَّقطَةِ والضَّربَةِ التي تَصلُ إليهِ ، فتتلقَّاها تلكَ البَيضَةُ عنهُ ، بمنزلَةِ الخَوْذَةِ التي على رأسِ المُحارِبِ .

ثمَّ جُلِّلَت تلكَ الجُمجُمَةُ بالجلدِ الذي هو فَروَةُ الرَّأسِ يسترُ العظمَ منَ البُروزِ للمُؤْذياتِ .

ثمَّ كُسيَت تلكَ الفروَةُ حُلَّةً منَ الشعرِ الوافرِ وقايَةً لها وسَتْراً منَ الحرِّ والبَردِ والأذى ، وجمالاً وزينَةً لهُ .

فَسَلِ المُعطِّلَ : مَن الذي حَصَّنَ الدِّماغَ هذا التَّحصينَ وقدَّرهُ هذا التَّقديرَ وجعلَهُ خِزانَةً أَودعَ فيها منَ المنافعِ والقوى والعجائبِ ما أودعَهُ ؟ ثمَّ أَحْكَمَ سدَّ تلكَ الخزانَةِ ، وحصَّنها أتمَّ تَحصينٍ ، وصانَها أعظَمَ صيانَةٍ ، وجعَلها معدِنَ الحواسِّ والإدراكاتِ ؟!

وَمَنِ الذي جَعَلَ الأجفانَ على العَينين كالغشاءِ ، والأشفارَ كالأشراجِ[3] ،

---

(١) غُطِّيَ وسُتِرَ .

(٢) هي ما يُتَّقى بهِ .

(٣) الأَشْفار ؛ جمع (شُفْر) : وهو حَرْفُةُ الَّذي ينبتُ عليه الهُدْبُ .
والأَشراج ؛ جمع (شَرَجَ) : وهو مُنْفَسَح الوادي .

والأَهدابَ[1] كالرُّفوفِ عليها إذا انْفَتَحَتْ ؟!

ومَن الذي ركَّبَ طبقاتِها المُختلفَةَ طبقَةً فوق طَبَقةٍ حتى بَلَغَت عَدَدَ السَّمواتِ سبعاً ، وجعَلَ لكلِّ طَبَقَةٍ منفعَةً وفائدَةً ، فلو اختَلَّت طبقةٌ منها لاختلَّ البَصَرُ ؟

ومَن شقَّهما في الوَجهِ أحسَنَ شقٍّ ، وأعطاهما أحسَنَ شكلٍ ، وأودَعَ المَلاحَةَ فيهما ، وجَعَلَهما مِرآةً للقَلبِ وطليعَةً ، وحارساً للبَدنِ ، ورائداً يُرسلهُ كالجُندِ في مُهمَّاتِهِ ، فلا يَتعَبُ ولا يَعْنَىٰ على كثرَةِ ظَعْنهِ وطولِ سَفَرِهِ ؟

ومَن أَوْدَعَ النُّورَ الباصرَ فيهِ في قَدْرِ جُرْمِ العَدَسَةِ ، فيَرى فيهِ السَّمواتِ والأرضَ والجبالَ والشمسَ والقمرَ والبحارَ والعجائبَ من داخلِ سَبعِ طبقاتٍ ، وجَعَلَهما في أعلى الوَجهِ بمنزلَةِ الحارسِ على الرَّابيَةِ العاليَةِ ربيئَةً[2] للبَدنِ ؟

ومَنْ حَجَبَ المَلِكَ في الصَّدْرِ ، وأجلَسهُ هناكَ على كُرسيِّ المملكَةِ ، وأقامَ جُندَ الجوارحِ والأعضاءِ والقُوى الباطنَةِ والظَّاهرَةِ في خدمتهِ ، وذلَّلها لهُ ، فهي مُؤتَمِرَةٌ إذا أمَرَها ، مُنتهيَةٌ إذا نَهاها ، سامعَةٌ لهُ مطيعةٌ ، تكدَحُ وتَسعى في مَرضاتِهِ ، فلا تَستطيعُ منهُ خلاصاً ، ولا خُروجاً عن أمرهِ ، فمنها رسولُهُ ومنها بَريدُهُ ، ومنها تُرْجُمانُهُ ، ومنها أعوانُهُ ، وكلٌّ منها على عملٍ لا يتعدَّاهُ ولا يتصرَّفُ في غَيرِ عملهِ ، حتى إذا أرادَ الرَّاحَةَ أَوْعَزَ إليها بالهُدوءِ والسُّكونِ ليأخذَ المَلِكُ راحَتُهُ ، فإذا استيقَظَ من منامهِ قامَت جنودُهُ بينَ يَديهِ على أعمالها ، وذَهَبَت حيثُ وجَّهَها دائمًا لا تَفتُرُ ، فلو شاهَدَتْهُ في مَحلِّ ملكهِ والأشغالُ

---

(١) مُفْرَدَها (هُدْب) ؛ وهو شعْرُ أَشفار العين .

(٢) طليعة .

والمراسيمُ صادرَةٌ عنهُ وواردَةٌ ، والعساكرُ في خدمتهِ ، والبُرُدُ[1] تَتَردَّدُ بينهُ وبينَ جُندهِ ورعيَّتهِ ، لرأيتَ لهُ شأناً عجيباً !

فماذا فاتَ الجاهلَ الغافلَ منَ العجائبِ والمعارفِ والعِبَرِ التي لا يُحتاجُ فيها إلى طُولِ الأسفارِ ورُكوبِ القِفارِ ؟! قال اللّهُ تعالى : ﴿ وفي الأرضِ آياتٌ للمُوقِنين وفي أنفُسِكُم أفلا تُبصِرون ﴾ [الذاريات : ٢١] ، فدعا عبادَهُ إلى التَّفكُّرِ في أنفسِهم ، والاستدلالِ بها على فاطِرها وبارئها ، ولولا هذا لم نُوسِّع الكلامَ في هذا البابِ ولا أَطَلْنا النَّفَسَ إلى هذه الغايَةِ ، ولكنَّ العبرَةَ بذلكَ حاصلَةٌ ، والمنفَعَةَ عَظيمَةٌ ، والفكرَةَ فيه ممَّا يزيدُ المؤمنَ إيماناً .

فكم دونَ القَلبِ مِن حَرَسٍ ! وكم لهُ من خادمٍ ! وكم لهُ من عَبْدٍ ولا يَشعرُ بهِ ! وللّهِ ما خُلِقَ لهُ وهُيِّئَ لهُ وأُريدَ منهُ ، وأَعدَّ لهُ من الكرامَةِ والنَّعيمِ أو الهوانِ والعذابِ ؛ فإمَّا على سريرِ المُلْكِ في مَقعدِ صِدقٍ عندَ مليكٍ مُقتَدرٍ ينظرُ إلى وَجهِ ربِّهِ ويَسمعُ خِطَابَهُ ، وإمَّا أسيرٌ في السِّجنِ الأعظمِ بينَ أطباقِ النِّيرانِ في العذابِ الأليمِ .

فلو عَقَلَ هذا السُّلطانُ ما هُيِّئَ لهُ لَضَنَّ بمُلكهِ ، ولسعى في المُلكِ الذي لا ينقطعُ ولا يبيدُ ، ولكنَّهُ ضُربَ عليهِ حُجُبُ الغَفلَةِ ﴿ ليَقضيَ اللهُ أمراً كانَ مَفعولاً ﴾ .

□□□□□

---

(١) جمع بريد ، يعني الرَّسائل .

٩٧ - فَصْلٌ

[مِن خصائص أعضاءِ الإنسانِ]

ومَن جَعَلَ في الحَلْقِ مَنْفَذَينِ :

أحدَهما : للصَّوتِ ، وللنَّفَس الواصلِ إلى الرِّئَةِ .

والآخَرَ : للطَّعامِ والشرابِ وهو المريءُ الواصلُ إلى المَعدَةِ .

وجَعَلَ بينهما حاجزاً يمنعُ عُبورَ أحدهما في طريقِ الآخرِ ، فلو وَصَلَ الطَّعامُ مِن منفذِ النَّفسِ إلى الرِّئةِ لأهلَكَ الحيوانَ ؟

ومَن جعَلَ الرِّئةَ مروحَةً للقَلبِ تُروِّحُ عليهِ لا تَنِي ولا تفتُرُ ، لكيلا تَنحصرَ الحرارَةُ فيهِ فيهلكَ ؟

مَن جَعَلَ المنافذَ لِفَضَلاتِ الغذاءِ ، وجعَلَ لها أَشْراجاً تقبضُها لكيلا تَجريَ جَرْياً دائماً فَتُفْسِدَ على الإنسانِ عيشَهُ ، ويَمنعَ النَّاسَ من مُجالَسَةِ بَعضِهم بَعضاً ؟

مَن جَعَلَ المَعِدَةَ كأَشَدِّ ما يكونُ منَ العَصَبِ لأنَّها هُيِّئت لطبخِ الأطعمَةِ وإنْضاجِها ، فلو كانَت لحماً غضَّاً لانْطَبَخَت هي ونَضَجَت ، فَجُعلت كالعَصَبِ الشديدِ لتَقوىٰ على الطَّبخِ والإنْضاجِ ، ولا تُنهكها النَّارُ التي تَحتها ؟

مَن جَعَلَ الكَبِدَ رقيقَةً ناعمَةً ؛ لأنَّها هُيِّئت لِقَبُولِ الصَّفْوِ واللطيفِ منَ الغذاءِ والهَضْمِ وعملٍ هو ألطفُ من عملِ المعدَةِ ؟

مَن حَصَّنَ المُخَّ اللطيفَ الرَّقيقَ في أنابيبَ صُلبَةٍ منَ العظامِ ليحفظَها ويَصونَها ، فلا يفْسُدُ ولا يَذوبُ ؟

مَن جَعَلَ الدَّمَ السَّيَّالَ محبوساً محصوراً في العُروقِ بمنزلَةِ الماءِ في الوعاءِ لِيَنْضَبِطَ فلا يجري ؟

مَن جَعَلَ الأَظْفارَ على أطرافِ الأصابعِ وِقايَةً لها وصيانَةً منَ الأعمالِ والصِّناعاتِ ؟

مَن جَعَلَ داخِلَ الأُذُنِ مُستوِياً كهيئةِ الكوكبِ ؛ لِيَطَّرِدَ فيهِ الصَّوتُ حتى ينتهيَ إلى السَّمْعِ الدَّاخلِ وقَد انكسَرَت حِدَّةُ الهواءِ فلا ينكؤهُ ، وليتعذَّرَ على الهَوَامِّ النُّفوذُ إليهِ قبلَ أن يُمسكَ ، وليمسكَ ما عساهُ أن يَغشاها منَ القذى والوَسَخِ ، ولغيرِ ذلكَ منَ الحِكَمِ ؟

مَن جَعَلَ على الفَخِذَينِ والوَرِكينِ منَ اللحمِ أكثرَ ممَّا على سائرِ الأعضاءِ لِيَقِيَها منَ الأرضِ فلا تألَمُ عظامُها من كثرَةِ الجلوسِ كما يألَمُ من قَد نَحَلَ جِسْمُهُ وقلَّ لَحمُهُ من طولِ الجلوسِ ، حيثُ لم يَحُلْ بينهُ وبينَ الأرضِ حائلٌ ؟

مَن جَعَلَ ماءَ العينينِ مالحاً يحفظُها منَ الذَّوبانِ ، وماءَ الأُذنِ مُرّاً يحفظُها منَ الذُّبابِ والهوامِّ والبَعوضِ ، وماءَ الفمِ عَذْباً يُدرِكُ به طعومَ الأشياءِ فلا يُخالطُها طعمُ غيرِها ؟!

مَن جَعَلَ بابَ الخلاءِ في الإنسانِ في أسترِ موضعٍ منه ، كما أنَّ البنَّاءَ الحكيمَ يجعَلُ موضعَ التخلِّي في أسترِ موضعٍ في الدَّارِ ، وهكذا منفذُ الخلاءِ في الإنسانِ في أسترِ موضعٍ ، ليسَ بارزاً من خَلفهِ ولا ناشزاً بينَ يَديهِ ، بل مُغيَّبٌ في موضعٍ غامضٍ منَ البَدنِ يلتقي عليهِ الفَخِذانِ بما عليهما منَ اللحمِ مُتوارياً ، فإذا جاءَ وقتُ الحاجةِ وجَلَسَ الإنسانُ لها بَرَزَ ذلكَ المخرجُ للأرضِ ؟!

مَن جَعَلَ الأسنانَ حِدَاداً لِقَطْعِ الطَّعامِ وتَفصيلِهِ ، والأضراسَ عِراضاً لِرَضِّهِ

وطَحنهِ ؟!

ومَن سَلَبَ الإحساسَ الحيوانيَّ الشعورَ والأَظْفارَ التي في الآدميّ ؛ لأنَّها قَد تَطولُ وتَمتدُّ وتَدعو الحاجَةُ إلى أخْذِها وتَخفيفها ، فلو أعطاها الحِسَّ لآلَمَتْهُ وشقَّ عليهِ أخذُ ما شاءَ منها ، فلو كانَت تُحِسُّ لوقَعَ الإنسانُ منها في إحدى البليّتَيْنِ :

إمَّا تَركُها حتى تَطولَ وتَفحُشَ وتَثقُلَ عليهِ !

وإمَّا مُقاساةُ الأَلَمِ والوَجعِ عندَ أخذها !

مَن جَعَلَ باطنَ الكفِّ غيرَ قابلٍ لإنْباتِ الشعرِ ؛ لأنَّهُ لو أشْعَرَ لتعذَّرَ على الإنسانِ صحَّةُ اللمسِ ، ولشقَّ عليهِ كثيرٌ منَ الأعمالِ التي تُباشَرُ بالكفِّ ، ولهذه الحكمةِ لم يَكُن هَنُ[1] الرَّجلِ قابلاً لإنباتهِ لأنَّهُ يمنعُهُ منَ الجماعِ ، ولمَّا كانَت المادَّةُ تَقتَضي إنباتَهُ هناكَ نَبَتَ حولَ هَنِ الرَّجلِ والمَرأةِ ؟!

ولهذه الحكمَةِ سُلِبَ عن الشفتينِ ، وكذا باطنِ الفَمِ ، وكذا أيضاً عن القدمِ أخمصِها وظاهرِها ؛ لأنَّها تُلاقي التُّرابَ والوَسَخَ والطِّينَ والشوكَ ، فلو كانَ هناكَ شعرٌ لآذى الإنسانَ جدَّاً ، وحملَ منَ الأرضِ كلَّ وقتٍ ما يُثقِلُ الإنسانَ .

وليسَ هذا للإنسانِ وحدَهُ ، بل تَرى البهائمَ قَد جلَّلها الشعرُ كلَّها ، وأُخْلِيَت هذه المواضعُ منهُ لهذه الحكمَةِ .

أَفَلَا تَرى الصَّنعَةَ الإلهيَّةَ كيفَ سَلَبَت[2] وجوهَ الخطأ والمضرَّةِ ، وجاءَت بكلِّ صوابٍ وكلِّ مَنفعَةٍ وكلِّ مَصلَحَةٍ ؟!

---

(١) ذَكَرُهُ .

(٢) مَنَعَتْ .

ولمّا اجتَهَدَ الطَّاعِنونَ في الحكمَةِ العائِبونَ للخِلْقَةِ فيما يطعنونَ به عابوا الشَّعْرَ تَحتَ الآباطِ ، وشعرَ العانَةِ ، وشعرَ باطنِ الأنفِ ، وشعرَ الرُّكبتينِ ، وقالوا : أيُّ حكمَةٍ فيها ؟ وأيُّ فائدَةٍ ؟

وهذا من فَرْطِ جَهْلِهم وسخافَةِ عُقولِهم ؛ **فإنَّ الحكمَةَ لا يجبُ أن تكونَ بأسرها معلومَةً للبَشرِ** ، ولا أكثرِها ، بل لا نسبَةَ لِمَا عَلِمُوهُ إلى ما جَهلوهُ منها ، فلو قِيسَتْ عُلومُ الخلائقِ كلِّهم بوجوهِ حكمَةِ اللَّهِ تعالى في خلقهِ وأمرِهِ إلى ما خفيَ عنهم منها كانَت كَنَقْرَةِ عُصفورٍ في البَحرِ .

وحسْبُ الفطنِ اللبيبِ أَن يَستدلَّ بما عَرَفَ منها على ما لم يَعرفْ ، ويعلَمَ الحكمَةَ فيما جهلَه منها فيما عَلِمَهُ ، بل أعظمُ وأدقُّ .

وما مَثَلُ هؤلاءِ الحمقىٰ النَّوْكىٰ[1] إلَّا كمثلِ رجلٍ لا علمَ لهُ بدقائقِ الصَّنائعِ والعلومِ منَ البناءِ والهَندَسَةِ والطبِّ ، بل والحياكَةِ والخياطَةِ والنجارَةِ ؛ إذا رامَ الاعتراضَ بعقلِهِ الفاسدِ على أربابها في شيءٍ من آلاتهم وصنائعهم وتَرتيب صناعتهم ، فخفيَت عليهِ ، فجعلَ كُلَّما خفيَ عليهِ منها شيءٌ قال : هذا لا فائدَةَ فيهِ ! وأيُّ حكمَةٍ تَقتَضيهِ هذا ! مع أنَّ أربابَ الصَّنائعِ بشرٌ مثلُهُ يمكنهُ أن يُشارِكَهم في صنائعهم ويَفُوقَهم فيها[2] !

فما الظَّنُّ بمَن بهرَت حكمتُهُ العقولَ ، الذي لا يُشارِكُهُ مُشارِكٌ في حكمتهِ كما لا يُشارِكُهُ مُشارِكٌ في خَلقهِ ، فلا شريكَ له بوجهٍ !

فمَن ظنَّ أن يكتالَ حكمَتَهُ بمكيالِ عقلهِ ويَجعَلَ عقلَهُ عِياراً عليها فما أدركهُ أقرَّ بهِ ! وما لم يُدركهُ نفاهُ ! فهو من أجهَلِ الجاهِلينَ .

---

(١) بمعنى الحَمْقىٰ .

(٢) وهذه حُجَّةٌ (عقليَّةٌ) هادية، في الردّ على أَصحاب الشبهات (العقلانيَّة) المُتهاوية ...

ولِلّهِ في كلٍّ ما خفيَ على النَّاسِ وجهُ الحكمَةِ فيه حِكَمٌ عديدةٌ لا تُدفَعُ ولا تُحْجَبُ .

فاعْلَمِ الآنَ أنَّ تَحتَ منابتِ هذه الشعورِ منَ الحرارَةِ والرُّطوبَةِ ما اقتَضَتِ الطَّبيعَةُ إخراجَ هذه الشعورِ عليها ، أَلَا تَرى أنَّ العُشْبَ ينبتُ في مُستنقعِ المياهِ بعدَ نُضوبِ الماءِ عنها لِمَا خُصَّتْ به منَ الرُّطوبَةِ ، ولهذا كانَت هذه المواضعُ مِن أرطَبِ مواضعِ البَدَنِ ، وهي أقبَلُ لنباتِ الشعرِ وأَهْيَأُ ، فَدَفعَتِ الطَّبيعَةُ تلكَ الفَضَلاتِ والرُّطوباتِ إلى خارجٍ فصارَت شَعْراً ، ولو حَبَسَتْها في داخلِ البَدَنِ لأَضَرَّتْهُ وآذَتْ باطِنَهُ ، فخروجُها عينُ مصلحَةِ الحيوانِ واحْتِباسُها إنَّما يكونُ لنَقصٍ وآفَةٍ فيهِ .

وهذا كخُروجِ دمِ الحيضِ منَ المرأةِ ، فإنَّهُ عينُ مصلحتها وكمالِها ، ولهذا يكونُ احتباسُهُ لفسادٍ في الطَّبيعَةِ ونَقْصٍ فيها .

أَلَا تَرى أنَّ مَنِ احتَبَسَ عنهُ شعرُ الرَّأسِ واللحيَةِ بَعدَ إنْباتِهِ كيفَ تراهُ ناقصَ الطَّبيعَةِ ناقصَ الخِلقَةِ ضَعيفَ التَّركيبِ ؟

فإذا شاهَدْتَ ذلكَ في الشعرِ الذي عَرَفْتَ بَعضَ حِكمتهِ ، فما لكَ لا تَعتبِرُهُ في الشعر الذي خَفيَت عليكَ حكمتُهُ !

ومَن جَعَلَ الرِّيقَ يَجري جَرْيًا دائماً إلى الفَمِ لا يَنقطعُ عنهُ لِيَبُلَّ الحَلْقَ واللهواتِ ، ويُسَهِّلَ الكلامِ ، ويُسيغَ الطّعامَ ، قال بُقراطُ[1] : الرُّطوبَةُ في الفَمِ مطيَّةُ الغذاءِ ؟!

فتأمَّلْ حالَكَ عندَما يَجفُّ ريقُكَ بعضَ الجفافِ ، ويقلُّ ينبوعُ هذه العَينِ التي لا يَستغني عنهُ !

---

(١) هو مِن مشاهير أَطبَّاء اليونان .

٩٨ - فَصْلٌ

[منافعُ بُكاءِ الأطفالِ]

ثمَّ تأمَّلْ حِكمَةَ اللَّهِ تعالى في كَثرَةِ بُكاءِ الأطفالِ وما لَهُم فيهِ منَ المنفعَةِ ؛ فإنَّ الأطبَّاءَ والطَّبائعيِّين شهدوا منفعَةَ ذلكَ وحِكمَته ، وقالوا : في أدمغَةِ الأطفالِ رُطوبَةٌ لو بقيَت في أدمغتِهم لأَحْدَثَت أحداثاً عظيمَةً ، فالبُكاءُ يُسيلُ ذلكَ ويُحْدِرُهُ من أدمغتِهم فتَقوى أدمغتُهم وتصحُّ .

وأيضاً ؛ فإنَّ البُكاءَ والعِيَاطَ[١] يُوَسِّعُ عليهِ مجاريَ النَّفَس ، ويفتحُ العُروقَ ويُصَلِّبُها ، ويُقوِّي الأعصابَ .

وكم للطِّفلِ مِن منفعَةٍ ومصلحَةٍ فيما تَسمعهُ من بكائهِ وصراخهِ ! فإذا كانَت هذه الحكمَةُ في البكاءِ الذي سببُهُ ورودُ الألمِ والمُؤْذي وأنتَ لا تَعرفُها ولا تكادُ تخطرُ ببالكَ ، فهكذا إيلامُ الأطفالِ فيه وفي أسبابهِ وعواقبهِ الحميدَةِ منَ الحِكَمِ ما قَد خفيَ على أكثرِ النَّاسِ ، واضطربَ عليهم الكلامُ في حكمَتهِ اضطرابَ الأَرْشِيَةِ[٢]، وسلكوا في هذا البابِ مسالكَ :

فقالت طائفَةٌ : ليسَ إلّا مَحضَ المشيئةِ العاريَةِ عن الحكمَةِ والغايَةِ المطلوبَةِ ! وسدُّوا على أنفسهم هذا البابَ جُملَةً ، وكلَّما سُئلوا عن شيءٍ أجابوا بـ ﴿ لا يُسألُ عمَّا يَفْعَلُ ﴾ .

---

(١) هو الصِّياح .

(٢) في « القاموس » (ص ٧٥٣) : « بينهما أَرْشٌ ؛ أَي : اختلاف وخُصومة » .

وهذا من أصدَقِ الكلامِ ، وليسَ المرادُ بِهِ نَفيَ حكمتِهِ تعالى وعواقبِ أفعالِهِ الحميدَةِ وغاياتها المطلوبَةِ منها ، وإنَّما المرادُ بالآيَةِ إفرادُهُ بالإلهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ ، وأَنَّهُ لكمالِ حِكمتهِ لا مُعقِّبَ لحُكمِهِ ، ولا يُعترَضُ عليهِ بالسُّؤالِ ؛ لأَنَّهُ لا يَفعلُ شيئاً سُدىً ، ولا خَلَقَ شيئاً عَبثاً ، وإنَّما يُسألُ عن فعلِهِ مَن خرجَ عن الصَّوابِ ، ولم يكن فيه منفَعةٌ ولا فائدَةٌ ، أَلَا ترى إلى قولِهِ : ﴿ أم اتَّخَذُوا آلهَةً منَ الأرضِ هم يُنْشِرونَ لو كانَ فيهما آلهَةٌ إلّا اللهُ لَفَسدَتا فسُبحانَ اللهِ ربِّ العَرشِ عمَّا يَصِفونَ لا يُسْأَلُ عمَّا يَفعلُ وهُم يُسأَلُون ﴾ [الأنبياء : ٢١ - ٢٣]، كيفَ ساقَ الآيَةَ في الإنْكارِ على مَن اتَّخَذَ من دونهِ آلهَةً لا تُساويهِ فسوَّاها به مع أعظمِ الفَرقِ ؟! فقولهُ : ﴿ لا يُسألُ عمَّا يَفعلُ ﴾ إثباتٌ لحقيقَةِ الإلهيَّة ، وإفرادٌ لهُ بالرُّبوبيَّةِ والإلهيَّة، وقولُه : ﴿ وهم يُسْأَلون ﴾ نَفيٌ لصلاحِ تلكَ الآلهَةِ المُتَّخَذَةِ للإلٰهيَّةِ ؛ فإنَّها مسؤولَةٌ مربوبَةٌ مُدبَّرَةٌ ! فكيفَ يُسَوَّىٰ بينَها وبينَهُ مع أعظمِ الفُرقانِ ؟!

فهذا الذي سِيقَ له الكلامُ فَجعَلَها الجبْرِيَّةُ ملجأً ومَعْقِلاً في إنْكارِ حكمتِهِ وتَعليلِ أفعالِهِ بغاياتها المحمودَةِ وعواقبها السَّديدَةِ .

واللَّهُ الموفِّقُ للصَّوابِ .

وقالت طائفَةٌ : الحِكمَةُ في ابتلائهم تَعْويضُهم في الآخرَةِ بالثَّوابِ التَّامِّ .

فقيلَ لهم : قَد كانَ يُمكنُ إيصالُ الثَّوابِ إليهم بدونِ هذا الإيلامِ !

فأجابوا : بأنَّ توسُّطَ الإيلامِ في حقِّهم كتوسُّطِ التَّكاليفِ في حقِّ المكلَّفينَ .

فقيل لهم : فهذا ينتقضُ عليكُم بإيلامِ أطفالِ الكفَّارِ .

فأجابوا : بأنَّا لا نقولُ : إنَّهُم في النَّارِ كما قالهُ مَن قالهُ منَ النَّاسِ ، والنَّارُ

لا يَدخلُها أَحدٌ إلّا بَذنبٍ ، وهؤلاءِ لا ذَنبَ لهم .

وكذا الكلامُ مَعَهُم في مسألةِ الأطفالِ ، والحِجَاجُ فيها منَ الجانبين بما ليسَ هذا موضِعَهُ .

فأُورِدَ عليهم ما لا جوابَ لهم عنهُ ، وهو إيلامُ أطفالهم الذينَ قُدِّرَ بلوغُهم وموتُهم على الكُفرِ ، فإنَّ هذا لا تَعويضَ فيه قَطعاً ولا هو عقوبَةٌ على الكُفرِ ، فإنَّ العقوبَةَ لا تكونُ سَلَفاً وتَعجيلاً ، فحاروا في هذا الموضع واضطرَبَتْ أُصولُهم ، ولم يأتوا بما يقبلُهُ العقلُ .

وقالت طائفَةٌ ثالثَةٌ : هذا السُّؤالُ لو تأمَّلهُ مُورِدُهُ لعَلِمَ أنَّهُ ساقطٌ ، وأنَّ تكلُّفَ الجوابِ عنهُ إلزامُ ما لا يَلزمُ ، فإنَّ هذه الآلامَ وتوابعَها وأسبابَها من لوازمِ النَّشأةِ الإنسانيَّةِ التي لم يُخْلَق مُنفكّاً عنها ، فهي كالحَرِّ والبَردِ ، والجوعِ والعَطَشِ ، والتَّعبِ والنَّصَبِ ، والهمِّ والغمِّ ، والضَّعفِ والعَجزِ ، فالسُّؤالُ عن حكمتها كالسُّؤالِ عن حِكْمةِ الحاجَةِ إلى الأكلِ عندَ الجوعِ ، والحاجَةِ إلى الشرابِ عندَ الظَّمأ ، وإلى النَّومِ والرَّاحَةِ عندَ التَّعبِ !

فإنَّ هذه الآلامَ هي من لوازمِ النَّشأةِ الإنسانيَّةِ التي لا ينفكُّ عنها الإنسانُ ولا الحيوانُ ، فلو تَجرَّدَ عنها لم يكُن إنساناً ، بل كانَ مَلَكاً أو خَلقاً آخرَ .

وليسَت آلامُ الأطفالِ بأصعَبَ من آلامِ البالغينَ ، لكنْ لما صارَت لهم عادَةً سَهُلَ موقعُها عندهم ، وكم بينَ ما يُقاسيهِ الطِّفلُ ويُعانيهِ البالغُ العاقلُ !

وكلُّ ذلكَ مِن مُقتَضى الإنسانيَّة ومُوجِبِ الخِلْقَةِ ، فلو لم يُخلَقْ كذلكَ لكانَ خَلْقاً آخرَ ، أَفترىٰ أنَّ الطِّفْلَ إذا جاعَ أو عَطِشَ أو بَرَدَ أو تَعِبَ قَد خُصَّ من ذلكَ بما لم يُمْتَحَنْ به الكبيرُ ، فإيلامُهُ بغيرِ ذلكَ من الأوجاعِ والأسْقامِ كإيلامهِ

بالجُوعِ والعَطَشِ والبَرْدِ والحَرِّ دونَ ذلكَ أو فوقَهُ ، وما خُلِقَ الإنسانُ بل الحيوانُ إلّا على هذه النَّشأةِ .

قالوا : فإنْ سألَ سائلٌ وقال : فَلِمَ خُلِقَ كذلكَ ؟ وهلّا خُلِقَ خِلْقَةً غيرَ قابلةٍ للألمِ ؟

فهذا سُؤالٌ فاسدٌ ؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى خَلَقَهُ في عالَمِ الابتلاءِ والامتحانِ من مادَّةٍ ضَعيفَةٍ ، فهي عُرْضَةٌ للآفاتِ ، وركَّبهُ تركيباً مُعَرَّضاً للأنواعِ منَ الآلامِ ، وجعَلَ فيه الأَخْلاطَ الأربعَةَ التي لا قِوامَ لهُ إلّا بها ، ولا يكونُ إلّا عليها ، وهي - لا مَحالَةَ - تُوجِبُ امتزاجاً واختلاطاً وتفاعُلاً يبغي بعضُها على بَعضٍ بكيفيَّتِهِ تارَةً ، وبكميَّتِهِ تارَةً ، وبهما تارَةً ، وذلكَ مُوجِبٌ للآلامِ قَطْعاً ، ووجودُ الملزومِ بدونِ لازمِهِ مُحالٌ .

ثمَّ إنَّهُ سبحانهُ ركَّبَ فيه منَ القُوى والشهوَةِ والإرادَةِ ما يُوجِبُ حركتَهُ الدَّائبَةَ ، وسعيَهُ في طَلَبِ ما يُصلِحهُ ودَفْعِ ما يضرُّهُ ؛ بنفسِهِ تارَةً وبِمَن يُعِينهُ تارَةً ، فأَحْوَجَ النَّوعَ بَعضَهُ إلى بَعضٍ ، فحدَثَ من ذلكَ الاختلاطُ بينهم ، وبَغى بعضُهم على بَعضٍ ، فيحدُثُ من ذلكَ مِن الآلامِ والشرورِ بنحوِ ما يحدثُ من امتزاجِ أَخْلاطِهِ واختلاطِها ، وبَغْي بعضِها على بَعضٍ ، والآلامُ لا تَتخلَّفُ عن هذا الاختلاط والامتزاجِ أَبداً إلّا في دارِ البقاءِ والنَّعيمِ المُقيمِ ، لا في دارِ الابتلاءِ والامتحانِ .

فمَن ظَنَّ أنَّ الحكمَةَ في أَنْ يَجْعَلَ خصائصَ تلكَ الدَّارِ في هذه فَقَد ظَنَّ باطلاً .

بل الحكمَةُ التَّامَّةُ البالغَةُ اقتضَتْ أن تكونَ هذه الدَّارُ مَمزوجَةً عافيتُها

ببلائها ، وراحتُها بعنائها ، ولذَّتُها بآلامها ، وصحَّتُها بسقمِها ، وفرحُها بغمِّها ، فهي دارُ ابتلاءٍ تُدفَعُ بَعضُ آفاتها بَبعضٍ ، كما قال القائل :

أصبَحتُ في دارِ بلـــيَّاتِ أدفَعُ آفـــاتٍ بآفـــاتِ

وَلَقَد صَدَقَ ؛ فإنَّكَ إذا فكَّرتَ في الأكلِ والشربِ واللِّباسِ والجِمَاعِ والرَّاحَةِ وسائرِ ما يُستلذُّ به ؛ رأيتَهُ يدفعُ بها ما قابَلَهُ منَ الآلامِ والبليَّاتِ ، أَفَلَا تَراكَ تَدفعُ بالأكلِ ألمَ الجُوعِ ، وبالشربِ ألمَ العَطشِ ، وباللباسِ ألمَ الحرِّ والبَردِ ، وكذا سائرُها .

ومن هُنا قال بَعضُ العقلاءِ : إنَّ لذَّاتِها إنَّما هي دَفعُ آلامٍ لا غيرُ ، فأمَّا اللذاتُ الحقيقيَّةُ فلها دارٌ أُخرى ، ومحلٌّ آخَرُ غيرُ هذه .

فوجودُ هذه الآلامِ واللذَّاتِ المُمتزجَةِ المُختلِطَةِ منَ الأدلَّةِ على المَعَادِ ، وأنَّ الحكمَةَ التي اقتَضَتْ ذلكَ هي أَوْلى باقتضاءِ دارين ؛ دارٍ خالصَةٍ لِلَّذَّاتِ لا يَشوبُها أَلَمٌ ما ، ودارٌ خالصَةٌ للأَلمِ لا يشوبُها لذَّةٌ ما ؛ والدَّارُ الأولى الجنَّةُ ، والدَّارُ الثَّانيَةُ النَّارُ .

أفلا تَرى كيفَ دلَّكَ ذلكَ - مع ما أنتَ مجبولٌ عليهِ في هذه النَّشأةِ منَ اللذَّةِ والألمِ - على الجنَّةِ والنَّارِ ، ورأيتَ شواهدَهما وأدلَّةَ وجودِهما من نَفسكَ حتى كأنَّكَ تُعايِنُهما عِياناً ؟!

وانظر كيفَ دلَّ العِيانُ والحِسُّ والوجودُ على حِكْمَةِ الرَّبِّ تعالى وعلى صدقِ رُسلهِ فيما أخبَروا به منَ الجنَّةِ والنَّارِ !

فتأمَّلْ كيفَ قادَ النَّظرُ في حِكْمَةِ اللَّهِ تعالى إلى شهادَةِ العُقولِ والفِطَرِ بصدقِ رسلهِ ، وأَنَّ ما أخبَروا به تَفصيلاً يدلُّ عليهِ العقلُ مُجْمَلاً ، فأينَ هذا من

مَقامِ مَن أدَّاهُ عِلْمُهُ إلى المُعارَضَةِ بينَ ما جاءَت به الرُّسلُ وبينَ شواهدِ العَقلِ وأدلَّتهِ ؟

ولكنَّ تلكَ العُقولَ كادَها باريها ، ووَكَلَها إلى أنفُسها ، فحلَّت بها عساكرُ الخِذْلانِ من كلِّ جانبٍ[١].

وحَسْبُكَ بهذا الفَصلِ وعظيمِ منفعتهِ من هذا الكتابِ ، واللَّهُ المحمودُ المسؤولُ تمامَ نعمتهِ .

فهذه كلماتٌ مختَصَرَةٌ نافعَةٌ في مسألَةِ إيلامِ الأطفالِ لعلَّكَ لا تَظفرُ بها في أكثر الكتبِ[٢].

فارْجِعِ الآنَ إلى نَفسِكَ ، وفكِّر في هذه الأفعالِ الطَّبيعيَّةِ التي جُعلَت في الإنسانِ ، وما فيها من الحكمَةِ والمنفَعَةِ ، وما جُعلَ لكلِّ واحدٍ منها في الطَّبعِ المُجَرَّدِ ، والدَّاعي الذي يَقتَضيهِ ويستحثُّهُ :

فالجوعُ يستحثُّ الأكلَ ويطلبهُ ؛ لِمَا فيهِ من قوامِ البَدنِ وحياتهِ ومماتهِ .

والكَرى[٣] يَقتضي النَّومَ ويستحثُّهُ ؛ لِمَا فيهِ من راحَةِ البَدَنِ والأعضاءِ وإجْمامِ القوى وعَوْدها إلى قوَّتها جديدَةً غيرَ كالَّةٍ .

والشَّبَقُ[٤] يَقتَضي الجِمَاعُ الذي به دوامُ النَّسْلِ ، وقضاءُ الوَطَرِ[٥]، وتمامُ اللذَّةِ ، فتجدُ هذه الدَّواعي تستحثُّ الإنسانَ لهذه الأُمورِ وتتقاضاها منهُ بغيرِ

---

(١) **نَعَمْ ؛ واللَّهِ** .

(٢) رَحِمَ اللَّهُ مُؤلِّفَنا ، ما أَقوىٰ حُجَّته ! وما أَبْيَنَ طريقَته ! وما أَجْمَعَ بُحوثَه !!

(٣) هو النُّعاس .

(٤) هو شدَّةُ الشهوة .

(٥) حاجة الجماع .

اختيارِه ، وذلكَ عينُ الحكمَةِ ، فإنَّهُ لو كانَ الإنسانُ إنَّما يَستدعي هذه المُسْتَحَثَّاتِ إذا أرادَها لأَوْشَكَ أَنْ يشتغلَ عنها بما يعروهُ منَ العوارضِ مُدَّةً فيَنْحَلَّ بَدَنُهُ ويهلكَ ويترامى إلى الفسادِ وهو لا يشعرُ كما إذا احتاجَ بدنهُ إلى شيءٍ منَ الدَّواءِ والصَّلاحِ فدافَعَهُ وأعْرَضَ عنهُ حتى إذا اسْتَحْكَمَ به الدَّاءُ أهلَكَهُ .

فاقتَضَتْ حِكمَةُ اللطيفِ الخبيرِ أَنْ جُعِلَت فيه بواعثُ ومُستحثَّاتٌ تؤزُّهُ أزّاً إلى ما فيهِ قِوَامهُ وبقاؤهُ ومصلحتهُ ، وتَرِدُ عليهِ بغيرِ اختيارهِ ولا استدعائهِ ، فَجُعِلَ لكُلِّ واحدٍ من هذه الأفعالِ مُحرِّكٌ من نَفسِ الطَّبيعَةِ يُحرِّكهُ ويَحدوهُ[1] عليهِ .

ثمَّ انْظُر إلى ما أُعْطِيَهُ منَ القوى المختلفَةِ التي بها قِوَامُهُ :

فأُعْطِيَ القوَّةَ الجاذبَةَ الطَّالبَةَ المُستحِثَّةَ التي تَقْتَضي معلومَها منَ الغذاءِ ، وتُورِدُهُ على الأعضاءِ بحسَبِ قَبُولِها .

ثمَّ أُعْطِيَ القُوَّةَ المُمْسِكَةَ التي تُمْسِكُ الطَّعامَ وتحبسهُ ريثما تُنضجهُ الطَّبيعَةُ وتُحْكِمُ طبخَهُ وتُهَيِّؤُهُ لمصارفهِ وتبعثُهُ لِمُستحقِّهِ .

ثمَّ أُعْطِيَ القوَّةَ الهاضمَةَ التي تصرفُهُ في البَدنِ وتَهضِمُهُ في المعدَةِ .

ثمَّ أُعْطِيَ القوّةَ الدَّافعَةَ - وهي التي تَدفعُ ثِقلَهُ وما لا منفعَةَ فيهِ - فتَدفَعُهُ وتُخرجهُ عن البَدَنِ لئلّا يُؤذيَهُ ويُنهكَهُ ...

فمَن أعطاكَ هذه القوَّةَ عندَ شدَّةِ حاجتِكَ إليها ؟

ومَن جَعَلها خادماً لكَ ؟

ومَن أعطاها أفعالَها واستعملَ كلَّ واحدٍ منها على غيرِ عملِ الآخَرِ ؟

ومَن ألَّفَ بينها على تبايُنها حتى اجتمَعَتْ في شخصٍ واحدٍ ومحلٍّ واحدٍ

(١) يدفَعُه ويحُثُّه .

ولو عادى بينها كانَ بعضُها يُذهبُ بَعضاً ؟ فمَن كانَ يَحُولُ بينَهُ وبينَ ذلكَ ؟

فلولا القوَّةُ الجاذبَةُ كيفَ كنتَ مُتحرِّكاً لطلَبِ الغذاءِ الذي بهِ قِوامُ البَدنِ !

ولولا المُمْسِكةُ[1] كيفَ كانَ الطَّعامُ يذهبُ في الجوفِ حتى تَهْضِمَهُ المعدَةُ !

ولولا الهاضمَةُ كيفَ كان يُطْبَخُ حتى يَخْلُصَ منه الصَّفْوُ إلى سائرِ أجزاءِ البَدنِ وأعماقِهِ !

ولولا الدَّافعَةُ كيفَ كانَ الثِّقَلُ المُؤْذي القاتلُ لو انْحبَسَ يَخْرُجُ أوَّلاً فأوَّلاً فيستريحُ البَدنُ فيخفُّ وينشطُ .

فتأمَّلْ كيفَ وُكِّلَتْ هذه القوَّةُ بكَ والقيامِ بمصالحكَ ، فالبَدنُ كدارٍ للمَلِكِ فيها حشَمُهُ وخَدَمُهُ ، قَد وكَّل بتلكَ الدَّارِ أقواماً يقومونَ بمصالحها ، فبعضُهم لاقتضاءِ حوائِجها وإيرادِها عليها ، وبعضُهُم لقَبضِ الوارِدِ وحفظِهِ وخَزْنِهِ إلى أن يُهَيَّأَ ويُصْلَحَ ، وبعضُهُم يقبِضُهُ فَيُهَيِّئُهُ ويُصْلِحُهُ ويدفعهُ إلى أهلِ الدَّارِ ويُفرِّقُهُ عليهم بحسبِ حاجاتهم ، وبعضُهم لمسحِ الدَّارِ وتَنظيفها وكَنْسِها من المزابلِ والأَقْذارِ ؛ فالمَلِكُ : هو المَلِكُ الحقُّ المُبِينُ جَلَّ جلالُهُ ، والدَّارُ : أنتَ ، والحَشَمُ والخَدَمُ : الأعضاءُ والجوارحُ ، والقوامُ عليها : هذه القوى التي ذكرناها .

تَنبيهٌ : فَرْقٌ بينَ نَظرِ الطَّبيبِ والطَّبائعيّ في هذه الأُمورِ وكونِه مَقْصورًا على النَّظَر في حفظ الصّحَةِ ودَفْعِ السَّقَم - فهو ينظرُ فيها من هذه الجِهَةِ فقط - وبين نَظَر المؤمنِ العارفِ فيها ؛ فهو يَنظرُ فيها من جهَةِ دلالتها على خالقها وباريها وما لهُ فيها منَ الحِكَمِ البالغَةِ والنِّعَمِ السَّابغَةِ والآلاءِ التي دعا العبادَ إلى شُكرِها

---

[1] (١) أي : القوَّة المُمسِكة .

وذِكْرِها .

تَنبيهٌ : تأمَّلْ حِكمَةَ اللَّهِ عزَّ وجَلَّ في الحِفْظِ والنِّسيانِ الذي خَصَّ بِهِ نوعَ الإنسانِ وما لَهُ فيهما منَ الحِكَمِ ، وما للعَبدِ فيهما منَ المصالحِ ؛ فإنَّهُ لولا القوَّةُ الحافظَةُ التي خُصَّ بها لَدَخَلَ عليهِ الخَلَلُ في أُمورِهِ كلِّها ولم يَعرف ما لَهُ وما عليهِ ، ولا ما أخذَ ولا ما أعطى ، ولا ما سمعَ ورأى ، ولا ما قالَ ولا ما قيلَ لهُ ، ولا ذَكَرَ مَن أحسَنَ إليهِ ولا مَن أساءَ إليهِ ، ولا مَن عامَلَهُ ولا مَن نَفَعهُ فيقرُبُ منهُ ، ولا مَن ضرَّهُ فيَنأى عنهُ ، ثمَّ كانَ لا يَهتَدي إلى الطَّريقِ الذي سَلَكَهُ أوَّلَ مرَّةٍ ولو سلكَهُ مراراً ، ولا يَعرفُ علماً ولو دَرَسَهُ عُمُرَهُ ، ولا ينتفعُ بتجربَةٍ ، ولا يَستطيعُ أن يعتبرَ شيئاً على ما مَضى ، بل كانَ خليقاً أَنْ ينسلخَ منَ الإنسانيَّةِ أصلاً .

فتأمَّلْ عظيمَ المنفعَةِ عليكَ في هذه الخِلالِ ، وموقعَ الواحدَةِ منها فَضلاً عن جميعهنَّ .

ومِنْ أعجَبِ النِّعَمِ عليهِ نِعْمَةُ النِّسيانِ ؛ فإنَّهُ لولا النِّسيانُ لَمَا سلا[1] شيئاً ، ولا انقضَت لهُ حَسرَةٌ ، ولا تعزَّى عن مُصيبَةٍ ، ولا ماتَ لهُ حُزْنٌ ، ولا بَطَلَ لهُ حقدٌ ، ولا استمتَعَ بشيءٍ من متاعِ الدُّنيا مع تذكُّرِ الآفاتِ ، ولا رجا غَفلَةً مِن عَدوٍّ ولا نِعْمَةً من حاسدٍ ...

فتأمَّلْ نِعمَةَ اللَّهِ في الحفظِ والنِّسيانِ مع اختلافهما وتضادِّهما ، وجَعْلَهُ في كلِّ واحدٍ منهما ضَرباً منَ المصلَحَةِ .

تَنبيهٌ : تأمَّلْ هذا الخُلُقَ الذي خُصَّ به الإنسانُ دونَ جميعِ الحيوانِ ، وهو

---

(١) نَسِيَ .

خُلُقُ الحياءِ الَّذي هو من أفضَلِ الأَخْلاقِ وأجلِّها ، وأعظمِها قَدْراً ، وأكثرِها نَفعاً ، بل هو خاصَّةُ الإنسانيَّةِ ، فمَن لا حياءَ فيهِ ليسَ معهُ منَ الإنسانيَّةِ إلّا اللحمُ والدَّمُ وصورتُهما الظَّاهِرَةُ ، كما أنَّهُ ليسَ معهُ من الخَيرِ شيءٌ .

ولولا هذا الخُلقُ لم يُقْرَ الضَّيفُ ، ولم يُوفَ بالوَعدِ ، ولم تُؤَدَّ أمانَةٌ ، ولم يُقْضَ لأحَدٍ حاجَةٌ ، ولا تَحرَّى الرَّجلُ الجميلَ فآثَرَهُ والقبيحَ فتجنَّبهُ ، ولا سَتَرَ لهُ عَورَةً ، ولا امتنَعَ من فاحشَةٍ .

وكثيرٌ من النَّاسِ لولا الحياءُ الذي فيه لم يُؤدِّ شيئاً من الأمورِ المُفتَرَضَةِ عليهِ ، ولم يَرْعَ لمخلوقٍ حقّاً ولم يَصِلْ لهُ رَحِماً ، ولا برَّ لهُ والداً ؛ فإنَّ الباعثَ على هذه الأفعالِ إمَّا دينيٌّ - وهو رجاءُ عاقبتِها الحميدَةِ - ، وإمَّا دُنيويٌّ علويٌّ - وهو حياءُ فاعلها من الخَلْقِ - .

قَد تبيَّنَ أنَّهُ لولا الحياءُ إمَّا من الخالقِ أو من الخلائقِ لم يَفعلْها صاحبُها .

وفي التِّرمذي[1] وغيرِهِ مرفوعاً : « استَحيوا منَ اللَّهِ حقَّ الحياءِ » قالوا :

---

(١) (برقم : ٢٤٥٨) .

ورواه أَحمد (١ / ٣٨٧) ، وأَبو يعلى (٨ / ٤٦١) ، والحاكم (٤ / ٣٢٤) ، وابن أَبي الدنيا في « الوَرَع » (٥٩) ، و« مكارم الأَخلاق » (٩٠) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٤ / ٢٣٤) من طريق الصَّبَّاح بن محمَّد « ضعيف أَفرط فيه ابنُ حِبَّان » ، كما قال الحافظُ في « التقريب » ، وهو أَعْدَلُ ما قيل فيه ، واللَّه أَعلم ، ومع ذَلك صحَّحه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ .

وللحَديث طريقٌ أُخرى : فقد أَخرجه الطَّبراني في « الكبير » (١٠ / ١٨٨) ، و « الصَّغير » (١ / ١٧٧) ، وأَبو نُعيم في « الحِلْيَة » (٤ / ٢٠٩) من طريق مُجَّاعة بن الزبير ، عن عُقبة بن عبدالغافر ، عن أَبي عُبيدة عن ابن مسعود ، مرفوعًا .

وهو منقطعٌ على كلامٍ في مُجَّاعة بن الزُّبيرِ .

وله طريقٌ ثالثٌ مُرسَلٌ عند أَبي نُعيم في « الحلية » (١ / ٣٥٨) بسندٍ فيه بقيَّةُ المدلِّسُ !=

وما حقُّ الحياءِ ؟ قال : « أنْ تَحفَظَ الرَّأسَ وما حَوى ، والبَطنَ وما وَعى ، وتَذْكُر المقابرَ والْبِلَى » .

وقال ﷺ : « إذا لم تَستَحِ فاصْنَعْ ما شِئتَ »(١) .

وأصحُّ القولين فيهِ قولُ أبي عُبيدٍ(٢) والأكثرين أنَّهُ تَهديدٌ ؛ كقولهِ تعالى : ﴿ اعْمَلُوا ما شئتُم ﴾ [فُصِّلت : ٤٠]، وقوله : ﴿ كُلوا وتَمتَّعوا قَليلاً ﴾ [المرسلات : ٤٦] .

وقالت طائفَةٌ : هو إذنٌ وإباحَةٌ ، والمعنى : أنَّكَ إذا أَردتَ أن تَفعلَ فِعْلاً فانْظُر قبلَ فعلهِ ؛ فإنْ كانَ ممَّا يُستحيا فيهِ منَ اللَّهِ ومنَ النَّاسِ فلا تَفْعَلْهُ ، وإنْ كانَ ممَّا لا يُستحيا منهُ فافعَلْهُ فإنَّهُ ليسَ بقبيحٍ .

وعندي أنَّ هذا الكلامَ صُورَتُهُ صورَةُ الطَّلَبِ ، ومعناهُ معنى الخبرِ ، وهو في قُوَّةِ قولِهم : مَن لا يَستحي صَنَعَ ما يَشتهي ! فليسَ بإذْنٍ ولا هو مُجَرَّدَ تَهديدٍ ، وإنَّما هو في معنى الخَبَرِ ، والمعنى : أنَّ الرَّادعَ عن القبيحِ إنَّما هو الحياءُ ، فَمَن لم يَستحِ فإنَّهُ يَصنعُ ما شاءَ .

وإخراجُ هذا المعنى في صيغَةِ الطَّلبِ لِنُكتَةٍ بديعَةٍ جدًّاً ؛ وهي أنَّ للإنسانِ آمرَينِ وزاجرَينِ : آمرٌ وزاجرٌ من جهَةِ الحياءِ فإذا أطاعَهُ امتنَعَ من فعلِ كلِّ ما يَشتهي ، ولهُ آمرٌ وزاجرٌ من جهَةِ الهَوى والطَّبيعَةِ ، فَمَن لم يُطِع آمرَ الحياءِ

= وله طريق رابعٌ في « مكارم الأَخلاق » (٢٨٣) للخرائطي ، لكنْ : فيه متروك ! ولقد جزَمَ شيخُنا الألباني في « صحيح الجامع » (٩٣٥) بِحُسنِ الحديثِ .

(١) قطعةٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ في « صحيحه » (٣٤٨٣) و (٣٤٨٤) عن أَبي مسعود .

(٢) في « غريب الحديث » (٣ / ٣١ - ٣٢) .
ونَصره - أيضًا - أَبو جعفر الطحاوي في « مُشكل الآثار » (٤ / ١٩٧) .

وزاجرَهُ أطاعَ آمرَ الهوى والشهوَةِ ولا بدَّ ، فإخراجُ الكلامِ في قالبِ الطَّلبِ يتَضمَّنُ هذا المعنى دونَ أن يقالَ : مَن لا يَستحي صنَعَ ما يَشتهي !

تَنبيهٌ : تأمَّلْ نِعمَةَ اللَّهِ على الإنسانِ بالبيانَينِ : البيانِ النُّطْقِيِّ ، والبيانِ الخَطِّيِّ ، وقَد اعتدَّ بهما سبحانهُ في جُملَةِ ما اعتدَّ به من نعمَهِ على العَبدِ ، فقال تعالى في أوَّلِ سورَةٍ أنزلَت على رسولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿ **اقرأ باسم ربِّكَ الَّذي خَلَق خَلَقَ الإنسانَ مِن عَلَق اقرأ وربُّكَ الأكرَم الَّذي علَّمَ بالقَلَمِ علَّمَ الإنسانَ ما لم يَعلَم** ﴾ [العلق : ١ - ٥] .

فتأمَّلْ كيفَ جمعَ في هذه الكلماتِ مراتبَ الخَلْقِ كلِّها ، وكيفَ تَضمَّنَتْ مراتبَ الموجوداتِ الأربعَةَ بأوجَزِ لَفظٍ وأوضحِهِ وأحسنِهِ ، فذكرَ **أوَّلاً** عمومَ الخَلقِ وهو إعْطاءُ الوُجودِ الخارجيِّ ،ثمَّ ذكرَ **ثانياً** خُصوصَ خَلْقِ الإنسانِ لأنَّهُ موضعُ العبرَةِ ، والآيةُ فيهِ عظيمَةٌ ، ومن شهودهِ عمَّا فيه مَحْضُ تَعدُّدِ النِّعَمِ .

وذَكَرَ مادَّةَ خَلْقهِ ها هُنا منَ العَلَقَةِ ، وفي سائرِ المواضعِ يذكرُ ما هوَ سابقٌ عليها ، إمَّا مادَّةَ الأصلِ وهو التُّرابُ ، أَو الطِّين ، أو الصَّلْصالُ كالفَخَّار ، أو مادَّةَ الفرع وهو الماءُ المهينُ ، وذكرَ في هذا الموضعِ أوَّلَ مَبادىء تعلُّقِ التَّخليقِ بِهِ وهو العَلَقَةُ ؛ فإنَّهُ كانَ قبلها نُطفَةً ، فأوَّلُ انتقالها إنَّما هو إلى العَلَقَةِ ، ثمَّ ذكرَ **ثالثاً** التَّعليمَ بالقَلَمِ الذي هو من أعظَمِ نعَمهِ على عبادهِ ، إذ بهِ تُخَلَّدُ العلومُ ، وتُثَبَّتُ الحُقوقُ ، وتُعْلَمُ الوصايا ، وتُحفَظُ الشهاداتُ ، ويضبَطُ حسابُ المُعاملاتِ الواقعَةِ بينَ النَّاسِ ، وبهِ تُقيَّدُ أخبارُ الماضينَ للباقينَ اللاحقينَ .

ولولا الكتابَةُ لانقطَعَتْ أخبارُ بَعضِ الأزمنَةِ عن بَعضٍ ، ودَرَسَت السُّنَنُ ، وتخبَّطَت الأحكامُ ، **ولم يَعرفِ الخَلَفُ مذاهبَ السَّلفِ** ، وكانَ يَعظُمُ الخَلَلُ

الدَّاخلُ على النَّاسِ في دينهم ودنياهم لِمَا يَعْتَرِيهم مِنَ النِّسيانِ الذي يَمحو صُوَرَ العلمِ من قلوبهم ، فجعَلَ لهم الكتابَ وعاءً حافظاً للعلمِ مِنَ الضَّياعِ كالأوعيَةِ التي تحفَظُ الأمتعَةَ مِنَ الذَّهابِ والبُطلانِ .

فنعمَةُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ بتعليمِ القَلَمِ بعدَ القرآنِ من أجلِّ النِّعَمِ ، والتَّعليمُ به - وإنْ كانَ ممَّا يَتَخَلَّصُ إليهِ الإنسانُ بالفِطْنَةِ والحيلَةِ - فإِنَّ الذي بَلَغَ به ذلكَ وأوصلَهُ إليهِ عطيَّةٌ وهبها اللَّهُ منهُ ، وفَضلٌ أعطاهُ اللَّهُ إيَّاهُ ، وزيادَةٌ في خَلقهِ وفَضلهِ ، فهو الذي علَّمهُ الكتابَةَ ، وإنْ كانَ هو المُتعلِّمَ فَفِعلهُ فعلُ مُطاوعٍ لتعليمِ الذي علَّمَ بالقَلمِ ، فإنَّه علَّمهُ فتعلَّمَ ، كما أنَّهُ علَّمهُ الكلامَ فتكلَّمَ .

هذا : ومَن أعطاهُ الذِّهْنَ الذي يعي به ؟ واللسانَ الذي يُترجِمُ به ؟ والبنانَ الذي يَخُطُّ بهِ ؟

ومَن هيَّأ ذِهْنَهُ لِقَبُولِ هذا التَّعليمِ دونَ سائرِ الحيواناتِ ؟ ومنَ الذي أنطَقَ لِسانَهُ ، وحرَّكَ بنانهُ ؟ ومنِ الذي دَعَمَ البنانَ بالكفِّ ، ودعَمَ الكفَّ بالسَّاعدِ ؟

فكم للَّهِ من آيَةٍ نحنُ غافلونَ عنها في التَّعليمِ بالقَلمِ !

فَقِف وَقْفَةً في حالِ الكتابَةِ ، وتأمَّلْ حالَكَ وقَد أمسَكتَ القَلمَ وهو جمادٌ ووَضَعْتَهُ على القِرْطاسِ وهو جمادٌ فيتولَّدُ من بينهما أنواعُ الحِكَمِ ، وأصنافُ العلومِ ، وفنونُ المراسلاتِ والخُطَبِ ، والنَّظمِ والنَّثرِ ، وجواباتِ المسائلِ ؛ فمَن الذي أجرى فَلَكَ المعاني على قَلبِكَ ؟ ورَسَمها في ذهنكَ ؟ ثمَّ أجرى العباراتِ الدَّالَّةَ عليها على لسانِكَ ، ثمَّ حرَّكَ بها بنانَكَ حتى صارَت نَقشاً عجيباً ، معناهُ أعجبُ من صورتهِ ، فَتَقضي بهِ مآربَكَ ، وتبلُغ به حاجةً في صَدركَ ، وتُرسِلُه إلى الأقطارِ النَّائيَةِ والجهاتِ المُتباعدَةِ ، فيقومُ مقامَكَ ، ويُترجمُ عنكَ ، ويتكلَّمُ

على لسانكَ ، ويقومُ مقامَ رسولِكَ ، ويُجدي عليكَ ما لا يُجدي مَن تُرسِلُهُ سوى من علَّمَ بالقَلمِ ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم .

والتَّعليمُ بالقَلَمِ يستلزمُ المراتبَ الثَّلاثَةِ :

مرتبَةَ الوجودِ الذِّهْنيِّ .

والوجودِ اللفظيِّ .

والوجودِ الرَّسميِّ :

فَقَد دلَّ التَّعليمُ بالقَلَمِ على أنَّهُ سبحانهُ هو المُعْطي لهذه المراتبِ ، ودلَّ قولهُ : ﴿ خَلَقَ ﴾ على أنَّهُ يعطي الوُجودَ العَينيَّ ، فدلَّت هذه الآياتُ - مع اختصارها ووَجازَتها وفَصاحتها - على أنَّ مراتبَ الوجودِ بأَسْرِها مُسنَدَةٌ إليهِ تعالى خَلقاً وتَعليماً .

وَذَكَرَ خَلْقين وتعليمين ، خَلْقاً عامًّاً وخَلقاً خاصًّاً ، وتَعليماً عامًّاً ، وذكرَ من صفاتِهِ ها هُنا اسمَ ﴿ الأكرَم ﴾ الذي فيه كلُّ خَيرٍ وكلُّ كمالٍ ؛ فله كُلُّ كمالٍ وَصْفًا ، ومنهُ كلُّ خَيرٍ فعلاً ، فهو الأكرمُ في ذاتِهِ وأوصافِهِ وأفعالِهِ ، وهذا الخَلْقُ والتَّعليمُ إنَّما نَشأَ من كَرَمِهِ وبرِّهِ وإحسانِهِ ، لا من حاجَةٍ دَعْتهُ إلى ذلكَ ، وهو الغنيُّ الحميدُ .

وقولُه تعالى : ﴿ الرَّحمنُ علَّمَ القُرآنَ خَلَقَ الإنسانَ عَلَّمَهُ البيانَ ﴾ [الرحمن : ١ - ٤] ، دلَّت هذه الكلماتُ على إعطائِهِ سبحانهُ مراتبَ الوجودِ بأسْرِها ، فقولهُ : ﴿ خَلَقَ الإنسانَ ﴾ إخبارٌ عن الإيجادِ الخارجيِّ العَينيِّ ، وخَصَّ الإنسانَ بالخَلْقِ لِمَا تَقدَّم .

وقولُهُ : ﴿ علَّمَ القرآنَ ﴾ إخبارٌ عن إعطاءِ الوجودِ العلميِّ الذِّهنيِّ ؛ فإنَّما

تَعلَّمَ الإنسانُ القرآنَ بتعليمِهِ ، كما أنَّهُ إنَّما صارَ إنساناً بخلقِهِ ، فهو الذي خَلَقَهُ وعلَّمهُ .

ثمَّ قال : ﴿ علَّمهُ البيانَ ﴾ والبيانُ هنا يتناوَلُ مراتبَ ثلاثَةٍ كلٌّ منها يُسمَّى بياناً:

أحدُها : البيانُ الذِّهنيُّ الذي يُميّزُ فيه بينَ المعلوماتِ .

الثَّاني : البيانُ اللفظيُّ الذي يُعبِّرُ به عن تلكَ المعلوماتِ ويُترجِمُ عنها فيها غيرَهِ .

الثَّالث : البيانُ الرَّسميُّ الخطِّيُّ الذي يَرْسُمُ به تلكَ الألفاظَ فيتبيَّنُ للنَّاظِرِ معانيها كما يَبِينُ للسَّامعِ معاني الألفاظِ ، فهذا بيانٌ للعَين ، وذاكَ بيانٌ للسَّمعِ ، والأوَّلُ بيانٌ للقَلبِ .

وكثيراً ما يجمعُ سبحانهُ بينَ هذه الثَّلاثَةِ ، كقولهِ تعالى : ﴿ إنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كلُّ أُولئكَ كانَ عنهُ مَسؤولاً ﴾ [الإسراء : ٣٦]، وقولِه : ﴿ واللهُ أخْرَجَكُم مِن بُطونِ أُمَّهاتِكُم لا تَعلمونَ شيئاً وجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ والأبصارَ والأفئدَةَ لعلَّكُم تَشكرون ﴾ [النحل : ٧٨]، ويذمُّ مَنْ عَدِمَ الانتفاعَ بها في اكتسابِ الهُدى والعلمِ النَّافعِ ، كقوله : ﴿ صمٌّ بُكمٌ عميٌّ ﴾ [البقرة : ١٨]، وقولِه : ﴿ خَتَمَ الله على قلوبِهم وعَلى سَمعِهم وعَلى أبصارِهم غشاوَةٌ ﴾ [البقرة : ٧] .

وقَد تَقدَّمَ بَسطُ هذا الكلامِ .

تَنبيهٌ : تأمَّلْ حِكمَةَ اللطيفِ الخبيرِ فيما أعطى الإنسانَ عِلْمَهُ بما فيهِ صلاحُ معاشِهِ ومعادِهِ ، ومَنَعَ عنهُ عِلْمَ ما لا حاجَةَ لهُ بِهِ ، فَجَهْلُهُ بِهِ لا يضُرُّ ، وعلمهُ لا

يَنتفعُ به انتفاعاً طائلاً .

ثمَّ يسَّرَ عليهِ طُرُقَ ما هو مُحتاجٌ إليهِ منَ العلمِ أتَمَّ تَيسيرٍ ، وكلَّما كانَت حاجَتهُ إليهِ منَ العلمِ أعظَمَ كانَ تَيسيرُهُ إيَّاهُ عليهِ أتمَّ .

فأعطاهُ معرفَةَ خالقهِ وبارئهِ ومُبدعهِ سبحانهُ ، والإقرارَ به ، ويسَّرَ عليهِ طُرُقَ هذه المعرفَةِ ، فليسَ في العُلومِ ما هو أجلُّ منها ولا أظهرُ عندَ العَقلِ والفطرَةِ وليسَ في طَرقِ العلومِ التي تُنالُ بها أكثرُ من طُرُقِها ، ولا أدلُّ ولا أبيَنُ ولا أوضحُ ، فكلُّ ما تراهُ بعينكَ أو تَسمعُهُ بأُذُنِكَ أو تعقِلُهُ بقلبكَ ، وكلُّ ما يَخطرُ ببالكَ وكلَّ ما نالتْهُ حاسَّةٌ مِن حواسِّكَ فهو دليلٌ على الرَّبِّ تباركَ وتعالى .

فطُرُقُ العلمِ بالصَّانعِ فِطريَّةٌ ضروريَّةٌ ، ليسَ في العلومِ أَجلُّ منها ، وكلُّ ما استُدِلَّ به على الصَّانعِ فالعلمُ بوجودهِ أظهرُ من دلالتهِ ، ولهذا قالت الرُّسلُ لأُمَمِهِم : ﴿ أفي اللهِ شكٌّ فاطر السَّماواتِ والأرضِ ﴾ [إبراهيم : ١٠] ؟ فخاطبوهم مُخاطَبَةَ من لا يَنبغي أَنْ يخطُرَ لهُ شكٌّ ما في وجودِ اللَّهِ سبحانهُ .

ونَصَبَ منَ الأدلَّةِ الدَّالَّةَ على وجودهِ ووَحدانيَّتِهِ وصفاتِ كمالهِ على اختلافِ أنواعها ، ولا يُطيقُ حَصْرَها إلّا اللَّهُ ، ثمَّ رَكَزَ ذلكَ في الفطرَةِ ، ووَضعهُ في العَقلِ جملَةً ، ثمَّ بَعَثَ الرُّسلَ **مُذكِّرينَ** به، ولهذا يقولُ تعالى : ﴿ **فَذكِّرْ فإنَّ** الذِّكرى تَنفعُ المُؤمنين ﴾ [الذاريات : ٥٥]، وقولُه : ﴿ **فَذكِّرْ إنْ نَفعَتِ** الذِّكرى ﴾ [الأعلى : ٩] ، وقولُه : ﴿ إنَّما أنتَ مُذكِّرٌ ﴾ [الغاشيَة : ٢١]، وقولُه : ﴿ فما لَهُم عَنِ التَّذكِرَةِ مُعْرِضين ﴾ [المدثر : ٤٩]، – وهو كثيرٌ في القرآنِ – **ومُفصِّلين**[1] لِمَا في الفطرَةِ والعَقلِ مِن العلم به جُملَةً .

---

(١) في حاشية النُّسخة المطبوعة : معطوفٌ على قولهِ : « ثمَّ بَعَثَ الرسلَ مُذكِّرين به » .

فانْظر كيفَ وُجدَ الإقرارُ به وبتوحيدِهِ وصفاتِ كمالِهِ ونُعوتِ جلالِهِ ، وحِكمتِهِ في خَلقِهِ وأمرِهِ المُقتضيةِ إثباتَ رسالَةِ رسلِهِ ، ومُجازاةَ المُحسنِ بإحسانِهِ والمُسيءِ بإساءَتِهِ ، مُودَعاً في الفطرةِ مركوزاً فيها ، فلو خُلِّيَت على ما خُلقَت عليهِ لم يَعْرِض لها ما يُفسِدُها ويُحوِّلُها ويُغيِّرُها عمَّا فُطِرَت عليهِ ، ولأقرَّت بوحدانيَّتِهِ ووجوبِ شكرِهِ وطاعتِهِ ، وبصفاتِهِ وحكمتِهِ في أفعالِهِ ، وبالثَّوابِ والعقابِ ، ولكنَّها لمَّا فَسَدَتْ وانحرَفَتْ عن المنهجِ الذي خُلِقَت عليهِ ، أنكرَتْ ما أنكرَتْ ، وجَحَدَتْ ما جَحَدَتْ ، فبعَثَ اللَّهُ رُسُلَهُ ؛ مُذكِّرينَ لأصحابِ الفِطَرِ الصَّحيحَةِ السَّليمَةِ ، فانْقَادوا طَوْعاً واختياراً ، ومحبَّةً وإذعاناً ، بما جَعَلَ من شواهِدِ ذلكَ في قُلوبهم ، حتى إنَّ منهم مَن لم يسأل عن المُعجزَةِ والخارقِ ، بل عَلِمَ صحَّةَ الدَّعوَةِ من ذاتِها ، وعلمَ أنَّها دعوَةُ حقٍّ بُرهانُها فيها ، ومُعْذِرينَ ومُقيمينَ البيِّنَةَ على أصحابِ الفِطَرِ الفاسدَةِ لئلّا تَحْتَجَّ على اللَّهِ بأنَّهُ ما أرشدَها ولا هداها ! فيحقَّ القولُ عليها بإقامَةِ الحجَّةِ ، فلا يكونُ سبحانهُ ظالماً لها بتَعذيبِها وإشقائِها .

وقد بيَّنَ ذلكَ سبحانهُ في قوله : ﴿ إنْ هوَ إلّا ذِكْرٌ وقُرآنٌ مُبينٌ ليُنذِرَ مَنْ كانَ حيّاً ويَحِقَّ القولُ على الكافرين ﴾ [يس : ٦٩ - ٧٠] .

فتأمَّلْ كيفَ ظَهَرَتْ معرفَةُ اللَّهِ والشهادَةُ لهُ بالتَّوحيدِ وإثباتُ أسمائِهِ وصفاتِهِ ورسالَةِ رُسُلِهِ والبَعثِ للجزاءِ مسطورَةً مُثْبَتَةً في الفِطَرِ ، ولم يكُن ليَعْرِفَ بها أنَّها ثابتَةٌ في فِطرتِهِ ، فلمَّا ذكَّرَتْهُ الرُّسلُ ونبَّهَتْهُ رأى ما أخبَروهُ بهِ مُستقِرّاً في فطرتِهِ ، شاهداً به عقلُهُ ، بل وجوارِحُهُ ولسانُ حالِهِ .

وهذا أعظَمُ ما يكونُ منَ الإيمانِ ، وهو الذي كَتَبَهُ سبحانهُ في قلوبِ

أوليائهِ وخاصَّتهِ ، فقال : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمانَ ﴾ [المجادلة : ٢٢].

فتَدبَّرْ هذا الفَصلَ فإنَّهُ من الكُنوزِ في هذا الكتابِ[1]، وهو حَقيقٌ بأن تُثْنَى عليهِ الخناصِرُ ، وللَّهِ الحَمدُ والمِنَّةُ .

والمقصودُ ؛ أنَّ اللَّهَ سبحانهُ أعطى العَبدَ من هذه المعارفِ وطُرُقِها ويسَّرها عليهِ ما لم يُعْطِهِ من غيرها لِعِظَمِ حاجتهِ في معاشهِ ومعادهِ إليها ، ثمَّ وَضَعَ في العَقلِ منَ الإقرارِ بحُسنِ شَرْعهِ ودينهِ الذي هو ظِلُّهُ[2] في أرضهِ ، وعدلُهُ بينَ عبادهِ ، وَنورُهُ في العالم ما لَو اجتَمَعَت عقولُ العالَمينَ كلِّهم فكانوا على أعقَلِ رجلٍ واحدٍ منهم لَمَا أمْكَنَهُم أَنْ يَقترحوا شيئاً أحسَنَ منهُ ، ولا أعدَلَ ، ولا أصلَحَ ، ولا أنفعَ للخليقَةِ في معاشها ومعادها ، فهو أعظمُ آياتهِ ، وأوضحُ بيّناتهِ ، وأظهَرُ حُجَجهِ على أنَّهُ اللَّهُ الذي لا إلهَ إلّا هو ، وأنَّهُ المُتَّصِفُ بكلِّ كمالٍ ، المُنزَّهُ عن كلِّ عَيبٍ ومثالٍ ، فَضلاً عن أن يَحتاجَ إلى إقامَةِ شاهدٍ من خارجٍ عليهِ بالأدلَّةِ والشواهدِ لتكثيرِ طرقِ الهُدى وقَطْعِ المعذرَةِ وإزاحَةِ العلَّةِ والشبهَةِ : ﴿ لِيَهْلِكَ من هَلَكَ عَن بيِّنَةٍ ويَحيا مَن حيَّ عَن بيِّنَةٍ وإنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عليمٌ ﴾ [الأنفال : ٤٢] .

فأثبَتَ في الفطرَةِ حُسنَ العَدلِ ، والإنصافِ ، والصِّدقِ ، والبرِّ ، والإحسانِ ، والوَفاءِ بالعَهدِ ، والنَّصيحَةِ للخَلقِ ، ورحمَةِ المسكين ، ونُصْرَةِ المظلومِ ، ومُواساةِ أهل الحاجَةِ والفاقَةِ ، وأداءِ الأماناتِ ، ومُقابَلةِ الإحسانِ بالإحسانِ والإساءَةِ بالعَفوِ والصَّفحِ ، والصَّبرِ في مواطنِ الصَّبرِ ، والبَذلِ في

---

(١) بل الكتابُ كلُّه كذلك ، وللَّه الحمدُ والمنَّة .

(٢) أَي : آثارُ حُكمِه .

مواطنِ البَذلِ ، والانتقامِ في موضعِ الانتقامِ ، والحِلْمِ في مَوضعِ الحلمِ ، والسَّكينَةِ والوَقارِ ، والرَّأفَةِ والرِّفقِ والتُّؤدَةِ ، وحُسنِ الأخلاقِ ، وجميلِ المُعاشرَةِ مع الأقاربِ والأباعدِ ، وسترِ العوراتِ ، وإقالَةِ العَثراتِ ، والإيثارِ عندَ الحاجاتِ ، وإغاثَةِ اللَّهفاتِ ، وتَفريجِ الكُرُباتِ ، والتَّعاونِ على أنواعِ الخَيرِ والبرِّ ،والشجاعَةِ ، والسَّماحَةِ ، والبَصيرَةِ ، والثَّباتِ ، والعَزيمَةِ ، والقوَّةِ في الحقِّ ، واللِّينِ لأهلِهِ ، والشدَّةِ على أهلِ الباطلِ ، والغِلظَةِ عليهم ، والإِصلاحِ بينَ النَّاسِ ، والسَّعي في إصلاحِ ذاتِ البَيْن ، وتَعظيمِ مَن يَستحقُّ التَّعظيمَ ، وإهانَةِ من يَستحقُّ الإهانَةَ ، وتَنزيلِ النَّاسِ منازلَهم ، وإعطاءِ كلِّ ذي حَقٍّ حقَّهُ ، وأخذِ ما سَهُلَ عليهم وطوَّعَت به أنفسُهم منَ الأعمالِ والأموالِ والأخلاقِ وإرْشادِ ضالِّهم ، وتَعليمِ جاهلِهم ، واحتمالِ جَفوتهم ، واستواءِ قريبهم وبَعيدهم في الحقِّ ؛ فأقربُهم إليهِ أولاهم بالحقِّ وإنْ كانَ بَعيداً ، وأبعدُهم عنهُ أبعدُهم من الحقِّ وإنْ كانَ حبيباً قريباً ...

إلى غيرِ ذلكَ من معرفَةِ العقلِ الذي وَضَعَهُ بينهم في المُعاملاتِ ، والمُناكحاتِ ، والجناياتِ ، وما أَوْدَعَ في فِطَرِهم من حُسنِ شكرِهِ وعبادَتِهِ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، وأنَّ نِعَمَهُ عليهم تُوجِبُ بَذْلَ قُدرتِهم وطاقتِهم في شُكرِهِ والتَّقرُّبِ إليهِ وإيثارِهِ على ما سواهُ ، وأثْبَتَ في الفِطَرِ علمَها بِقُبْحِ أضدادِ ذلكَ ، ثمَّ بَعَثَ رُسُلَهُ في الأمرِ بما أثْبَتَ في الفِطَرِ حُسْنَهُ وكمالَهُ ، والنَّهي عمَّا أثبَتَ فيها قُبحَهُ وعَيبهُ وذمَّهُ ، فطابَقَتِ الشريعَةُ المنزَّلَةُ للفطرَةِ المكمِّلَةِ مطابقَةَ التَّفصيلِ لِجُمْلتِهِ ، وقامَت شواهدُ دينهِ في الفطرَةِ تُنادي للإيمانِ : حيَّ على الفلاحِ ! وصَدَعَت تلكَ الشواهدُ والآياتُ دياجيَ ظُلَمِ الإباءِ كما صَدَعَ الليلَ ضوءُ الصَّباحِ ، وقبلَ حاكمُ الشريعَةِ شهادَةَ العَقلِ والفطرَةِ لمَّا كانَ الشاهدُ غيرَ متَّهمٍ ولا مُعرَّضٍ للجِرَاحِ .

٩٩ - فَصْلٌ
[العلوم الممنوحة والممنوعة]

وكذلكَ أعطاهُم منَ العُلومِ المُتعلِّقَةِ بصلاحِ معاشهم ودُنياهم بقَدْرِ حاجاتهم ؛ كعلمِ الطبِّ والحسابِ ، وعلمِ الزِّراعَةِ والغراسِ والصَّنائعِ ، واستنباطِ المياهِ ، وعقدِ الأبنيَةِ ، وصنعَةِ السُّفنِ ، واستخراجِ المعادنِ وتَهيئتها لِمَا يُرادُ منها ، وتَركيبِ الأدويَةِ ، وصنعَةِ الأطعمَةِ ، ومَعرفَةِ ضُروبِ الحِيَلِ في صَيدِ الوَحشِ والطَّيرِ ودوابِّ الماءِ ، والتَّصرُّفِ في وجوهِ التِّجاراتِ ، ومَعرفَةِ وجوهِ المكاسبِ .. وغيرِ ذلكَ ممَّا فيهِ قيامُ معايشِهم .

ثمَّ مَنَعهم سبحانهُ علمَ ما سوى ذلكَ ممَّا ليسَ في شَأْنِهم ، ولا فيهِ مصلحةٌ لهم ، ولا نشأتُهم قابلَةٌ لهُ ؛ كعلمِ الغَيبِ وعلمِ ما كانَ وكُلِّ ما يكونُ ، والعلمِ بعَددِ القَطْرِ وأمواجِ البَحرِ وذرَّاتِ الرِّمالِ ومَساقطِ الأوراقِ ، وعَددِ الكواكبِ ومقاديرِها ، وعلمِ ما فوقَ السَّمواتِ وما تحتَ الثَّرى ، وما في لُجَجِ البحارِ وأقطارِ العالَمِ وما يُكِنُّهُ النَّاسُ في صُدورِهم وما تَحمِلُ كلُّ أُنثى وما تَغيضُ الأرحامُ وما تَزدادُ ... إلى سائرِ ما حَجَبَ عنهم عِلْمَهُ ، فمَن تكلَّفَ معرفَةَ ذلكَ فَقَد ظَلَمَ نَفسَهُ ، وبَخَسَ منَ التَّوفيقِ حظَّهُ ، ولم يَحصُل إلّا على الجَهلِ المُركَّبِ (١) والخيالِ الفاسدِ في أكثَرِ أمرِهِ .

---

(١) قَسَّمَ العلماءُ (الجَهْلَ) إلى قسمين : « الجهل البسيط » ؛ وهو : عدم العلمِ عمّا من شأنِه أَنْ يكونَ علمًا ، « والمُركّب » ؛ وهو : اعتقادٌ جازمٌ غيرُ مطابقٍ للواقع ، سُمِّيَ به لأنّه =

وجَرَت سُنَّةُ اللَّهِ وحكمتُهُ أنَّ هذا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ أجهلُهم بالعلمِ النَّافعِ وأقلُّهم صوابًا ؛ فيُرىٰ عندَ مَن لا يَرفعونَ به رأسًا مِنَ الحِكَمِ والعلمِ الحقِّ النَّافعِ ما لا يَخطُرُ ببالهم أصلًا ، وذلكَ من حِكمَةِ اللَّهِ في خَلقهِ وهو العزيزُ الحكيمُ ، ولا يَعْرِفُ هذا إلّا مَن اطَّلعَ على ما عندَ القومِ [1] من أنواعِ الخيالِ وضُروبِ المُحالِ وفُنونِ الوساوسِ والهَوى والهَوَس والخَبْطِ وهم يَحسبونَ أنَّهُم على شيءٍ ! أَلا إنَّهم هم الكاذبونَ .

فالحمدُ للَّهِ الذي منَّ على المُؤمنينَ ﴿ إذْ بَعَثَ فيهم رَسولًا مِن أنفُسِهِم يَتلو عَلَيهم آياتهِ ويُزَكِّيهم ويُعلِّمُهم الكتابَ والحِكمَةَ وإنْ كانوا مِن قَبلُ لَفي ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ [آل عمران : ١٦٤] .

□□□□□

= يعتقدُ الشيءَ على خلافِ ما هو عليه ، فهذا جهلٌ آخر قد تركَّبا معًا .

انظر « الكُليّات » (٢ / ١٦٧ - ١٦٨) لأَبي البَقاء ، و« التوقيف على مهمّات التعاريف » (ص ٢٦٠) للمُناوي ، و « التعريفات » (٨٤) للجُرجاني .

(١) لعلَّ المصنِّفَ - رحمه الله - يُشيرُ إلى ما يدّعيه بعضُ غلاةِ الصوفيّة من ذلك ، واللهُ أَعلم .

١٠٠ - فَصْلٌ

[عِلْمُ الساعةِ ومعرفة الآجالِ]

ومن حكمتهِ سبحانهُ ما مَنَعهُم منَ العلمِ ؛ علمِ السَّاعَةِ ومعرفَةِ آجالِهم ، وفي ذلكَ منَ الحكمَةِ البالغَةِ ما لا يَحتاجُ إلى نَظرٍ ، فلو عَرَفَ الإنسانُ مِقدارَ عمرِهِ ؛ فإن كانَ قَصيرَ العمرِ لم يَتَهنَّأ بالعَيشِ ، وكيفَ يتهنَّأُ به وهو يترقَّبُ الموتَ في ذلكَ الوَقتِ ؟ **فلولا طولُ الأملِ لخربَت الدُّنيا** ، وإنَّما عمارتُها بالآمالِ ، وإنْ كانَ طويلَ العمرِ - وقَد تَحقَّقَ ذلكَ - فهو واثقٌ بالبَقاءِ فلا يُبالي بالانهماكِ في الشهواتِ والمعاصي وأنواعِ الفَسادِ ، ويقولُ : إذا قَرُبَ الوَقتُ أحدَثْتُ تَوبَةً ! وهذا مذهَبٌ لا يَرتضيهُ اللَّهُ تعالى عزَّ وجلَّ من عبادِهِ ، ولا يقبلهُ منهم ، ولا تَصحُّ عليهِ أحوالُ العالمِ ، ولا يَصلُحُ العالَمُ إلّا على هذا الذي اقتَضَتْهُ حكمتُهُ وسَبَقَ في علمهِ ، فلو أنَّ عَبدًا من عبيدِكَ عملَ على أن يُسخِطَكَ أعوامًا ثمَّ يُرضيَكَ ساعَةً واحدَةً إذا تَيَقَّنَ أنَّهُ صائرٌ إليكَ لم تَقبَل منهُ ، ولم يَفُزْ لديكَ بما يفوزُ به مَنْ همُّهُ رضاكَ ، وكذا سُنةُ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ أنَّ العَبدَ إذا عايَنَ الانتقالَ إلى اللَّهِ تعالى لم يَنفعهُ توبةٌ ولا إقلاعٌ ؛ قال تعالى : ﴿ ولَيسَتِ التَّوبَةُ للذَّينَ يَعملونَ السَّيِّئاتِ حتى إذا حَضَرَ أحَدَهُم المَوتُ قالَ إنِّي تُبتُ الآنَ ﴾ [النساء : ١٨]، وقوله : ﴿ فلمَّا رَأَوْا بأسَنا قالوا آمَنَّا باللهِ وَحْدَهُ وكَفَرْنا بما كُنَّا بِهِ مُشركينَ فَلَم يكُ يَنفعُهم إيمانُهم لَما رَأَوْا بأسَنا سُنَّتَ اللهِ التي قد خَلَت في عبادِهِ ﴾ [غافر : ٨٤ - ٨٥] .

واللَّهُ تعالى إنَّما يغفرُ للعَبدِ إذا كانَ وقوعُ الذَّنبِ منه على وجهِ غَلَبَةِ الشهوَةِ وقوَّةِ الطَّبيعَةِ ، فيُواقعُ الذَّنبَ مع كراهتِهِ لهُ من غير إصْرارٍ في نَفسِهِ ، فهذا تُرجى لهُ مغفرَةُ اللَّهِ ، وصَفحُهُ ، وعفوهُ ، لعلمِهِ تعالى بضَعفِهِ وغَلَبَةِ شهوتِهِ لهُ ، وأنَّهُ يَرى كلَّ وَقتٍ ما لا صَبْرَ له عليهِ ، فهو إذا واقعَ الذَّنْبَ واقعَهُ مُواقعَةَ ذليلٍ خاضعٍ لربِّهِ خائفٍ ، يَعْتَلِجُ [1] في صَدرِهِ شهوَةُ النَّفسِ والذَّنب وكراهَةُ الإيمانِ لهُ ، فهو يُجيبُ داعيَ النَّفسِ تارَةً وداعيَ الإيمانِ تاراتٍ .

فأمَّا مَن بَنى أمرَهُ على أن لا يَقفَ عن ذَنبٍ ، ولا يُقدِّمَ خوفًا ، ولا يَدَعَ للَّهِ شَهوَةً وهو فَرِحٌ مَسرورٌ يَضحَكُ ظَهرًا لبَطنٍ إذا ظَفِرَ بالذَّنبِ ، فهذا الذي **يُخافُ عليهِ** أن يُحالَ بينَهُ وبينَ التَّوبَةِ ، ولا يُوَفَّقَ لها ؛ فإنَّهُ من معاصيهِ وقبائحِهِ عَلى نَقْدٍ عاجلٍ يتقاضاهُ سَلَفًا وتَعجيلًا ، ومِنْ توبتِهِ وإيابهِ ورجوعِهِ إلى اللَّهِ على دَيْنٍ مُؤجَّلٍ إلى انقضاءِ الأجلِ .

وإنَّما كانَ هذا الضَّربُ منَ النَّاسِ يُحالُ بينهم وبينَ التَّوبَةِ غالبًا لأنَّ النُّزوعَ عن اللذَّاتِ والشهواتِ إلى مُخالفَةِ الطَّبعِ والنَّفسِ - والاستمرارَ على ذلكَ - شديدٌ على النَّفسِ ، صَعْبٌ عليها ، أثقلُ منَ الجبالِ ، ولا سيَّما إذا انْضَافَ إلى ذلكَ ضعفُ البَصيرَةِ ، وقلَّةُ النَّصيبِ منَ الإيمانِ ، فنَفسهُ لا تُطوِّعُ لهُ أن يَبيعَ نَقدًا بنسيئةٍ ولا عاجلًا بآجلٍ ، كما قال بَعضُ هؤلاءِ وقَد سُئلَ : أَيُّما أحبُّ إليكَ درهمٌ اليومَ أو دينارٌ غَدًا ؟ فقال : لا هذا ولا هذا ، ولكن ربعُ درهمٍ من أوَّلِ أمسِ !!

فحرامٌ على هؤلاءِ أن يُوَفَّقوا للتَّوبَةِ **إلّا ، أنْ يشاءَ اللَّهُ** .

---

(١) يَضطربُ .

فإذا بَلَغَ العَبدُ حدَّ الكِبَرِ ، وضعُفَت بَصيرتُهُ وَوَهِنَت قواهُ ، وقَد أوجبَت لهُ تلكَ الأعمالُ قوَّةً في غَيِّهِ ، وضَعفًا في إيمانِهِ ، صارَت كالمَلَكَةِ لهُ بحيثُ لا يتمكَّنُ من تَركِها ، **فإنَّ كثرَةَ المُزاولاتِ تُعطي المَلَكاتِ** ، فَتَبقى للنَّفسِ هَيئةٌ راسخَةٌ ومَلَكَةٌ ثابتَةٌ في الغيِّ والمعاصي ، وكلَّما صَدَرَ منهُ واحدٌ منها أثَّرَ أثرًا زائدًا على أثرِ ما قبلَهُ فَيَقْوى الأثرانِ ، وهلمَّ جرًّا ، فيهجُمُ عليهِ الضَّعفُ والكِبَرُ وَوَهْنُ القوَّةِ على هذه الحالِ ، فينتقلُ إلى اللَّهِ بنجاستهِ وأَوْساخهِ وأَدْرانهِ لم يتطهَّر للقُدومِ على اللَّهِ ، فما ظنُّهُ بربِّهِ ؟! ولو أنَّهُ تابَ وأنابَ وقتَ القُدرَةِ والإمكانِ لقُبِلَتْ توبتُهُ ، ومُحيَت سيِّئاتُهُ ، ولكن حِيلَ بينهم وبينَ ما يَشتهونَ .

ولا شيءَ لمن انتقَلَ إلى اللَّهِ على هذه الحالِ منَ التَّوبَةِ ، ولكنْ فرَّطَ في أداءِ الدَّينِ حتى نَفِدَ المالُ ولو أدَّاهُ وَقتَ الإمكانِ لَقَبِلَهُ ربُّهُ ، وسيعلمُ المُسرِفُ والمُفرِّطُ أيَّ ديَّانٍ أدانَ ! وأيُّ غريمٍ يتقاضاهُ يومَ يكونُ الوَفاءُ منَ الحسناتِ ، فإنْ فَنِيَتْ فيحملُ السَّيِّئاتِ .

فبانَ أنَّ مِن حكمَةِ اللَّهِ ونعمهِ على عبادهِ أنْ سَتَر عنهم مقاديرَ آجالهم ، ومبلَغَ أعمارهم ، فلا يَزالُ الكَيِّسُ [1] يترقَّبُ الموتَ - وَقد وَضَعهُ بينَ عَينيهِ - فينكفُّ عمَّا يَضرُّهُ في معادهِ ، ويَجتهدُ فيما يَنفعهُ ويُسَرُّ به عندَ القُدومِ .

---

(١) وهذا معنىً صحيحٌ ؛ وأمّا حديثُ « الكيِّس مَن دانَ نفسَه وعمل لِمَا بعدَ الموت .. » - المشهورُ على الألسنةِ - فضعيفٌ ؛ رواه الترمذيّ (٢٤٦١) وابن ماجه (٤٢٦٠) وأحمد (٤ / ١٢٤) وابن أبي الدنيا في « محاسبةِ النفس » (١) والحاكم (١ / ٥٧) والبيهقيّ (٣ / ٣٦٩) عن شدّاد بن أوس .

وفيه أبو بكر بن أبي مريم ، وهو ضعيفٌ .

وفي الباب ما يُغني عنه ؛ فانظر « السّلْسِلة الصحيحة » (١٠٦) و (١٣٨٤) .

فإنْ قُلتَ : فها هو مع ذلك قد غُيِّبَ عنهُ مقدارُ أجلهِ ، وهو يترقَّبُ الموتَ في كلِّ ساعَةٍ ، ومعَ ذلكَ يُقارفُ الفواحشَ وينتهكُ المحارمَ ، فأيُّ فائدَةٍ وحكمَةٍ حَصَلَت بسترِ أجلهِ عنهُ ؟

قيلَ : لعَمر اللَّهِ إنَّ الأمرَ كذلكَ ، وهو الموضعُ الذي حيَّرَ الألبابَ والعُقلاءَ ، وافتَرَقَ النَّاسُ لأجلهِ فِرَقًا شتى ؛ فَفِرقَةٌ أنكرَت الحكمَةَ وتَعليلَ أفعالِ الرَّبِّ جُملَةً ، وقالوا بالجبرِ المحْضِ ، وسدُّوا على أنفسِهم البابَ وقالوا : لا تُعلَّلُ أفعالُ الرَّبِّ تعالى ، ولا هيَ مقصودٌ بها مصالحُ العبادِ وإنَّما مَصدَرُها مَحضُ المشيئةِ وصِرفُ الإرادَةِ ! فأنكروا حكمَةَ اللَّهِ في أمرهِ ونَهيهِ .

وفرقةٌ نَفَتْ لأجلهِ القَدَرَ جُملَةً ، وزَعموا أنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقَةٍ للَّهِ حتى يُطلبَ لها وجوهُ الحكمَةِ ، وإنَّما هي خلقُهم وإبداعُهم فهي واقعَةٌ بحسَبِ جَهلِهم وظُلمِهم وضَعفِهم فلا يقعُ على السَّدادِ والصَّوابِ إلّا أقلُّ القليلِ منها ...

فهاتانِ الطَّائفتانِ مُتقابلتانِ أعظمَ تقابلٍ :

فالأُولى غَلَتْ في الجَبْرِ وإنكارِ الحِكَم المقصودَةِ في أفعالِ اللَّهِ .

والثَّانيَةُ غَلَتْ في القَدَرِ وأخرَجَتْ كثيرًا منَ الحوادثِ - بل أكثرَها - عن مُلكِ الرَّبِّ وقُدرتهِ .

وهدى اللَّهُ **أهلَ السنَّةِ** الوَسَطَ لِمَا اختَلفوا فيهِ منَ الحقِّ بإذنهِ ، فأثبتوا للَّهِ عَزَّ وجلَّ عُمومَ القُدرَةِ والمَشيئةِ ، وأنَّهُ تعالى أن يكونَ في مُلكِهُ ما لا يشاءُ ، أو يشاءَ ما لا يكونُ ، وأنَّ أهلَ سمواتهِ وأرضهِ أعجزُ وأضعَفُ من أن يَخلُقوا مالا يخلقهُ اللَّهُ أو يحدثوا ما لا يشاءُ ، بل ما شاءَ اللَّهُ كانَ وَوَجَبَ وجودُهُ بمشيئتهِ ، وما لم يشأ لم يكُن وامتنَعَ وجودُهُ لعَدمِ المَشيئَةِ لهُ ، وأنَّهُ لا حَولَ ولا قوَّةَ إلّا بهِ ، ولا

تَتَحرَّكُ في العالَمِ العُلويِّ والسُّفلي ذرَّةٌ إلّا بإذْنِه ، ومع ذلكَ فلهُ في كلِّ ما خَلَقَ وقَضى وقدَّرَ وشرَعَ منَ الحِكَمِ البالغَةِ والعواقبِ الحميدَةِ ما اقتَضاهُ كمالُ حِكمتِهِ وعلمِهِ وهو العليمُ الحكيمُ ، فما خَلَقَ شيئًا ولا قَضَاهُ ولا شَرَعَهُ إلّا لحكمةٍ بالغةٍ ، وإِنْ تقاصَرت عنها عقولُ البَشَر ، فهو الحكيمُ القديرُ ، فلا تُجْحَدُ حكمتُهُ كما لا تُجْحَدُ قدرتُهُ .

والطَّائفَةُ الأولى جَحَدَتِ الحكمَةَ ، والثَّانيَةُ جَحَدَت القدرَةَ ، والأُمَّةُ الوَسطُ أثبتَتْ لهُ كمالَ الحكمَةِ وكمالَ القدرَةِ :

فالفِرقَةُ الأولى تَشهَدُ في المَعصيَةِ مُجرَّدَ المشيئةِ والخَلْقِ العاري عن الحِكمَةِ ، وربَّما شهدَت الجَبْرَ وأنَّ حركاتِهم بمنزلَةِ حركاتِ الأشجارِ ونحوها .

والفرقَةُ الثَّانيَةُ تَشهدُ في المَعصيَةِ مُجرَّدَ كونها فاعلَةً مُحْدِثَةً مختارَةً هي التي شاءَت ذلكَ بدونِ مَشيئةِ اللَّهِ !

والأُمَّةُ الوَسطُ تَشهَدُ عِزَّ الرُّبوبيَّةِ ، وقَهرَ المشيئةِ ، ونُفوذَها في كلِّ شيءٍ ، وتَشهَدُ مع ذلكَ فِعلَها وكَسْبَها واختيارَها وإيثارَها شهواتِها على مرضاتِ ربِّها ؛ فَيُوْجِبُ الشهودُ الأوَّلُ لها سؤالَ ربِّها - والتَّذلُّلَ والتَّضرُّعَ لهُ - أنْ يُوفِّقَها لطاعتِهِ ، ويَحُولَ بينها وبينَ معصيتِهِ ، وأن يُثبِّتَها على دينِهِ وَيَعصِمَها بطواعيَّتِهِ ، ويُوجِبُ الشهودُ الثَّاني لها اعترافَها بالذَّنبِ وإقرارَها به على نَفسها ، وأنَّها هي الظَّالمةُ المُستحقَّةُ للعقوبَةِ ، وتَنزيهَ ربِّها عن الظُّلمِ وأن يُعذِّبها بغيرِ اسْتِحْقاق منها ، أَو يُعَذِّبَها على ما لَم تَعْمَلْهُ ، فيجتمعَ لها منَ الشهودينِ شهودُ التَّوحيدِ والشرعِ والعَدلِ والحكمَةِ .

وقَد ذكرنا في « الفتوحاتِ القُدُسيَّةِ » (١) مشاهدَ الخَلقِ في مُواقعةِ الذَّنْبِ ، وأنَّها تَنتهي إلى ثمانيَةِ مشاهدَ (٢) :

أحدُها : المشهَدُ الحيوانيُّ البَهيميُّ ؛ الذي شُهودُ صاحبه مَقصورٌ على شهواتِ لذَّتهِ بهِ فَقَط ، وهو في هذا المشهَدِ مُشارِكٌ لجميعِ الحيواناتِ ، وربَّما يَزيدُ عَليها في اللذَّةِ وكثرَةِ التَّمتُّع !

والثَّاني : مَشهَدُ الجبرِ ؛ وأنَّ الفاعلَ فيهِ سواه والمُحرِّكَ لهُ غيرهُ ولا ذَنْبَ لهُ هو ! وهذا مَشهدُ المُشركين وأعداءِ الرُّسل .

الثَّالث : مَشهدُ القَدرِ ؛ وهو أنَّهُ هو (٣) الخالقُ لفعلهِ المُحْدِثُ لهُ بدونِ مَشيئةِ اللَّهِ وخَلقهِ ، وهذا مَشهَدُ القَدَريَّةِ المَجوسِيَّةِ (٤) .

الرَّابع : مَشهَدُ أهلِ العلمِ والإيمانِ ، وهو مَشهدُ القَدَرِ والشرعِ ، يَشهدُ فعلَهُ وقضاءَ اللَّهِ وقَدَرَهُ كما تَقَدَّمَ .

الخامس : مَشهدُ الفَقرِ والفاقَةِ والعجزِ والضَّعفِ وأنَّهُ إنْ لم يُعِنْهُ اللَّهُ ويُثبِّتْهُ ويُوفِّقْهُ فهو هالكٌ .

---

(١) قال الشيخ بكر أَبو زيد في « ابن القيّم حياته وآثاره » (ص ٢٧٩) : « ولعلَّ هذا هو « الفَتْح القُدُسي » كتابٌ واحدٌ ، والله أَعلمُ » .

وقد أَشار مُصَنِّفُنا ابن القيّم إِلى « الفتح القُدسي » في « بدائع الفوائد » (٢ / ٢١١ و ٢٤٠) ، ونسبه إِليه ابنُ رجبٍ في « ذيل طبقات الحنابلة » (٢ / ٤٥٠) .

(٢) انظر « طريق الهجرتَيْن » (ص ٣٩٧) للمُصَنِّفِ .

(٣) أَي : المخلوق .

(٤) إِشارة إِلى حديث « القَدَريّة مجوس هذه الأُمّة » ، وهو حديثٌ حَسَنٌ لغيره ؛ كما تراه في « ظلال الجنّة » (٣٢٨) و (٣٢٩) .

وبذلك جَزَمَ الحافظُ ابنُ حَجر في « الأَجوبة على أَحاديث المصابيح » (رقم : ٢) .

والفَرْقُ بينَ مشهَدِ هذا ومَشهَدِ الجبريَّة ظاهِرٌ [١].

السَّادس : مَشهدُ التَّوحيدِ الذي يَشْهَدُ فيهِ انفرادَ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ بالخَلْقِ والإِبداعِ ونفوذِ المشيئةِ ، وأنَّ الخَلْقَ أعجزُ من أن يَعصوهُ بغَيرِ مشيئتهِ .

والفرقُ بينَ هذا وبينَ المشهَدِ الخامسِ أنَّ صاحبَه شاهدٌ لكمالِ فقرهِ وضَعفهِ وحاجتهِ ، وهذا شاهدٌ لتفرُّدِ اللَّهِ بالخَلْقِ والإبداعِ ، وأنَّهُ لا حَولَ ولا قوَّةَ إلّا بهِ .

السَّابع : مَشهَدُ الحكمَةِ ، وهو أن يَشهدَ حِكمَةَ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ في قضائهِ وتَخْلِيتهِ بينَ العَبدِ والذَّنْبِ .

وللَّهِ في ذلك حِكَمٌ تَعجزُ العقولُ عن الإحاطَةِ بها ، وذَكَرْنا منها في ذلكَ الكتابِ [٢] قريبًا من أربعينَ حكمَةً ، وقَد تَقدَّمَ في أوَّلِ هذا الكتابِ التَّنبيهُ على بَعضها .

الثَّامن : مَشهدُ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وهو أن يَشهدَ ارتباطَ الخَلْقِ والأَمْرِ والقضاءِ والقَدَرِ بأسمائهِ تعالى وصفاتهِ ، وأنَّ ذلكَ مُوجَبُها ومُقتَضاها ؛ فأسماؤهُ الحُسنى اقتَضَتْ ما اقتَضَتْهُ منَ التَّخْلِيَةِ بينَ العَبدِ وبينَ الذَّنْبِ ، فإنَّهُ الغفّارُ التَّوّابُ العَفُوُّ الحليمُ ، وهذه أسماءٌ تُطلَبُ آثارُها ومُوجِباتُها ولا بدَّ ، « فلو لم تُذنبوا لَذَهَبَ اللَّهُ بكُم ولجاءَ بقومٍ يُذنبونَ فيَستغفرونَ فيغفرُ لهم » [٣] .

وهذا المَشهدُ والذي قبلَهُ أَجَلُّ هذه المشاهدِ وأشرفُها ، وأرفعها قَدْرًا ، وهما لخواصِّ الخليقَةِ .

---

(١) إذ مبنى هذا على الإيمان والاستسلام مع شُهود الفعل .

(٢) يُريد : « الفُتوحات القُدسيّة » .

(٣) رواه مسلم (٢٧٤٩) عن أَبي هُريرة .

فتأمَّل بُعْدَ ما بينَهما وبينَ المَشهَدِ الأوَّلِ .

وهذان المَشهدانِ يطرحانِ العَبدَ على بابِ المحبَّةِ ويفتحانِ لهُ منَ المعارفِ والعلومِ أُمورًا لا يعبَّرُ عنها .

وهذا بابٌ عَظيمٌ من أبوابِ المعرفَةِ قلَّ من اسْتَفْتَحَهُ منَ النَّاسِ ، وهو شهودُ الحكمَةِ البالغَةِ في قضاءِ السيِّئاتِ وتَقديرِ المعاصي ، وإنَّما استفتحَ النَّاسُ بابَ الحِكَمِ في الأوامرِ والنَّواهي ، وخاضوا فيها ، وأَتوْا بما وصَلَتْ إليهِ علومُهم ، واستَفتحوا أيضًا بابَها في المخلوقاتِ - كما قدَّمناهُ - وأتَوْا فيهِ بما وَصَلَتْ إليهِ قواهُم ، وأمَّا هذا البابُ - فكما رأيتَ كلامَهم فيهِ - فقلَّ أن تَرى لأحدِهم فيهِ ما يَشفي أو يُلِمّ ، وكيفَ يطَّلعُ على حِكمةِ هذا البابَ مَن عندَهُ أنَّ أعمالَ العبادِ ليسَت مخلوقةً للَّهِ ! ولا داخلَةً تحتَ مَشيئتهِ أصلًا ؟ وكيفَ يتطلَّبُ لها حِكمَةً أو يُثْبِتُها ؟ أم كيفَ يطَّلعُ عليها مَنْ يقولُ : هي خَلقُ اللَّهِ ، ولكنَّ أفعالَهُ غيرُ معلَّلةٍ بالحِكَمِ ولا يدخلُها لامُ تَعليلٍ [١] أصلًا ! وإنْ جاءَ شيءٌ من ذلكَ صُرِفَ إلى لامِ العاقبَةِ لا إلى لامِ العِلَّةِ والغايَةِ ، فأمَّا إذا جاءَت الباءُ في أفعالهِ صُرِفَت إلى باءِ المُصاحَبَةِ لا إلى باءِ السَّببيَّةِ [٢] !

وإذا كانَ المُتكلِّمونَ عندَ النَّاسِ هم هؤلاءِ الطَّائفتَينِ فإنَّهُم لا يرونَ الحقَّ خارجًا عنهما ، ثمَّ كثيرٌ منَ الفُضلاءِ يتحيَّرُ إذا رأى بعضَ أقوالِهم الفاسدَةِ ولا يَدري أينَ يَذهبُ !

ولمَّا عُرِّبَتْ كتبُ الفلاسفَةِ صارَ كثيرٌ منَ النَّاسِ إذا رأى أقوالَ المُتكلِّمينَ

---

(١) انظر « خِزانة الأَدَب » (٩ / ٥٢٩ - ٥٣٠) للبغدادي .

(٢) انظر « خِزَانة الأَدب » (٢ / ٥١٦) ، (٩ / ١١٧) .

الضَّعيفَةَ ، وقَد قالوا : إِنَّ هذا هو الذي جاءَ به الرَّسولُ ! قطعَ القَنطَرَةَ وعدَّى إلى ذلكَ البرِّ ، وكلُّ ذلكَ منَ الجَهلِ القبيحِ والظَّنِّ الفاسدِ أنَّ الحقَّ لا يخرُجُ عن أقوالِهم ، فما أكثرَ خُروجَ الحقِّ عن أقوالِهم ! وما أكثرَ ما يَذهبونَ في المسائلِ التي هي حقٌّ وصوابٌ إلى خلافِ الصَّوابِ !!

والمقصودُ أنَّ المُتكلِّمينَ لو أجْمَعوا على شيءٍ لم يكُن إجماعُهم حُجَّةً عندَ أحدٍ منَ العلماء ، فكيفَ إذا اختَلفوا ؟!

والمقصودُ أنَّ مُشاهدةَ حِكمَةِ اللَّهِ في أقْضيتِهِ وأَقْدارِهِ التي يُجْريها على عبادِهِ باخْتياراتِهم وإراداتِهم هي من ألْطَفِ ما تكلَّمَ فيهِ النَّاسُ وأدقِّهِ وأغمضِهِ .

وفي ذلكَ حِكَمٌ لا يعلمها إلّا الحكيمُ العليمُ سبحانهُ ، ونَحنُ نُشيرُ إلى بَعضها :

فمنها أنَّهُ سبحانهُ يحِبُّ التَّوابينَ [1] ، حتى إنَّهُ مِن محبَّتِهِ لهم يَفرحُ بتَوبَةِ أحدهم أعظمَ من فَرحِ الواحدِ براحلتِهِ التي عليها طعامهُ وشرابهُ في الأرضِ الدَّوِّيَّةِ المُهلِكَةِ إذا فَقَدها وأَيِسَ منها [2] ، وليسَ في أنواعِ الفَرحِ أَكْمَلُ ولا أعظمُ من هذا الفَرحِ - كما سَنُوضِّحُ ذلكَ ونَزيدهُ تَقريرًا عن قريبٍ إن شاءَ اللَّهُ - [3] ولولا المحبَّةُ التَّامَّةُ للتَّوبَةِ ولأهلها لم يَحصُلْ هذا الفَرحُ .

ومن المعلومِ أنَّ وجودَ المُسَبَّب بدونِ سببِهِ مُمتنعٌ ، وهل يُوْجَدُ ملزومٌ بدونِ

---

(١) كما في سورة البقرة : ٢٢٢ .

(٢) كما رواه مسلم (٢٧٤٤) عن ابن مسعود .

والدَّوِّيَّة : المفازةُ الخالية .

وانظر « شرح الأُبِّي على صحيح مُسلم » (٩ / ١٥٣) .

(٣) انظر (ص ٢٧٣) .

لازِمِه ، أَو غايةٌ بدونِ وسيلتِها ؟! .

وهذا معنى قولِ بعضِ العارفين : لو لم تكُن التَّوبَةُ أحبَّ الأشياءِ إليهِ لما ابتلى بالذَّنبِ أكرمَ المخلوقاتِ عليهِ .

فالتَّوبَةُ هي غايَةُ كمالِ كلِّ آدميٍّ، وإنَّما كانَ كمالُ أبيهم بها ، فكم بينَ حالِهِ وقَد قيلَ لهُ : ﴿ إنَّ لكَ ألّا تَجوعَ فيها ولا تَعرى وأنَّكَ لا تَظمأُ فيها ولا تَضحى ﴾ وبينَ قولِهِ : ﴿ ثمَّ اجتباهُ ربُّهُ فتابَ عليهِ وهدى ﴾ فالحالُ الأَوَّلُ حالُ أكلٍ وشربٍ وتمتُّعٍ ، والحالُ الأخرى حالُ اجتباءٍ واصطفاءٍ وهدايَةٍ ، فيا بُعْدَ ما بينهما ! ولمّا كانَ كمالُهُ بالتَّوبَةِ كانَ كمالُ بنيهِ أيضًا بها ، كما قال تعالى : ﴿ ليُعذِّبَ اللهُ المُنافقينَ والمُنافقاتِ والمُشْركينَ والمُشركاتِ ويتوبَ اللهُ على المؤمنينَ والمؤمناتِ ﴾ [الأحزاب : ٧٣] .

فكمالُ الآدميِّ في هذه الدَّارِ بالتَّوبَةِ النَّصُوحِ ، وفي الآخرَةِ بالنَّجاةِ منَ النَّارِ ودخولِ الجنَّةِ ، وهذا الكمالُ مُرتَّبٌ على كمالِهِ الأوَّل .

والمقصودُ أنَّهُ سبحانهُ لِمحبَّتِهِ التَّوبَةَ وفَرَحِه بها يَقْضي على عبدِهِ بالذَّنبِ ، ثمَّ إنْ كانَ ممَّن سَبَقَتْ لهُ الحُسنى قَضى لهُ بالتَّوبَةِ ، وإنْ كانَ ممَّن غَلَبَت عليه الشقاوةُ أقامَ عليهِ حُجَّةَ عَدلِهِ وعاقَبَهُ بذنبِهِ .

□□□□□

١٠١ - فَصْلٌ
[العفو والإحسان]

ومنها أنَّهُ سبحانهُ يُحِبُّ أنْ يتفضَّلَ عليهم ، ويُتِمَّ عليهم نِعَمَهُ ، ويُريَهم مواقِعَ برِّهِ وكرمِهِ ، فلمحبَّتِهِ الإفضالَ والإنعامَ يُنَوِّعُهُ عليهم أعظمَ الأنواعِ وأكثرَها في سائرِ الوجوهِ الظَّاهِرَةِ والباطنَةِ .

ومِن أعظمِ أنواعِ الإحْسانِ والبرِّ أن يُحْسِنَ إلى مَن أساءَ ، ويَعفُوَ عمَّن ظَلَمَ ، ويغفرَ لمَن أذنَبَ ، ويتوبَ على مَن تابَ إليهِ ، ويقبلَ عُذْرَ مَن اعتَذرَ إليهِ .

وقَد نَدَبَ عبادَهُ إلى هذه الشِّيَمِ الفاضلَةِ والأفعالِ الحميدَةِ - وهو أَوْلى بها منهم وأحقُّ - وكانَ لهُ في تَقديرِ أسبابها مِنَ الحِكَمِ والعواقبِ الحميدَةِ ما يَبهرُ العُقولَ ، فسبحانَهُ وبحمدِهِ .

وحكى بعضُ العارفينَ أنَّهُ قال : طُفْتُ [1] في ليلَةٍ مَطيرَةٍ شديدةِ الظُّلمَةِ وقَد خلا الطَّوافُ ، وطابَت نَفسي ، فَوَقَفتُ عندَ المُلْتَزَم ، ودعَوتُ اللَّهَ ، فقلتُ : اللهمَّ اعْصِمْني حتى لا أَعْصِيكَ ، فهَتَفَ به هاتفٌ : أنتَ تسأَلُني العِصمَةَ ، وكلُّ عبادي يسألوني العصمَةَ ، فإذا عَصَمتُهم فعلى مَن أتفضَّلُ ؟ ولمَن أغفِرُ ؟ قال : فبقيتُ ليلتي إلى الصَّباح أستغفرُ اللَّهَ حياءً منهُ .

هذا ولو شاءَ اللَّهُ عَزَّ وجلَّ أن لا يُعصى في الأرضِ طَرفَةَ عَينٍ لم

---

(١) أي : حولَ الكعبةِ .

يُعْصَ [(١)] ، ولكن اقتَضَت مَشيئتُهُ ما هو مُوجَبُ حكمتِهِ سبحانهُ ، فَمَن أجهَلُ باللَّهِ ممَّن يقولُ : إنَّهُ يُعصى قَسْرًا بغيرِ اختيارِهِ ومَشيئتِهِ ؟!

سبحانهُ وتعالى عمَّا يقولونَ عُلُوًّا كبيرًا .

□□□□□

---

(١) وفي هذا المعنى ثَبَتَ حديثٌ نبويٌّ ، وهو قولُه ﷺ : « لو أَرادَ اللهُ أَنْ لا يُعْصى ما خَلَقَ إِبليس » ؛ وهو مُخَرَّج في « السلسلة الصحيحة » (٢ : ١٦) لشيخنا العلّامة الأَلبانيّ حفظه الله .

١٠٢ - فَصْلٌ

[آثار الأَسماءِ الحُسنى]

ومنها أنَّهُ سبحانهُ لهُ الأسماءُ الحُسنى ، ولكلِّ اسمٍ من أسمائهِ أَثَرٌ من الآثارِ في الخَلْقِ والأَمْرِ ، لا بدَّ من ترتُّبِهِ عليهِ كترَتُّبِ المَرزوقِ والرِّزقِ على الرَّازقِ ، وتَرتُّبِ المَرحومِ وأَسبابِ الرَّحمَةِ على الرَّاحمِ [١] وترتُّبِ المرئيَّاتِ والمَسموعاتِ على السَّميعِ والبَصيرِ ... ونظائرُ ذلكَ في جميعِ الأسماءِ .

فلو لم يكُن في عبادِهِ مَن يُخطِئُ ويُذنبُ ليتوبَ عليهِ ويغفرَ لَهُ ويَعفُوَ عنهُ لن يَظهَر أثرُ أسمائهِ الغَفورِ والعفوِّ والحليمِ والتَّوابِ وما جَرى مجراها ، وظهورُ أَثَرِ هذه الأسماءِ ومُتعلِّقاتِها في الخَليقَةِ كظهورِ آثارِ سائرِ الأسماءِ الحُسنى ومُتعلِّقاتها ؛ فكما أنَّ اسمَهُ الخالقُ يَقتَضي مخلوقًا ، والباري يَقتَضي مَبْروءً ، والمُصوِّرَ يَقتَضي مُصوَّرًا ولابدَّ ، فأسماؤهُ الغفَّارُ التَّوابُ تَقتَضي مغفورًا لهُ وما يغفرهُ لهُ ، وكذلكَ مَن يتوبُ عليهِ ، وأمورًا يتوبُ عليهِ من أجلها ، ومَن يَحْلُمُ عنهُ ويَعفو عنهُ ، وما يكونُ مُتعلِّقَ الحِلْمِ والعَفْوِ ؛ فإنَّ هذه الأُمورَ مُتعلِّقَةٌ بالغَيرِ [٢] ، ومعانيها مُستلزمَةٌ لمتعلَّقاتها .وهذا بابٌ أوسعُ مِن أنْ يُدْرَكَ ، واللبيبُ

---

(١) ليس هذا من أَسْماءِ اللهِ، والواردُ: (الرَّحيم) و (الرَّحمٰن) و (أَرحم الرَّاحمين).
وانظر « صحيح البخاري » (٨ / ١٥٥ - الفتح) وتعليق الحافظ ابن حجر عليه .

(٢) يُخطِّئُ أَهلُ اللغةِ إدخالَ (ال) التعريف على حرف (غَيْر) لأَسبابٍ ذكرها الفيُّوميّ في « المصباح المنير » (ص ٤٥٨) ، وليس الأَمرُ ها هنا كذلك ، فتنبّه .

يكتفي منهُ باليسيرِ ، وغليظُ الحجابِ في وادٍ ونحنُ في وادٍ :

وإنْ كانَ أَثْلُ الوادِ يَجْمَعُ بينَنا فغَيرُ خفيٍّ شِيحُهُ من خُزامِهِ [١]

فتأمَّلْ ظُهورَ هذين الاسمين - اسمِ الرزَّاقِ واسمِ الغفَّارِ - في الخليقَةِ تَرى [٢] ما يُعجِبُ العقولَ ، وتأمَّل آثارَهما حقَّ التَّأمُّلِ في أعظمِ مجامعِ الخَليقَةِ ، وانظر كيفَ وَسِعَهُم رزقُهُ ومغفرتُهُ ، ولولا ذلكَ لَمَا كانَ لهُ من قيامٍ أصلًا ، فلكلٍّ منهم نَصيبٌ منَ الرِّزقِ والمغفرَةِ ؛ فإمَّا مُتَّصلًا بنشأتهِ الثَّانيَةِ ، وإمَّا مُختصًّا بهذه النَّشأةِ .

□□□□□

(١) الأَثْل : شجرٌ طويلٌ مُستقيمٌ ، والشِّيح والخُزام من النباتات السهلية .

(٢) الجادّة : ترَ .

١٠٣ - فَصْلٌ
[القضاء والقَدَر]

ومنهُا أنَّهُ سبحانهُ يُعرِّفُ عبادَهُ عزَّهُ في قضائهِ وقَدَرهِ ونُفوذِ مَشيئتهِ ، وجريانِ حِكْمتهِ ، وأنَّهُ لا مَحيصَ للعَبدِ عمَّا قَضَاهُ عليهِ ولا مَفَرَّ لهُ منهُ ، بل هو في قَبضَةِ مالكهِ وسيِّدهِ ، وأنَّهُ عبدُهُ وابنُ عبدهِ وابنُ أمتهِ ، ناصيتهُ بيدهِ ، ماضٍ فيه حكمهُ ، عَدلٌ فيه قضاؤهُ (١) .

□□□□□

---

(١) كما في حديثِ ابنِ مسعودٍ ؛ رواه أَحمد (١ / ٣٩١) وابن حبّان (٢٣٧٢) وابن أَبي شيبة (١٠ / ٢٥٣) والطبرانيّ في « الدعاء » (١٠٣٥) .

وهو حديثٌ صحيحٌ كما حقَّقَه بتفصيلٍ قويٍّ شيخنا في « الصحيحة » (١٩٩) .

١٠٤ - فَصْلٌ

[حاجةُ العبدِ إلى الرَّبّ]

ومنها أنَّهُ يُعَرِّفُ العَبدَ حاجتَهُ إلى حفظِهِ لهُ ومَعونَتِهِ وصيانتِهِ ، وأنَّهُ كالوَليدِ الطِّفلِ ؛ في حاجتِهِ إلى مَن يَحفظُهُ ويصونُهُ ، فإنْ لم يَحفَظْهُ مولاهُ الحقُّ ويصونهُ ويعينهُ [١] فهو هالكٌ ولا بدَّ ، وقَد مَدَّتِ الشياطينُ أيديَها إليهِ من كلِّ جانبٍ تُريدُ تمزيقَ حالهِ كلِّهِ ، وإفسادَ شأنهِ كلِّهِ ، وأنَّ مولاهُ وسيِّدَهُ إنْ وَكَلَهُ إلى نفسهِ وكَلَهُ إلى ضَيْعَةٍ وعَجزٍ وذَنْبٍ وخَطيئةٍ وتَفريطٍ ، فهلاكُهُ أدنى إليهِ من شِراكِ نَعْلهِ .

فَقَد أجْمَعَ العلماءُ باللّهِ على أنَّ التَّوفيقَ أن لا يَكِلَ اللّهُ العَبدَ إلى نَفسهِ ، وأجمعوا على أنَّ الخِذْلانَ أنْ يُخلِّيَ بينَهُ وبينَ نَفسهِ .

□ □ □ □ □

---

(١) الجادّة : ويَصُنْه ويُعِنْه .

١٠٥ - فَصْلٌ

[حقيقة العِبادةِ]

ومنها أنَّهُ سبحانهُ يستجلبُ مِن عبدهِ بذلكَ ما هو مِن أعظمِ أسبابِ السَّعادَةِ له ؛ من استعاذَتهِ واستعانتهِ به من شرِّ نَفسهِ ، وكيدِ عدُوِّهِ ، ومن أنواعِ الدُّعاءِ والتَّضرُّعِ والابتهالِ والإنابَةِ والفاقَةِ والمحبَّةِ والرَّجاءِ والخَوْفِ ، وأنواعٍ من كمالاتِ العَبدِ تبلغُ نحوَ المِئَةِ ، ومنها ما لا تُدرِكهُ العبارَةُ ، وإنَّما يُدْرَكُ بوجودهِ فَيَحْصُلَ للرُّوحِ بذلكَ قُرْبٌ خاصٌّ لم يكُن يحصُلُ بدونِ هذه الأسبابِ ، ويجدُ العَبدُ من نفسهِ كأنَّهُ مُلقىً على بابِ مولاهُ بَعدَ أنْ كانَ نائيًا عنه ، وهذا الذي أثمَرَ لهُ : ﴿ إنَّ اللهَ يحبُّ التَّوابينَ ﴾ ، وهو ثَمَرُ « للَّهُ أفرحُ بتوبَةِ عبدهِ... » [1].

وأسرارُ هذا الوَجهِ يَضيقُ عنها القلبُ واللسانُ ، وعَسى أَنْ يجيئكَ في القسمِ الثَّاني [2] منَ الكتابِ ما تَقَرُّ به عينُكَ إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى .

فكم بينَ عبادَةِ مُدِلٍّ [3] صاحِبُها على ربِّهِ بعبادتهِ ، شامخٍ بأنفهِ ؛ كلَّما طَلَبَ منهُ أوصافَ العَبدِ قامَت صُوَرُ تلكَ الأعمالِ في نَفسهِ ، فحَجَبَتْهُ عن معبودهِ وإلههِ ، وبينَ عبادَةِ مَنْ قَد كسرَ الذلُّ قلبَهُ كلَّ الكسرِ ، وأحْرَقَ ما فيهِ مِنَ الرُّعوناتِ والحماقاتِ والخيالاتِ ، فهو لا يَرى نَفسَهُ مع اللهِ إلّا مُسيئًا ، كما لا

(١) تقدَّم تخريجه .

(٢) إشارة من المؤلِّف إلى منهجه في كتابِهِ .

(٣) هو الواثق بالمحبّةِ ، المُفرِط في الدلال على مُحِبّه .

يَرَى ربَّهُ - إليه - إلّا مُحسنًا ، فهو لا يَرضى أنْ يَرى نَفسَهُ طَرْفَةَ عينٍ إلّا قَد كسَرَ إزْراؤُهُ على نَفسهِ قلبَهُ ، وذلَّلَ لسانَهُ وجوارحَهُ ، وطَأْطَأَ منهُ ما ارتَفَعَ من غيرهِ ، فقلبُهُ واقِفٌ بينَ يَدي ربِّهِ وقوفَ ناكسِ الرَّأسِ خاضعٍ غاضٍّ البَصَرِ خاضعِ الصَّوتِ هادىءِ الحركاتِ ، قَد سجَدَ بينَ يَديهِ سجدَةً إلى المَماتِ ، فلو لم يكُن من ثَمَرَةِ ذلكَ القَضَاءِ والقَدَرِ إلّا هذا وَحْدَهُ لكَفى به حِكْمَةً ، واللَّهُ المُستعانُ .

□□□□□

١٠٦ - فَصْلٌ

[تمام العبوديّة]

ومنها أنَّهُ سبحانهُ يَستخْرِجُ بذلكَ من عبدهِ تمامَ عُبوديَّتِهِ ؛ فإنَّ تمامَ العُبوديَّةِ هو بتَكميلِ مَقَامِ الذلِّ والانقيادِ ، وأكملُ الخَلقِ عبوديَّةً أكملُهم ذُلًّا للَّهِ وانقيادًا وطاعَةً ، والعَبدُ ذليلٌ لمولاهُ الحقِّ بكلِّ وجهٍ من وجوهِ الذلِّ ؛ فهو ذليلٌ لعِزِّهِ ، وذليلٌ لقَهرهِ ، وذليلٌ لربوبيَّتهِ فيهِ وتصرُّفهِ ، وذليلٌ لإحْسانهِ إليهِ وإنعامهِ عليهِ ، فإنَّ مَن أحسَنَ إليكَ فَقَد اسْتَعبَدَكَ ، وصارَ قلبُكَ مُعَبَّدًا لهُ وذليلَ تعبُّدٍ لحاجتهِ إليهِ على مَدى الأنفاسِ في جَلْبِ كُلِّ ما يَنفعُهُ ورَفْعِ كلِّ ما يَضُرُّهُ .

وهنا نَوْعانِ من أنواعِ التَّذلُّلِ والتَّعبُّدِ ، لهما أثرٌ عجيبٌ يقتضيانِ من صاحِبِهما منَ الطَّاعَةِ والفَوزِ ما لا يَقتضيهِ غيرُهما :

أحدهما : ذلُّ المحبَّةِ ، وهذا نوعٌ آخرُ غيرُ ما تَقَدَّمَ ، وهو خاصَّةُ المحبَّةِ ولبُّها ، بل وروحُها وقِوامُها وحَقيقتها ، وهو المرادُ على الحقيقَةِ منَ العَبدِ لو فَطِنَ ، وهذا يَستخرجُ من قَلبِ المُحِبِّ من أنواعِ التَّقرُّبِ والتَّوَدُّدِ والتَّملُّقِ والإيثارِ والرِّضا والحَمْدِ والشكرِ والصَّبرِ والتندُّمِ وتحمُّلِ العظائمِ ما لا يَستخرجُهُ الخوفُ وَحْدَهُ ، ولا الرَّجاءُ وَحدَهُ ، كما قالَ بَعضُ الصَّحابَةِ : إنَّهُ لَيستخرجُ محبَّتُهُ في قلبي من طاعتهِ ما لا يَستخرجُهُ خوفُهُ ، أو كما قال ؛ فهذا ذلُّ المُحبِّينَ .

الثَّاني : ذلُّ المَعصيَةِ ؛ فإذا انْضَافَ هذا إلى هذا هناكَ فَنِيَت الرُّسومُ ،

وتلاشَت الأنفُسُ ، واضْمَحلَّت القُلوبُ ، وبطَلَت الدَّعاوى جُملَةً ، وذَهَبَت الرُّعوناتُ ، وطاحَت الشطحاتُ ، ومُحيَ منَ القَلبِ واللسانِ : أنا وأنا ، واستراحَ المسكينُ من شكاوى الصُّدودِ والإعْراضِ والهَجْرِ وتجرُّدِ الشهودِ ، فلم يَبْقَ إلّا شهودُ العِزِّ والجلالِ المحضِ الذي تَفرَّدَ بهِ ذو الجلالِ والإكرامِ الذي لا يُشاركهُ أحدٌ من خلقهِ في ذرَّةٍ من ذرَّاتهِ ، وشهودُ الذُّلِّ والفقرِ المَحْضِ من جميعِ الوُجوهِ بكلِّ اعتبارٍ ، فيشهدُ غايَةَ ذُلِّهِ وانكسارهِ ، وعزَّةَ محبوبهِ وجلالَه ، وعظمتَه وقدرتَه وغِناه .

فإذا تجرَّدَ لهُ هذانِ الشهودانِ ولم يَبْقَ ذرَّةٌ من ذرَّاتِ الذُّلِّ والفَقرِ والضَّرورَةِ إلى ربِّهِ إلّا شاهَدَها فيهِ بالفعلِ ، وقَد شهِدَ مُقابِلَها هناكَ ، فللَّهِ أيُّ مقامٍ أُقيمَ فيهِ هذا القلبُ إذ ذاكَ ؟ وأيُّ قُربٍ حَظِيَ بهِ ؟ وأيُّ نَعيمٍ أدركَهُ ؟ وأيُّ رُوحٍ باشرهُ ؟

فتأمَّل الآنَ موقعَ الكسرَةِ التي حَصَلَتْ لهُ بالمَعصيَةِ في هذا الموطنِ ما أعجبَها ! وما أعظَمَ موقعَها !

كيفَ جاءَت فمحَقَتْ من نَفْسهِ الدَّعاوى والرُّعوناتِ وأنواعَ الأمانيِّ الباطلَةِ ، ثمَّ أوجَبَتْ لهُ الحياءَ والخجلَ [1] من صالحِ ما عَمِلَ ، ثمَّ أَوْجَبَت له

---

(١) **فائدة** : قال العسكريُّ في « الفُروق اللُّغَويّة » (ص ٢٠٥) :

« الفرقُ بين الخَجلِ والحياءِ أنّ الخجلَ معنىً يظهرُ في الوجه لغمٍّ يلحقُ القلب عند ذهاب حُجّةٍ أَو ظهورٍ على ريبةٍ وما أَشبَه ذلك ، فهو شيءٌ تتغيّر به الهيبةُ ، والحياءُ هو الارتداعُ بقوّة الحياء ، ولهذا يُقال : فلانٌ يستحي في هذا الحال أَن يفعلَ كذا ، ولا يقالُ : يخجلُ أَن يفعله في هذه الحال لأَنّ هيئتَه لا تتغيّرُ منه قبل أَن يفعلَه ، فالخجلُ ممّا كان والحياءُ ممّا يكون ، وقد يُستعمل الحياءُ موضعَ الخجل توسُّعًا .

=

استكثارَ قليلِ ما يَرِدُ عليهِ من ربِّهِ - لِعِلْمِهِ بأنَّ قَدْرَهُ أصغَرُ من ذلكَ ، وأنَّهُ لا يستحقُّهُ - واستقلالَ أمثالِ الجبالِ من عملهِ الصَّالح بأنَّ سيِّئاتِهِ وذنوبَهُ تَحتاجُ من المُكفِّراتِ والماحياتِ إلى أعظمِ من هذا ، فهو لا يزالُ مُحْسِنًا وعندَ نَفسهِ المُسيءَ المُذنبَ مُنْكَسِرًا ذليلًا خاضعًا ، لا يَرتفعُ لهُ رأسٌ ، ولا ينقامُ لهُ صَدْرٌ ، وإنَّما ساقَهُ إلى هذا الذلِّ - والذي أورثَهُ إيَّاهُ - مُباشَرةُ الذَّنبِ ، فأيُّ شيءٍ أنفعُ لهُ من هذا الدَّواءِ ؟!

لَعَلَّ عَتْبَكَ مَحمودٌ عَواقِبُهُ وَرُبَّما صَحَّتِ الأَجسامُ بالعِلَلِ

ونكتَةُ هذا الوجهِ أنَّ العَبْدَ متى شهدَ صلاحَهُ واستقامَتَهُ شَمَخَ بأنفِهِ وتعاظَمَتْ نفسُهُ ، وظنَّ أنَّهُ .. وأنَّهُ [1] ... فإذا ابتُلِيَ بالذَّنبِ تصاغَرَتْ إليهِ نَفسُهُ ، وذلَّ وخَضَعَ وتيقَّنَ أنَّهُ .. وأنَّهُ [2] ..

□□□□□

= وقال الأَنباريُّ : أَصل الخَجَل في اللغة الكسلُ والتَّواني وقلّة الحركة في طلب الرزق ، ثمَّ كثُر استعمالُ العربِ له حتّى أَخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام » .

(١) أَي : رجلٌ عظيمٌ .

(٢) أَي : عبدٌ ذليلٌ .

١٠٧ - فَصْلٌ

[معرفة مِقدار النفس]

ومنها أنَّ العَبدَ يعرفُ حقيقَةَ نفسهِ ، وأنَّها الظَّالمةُ ، وأنَّ ما صَدَرَ مِنها من شرٍّ فقد صَدَرَ من أهلهِ ومعدنهِ ، **إذ الجَهلُ والظُّلمُ منبعُ الشرِّ كلِّهِ** ، وأنَّ كلَّ ما فيها من خَيرٍ وعلمٍ وهُدىً وإنابَةٍ وتَقوىً فهو من ربِّها تعالى ، هو الذي زكَّاها بِهِ ، وأعطاها إيَّاهُ ، لا منها ، فإذا لم يَشَأ تَزكيَةَ العَبدِ تَركَهُ معَ دواعي ظُلمهِ وجَهلهِ ، فهو تعالى الذي يُزَكِّي من يشاءُ مِنَ النُّفوسِ ، فتَزكو وتأتي بأنواعِ الخَيرِ والبرِّ ، ويتركُ تَزكيَةَ مَن يشاءُ منها فتأتي بأنواعِ الشرِّ والخُبْثِ .

وكانَ من دعاءِ النَّبيِّ ﷺ : « اللهمَّ آتِ نَفسي تَقواها ، وَزكِّها أنتَ خَيرُ مَن زكَّاها أنتَ وليُّها ومَولاها »[١] .

فإذا ابتَلى اللّهُ العَبدَ بالذَّنبِ عَرَفَ بِهِ نَفسهُ ونَقْصَها ، فرُتِّبَ لهُ على ذلكَ التَّعريفِ حِكَمٌ ومصالحُ عَديدةٌ ، منها أنَّهُ يأْنَفُ من نَقصِها ويجتهدُ في كمالِها.

ومنها أنَّهُ يعلمُ فَقْرَها دائماً إلى مَن يتولَّاها ويحفظُها .

ومنها أنَّهُ يَستريحُ ويُريحُ العبادَ من الرُّعوناتِ والحماقاتِ التي ادَّعاها أهلُ الجَهلِ في أنفسِهم من قِدَمٍ ! أو اتِّصالٍ بالقَديمِ ! أو اتِّحادٍ به ! أو حُلولٍ فيهِ ! أو غيرِ ذلكَ مِنَ المُحالاتِ[٢] ، فلولا أنَّ هؤلاءِ غابَ عنهُم شهودُهم لنَقصِ أنفسهِم وحقيقتِها لم يقَعوا فيما وَقَعوا فيهِ .

---

(١) رواه مسلمٌ (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم .

(٢) وهي من جهالات الصوفيّة وضلالات الفلاسفة .

١٠٨ - فَصْـلٌ

[سَعَة حِلْم اللهِ وكَرَمِه]

ومنها تَعريفهُ سبحانهُ عَبدَهُ سَعَةَ حلمهِ ، وكَرَمَهُ في سَتْرِهِ عليهِ ، وأنَّهُ لو شاءَ لعاجلَهُ على الذَّنْبِ وَلَهَتَكهُ بينَ عبادهِ ، فلم يَطِبْ لهُ معهُم عَيشٌ أبدًا ، ولكنْ جَلَّلهُ بسترهِ ، وغشَّاهُ بحِلمهِ ، وقيَّضَ لهُ من يحفظُهُ وهو في حالتهِ تلكَ ، بل كانَ شاهدًا وهو يُبارِزهُ بالمعاصي والآثام، وهو مع ذلكَ يحرسهُ بعينِه الّتي لا تنامُ.

وقَد جاءَ في بَعضِ الآثارِ : « يقولُ اللَّهُ تعالى: أنا الجوادُ الكريمُ ، مَن أعظَمُ منِّي جُودًا وكَرمًا، عبادي يُبارِزونَني بالعظائمِ وأنا أكلؤهُم في منازلهم » (١) ؛ فأيُّ حِلْمٍ أعظمُ من هذا الحلمِ ؟! وأيُّ كَرَمٍ أوسعُ من هذا الكرمِ ؟!

فلولا حِلْمُهُ وكرمُهُ ومغفرتُهُ لَمَا استقرَّتِ السَّمواتُ والأرضُ في أماكنها .

وتأمَّلْ قولَه تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ يُمسكُ السَّمواتِ والأرضَ أنْ تزولا ولئن زالَتا إنْ أمسكَهُما مِن أحَدٍ مِن بَعدهِ إنّه كان حليمًا غفورًا ﴾ [فاطر : ٤١]، هذه الآيَةُ تَقتَضي الحِلمَ والمغفرَةَ ، فلولا حِلمهُ ومغفرتهُ لزالتا عن أماكنهما ، ومن هذا قولهُ تعالى : ﴿ تكادُ السَّمواتُ يَتَفطَّرْنَ منهُ وتَنشَقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبالُ هدًّا أنْ دَعَوْا للرَّحمنِ ولَدًا ﴾ [مريم : ٩٠] .

---

(١) رواه الديلميُّ (٨٠٩٢) من طريق إبراهيم بن هُدبةَ عن أَنس .
وإبراهيم هذا هو أَبو هُدْبَةَ البصريُّ ؛ كذّاب مشهور !!

١٠٩ - فَصْلٌ

[العفو والمغفرة]

ومنها تَعريفُهُ عبدَهُ أنَّهُ لا سبيلَ لهُ إلى النَّجاةِ إلّا بعفوهِ ومغفرتهِ ، وأنَّهُ رَهِينٌ بحقِّهِ ، فإنْ لم يتغمَّدْهُ بعفوهِ ومغفرتهِ وإلّا فهو منَ الهالكين لا محالَةَ ، فليسَ أحدٌ من خلقهِ إلّا وهو مُحتاجٌ إلى عَفوهِ ومغفرتهِ ، كما هو مُحتاجٌ إلى فَضلهِ ورحمتهِ .

□□□□□

١١٠ - فَصْلٌ

[المغفرة وقَبُول التوبة]

ومنها تَعريفُهُ عبادَهُ كَرَمَهُ سبحانهُ في قَبُولِ توبتهِ ومغفرتهِ لهُ على ظُلمهِ وإساءتهِ ، فهو الذي جادَ عليهِ بأَنْ وفَّقهُ للتَّوبَةِ ، وأَلْهَمَهُ إيَّاها ، ثمَّ قَبِلَها منهُ فتابَ عليهِ أوَّلًا وآخرًا ، فتوبَةُ العَبدِ محفوفَةٌ بتَوبَةٍ قَبلَها عليهِ منَ اللَّهِ إذْنًا وتَوفيقًا وتوبَةٍ ثانيَةٍ منهُ عليهِ قَبولًا ورِضًا ، فلهُ الفَضلُ في التَّوبَةِ والكرمِ أوَّلًا وآخرًا لا إلهَ إلّا هو .

□□□□□

١١١ - فَصْلٌ

[عدلُ الله في بلائه عبادَه]

ومنها إقامَةُ حُجَّةِ عَدلِهِ على عَبدِهِ ليَعلمَ العبدُ أنَّ للَّهِ علَيهِ الحُجَّةَ البالغَةَ ، فإذا أصابهُ ما أصابهُ منَ المكروهِ فلا يَقُلْ : أَنّى هذا ؟ ولا : من أينَ أُتيتُ ؟ ولا : بأيِّ ذَنبٍ أُصِبتُ ؟ فما أصابَ العَبدَ من مُصيبَةٍ قَطُّ - دقيقَةٍ ولا جليلةٍ - إلّا بما كسَبَت يداهُ وما يَعفو اللَّهُ عنهُ أكثرُ ، وما نَزَلَ بلاءٌ قطُّ إلّا بذَنبٍ ولا رُفِعَ إلّا بتَوبةٍ [١] .

ولهذا وَضَعَ اللَّهُ المصائبَ والبلايا والمِحَن رحمَةً بينَ عبادهِ يُكَفِّرُ بها مِن خطاياهُم ، فهيَ مِن أعظمِ نِعَمِهِ عليهم وإنْ كرِهَتْها أنفسُهم ، ولا يَدري العَبدُ أيُّ النِّعمَتينِ عليهِ أعظمُ : نعمَتُهُ عليهِ فيما يَكرهُ ؟ أو نعمتُه عليهِ فيما يُحبُّ ؟

و « ما يصيبُ المؤمنَ مِن همٍّ ولا وَصَبٍ ولا أذىً حتى الشوكةِ يُشاكُها إلّا كفَّرَ اللَّهُ بها من خطاياه » [٢] ، وإذا كانَ للذُّنوبِ عُقوباتٌ - ولا بدَّ - فكلُّ ما عُوقِبَ به العَبدُ من ذلكَ قبلَ المَوتِ خَيرٌ لهُ ممَّا بَعدهُ وأيسَرُ وأسهَلُ بكثيرٍ .

---

(١) هذه المعاني واردةٌ في أَحاديثَ صحيحةٍ ، خرَّجتُها في تعليقي على « الداء والدّواء » للمصنِّف ، فَلْيُنْظَر .

(٢) رواه - بنحوه - مسلمٌ (٢٥٧٣) (٥٢) عن أَبي سعيد وأَبي هريرة .
وكذا رواه - بنحوه أَيضًا - مسلمٌ (٢٥٧٢) (٥٠) عن عائشة .

١١٢ - فَصْلٌ

[مُعامَلَة العبد مع بني جنسهِ]

ومنها أنْ يُعامِلَ العَبدُ بني جنسهِ في إساءتهم إليهِ وزلّاتهم معهُ بما يُحِبُّ أن يُعاملَهُ اللَّهُ بهِ في إسَاءَتِهِ وزلّاتِهِ وذُنوبهِ ؛ **فإنَّ الجزاءَ من جنسِ العَمَل** ؛ فمَن عَفَىٰ اللَّهُ عنهُ ، ومَن سامَحَ أخاهُ في إساءَتهِ إليهِ سامَحَهُ اللَّهُ في إساءَتهِ ، ومَن أغْضى وتجاوَزَ تجاوَزَ اللَّهُ عنهُ ، ومَن استقصى استقصى اللهُ عليهِ .

ولا تَنسَ حالَ الذي قَبَضَت الملائكَةُ روحَهُ ، فقيلَ لهُ : هَل عملتَ خيرًا ؟ هَل عملتَ حسنَةً ؟ قال : ما أعلمهُ، قيلَ : تذكَّرْ ، قال : كنتُ أُبايعُ النَّاسَ فكنتُ أُنْظِرُ المُوسرَ وأتجاوَزُ عن المُعسرِ ، أو قال : كنتُ آمرُ فِتْياني أنْ يتجاوَزوا في السِّكَّةِ فقال اللَّهُ : نحنُ أحقُّ بذلكَ منكَ ، وتجاوَزَ اللهُ عنهُ [1] .

فاللَّهُ عَزَّ وجَلَّ يُعامِلُ العَبدَ في ذنوبهِ بمثلِ ما يُعامِلُ بهِ العَبدُ النَّاسَ في ذنوبهم .

فإذا عَرفَ العَبدُ ذلكَ كانَ في ابتلائهِ بالذُّنوبِ منَ الحِكَمِ والفوائدِ ما هو أنفعُ الأشياءِ لهُ .

---

(١) كما رواه البخاريُّ (١٩٧١) ومسلمٌ (١٥٦٠) عن حُذيفة ، بنحوه .
وكذلك رواه - بنحوهِ - البخاريُّ (١٠٧٢) ومسلمٌ (١٥٦٢) عن أبي هريرة .

١١٣ - فَصْلُ

[بين الإِساءَة والإِحسان]

ومنها أَنَّهُ إذا عَرَفَ هذا فأَحْسَنَ إلى مَن أساءَ إليهِ ، ولم يُقابِلْهُ بإساءَتِهِ إساءَةً مثلَها تَعرَّضَ بذلكَ لمثلِها من ربِّهِ تعالى ، وأنَّهُ سبحانهُ يُقابِلُ أساءتهُ وذنوبَهُ بإحسانهِ ، كما كانَ هو يُقابِلُ بذلكَ إساءَةَ الخَلْقِ إليهِ ، واللَّهُ أوسعُ فَضْلًا وأكرمُ ، وأجزَلُ عطاءً ، فمَن أحبَّ أن يُقابِلَ اللَّهُ إساءَتَهُ بالإحسانِ فَلْيُقابل هو إساءَةَ النَّاسِ إليهِ بالإحسانِ ، **ومَن علمَ أنَّ الذُّنوبَ والإِساءَةَ لازمَةٌ للإنسانِ لم تَعْظُم عندَهُ إساءَةُ النَّاسِ إليهِ** [١] .

فلْيتأمَّلْ هو حالَهُ معَ اللَّهِ ، كيفَ هي ؟ مع فَرْطِ إحسانهِ إليهِ وحاجتهِ هو إلى ربِّهِ ، وهكذا هو لهُ .

فإذا كانَ العَبدُ هكذا لربِّهِ فكيفَ يُنكرُ أن يكونَ النَّاسُ لهُ بتلكَ المنزلَةِ ؟!

□□□□□

---

(١) ولا يَصِلُ إِلى هذا القَدْر من الفَهْم إلّا من عَلَا إيمانه ، وعظُم دينُه .

١١٤ - فصل
[معذرة الخلائق]

ومنها أنَّهُ يقيمُ معاذيرَ الخلائقِ ، وتتَّسعُ رحمتُهُ لهُم ، ويتفرَّجُ بِطانُهُ [١] ، ويزولُ عنهُ ذلكَ الحَصَرُ والضِّيقُ والانحرافُ وأكْلُ بعضِه بَعضًا ، ويَستَريحُ العُصاةُ من دعائهِ عليهم ، وقُنوتِهِ عليهم ، وسؤالِ اللَّهِ أن يَخسِفَ بهم الأرضَ ويُسلِّطَ عليهم البلاءَ ؛ فإنَّهُ حينئذٍ يَرى نَفسَهُ واحدًا منهم ، فهو يسألُ اللَّهَ لهم ما يسألُهُ لنفسهِ ، وإذا دَعا لنفسهِ بالتَّوبَةِ والمغفرَةِ أدخلَهُم معهُ ؛ فيَرجو لهم فَوقَ ما يَرجو لنَفسهِ ، ويخافُ على نَفسهِ أكثَرَ ممَّا يخافُ عليهم ، فأينَ هذا مِن حالهِ الأُولى وهو ناظرٌ إليهم بعَينِ الاحتقارِ والازدراءِ لا يجدُ في قلبهِ رَحمَةً لهم ولا دَعوَةً ، ولا يَرجو لهم نجاةً ؟ فالذَّنبُ في حقِّ مثلِ هذا مِن أعظَمِ أسبابِ رَحمتهِ ، ومع هذا فَيُقيمُ أمرَ اللَّهِ فيهم طاعَةً للَّهِ ورَحمَةً بهم وإحسانًا إليهم إذ هو عَينُ مَصلحتهم ، لا غِلْظَةً ولا قُوَّةً ولا فَظاظَةً .

□□□□□

---

(١) البِطانُ في الأَصل هو الحِزام الّذي يُجعل تحت بطن البعير ، والمرادُ هنا الشدّة .

١١٥ - فَصْلٌ

[الكِبْر والعُجْب]

ومنها أن يَخْلَعَ صولةَ الطَّاعَةِ من قلبهِ ، ويَنزعَ عنهُ رداءَ الكبرِ والعَظَمَةِ الذي ليسَ لهُ ، ويَلبسَ رداءَ الذلِّ والانكسارِ والفَقْرِ والفاقةِ ، فلو دامَت تلكَ الصَّولَةُ والعِزَّةُ في قلبهِ لَخِيفَ عليهِ ما هو من أعظمِ الآفاتِ كما في الحديثِ : « لو لم تُذنبوا لَخِفْتُ عليكم ما هوَ أشدُّ من ذلكَ ؛ العُجْبَ »[1] ، أو كما قالَ ﷺ .

فكم بينَ آثارِ العُجْبِ والكِبْرِ وصَولَةِ الطَّاعَةِ وبينَ آثارِ الذُّلِّ والانكسارِ ! كما قيلَ : يا آدمُ لا تَجْزَعْ من كأسِ ذُلٍّ كانَت سَبَبَ كَيْسِكَ ، فَقَد اسْتَخْرَجَ منكَ داءَ العُجبِ ، وأُلْبِستَ رداءَ العبوديَّةِ ! يا آدمُ لا تَجزَعْ من قولي لكَ : أُخرُج منها ، فلكَ خَلقتُها ، ولكنِ انزلْ إلى دارِ المُجاهدَةِ وابْذُرْ بذرَ العبوديَّةِ ،

(١) رواه البزّار (٣٦٣٣ - كشف الأَستار) والعُقيليّ في « الضعفاء » (٢ / ١٥٩) وابن عديّ في « الكامل » (٣ / ١١٥٢) والقُضاعي في « مسند الشهاب » (١٤٤٧) من طريق سلّام بن أَبي الصَّهْباء عن أَنَس .

وسلّام فيه كلام .

وقال المنذري في « الترغيب » (٥ / ١٩١) والهيثمي في « المجمع » (١٠ / و ٢٦) : « إِسناده جيّد » .

وأَورد له شيخُنا في « الصحيحة» (٦٥٨) طريقًا أُخرى تقوّيه .

وجزم أَحمد بن الصدّيق في « فتح الوهّاب » (٢ / ٣٧٠) بحُسنِه .

وقال العُقيلي في بعض أَسانيدِه : « صالح » .

فإذا كَمُلَ الزَّرعُ واسْتَحْصَدَ فتعالَ فاسْتَوفِهِ [1] .

لا يُوحشنَّكَ ذاكَ العَتْبُ إنَّ لهُ   لُطفًا يُريكَ الرِّضا في حالةِ الغَضَبِ

فبينما هو لابسٌ ثوبَ الإدْلالِ [2] الذي لا يَليقُ بمثلهِ تَدارَكَهُ ربُّهُ برحمتهِ ، فنَزَعهُ عنهُ ، وألبَسَهُ ثوبَ الذُّلِّ الذي لا يَليقُ بالعَبدِ غيرُهُ فما لَبِسَ العَبدُ ثوبًا أكملَ عليهِ ولا أحسَنَ ولا أبهى من ثوبِ العُبوديَّةِ ، وهو ثوبُ المَذَلَّةِ الذي لا عزَّ لهُ بغيرِهِ .

□ □ □ □ □

---

(١) لم أَقِف عليه ، والظاهر - واللهُ أَعلم - أَنّه من الإِسرائيليّات .

(٢) يُريد الثقة المولّدة للعُجبِ ، واللهُ أَعلم .

١١٦ - فَصْلٌ
[عبوديّة القَلْب]

ومنها أنَّ للّهِ عزَّ وجَلَّ على القُلوبِ أنواعًا منَ العُبوديَّةِ ؛ منَ الخشيَةِ والخَوفِ والإشْفاقِ وتوابِعها ؛ منَ المحبَّةِ والإنابَةِ وابتغاءِ الوَسيلَةِ إليهِ وتوابعها .

وهذه العُبوديَّاتُ لها أسبابٌ تُهيِّجُها وتَبعثُ عليها ، فكلُّ ما قيَّضهُ الربُّ تعالى لعبدِهِ منَ الأسبابِ الباعثَةِ على ذلكَ المُهيِّجَةِ لهُ فهو من أسبابِ رحمتهِ لهُ ، ورُبَّ ذَنبٍ قَد هاجَ لصاحبهِ منَ الخَوفِ والإشْفاقِ والوَجَلِ والإنابَةِ والمحبَّةِ والإيثارِ والفِرارِ إلى اللّهِ ما لا يَهيجُهُ لهُ كثيرٌ من الطَّاعاتِ ! وكم من ذَنبٍ كانَ سببًا لاستقامَةِ العَبدِ وفِرارهِ إلى اللّهِ وبُعْدهِ عن طرقِ الغيِّ ! وهو بمنزلَةِ مَن خَلَطَ فأحسَّ بسوءِ مِزاجهِ ، وكانَ عندهُ أَخْلاطٌ مُزْمِنَةٌ قاتِلَةٌ وهو لا يَشعُرُ بها ، فَشربَ دواءً أزالَ تلكَ الأخلاطَ العَفِنَةَ التي لو دامَت لترامَتْ بهِ إلى الفسادِ والعَطَبِ ، وأنَّ مَن تبلغُ رَحمتُهُ ولُطفُهُ وبِرُّهُ بعَبدهِ هذا المبلغَ وما هو أعجبُ وألطَفُ منهُ لَحقيقٌ بهِ أنْ يكونَ الحبُّ كلُّهُ لهُ ، والطَّاعاتُ كلُّها لهُ ، وأن يُذكرَ فلا يُنسى ، ويُطاعَ فلا يُعصى ويُشكرَ فلا يُكفَر [1] .

---

(١) إشارة إلى ما ورد عن ابن مسعود من قولِه بهذا المعنى ، انظر تخْريجَه في تَعْليقي على « الإِسْعاف في تخريج أَحاديث الكشّاف » (رقم : ٣٣ - آل عمران) للزَّيْلَعي .

١١٧ - فَصْلٌ

[نِعْمة المُعافاة]

ومنها أَنْ يعرِفَ العَبدُ مقدارَ نعمَةِ مُعافاتِهِ وفَضلِهِ في تَوفيقِهِ لهُ وحِفظِهِ إيَّاه ؛ فإنَّهُ مَن ترَبَّى في العافيَةِ لا يعلمُ ما يُقاسيهِ المُبتَلى ، ولا يَعرفُ مِقدارَ النِّعمَةِ ، فلو عرَفَ أهلُ طاعَةِ اللَّهِ أنَّهُم هم المُنعَمُ عليهم في الحقيقَةِ ، وأنَّ للَّهِ عَليهم منَ الشُّكرِ أضعافَ ما على غيرِهم - وإنْ توَسَّدوا التُّرابَ ومَضغوا الحصى - فهم أهلُ النِّعمَةِ المُطْلَقَةِ ، وأنَّ مَن خَلَّى اللَّهُ بينَهُ وبينَ معاصيهِ فَقَد سَقَطَ من عينِهِ ، وهانَ عليهِ ، وأَنَّ ذلكَ ليسَ من كرامتِهِ على ربِّهِ - وإنْ وسَّعَ اللَّهُ عليهِ في الدُّنيا ومدَّ لهُ من أسبابها - فإنَّهُم أهلُ الابتلاءِ على الحقيقَةِ .

فإذا طالبَتِ العَبدَ نَفسُهُ بما تُطالِبهُ منَ الحُظوظِ والأقسامِ وأرَتْهُ أنَّهُ في بليَّةٍ وضائقَةٍ تَدارَكَهُ اللَّهُ برحمتِهِ ، وابتلاهُ ببَعضِ الذُّنوبِ ، فرأى ما كانَ فيهِ من المُعافاةِ والنِّعمَةِ ، وأنَّهُ لا نِسبَةَ لِمَا كانَ فيهِ منَ النِّعَمِ إلى ما طَلَبَتْهُ نَفسُهُ منَ الحُظوظِ ، فحينئذٍ يكونُ أكثرُ أمانيهِ وآمالِهِ العَوْدَ إلى حالَهِ وأنْ يُمتِّعهُ اللَّهُ بعافيتِهِ .

□□□□□

١١٨ - فَصْلٌ

[آثار التوبة]

ومنها أنَّ التَّوبةَ تُوجِبُ للتَّائبِ آثارًا عجيبةً منَ المُعامَلَةِ التي لا تَحصُلُ بدونها ، فَتُوجِبُ لهُ منَ المحبَّةِ والرِّقَّةِ واللُّطفِ وشُكرِ اللَّهِ وحَمْدهِ والرِّضا عنهُ عبوديَّاتٍ أُخَرَ ، فإنَّهُ إذا تابَ إلى اللَّهِ قَبِلَ اللَّهُ تَوبتَهُ فرتَّبَ لهُ على ذلكَ القَبُولِ أنواعًا منَ النِّعَمِ لا يَهتَدي العَبدُ لتفاصيلها ، بل لا يزالُ يتقلَّبُ في بَركَتِها وآثارِها ما لم ينقُضْها ويُفْسِدْها .

□□□□□

١١٩ - فَصْلٌ

[فَرَح التوبة]

ومنها أنَّ اللَّهَ سبحانهُ يُحبُّهُ ويَفرحُ بتوبتِهِ أعظمَ فَرَحٍ ؛ وقَد تَقرَّرَ أنَّ الجزاءَ من جنسِ العملِ ؛ فلا يَنسى الفَرْحَةَ التي يَظْفَرُ بها عندَ التَّوبةِ النَّصوحِ .

وتأمَّلْ كيفَ تجدُ القَلبَ حيًّا فَرِحًا وأنتَ لا تَدري سَبَبَ ذلكَ الفَرَحِ ما هو ، وهذا أمرٌ لا يُحِسُّ به إلّا حيُّ القَلبِ ، وأمَّا ميِّتُ القَلبِ فإنَّما يجدُ الفَرَحَ عندَ ظَفَرِهِ بالذَّنبِ ، ولا يعرفُ فرَحًا غيرَهُ .

فَوَازِنْ إذًا بينَ هذينِ الفَرَحينِ ، وانظر ما يُعْقِبُه فَرَحُ الظَّفرِ بالذنْبِ مِنْ أَنواعِ الأَحزانِ والهُموم والغُمومِ والمصائبِ ؛ فَمَنْ يشتري فرحةَ ساعةٍ بغمِّ الأبدِ ؟

وانظر ما يُعْقِبُهُ فَرَحُ الظَّفَرِ بالطَّاعَةِ والتَّوبَةِ النَّصُوحِ منَ الانشراحِ الدَّائمِ ، والنَّعيمِ ، وطِيبِ العَيشِ ، ووازنْ بينَ هذا وهذا ، ثمَّ اخْتَرْ ما يَليقُ بكَ ويُناسِبُكَ ! وكلٌّ يعملُ على شاكلتهِ ، وكلُّ امرىءٍ يَصبو إلى ما يُناسِبُهُ .

□□□□□

١٢٠ - فَصْلٌ

[فوائد الذنوب]

ومنها أَنَّهُ إذا شهدَ ذُنوبَهُ ومعاصيَهُ وتَفريطَهُ في حقِّ ربِّهِ اسْتَكْثَرَ القليلَ من نِعَمِ ربِّهِ عليهِ ، ولا قليلَ منهُ ؛ لعِلْمهِ أنَّ الواصِلَ إليهِ فيها كثيرٌ على مُسيءٍ مثلهِ ، واستقلَّ الكثيرَ من عَمَلهِ لعِلمهِ بأنَّ الذي ينبَغي أنْ يَغسِلَ به نجاستَهُ وأوضارَهُ وأوساخَهُ أضعافُ ما يأْتي به ، فهو دائمًا مُسْتَقِلٌّ لِعَمَلِه كائنًا ما كانَ ، مُستكثرٌ لنعمَةِ اللَّهِ عليهِ وإنْ دقَّت .

وقَد تَقَدَّمَ التَّنبيهُ على هذا الوَجهِ ، وهو من أَلطَفِ الوجوهِ ، فعليكَ بمُراعاتهِ ، فلهُ تأثيرٌ عجيبٌ .

ولو لم يكُن في فوائدِ الذَّنبِ إلّا هذا لكفى به ، فأينَ حالُ هذا مِن حالِ مَن لا يَرى للَّهِ عليهِ نعمَةً إلّا ويَرَى أنَّهُ كانَ ينبغي أَنْ يُعطى ما هو فَوقَها وأجلَّ منها ! وأَنَّهُ لا يقدرُ أن يتكلَّمَ ؟ وكيفَ يُعانِدُ القَدَرَ وهُو مظلومٌ مع الرَّبِّ لا يُنْصِفهُ ولا يُعطيهِ مرتبتَهُ ، بل هو مُغرىً (١) بمُعانَدتهِ لفضلِهِ وكمالِهِ ، وأَنَّهُ كانَ ينبغي لهُ أنْ ينالَ الثُّريَّا ويَطَأَ بأخمصهِ هُنالكَ ، ولكنَّهُ مظلومٌ مَبْخوسُ الحظِّ !

وهذا الضَّرْبُ مِن أبغَضِ الخَلْقِ إلى اللَّهِ ، وأشدِّهِم مَقْتًا عندَهُ ، وحكمَةُ اللَّهِ تَقتَضي أَنَّهُم لا يزالونَ في سَفَالٍ ، فهم بينَ عَتْبٍ على الخالقِ ، وشكوى لهُ ، وذُلٍّ لخلقهِ ، وحاجَةٍ إليهم ، وخدمَةٍ لهم ، أشغلُ النَّاسِ قلوبًا بأربابِ

---

(١) أي : متعلِّقٌ به .

الولاياتِ والمناصبِ ، ينتظرونَ ما يَقذِفونَ بهِ إليهم من عِظامهم وغُسَالَةِ أيديهم وأَوساخِهم ، وأفرَغُ النَّاسِ قلوبًا عن مُعامَلةِ اللَّهِ ، والانقطاعِ إليهِ ، والتَّلذُّذِ بمُناجاتهِ ، والطُّمأنينةِ بذكرهِ ، وقُرَّةِ العَينِ بخشيتهِ والرِّضا بهِ .

فعياذًا باللَّهِ مِن زوالِ نعمتهِ وتَحَوُّلِ عافيتهِ ، وفَجأةِ نِقمتهِ ، ومن جميعِ سَخَطِهِ .

□□□□□

١٢١ - فَصْلٌ

[الذَّنْبُ وأَثَرُهُ]

ومنها أنَّ الذَّنْبَ يُوْجِبُ لصاحبِهِ التيقُّظَ والتَّحرُّزَ من مصائدِ عدوِّهِ ومكامنِهِ ، ومِن أينَ يدخُلُ عليهِ اللصوصُ والقُطَّاعُ ومكامِنهم ، ومن أينَ يَخْرُجونَ عليهِ ، وفي أيِّ وَقتٍ يَخْرُجونَ ، فهو قَد استعدَّ لهُم وتأهَّبَ ، وعَرَفَ بماذا يَستدفعُ شَرَّهُم وكيدَهُم ، فلو أنَّهُ مرَّ عليهم على غِرَّةٍ وطُمأنينةٍ لم يأمَنْ أنْ يظفَرُوا بهِ ويَجْتَاحُوهُ جُملَةً .

□□□□□

١٢٢ - فَصْلٌ
[استجماع قُوى القَلْب]

ومنها أنَّ القلبَ يكونُ ذاهلًا عن عَدُوِّهِ مُعْرِضًا عنه ، مُشتغلًا ببعضِ مُهمَّاتِهِ ، فإذا أصابَهُ سهمٌ من عَدُوِّهِ اسْتُجْمِعَتْ لهُ قُوَّتُهُ وحاسَّتُهُ وحميَّتُهُ ، وطَلَبَ بثأرِهِ إنْ كانَ قلبُهُ حُرًّا كريمًا ، كالرَّجلِ الشجاعِ إذا جُرِحَ ؛ فإنَّهُ لا يقومُ لهُ شيءٌ ، بل تراهُ بعدَها هائجًا طالبًا مِقْدَامًا ، والقلبُ الجبانُ المَهِينُ إذا جُرِحَ كالرَّجلِ الضَّعيفِ المَهينِ إذا جُرحَ ولَّى هاربًا والجِراحاتُ في أكتافِهِ ، وكذلكَ الأَسَدُ إذا جُرِحَ فإنَّهُ لا يُطَاقُ .

فلا خَيرَ فيمَن لا مُروءَةَ لهُ بطَلَبِ أَخْذِ ثأرِهِ مِن أعدى عَدُوِّهِ ، فما شيءٌ أشفى للقَلبِ مِن أخذِهِ بثأرِهِ من عَدُوِّهِ ، ولا عَدُوَّ أعدى لهُ من الشيطانِ ، فإنْ كانَ قلبُهُ من قلوبِ الرِّجالِ المُتسابقينَ في حَلَبَةِ المَجدِ جدَّ في أَخْذِ الثَّأرِ ، وغاظَ عَدُوَّهُ كلَّ الغَيظِ ، وأضناهُ ، كما جاءَ عن بَعضِ السَّلَفِ : إِنَّ المُؤمنَ لَيُنْضي شيطانَهُ كما يُنضي أحدُكم بَعيرَهُ في سفرِهِ [1] .

---

(١) رواه أحمد (٢ / ٣٨٠) عن أبي هريرة مرفوعًا .

وقال الهيثميّ في « المجمع » (٢ / ٣٨٠) والعراقي في « تَخْريج الإِحياء » (٣ / ٢٩) : « وفيه ابنُ لهيعةَ » .

ورواه الحكيمُ التِّرمذيُّ وابنُ أَبي الدُّنيا في « مكائد الشيطان » - كما في « جمع الجوامع » (٧٠٦ - ترتيبه) .

قلتُ : والراوي عن ابن لهيعة قُتيبة بن سعيد ؛ وروايته عنه صحيحة . =

١٢٣ - فَصْلٌ

[معرفة الأمراض والأدواء]

ومنها أنَّ مِثْلَ هذا يصيرُ كالطَّبيبِ ينتفعُ بهِ المَرضى في علاجهم ودوائهم ، والطَّبيبُ الذي عَرَفَ المَرَضَ مُباشرَةً وعَرَفَ دواءَهُ وعِلاجَهُ أَحذَقُ وأخبَرُ من الطَّبيبِ الذي إنَّما عَرَفَهُ وَصْفًا ، هذا في أمراضِ الأبدانِ ؛ وكذلكَ في أمراضِ القلوبِ وأدوائها ، وهذا مَعنى قولِ بَعضِ الصُّوفيَّة : أعرَفُ النَّاسِ بالآفاتِ أكثرهم آفاتٍ !

وقال عُمرُ بن الخطَّاب رضي اللهُ عنه : إنَّما تُنقَضُ عُرى الإسلامِ عُروَةً عُروَةً إذا نَشَأ في الإسلامِ مَن لا يَعرفُ الجاهليَّةَ .

ولهذا كانَ الصَّحابَةُ أعرَفَ الأُمَّةِ بالإسلامِ وتفاصيلِهِ ، وأبوابِهِ وطُرُقِهِ ، وأشدَّ النَّاسِ رَغبَةً فيه ، ومحبَّةً لهُ ، وجهادًا لأعدائِهِ ، وتكلُّمًا بأعلامِهِ ، وتَحذيرًا من خلافِهِ ؛ لكمالِ علمِهِم بضدِّهِ ، فجاءَهُم الإسلامُ كلُّ خصلَةٍ منهُ مُضادَّةٌ لكلِّ خَصلَةٍ ممَّا كانوا عليهِ ، فازدادوا لهُ مَعرفَةً وحُبًّا ، وفيهِ جهادًا ؛ بمعرفتهم بضدِّهِ ، وذلكَ بمنزلَةِ مَن كانَ في حَصَرٍ شَديدٍ وضِيقٍ ومرَضٍ وفَقرٍ وخَوفٍ وَوَحْشَةٍ ، فقيَّضَ اللَّهُ لهُ مَنْ نَقَلهُ مِنهُ إلى فَضَاءٍ وَسَعَةٍ وَأَمْنٍ وعافيَةٍ وغِنىً وبَهجَةٍ

= ولكنْ موسى بن وَرْدان صدوقٌ ربَّما أخطأ ، فَحَسْبُ الحديثِ أن يكونَ حسنًا .

وقولُه : « يُنْضي » : يُهزل . و « أَضْناه » : أَهْزَلَه .

وَمَسَرَّةٍ ، فإنَّهُ يَزْدَادُ سُرورُهُ وغِبْطَتُهُ ومحبَّتُهُ بما نَقَلَ إليهِ بحسبِ معرفتهِ بما كانَ فيهِ .

وليسَ حالُ هذا كَمَنْ وُلِدَ في الأَمْنِ والعافيَةِ والغِنَىٰ والسُّرورِ ، فإنَّهُ لم يَشعُرْ بغيرِهِ ، ورُبَّما قُيِّضَتْ لهُ أسبابٌ تُخْرِجهُ عن ذلكَ إلى ضدِّهِ وهو لا يَشعُرُ ، وربَّما ظَنَّ أنَّ كثيرًا من أسبابِ الهلاكِ والعَطَبِ تُفْضي بهِ إلى السَّلامةِ والأمنِ والعافيَةِ ، فيكونُ هلاكُهُ على يَدَيْ نَفسهِ وهو لا يَشعُرُ .

وما أكثرَ هذا الضَّرْبَ من النَّاسِ ! فإذا عَرَفَ الضِّدَّيْنِ ، وعَلِمَ مُبايَنَةَ الطَّرفينِ ، وعَرَفَ أسبابَ الهلاكِ على التَّفصيلِ كانَ أحرى أن تَدُومَ لهُ النِّعْمَةُ ما لم يُؤْثِرْ أسبابَ زوالها على عِلْمٍ ، وفي مثلِ هذا قالَ القائلُ :

عَرَفْتُ الشرَّ لا لِلشرِّ لكنْ لِتوقِّيهِ   وَمَنْ لا يَعرِفُ الشرَّ مِنَ النَّاسِ يَقعْ فيهِ

وهذه حالُ المؤمنِ ؛ يكونُ فَطِنًا حاذقًا ، أعرفَ النَّاسِ بالشرِّ ، وأبعدَهم منهُ ، فإذا تكلَّمَ في الشرِّ وأسبابهِ ظَنَنْتَهُ منَ شرِّ النَّاسِ ، فإذا خالَطْتَهُ وعَرَفْتَ طويَّتَهُ رأيتَهُ مِن أبَرِّ النَّاسِ .

والمقصودُ أنَّ مَن بُليَ بالآفاتِ صارَ مِن أعرَفِ النَّاسِ بطُرُقِها ، وأَمْكَنهُ أنْ يَسُدَّها على نَفسهِ وعلى مَن استَنصَحَهُ منَ النَّاسِ ومَن لم يَسْتَنصِحْهُ .

□□□□□

١٢٤ - فَصْلٌ
[امتحانُ الربِّ عبدَه]

ومنها أنَّهُ سبحانهُ يُذيقُ عَبدَهُ أَلَمَ الحِجابِ عنهُ والبُعْدِ وزَوَالِ ذلكَ الأُنْسِ والقُرْبِ ؛ لِيَمْتَحِنَ عَبدَهُ ، فإن أقامَ على الرِّضا بهذهِ الحالِ ولم يَجدْ نَفسَهُ تُطالِبُهُ بحالِها الأوَّلِ معَ اللَّهِ بل اطْمَأَنَّتْ وسَكَنَتْ إلى غَيرِهِ : عَلِمَ أنَّهُ لا يصلُحُ ، فوضَعهُ في مرتبتهِ التي تَليقُ بهِ ، وإنِ استغاثَ استغاثَةَ المَلهوفِ وتَفلَّقَ [١] تَفلُّقَ المكروبِ ، ودعا دُعاءَ المُضطرِّ ، وعَلِمَ أنَّهُ قد فاتَتْهُ حياتُهُ حقًّا فهو يَهتِفُ بربِّهِ أنْ يَرُدَّ عليهِ حياتَهُ ويُعيدَ عليهِ ما لا حياةَ لهُ بدونهِ : عَلِمَ أنَّهُ موضعٌ لِمَا أُهِلَّ لهُ ، فَرَدَّ عليهِ أحوَجَ ما هو إليهِ ، فَعَظُمَت بهِ فَرحتُهُ ، وكمُلَت بهِ لذَّتُهُ ، وتَمَّت به نعمتُهُ ، واتَّصَلَ به سرورُهُ ، وعَلِمَ حينئذٍ مِقدارَهُ فَعَضَّ عليهِ بالنَّواجذِ وثَنى عليهِ الخَناصِرَ ، وكانَ حالُهُ كحالِ ذلكَ الفاقدِ لراحلتهِ التي عليها طعامُهُ وشرابُهُ في الأرضِ المُهْلِكَةِ إذا وَجدها بَعدَ مُعايَنَةِ الهلاكِ .

فما أعظَمَ موقعَ ذلكَ الوجدانِ عندَهُ !

وللَّهِ أسرارٌ وحِكَمٌ ومُنبِّهاتٌ وتَعريفاتٌ لا تنالُها عقولُ البَشرِ .

فَقُل لِغَليظِ القَلبِ وَيْحَكَ ليسَ ذا بِعشِّك فادْرُجْ طالبًا عُشَّكَ البالي
ولا تَـكُ مِمَّن مدَّ باعًا إلى جَنَىً فَقَصَّرَ عنهُ قالَ ذا ليسَ بالحالي

فالعَبدُ إذا بُلِيَ بَعدَ الأُنسِ بالوَحشةِ ، وبَعدَ القُرْبِ بنارِ البِعادِ اشتاقَتْ نَفسُهُ

---
(١) تشقَّق مِن شدّة المُصاب .

إلى لَذَّةِ تلكَ المُعامَلَةِ ، فحنَّتْ وأنَّتْ وتَصدَّعَتْ وتَعَرَّضَتْ لِنَفَحاتِ مَن ليسَ لها منهُ عِوَضٌ أبدًا ، ولا سيَّما إذا تذكَّرَتْ بِرَّهُ ولُطفَهُ وحَنانهُ وقُرْبَهُ ، فإنَّ هذه الذِّكرى تمنعُها القرارَ وتُهَيِّجُ منها البلابلَ ، كما قال القائلُ - وقَد فاتهُ طوافُ الوداعِ فركبَ الأخطارَ ورجَعَ إليهِ - :

ولَمَّا تَذكَّرْتُ المنازلَ بالحِمى ... ولَم يُقْضَ لي تَسليمةُ المُتزوِّدِ

تَيَقَّنْتُ أنَّ العَيشَ ليسَ بِنافعي ... إذا أنا لَم أنظُر إليها بموعِدِ

وإنِ استَمرَّ إعراضُها ولم تَحِنَّ إلى مَهْدها الأوَّلِ ، ولَم تُحِسَّ بفاقتها الشديدَةِ وضَرورتها إلى مُراجَعَةِ قُرْبها من ربِّها ؛ فهي ممَّن إذا غابَ لَم يُطْلَبْ ، وإذا أبِقَ لَم يُستَرجَعْ ، وإذا جَنى لَم يُستَعتَبْ .

وهذه هي النُّفوسُ التي لَم تُؤهَّل لِمَا هُنالكَ .

ويحسْبِ المُعرِضِ هذا الحرمانُ ، فإنَّهُ يكفيهِ ، وذلكَ ذَنْبٌ عقابهُ فيهِ .

□□□□□

١٢٥ - فَصْلٌ
[الإِنسان ؛ شهوتُه وغضبُهُ]

ومنها أنَّ الحِكمَةَ الإلهيَّةَ اقتَضَتْ تَركيبَ الشهوَةِ والغَضَبِ في الإنسانِ ، وهاتانِ القُوَّتانِ فيهِ بمنزلَةِ صفاتهِ الذَّاتيَّةِ ، لا يَنفكُّ عنهما ، وبهما وقَعَتِ المِحنَةُ والابتلاءُ ، وعُرِّضَ لِنَيلِ الدَّرجاتِ العُلى ، واللّحاقِ بالرَّفيقِ الأعلى ، والهُبوطِ إلى أسفَلِ سافلينَ.

فهاتانِ القُوَّتانِ لا يَدَعانِ العَبدَ حتى يُنيلانهِ [١] منازلَ الأبرارِ أو يَضَعانهِ [٢] تَحتَ أقدامِ الأشرارِ ، ولن يَجعَلَ اللَّهُ مَن شَهْوَتُهُ مَصروفَةٌ إلى ما أعدَّ لهُ في دارِ النَّعيمِ ، وغَضَبُهُ حَمِيَّةٌ للَّهِ ولكتابهِ ولرسولهِ ولدينهِ ، كمَن شهوتُهُ مَصروفَةٌ في هواهُ وأمانيهِ العاجلَةِ ، وغَضَبُهُ مَقصورٌ على حظِّهِ ، ولو انْتُهِكَ محارمُ اللَّهِ وحدودُهُ وعُطِّلَت شرائعُهُ وسُنَنُهُ بَعدَ أن يكونَ هو ملحُوظًا بعَينِ الاحترامِ والتَّعظِيمِ والتَّوقيرِ ونُفوذِ الكلمَةِ !

وهذه حالُ أكثَرِ الرُّؤساءِ - أعاذَنا اللَّهُ منها - فلَن يجعَلَ اللَّهُ هذينِ الصِّنفَينِ في دارٍ واحدَةٍ ، فهذا رَكَضَ بشهوتهِ وغَضَبِهِ إلى أعلى عِلِّيِّين ، وهذا هوى بهما إلى أسفَلِ سافلين .

---

(١) الجادّة : يُنيلاهُ .

(٢) الجادّة : يَضَعاهُ .

والمقصودُ أنَّ تركيبَ الإنسانِ على هذا الوَجهِ هو غايَةُ الحكمَةِ ، ولا بدَّ أنْ يَقتَضيَ كلٌّ واحدٍ من القوَّتينِ أَثَرَهُ ، فلا بدَّ من وُقوعِ الذَّنبِ والمُخالفاتِ والمَعَاصي ، ولا بدَّ من تَرتُّبِ آثارِ هاتَينِ القُوَّتينِ عليهما ، ولو لَم يُخلقا في الإنسانِ لم يكُن إنسانًا ، بل كانَ مَلَكًا ، فالتَّرتُّبُ من مُوجِباتِ الإنسانيَّةِ ، كما قال النَّبيُّ ﷺ: « كلُّ بني آدمَ خطَّاءٌ وخَيرُ الخطَّائينَ التَّوَّابونَ » [1] ، فأمَّا من اكتَنَفَتْهُ العِصْمَةُ ، وضُربَت عليهِ سُرادِقاتُ الحِفظِ فهم أقلُّ أفرادِ النَّوعِ الإنسانيِّ ، وهم خُلاصَتُهُ ولبُّهُ .

□□□□□

---

(١) رواه أَحمد (٣ / ١٩٨) والدارمي (٢ / ٣٠٣) والترمذي (٢٥٠١) وابن ماجه (٤٢٥١) والحاكم (٤ / ٢٤٤) عن أَنَس بسند حسن .

١٢٦ - فَصْـلٌ

[العبد بين الذنب والطاعة]

ومنها أنَّ اللَّهَ سبحانهُ إذا إرادَ بعَبدهِ خَيرًا أنساهُ رُؤيَةَ طاعاتهِ ، ورَفَعَها من قَلبهِ ولسانهِ ، فإذا ابتُليَ بالذَّنبِ جَعَلهُ نُصْبَ عَينيهِ ، ونَسيَ طاعاتهِ ، وجَعَلَ همَّهُ كلَّهُ بذَنْبِهِ ، فلا يزالُ ذَنْبُهُ أمامَهُ إنْ قامَ أو قَعَدَ أو غَدا أو راحَ ، فيكونُ هذا عَيْنَ الرَّحمَةِ في حقِّهِ ، كما قالَ بَعضُ السَّلفِ : « إنَّ العَبدَ لَيَعْمَلُ الذَّنْبَ فَيَدْخُلُ بهِ الجنَّةَ ، ويعملُ الحسنَةَ فيدخلُ بها النَّارَ، قالوا : وكيفَ ذلكَ ؟ قال : يعملُ الخطيئةَ فلا تَزالُ نُصبَ عينيهِ كلَّما ذكرَها بَكى ونَدمَ وتابَ »(١) ، واستغفَرَ وتَضرَّعَ ، وأنابَ إلى اللَّهِ ، وذلَّ لهُ وانكَسَرَ ، وعملَ لها أعمالًا فتكونُ سببَ الرَّحمَةِ في حقِّهِ ، ويعملُ الحسنَةَ فلا تَزالُ نُصْبَ عينيهِ يَمُنُّ بها ويراها ويعتدُّها على ربِّهِ وعلى الخَلْقِ ، ويتكبَّرُ بها ، ويتعجَّبُ من النَّاسِ كيفَ لا يُعَظِّمونهُ ويُكْرِمونهُ ويُجِلُّونهُ عليها ، فلا تَزالُ هذه الأمورُ بهِ حتى تَقوىٰ عليهِ آثارُها ،

---

(١) رُوي ذلك مرفوعًا : أَخرجه ابنُ المُبارك في « الزهد » (١٦٢) وأَحمد في « الزهد » (١ / ٧٦) من طريق المُبارَك بن فَضالةَ عن الحَسَن مُرْسَلًا .

وفيه عنعنة المُبارك وإرسال الحَسن .

وذكر له بعضَ الشواهدِ - وضعّفَه - العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ١٤) .

ورواه - مُخْتَصرًا - أَحمدُ في « الزهد » (٢٦٩) وابنُ المُبارك (١٦٤) وأَبو نُعيم في « الحلية » (٢ / ١٥٨) مِن قولِ الحَسَن البصريّ .

فَتُدْخِلَهُ النَّارَ .

فعلامَةُ السَّعادَةِ أنْ تكونَ حسناتُ العَبدِ خَلْفَ ظَهرِهِ ، وسيّئاتُه نُصْبَ عَيْنَيْهِ .

وعلامَةُ الشقاوَة أن يَجعَلَ حَسناتِهِ نُصْبَ عينيهِ وسيّئاتِهِ خَلْفَ ظَهرِهِ ، واللَّهُ المُستعانُ .

□ □ □ □ □

١٢٧ - فَصْلٌ

[هَضْمُ المؤمنِ نفسَه]

ومنها أنَّ شُهودَ العَبدِ ذُنوبَهُ وخطاياهُ تُوجِبُ لهُ أنْ لا يَرى لنفسهِ على أحدٍ فَضلًا ، ولا لهُ على أحدٍ حقًّا ، فإنَّهُ يَشهَدُ عُيوبَ نَفسهِ وذُنوبَهُ ، فلا يَظُنُّ أنَّهُ خَيرٌ مِن مسلمٍ يُؤْمِنُ باللَّهِ ورسولهِ ، ويُحرِّمُ ما حرَّمَ اللَّهُ ورسولُهُ ، فإذا شهدَ ذلكَ مِن نَفسهِ لم يَرَ لها على النَّاسِ حُقوقًا منَ الإكرامِ يتقاضاهم إيَّاها ويذمُّهم على تَركِ القيامِ بها ، فإنَّها عندَهُ أَخسُّ قَدْرًا وأقلُّ قيمَةً من أن يكونَ لها على عبادِ اللَّهِ حُقوقٌ يجبُ عليهم مُراعاتُها ، أو لهُ - لِأَجْلِهِ - فَضلٌ يستحقُّ أن يُكرَمَ ويعظَّمَ ويقدَّمَ لأَجْلِه ، فَيَرى أنَّ مَن سلَّمَ عليهِ أو لَقِيَهُ بوجهٍ مُنبَسطٍ فَقَد أحْسَنَ إليهِ ، وبَذَلَ لهُ ما لا يَستحِقُّهُ ، فاستراحَ هذا في نَفسهِ ، وأراحَ النَّاسَ من شِكايتهِ وغَضَبهِ على الوجودِ وأهلهِ ، فما أَطْيَبَ عَيشَهُ ! وما أنْعَمَ بالَهُ ! وما أَقَرَّ عينَهُ !

وأينَ هذا مِمَّن لا يزالُ عاتبًا على الخَلْقِ ، شاكيًا تركَ قيامِهم بحقِّهِ ، ساخِطًا عليهم ، وهم عليهِ أسخَطُ ؟!

فَسُبحانَ مَن بَهَرَتْ حِكمتُه عُقولَ العالَمين .

□□□□□

١٢٨ - فَصْلٌ

[الإِمْساك عن عيوب النَّاس]

ومنها أَنَّهُ يُوجِبُ لهُ الإمساكَ عَن عُيوبِ النَّاسِ والفكرِ فيها ؛ فإنَّهُ في شُغْلٍ بعَيبِ نَفسهِ ، فطُوبى لمَن شغَلهُ عَيبُهُ عن عُيوبِ النَّاسِ [١] وَويلٌ لمَن نَسِيَ عَيبَهُ وتفرَّغَ لِعُيوبِ النَّاسِ .

هذا من علامَةِ الشقاوَةِ ، كما أنَّ الأوَّلَ من أَماراتِ السَّعادَةِ .

□□□□□

(١) روى نحوَه أَحمدُ في « الزُّهْد » (٤٤٥) عن وَهْب بن مُنبِّه مِن قولِه .

١٢٩ - فصل

[حاجة العبد إلى مغفرة الربِّ]

ومنها أنَّهُ إذا وَقَعَ في الذَّنْبِ شهِدَ نَفسَهُ مثلَ إخوانهِ الخَطَّائينَ ، وشهِدَ أنَّ المُصِيبَةَ واحدةٌ ، والجميعَ مشتَركونَ في الحاجَةِ - بل في الضَّرورَةِ - إلى مَغفرَةِ اللَّهِ وعَفوهِ ورَحمتهِ ، فكما يُحِبُّ أن يَستغفرَ لهُ أخوهُ المسلمُ ، كذلكَ هو أيضًا يَنبغي أن يَستغفرَ لأخيهِ المُسلم ، فيَصيرَ هِجِّيراهُ (١) : ربِّ اغفر لي ولوالديَّ وللمُسلمينَ والمُسلماتِ وللمؤمنينَ والمؤمناتِ .

وقَد كانَ بَعضُ السَّلفِ يَستحبُّ لكلِّ أحَدٍ أَنْ يُداوِمَ على هذا الدُّعاءِ كلَّ يومٍ سبعينَ مرَّةً ، فيجعَلَ لهُ منهُ وِرْدًا لا يُخِلُّ به (٢) .

وسمعتُ شيخَنا يَذكرهُ ، وذكَرَ فيهِ فَضلًا عظيمًا لا أحفظُهُ ، **وربَّما** كانَ من جملَةِ أورادهِ التي لا يُخِلُّ بها ، وسمعتهُ يقولُ : إنَّ جَعلهُ بينَ السَّجدتينِ جائزٌ ، فإذا شَهِدَ العَبدُ أنَّ إخوانَهُ مُصابونَ بمثلِ ما أُصِيبَ بهِ مُحتاجونَ إلى ما هو مُحتاجٌ إليهِ لم يَمتنعْ من مُساعَدتهم إلّا لِفَرْطِ جهلِه بمغفرَةِ اللَّهِ وفَضلهِ ، وحقيقٌ بهذا أن لا يُساعدَ فإنَّ الجزاءَ من جنسِ العَملِ .

وقَد قالَ بَعضُ السَّلفِ : إنَّ اللَّهَ لـمَّا عَتَبَ على الملائكَةِ بسَببِ قولهم :

---

(١) دأَبُه وعادتُه .

(٢) اللهُ أَعلمُ بصحّةِ هذا المنقول ، فَضلًا عن صوابِ التقيّد بهذا العدد !

﴿ أتَجعَلُ فيها مَن يُفسِدُ فيها وَيَسفكُ الدِّماءَ ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وامتحَنَ هاروتَ وماروتَ [1] بما امتحنَهما بِهِ جَعَلَت الملائكَةُ بعدَ ذلكَ تَستغفرُ لبني آدمَ وتَدعو اللَّهَ لهم .

□□□□□

(١) انظر ما رُوِيَ في ذلك ونَقْدَه - وبيانَ بُطلانِه - في « السلسلة الضعيفة » (١٧٠) و (٩١٠) و (٩١٢) و (٩١٣) لشيخنا اللعلّامة الأَلبانيّ .

١٣٠ - فَصْلٌ

[العبد بين الحسنات والسيِّئات]

ومنها أنَّهُ إذا شَهِدَ نَفسَهُ مع ربِّهِ مُسيئًا خاطئًا مُفرِّطًا ، مع فَرْطِ إحسانِ اللَّهِ إليهِ في كُلِّ طَرفَةِ عَينٍ ، وبرِّهِ ، ودَفعهِ عنهُ ، وشدَّةِ حاجتهِ إلى ربِّهِ ، وعدمِ استغنائهِ عنهُ نَفَسًا واحدًا ، وهذه حالُهُ مَعَهُ ، فكيفَ يَطْمَعُ أنْ يكونَ النَّاسُ معهُ كما يُحِبُّ ، وأنْ يُعامِلوهُ بمَحْضِ الإحْسانِ وهو لم يُعامِل ربَّهِ بتلكَ المُعامَلَةِ ؟ وكيفَ يَطْمَعُ أَن يطيعَهُ مملوكُه وولدُهُ وزوجتُهُ في كلِّ ما يريدُ ولا يَعصونهُ ولا يُخِلُّونَ [١] بحقوقهِ وهو مع ربِّهِ ليسَ كذلكَ ؟ وهذا يُوجِبُ لهُ أَنْ يستغفرَ لِمُسيئهم ، ويعفُوَ عنهُ ، ويُسامِحَهُ ، ويُغْضي عن الاستقصاءِ في طَلَبِ حقِّهِ [٢] .

فهذه الآثارُ ونحوُها متى اجتناها العبدُ منَ الذَّنبِ فهي علامَةُ كونهِ رحمَةً في حقِّهِ ، ومَن اجتَنى منهُ أَضْدَادَها وأوجبَتْ لهُ خلافَ ما ذكرناهُ فهيَ - واللَّهِ - علامَةُ الشقاوَةِ ، وأنَّهُ مِن هَوَانِهِ على اللَّهِ وسُقوطهِ مِن عينهِ خلَّى بينَهُ وبينَ مَعاصيهِ لِيُقِيمَ عليهِ حُجَّةَ عدلهِ ، فيعاقبَهُ باستحقاقهِ .

وتَتداعى السَّيِّئاتُ في حقِّ مثلِ هذا ، وتتألَّفُ ، فيتولَّدُ منَ الذَّنبِ الواحدِ ما شاءَ اللَّهُ من المَتالفِ والمَعاطبِ التي يَهوي بها في دَرَكاتِ العَذابِ، فالمصيبةُ

(١) الجادّة : « ولا يعصوه ، ولا يُخِلُّوا » .

(٢) **هذه هي القِمَّةُ في صُوَرِ التعامل الّذي يجبُ أَنْ تكونَ منشورةَ الضياءِ بين المُسلمين عامّة ، والملتزمين والدُّعاة منهم خاصّة .**

كلُّ المُصيبةِ الذَّنبُ يتولَّدُ منَ الذَّنبِ ، ثمَّ يتولَّدُ منَ الاثنينِ ثالثٌ ، ثمَّ تَقوى الثَّلاثَةُ فتُوجِبُ رابعًا ، وهلُمَّ جرًّا .

ومَن لم يكُن لهُ فقهُ نَفسٍ في هذا البابِ هلكَ من حيثُ لا يَشعُرُ ؛ فالحسناتُ والسَّيِّئاتُ آخِذٌ بَعضُها برقابِ بَعضٍ ، يَتلو بَعضُها بَعضًا ، ويُثمِرُ بَعضُها بَعضًا قال بَعضُ السَّلفِ : إنَّ من ثوابِ الحسنَةِ الحسنَةَ بعدَها ، وإنَّ مِن عقابِ السيّئةِ السيّئةَ بعدَها .

وهذا أظهرُ عندَ النَّاسِ مِن أنْ تُضرَبَ لهُ الأمثالُ وتُطْلَبَ لهُ الشواهدُ ، واللَّهُ المُستعانُ .

□□□□□

١٣١ - فَصْلٌ

[حكمة اللهِ في الابتلاء]

وإذا تأمّلْتَ حِكمتَهُ سبحانهُ فيما ابتَلى بِهِ عبادَهُ وصَفوتَهُ بما ساقَهُم بهِ إلى أجلِّ الغاياتِ وأكملِ النِّهاياتِ الّتي لم يكونوا يَعْبُرونَ إليها إلّا على جسرٍ منَ الابتلاءِ والامتحانِ ، وكانَ ذلكَ الجسرُ - لكمالِهِ - كالجسرِ الذي لا سبيلَ إلى عُبورِهم إلى الجنَّةِ إلّا عليهِ ، وكانَ ذلكَ الابتلاءُ والامتحانُ عَينَ المنهجِ في حقِّهِم والكرامَةِ ، فصورتُهُ صورَةُ ابتلاءٍ وامتحانٍ ، وباطنُهُ فيهِ الرَّحمَةُ والنِّعمَةُ والمِنّة ، فكم للَّهِ من نعمَةٍ جسيمَةٍ ومنَّةٍ عَظيمَةٍ تُجنى من قطوفِ الابتلاءِ والامتحانِ !

فتأمَّلْ حالَ أبينا آدمَ - على نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ - ؛ وما آلَت إليهِ مِحْنتُهُ منَ الاصطفاءِ والاجتباءِ والتَّوبَةِ والهدايَةِ ورفعَةِ المنزلَةِ ، ولولا تلكَ المِحْنَةُ التي جَرَتْ عليهِ - وهي إخراجهُ منَ الجنَّةِ وتوابعُ ذلكَ - لَمَا وَصَلَ إلى ما وَصَلَ إليهِ فكم بينَ حالتِهِ الأولى وحالتِهِ الثَّانيَةِ في نهايتِهِ !

وتأمَّلْ حالَ أبينا الثَّاني نوحٍ ﷺ ؛ وما آلت إليهِ محنتُهُ وصَبرُهُ على قومهِ تلكَ القرونَ كلَّها ، حتى أقرَّ اللهُ عينَهُ ، وأغرَقَ أهلَ الأرضِ بدَعوتِهِ ، وجَعَلَ العالَمَ بَعدَهُ مِن ذُرِّيَّتِهِ ، وجعَلَهُ خامِسَ خمسَةٍ - وهم أُولو العَزمِ الذينَ هم أفضلُ الرُّسلِ - وأمرَ رسولَهُ ونبيَّهُ محمدًا ﷺ أنْ يَصبرَ كصَبرِهِ ، وأثنى عليهِ بالشكرِ فقالَ : ﴿ إِنَّهُ كانَ عَبدًا شكورًا ﴾ [الإسراء : ٣]، فَوَصَفَهُ بكمالِ الصَّبرِ

والشكرِ .

ثمَّ تأمَّلْ حالَ أبينا الثَّالثِ إبراهيمَ ﷺ ؛ إمامِ الحُنَفاءِ ، وشيخِ الأنبياءِ ، وعمودِ العالَمِ ، وخَليلِ ربِّ العالمين مِن بني آدمَ ، وتأمَّلْ ما آلَت إليهِ مِحنتُهُ وصَبرُهُ وبذلُهُ نَفسَهُ للَّهِ .

وتأمَّلْ كيفَ آلَ بهِ بذلُهُ للَّهِ نَفسَهُ ونصرُهُ دينَهُ إلى أنِ اتَّخذَهُ اللَّهُ خليلًا لنَفسهِ ، وأمَرَ رسولَهُ وخليلَهُ مُحمَّدًا ﷺ أن يَتَّبعَ مِلَّتَهُ .

وأُنبِّهُكَ على خَصْلَةٍ واحدَةٍ ممَّا أكرَمهُ اللَّهُ بهِ في مِحنتهِ بذَبحِ وَلَدهِ ؛ فإنَّ اللَّهَ تباركَ وتعالى جازاهُ على تَسليمهِ ولَدَهُ لأمرِ اللَّهِ بأنْ باركَ في نَسْلهِ وكثَّرهُ ، حتى ملأ السَّهْلَ والجبَلَ ؛ فإنَّ اللَّهَ تبارَكَ وتعالى لا يتكرَّمُ عليهِ أحدٌ ، وهو أكرمُ الأكرمين ، فمَن ترَكَ لوجهِهِ أمرًا أو فعلَهُ لوجهِهِ بذلَ اللَّهُ لهُ أضعافَ ما تَركَهُ من ذلكَ الأمرِ أضعافًا مُضاعَفَةً ، وجازاهُ بأضعافِ ما فَعَلَهُ لأجلهِ أضعافًا مُضاعَفَةً ، فلما أُمِرَ إبراهيمُ بذَبحِ ولدهِ فبادَرَ لأمرِ اللَّهِ ، ووافَقَ عليهِ الوَلَدُ أَباهُ رضاءً منهما وتسليمًا ، وعلمَ اللَّهُ منهما الصِّدْقَ والوفاءَ ، فَداهُ بِذِبْحٍ عَظيمٍ ، وأعطاهما ما أعطاهما مِنْ فَضلهِ ، وكانَ من بَعضِ عطاياه أنْ بارَكَ في ذُرِّيَّتِهما حتى مَلَأُوا الأرضَ ، فإنَّ المَقصودَ بالوَلدِ إنَّما هوَ التَّناسلُ وتَكثيرُ الذُّرِّيَّةِ ، ولهذا قالَ إبراهيمُ : ﴿ ربِّ هَبْ لي منَ الصَّالحينَ ﴾ [الصَّافّات : ١٠٠] ، وقال : ﴿ ربِّ اجعَلني مُقيمَ الصَّلاةِ ومن ذُريَّتي ﴾ [إبراهيم : ٤٠] فغايَةُ ما كانَ يَحْذَرُ ويَخشى مِنْ ذَبْحِ ولدهِ انقِطاعُ نَسلهِ ، فلمَّا بَذَلَ ولدهُ للَّهِ وَبذَل الولدُ نَفسَهُ ضاعَفَ اللَّهُ النَّسْلَ ، وبارَكَ فيهِ ، وكَثُرَ حتى مَلأُوا الدُّنيا ، وجَعَلَ النبوَّةَ والكتابَ في ذُرِّيَّتهِ خاصَّةً ، وأخرَجَ منهم محمَّدًا ﷺ .

وقَد ذُكِرَ (١) أنَّ داودَ عليهِ السَّلامُ أَرادَ أن يَعلمَ عَدَدَ بني إسرائيلَ ، فأمَرَ بإحضارِهم ، وبَعثَ لذلكَ نُقَباءَ وعُرَفاءَ ، وأمرَهُم أنْ يَرفعوا إليهِ ما بَلَغَ عَدَدُهم ، فَمَكَثُوا مُدَّةً لا يَقدِرُونَ على ذلكَ ، فأوحى اللَّهُ إلى داودَ : أنْ قَد عَلِمْتَ أَنّي وَعَدْتُ أباكَ إبراهيمَ - لَمّا أمرتُهُ بذبحِ ولدِهِ فبادَرَ إلى طاعَةِ أمري - أن أُبارِكَ له في ذُرِّيَّتِهِ حتى يَصيروا في عَدَدِ النُّجومِ ، وأجعلَهم بحيثُ لا يُحْصَى عَدَدُهم ، وقَد أَرَدتَ أَنتَ أَنْ تُحْصِيَ عَددًا قدَّرتُ أنَّهُ لا يُحْصَى ... وذكرَ باقي الحديثِ ، فَجَعَلَ من نسلِهِ هاتينِ الأُمَّتينِ العظيمتينِ اللتينِ لا يُحْصِي عَددَهم إلّا اللَّهُ خالقهم ورازقهم وهم بنو إسرائيلَ وبنو إسماعيلَ هذا سوى ما أكرمهُ اللَّهُ بِهِ من رفعِ الذِّكْرِ والثَّناءِ الجميلِ على أَلْسِنَةِ جميعِ الأُمَمِ وفي السَّمواتِ بينَ الملائكَةِ .

فهذا من بَعضِ ثمرَةِ مُعاملتِهِ ، فتَبًّا لِمَن عَرَفهُ ثمَّ عاملَ غيرَهُ ، ما أَخْسَرَ صفقتَهُ وما أعظَمَ حسرتَهُ !

□□□□□

---

(١) صِيغةُ تَوْهينٍ وتضعيفٍ !!

١٣٢ - فَصْلٌ

[موسى وعيسى مع أقوامِهم]

ثمَّ تأمَّلْ حالَ الكليمِ موسى عليهِ السَّلام ؛ وما آلَت إليه مِحْنتُهُ وفُتُونُهُ [١] من أوَّلِ ولادتهِ إلى مُنتَهى أمرِهِ ، حتى كلَّمهُ اللَّهُ مِنه إليه تَكليمًا ، وكتبَ لهُ التَّوراةَ بيدهِ ، ورَفَعَهُ إلى أعلى السَّمواتِ ، واحتَمَلَ لهُ ما لا يحتمِلُ لغيرهِ ، فإنَّهُ رمى الألواحَ على الأرضِ حتى تكسَّرَتْ ، وأخَذَ بلحيَةِ نبيِّ اللَّهِ هارونَ ، وجرَّهُ إليهِ ، ولطمَ وجهَ مَلَكِ الموتِ فَفَقأ عينهُ ، وخاصَمَ ربَّهُ ليلَةَ الإسراءِ [٢] في شأنِ محمّدٍ رسولِ اللَّهِ ﷺ، وربُّهُ يُحِبُّهُ على ذلكَ كلِّهِ ولا سَقَطَ شيءٌ منهُ من عينهِ ، ولا سَقَطَتْ منزلتُهُ عندَهُ ، بل هو الوَجيهُ عندَ اللَّهِ ، القريبُ ، ولولا ما تَقَدَّمَ لهُ مِنَ السَّوابقِ وتحمُّلِ الشدائدِ والمِحَنِ العِظامِ في اللَّهِ ومُقاساةِ الأمرِ الشديدِ بينَ فِرْعونَ وقومِهِ - ثمَّ بني إسرائيلَ وما آذَوْهُ بِهِ وما صَبَرَ عليهم للَّهِ - لم يكُن ذلك .

ثمَّ تأمَّلْ حالَ المسيحِ ﷺ ؛ وصبرَه على قومِهِ ، واحتمالَه في اللَّهِ ما تَحمَّلَهُ منهم ، حتى رَفَعَهُ اللَّهُ إليهِ ، وطهَّرهُ منَ الذينَ كفَروا ، وانتَقَمَ من أعدائِهِ ، وقطَّعهم في الأرضِ ، ومزَّقهم كُلَّ ممزَّقٍ ، وسَلَبهم مُلْكَهم وفَخْرَهم إلى آخرِ الدَّهرِ .

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ .. وفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [طه : ٤٠]

(٢) وهذه الفضائل - كلُها - ثابتةٌ بالنُّصوصِ الصحيحةِ البيِّنة .

١٣٣ - فَصْلٌ
[حالُ النبيِّ ﷺ مع قومِه]

فإذا جئْتَ إلى النَّبيِّ ﷺ ؛ وتأمَّلْتَ سيرتَهُ مع قومِهِ ، وصَبْرَه في اللَّهِ ، واحتمالَهُ ما لم يَحتملْهُ نبيٌّ قبلَهُ ، وتلوُّنَ الأحوالِ عليهِ مِن سِلْمٍ وخَوفٍ ، وغنىً وفَقرٍ ، وأمنٍ وإقامَةٍ في وطنِهِ ، وظَعْنٍ عنهُ وتَركِهِ للَّهِ ، وقَتْلِ أحبابِهِ وأوليائِهِ بينَ يديهِ وأذى الكفَّارِ لهُ بسائرِ أنواعِ الأذى مِنَ القَولِ والفعلِ والسِّحرِ والكذبِ ، والافتراءِ عليهِ والبُهتانِ ؛ وهو معَ ذلكَ كلِّهِ صابرٌ على أمرِ اللَّهِ ، يَدعو إلى اللَّهِ ، فلم يُؤذَ نبيٌّ ما أُوذيَ [١] ، ولم يَحتملْ في اللَّهِ ما احتَمَلهُ ، ولم يُعْطَ نبيٌّ ما أُعْطِيَهُ ، فَرفَعَ اللَّهُ لهُ ذِكْرَهُ ، وقَرَنَ اسمَهُ باسمِهِ [٢] ، وجَعَلهُ سيِّدَ النَّاسِ كلِّهِم ، وجعَلَهُ أقرَبَ الخلقِ إليهِ وسيلَةً ، وأعظَمَهم عندَهُ جاهًا [٣] ، وأسمعهم عندَهُ شفاعَةً .

---

(١) وقد صحَّ عنه ﷺ قولُه : « ما أُوذِيَ أَحَدٌ ما أُوذيتُ في اللهِ عزَّ وجلَّ » ؛ وهو مُخَرَّجٌ في « السلسلة الصحيحة » (٢٢٢) من طُرُقٍ .

(٢) انظر « جلاء الأفهام » (١٨٣) و « بدائع الفوائد » (٢ / ١٥٥) .

(٣) وفي هذا ردٌّ على جهلةِ الصوفيّةِ والمتأثِّرين بهم في زعمهم الكاذبِ أَنَّ السَّلَفيِّين وأَهلَ الحديثِ في منعِهم التوسُّل بجاه النبيّ ﷺ إنّما هم لا يُعَظِّمون جاهَ نبيِّهم ﷺ !!

وهو افتراءٌ مكشوفٌ ، وكذبٌ عريضٌ ! بل رسولُ اللهِ ﷺ عندهم هو أَعظَمُ بَشَرٍ ، وسيِّدُ وَلَدِ آدم ، ومِن كمالِ اتِّباعهم له عدمُ تجويزهم التوسُّل بجاهِهِ ، لو كان أُولئك يعقلون .. !

وانظر « قاعدة جليلة » لشيخ الإسلام ، و« التوسُّل » لشيخنا الألبانيّ .

وكانَت تلكَ المِحَنُ والابتلاءُ عَينَ كرامتِهِ ، وهي مِمّا زادَهُ اللَّهُ بها شرفًا وفَضلًا ، وساقهُ بها إلى أعلى المقاماتِ ، وهذا حالُ وَرَثتِهِ من بَعدِهِ الأمثلِ فالأمثلِ [١] ، كلٌّ لهُ نَصيبٌ منَ المحنَةِ ، يسوقهُ اللَّهُ بِهِ إلى كمالِهِ بحسبِ متابَعَتِهِ لهُ ، ومَن لا نَصيبَ لهُ من ذلكَ فحظُّهُ منَ الدُّنيا حظُّ مَنْ خُلِقَ لها وخُلِقَت لهُ ، وجُعلَ خَلاقُهُ ونَصيبُهُ فيها ، فهو يأكلُ منها رَغَدًا ، ويتمتَّعُ فيها حتى ينالَهُ نَصيبُهُ منَ الكتابِ ، يُمتَحنُ أولياءُ اللَّهِ وهو في دَعَةٍ وخَفْضِ عَيشٍ ، ويخافونَ وهو آمِنٌ ، ويَحزنونَ وهو في أهلِهِ مَسرورٌ ، لهُ شأنٌ ولهم شأنٌ ، وهو في وادٍ وهم في وادٍ ، همُّهُ ما يُقِيمُ به جاهَهُ ، ويُسْلِمُ بِهِ مالَهُ ، وتُسْمَعُ به كلمتُهُ ، لَزِمَ مِن ذلكَ ما لَزِمَ ، ورضيَ مَن رَضي ، وسَخِطَ مَن سَخِط .

وهمُّهُم [٢] إقامَةُ دينِ اللَّهِ ، وإعلاءُ كلمَتِهِ ، وإعزازُ أوليائِهِ ، وأنْ تكونَ الدَّعوَةُ لهُ وَحدَهُ ، فيكونَ هو وَحدَهُ المعبودَ لا غيرهُ ، ورسولُهُ المُطاعَ لا سواهُ .

فللَّهِ سبحانهُ مِنَ الحِكَمِ في ابتلائِهِ أَنْبِياءَه ورسلَهُ وعبادَهُ المؤمنينَ ما تَتقاصَرُ عُقولُ العالَمِينَ عن معرفتهِ ، وهَل وَصَلَ مَن وَصَلَ إلى المقاماتِ المَحمودَةِ والنِّهاياتِ الفاضلَةِ إلّا على جسرِ المِحْنَةِ والابتلاءِ ؟!

كذا المَعَالي إذا ما رُمْتَ تُدرِكُها فاعْبُرْ إليها على جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ

والحمدُ للَّهِ وَحدَهُ ، وصلَّى اللَّهُ على مُحمَّدٍ وصَحبِهِ وسلَّم تَسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يومِ الدِّين ، ورضيَ اللَّهُ عن أصحابِ رَسولِ اللَّهِ أجمَعين .

---

(١) وفي ذلك أَحاديثُ ، فانظر « الصحيحة » (١٤٤) و (١٤٥) .

(٢) أي : العُلَماءُ ، وهم وَرَثَةُ الأَنبياءِ .

وقد صحَّ هذا الوصفُ عن النبيِّ ﷺ عند أَبي داود في « سننه » (٣٦٤١) و (٣٦٤٢) من طريقين عن أَبي الدرداء .

وصحّحه الحافظُ في « فتح الباري » (١ / ١٦٠) .

١٣٤ - فَصْلٌ
[حكمةُ اللهِ في هذا الدين]

وإذا تَأمَّلتَ الحِكْمَةَ الباهِرَةَ في هذا الدِّينِ القَويمِ ، والمِلَّةِ الحنيفيَّةِ ، والشريعَةِ المُحمَّديَّةِ ، التي لا تَنَالُ العِبارَةُ كمالَها ، ولا يُدْرِكُ الوَصفُ حُسْنَها ، ولا تَقترِحُ عُقولُ العُقَلاءِ - ولو اجتَمَعَتْ وكانَتْ على أكملِ عَقلِ رجلٍ منهم - فَوقَها ، وحَسْبُ العقولِ الكاملَةِ الفاضلَةِ أنْ أدرَكَتْ حُسْنَها ، وشَهِدَتْ بفَضلِها ، وأنَّهُ ما طَرَقَ العالَمَ شريعَةٌ أكمَلُ ولا أجلُّ ولا أعظَمُ منها ، فهي نفسُها الشاهدُ والمَشهودُ لهُ ، والحُجَّةُ والمُحتَجُّ لهُ ، والدَّعوى والبُرهانُ ، ولو لم يأْتِ الرَّسولُ ببُرهانٍ عَليها لكفى بها بُرهانًا وآيَةً وشاهدًا على أنَّها من عندِ اللَّهِ ، وكلُّها شاهدَةٌ لهُ بكمالِ العلمِ ، وكمالِ الحكمَةِ ، وسَعَةِ الرَّحمَةِ والبرِّ والإحسانِ ، والإحاطَةِ بالغَيبِ والشهادَةِ ، والعلمِ بالمبادىءِ والعواقبِ ، وأنَّها من أعظَمِ نِعَمِ اللَّهِ الّتي أَنْعَمَ بها على عبادِهِ ، فما أنعَمَ عليهم بنعمَةٍ أجلَّ مِنْ أنْ هداهم لها ؛ وجَعَلَهُم مِن أهلِها ، ومِمَّن ارْتَضاها لهم وارْتَضاهم لها ، فلهذا امتنَّ على عبادِهِ بأنْ هداهم لها ؛ قال تعالى : ﴿ لَقَد مَنَّ اللهُ على المؤمنِينَ إذْ بَعَثَ فيهم رَسولًا مِنْ أنفُسِهم يَتلو عليهم آياتِهِ ويُزَكِّيهم ويُعَلِّمُهم الكتابَ والحِكمَةَ وإنْ كانوا مِن قَبْلُ لَفي ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ [آل عمران : ١٦٤]، وقال مُعرِّفًا لعبادِهِ ومُذَكِّرًا لهم عَظيمَ نعمَتِهِ عليهم مُستَدعيًا منهم شُكْرَهُم على أنْ جعَلَهم مِن أهلِها : ﴿ اليومَ أكمَلْتُ لكُم دينَكُم وأَتْمَمْتُ عليكم نِعْمَتي

ورضيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دينًا ﴾ [المائدة : ٣] .

وتأمَّلْ كيفَ وَصَفَ الدِّينَ الذي اختارَهُ لهم بالكمالِ ، والنِّعمَةَ التي أسبَغها عليهم بالتَّمامِ ، إيذانًا في الدِّينِ بأنَّهُ لا نَقْصَ ولا عَيبَ ولا خَلَلَ ولا شيءَ خارجًا عن الحكمَةِ بوجهٍ ، بل هو الكاملُ في حُسْنهِ وجلالتِهِ ، ووَصَفَ النِّعمَةَ بالتَّمامِ إيذانًا بدوامها واتِّصالها ، وأنَّهُ لا يَسلُبُهم إيَّاها بعد إذ أعطاهموها ، بل يُتِمُّها لهم بالدَّوامِ في هذه الدَّارِ ، وفي دارِ القَرارِ .

وتأمَّلْ حُسْنَ اقترانِ التَّمامِ بالنِّعمَةِ ، وحُسنَ اقترانِ الكمالِ بالدِّينِ ، وإضافَةَ الدِّينِ إليهم إذ هُم القائمونَ به المُقيمونَ لهُ ، وإضافةَ النِّعمَةِ إليهِ إذْ هو وليُّها ومُسْدِيها والمُنعِمُ بها عليهم ، فهي نِعمتُهُ حقًّا وهم قابلوها ، وأتى في الكمالِ باللامِ المُؤْذِنَةِ بالاختصاصِ [١] ، وأنَّهُ شيءٌ خُصُّوا به دونَ الأُمَمِ ، وفي إتمامِ النِّعمَةِ بـ (على) المُؤْذِنَةِ بالاستعلاءِ[٢] والاشتمالِ والإحاطَةِ ، فجاءَ ﴿ أتمَمتُ ﴾ في مُقابَلةِ ﴿ أكملتُ ﴾ و﴿ عليكم ﴾ في مُقابَلَةِ ﴿ لَكُم ﴾ و ﴿ نِعْمَتي ﴾ في مُقابلة ﴿ دينكُم ﴾ وأكَّدَ ذلكَ وزادَهُ تقريرًا وكمالًا وإتمامًا للنِّعمَةِ بقوله : ﴿ وَرَضيتُ لكُم الإسلامَ دينًا ﴾ .

وكانَ بَعضُ السَّلفِ يقولُ : **يا لَهُ من دينٍ ، لو أنَّ لَهُ رجالًا** [٣] !

وَقَد ذَكَرْنا فَصلًا مُختَصَرًا في دلالَةِ خَلْقِهِ على وَحدانيَّتِهِ ، وَصفاتِ كمالِهِ ، ونُعوتِ جلالِهِ ، وأسمائِهِ الحُسنى ، وأَرَدْنا أنْ نَختِمَ بِهِ القسمَ الأوَّلَ

---

(١) انظر « خِزانة الأَدب » (٩ / ٥٣٠ - ٥٣١) .

(٢) انظر « خِزانة الأَدب » (٧ / ١٥٦) و (٩ / ١٩٣) .

(٣) ونحن نقولُها - اليومَ - ونزيدُ : « ولا قوّة إلّا بالله » !!

من الكتابِ (١) ، ثمَّ رَأَيْنا أن نُتْبِعَهُ فَصلًا في دلالَةِ دينهِ وشرعهِ على وحدانيَّتِهِ وعلمهِ ، وحكمتهِ ورحمتهِ ، وسائرِ صفاتِ كمالهِ ؛ إذ هذا من أشرَفِ العلومِ التي يكتسبُها العَبدُ في هذه الدَّارِ يدخلُ بها إلى الدَّارِ الآخرَةِ .

وَقَد كانَ الأَوْلى بنا الإمساكَ عن ذلكَ ؛ لأنَّ ما يَصفُهُ الواصفونَ منه وتَنتَهي إليهِ علومُهم هو كما يُدْخِلُ الرَّجلُ أُصْبُعَهُ في اليَّمِّ ثمَّ ينزعُها ! فهو يَصِفُ البَحرَ بما يَعْلَقُ على إصْبَعِهِ منَ البَللِ ، وأينَ ذلكَ منَ البَحرِ ؟! فيظنُّ السَّامعُ أنَّ تلكَ الصِّفَةَ أحاطَتْ بالبَحرِ ، وإنَّما هي صفَةُ ما عَلِقَ على الإصبَعِ منهُ ! وإلّا فالأمرُ أَجَلُّ وأعظمُ وأوسعُ من أن تُحيطَ عقولُ البَشرِ بأدنى جُزءٍ منهُ .

وماذا عَسى أنْ يَصِفَ بهِ النَّاظرُ إلى قُرْصِ الشمسِ مِن ضوئها وقَدْرِها وحُسْنِها وعجائبِ صُنعِ اللَّهِ فيها ، ولكنْ قَد رَضِيَ اللَّهُ من عبادهِ بالثَّناءِ عليهِ ، وذِكْرِ آلائهِ ، وأسمائهِ وصفاتهِ ، وحكمتهِ وجلالهِ ، مع أنَّهُ لا يُحْصِي ثناءً عليهِ أبدًا ، بل هو كما أثنى على نَفسهِ ، فلا يبلُغُ مخلوقٌ ثناءً عليهِ تباركَ وتعالى ، ولا وَصْفَ كتابهِ ودينهِ بما يَنبَغي لهُ ، بل لا يبلُغُ أحدٌ منَ الأُمَّةِ ثناءً على رسولهِ كما هو أهلٌ أَنْ يُثنى عليهِ ، بل هو فَوقَ ما يُثْنونَ بهِ عليهِ ، ومع هذا فإنَّ اللّهَ تعالى يحِبُّ أن يُحمَدَ ويُثنى عليهِ ، وعلى كتابهِ ودينهِ ورسولهِ .

فهذه مُقدِّمَةُ اعتذارٍ بينَ يَدي القُصورِ من راكبِ هذا البَحرِ الأعظمِ ، واللَّهُ عليمٌ بمقاصدِ العبادِ ونيّاتهم ، وهو أوْلى بالعُذرِ والتَّجاوُزِ .

---

(١) إشارة مِن المؤلِّف - رحمه الله - إلى منهجهِ في كتابهِ .

١٣٥ - فَصْلٌ
[أصحابُ البصائر]

وبصائرُ النَّاسِ في هذا النُّورِ الباهِرِ تَنقسمُ إلى ثلاثَةِ أقسامٍ :

أحدُها : مَن عَدِمَ بَصيرَةَ الإيمانِ جُملَةً ، فهو لا يَرى من هذا الضَّوءِ إلّا الظُّلماتِ والرَّعدَ والبَرقَ ، فهو يَجعَلُ أُصبعيهِ في أُذُنَيْهِ مِنَ الصَّواعِقِ ، ويدَهُ على عينِهِ مِنَ البَرْقِ ؛ خشيَةَ أن يُخْطَفَ بَصَرُهُ ، ولا يُجاوِزَ نَظَرُهُ ما وراءَ ذلكَ مِنَ الرَّحمَةِ وأسبابِ الحياةِ الأبديَّةِ .

فهذا القسمُ هو الذي لم يَرفَعْ بهذا الدِّينِ رَأْسًا ، ولم يَقْبَلْ هُدى اللَّهِ الذي هَدى بِهِ عبادَهُ ولو جاءَتْهُ كلُّ آيَةٍ ، لأنَّهُ مِمَّن سَبَقَتْ لهُ الشقاوَةُ وحَقَّتْ عليهِ الكلمَةُ ، ففائدَةُ إنْذارِ هذا إقامَةُ الحُجَّةِ عليهِ لِيُعَذَّبَ بِذَنْبِهِ لا بمُجَرَّدِ عِلْمِ اللَّهِ فيهِ .

القسمُ الثَّاني : أصحابُ البَصيرَةِ الضَّعيفَةِ الخُفَّاشيَّةِ الذينَ نِسْبَةُ أَبْصارِهم إلى هذا النُّورِ كنسبَةِ أبصارِ الخُفَّاشِ إلى جِرْمِ الشمسِ ، فهم تَبَعٌ لآبائهم وأَسْلافِهم ؛ دينُهُم دينُ العادَةِ والمنشأِ ، وهُم الذينَ قالَ فيهم أميرُ المؤمنينَ عليٌّ بن أبي طالبٍ : « أو مُنقادٌ للحقِّ لا بَصيرَةَ لهُ في إحيائِه [1] » ، فهؤلاءِ إذا كانوا مُنْقَادينَ لأهلِ البَصائرِ - لا يتخالجهُم شكٌّ ولا ريبٌ - فهم على سبيلِ نَجاةٍ .

---

(١) قطعةٌ مِن أَثَر كُميل بن زياد المشهور ، وقد تقدَّمَ إيرادُه ، وانظر « الحِلْية » (١ / ٨٠) .

القسمُ الثَّالث : وهُم خُلاصَةُ الوجودِ ولُبابُ بني آدمَ ؛ وهم أَصحابُ البَصائرِ النَّافذَةِ الذينَ شَهِدَت بصائرُهم هذا النُّورَ المُبينَ فكانوا منهُ على بَصيرَةٍ ويَقينٍ ومُشاهَدَةٍ لحُسنهِ وكمالِهِ بحيثُ لو عُرِضَ على عقولهم ضدُّهُ لَرَأَوْهُ كالليلِ البَهيمِ الأسوَدِ ، وهذا هو المَحَكُّ والفُرقانُ بينهم وبينَ الذينَ قبلَهم ، فإنَّ أولئكَ بحسبِ داعيهم ومَن يُقْرَنُ بهم ، كما قالَ فيهم عليُّ بنُ أبي طالبٍ : « أتْباعُ كلِّ ناعقٍ ، يميلونَ معَ كلِّ صائحٍ ، لم يَستضيئوا بنورِ العلمِ ولم يَلجأوا إلى رُكنٍ وثيقٍ » (١) ، وهذا علامَةُ عَدَمِ البَصيرَةِ أَنَّكَ تراهُ يسْتحْسِنُ الشيءَ وضدَّهُ ويمدحُ الشيءَ ويذمُّهُ بعينهِ إذا جاءَ في قالَبٍ لا يَعرفهُ ، فيعظِّمُ طاعةَ الرَّسولِ ويَرى عَظيماً مُخالفتَهُ ، ثمَّ هو من أشدِّ النَّاسِ مُخالفَةً لهُ ونَفْيًا لِمَا أَثْبَتَهُ ومُعاداةً للقائمينَ بِسُنَّتِهِ ، وهذا مِن عَدَمِ البَصيرَةِ .

فهذا القسمُ الثَّالث إنَّما عملُهم على البصائرِ ، وبها تفاوُتُ مراتبِهم في درجاتِ الفَضلِ ، كما قالَ بَعضُ السَّلفِ - وَقَد ذكَرَ السَّابقينَ - فقال : إنَّما كانوا يعملونَ على البصائرِ ، وما أُوتِيَ أحدٌ أفضَلَ من بَصيرَةٍ في دينِ اللَّهِ ، ولو قصَّرَ في العَملِ ، قال تعالى : ﴿ واذْكُر عبادَنا إبراهيمَ وإسحقَ ويَعقوبَ أُولي الأيدي والأبصارِ ﴾ [ص : ٤٥]، قال ابنُ عبَّاسٍ : أُولي القوَّةِ في طاعَةِ اللَّهِ ، والأبصارِ في المعرفَةِ في أمرِ اللَّهِ (٢) .

---

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) علّقه البخاري في « صحيحه » (٧ / ٣٩٦) .

وانظر « الدر المنثور » (٥ / ٣٨١) و « فتح الباري » (٨ / ٤٠٨) و « الإتْقان » (٢ / ٤٠) و « تفسير ابن كثير » (٧ / ٦٧) .

وقال قتادَةُ ومجاهدٌ : أُعطوا قوَّةً في العبادَةِ وبَصرًا في الدِّينِ .

وأعلمُ النَّاسِ أبصرُهم بالحقِّ إذا اختَلَفَ النَّاسُ وإنْ كانَ مُقَصِّرًا في العملِ .

وتَحتَ كلٍّ مِن هذه الأقسامِ أنواعٌ لا يُحْصي مقاديرَها وتفاوُتَها إلّا اللَّهُ .

إذا عُرِفَ هذا ؛ فالقسمُ الأوَّلُ لا يَنتفعُ بهذا البابِ ولا يزدادُ بهِ إلّا ضلالَةً ، والقسمُ الثَّاني ينتفعُ بهِ بقَدرِ فَهمِهِ واستعدادهِ ، والقسمُ الثَّالثُ - وإليهم هذا الحديثُ يُساقُ - وهم أولو الألبابِ الذينَ يَخُصُّهُم اللَّهُ في كتابهِ بخطابِ التَّنبيهِ والإرشادِ ، وهم المُرادُونَ على الحقيقَةِ بالتَّذكرَةِ ؛ قال اللهُ تعالى : ﴿ وما يَذَّكَّرُ إلّا أولوا الأَلبابِ ﴾ [البقرة : ٢٦٩] .

□□□□□

١٣٦ - فَصْلٌ
[من وجوه الحكمة الإلهيّة]

قَد شهدَتِ الفِطَرُ والعُقولُ بأنَّ للعالمِ ربًّا قادرًا حكيمًا عليمًا رحيمًا ، كاملًا في ذاتِهِ وصفاتِهِ ، لا يكونُ إلّا مُريدًا للخَيرِ لعبادِهِ ، مُجْرِيًا لهم الشريعَةَ والسُّنَّةَ الفاضلَةَ العائدَةَ باستصْلاحِهِم الموافقَةَ لِمَا رَكَّبَ في عُقولِهِم من استحسانِ الحَسَنِ واستقباحِ القبيحِ ، وما جَبَلَ طباعَهُم عليهِ من إيثارِ النَّافعِ لهم المُصْلِحِ لشأنهم ، وتَرْكِ الضَّارِّ المُفْسِدِ لهم .

وشَهِدَت هذه الشريعَةُ لهُ بأنَّهُ أحكَمُ الحاكمينَ ، وأرحمُ الرَّاحمينَ ، وأنَّهُ المُحيطُ بكلِّ شيءٍ علمًا .

وإذا عُرِفَ ذلكَ فليسَ منَ الحِكمَةِ الإلهيَّةِ - بل ولا الحِكمَةِ في مُلوكِ العالمِ - أنَّهُم يُسَوُّونَ بينَ مَن هو تَحتَ تَدبيرِهِم في تَعريفِهِم كلَّ ما يعرفُهُ الملوكُ ، وإِعْلامِهِم جميعَ ما يعلمونهُ ، وإِطْلاعِهِم على كلِّ ما يُجْرونَ عليهِ سياساتِهِم في أنفسِهِم وفي منازلِهِم ، حتى لا يُقيموا في بلدٍ فيها إلّا أخبَروا مَنْ تَحتَ أيديهم بالسَّببِ في ذلكَ ، والمَعنى الذي قَصدوهُ منهُ ، ولا يأمرونَ رعيَّتَهُم بأمرٍ ، ولا يَضربونَ عليهم بَعْثًا ، ولا يسوسونهم سياسَةً إلّا أخبَروهم بوجهِ ذلكَ وسببِهِ وغايتِهِ ومُدَّتِهِ ، بل لا تتصرّفُ بهم الأحوالُ في مطاعِمِهِم وملابسِهِم ومراكبِهِم إلّا وَقفُوهُم على أغراضِهِم فيهِ !!

ولا شكَّ أنَّ هذا مُنافٍ للحكمَةِ والمَصلَحَةِ بينَ المَخلوقينَ ، فكيفَ بشأنِ ربِّ العالَمِينَ وأحكمِ الحاكمينَ ، الذي لا يُشارِكُهُ في علمِهِ ولا حِكمتهِ أحدٌ أبدًا ، فَحَسْبُ العقولِ الكاملَةِ أن تَستدِلَّ بما عرَفَت من حِكمتهِ على ما غابَ عنها .

واعْلَمْ أنَّ لهُ حِكمَةً في كلِّ ما خَلَقهُ وأمَرَ بِهِ وشَرَعَهُ ، وهل تَقتَضي الحِكمَةُ أنْ يُخْبِرَ اللَّهُ تعالى كلَّ عبدٍ مِن عبادِهِ بِكلِّ ما يفعلُهُ ، ويُوْقِفَهم على وجهِ تَدبيرِهِ في كلِّ ما يُريدهُ وعلى حكمتهِ في صَغيرِ ما ذَرَأَ وَبَرأَ من خليقتهِ ؟ وهل في قوى المخلوقاتِ ذلكَ ؟! بل طَوى سبحانهُ كثيرًا من صُنعهِ وأمرهِ عن جميعِ خَلْقهِ فلم يُطْلِع على ذلكَ مَلكًا مُقرَّبًا ولا نبيًّا مُرسَلًا.

والمُدبِّرُ الحكيمُ مِنَ البَشرِ إذا ثَبتَتْ حِكْمتهُ وابتغاؤهُ الصَّلاحَ لِمَن تَحتَ تَدبيرِهِ وسياستهِ كُفِيَ في ذلكَ تتبُّعَ مقاصدِهِ فيمَن يُوَلِّي ويَعزلُ ، وفي جنسِ ما يأمرُ بهِ ويَنهى عنهُ ، وفي تَدبيرِهِ لرعيَّتِهِ وسياستِهِ لهم دونَ تفاصيلِ كُلِّ فعلٍ من أفعالِهِ ، اللهمَّ إلّا أن يبلُغَ الأمرُ في ذلكَ مبلَغًا لا يوجَدُ لفعلِهِ مَنْفَذٌ ومَساغٌ في المصلحَةِ أصلًا ! فحينئذٍ يخرُجُ بذلكَ عن استحقاقِ اسْمِ الحكيمِ !

ولن يَجِدَ أحدٌ في خَلْقِ اللَّهِ ولا في أمرِهِ واحدًا من هذا الضَّرْبِ ، **بل غايَةُ ما تُخرِجُهُ نَفسُ المُتعنِّتِ أمورٌ يعجَزُ العَقلُ عن معرفَةِ وجوهها وحِكمتها** [1]! وأمَّا أنْ يَنفي ذلكَ عنها فَمَعاذَ اللَّهِ ؛ إلّا أن يكونَ ما أخرجَهُ كَذِبًا [2] على الخَلْقِ

---

(١) وفي كتابي « العقلانيُّون أَفراخُ المعتزلةِ العصريُّون » تفصيلُ هذا الأَصلِ وبيانُه .

(٢) في الأُصول : « كذب » !

والأمرِ فلم يَخْلُقِ اللَّهُ ذلكَ ولا شَرَعَهُ .

وإذا عُرِفَ هذا فَقَد عُلِمَ أَنَّ ربَّ العالمين أحكَمُ الحاكمين ، والعالِمُ بكلِّ شيءٍ ، والغنيُّ عن كلِّ شيءٍ ، والقادرُ على كلِّ شيءٍ ، وَمَنْ هذا شأنُهُ لم تخرُج أفعالُهُ وأوامرُهُ قطُّ عن الحكمَةِ والرَّحمَةِ والمَصلَحَةِ ، وما يَخفى على العبادِ من معاني حكمتِهِ في صُنعهِ وإبداعِهِ وأمرِهِ وشرعِهِ فيكفيهم فيه معرفتُهُ بالوَجهِ العامِّ أنْ تَضمَّنَتْهُ حِكْمَةٌ بالغَةٌ ، وإن لم يَعرفوا تَفصيلَها ، وأنَّ ذلكَ من علمِ الغَيبِ الذي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ به ، فيكفيهم في ذلكَ الإسنادُ إلى الحكمَةِ البالغَةِ العامَّةِ الشاملَةِ التي عَلِموا ما خفيَ منها بما ظَهَرَ لهم .

هذا وإنَّ اللَّهَ سبحانه وتعالى بَنى أُمورَ عبادِهِ على أن عرَّفَهم معانيَ جلائلِ خَلقِهِ وأمرِهِ دونَ دقائقِهما وتفاصيلِهما ، وهذا مُطَّرِدٌ في الأشياءِ أُصولِها وفروعِها ؛ فأنتَ إذا رأيتَ الرَّجلَينِ - مثلًا - أحدهما أكثرُ شَعْرًا من الآخَرِ ، أو أشدُّ بياضًا ، أو أحَدُّ ذِهْنًا لأمكنَكَ أن تَعرِفَ - من جهَةِ السَّببِ الذي أجرى اللَّهُ عليهِ سُنَّةَ الخَليقةِ - وَجهَ اختصاصِ كلِّ واحدٍ منهما بما اختُصَّ بهِ .

وهكذا في اختلافِ الصُّوَرِ والأشكالِ ، ولكنْ لو أرَدتَ أن تَعرفَ المعنى الَّذي كانَ شعرُ هذا مَثَلًا يزيدُ على شعرِ الآخَرِ بعَددٍ معيَّنٍ ، أو المعنى الذي فَضَّلهُ اللهُ به في القَدْرِ المَخصوصِ والتَّشكيلِ المَخصوصِ ، ومَعرفَةَ القَدْرِ الذي بينَهما مِنَ التَّفاوُتِ وسببِهِ ، لَمَا أمْكَنَ ذلكَ أصلًا ! وقِسْ على هذا جميعَ المخلوقاتِ مِن الرِّمالِ والجبالِ والأشجارِ ومقاديرِ الكواكبِ وهيآتها .

وإذا كانَ لا سبيلَ إلى معرفَةِ هذا في الخَلْقِ - بل يَكفي فيهِ العلَّةُ العامَّةُ

والحكمَةُ الشاملَةُ - فهكذا في الأمرِ يُعْلَمُ أنَّ جميعَ ما أمَرَ به مُتَضَمِّنٌ لحِكْمَةٍ بالغَةٍ ، وأمَّا تفاصيلُ أسرارِ المأْموراتِ والمَنهيَّاتِ فلا سبيلَ إلى علمِ البَشريَّةِ ، ولكنْ يُطْلِعُ اللَّهُ مَنْ شاءَ مِن خَلقهِ على ما شاءَ منهُ ، **فاعتصِم بهذا الأَصْلِ** .

□□□□□

١٣٧ - فَصْلٌ
[حاجة النَّاس إلى الشريعة]

حاجَةُ النَّاسِ إلى الشريعَةِ ضَروريَّةٌ فوقَ حاجتهم إلى كلِّ شيءٍ ، ولا نسبَةَ لحاجتِهم إلى علم الطبِّ إليها ، أَلَا تَرى أنَّ أكثَرَ العالمِ يَعيشونَ بغَيرِ طَبيبٍ ، ولا يكونُ الطَّبيبُ إلَّا في بَعضِ المُدنِ الجامعَةِ ، وأمَّا أهلُ البَدو كلُّهم وأهلُ الكفُورِ[1] كلُّهم - وعامَّةُ بني آدمَ - فلا يَحتاجونَ إلى طَبيبٍ ، وهم أَصَحُّ أَبْدانًا وأقوى طَبيعَةً مِمَّن هو مُتقيِّدٌ بالطَّبيبِ ، ولعلَّ أعمارَهم مُتقارِبَةٌ .

وقَد فَطَرَ اللَّهُ بني آدمَ على تناوُلِ ما يَنفعُهم واجتنابِ ما يَضُرُّهُم ، وجعَلَ لكلِّ قومٍ عادَةً وعُرْفًا في اسْتِخْراجِ ما يَهْجُمُ عليهم مِنَ الأدواءِ ، حتى إنَّ كثيرًا من أُصولِ الطبِّ إنَّما أُخِذَت عن عوائدِ النَّاسِ وعُرْفِهم وتجارِبِهم ، **وأمَّا الشريعةُ فمَبناها على تَعريفِ مواقعِ رِضا اللَّهِ وسَخَطِهِ في حَرَكاتِ العبادِ الاختياريَّةِ** ؛ فمبناها على الوَحيِ المَحْضِ .

والحاجَةُ [إلى الشريعة أَشدُّ من الحاجة][2] إلى التَّنفُّسِ- فَضْلًا عن الطَّعامِ والشرابِ - ؛ لأنَّ غايَةَ ما يُقَدَّرُ في عَدَمِ التَّنفُّسِ والطَّعامِ والشرابِ موتُ البَدنِ وتعطُّلُ الرُّوحِ عنهُ ، وأمَّا ما يُقَدَّرُ عندَ عَدمِ الشريعَةِ فَفَسادُ الرُّوحِ والقَلبِ جُملَةً ، وهلاكُ الأبدِ .

---

(١) مفردها كَفْر ، وهو القريّة الصَّغيرة .

(٢) في العبارةِ - في الأُصول - نَوْعٌ من الاضطرابِ لم يظهر لي صوابُهُ ، وكأنَّ فيها سقطًا ! ولعلَّ ما قدّرتُهُ من الزيادةِ يكونُ قريبًا من الصوابِ .

وشتَّانَ بينَ هذا وهلاكِ البَدنِ بالمَوتِ ، فليسَ النَّاسُ قطُّ إلى شيءٍ أحوَجَ منهم إلى مَعرفَةِ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ ، والقيامِ بِهِ ، والدَّعوَةِ إليهِ ، والصَّبرِ عليهِ ، وجهادِ مَن خَرجَ عنهُ حتى يَرجعَ إليهِ ، وليسَ للعالَمِ صلاحٌ بدونِ ذلكَ البتَّةَ ، ولا سبيلَ إلى الوُّصولِ إلى السَّعادَةِ والفَوزِ الأكبَرِ إلّا بالعُبورِ على هذا الجِسْرِ .

□□□□□

١٣٨ - فَصْلٌ
[حُسْنُ الشرائعِ عَقْلًا ونَقْلًا]

الشرائعُ كلُّها في أُصولها - وإنْ تبايَنَتْ - متَّفِقَةٌ ، مَركوزٌ حُسْنُها في العقولِ ، ولو وَقَعَتْ على غيرِ ما هيَ عليهِ لَخَرَجَتْ عن الحكمَةِ والمَصلَحَةِ والرَّحمَةِ ، بل منَ المُحالِ أن تأتي بخلافِ ما أتَت بهِ ؛ ﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ الحقُّ أهواءَهُم لَفَسَدَت السَّمواتُ والأرضُ ومَن فيهنَّ ﴾ [المؤمنون : ٧١] .

وكيفَ يُجَوِّزُ ذو العَقلِ أن تَرِدَ شريعَةُ أحكمِ الحاكمينَ بضدِّ ما وَرَدَت بهِ :

فالصَّلاةُ قَد وُضِعَتْ على أكمَلِ الوُجوهِ وأحسنِها التي تَعبَّدَ بها الخالقُ تبارَكَ وتعالى عبادَهُ مِن تَضَمُّنِها للتَّعظيمِ لهُ بأنواعِ الجوارحِ ؛ مِن نُطْقِ اللسانِ وعَمَلِ اليَدَينِ والرِّجلينِ ، والرَّأسِ وحواسِّهِ ، وسائرِ أجزاءِ البَدنِ ، كلٌّ يأخُذُ حَظَّهُ من الحِكمَةِ في هذه العبادَةِ العَظيمَةِ المقدارِ ، مع أَخْذِ الحواسِّ الباطنَةِ بحظِّها منها ، وقيامِ القَلبِ بواجبِ عُبوديَّتِهِ فيها ، فهي مُشتمِلَةٌ على الثَّناءِ والحمدِ والتَّمجيدِ والتَّسبيحِ والتَّكبيرِ ، وشهادَةِ الحقِّ ، والقيامِ بينَ يَدي الرَّبِّ مقامَ العَبدِ الذَّليلِ الخاضعِ المُدبَّرِ المَربوبِ ، ثمَّ التَّذلُّلِ لهُ في هذا المقامِ ، والتَّضرُّعِ والتَّقرُّبِ إليهِ بكلامهِ ، ثمَّ انحناءَ الظَّهْرِ ذُلًّا لهُ وخُشوعًا واستكانَةً ، ثمَّ استوائُهُ قائمًا ليَستعدَّ لِخُضوعٍ أكملَ لهُ منَ الخُضوعِ الأوَّلِ - وهو السُّجودُ من قيامٍ - فَيَضَعُ أشرَفَ شيءٍ فيهِ - وهو وَجهُهُ - على التُّرابِ خُشوعًا لربِّهِ واستكانَةً ، وخُضوعًا لعظَمتهِ ، وذُلًّا لعزَّتهِ وقَد انكَسَرَ لهُ قَلبُهُ ، وذَلَّ لهُ جِسمُهُ ، وخَشعَت له

جوارحُهُ ، ثمَّ يستوي قاعدًا يتضرَّعُ لهُ ويتذلَّلُ بينَ يَديهِ ، ويسألُهُ من فَضلهِ ، ثمَّ يعودُ إلى حالهِ منَ الذُّلِّ والخُشوعِ والاستكانةِ ، فلا يَزالُ هذا دَأبهُ حتى يَقْضِيَ صلاتَهُ ، فيجلسَ عندَ إرادةِ الانصرافِ منها مُثْنِيًا عَلى ربِّهِ ، مُسلِّمًا على نبيِّهِ وعلى عبادهِ ، ثمَّ يُصَلِّيَ على رسولهِ ثمَّ يسألَ ربَّهُ مِن خَيرِه وبرِّهِ وفَضلهِ .

فأيُّ شيءٍ بَعدَ هذه العبادَةِ منَ الحُسْنِ ؟ وأيُّ كمالٍ وراءَ هذا الكمالِ ؟ وأيُّ عُبوديَّةٍ أشرفُ من هذه العبوديَّة ؟ فمَن جوَّزَ عَقلُهُ أن تَرِدَ الشريعَةُ بضدِّها من كلِّ وَجهٍ في القَولِ والعَمَلِ - وأنَّهُ لا فَرْقَ في نَفسِ الأمرِ بينَ هذه العبادَةِ وبينَ ضِدِّها مِن السُّخريَةِ ، والسَّبِّ ، والبَطَرِ[1]، وكشفِ العَورَةِ ، والبَولِ على السَّاقينِ ، والضَّحكِ والصَّفيرِ ، وأنواعِ الْمُجونِ ، وأمثالِ ذلكَ - فَلْيُعَزِّ عقلَهُ ، ولْيَسْأَلِ اللَّهَ أن يَهبَهُ عَقلًا سواهُ !

وأمَّا حُسْنُ الزَّكاةِ وما تَضمَّنَتْهُ من مُواساةِ ذوي الحاجاتِ والمَسكنَةِ والخَلَّةِ[2] من عبادِ اللَّهِ الذينَ يعجَزُونَ عن إقامَةِ نُفوسِهم ، ويُخافُ عليهم التَّلَفُ إذا خَلَّاهم الأغنياءُ وأنفسَهم ، وما فيها منَ الرَّحمَةِ والإحسانِ والبرِّ والطُّهرَةِ ، وإيثارِ أهلِ الإيثارِ ، والاتِّصافِ بصِفَةِ الكرَمِ والجُودِ والفَضلِ ، والخُروجِ من سِمَاتِ أهلِ الشُّحِّ والبُخلِ والدَّناءَةِ : فَأَمْرٌ لا يَستريبُ عاقلٌ في حُسْنهِ ومَصلحتهِ ، وأنَّ الآمرَ به أحكمُ الحاكمينَ .

وليسَ يجوزُ في العَقلِ ولا في الفِطرَةِ أَلبتَّةَ أن تَرِدَ شريعَةٌ منَ الحكيمِ العليمِ بضدِّ ذلكَ أبدًا .

---

(١) هو الغُلُوُّ في المَرَح والزَّهْو ، ويأْتي بمعنى إنكار الحقّ ورفَضه .

(٢) الحاجة والفقر .

وأمَّا **الصَّومُ** فناهيكَ بِهِ من عبادَةٍ تَكُفُّ النَّفْسَ عن شهواتها ، وتُخْرِجُها عن شَبَهِ البهائمِ إلى شَبَهِ الملائكَةِ المُقَرَّبينَ ، فإنَّ النَّفْسَ إذا خُلِّيَت ودواعيَ شهواتِها الْتَحَقَتْ بعالَمِ البَهائمِ ، فإذا كُفَّتْ شهواتها للّهِ ضُيِّقَت مجاري الشيطانِ[1]، وصارَت قريبَةً منَ اللّهِ بتَرْكِ عادتِها وشهواتِها ؛ محبَّةً لهُ ، وإيثارًا لمرضاتهِ ، وتقرُّبًا إليهِ ، فَيَدَعُ الصَّائمُ أحبَّ الأشياءِ إليهِ وأعظمَها لُصوقًا بنفسهِ من الطَّعامِ والشرابِ والجِمَاعِ من أجلِ ربِّهِ ، فهو عبادَةٌ ، ولا تُتَصَوَّرُ حَقيقتُها إلّا بِتَرْكِ الشهوَةِ للّهِ ، فالصَّائمُ يَدَعُ طَعامَهُ وشرابَهُ وشهواتهِ من أجلِ ربِّهِ ؛ وهذا مَعنى كونِ الصَّومِ لهُ تباركَ وتعالى ، وبهذا فسَّرَ النَّبيُّ ﷺ هذه الإضافَةَ في الحديثِ فقال : « يقولُ

---

(١) هذا معنىً صحيحٌ جدًّا ، ولكنْ (قد) يذكُرُ البعضُ في هذا المقام حديثًا فيه إشكالٌ علميٌّ ؛ وهو قولُه ﷺ : « إنَّ الشيطان يجري من ابنِ آدم مجرى الدَّم ، فضيِّقوا مجاريَه بالجوع والصوم » !

ومِن عَجَبٍ أَنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّة رحمه اللّهُ تعالى قد أَورده هكذا - في رسالتهِ « حقيقة الصيام » (ص ٥٦) !

وعلَّق عليه شيخُنا الأَلباني بقولِه :

« هذا الحديثُ صحيحٌ ، مُخرَّجٌ في « الصحيحين » وغيرِهما من رواية أَنَس بن مالك وصفيّة بنت حُيَيّ ، لكنْ بدون هذه الزيادة : « فضيِّقوا ... » ولا أَعلمُ لها أَصلًا في شيء من كتب السنَّة المطبوعة أَو المخطوطة ، وإِنَّما ذكرَها في الحديثِ الغزاليُّ في موضعين من كتابه « الإِحياء » (١ / ٢٠٨ ، ٣ / ٧٠) وأَشار مُخرِّجُه الحافظُ العراقيُّ إِلى أَنَّه لا أَصلَ لها .

ومن العجائبِ أَنْ يخفى ذلك على مثلِ المؤلِّف ، لكنْ قد أَوردَ الحديثَ في أَكثرَ من موضعٍ فيما يأتي بدونِ هذه الزِّيادةِ ، فلعلَّها أُدرِجَتْ هنا مِن قِبَلِ بعض النُّسَّاخ الجُهَّال ! » .

أَقول : وقال الزَّبيدي في « إِتحاف السَّادة المتَّقين » (٤ / ١٩٤) :

« وأَنَّا أَظُنُّ أَنَّ هذه الزيادةَ وَقَعَتْ تفسيرًا للحديثِ من بعض رُواتِهِ ، فأَلحقَها به مَن روى عنه ، وأَمَّا الجملةُ الأُولى منه فأَخرجها الشيخان و .. » .

اللَّهُ تعالى : كلُّ عَمَلِ ابنِ آدمَ يُضاعَفُ الحسنَةُ بعَشرَةِ أمثالِها ، قال اللَّهُ : إلّا الصَّومَ ؛ فإنَّهُ لي وأنا أَجْزي بِهِ يَدَعُ طعامَهُ وشرابَهُ من أجلي »[١]، حتى إنَّ الصَّائمَ لَيَتَصَوَّرُ بصورَةِ مَن لا حاجَةَ لهُ في الدُّنيا إلّا في تَحصيلِ رضا اللَّهِ .

وأيُّ حُسْنٍ يَزيدُ على حُسنِ هذه العبادَةِ التي تَكسرُ الشهوَةَ ، وتَقمعُ النَّفْسَ ، وتُحْيي القَلبَ وتُفْرحهُ ، وتُزَهِّدُ في الدُّنيا وشهواتِها ، وتُرَغِّبُ فيما عندَ اللَّهِ ، وتُذَكِّرُ الأغنياءَ بشأنِ المساكينِ وأحوالِهم ، وأنَّهُم قَد أُخِذوا بنصيبٍ من عَيشهم ، فَتُعَطِّفُ قُلوبَهم عليهم ، ويعلمونَ ما هم فيهِ من نِعَمِ اللَّهِ فَيَزدادوا[٢] لهُ شُكرًا .

وبالجُملَةِ ؛ فعَونُ الصَّومِ على تَقوى اللَّهِ أمرٌ مَشهورٌ ، فما اسْتَعانَ أحدٌ على تَقوى اللَّهِ وحِفْظِ حدودِهِ واجتنابِ محارمِهِ بمثلِ الصَّومِ ، فهو شاهدٌ لمَن شَرَعَهُ وأمَرَ بهِ بأنَّهُ أحكمُ الحاكمينَ وأرحمُ الرَّاحمينَ ، وأنَّهُ إنَّما شرَعَهُ إحسانًا إلى عبادِهِ ، ورحمَةً بهم ، ولُطفًا بهم ، لا بُخلًا عليهم برزقِهِ ، ولا مُجرَّدَ تكليفٍ وتَعذيبٍ خالٍ منَ الحكمَةِ والمَصلحَةِ ، بل هو غايَةُ الحكمَةِ والرَّحمَةِ والمَصلحَةِ ، وأَنَّ شرعَ هذه العباداتِ لهم من تَمامِ نعمتهِ عليهم ، ورحمتهِ بهم .

وأمَّا الحجُّ فشأنٌ آخرُ لا يُدْرِكُهُ إلّا الحُنَفاءُ الذينَ ضَرَبوا في المحبَّةِ بسهمٍ ، وشأنُهُ أجَلُّ مِن أنْ تُحيطَ بِهِ العبارَةُ ، وهو خاصَّةُ هذا الدِّينِ الحنيفِ ، حتى قيلَ في قوله تعالى : ﴿ حُنفاءَ للهِ غَيرَ مُشركينَ بِه ﴾ [الحجّ : ٣١] ، أي : حُجَّاجًا[٣]، وجَعَلَ اللَّهُ بيتَهُ الحرامَ قيامًا للنَّاسِ ، فهو عمودُ العالَمِ الذي

---

(١) رواه البخاري (٥٩٢٧) ، ومسلم (١١٥١) عن أبي هُريرة رضي اللَّه عنه .

(٢) الجادَّة : فيزدادون .

(٣) رواه ابنُ المُنذر وابنُ أَبي حاتم ، كما في « الدُّرّ المنثور » (٦ / ٤٥) .

عليهِ بناؤهُ ، فلو تَرَكَ النَّاسُ كلُّهُم الحجَّ سنةً لخرَّت السَّماءُ على الأرضِ ، هكذا قال تُرجمانُ القرآنِ ابنُ عبَّاسٍ .

فالبَيتُ الحرامُ قيامُ العالَمِ فلا يزالُ قيامًا ما دامَ هذا البيتُ محجوجًا ، فالحجُّ هو خاصَّةُ الحنيفيَّةِ ، ومعونَةُ الصَّلاةِ ، وسرُّ قولِ العَبدِ : لا إلهَ إلّا اللّهُ ؛ فإنَّهُ مُؤَسَّسٌ على التَّوحيدِ المَحْضِ والمحبَّةِ الخالصَةِ ، وهو استزارَةُ المَحبوبِ لِأَحْبَابِهِ ، ودعوتُهم إلى بيتِهِ ومحلِّ كرامتِهِ ، ولهذا إذا دَخَلوا في هذه العبادَةِ فشعارُهم : لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيك ، إجابَةَ محبٍّ لدَعوَةِ حبيبِهِ ، ولهذا كانَ للتَّلبيَةِ موقعٌ عندَ اللَّهِ ، وكلَّما أكثرَ العَبدُ منها كانَ أحبَّ إلى ربِّهِ وأحظى ، فهو لا يملِكُ نَفَسَهُ أنْ يقولَ : لبَّيكَ .. لبَّيكَ ، حتى ينقطعَ نَفَسُهُ .

وأمَّا أسرارُ ما في هذه العبادَةِ منَ الإحرامِ واجتنابِ العوائدِ وكشفِ الرَّأْسِ ونَزعِ الثِّيابِ المُعتادَةِ والطَّوَافِ والوُقوفِ بعَرَفَةَ ورميِ الجمارِ وسائرِ شعائرِ الحجِّ فمِمَّا شهدَت بحُسنهِ العقولُ السَّليمَةُ والفِطَرُ المُستقيمَةُ ، وعَلِمَتْ بأنَّ الذي شَرَعَ هذا لا حكمَةَ فوقَ حكمتهِ .

وسنعودُ إن شاءَ اللَّهُ إلى الكلامِ في ذلكَ في موضعهِ .

وأمَّا الجهادُ فناهيكَ به مِن عبادَةٍ هي سَنَامُ العباداتِ وذِرْوَتُها ، وهو المِحَكُّ والدَّليلُ المُفرِّقُ بينَ المُحِبِّ والمُدَّعي ؛ فالمُحبُّ قَد بَذَلَ مُهْجَتَهُ ومالَهُ لربِّهِ وإلٰهِهِ ، مُتقرِّبًا إليهِ ببَذلِ أعزِّ ما بحضرتهِ ، يودُّ لو أنَّ لهُ بكلِّ شعرَةٍ نَفْسًا يبذُلها في حُبِّهِ ومَرْضاتهِ ، ويَودُّ أنْ لو قُتِلَ فيهِ ثُمَّ أُحْيِيَ ثمَّ قُتِلَ ثمَّ أُحيي ثمَّ قُتِلَ[1]، فهو يَفْدي بنفسهِ حَبيبَهُ وعَبدَهُ ورسولَهُ ، ولسانُ حالهِ يقول :

---

(١) وفي ذلك حديثٌ رواه البخاريُّ (٧٢٢٧) عن أَبي هُريرة .

يَفْديكَ بالنَّفْسِ صبٌّ لو يكونُ لهُ　　أعزَّ مِن نَفسهِ شيءٌ فَداكَ بهِ

فهو قَد سلَّمَ نَفسَهُ ومالَهُ لِمُشتريها ، وعَلمَ أنَّهُ لا سبيلَ إلى أَخْذِ السِّلعَةِ إلّا ببَذلِ ثمنها ؛ ﴿ إنَّ اللهَ اشتَرى منَ المؤمنينَ أنفُسَهُم وأموالَهُم بأنَّ لَهُم الجنَّةَ يُقاتِلونَ في سبيلِ اللهِ فيَقتلونَ ويُقتَلونَ ﴾ [التوبة : ١١١] .

وإذا كانَ مَن المعلومِ المستقرِّ عندَ الخَلْقِ أنَّ علامَةَ المحبَّةِ الصَّحيحَةِ بَذلُ الرُّوحِ والمالِ في مَرْضاةِ المحبوبِ ، فالمحبوبُ الحقُّ الذي لا تَنْبَغي المحبَّةُ إلّا لهُ - وكلُّ محبَّةٍ سوى محبَّتِهِ فالمحبَّةُ لهُ باطلةٌ - أَوْلَى بأن يَشْرَعَ لعبادهِ الجهادَ الذي هو غايَةُ ما يتقرَّبونَ به إلى إلههم ، وربِّهِم وكانَت قرابينُ مَن قبلَهم منَ الأُمَمِ في ذبائحهم ، وقرابينُهم تَقديمُ أنفِسهم للذَّبْحِ في اللّهِ مولاهم الحَقِّ ، فأيُّ حُسْنٍ يَزيدُ على حُسنِ العبادَةِ ، ولهذا ادَّخَرها اللّهُ لأكملِ الأنبياءِ ، وأكملِ الأُمَمِ عَقلًا وتَوحيدًا ومحبَّةً للّهِ .

وأمَّا الضَّحايا والهدايا فَقُرْبانٌ إلى الخالقِ سبحانهُ يقومُ مَقامَ الفِديَةِ عن النَّفسِ المُسْتحِقَّةِ للتَّلَفِ فِدْيَةً وعِوَضًا وقُربانًا إلى اللّهِ وتَشَبُّهًا بإمامِ الحُنَفاءِ ، وإحياءً لِسُنَّتِهِ أَنْ فَدى اللّهُ ولَدَهُ بالقُربانِ ، فجعَلَ ذلكَ في ذُرِّيَّتِهِ باقيًا أَبَدًا .

وأمَّا الأَيمانُ والنُّذورُ فَعُقودٌ يعقِدُها العَبدُ على نَفسهِ ، يُؤكِّدُ بها ما ألزَمَ بِهِ نَفسَهُ مِنَ الأُمورِ باللّهِ وللّهِ ، فهي تَعظيمٌ للخالقِ ولأسمائهِ ولحقِّهِ ، وأنْ تكونَ العُقودُ به ولهُ ، وهذا غايَةُ التَّعظيمِ ، فلا يُعْقَدُ بغَيرِ اسمهِ ، ولا لغيرِ القُرْبِ إليهِ ، بل إنْ حَلَفَ فباسمهِ تَعظيمًا وتَبجيلًا وتَوحيدًا وإجلالًا ، وإنْ نَذَرَ فلهُ تَوحيدًا وطاعَةً ومحبَّةً وعُبوديَّةً ، فيكونُ هو المَعبودَ وَحدَهُ والمُستعانَ بِهِ وَحدَهُ .

وأمَّا المَطاعِمُ والمشاربُ والمَلابِسُ والمناكِحُ فهي داخلَةٌ فيما يُقيمُ

الأبدانَ ويحفظُها منَ الفسادِ والهلاكِ ، وفيما يعودُ ببقاءِ النَّوعِ الإنساني ، ليتمَّ بذلكَ قِوامُ الأجسادِ وحفظُ النَّوعِ ، فيتحمَّلَ الأمانَةَ التي عُرضَت على السَّمواتِ والأرضِ ، ويَقوى على حَمْلِها وأدائها، ويتمكَّنَ من شُكرِ مَولى الإنْعامِ ومُسْدِيهِ .

وفَرْقٌ في هذه الأنواعِ بينَ المُباحِ والمَحظورِ ، والحَسنِ والقَبيحِ ، والضَّارِّ والنَّافعِ ، والطَّيِّبِ والخَبيثِ ، فحرَّمَ منها القبيحَ والخبيثَ والضَّارَّ ، وأباحَ منها الحَسَنَ والطيِّبَ والنَّافعَ ، كما سيأتي إن شاءَ اللَّهُ .

وتأمَّلْ ذلكَ في **المناكحِ** فإنَّ مِنَ المُستقِرِّ في العُقولِ والفِطَرِ أنَّ قضاءَ هذا الوَطَرِ في الأُمَّهاتِ والبناتِ والأَخَواتِ والعمَّاتِ والخالاتِ والجَدَّاتِ مُستقبحٌ في كلِّ عَقلٍ ، مُسْتَهْجَنٌ في كلِّ فِطرَةٍ ، ومِنَ المُحالِ أن يكونَ المُباحُ من ذلكَ مُساوِيًا للمَحظورِ في نَفسِ الأمرِ ، ولا فَرقَ بينهما إلّا مجرَّدُ التَّحكُّمِ بالمَشيئةِ ! سبحانَكَ هذا بُهتانٌ عَظيمٌ، وكيفَ يكونُ في نَفسِ الأمرِ نكاحُ الأُمِّ واستفراشها، مساوِيًا لنكاحِ الأجنبيَّةِ واستفراشها وإنَّما فرَّقَ بينهما مَحْضُ الأمرِ ؟ وكذلكَ مِنَ المُحالِ أن يكونَ الدَّمُ والبَوْلُ والرَّجيعُ مُساوِيًا للخبزِ والماءِ والفاكهَةِ ونَحوِها ، وإنَّما الشارعُ فرَّقَ بينهما فأباحَ هذا وحرَّمَ هذا مع استواءِ الكُلِّ في نفسِ الأمرِ ! وكذلكَ أَخْذُ المالِ بالبيعِ والهِبَةِ والوَصيَّةِ والميراثِ لا يكونُ مُساوِيًا لأخذِهِ بالقهرِ والغَلَبَةِ والغَصْبِ والسَّرِقَةِ والجنايَةِ حتى يكونَ إباحةُ هذا وتَحريمُ هذا راجعًا إلى مَحضِ الأمرِ والنَّهيِ المُفرِّقِ بينَ المُتماثلينِ ! وكذلكَ الظُّلْمُ والكَذِبُ والزُّورُ والفواحِشُ كالزِّنا واللواطِ وكَشفِ العورَةِ بينَ الملأِ ونَحوِ ذلكَ ، كيفَ يُسَوِّغُ عَقلُ عاقلٍ أنَّهُ لا فَرْقَ قطُّ في نَفسِ الأمرِ بينَ ذلكَ وبينَ العَدلِ والإحسانِ والعِفَّةِ والصِّيانَةِ وسَترِ العَورَةِ ، وإنَّما الشارعُ يَحْكُمُ بإيجابِ هذا وتَحريمِ هذا ؟!

وهذا مِمَّا لو عُرِضَ على العُقولِ السَّليمَةِ التي لم تَخْتَلَّ ، ولم يَمَسَّها ميلٌ للمِثالاتِ الفاسدَةِ وتَعظيمِ أهلها وحُسْنِ الظَّنِّ بهم : لكانَت أشدَّ إنكارًا لهُ ، وشهادَةً بِبُطلانهِ من كثيرٍ من الضَّروريَّاتِ .

وهَل ركَّبَ اللَّهُ في فِطرَةِ عاقلٍ قَطُّ أنَّ الإحسانَ والإساءَةَ ، والصِّدقَ والكذبَ ، والفُجورَ والعِفَّةَ ، والعَدْلَ والظُّلمَ ، وقتلَ النُّفوسِ وإِنجاءَها - بل السُّجودَ للَّهِ وللصَّنمِ - سواءٌ في نَفسِ الأمرِ ، لا فَرقَ بينَهما وإنَّما الفرقُ بينهما الأمرُ المُجَرَّدُ ؟! وأيُّ جَحْدٍ للضَّروريَّاتِ أعظمُ من هذا ؟! وهل هذا إلّا بمنزلَةِ مَن يقولُ : إِنَّهُ لا فَرقَ بينَ الرَّجيعِ والبَولِ ، والدَّمِ والقيءِ ، وبينَ الخُبزِ والماءِ ، واللحمِ والفاكهَةِ ، والكلُّ سواءٌ في نَفْسِ الأمرِ ، وإنَّما الفَرْقُ بالعوائدِ ؟! فأيُّ فَرْقٍ بينَ مُدَّعي هذا الباطلِ وبينَ مُدّعي ذلكَ الباطلِ ؟ وهل هذا إلّا بَهْتٌ للعَقلِ والحِسِّ والضَّرورَةِ والشرعِ والحِكمَةِ ؟

وإذا كانَ لا مَعنى عندهم للمَعروفِ إلّا ما أُمِرَ به فصارَ معروفًا بالأمرِ ، ولا للمُنْكَرِ إلّا ما نُهِيَ عنهُ فصارَ مُنْكَرًا بنهيهِ ، فأيُّ معنى لقوله : ﴿ يأمُرهم بالمَعروفِ ويَنهاهُم عَنِ المُنكَرِ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] ؟!

وهل حاصِلُ ذلكَ زائدٌ على أن يُقالَ : يأمرهم بما يأمرُهم به ، وينهاهم عمَّا ينهاهم عنهُ ؟!

وهذا كلامٌ يُنَزَّهُ عنهُ آحادُ العُقلاءِ فَضْلًا عن كلامِ ربِّ العالمين .

وهل دلَّت الآيَةُ إلَّا على أنَّهُ أمرهم بالمعروفِ الذي تعرفهُ العقولُ ، وتُقِرُّ بحُسْنهِ الفِطَرُ ، فأَمَرَهم بما هو معروفٌ في نَفسهِ عندَ كلِّ عَقلٍ سليم ، ونهاهم عمَّا هو مُنْكَرٌ في الطِّباعِ والعُقولِ بحيثُ إذا عُرِضَ على العُقولِ السَّليمَةِ أَنْكَرَتْهُ

أشدَّ الإنكارِ ، كما أنَّ ما أمَرَ بهِ إذا عُرِضَ على العَقلِ السَّليمِ قَبِلَهُ أعظَمَ قَبُولٍ ، وشهِدَ بحسنهِ ، كما قالَ بَعضُ الأعرابِ ، وَقَد سئلَ : بمَ عَرَفتَ أنَّهُ رسولُ اللَّهِ ؟ فقال : ما أمَرَ بشيءٍ فقال العقلُ : ليتَهُ يَنهى عنهُ ! ولا نَهى عن شيءٍ فقال العقلُ : ليتهُ أمَرَ به ! فهذا الأعرابيُّ أعْرَفُ باللَّهِ ودينهِ ورسولهِ من هؤلاءِ ، وقَد أقرَّ عقلُهُ وفِطرتُهُ بحُسْنِ ما أُمِرَ بِه ، وقُبحِ ما نُهِيَ عنهُ ، حتى كانَ في حَقِّهِ من أعلامِ نُبُوَّتهِ ، وشواهدِ رسالتهِ ، ولو كانَ جِهَةَ كونهِ معروفًا ومُنْكَرًا هو الأمرُ المُجرَّدُ لم يكُن فيهِ دليلٌ ، بل كانَ يُطلَبُ لهُ الدَّليلُ من غيرهِ .

ومَنْ سَلَكَ ذلكَ المسلكَ الباطلَ لم يُمْكِنهُ أنْ يَستدلَّ على صحَّةِ نُبُوَّتهِ بنفسِ دعوتهِ ودينهِ ، ومعلومٌ أنَّ نَفسَ الدِّينِ الذي جاءَ بهِ ، والمِلَّةَ التي دعا إليها من أعظمِ براهينِ صدقهِ وشواهدِ نُبُوَّتهِ ، ومَن لم يُثْبِتْ لذلكَ صفاتٍ وُجوديَّةً أوجَبَتْ حُسْنَهُ وقَبولَ العقولِ لهُ، ولضدِّهِ صفاتٍ أوجَبَت قُبحَهُ ونُفورَ العُقولِ عنهُ : فَقَد سدَّ على نَفسهِ بابَ الاستدلالِ بنفسِ الدَّعوَةِ ، وجَعَلَها مُسْتَدَلًّا عليهِ فَقَط .

وممَّا يدُلُّ على صحَّةِ ذلكَ قولهُ تعالى : ﴿ ويُحِلُّ لهُم الطَّيِّباتِ ويُحرِّمُ عليهم الخَبائثَ ﴾ [الأعراف : ١٥٧]، فهذا صريحٌ في أنَّ الحلالَ كانَ طيِّبًا قبلَ حِلِّهِ ، وأنَّ الخَبيثَ كانَ خبيثًا قبلَ تحريمِهِ ، ولم يُسْتَفَدْ طِيبُ هذا وخُبْثُ هذا من نَفسِ الحِلِّ والتَّحريمِ لوجهَينِ اثنين :

أحدهما : أنَّ هذا عَلَمٌ من أعلامِ نُبُوَّتهِ التي احْتَجَّ اللَّهُ بها على أهلِ الكتابِ، فقال : ﴿ الَّذينَ يتَّبعونَ الرَّسولَ النَّبيَّ الأُمِّيَّ الَّذي يَجِدُونهُ مَكتوبًا عِنْدَهم في التَّوراةِ والإنجيلِ يأمُرُهُم بالمَعروفِ ويَنهاهُم عنِ المُنْكَرِ ويُحِلُّ لهم الطَّيباتِ ويُحَرِّمُ عليهم الخبائثَ ﴾ [الأعراف : ١٥٧]، فلو كانَ الطَّيِّبُ والخَبيثُ إنَّما

اسْتُفيدَ منَ التَّحريمِ والتَّحليلِ لم يكُن في ذلكَ دليلٌ ، فإنَّهُ بمنزلةِ أنْ يقالَ : يُحِلُّ لهم ما يُحِلُّ ، ويُحَرِّمُ عليهم ما يُحَرِّمُ ! وهذا أيضًا باطلٌ ، فإنَّهُ لا فائدَةَ فيهِ ، وهو **الوَجهُ الثَّاني** ؛ فَثَبَتَ أنَّهُ أَحَلَّ ما هو طَيِّبٌ في نَفسهِ قبلَ الحِلِّ فكساهُ بإحْلالهِ طِيبًا آخَرَ ، فصارَ مَنْشَأُ طِيبهِ منَ الوجهَينِ معًا .

فتأمَّلْ هذا الموضعَ حقَّ التَّأمُّلِ يُطْلِعْكَ على أسرارِ الشريعَةِ ويُشْرِفْكَ على محاسنها وكمالها وبَهجتها وجلالها ، وأنَّهُ منَ المُمتَنعِ في حِكمَةِ أحكمِ الحاكمينَ أنْ تَرِدَ بخلافِ ما وَرَدَتْ بهِ ، وأنَّ اللَّه تعالى يَتَنَزَّهُ عن ذلكَ كما يتنزَّهُ عن سائرِ ما لا يَليقُ بهِ .

وممَّا يدلُّ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ قُل إنَّما حرَّمَ ربِّيَ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ والإثمَ والبَغْيَ بغَيرِ الحقِّ وأنْ تُشركوا باللهِ ما لم يُنزِّل به سُلطانًا وأنْ تقولُوا على اللهِ ما لا تَعلمونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣]، وهذا دليلٌ على أنَّها فواحشُ في نَفسِها ، لا تَستَحسِنُها العقولُ ، فَعَلَّقَ التَّحريمَ بها لفُحْشِها ، فإنَّ تَرتيبَ الحُكْمِ على الوَصْفِ المُناسِبِ المُشتقِّ يدلُّ على أنَّه هو العلَّةُ المقتضيَةُ لهُ[1]، وهذا دليلٌ في جميعِ هذه الآياتِ التي ذَكَرْناها ، فدلَّ على أنَّهُ حَرَّمها لكونِها فواحشَ ، وحرَّمَ الخبيثَ لكونهِ خبيثًا ، وأمَرَ بالمعروفِ لكونهِ معروفًا ، والعلَّةُ يجبُ أنْ تُغايرَ المعلولَ ، فلو كانَ كونُهُ فاحشَةً هو معنى كونهِ مَنْهِيًّا عنهُ ، وكونُهُ خبيثًا هو معنى كونهِ مُحرَّمًا كانَت العلَّةُ عينَ المعلولِ ، وهذا مُحالٌ ، فتأمَّلْهُ ، وكذا تَحريمُ الإثْمِ والبَغيِ دليلٌ على أنَّ هذا وَصْفٌ ثابتٌ لهُ قبلَ التَّحريمِ .

ومِن هذا قولُهُ تعالى : ﴿ ولا تَقْرَبُوا الزِّنا إنَّهُ كانَ فاحشةً وساءَ سبيلًا ﴾

---

(١) انظر « شرح الكوكب المنير » (٤ / ٥١) لابن النجّار الحنبلي .

[الإسراء : ٣٢]، فعلَّلَ النَّهْيَ في المَوضِعَينِ بكونِ المَنهيِّ عنهُ فاحشةً ، ولو كانَ جِهَةَ كونِهِ فاحشةً هو النَّهيُ لكانَ تَعليلًا للشيءِ بنفسِهِ ، ولكانَ بمنزلَةِ أنْ يقالَ : لا تَقربوا الزِّنا فإنَّهُ يقولُ لكم : لا تَقربوهُ ، أو : فإنّهُ منهيٌّ عنهُ ! وهذا مُحَالٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّهُ يتضمَّنُ إخلاءَ الكلامِ منَ الفائدَةِ .

والثَّاني : انَّهُ تَعليلٌ للنَّهيِ بالنَّهيِ .

ومِن ذلكَ قولُه تعالى : ﴿ **ولولا أنْ تُصيبَهُم مُصيبَةٌ بِما قَدَّمَتْ أيدِيهِم فَيَقولوا ربَّنا لولا أرسَلْتَ إلينا رَسولًا فنَتَّبعَ آياتِكَ ونكونَ منَ المؤمنينَ** ﴾ [القصص : ٤٧]، فأَخْبَرَ تعالى أنَّ ما قَدَّمَتْ أيديهم قبلَ البعثَةِ سَبَبٌ لإصابتهم بالمُصيبَةِ ، وأنَّهُ سبحانهُ لو أَصابَهُم بما يَستحقُّونَ من ذلكَ لاحْتَجُّوا عليهِ بأنَّهُ لم يُرْسِلْ إليهم رَسولًا ، ولم يُنَزِّلْ عليهم كتابًا ، فَقَطَعَ هذه الحُجَّةَ بإرسالِ الرَّسولِ ، وإنزالِ الكتابِ ، لئلّا يكونَ للنَّاسِ على اللّهِ حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسلِ ، وهذا صَريحٌ في أنَّ أعمالَهم قبلَ البِعْثَةِ كانَت قبيحَةً بحيثُ استَحقُّوا أن يُصيبوا بها المُصيبَةَ ، ولكنَّهُ سبحانهُ لا يُعَذِّبُ إلّا بَعدَ إرسالِ الرُّسلِ ، **وهذا هو فَصْلُ الخطابِ** .

وتَحقيقُ القولِ في هذا الأصلِ العَظيمِ أنَّ القُبحَ ثابتٌ للفعلِ في نَفسِهِ ، وأنَّهُ لا يُعَذِّبُ اللَّهُ عليهِ إلّا بَعدَ إقامَةِ الحُجَّةِ بالرِّسالَةِ ، وهذه النُّكتَةُ هي الّتي فاتَت المُعتزلَةَ والكُلَّابيَّةَ[١] كِلَيْهِما ، فاستطالَتْ كلُّ طائفَةٍ منهما على الأخرى

---

(١) نِسبة إلى عبداللَّه بن سعيد بن كُلَّاب ، وَصَفَه الذهبي في « السِّير » (١١ / ١٧٤) بأنَّه « رأس المتكلِّمين بالبصرة في زمانه ، صاحب التصانيف في الردِّ على المعتزلة ، **وربَّما وافَقَهم** » . وانظر « مقالات الإسلاميّين » (١ / ٢٤٩) لأبي الحسن الأشعريّ .

لعَدَمِ جَمْعِها بينَ هذينِ الأمرينِ ، فاستطالَتِ الكُلَّابيَّةُ على المُعتزلَةِ بإِثْباتهم العذابَ قبلَ إرسالِ الرُّسلِ ، وتَرتيبِهم العقابَ على مُجرَّدِ القُبْحِ العقليِّ ، وأحسنوا في ردِّ ذلكَ عليهم ، واستطالَتِ المُعتزلَةُ عليهم في إنكارِهم الحُسْنَ والقُبحَ العَقليَّين جملَةً ، وجَعْلِهم انتفاءَ العذابِ قبلَ البعثَةِ دليلًا على انتفاءِ القُبْحِ واستواءِ الأفعالِ في أنفسِها ، وأَحْسَنُوا في ردِّ هذا عليهم ، فكلُّ طائفَةٍ استطالَتْ على الأُخرى بسببِ إنكارِها الصَّوابَ !

وأمَّا مَن سَلَكَ هذا المَسلَكَ الذي سَلَكْناهُ[1] فلا سبيلَ لواحدَةٍ من الطَّائِفَتَيْنِ إلى ردِّ قولِهِ ، ولا الظَّفَرِ عليهِ أصلًا ، فإنَّهُ مُوافقٌ لكلِّ طائفَةٍ على ما معها مِنَ الحقِّ ، مُقَرِّرٌ لهُ ، مُخالفٌ لها في باطلها ، مُنْكِرٌ لهُ ، وليسَ معَ النُّفاةِ - قَطُّ - دليلٌ واحدٌ صحيحٌ على نَفْيِ الحُسْنِ والقُبحِ العَقليَّينِ ، وأَنَّ الأفعالَ المُتضادَّةَ كلَّها في نَفسِ الأمرِ سواءٌ لا فَرقَ بينها إلّا بالأمرِ والنَّهيِ ! وكلُّ أدلَّتِهم على هذا باطلَةٌ كما سنذكُرُها ونذكُرُ بطلانَها - إنْ شاءَ اللّه تعالى - .

وليسَ معَ المعتزلَةِ دليلٌ واحدٌ صحيحٌ قطُّ يدلُّ على إثْباتِ العذابِ على مجرَّدِ القُبحِ العَقليِّ قبلَ بعثَةِ الرُّسلِ ، وأدلَّتُهم على ذلكَ كلُّها باطلَةٌ كما سنذكرُها ونَذكرُ بطلانَها - إن شاءَ اللّهُ تعالى - .

وممَّا يدلُّ على ذلكَ أيضًا أنَّه سبحانهُ يَحتَجُّ على فسادِ مَذهَبِ مَن عَبَدَ غيرَهُ بالأدلَّةِ العقليَّةِ التي تَقبلُها الفِطَرُ والعقولُ ، ويَجْعَلُ ما ركَّبهُ في العُقولِ من حُسْنِ عبادَةِ الخالقِ وحدَهُ ، وقُبْحِ عبادَةِ غيرِهِ من أعظمِ الأدلَّةِ على ذلكَ ، وهذا

---

(١) وخُلاصتُه أَنَّ الشرع عندما حرَّم وحلَّل كان ذلك لِقُبْحٍ وحُسنٍ في نفس هذه المحرَّمات أَو المُباحات ، وأَنَّ القُبح العقليَّ المجرَّد لا وزنَ له في الشرع إلَّا بموافقتِهِ .

في القرآنِ أكثرُ مِن أن يُذْكَرَ هاهُنا ، ولولا أنَّهُ مُستقِرٌّ في العُقولِ والفِطَرِ حُسْنُ عبادتِهِ وشُكرِهِ ، وقُبْحُ عبادَةِ غيرِهِ وتَرْكُ شكرِهِ : لَمَا احْتَجَّ عليهم بذلكَ أصلًا ، وإنَّما كانَت الحُجَّةُ في مجرَّدِ الأمرِ ؛ وطريقَةُ القرآنِ صريحَةٌ في هذا ، كقولِهِ تعالى : ﴿ يا أيُّها النَّاسُ اعبُدوا ربَّكُم الَّذي خَلَقَكُم والَّذينَ مِن قَبلِكُم لَعَلَّكُم تَتَّقونَ الَّذي جَعَلَ لكُمُ الأرضَ فراشًا والسَّماءَ بناءً وأنزَلَ منَ السَّماءِ ماءً فأخرَجَ بهِ منَ الثَّمراتِ رزقًا لكُم فلا تَجعَلوا للهِ أندادًا وأنتُم تعلمونَ ﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]، فَذَكَرَ سبحانهُ أمرَهم بعبادتِهِ ، وذكرَ اسمَ الرَّبِّ مُضافًا إليهم لمُقتَضى عُبوديَّتِهِم لربِّهِم ومالكهم ، ثمَّ ذكَرَ ضُروبَ إنْعامِهِ عليهم بإيجادهم وإيجادِ مَن قبلَهم ، وجَعَلَ الأرضَ فراشًا لهم يُمْكِنُهُم الاستقرارُ عليها والبناءَ والسُّكنى ، وجَعَلَ السَّماءَ بناءً وسَقْفًا ، فَذَكرَ أرضَ العالَمِ وسقْفَهُ ، ثمَّ ذكرَ إنزالَ مادَّةِ أقواتِهم ولباسِهم وثمارِهم ، مُنَبِّهًا بهذا على استقرارِ حُسنِ عبادَةِ مَن هذا شأنُهُ ، وتَشكرهُ الفِطَرُ والعقولُ ، وقُبْحِ الإشراكِ بهِ وعبادَةِ غيرِهِ ، ومن هذا قولُهُ تعالى حاكيًا عن صاحبِ ياسينَ أنَّهُ قال لقومِهِ مُحْتَجًّا بما تُقِرُّ بهِ فِطَرُهم وعقولُهم : ﴿ وما لِي لا أعبُدُ الَّذي فَطَرَني وإليهِ تُرْجَعونَ ﴾ [يس : ٢٢]، فتأمَّلْ هذا الخطابَ كيفَ تَجدُ تَحتَهُ أشرَفَ معنىً وأجلَّهُ ، وهو أنَّ كونَهُ سبحانهُ فاطرًا لعبادِهِ يقْتَضي عبادَتهم لهُ ، وأنَّ مَنْ كانَ مَفطورًا مَخلوقًا فَحقيقٌ بهِ أن يَعْبُدَ فاطِرَهُ وخالقَهُ ، ولاسيَّما إذا كانَ مرَدُّهُ إليهِ ، فمبدأُهُ منهُ ومَصيرهُ إليهِ ، وهذا يُوجِبُ عليهِ التَّفرُّغَ لعبادتِهِ .

ثمَّ احتَجَّ عليهم بما تُقِرُّ به عقولُهم وفِطَرُهم من قُبْحِ عبادَةِ غيرِهِ ، وأنَّها أقبحُ شيءٍ في العقلِ وأنكره ، فقال : ﴿ أأتَّخِذُ من دونهِ آلهَةً إنْ يُرِدْنِ الرَّحمنُ بِضُرٍّ لا

تُغْنِ عنِّي شفاعتُهم شيئًا ولا يُنقِذُونِ إنِّي إذًا لَفي ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ [يس : ٢٣ - ٢٤]، أفلا تَراهُ كيفَ لم يَحْتَجَّ عليهم بمُجرَّدِ الأمرِ ، بل احتَجَّ عليهم بالعقلِ الصَّحيحِ ، ومُقتَضى الفطرَةِ .

ومِن هذا قولهُ تعالى : ﴿ يا أيُّها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فاستَمِعُوا لهُ إنَّ الَّذينَ تَدْعُونَ من دونِ اللهِ لَن يَخْلُقوا ذُبابًا ولو اجتَمعوا لهُ وإن يَسْلُبْهُمُ الذُّبابُ شيئًا لا يَسْتَنْقِذوهُ منهُ ضَعُفَ الطَّالبُ والمَطلوبُ ما قَدَرُوا اللهَ حقَّ قَدْرِهِ إنَّ اللهَ لقويٌّ عزيزٌ ﴾ [الحج : ٧٣ -٧٤]، فَضَرَبَ لهم - سبحانهُ - مَثلًا مِن عقولهم يدلُّهُم على قُبحِ عبادتهم لغَيرِهِ ، وأنَّ هذا أمرٌ مُستقرٌّ قُبْحُهُ وهُجْنَتُهُ في كلِّ عَقلٍ وإنْ لم يَرِدْ به الشرعُ ، وهل في العَقلِ أنكرُ وأقبحُ مِن عبادَةِ مَن لو اجتَمَعوا كلُّهُم لم يَخلُقوا ذُبابًا واحدًا وإنْ يَسلبهُم الذُّبابُ شيئًا لم يَقْدِرُوا على الانتصارِ منهُ ، واستنقاذِ ما سَلَبَهُم إيَّاهُ ، وتَرْكِ عبادَةِ الخلّاقِ العليمِ ، القادرِ على كلِّ شيءٍ ، الذي ليسَ كمثلهِ شيءٌ ، أفلا تَراهُ كيفَ احتَجَّ عليهم بما ركَّبهُ في العُقولِ من حُسنِ عبادتهِ وَحْدَهُ ، وقُبْحِ عبادَةِ غيرِهِ ، وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلًا فيهِ شُرَكاءُ مُتشاكِسُونَ ورَجُلًا سَلَمًا لرجُلٍ هَل يَستَويانِ مثلًا ﴾ [الزمر: ٢٩]، هذا مَثلٌ ضَربهُ اللَّهُ لمَن عَبَدَهُ وَحدَهُ فَسلِمَ لهُ ، ولمن عَبَدَ مِن دونهِ آلهَةً فهم شُركاءُ فيهِ مُتشاكسونَ عَسرونَ ، فَهَل يَستوي في العُقولِ هذا ؟!

وهذا وَقَد أكثَرَ تعالى من هذه الأمثالِ ونَوَّعها مُستدلًّا بها على حُسنِ شُكرهِ وعبادتهِ ، وقُبحِ عبادَةِ غيرِهِ ، ولم يَحتجَّ عليهم بنَفسِ الأمرِ ، بل بما ركَّبهُ في عقولهم منَ الإقْرارِ بذلكَ ، وهذا كثيرٌ في القرآنِ ، فمَن تتبَّعهُ وَجَدَهُ .

وقال تعالى : ﴿ وقَضى ربُّكَ ألّا تَعبُدوا إلّا إيَّاهُ وبالوالدينِ إحْسَانًا ... ﴾

[الإسراء : ٢٣]، فَذَكَرَ توحيدَهُ ، وذكرَ المناهيَ التي نهاهم عنها ، والأوامرَ التي أَمَرَهُم بها ، ثمَّ خَتَمَ الآيَاتِ بقوله : ﴿ كلُّ ذلكَ كانَ سَيِّئُهُ عندَ ربِّكَ مَكروهًا ﴾ [الإسراء : ٣٥]، أيْ : مخالفَةُ هذه الأوامرِ وارتكابِ هذه المناهي سَيِّئَةٌ مكروهَةٌ للَّهِ .

تأمَّلْ قَولَهُ : ﴿ سيِّئهُ عندَ ربِّكَ مكروهًا ﴾ أي : أنَّهُ سَيِّئٌ في نَفسِ الأمرِ عندَ اللَّهِ ، حتى لو لم يَرِدْ به تَكليفٌ لكانَ سَيِّئَهُ في نَفسهِ عندَ اللَّهِ مكروهًا لهُ ، وكراهتُهُ سبحانهُ لهُ لِمَا هو عليهِ منَ الصِّفَةِ التي اقتَضَتْ أنْ كَرِهَهُ ، ولو كانَ قُبْحُهُ إنَّما هو مُجرَّدُ النَّهي لم يكُن مكروهًا للَّهِ ، إذ لا مَعنى للكراهَةِ عندهم إلّا كونُهُ منهيًّا عنهُ ، فيعودُ قولهُ : ﴿ كلُّ ذلكَ كانَ سيِّئهُ عندَ ربِّكَ مكروهًا ﴾ إلى مَعنى : كلُّ ذلكَ نُهِيَ عنهُ عندَ ربِّكَ ! ومعلومٌ أنَّ هذا غيرُ مُرادٍ منَ الآيَةِ .

وأيضًا فإذا وَقَعَ ذلكَ منهم فهو عندَ النُّفاةِ للحُسْنِ والقُبْحِ محبوبٌ للَّهِ ، مرضيٌّ لهُ ؛ لأنَّهُ إنَّما وَقَعَ بإرادتهِ ، والإرادَةُ عندهم هي المحبَّةُ لا فَرقَ بينهما ! والقرآنُ صريحٌ في أنَّ هذا كلَّهُ قبيحٌ عندَ اللَّهِ ، مكروهٌ ، مبغوضٌ لهُ ، وقَعَ أو لم يقَعْ ، وجَعَلَ سبحانهُ هذا البُغْضَ والقُبحَ سببًا للنَّهيِ عنهُ ، ولهذا جَعَلهُ عِلَّةً وحِكمَةً للأمرِ ، فتأمَّلْهُ ، والعلَّةُ غيرُ المَعلولِ ، وقال تعالى : ﴿ لَقَد أرسَلْنا رُسُلَنا بالبيِّناتِ وأنزَلنا معهم الكتاب والميزانَ ليقومَ الناسُ بالقِسْطِ ﴾ [الحديد : ٢٥] ؛ دلَّ ذلك على أَنَّ في نفسِ الأَمرِ قِسْطًا ، وأَنَّ اللَّه سبحانَه أَنْزَلَ كتابَه وأنزَلَ الميزانَ - وهو العَدلُ - ليقومَ النَّاسُ بالقسطِ ، وأنزَلَ الكتابَ لأجلهِ والميزانَ ، فَعُلِمَ أنَّ في نَفسِ الأمرِ ما هو قسطٌ وعَدلٌ حسنٌ ، ومخالفتُهُ قبيحةٌ ، وأَنَّ الكتابَ والميزانَ نَزَلا لأجلهِ ، ومَن ينفي الحُسْنَ والقُبْحَ يقولُ : ليسَ في

نَفسِ الأمرِ ما هو عَدْلٌ حَسَنٌ ، وإنَّما صارَ قِسْطًا وعَدلًا بالأمرِ فَقَط ! ونَحنُ لا نُنْكِرُ أنَّ الأمرَ كساه حُسْنًا وعَدلًا إلى حُسْنهِ وعَدلِهِ في نَفسِهِ ، فهو في نفسِه قِسطٌ حَسنٌ ، وكساهُ الأمرُ حُسْنًا آخَرَ يُضاعَفُ به كونُهُ عَدْلًا حَسَنًا ، فصارَ ذلكَ ثابتًا لهُ من الوجهَينِ جميعًا.

ومِن هذا قوله تعالى : ﴿ وإذا فَعَلوا فاحِشَةً قالوا وَجَدْنا عليها آباءَنا واللهُ أمَرنا بها قُلْ إنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بالفَحْشاءِ أَتَقُولونَ على اللهِ ما لا تَعلمونَ ﴾ [الأعراف : ٢٨] ؛ فقولهُ : ﴿ قُلْ إنَّ اللهَ لا يأمُرُ بالفحشاءِ ﴾ دليلٌ على أنَّها في نفسها فَحشاءُ ، وأنَّ اللَّهَ لا يأمرُ بما يكونُ كذلكَ ، وأنَّهُ يتعالى ويتقدَّسُ عنهُ ، ولو كانَ كونُهُ فاحشَةً إنَّما عُلِمَ بالنَّهيِ خاصَّةً كانَ بمنزلَةِ أن يُقالَ : إنَّ اللَّهَ لا يأمُرُ بما ينهى عنهُ ! وهذا كلامٌ يُصَانُ عنهُ آحادُ العُقلاءِ ، فكيفَ بكلامِ ربِّ العالمينَ ؟! ثمَّ أكَّدَ سبحانهُ هذا الإنكارَ بقوله : ﴿ قُل أمَرَ رَبِّي بالقِسطِ وأقيموا وُجوهَكُم عندَ كلِّ مَسْجِدٍ وادْعوهُ مُخْلِصين لهُ الدِّين ﴾ [الأعراف : ٢٩]، فأخبَرَ أنَّهُ يتعالى عن الأمرِ بالفَحْشاءِ ، بل أوامِرُهُ كلُّها حَسَنَةٌ في العُقولِ ، مقبولَةٌ في الفِطَرِ ؛ فإنَّهُ أمَرَ بالقسطِ لا بالجورِ وبإقامَةِ الوجوهِ له عندَ مساجدِهِ لا لغيرِهِ وبدعوتهِ وَحدَهُ مُخْلِصينَ لهُ الدِّينَ لا بالشركِ ، فهذا هو الذي يأمرُ به تعالى ، لا بالفَحشاءِ ، أفلا تَراهُ كيفَ يُخْبِرُ بحُسْنِ ما يأمرُ بهِ ويُحَسِّنهُ ، ويُنَزِّهُ نَفسهُ عن الأَمْرِ بضدِّهِ ، وأنَّهُ لا يَليقُ به تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دينًا مِمَّن أسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وهو مُحسِنٌ واتَّبَعَ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفًا واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلًا ﴾ [النساء : ١٢٥]، فاحْتَجَّ سبحانهُ على حُسْنِ دينِ الإسلامِ وأنَّهُ لا شيءَ أَحْسَنُ منهُ بأنَّهُ يَتَضَمَّنُ إسلامَ الوَجهِ للَّهِ - **وهو إخلاصُ القَصدِ والتَّوجُّهِ والعملِ لهُ سبحانهُ** -

والعَبدُ مع ذلكَ مُحْسِنٌ آتٍ بكلِّ حَسَنٍ ، لا مُرْتَكِبٌ للقُبْحِ الذي يكرهُهُ اللَّهُ ، بل هو مُخْلِصٌ لربِّهِ مُحْسنٌ في عبادتهِ بما يُحِبُّهُ ويَرضاه ، وهو مع ذلكَ مُتَّبِعٌ لملَّةِ إبراهيمَ في محبَّتهِ للَّهِ وَحدهُ وإخْلاصِ الدِّينِ لهُ ، وبَذْلِ النَّفسِ والمالِ في مَرْضاتهِ وحُبِّهِ .

هذا احْتِجاجٌ منهُ على أنَّ دينَ الإسلامِ أحسنُ الأديانِ مِمَّا تَضمّنهُ مما تستحسِنُهُ العُقولُ ، وتَشهدُ به الفِطَرُ وأنَّهُ قَد بَلَغَ الغايَةَ القُصوى في درجاتِ الحُسْنِ والكمالِ .

وهذا استدلالٌ بغيرِ الأمرِ المُجرَّدِ ، بل هو دليلٌ على أنَّ ما كانَ كذلكَ فحقيقٌ بأنْ يأمُرَ به عبادَهُ ، ولا يَرضى منهم سواهُ .

ومثلُ هذا قولُهُ تعالى : ﴿ وَمَنْ أحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دعا إلى اللَّهِ وعَمِلَ صالحًا وقالَ إنَّني منَ المُسلمين ﴾ [فصلت : ٣٣]، فهذا احتجاجٌ بما ركَّبَ في العقولِ والفِطَرِ ، لأنَّهُ لا قولَ للعَبدِ أَحْسَنُ من هذا القولِ ، وقال تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ منَ الَّذينَ هادُوا حَرَّمْنا عليهم طيِّباتٍ أُحِلَّتْ لهُم ﴾ [النساء : ١٦٠]، فأَيُّ شيءٍ أصرحُ من هذا ؟ حيثُ أخبَرَ سبحانهُ أنَّهُ حرَّمهُ عليهم مع كونهِ طيِّبًا في نفسهِ ، فلولا أنَّ طِيبَهُ أمرٌ ثابتٌ لهُ بدونِ الأمرِ لم يكُن لِيَجْمَعَ الطِّيبَ والتَّحريمَ ! وقَد أخبَرَ تعالى أنَّهُ حرَّمَ عليهم طيِّباتٍ كانَت حلالًا عقوبَةً لهم ، فهذا تَحريمُ عقوبَةٍ بخلافِ التَّحريمِ على هذه الأمَّةِ ؛ فإنَّهُ تَحريمُ صيانَةٍ وحمايَةٍ ، ولا فَرْقَ عندَ النُّفاةِ بينَ الأمرين ، بل الكلُّ سواءٌ ، فإنَّهُ سبحانهُ أمَرَ عبادَهُ بما أمَرَهم بِهِ رَحمَةً منهُ وإحسانًا وإنْعامًا عليهم، لأنَّ صلاحَهم في معاشِهم وأبدانِهم وأحوالِهم وفي معادِهم ومآلِهم إنَّما هو بفعلِ ما أُمروا به ، وهو في ذلكَ

بمنزلَةِ الغِذاءِ الذي لا قِوامَ للبَدنِ إلّا بهِ ، بل أعظمُ ، وليسَ مجرَّدَ تَكليفٍ وابتلاءٍ كما يظنُّهُ كثيرٌ منَ النَّاسِ ، ونهاهم عمَّا نهاهم عنهُ صِيانَةً وحِمْيَةً لهم ، إذ لا بقاءَ لِصِحَّتِهم ولا حِفْظَ لها إلّا بهذه الحِمْيَةِ ، فلم يأمُرْهم حاجَةً منهُ إليهم وهو الغنيُّ الحميدُ ، ولا حرَّمَ عليهم ما حرَّمَ بُخلًا منهُ عليهم وهو الجوادُ الكريمُ ، بل أَمْرُهُ ونَهْيُهُ عَينُ حظِّهم ، وسعادتُهم العاجلَةُ والآجلَةُ ، ومَصدَرُ أمرِهِ ونَهيِهِ رحمتُهُ الواسعَةُ وبرُّهُ وجودُهُ وإحسانُهُ وإنعامُهُ ، فلا يُسأَلُ عمَّا يَفعلُ ؛ لكمالِ حكمتِهِ وعلمِهِ ، ووقوعِ أفعالِهِ على وَفْقِ المَصلَحَةِ ، والرَّحمَةِ والحكمَةِ .

وقال تعالى : ﴿ أم لَم يَعرفوا رسولهم فهُم لهُ مُنكِرُون أم يقولونَ بهِ جِنَّةٌ بل جاءَهُم بالحقِّ وأكثرُهم للحقِّ كارهونَ وَلَو اتَّبعَ الحقُّ أهواءَهُم لَفَسَدَتِ السَّمٰواتُ والأرضُ ومَن فِيهنَّ بل آتيناهُم بِذِكْرِهِم فهُم عَن ذِكْرِهِم مُعْرِضون ﴾ [المؤمنون : ٦٩ - ٧١]، فأخبَرَ سبحانهُ أنَّ الحقَّ لو اتَّبَعَ أهواءَ العبادِ فجاءَ شرْعُ اللَّهِ ودينُهُ بأهوائهم لَفَسَدَتِ السَّمواتُ والأرضُ ومَن فيهنَّ .

ومعلومٌ أنَّ عندَ النُّفاةِ يجوزُ أنْ يَرِدَ شرعُ اللَّهِ ودينُهُ بأهواءِ العبادِ ، وأنَّهُ لا فَرْقَ في نَفسِ الأمرِ بينَ ما وَرَدَ بهِ وبينَ ما تَقتَضيهِ أهواؤهُم إلّا مجرَّدُ الأمرِ ، وأنَّهُ لو وَرَدَ بأهوائهم جازَ وكانَ تعبُّدًا ودينًا ، وهذه مُخالَفَةٌ صَريحَةٌ للقُرآنِ ، وأنَّهُ منَ المُحالِ أن يتَّبعَ الحقُّ أهواءَهُم ، وأنَّ أهواءَهُم مُشتمِلَةٌ على قُبْحٍ عَظيمٍ لو وَرَدَ الشرعُ بهِ لَفَسَدَ العالَمُ أعلاهُ وأسفلُهُ وما بينَ ذلكَ ، ومعلومٌ أنَّ هذا الفسادَ إنَّما يكونُ لقُبْحِ خلافِ ما شَرَعَهُ اللَّهُ وأَمَرَ بهِ ، ومُنافاتِهِ لصلاحِ العالَمِ عُلْوِيِّهِ وسُفليِّهِ ، وأنَّ خرابَ العالَمِ وفسادَهُ لازمٌ لحصولِهِ ولشرعِهِ ، وأنَّ كمالَ حكمةِ اللَّهِ وكمالَ علمِهِ ورحمتِهِ وربُوبيَّتِهِ يأبى ذلكَ ويمنعُ منهُ ، ومَن يقول : الجميعُ في

نَفسِ الأمرِ سواءٌ ، يُجَوِّزُ وُرودَ التَّعبُّدِ بكلِّ شيءٍ ، سواءٌ كانَ من مُقتَضى أهوائِهِم أو خلافِها !!

ومثلُ هذا قولُهُ تعالى : ﴿ لو كانَ فيهما آلِهَةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدتا فسبحانَ اللهِ ربِّ العَرشِ ﴾ [الأنبياء : ٢٢]، أي : لو كانَ في السَّمواتِ والأرضِ آلِهةٌ تُعْبَدُ غيرُ اللَّهِ لَفَسَدتا وبَطَلَتا ، ولم يقُل : أربابٌ ، بل قال : آلِهَةٌ ؛ والإلهُ هو المَعبودُ المألوهُ ، وهذا يدلُّ على أنَّهُ منَ المُمتَنِعِ المُستحيلِ عَقلًا أنْ يَشْرَعَ اللَّهُ عبادَةَ غيرِهِ أبدًا ، وأنَّهُ لو كانَ معهُ مَعبودٌ سواهُ لَفَسَدَتِ السَّمواتُ والأرضُ ، فقُبحُ عبادَةِ غيرِهِ قَد استقرَّ في الفِطَرِ والعُقولِ وإنْ لم يَرِد بالنَّهْيِ عنهُ شرعٌ ، بل العقلُ يَدُلُّ على أنَّهُ أقبحُ القبيحِ على الإطلاقِ ، وأنَّهُ منَ المُحالِ أنْ يَشْرَعَهُ اللَّهُ قَطُّ ، فصلاحُ العالَمِ في أنْ يكونَ اللَّهُ وَحدَهُ هو المَعبودَ ، وفسادُهُ وهلاكُهُ في أن يُعبَدَ معهُ غيرُهُ ، ومُحالٌ أَنْ يَشْرَعَ لعبادِهِ ما فيهِ فسادُ العالَمِ وهلاكُهُ ، بل هو المُنزَّهُ عن ذلك .

□ □ □ □ □

١٣٩ - فَصْلٌ
[التسوية بين المُختلِفَيْن]

وَقَد أنكَرَ تعالى على مَن نَسبَ إلى حِكمَتِهِ التَّسويَةَ بينَ المُختلِفَيْنِ ، كالتَّسويَةِ بينَ الأبرارِ والفجّارِ ، فقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجعَلُ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلوا الصَّالحاتِ كالمُفسِدين في الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ المُتَّقينَ كالفُجَّار ﴾ [ص : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذين اجْتَرَحوا السيِّئاتِ أَنْ نجعلَهم كالَّذين آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات سواءً مَحياهُم ومَماتُهم ساءَ ما يَحْكُمونَ ﴾ [الجاثية : ٢١]، فدلَّ على أنَّ هذا حكمٌ سيِّئٌ قَبيحٌ ، يُنزَّهُ اللَّهُ عنهُ ، ولَم يُنْكِرْهُ سبحانهُ من جِهَةِ أنَّهُ أخبَرَ بأنَّهُ لا يكونُ ، وإنَّما أَنْكَرَهُ مِن جهَةِ قُبْحِهِ في نَفسِهِ ، وأنَّهُ حُكْمٌ سَيِّئٌ يتعالى ويتنزَّهُ عنهُ لمنافاتهِ لحكمتهِ وغِناهُ وكمالهِ ، ووقوعِ أفعالهِ كلِّها على السَّدادِ والصَّوابِ والحكمَةِ ، فلا يَليقُ بِهِ أَنْ يَجْعَلَ البَرَّ كالفاجرِ ، ولا المُحسِنَ كالمُسيءِ ، ولا المؤمنَ كالمُفسدِ في الأرضِ ، فَدَلَّ على أنَّ هذا قبيحٌ في نفسهِ ، تعالى اللَّهُ عن فعلهِ .

ومِن هذا أيضًا إنكارُهُ سبحانهُ على مَن جوَّزَ أنْ يَترُكَ عِبادَهُ سُدىً ، فلا يأمرُهم ، ولا ينهاهُم ، ولا يُثيبُهم ، ولا يُعاقِبُهم ! وأنَّ هذا الحُسبانَ باطلٌ ، واللَّهُ مُتَعالٍ عنهُ لمنافاتهِ لحكمتهِ وكمالهِ ، كما قال تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإنسانُ أن يُترَكَ سُدىً ﴾ [القيامة : ٣٦]، قال الشافعي رضيَ اللَّهُ عنهُ : أيْ : مُهملًا لا

يُؤْمَرُ ولا يُنهى[١]، وقال غيرهُ : لا يُثابُ ولا يُعاقَبُ[٢]، والقولانِ واحدٌ ؛ لأَنَّ الثَّوابَ والعقابَ غايَةُ الأمرِ والنَّهيِ ، فهو سبحانهُ خَلَقَهُم للأمرِ والنَّهيِ في الدُّنيا ، والثَّوابِ والعقابِ في الآخرَةِ ، فأنْكَرَ سبحانهُ على مَن زَعَمَ أنَّهُ يُترَكُ سدىً إنكارَ مَن جَعَلَ في العَقلِ استقباحَ ذلكَ واستهجانَهُ ، وأنَّهُ لا يَليقُ أن يُنسَبَ ذلكَ إلى أحكمِ الحاكمينَ .

ومثلُهُ قوله تعالى : ﴿ أفَحَسِبتُم أنَّما خَلَقْناكُم عَبَثًا وأنَّكُم إلينا لا تُرْجَعونَ فَتعالى اللَّهُ المَلِكُ الْحَقُّ لا إلَهَ إلّا هوَ ربُّ العَرشِ الكريمِ ﴾ [المؤمنون : ١١٥]، فنزَّهَ نَفسَهُ سبحانهُ وباعَدَها عن هذا الحُسبانِ ، وأنَّهُ يتعالى عنهُ ولا يَليقُ بِهِ لقُبحِهِ ولمنافاتِهِ لحكمتهِ ومُلْكِهِ وإلهيَّتِهِ ، أفلا تَرَى كيفَ ظَهَرَ في العقلِ الشَّهادَةُ بدينِهِ وشرعِهِ وبثوابِهِ وعقابِهِ ، وهذا يدلُّ على إثباتِ المَعادِ بالعَقلِ ، كما يَدلُّ على إثْباتِهِ بالسَّمعِ[٣]، وكذلكَ دينُهُ وأمرُهُ وما بَعَثَ به رُسُلَهُ هو ثابتٌ في العقولِ جملَةً ، ثمَّ عُلِمَ بالوَحيِ ، **فَقَد تطابَقَتْ شهادَةُ العَقلِ والوَحيِ على تَوحيدِهِ وشرعِهِ** ، والتَّصديقِ بوعدِهِ ووعيدِهِ ، وأنَّهُ سبحانهُ دعا عبادَهُ على ألْسِنَةِ رسلِهِ إلى ما وُضِعَ في العُقولِ حُسْنُهُ ، والتَّصديقُ بِهِ جُملَةً ، فجاءَ الوَحيُ مُفصِّلًا ومُبيِّنًا ومُقرِّرًا ومُذكِّرًا لما هو مَركوزٌ في الفِطَرِ والعقولِ ، ولهذا سألَ هِرَقْلُ أبا سُفيانَ في جُملَةِ ما سألَهُ عنه مِن أدلَّةِ النُّبوَّةِ وشواهدِها عمَّا يأمرُ بِهِ النَّبيُّ ﷺ ،

---

(١) انظر « مدارج السَّالكين » (١ / ٩٨) ، و « الصواعق المرسلة » (٤٨٠ - ٤٨١ - مختصره) .

وانظر ما سبق (ص ٨) .

(٢) قارن بـ « المحُرَّر الوجيز » (١٦ / ١٨١) لابن عطيَّة ، و « التفسير الوَسيط » (٤ / ٣٩٦) للواحدي .

(٣) أي : بالشرع .

فقال : بمَ يأمركم ؟ قال : يأمُرنا بالصَّلاةِ والصِّدقِ والعَفافِ[١]، فَجَعَلَ ما يأمرُ بهِ من أدلَّةِ نبوَّتهِ ، فإنَّ أكذَبَ الخَلْقِ وأفجرَهم مَن ادَّعى النُّبوَّةَ وهو كاذبٌ فيها على اللَّهِ ، وهذا مُحالٌ أن يأمرَ إلَّا بما يَليقُ بكذبهِ وفجُورهِ وافترائهِ فدَعوتُهُ تَليقُ به ، وأمَّا الصَّادقُ البارُّ الذي هو أصْدَقُ الخَلْقِ وأبرُّهم ، فدَعْوَتُهُ لا تكونُ إلّا أكمَلَ دَعوَةٍ وأشرفَها وأجلَّها وأعظمَها ؛ فإنَّ العُقولَ والفِطَرَ تَشهدُ بحُسْنِها وصِدْقِ القائمِ بها فلو كانَت الأفعالُ كلُّها سواءً في نَفسِ الأمرِ لم يَكُن هناكَ فرقانٌ بينَ ما يَجُوزُ أن يَدعُوَ إليهِ الرَّسولُ وما لا يَجوزُ أن يَدعو إليهِ ، إذِ العُرْفُ[٢] وضدُّهُ إنَّما يُعْلَمُ بنَفسِ الدَّعوَةِ والأمرِ والنَّهي .

وكذلكَ مسألةُ النَّجاشيِّ لجَعفرٍ وأصحابهِ عمَّا يَدعو إليهِ الرَّسولُ[٣]، فدلَّ على أنَّهُ مِنَ المُستقِرِّ في العُقولِ والفِطَرِ إنقسامُ الأفعالِ إلى قَبيحٍ وحَسَنٍ في نَفسهِ ، وأنَّ الرُّسُلَ تَدعو إلى حَسَنها وتَنهى عن قَبيحِها ، وأنَّ ذلكَ من آياتِ صِدْقِهم وبراهينِ رسالتِهم وهو أَوْلَى وأعظمُ عندَ أُولي الألبابِ والحِجى من مُجَرَّدِ خوارقِ العاداتِ ، وإنْ كانَ انتفاعُ ضُعَفاءِ العُقولِ بالخوارقِ في الإيمانِ أعظمَ مِن انتفاعِهم بنفسِ الدَّعوَةِ وما جاءَ به منَ الإيمانِ .

فطُرقُ الهدايَةِ مُتنوِّعَةٌ رحمَةً منَ اللَّهِ بعبادهِ ، ولُطفًا بهم لِتَفاوُتِ عقولِهم وأَذْهانِهم وبصائِرهم :

---

(١) رواه البخاري (رقم : ٧) .

(٢) المعروف .

(٣) رواه - مُطوَّلًا - أَحمد (١٧٤٠) ، وابنُ إسحاق في « السيرة » (١ / ٣٥٧ - ٣٦٢ - ابن هشام) ، وأَبو نُعيم في « الدَّلائل » (١٩٤) وفي « الحلية » (١ / ١١٥) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٣٠١ - ٣٠٤) عن جعفر بن أَبي طالب بسندٍ حسنٍ لحالِ محمد ابن إسحاقَ .

فمنهم مَن يَهتدي بنفسِ ما جاءَ به وما دعا إليهِ من غيرِ أن يَطْلُبَ منهُ بُرهانًا خارجًا عن ذلكَ ، كحالِ الكُمَّلِ منَ الصَّحابَةِ كالصِّدِّيقِ رضيَ اللَّهُ عنهُ .

ومنهم مَن يَهتَدي بمعرفتهِ بحالهِ ﷺ ، وما فُطِرَ عليهِ منَ كمالِ الأخلاقِ والأوصافِ والأفعالِ ، وأنَّ عادَةَ اللَّهِ أن لا يُخزِي مَن قامَت بهِ تلكَ الأوصافُ والأفعالُ لعلمهِ باللَّهِ ومعرفتهِ بهِ ، وأنَّهُ لا يُخزي مَن كانَ بهذه المثابَةِ كما قالَت أُمُّ المؤمنينَ خَديجَةُ رضيَ اللَّهُ عنها لهُ ﷺ : « أَبْشِرْ فواللَّهِ لَن يُخْزِيَكَ اللَّهُ أبدًا ؛ إنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وتَصْدُقُ الحَديثَ ، وتَحمِلُ الكَلَّ ، وتُقْري الضَّيْفَ ، وتُعينُ على نوائبِ الحقِّ »[1]، فاستدلَّتْ بمعرفتها باللَّهِ وحكمتهِ ورَحمتهِ على أنَّ مَن كانَ كذلكَ فإنَّ اللَّهَ لا يُخْزيهِ ولا يَفضَحُهُ ، بل هو جديرٌ بكرامَةِ اللَّهِ واصطفائهِ ومحبَّتهِ وتوبتهِ .

وهذه المقاماتُ في الإيمانِ عَجزَ عنها أكثرُ الخَلْقِ ، فاحْتاجُوا إلى الخوارقِ والآياتِ المَشهودَةِ بالحِسِّ ، فآمَنَ كثيرٌ منهم عليها ، وأضعَفُ النَّاسِ إيمانًا مَن كانَ إيمانهُ صادرًا من المَظهَرِ ورؤيَةِ غَلَبتهِ ﷺ للنَّاسِ ، فاستَدلُّوا بذلكَ المَظهرِ والغَلَبَةِ والنُّصْرَةِ على صحَّةِ الرِّسالَةِ ، فأينَ بصائرُ هؤلاءِ مِن بصائرِ مَن آمَنَ بهِ وأهلُ الأرضِ قَد نَصَبوا لهُ العَداوَةَ ، وَقد نالَهُ مِن قومهِ ضُروبُ الأذى وأصحابُهُ في غايَةِ قِلَّةِ العَدَدِ والمَخافَةِ منَ النَّاسِ ؟ ومع هذا فقلبُهُ مُمْتَلئٌ بالإيمانِ ، واثقٌ بأنَّهُ سَيَظْهَرُ على الأُمَمِ ، وأنَّ دينَهُ سيَعلو كلَّ دين[2] .

وأضعفُ مِن هؤلاءِ إيمانًا مَن إيمانهُ إيمانُ العادَةِ والمَرْبا[3] والمنشأ ؛ فإنَّهُ نشأَ

---

(١) رواه البخاري (٣) و (٣٣٩٢) و (٤٩٥٣) ومواضع أُخرى .

(٢) ولو بعد حِين .

(٣) أي : ما تربَّى عليه .

بينَ أبوينِ مُسلمينِ وأقاربَ وجيرانٍ وأصحابٍ كذلكَ ، فنشأ واحدًا منهم ، ليسَ عندهُ مِنَ الرَّسولِ والكتابِ إلّا اسمُهما ، ولا منَ الدِّينِ إلّا ما رأى عليهِ أقاربَهُ وأصحابَهُ ! فهذا دينُ العوائدِ ، وهو أَضعَفُ شيءٍ ، وصاحبُهُ بحَسبِ مَن يقترنُ به ، فلو قُيِّضَ لهُ مَنْ يُخرِجُهُ عنهُ لم يكُن عليهِ كُلْفَةٌ في الانتقالِ عنهُ .

والمقصودُ أنَّ خواصَّ الأُمَّةِ ولبُابَها لَمَّا شَهِدَتْ عقولُهم حُسْنَ هذا الدِّينِ وجلالتَهُ وكمالَهُ ، وشهدَتْ قُبْحَ ما خالَفَهُ ونَقْصَهُ ورَدَاءَتَهُ خالطَ الإيمانُ بهِ ومحبَّتُه بشاشةَ قلوبهم ، فلو خُيِّرَ بينَ أن يُلْقَىٰ في النَّارِ وبينَ أن يَختارَ دينًا غيرَهُ لاخْتَارَ أن يُقْذَفَ في النَّارِ ، وتُقطَّعَ أَعْضاؤهُ ، ولا يَختارَ دينًا غَيْرَهُ .

وهذا الضَّرْبُ منَ النَّاسِ هُم الذينَ استقرَّتْ أقدامُهم في الإيمانِ ، وهم أبعَدُ النَّاسِ عن الارْتدادِ عنهُ ، وأحقُّهُم بالثَّباتِ عليهِ إلى يومِ لقاءِ اللَّهِ ، ولهذا قال هرَقلُ لأبي سُفيانَ : أيرتدُّ أحدٌ منهم عن دينهِ سَخْطَةً لهُ ؟ قال : لا، قال : فكذلكَ الإيمانُ إذ خالطَت بشاشتُهُ القلوبَ لا يَسْخَطُهُ أحدٌ[1].

والمَقصودُ أنَّ الدَّاخلينَ في الإسلامِ - المُستَدلِّينَ على أنَّهُ مِن عندِ اللَّهِ لِحُسْنهِ وكمالِهِ ، وأنَّهُ دينُ اللَّهِ الذي لا يجوزُ أنْ يكونَ من عندِ غيرهِ - هم خَوَاصُّ الخَلْقِ، والنُّفاةُ سَدُّوا على أنفسِهم هذا الطَّريقَ فلا يُمْكِنُهم سلوكُهُ .

□ □ □ □ □

---

(١) قِطعة من حديث أَبي سفيان ، وقد تقدَّم تخريجُه .

١٤٠ - فَصْلٌ

[المصالح والمفاسد]

وتَحقيقُ هذا المقامِ بالكلامِ في مقامَينِ :

أحدهما : في الأعمالِ خُصوصًا ، ومراتِبها في الحُسْنِ والقُبْحِ .

الثَّاني : في المَوجوداتِ عُمومًا ومراتِبها في الخَيرِ والشرِّ .

أمَّا المقامُ الأوَّلُ : فالأعمالُ إمَّا أن تَشتملَ على مَصلحَةٍ خالصَةٍ أو راجحَةٍ ، وإمَّا أن تَشتملَ على مَفسدَةٍ خالصَةٍ أو راجحَةٍ ، وإمَّا أن تَستَويَ مَصلحتُها ومَفسدتُها .

فهذه أقسامٌ خمسَةٌ ، منها أربعَةٌ تأتي بها الشرائعُ ، فتأْتي بما مَصلحتُهُ خالِصَةٌ أو راجحَةٌ ، آمِرَةً بِهِ مُقتضِيَةً لهُ ، وما مَفسدتُهُ خالصَةٌ أو راجحَةٌ فحُكْمُها فيهِ النَّهيُ عنهُ ، وطَلَبُ إعدامهِ ، فتأتي بتَحصيلِ المَصلَحَةِ الخالصَةِ والرَّاجحَةِ أو تكميلها بحَسَبِ الإمْكانِ ، وتَعطيلِ المَفْسَدَةِ الخالصَةِ أو الرَّاجحَةِ أو تَقليلهما بحَسَبِ الإمكانِ ، فمدارُ الشرائعِ والدِّياناتِ على هذه الأقسامِ الأربعَةِ .

وتنازَعَ النَّاسُ هنا في مسألتين :

المسألةُ الأولى : في وجودِ المَصلَحَةِ الخالصَةِ والمَفسَدَةِ الخالصَةِ ، فمِنهم مَن مَنَعهُ ، وقال : لا وُجودَ لهُ ؛ قال : لأنَّ المَصلَحَةَ هيَ النَّعيمُ واللذَّةُ وما يُفْضي إليهِ ، والمَفسَدَةُ هي العذابُ والألمُ وما يُفضي إليهِ، قالوا : والمأمورُ بهِ لا بدَّ أنْ يَقترنَ به ما يحتاجُ معهُ إلى الصَّبرِ على نَوعٍ منَ الألمِ ، وإنْ كانَ فيهِ لذَّةٌ وسرورٌ

وفَرَحٌ فلا بدَّ من وقوعِ أذىً ، لكنْ لمَّا كانَ هذا مغمورًا بالمَصلَحَةِ لم يُلْتَفَتْ إليهِ ولم تُعطَّل المَصلَحَةُ لأجلِهِ ، **فتركُ الخَيرِ الكثيرِ الغالبِ لأجلِ الشرِّ القليلِ المَغلوبِ شرٌّ كثيرٌ**(١).

قالوا : وكذلكَ الشرُّ المنهِيُّ عنهُ إنَّما يفعلُهُ الإنسانُ لأنَّ لهُ فيهِ غَرَضًا ووَطَرًا ما ، وهذه مَصلَحَةٌ عاجلَةٌ لهُ ، فإذا نَهَىٰ عنهُ وتَرَكَهُ فاتَتْ عليهِ مَصلحتُهُ وَلَذَّتُهُ العاجلَةُ وإنْ كانَت مَفسدتُهُ أعظمَ مِن مصلحتِهِ ، بل مَصلحتُهُ مَغمورَةٌ جِدًّا في جَنْبِ مَفسدتِهِ ، كما قال تعالى في الخَمْرِ والمَيسرِ : ﴿ ... قُل فيهما إثمٌ كبيرٌ ومنافِعُ للنَّاسِ وإثْمُهُما أكبَرُ من نَفعهما ﴾ [البقرة : ٢١٩] ؛ فالرِّبا والظُّلمُ والفواحشُ والسِّحرُ وشربُ الخَمرِ وإنْ كانَت شُرورًا ومفاسدَ ففيها منفعَةٌ ولذَّةٌ لفاعِلِها ، ولذلكَ يُؤْثِرُها ويَختارُها ، وإلّا فلو تجرَّدَتْ مَفسدتُها من كلِّ وَجهٍ لَمَا آثَرَها العاقلُ ، ولا فَعَلَها أصلًا .

ولَمَّا كانَت خاصَّةُ العَقلِ النَّظرَ إلى العواقبِ والغاياتِ ، كانَ أعقلُ النَّاسِ أتْرَكهُم لِمَا تَرجَّحَتْ مَفسدتُهُ في العاقبَةِ ، وإن كانَتْ فيهِ لذَّةٌ ما ومنفعَةٌ يَسيرَةٌ بالنِّسبَةِ إلى مَضرَّتِهِ .

ونازَعَهُم آخَرونَ ، وقالوا : القِسْمَةُ تَقْتَضي إمْكَانَ هذينِ القسمينِ ، والوجودُ يَدُلُّ على وقوعِهِما ، فإنَّ معرفَةَ اللَّهِ ومحبَّتَهُ والإيمانَ بِهِ خَيْرٌ مَحْضٌ من كُلِّ وَجهٍ لا مَفسَدَةَ فيهِ بوجهٍ ما .

قالوا : ومعلومٌ أنَّ الجنَّةَ خَيْرٌ مَحْضٌ لا شرَّ فيها أصلًا ، وأنَّ النَّارَ شرٌّ مَحْضٌ لا خَيرَ فيها أصلًا ، وإذا كانَ هذانِ القسمانِ موجودَيْنِ(٢) في الآخرَةِ فما

---

(١) قاعدةٌ منهجيَّةٌ عظيمةٌ .

(٢) في « الأَصل » : « موجودان » .

المحلُّ لوجودِهما في الدُّنيا ؟

قالوا : وأيضًا فالمَخلوقاتُ كلُّها منها ما هوَ خَيرٌ مَحْضٌ لا شرَّ فيهِ أصلًا كالأنبياءِ وَالملائكَةِ، ومنها ما هو شرٌّ مَحْضٌ لا خَيرَ فيهِ أصلًا كإبليسَ والشياطينِ، ومنها ما هوَ خَيرٌ وشرٌّ وأحدُهما غالبٌ على الآخَرِ ، فَمِنَ النَّاسِ مَن يغلبُ خَيرُهُ على شرِّهِ ومنهم مَن يغلبُ شرُّهُ على خَيرِه ، فهكذا الأعمالُ منها ما هو خالصُ المَصلَحَةِ وراجحُها ، وخالصُ المَفسَدَةِ وراجحُها ، هذا في الأعمالِ كما أنَّ ذلكَ في العُمَّالِ .

قالوا : وَقَد قال اللَّهُ تعالى في السَّحَرَةِ : ﴿ ويَتَعلَّمونَ ما يَضُرُّهُم ولا يَنفعُهُم ﴾ [البقرة : ١٠٢]، فهذا دليلٌ على أنَّهُ مضرَّةٌ خالصَةٌ لا مَنفعَةَ فيهِ إمَّا لأنَّ بَعضَ أنواعهِ مَضَرَّةٌ خالِصَةٌ لا مَنفَعَةَ فيها بوجهٍ ، فما كلُّ السِّحرِ يُحَصِّلُ غَرَضَ السَّاحرِ ، بل يتعلَّمُ مئةَ بابٍ منهُ حتى يُحَصِّلَ غَرَضَه ببابٍ ، والباقي مَضرَّةٌ خالِصَةٌ .

وقِسْ على هذا ، فهذا منَ القسمِ الخالصِ المَفسدَةِ ، وإمَّا لأنَّ المنفعَةَ الحاصلَةَ للسَّاحرِ لمَّا كانَت مَغمورَةً مُستهْلَكَةً في جَنْبِ المَفسَدَةِ العَظيمَةِ فيهِ جُعِلَتْ كَلَا مَنفعَةٍ ، فيكونُ من القسمِ الرَّاجحِ المَفسَدَةِ .

وعلى القولينِ ؛ فكلُّ مأمورٍ بهِ فهو راجحُ المَصلَحَةِ على تَركْهِ ، وإنْ كانَ مَكروهًا للنُّفوسِ ؛ قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عليكُم القِتالُ وهو كُرْهٌ لكُم وعَسى أنْ تَكرهُوا شيئًا وهو خَيرٌ لكُم وعَسى أنْ تُحِبُّوا شيئًا وهو شَرٌّ لكُم واللهُ يَعْلَمُ وأنتُم لا تَعلمونَ ﴾ [البقرة : ٢١٦]، فبيَّنَ أنَّ الجهادَ الذي أُمِروا بهِ وإنْ كانَ مَكروهًا للنُّفوسِ شاقًّا عليها فمصلحتُهُ راجحَةٌ ، وهو خَيرٌ لهم ، وأحمَدُ عاقبَةً ، وأعظمُ

فائدَةً منَ التّقاعُدِ عنهُ ، وإيثارِ البقاءِ والرَّاحَةِ ، فالشرُّ الذي فيهِ مَغمورٌ بالنِّسبَةِ إلى ما تَضَمَّنَهُ منَ الخَيرِ ، وهكذا كلُّ مَنهِيٍّ عنهُ فهو راجحُ المَفسَدَةِ ، وإنْ كانَ مَحبوبًا للنُّفوسِ مُوافقًا للهَوى فمضرَّتهُ ومَفسدتهُ أعظَمُ ممَّا فيهِ منَ المنفعَةِ ، وتلكَ المَنفعَةُ واللذَّةُ مغمورَةٌ مُستَهْلَكَةٌ في جَنْبِ مَضَرَّتِهِ، كما قال تعالى: ﴿ وإثمُهُما أكبرُ مِن نَفعِهِما ﴾ [البقرة : ٢١٩]، وقال : ﴿ وعَسى أن تُحبُّوا شيئًا وهوَ شرٌّ لكُم ﴾ [البقرة : ٢١٦] .

وفَصلُ الخطابِ في المسألَةِ : إذا أُريدَ بالمَصلَحَةِ الخالصَةِ أنَّها في نَفسِها خالصَةٌ مِنَ المَفسَدَةِ لا يَشُوبُها مَفسَدَةٌ ؛ فلا رَيْبَ في وُجودِها ، وإنْ أُريدَ بها المَصلَحَةُ التي لا يَشُوبُها مَشقَّةٌ ولا أذىً في طريقِها والوَسيلَةِ إليها ، ولا في ذاتِها ، فليسَتْ بموجودَةٍ بهذا الاعتبارِ ، إذِ المصالحُ والخَيراتُ واللَّذَّاتُ والكمالاتُ كلُّها لا تُنَالُ إلّا بحظٍّ منَ المشقَّةِ ، ولا يُعْبَرُ إليها إلّا على جسرٍ منَ التَّعبِ .

وقَد أجْمَعَ عُقلاءُ كُلِّ أُمَّةٍ على أنَّ النَّعيمَ لا يُدْرَكُ بالنَّعيم ، وأنَّ مَن آثَرَ الرَّاحَةَ فاتَتْهُ الرَّاحَةُ ، وأنَّ بحَسبِ ركوبِ الأهوالِ واحتمالِ المشاقِّ تكونُ الفَرْحَةُ والمَلَذَّةُ ، فلا فَرْحَةَ لمَن لا همَّ لهُ ، ولا لذَّةَ لمَن لا صَبرَ لهُ ، ولا نَعيمَ لمَن لا شقاءَ لهُ ، ولا راحَةَ لمَن لا تَعَبَ لهُ ، بل إذا تَعِبَ العَبدُ قليلًا استراحَ طويلًا ، وإذا تَحمَّلَ مشقَّةَ الصَّبرِ ساعَةً قادَهُ لحياةِ الأبدِ .

وكلُّ ما فيهِ أهلُ النَّعيمِ المُقيمِ فهو صَبرُ ساعَةٍ ، واللَّهُ المُستعانُ ، ولا قوَّةَ إلّا باللَّهِ .

وكلَّما كانَت النُّفوسُ أَشْرَفَ ، والهمَّةُ أعلى ، كانَ تعبُ البَدنِ أوفرَ ،

وحظُّهُ منَ الرَّاحَةِ أقلُّ ، كما قال المُتَنبِّي :

وإذا كانَت النُّفوسُ كبارًا تَعِبَتْ في مُرادِها الأجسامُ

وقال ابنُ الرُّومي :

قَلبٌ يَظَلُّ على أفكارِهِ وَيَدٌ تُمضي الأُمورَ ونَفسٌ لهوُها التَّعبُ

وقال مُسلمٌ في « صَحيحِهِ »[1]: قال يَحيى بنُ أبي كثيرٍ : لا يُنالُ العلمُ براحَةِ الجسْمِ .

ولا رَيْبَ عندَ كلِّ عاقلٍ أنَّ كمالَ الرَّاحَةِ بحَسَبِ التَّعَبِ ، وكمالَ النَّعيمِ بحَسَبِ تحمُّلِ المَشاقِّ في طريقهِ ، وإنَّما تَخْلُصُ الرَّاحَةُ واللذَّةُ والنَّعيمُ في دارِ السَّلامِ فأمَّا في هذه الدَّارِ فكلّا ولمَّا ...

وبهذا التَّفصيلِ يزولُ النِّزاعُ في المَسألةِ ، وتعودُ مسألةَ وِفَاقٍ .

□□□□□

(١) (٦١٢) (١٧٥) .

١٤١ - فَصلٌ

[تساوي المصلحة والمفسدة]

وأمَّا المَسألةُ الثَّانيَةُ وهي ما تَساوَتْ مَصلحتُهُ ومَفسدتهُ : فَقَد اخْتُلِفَ في وجودِهِ وحُكمِهِ ، فأثبَتَ وجودَهُ قومٌ ، ونفاهُ آخَرونَ .

والجوابُ : هذا القِسمُ لا وُجودَ لهُ وإنْ حَصَرَهُ التَّقسيمُ ، بل التَّفصيلُ : إمَّا أنْ يكونَ حصولُهُ أَوْلى بالفاعلِ وهو راجحُ المَصلَحَةِ ، وإمَّا أن يكونَ عَدَمُهُ أَوْلى به وهو راجحُ المَفسَدَةِ ، وإمَّا فِعْلٌ يكونُ حُصولُهُ أَوْلى لمصلحتهِ ، وعَدَمُهُ أَوْلى بِهِ لمفسدتهِ ، وكلاهما مُتساويانِ .

فهذا مِمَّا لَم يَقُمْ دليلٌ على ثبوتهِ ، بل الدَّليلُ يَقْتَضي نَفيَهُ ، فإنَّ المَصلحَةَ والمَفسدَةَ ، والمَنفعَةَ والمَضرَّةَ ، واللذَّةَ والأَلَمَ ، إذا تقابَلَا فلا بدَّ أنْ يَغْلِبَ أحدُهما الآخَرَ فيصيرَ الحُكْمُ للغالبِ ، وأمَّا أنْ يتدافَعَا ويتصادَمَا بحيثُ لا يَغْلِبُ أحدُهما الآخَرَ فغيرُ واقعٍ ، فإنَّهُ إمَّا أنْ يُقالَ : يُوجَدُ الأثرانِ معًا ! وهو مُحالٌ لتصادُمِهما في المحلِّ الواحدِ ، وإمَّا أنْ يُقالَ : يمتنعُ وجودُ كلٍّ منَ الأثرينِ ! وهو مُمتنعٌ لأَنَّهُ ترجيحٌ لأحدِ الجائزَين من غيرِ مُرجِّحٍ ، وهذا المُحالُ إنَّما نَشأَ من فَرضِ تَدافُعِ المُؤثِّرَيْنِ وتَصادمهما ، فهو مُحالٌ ، فلا بدَّ أنْ يقهَرَ أحدُهما صاحبَهُ فيكونَ الحُكْمُ لهُ .

فإن قيلَ : ما المانعُ من أنْ يمتنعَ وجودُ الأَثَرَيْنِ ؟

قولُكُم : « إنَّهُ محالٌ لوجودِ مُقتَضيهِ » إنْ أردتُم بهِ المُقْتَضيَ السَّالمَ عن

المُعارِضِ فغيرُ موجودٍ ، وإنْ أرَدتُم المُقتَضيَ المُقارِنَ لوجودِ المعارِضِ فتخلُّفُ أثرِهِ عنهُ غيرُ مُمتنعٍ ، والمُعارِضُ قائمٌ ههُنا في كلٍّ منهما ، فلا يمتنعُ تخلُّفُ الأثرينِ .

فالجوابُ : أنَّ المُعارِضَ إذا كانَ قَد سَلَبَ تأثيرَ المُقتَضِي في مُوجَبِهِ مع قُوَّتِهِ وشدَّةِ اقتضائِهِ لأثرِهِ ، ومع هذا فَقَد قَوِيَ على سَلْبِهِ قوَّةَ التَّأثيرِ والاقتضاءِ ، فَلأَنْ يَقْوىٰ على سلبِهِ قوَّةَ منعِهِ - لتأثيرِهِ هو في مُقتَضاهُ ومُوجِبِهِ - بطريقِ الأَوْلى ، ووجهُ الأَولويَّةِ أنَّ اقتضاءَهُ لِأَثَرِهِ أَشَدُّ مِن منعِهِ تأثيرَ غيرِهِ ، فإذا قَوِيَ على سلبِهِ للأقوى فَسَلْبُهُ للأضعَفِ أَوْلى وأحرى .

فإنْ قيلَ : هذا يُنْتَقَضُ بكلِّ مانعٍ يمنعُ تأثيرَ العلَّةِ في مَعلولها ، وهو باطلٌ قَطعًا .

قيلَ : لا يُنْتَقَضُ بما ذكرتُم ، والنَّقْضُ مُنْدَفِعٌ ؛ فإنَّ العِلَّةَ والمانعَ ههُنا لم يتدافَعَا ويتصادَمَا ، ولكنَّ المانعَ أَضْعَفَ العلَّةَ ، فَبَطَلَ تأثيرُها ، فهو عائقٌ لها عنِ الاقتضاءِ ، وأمَّا في مسألتِنا فالعلَّتانِ مُتصادِمتانِ مُتعارِضتانِ ، كلٌّ منهما تَقتَضي أثَرَها ، فلو بَطلَ أَثرُهُما لكانَت كلٌّ واحدَةٍ مُؤثِّرَةً غيرَ مؤثِّرةٍ ! غالبَةً مَغلوبَةً ! مانعَةً مَمنوعَةً ! وهذا يمتنعُ ، وهو دليلٌ يُشْبهُ دليلَ التَّمانع[1].

وسرُّ الفَرقِ أنَّ العِلَّةَ الواحدَةَ إذا قارَنها مانِعٌ منعَ تأْثيرَها لم تَبْقَ مُقتضيَةً لهُ ، بل المانعُ عاقَها عن اقتضائها ، وهذا غيرُ مُمتنعٍ ، وأمَّا العلّتانِ المُتمانِعتانِ اللّتانِ كلٌّ منهما مانعَةٌ للأُخرى مِن تأثيرها فإنَّ تمانُعَهما وتقابلَهُما يَقتضي إبطالَ كلِّ واحدَةٍ منهما للأخرى ، وتأثيرَها فيها ، وعدمَ تأثيرها معًا ! وهو جَمْعٌ بينَ

---

(١) انظر بَسْطَ معنى (دليل التمانع) في « الصواعق المرسلة » (١ / ٩٦ - مختصره) للمؤلِّف ، و « منهاج السنَّة » (٢ / ٦٨) ، و « درء التعارض » (٩ / ٣٥٩) لشيخ الإسلام ابن تيميَّة ، و « شرح الطحاوية » (ص ٤٠) لابن أبي العزّ الحَنَفِيّ .

النَّقيضينِ لأنَّها إذا بَطَلَتْ لم تَكُن مُؤثِّرَةً ، وإذا لم تكُن مُؤثِّرَةً لم تُبْطِل غيرَها ، فتكونُ كلٌّ منهما مُؤثِّرَةً غيرَ مُؤثِّرَةٍ ! باطلَةً غيرَ باطلَةٍ ! وهذا مُحالٌ ، فثَبَتَ أنَّهما لا بدَّ أن تُؤَثِّرَ إحداهما في الأُخرى بقوَّتها فيكونَ الحُكمُ لها .

فإن قيلَ : فما تقولونَ فيمَن توسَّطَ أرضًا مغصوبَةً ، ثمَّ بدا لهُ في التَّوبَةِ ، فإن أمَرتموهُ باللّبثِ فهو مُحالٌ ، وإنْ أمرتُموهُ بقَطْعِها والخُروجِ منَ الجانبِ الآخَرِ فقَد أمرتُموهُ بالحَركَةِ والتَّصرُّفِ في مُلكِ الغيرِ ؟

وكذلكَ إنْ أمَرتُموهُ بالرُّجوعِ فهو حَرَكةٌ منهُ وتصرُّفٌ في أرضِ الغَصبِ !

فهذا قَد تعارَضَتْ فيهِ المَصلَحَةُ والمَفسَدَةُ ، فما الحُكْمُ في هذه الصُّورَةِ ؟

وكذلكَ مَن توَسَّطَ بينَ فئةٍ مُثبتةٍ بالجِراحِ مُنتَظرينَ للمَوتِ وليسَ لهُ انتقالٌ إلّا على أحدِهم ، فإنْ أقامَ على مَن هو فَوقَهُ قَتَلهُ ، وإن انتَقَلَ إلى غيرِهِ قَتَلَهُ !

فقد تعارَضَتْ هنا مَصلحَةُ النَّقْلَةِ ومفسدتُها على السَّواءِ .

وكذلكَ مَن طلعَ عليهِ الفَجرُ وهو مُجامِعٌ ، فإنْ أقامَ أفسَدَ صومَهُ ، وإنْ نَزعَ فالنَّزْعُ منَ الجماعِ والجماعُ مُركَّبٌ منَ الحركتينِ !

فهاهُنا أيضًا قَد تضادَّت العلَّتانِ .

وكذلكَ أيضًا إذا تَترَّسَ الكفَّارُ بأسرى منَ المُسلمينَ هم بعددِ المُقاتِلَةِ ، ودارَ الأمرُ بينَ قَتْلِ التُّرْسِ وبينَ الكَفِّ عنهُ وقَتْلِ الكُفَّارِ المُقاتلَةَ المُسلمين !

فهاهُنا أيضًا قَد تقابَلَتِ المَصلَحَةُ والمَفسَدَةُ على السَّواءِ .

وكذلكَ أَيضًا إذا أُلْقِيَ في مركبِهم نارٌ وعايَنوا الهلاكَ بها ، فإنْ أقامُوا احْتَرقُوا وإنْ لَجؤوا إلى الماءِ هَلَكوا بالغَرَقِ !

وكذلكَ الرَّجلُ إذا ضاقَ عليهِ الوَقتُ ليلَةَ عَرفَةَ ، ولم يَبْقَ منهُ إلّا ما يَسَعُ

قَدْرَ صلاةِ العشاءِ ، فإنِ اشتغلَ بها فاتَهُ الوُقوفُ ، وإنِ اشتَغَلَ بالذَّهابِ إلى عَرَفَة فاتَتْهُ الصَّلاةُ ؟

فهاهُنا قَد تعارَضَت المَصلحتانِ والمَفسدتانِ على السَّواءِ .

وكذلكَ الرَّجلُ إذا استَيقَظَ قبلَ طلوعِ الشمسِ وهو جُنُبٌ ولم يبقَ مِنَ الوَقتِ إلّا ما يَسَعُ قَدْرَ الغُسلِ أو الصَّلاةِ بالتَّيمُّم ؛ فإنِ اغتَسَلَ فاتَتْهُ مَصلحَةُ الصَّلاةِ في الوَقتِ ، وإنْ صلَّى بالتَّيمُّم فاتَتهُ مَصلَحَةُ الطَّهارَةِ ؟

فَقَد تقابَلَت المصلحةُ والمَفسَدَةُ .

وكذلكَ إذا اغْتَلَمَ[1] البَحرُ بحيثُ يَعلمُ رُكْبانُ السَّفينَةِ أنَّهم لا يَخْلُصونَ إلّا بتَغريقِ شَطْرِ الرُّكبانِ لِتَخِفَّ بهم السَّفينَةُ، فإنْ أَلْقَوا شَطْرَهم كانَ فيهِ مَفسَدَةٌ ، وإنْ تركوهم كانَ فيهِ مَفسَدَةٌ ؟

فَقَد تقابلَت المَفسدتانِ والمَصلحتانِ على السَّواءِ .

وكذلكَ لو أُكرِهَ رجلٌ على إفْسادِ درهمٍ من درهمين مُتساويين ، أَو إتلافِ حيوانٍ من حيوانَيْن مُتساوِيَيْنِ ، أو شربِ قَدحٍ من قَدَحين متساويين ، أو وَجَدَ كافرين قوِيَّيْنِ في حالِ المُبارَزَةِ لا يُمْكِنُهُ إلّا قتلُ أحدِهما ، أو قَصَدَ المُسلمينَ عُدوَّانِ مُتكافئانِ من كلِّ وجهٍ في القُربِ والبُعْدِ والعَدَدِ والعداوَةِ !

فإنَّهُ في هذه الصُّوَرِ كلِّها تساوَت المصالحُ والمفاسدُ ، ولا يُمْكِنُكُم تَرجيحُ أحدِ[2] من المَصلحتَينِ ولا أحدِ[2] منَ المَفسدتَينِ .

ومعلومٌ أنَّ هذه حوادثُ لا تَخلو من حُكْمٍ للَّهِ فيها .

---

(١) هاجَ .

(٢) الجادَّة : إحدى ، أَو : واحدة .

وأمَّا ما ذكرتُم من امتناعِ تقابُلِ المَصلَحَةِ والمَفسدَةِ على السَّواءِ ، فكيفَ عليكم إنكارُهُ وأنتُم تقولونَ بالمُوازَنَةِ ، وأَنَّ منَ النَّاسِ مَن تَستوي حسناتهُ وسيِّئاتهُ فيَبقى في الأعرافِ[١] بينَ الجنَّةِ والنَّارِ ، لِتَقابُلِ مُقتَضى الثَّوابِ والعقابِ في حقِّهِ ؛ فإنَّ حسناتهِ قَصَّرَتْ به عن دُخولِ النَّارِ ، وسيِّئاتهِ قصَّرَتْ به عن دخولِ الجنَّةِ ، وهذا ثابتٌ عن الصَّحابَةِ حُذيفَةَ بن اليمانِ وابنِ مَسعودٍ[٢] وغيرهما .

فالجوابُ من وَجهينِ : مُجمَلٌ ومفصَّلٌ :

أمَّا المُجْمَلُ : فليسَ في شيءٍ ممَّا ذكرتم دليلٌ على مَحَلِّ النِّزاعِ ، فإنَّ مَوْرِدَ النِّزاعِ أنْ تَتقابَلَ المَصلحَةُ والمَفسَدَةُ وتتساويا ، فيتدافَعا ، ويَبْطُلَ أثرُهما ، وليسَ في هذه الصُّوَرِ شيءٌ كذلكَ .

وهذا يتبيَّنُ **بالجوابِ التَّفصيليِّ** عنها صورَةً صورَةً :

فأمَّا مَن توسَّطَ أرضًا مَغصوبَةً ؛ فإنَّهُ مأمورٌ من حينَ دَخلَ فيها بالخروجِ منها ، فحُكمُ الشارعِ في حقِّهِ المُبادَرَةُ إلى الخُروجِ وإن استلزَمَ ذلكَ حَرَكَةً في الأرضِ المَغصوبَةِ ، فإنَّها حركَةٌ تَتضمَّنُ تَرْكَ الغَصْبِ ، فهي من بابِ ما لا خلاصَ عن الحرامِ إلّا بهِ .

وإن قيلَ : إنَّها واجبَةٌ ، فوجوبٌ عَقليٌّ لُزوميٌّ لا شَرْعيٌّ مَقصودٌ ، فمفسدَةُ هذه الحركَةِ مَغمورَةٌ في مَصلَحَةِ تَفريغِ الأرضِ والخروجِ عن الغَصْبِ .

وإذا قُدِّرَ تَساوي الجوانبِ بالنِّسبَةِ إليهِ ؛ فالواجبُ القَدْرُ المُشتركُ وهو الخروجُ من أحدِها ، وعلى كلِّ تَقديرٍ فمفسَدَةُ هذه الحركةِ مغمورَةٌ جدًّا في

---

(١) للشيخ مرعي الكَرْمي رسالةٌ « تَحقيق الخلاف في أَصحاب الأَعْراف » طُبعت بتحقيق أَخينا الفاضل مشهور حسن .

(٢) انظر « تفسير الطبري » (٨ / ١٩٠) .

مَصلَحَةِ تَرْكِ الغَضْبِ ، فليسَ ممَّا نَحنُ فيهِ بسبيلٍ .

وأمَّا مسألَةُ مَن توسَّطَ بينَ قتلى لا سبيلَ لهُ إلى المقامِ أو النَّقْلَةِ إلّا بقتلِ أحدِهم ، فهذا ليسَ مُكَلَّفًا في هذه الحالِ ، بل هو في حُكمِ المُلْجأ ، والمُلْجأُ ليسَ مُكلَّفًا اتِّفاقًا ، فإنَّهُ لا قَصْدَ لهُ ولا فعلَ ، وهذا مُلْجَأٌ من حيثُ إنَّهُ لا سبيلَ لهُ إلى تَركِ النَّقْلَةِ عن واحدٍ إلّا إلى آخَرَ ، فهو مُلْجَأٌ إلى لُبثهِ فوقَ واحدٍ ولا بدَّ ، ومثلُ هذا لا يُوصَفُ فعلُهُ بإباحَةٍ ولا تَحريمٍ ولا حُكْمٍ من أحكامِ التَّكليفِ ؛ لأنَّ أحكامَ التَّكليفِ مَنُوطَةٌ بالاختيارِ ، فلا تَتَعلَّقُ بمَن لا اختيارَ لهُ ، فلو كانَ بعضُهم مُسلمًا وبعضُهم كافرًا مع اشتراكِهم في العِصمَةِ فَقد قيلَ : يلزمُهُ الانتقالُ إلى الكافرِ ، أو المقامُ عليهِ ؛ لأنَّ قتلهُ أَخفُّ مَفسدَةً من قتلِ المُسلمِ ، ولهذا يجوزُ قتلُ مَن لا يقتلُهُ في المعركَةِ إذا تَترَّسَ بهم الكفَّارُ فَيَرْمِيهم ويَقصِدُ الكفَّارَ .

وأمَّا مَن طَلَعَ عليهِ الفَجرُ وهو مُجامِعٌ ، فالواجبُ عليهِ النَّزْعُ عَيْنًا ، ويَحْرُمُ عليهِ استدامَةُ الجماعِ واللُّبْثُ ، وإنَّما اختُلفَ في وجوبِ القضاءِ والكفَّارَةِ عليهِ ؛ على ثلاثَةِ أقوالٍ في مَذهبِ أحمَدَ[1] وغيرِهِ :

أحدها : عليهِ القضاءُ والكفَّارَةُ ، وهذا اختيارُ القاضي أبي يَعلى .

الثَّاني : لا شيءَ عليهِ ، وهذا اختيارُ شيخِنا[2] - وهو الصَّحيحُ - .

الثَّالث : عليهِ القضاءُ دونَ الكفَّارَةِ .

وعلى الأقوالِ كلِّها فالحُكمُ في حقِّهِ وجوبُ النَّزْعِ، والمَفسدَةُ التي في حركَةِ النَّزْعِ مَفسدَةٌ مغمورَةٌ في مَصلحَةِ إقلاعهِ ونَزْعهِ، فليسَت المسألَةُ من مواردِ النِّزاعِ .

---

(١) انظر « المُغْني » (٤ / ٣٧٩) لابن قُدامة .

(٢) انظر « الجامع لاختيارات شيخ الإسلام ابن تيميّة » (١ / ٤٧٠) .

وأمَّا إذا تترَّسَ الكفَّارُ بأسرى منَ المُسلمين بعددِ المُقاتِلةِ ، فإنَّهُ لا يجوزُ رَمْيُهم إلّا أَنْ يُخشى على جيشِ المُسلمين ، وتكونَ مصلحَةُ حفظِ الجيشِ أعظمَ من مصلحَةِ حفظِ الأُسارى ، فحينئذٍ يجوزُ رميُ الأُسارى ، ويكونُ من بابِ دَفْعِ أعظمِ المفسدتين باحتمالِ أدناهما ، فلو انْعَكَسَ الأمرُ وكانَت مَصلحَةُ بقاءِ الأسرى أعظمَ من رميهم لم يَجُزْ رميُهم .

فهذا البابُ مبنيٌّ على **دَفعِ أعظمِ المَفسدتينِ بأدناهما ، وتَحصيلِ أعظمِ المَصلحتين بتفويتِ أدناهما** ، فإنْ فُرِضَ الشكُّ وتساوى الأمرانِ لم يَجُزْ رميُ الأسرى ؛ لأنَّهُ على يَقينٍ مِن قتلِهم ، وعلى ظنٍّ وتَخمينٍ مِن قَتْلِ أصحابهِ وهلاكِهم ، ولو قُدِّرَ أنَّهُم تيقَّنوا ذلكَ ولم يكُن في قَتْلِهم استباحَةُ بَيْضَةِ الإسلامِ وغلبةُ العدوِّ على الدِّيارِ لم يَجُزْ أن يَقِيَ نفوسَهم بنفوسِ الأسرى كما لا يجوزُ للمُكْرَهِ على قتلِ المَعصومِ أن يقتلَه ويقيَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ ، بل الواجبُ عليهِ أنْ يستسلمَ للقَتلِ ولا يجعلَ النُّفوسَ المَعصومَةَ وقايَةً لنفسهِ .

وأمَّا إذا أُلقِيَ في مركبهم نارٌ ؛ فإنَّهُم يفعلونَ ما يَرَوْنَ السَّلامَةَ فيهِ ، وإنْ شكُّوا : هَلِ السَّلامَةُ في مقامهم أو في وقوعهم في الماءِ ؟ أو تيقَّنوا الهلاكَ في الصُّورتينِ ، أو غلبَ على ظنِّهِم غلبةٌ مُتساويَةٌ لا يترجَّحُ أحدُ طَرَفيها ، ففي الصُّوَرِ الثَّلاث قولانِ لأهلِ العلم ، وهما روايتانِ مَنصوصتانِ عن أحمَدَ :

إِحداهما : أنَّهُم يُخيَّرونَ بينَ الأمرينِ ، لأنَّهما موتَتانِ قد عَرَضَتا لهم ، فلهم أن يختاروا أيسرَهما عليهم ، إذ لا بدَّ مِن أحدِهما ، وكلاهما بالنِّسبَةِ إليهم سواءٌ ، فَيُخيَّرونَ بينهما .

والقولُ الثَّاني : أنْ يلزمَهم المقامُ ، ولا يُعِينونَ على أنفسِهم ، لئلّا يكونَ

موتُهم بسببٍ من جهتهم ، ولِيتمَحَّصَ موتُهم شهادَةً بأيدي عدوِّهِم .

وأمَّا الذي ضاقَ عليهِ وقتُ الوقوفِ بعرفَة والصَّلاةِ ؛ فإنَّ الواجبَ في حقِّهِ تَقوى اللَّهِ بحسبِ الإمْكانِ .

وقَد اختُلفَ في تَعيين ذلكَ الواجبِ على ثلاثةِ أقوالٍ في مذهبِ أحمَدَ وغيرِهِ :

أحدُهما : أنَّ الواجبَ في حقِّهِ مُعَيّنًا إيقاعُ الصَّلاةِ في وقتها ، فإنَّها قَد تضيَّقَت ، والحجُّ لم يتضيَّق وقتُهُ ، فإنَّهُ إذا فعلهُ في العامِ القابلِ لم يكُن قَد أخرجَهُ عن وقتِهِ بخلافِ الصَّلاةِ .

والقولُ الثَّاني : أنَّهُ يُقدِّمُ الحجَّ ويَقضي الصَّلاةَ بَعدَ الوَقتِ ، لأنَّ مَشقَّةَ فواتِهِ وتَكَلُّفِهِ إنشاءَ سفرٍ آخَرَ أو إقامَةً في مكَّةَ إلى قابلٍ ضررٌ عظيمٌ تأباهُ الحنيفيَّةُ السَّمحَةُ ، فيشتغلُ بإدراكِهِ ويَقضي الصَّلاةَ .

والثَّالث : يَقضي الصَّلاةَ وهو سائرٌ إلى عرَفَةَ ، فيكونُ في طريقهِ مُصلِّيًا كما يُصلِّي الهاربُ من سَيلٍ أو سَبُعٍ أو عدوٍّ اتِّفاقًا ، أو الطَّالبُ لعدوٍّ يَخشى فواتَهُ ، على أصحِّ القولينِ .

وهذا أَقْيَسُ الأقوالِ وأقربُها إلى قواعدِ الشرعِ ومقاصدِهِ ؛ فإنَّ الشريعَةَ مبناها على تَحصيلِ المصالحِ بحسبِ الإمكانِ ، وأن لا يفوتَ منها شيءٌ ، فإنْ أمكنَ تَحصيلُها كلِّها حُصِّلَت ، وإنْ تزاحَمَتْ ولم يُمكن تَحصيلُ بَعضِها إلّا بتفويتِ البَعضِ قُدِّمَ أكملُها وأَهمُّها وأَشدُّها طَلَبًا للشارعِ .

وَقَد قالَ عبدُاللَّهِ بن أُنيسٍ : بَعَثني رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى خالدِ بنِ سُفيانَ الهُذَليِّ وكانَ نحو عُرَنَةَ وعرفاتٍ ، فقال : اذهَب فاقتُلْهُ، فرأيتهُ ، وَحَضَرَتْ صلاةُ

العَصرِ ، فقُلتُ : إنّي أخافُ أن يكونَ بيني وبينهُ ما أَنْ أُؤخِّرَ الصَّلاةَ ، فانطَلَقْتُ أمشي وأنا أُصلِّي ، أومئُ إيماءً نَحوَهُ ، فلمَّا دَنَوتُ منهُ قال لي : مَن أنتَ ؟ قلتُ : رجلٌ منَ العربِ ، بلَغَني أنَّكَ تَجمعُ لهذا الرَّجلِ ، فجئتُكَ في ذلكَ، قال : إنِّي لفي ذلكَ، قال : فمشَيتُ معهُ ساعَةً حتى إذا أمْكَنَني عَلَوْتهُ بسيفي حتى بَرَدَ . رواهُ أبو داودَ[1] .

وأمَّا مسألةُ المُستيقِظِ قبلَ طلوعِ الشمسِ جُنُبًا وضِيقِ الوَقتِ عليهِ بحيثُ لا يتَّسِعُ للغُسلِ والصَّلاةِ ، فهذا الواجبُ في حقِّهِ عندَ جُمهورِ العلماءِ أن يغتسلَ وإنْ طَلَعَت الشمسُ ، ولا تُجزئُه الصَّلاةُ بالتَّيمُّم ، لأنَّهُ واجِدٌ للماءِ وإنْ كانَ غيرَ مُفرِّطٍ في نومهِ فلا إثمَ عليهِ كما لو نامَ حتى طَلَعَت الشمسُ ، والواجبُ في حقِّهِ

---

(١) (برقم : ١٢٤٩) .

ورواه أحمد (٣ / ٤٩٦) ، والبيهقي في « السُّنن » (٣ / ٢٥٦) وفي « الدلائل » (٤ / ٤٢ - ٤٣) ، وابنُ خُزيمة (٩٨٢) و (٩٨٣) .

وابنُ عبدالله بن أُنيس اسمه - أيضًا - عبدالله - كما في رواية البيهقي - ترجم له ابنُ حبَّان في « الثقات » (٥ / ٣٧) .

وقد تُوبع :

فرواه أبو نُعيم - مُختصرًا - في « ذِكر أخبار أصبهان » (١ / ١٨٩) ، و « الحلية » (٢ / ٥ - ٦) ، والطبراني في « الكبير » - كما في « المجمع » (٦ / ٢٠٤) - بسنده إلى محمَّد بن كعب عن عبدالله بن أُنيس بهِ .

وقال الهيثمي : « ورجاله ثُقات » .

وله في « الدلائل » (٤ / ٤٠ - ٤١) للبيهقي طريقان مُرسلان مُختصران .

وهذه الطرق كلُّها ليس فيها الشاهد الذي ذكره المؤلِّف - وهو الصَّلاة - سوى رواية أبي داود ومَن معه .

ثمَّ رأيتُ الحديثَ من طريق محمَّد بن كعب عن عبدالله بن أُنيس في « الآحاد والمثاني » (٢٠٣١) لابن أبي عاصم بذكر الصَّلاةِ ، فصحَّتْ ولله الحمدُ .

المُبادَرَةُ إلى الغُسلِ والصَّلاةِ ، وهذا وقتُها في حقِّ أمثالِهِ، وعلى هذا القولُ الصَّحيحُ ، فلا يتعارَضُ هٰهُنا مَصلَحَةٌ ومَفسدَةٌ مُتساويتانِ ، بل مَصلَحَةُ الصَّلاةِ بالطَّهارَةِ أرجحُ من إيقاعها في الوَقتِ بالتَّيمُّم .

وفي المسألَةِ قولٌ ثانٍ - وهو روايَةٌ عن مالكٍ - أنَّهُ يتيمَّمُ ويُصلِّي في الوَقتِ[1]، لأنَّ الشارعَ لهُ التفاتٌ إلى إيقاعِ الصَّلاةِ في الوَقتِ بالتَّيمُّم أعظمُ من التفاتِهِ إلى إيقاعها بطهارَةِ الماءِ خارجَ الوَقتِ ، والعَدَمُ المُبيحُ للتَّيمُّم هو العَدَمُ بالنِّسبَةِ إلى وَقتِ الصَّلاةِ لا مُطلقًا ، فإنَّهُ لا بدَّ أن يجدَ الماءَ ولو بَعدَ حينٍ ، ومعَ هذا فأوجَبَ عليهِ الشارعُ التَّيمُّمَ ، لأنَّهُ عادمٌ للماءِ بالنِّسبَةِ إلى وَقتِ الصَّلاةِ ، وهكذا هذا النَّائمُ وإنْ كانَ واجدًا للماءِ لكنَّهُ عادمٌ بالنِّسبَةِ إلى الوَقتِ .

وصاحبُ هذا القولِ : يقولُ مَصلحَةُ إيقاعِ الصَّلاةِ في الوَقتِ بالتَّيمُّم أرجحُ في نَظرِ الشارعِ من إيقاعها خارجَ الوَقتِ بطهارَةِ الماءِ ، فعَلى كِلَا القولينِ لم تَتساوَ المَصلحَةُ والمَفسدَةُ ، فثبَتَ أنَّهُ لا وُجودَ لهذا القسمِ في الشرعِ .

وأمَّا مسألَةُ اغْتِلامِ البَحرِ ؛ فلا يَجوزُ إلقاءُ أحدٍ منهم في البَحرِ بالقُرعَةِ ولا غيرِها لاستوائهم في العِصْمَةِ وقَتلِ مَن لا ذَنبَ له وقايَةً لنفسِ القاتلِ بهِ ، وليسَ أَوْلى بذلكَ منهُ .

نعَم ؛ لو كانَ في السَّفينَةِ مالٌ أو حيوانٌ ، وجَبَ إلقاءُ المالِ ثمَّ الحيوانِ ؛ لأنَّ المَفسَدَةَ في فواتِ الأموالِ والحيواناتِ أَوْلى من المفسدَةِ في فواتِ أنفُسِ النَّاسِ المَعصومَةِ .

وأمَّا سائرُ الصُّوَرِ التي تَساوَتْ مفاسِدُها كإتلافِ الدِّرهمين والحيوانين

---

(١) انظر « المسائل الماردينيّة » (ص ٥٩) لشيخ الإسلام ابن تيميّة .

وقتلِ أحدِ العدُوَّيْنِ ، فهذا الحُكمُ فيهِ التَّخييرُ بينَهما ؛ لأنَّهُ لا بدَّ من إتلافِ أحدِهما وقايةً لنفسهِ ، وكلاهما سواءٌ ، فيُخيَّرُ بينهما ، وكذلكَ العَدُوَّانِ المُتكافئانِ يُخيَّرُ بينَ قتالهما كالواجبِ المُخيَّرِ والوَليِّ .

وأمَّا مَن تساوَتْ حسناتُهُ وسيِّئاتُهُ وتدافَعَ أثرُهما فهو حُجَّةٌ عليكُم ؛ فإنَّ الحُكْمَ للحسناتِ ، وهي تغلِبُ السَّيِّئاتِ ؛ فإنَّهُ لا يدخلُ النَّارَ[1]، ولكنَّهُ يبقى على الأعرافِ مدَّةً ثمَّ يصيرُ إلى الجنَّةِ ، فَقَد تبيَّنَ غَلَبَةُ الحسناتِ لجانبِ السيِّئاتِ ، ومَنعُها من ترتُّبِ أثرِها عليها ، وأنَّ الأثرَ هو أثرُ الحسناتِ فَقَط ، فبانَ أنَّهُ لا دليلَ لكُم على وجودِ هذا القسمِ أصلًا ، وأنَّ الدَّليلَ يَدُلُّ على امتناعهِ .

فإن قيلَ لكُم : فما قولُكُم فيما إذا عارَضَ المَفسَدَةَ مَصلَحَةٌ أرجحُ منها ، وتَرَتَّبَ الحُكْمُ على الرَّاجحِ ، هل يترتَّبُ عليهِ مع بقاءِ المَرجوحِ منَ المَصلَحَةِ والمَفسَدَةِ ، لكنَّهُ لمَّا كانَ مَغمورًا لم يُلتفت إليهِ ؟ أو تَقولونَ : إنَّ المَرجوحَ زالَ أثرهُ بالرَّاجحِ ، فلم يبقَ لهُ أثرٌ ؟

ومثالُ ذلكَ : أنَّ اللَّهَ تعالى حرَّمَ المَيْتَةَ والدَّمَ ولحمَ الخِنزيرِ ؛ لِمَا في تناوُلِها منَ المَفسَدَةِ الرَّاجحَةِ ؛ وهو خُبثُ التَّغذيَةِ ، والغاذي شبيهٌ بالمُغتَذي ، فيصيرُ المُغتَذي بهذه الخبائثِ خبيثَ النَّفسِ .

فمِن محاسنِ الشريعَةِ تَحريمُ هذه الخبائثِ ، فإنِ اضْطَرَّ إليها وخافَ على نَفسهِ الهلاكَ إنْ لم يتناوَلها أُبيحَتْ لهُ ، فهَل إباحتُها والحالةُ هذه مع بقاءِ وَصْفِ الخُبثِ فيها ، لكن عارَضَهُ مَصلحَةٌ أرجحُ منهُ وهي حِفظُ النَّفسِ ؟ أو إباحتُها أزالَتْ وَصْفَ الخُبثِ منها ، فما أُبيحَ له إلّا طيِّبٌ وإنْ كانَ خبيثًا في حالِ

---

(١) يُريد أَصحابَ الأَعرافِ .

الاختيارِ ؟

قيلَ : هذا موضعٌ دقيقٌ ، وتَحقيقُهُ يَستدعي اطِّلاعًا على أسرارِ الشريعَةِ والطَّبيعَةِ ، فلا تَستهوِنْهُ ، وأعْطِهِ حقَّهُ مِنَ النَّظرِ والتَّأمُّلِ .

وقد اختَلَفَ النَّاسُ فيهِ على قولين :

فكثيرٌ منهم - أو أكثرُهُم - سلكَ مسالكَ التَّرجيحِ مع بقاءِ وَصفِ الخُبْثِ فيه ، وقال : مَصلحَةُ حفظِ النَّفسِ أرجحُ من مفسدَةِ خُبثِ التَّغذيَةِ ، وهذا قولُ من لم يُحقِّق النَّظرَ ، ويُمْعِنِ التَّأمُّلَ ، بل استرسلَ مع ظاهرِ الأَمر ، والصَّوابُ أنَّ وَصْفَ الخُبثِ مُنتَفٍ حالَ الاضطرارِ .

وكَشْفُ الغطاءِ عن المسألَةِ : أنَّ وَصْفَ الخُبثِ غيرُ مُستقلٍّ بنفسهِ في المَحَلِّ المُتغذَّى به ، بل هو مُتولِّدٌ من القابلِ والفاعلِ ، فهو حاصِلٌ منَ المُغْتَذِي والمغتَذىٰ به ، ونظيرهُ تأثيرُ السُّمِّ في البَدنِ ، هو موقوفٌ على الفاعلِ والمحلّ القابلِ إذا عَلِمَ ذلكَ ، فتناوُلُ هذه الخبائثِ في حالِ الاختيارِ يُوجِبُ حُصولَ الأثرِ المَطلوبِ عَدَمُهُ ، فإذا كانَ المُتناوِلُ لها مُضطرًّا فإنَّ ضرورَتَهُ تمنعُ قَبُولَ الخُبثِ الذي في المُغتَذىٰ بِهِ ، فلم تَحصُلْ تلكَ المَفسَدَةُ لأنَّها مَشروطَةٌ بالاختيارِ الذي بِهِ يَقْبَلُ المَحَلُّ خُبْثَ التَّغذيَةِ ، فإذا زالَ الاختيارُ زالَ شَرْطُ القَبُولِ فلم تَحصُل المَفسَدَةُ أصلًا .

وإنِ اعتاصَ هذا على فَهمِكَ فانظُرْ في الأغذيَةِ والأشربَةِ الضَّارَّةِ التي لا يتخلَّفُ عنها الضَّرَرُ إذا تناوَلَها المُختارُ الواجدُ لغيرها ، فإذا اشتدَّت ضرورتُهُ إليها ولم يَجِدْ منها بُدًّا فإنَّها تنفعُهُ ولا يتولَّدُ لهُ منها ضَرَرٌ أصلًا ، لأنَّ قَبولَ طبيعتهِ لها ، وَفاقَتَهَا ، وميلَها إليها مَنَعَها منَ التَّضرُّرِ بها، بخلافِ حالِ الاختيارِ .

وأمثلَةُ ذلكَ مَعلومَةٌ مَشهودَةٌ بالحِسِّ ، فإذا كانَ هذا في الأوصافِ الحِسِّيَّةِ المُؤثِّرَةِ في مَحالِّها بالحِسِّ ، فما الظَّنُّ بالأوصافِ المعنَويَّةِ التي تأثيرُها إنَّما يُعْلَمُ بالعقلِ أو بالشرعِ ؟

فلا تظُنَّ أنَّ الضَّرورَةَ أزالَتْ وَصفَ المَحَلِّ وبدَّلَتْهُ ، فإنَّا لم نقُلْ هذا ، ولا يقولهُ عاقلٌ ، وإنَّما الضَّرورَةُ مَنعَتْ تأثيرَ الوَصْفِ ، وَأَبْطَلَتْهُ ، فهي من بابِ المانعِ الذي يَمْنَعُ تأثيرَ المُقتَضِي ، لا أنَّهُ يُزيلُ قُوَّتهُ ، أَلَا ترى أنَّ السَّيفَ الحادَّ إذا صادَفَ حَجَرًا فإنَّهُ يمنعُ قَطْعَهُ وتأثيرَهُ ، لأنَّهُ يُزيلُ حِدَّتهُ وَتَهيُّأَهُ لِقَطْعِ القابلِ .

ونَظيرُ هذا الملابسُ المُحَرَّمَةُ إذا اضطرَّ إليها ؛ فإنَّ ضَرورتَهُ تمنعُ ترتُّبَ المَفسدَةِ التي حُرِّمَت لأجلها .

فإنْ قال : فهذا ينتقضُ عليكم بتَحريمِ نكاحِ الأَمَةِ ؛ فإنَّهُ حُرِّمَ للمَفسَدَةِ التي تَتضمّنهُ من إرْقاقِ وَلَدهِ ، ثمَّ أُبيحَ عندَ الضَّرورَةِ إليهِ وهي خوفُ العَنَتِ[1]؛ الذي هو أعظمُ فسادًا من إرْقاقِ الوَلدِ ومع هذا فالمَفسدَةُ قائمَةٌ بعينِها ، ولكنْ عارَضَها مصلحَةُ حفظِ الفَرجِ عن الحرامِ، وهي أرجحُ عندَ الشارعِ مِن رقِّ الوَلدِ !

قيل : هذا لا ينتقضُ بما قرَّرناهُ ؛ فإنَّ اللَّهَ سبحانهُ لمَّا حرَّمَ نكاحَ الأَمَةِ لما فيهِ من مَفسدَةِ رِقِّ الوَلدِ ، واشتغالِ الأَمَةِ بخدمَةِ سيِّدها ، فلا يَحْصُلُ لزوجها منَ السَّكَنِ إليها والإيواءِ ودوامِ المعاشرَةِ ما تَقَرُّ به عينُهُ ، وتسكُنُ به نفسُهُ ، أباحَهُ عندَ الحاجَةِ إليهِ ، بأنْ لا يقدرَ على نكاحِ حُرَّةٍ ، ويَخشى على نَفسهِ مُواقعَةَ المَحظورِ ، وكانَت المَصلَحَةُ لهُ في نكاحها في هذه الحالِ أرجحَ من تلكَ

---

(١) هو المشقّة والشدّة ، وقد يُرادُ به الزِّنا .

المفاسدِ .

وليسَ هذا حالَ ضرورةٍ يُباحُ لها المَحظورُ ؛ فإنَّ اللَّهَ سبحانهُ لا يضطرُّ عبدَهُ إلى الجِماعِ ، بحيثُ إنْ لم يُجامِعْ ماتَ ، بخلافِ الطَّعامِ والشرابِ ، ولهذا لا يُبَاحُ الزِّنا بضرورةٍ كما يُباحُ الخِنزيرُ والميتةُ والدَّمُ ، وإنَّما الشهوَةُ وقضاءُ الوَطَرِ يَشُقُّ على الرَّجلِ تحمُّلهُ وكفُّ النَّفسِ عنهُ ، لضعفهِ وقلَّةِ صبرهِ ، فرَحِمَهُ أرحمُ الرَّاحمينَ ، وأباحَ لهُ أطيبَ النِّساءِ وأحسنَهنّ أربعًا منَ الحرائرِ ، وما شاءَ من مُلكِ يمينهِ منَ الإماءِ ، فإنْ عَجزَ عن ذلكَ أباحَ لهُ نِكاحَ الأَمَةِ رحمَةً به ، وتَخْفيفًا عنهُ لضعفهِ ، ولهذا قال تعالى : ﴿ ومَن لَم يَستَطِعْ مِنكُم طَوْلًا أنْ يَنكِحَ المُحصَناتِ المُؤمناتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمانُكُم مِن فَتياتِكُم المؤمناتِ واللهُ أعلمُ بإيمانِكُم ﴾ [النساء : ٢٥]، إلى قولِهِ : ﴿ واللهُ يريدُ أن يَتوبَ عليكُم ويُريدُ الَّذينَ يتَّبعونَ الشَّهواتِ أن تَميلوا مَيْلًا عَظيمًا يُريدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عنكُم وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفًا ﴾ [النساء : ٢٧ - ٢٨]، فأخبَرَ سبحانهُ أنَّهُ شَرَعَ لهم هذه الأحكامَ تَخفيفًا عنهم ، لضعفهم وقِلَّةِ صبرهم ؛ رحمَةً بهم وإحسانًا إليهم ، فليسَ ههُنا ضَرورةٌ تُبيحُ المَحظورَ ، وإنَّما هي مَصلحَةٌ أرجحُ من مصلَحَةٍ ، ومَفسدَةٌ أقلُّ من مَفسدَةٍ ، فاخْتارَ لهم أعظَمَ المَصلحتين ، وإنْ فاتَتْ أدناهما ودفعَ عنهم أعظَمَ المَفسدتين وإنِ فاتَت أدناهما .

وهذا شأنُ الحكيمِ اللَّطيفِ الخَبيرِ البَرِّ المُحسِنِ .

فإذا تأمَّلْتَ شرائعَ دينهِ التي وَضَعها بينَ عبادهِ وجدتَها لا تَخْرُجُ عن تَحصيلِ المصالحِ الخالصَةِ أو الرَّاجحَةِ - بحسبِ الإمكانِ - وإنْ تزاحمَتْ قَدَّمَ أهمَّها وأجلَّها ، وإنْ فاتَت أدناهما ، وتَعطيلُ المفاسدِ الخالصَةِ أو الرَّاجحَةِ

- بحسبِ الإمكانِ - وإنْ تَزاحمَتْ عُطِّلَ أعظمُها فسادًا باحتمالِ أدناها .

وعلى هذا وَضَعَ أحكمُ الحاكمينَ شرائعَ دينهِ ، دالَّةً عليهِ ، شاهدَةً لهُ بكمالِ علمهِ وحكمتهِ ، ولطفهِ بعبادهِ وإحسانهِ إليهم .

وهذه الجُملَةُ لا يستريبُ فيها مَن لهُ ذَوْقٌ منَ الشريعَةِ وارتضاعٌ من ثَدْيِها ، وورودٌ من صَفْوِ حوضِها ، وكلَّما كانَ تضلُّعُهُ منها أعظمَ كانَ شهودُهُ لمحاسنها ومصالحها أكملَ .

ولا يُمْكِنُ أَحدًا من الفُقَهاءِ أن يتكلَّمَ في مآخذِ الأحكامِ وعِلَلِها والأوصافِ المؤَثِّرَةِ فيها حقًّا وصِدْقًا إلّا على هذه الطَّريقَةِ ، وأمَّا طريقَةُ إنكارِ الحِكَمِ والتَّعليلِ ونَفْيِ الأوصافِ المُقتضيَةِ لحُسنِ ما أَمَرَ بِهِ وقُبْحِ ما نَهى عنهُ وتأثيرِها واقتضائها للحُبِّ والبُغْضِ الذي هو مَصدرُ الأمرِ والنَّهيِ بطريقَةٍ جدليَّةٍ كلاميَّةٍ لا يُتصوَّرُ بناءُ الأحكامِ عليها ، ولا يُمكِّنُ فقيهًا أن يستعملَها في بابٍ واحدٍ من أبوابِ الفقهِ ، كيف والقرآنُ وسنَّةُ رسولِ اللَّهِ ﷺ مَملوآنِ من تَعليلِ الأحكامِ بالحِكَمِ والمصالحِ ، وتَعليلِ الخَلْقِ بهما ، والتَّنبيهِ على وجوهِ الحِكَمِ التي لأجلها شَرَعَ تلكَ الأحكامَ ولأَجْلِها خَلَقَ تلكَ الأعيانَ .

ولو كانَ هذا في القرآنِ والسُّنَّةِ في نحوِ مِئةِ موضعٍ أو مِئتَينِ لَسُقْناها ، ولكنَّهُ يزيدُ على ألفِ موضعٍ بطُرُقٍ متنوِّعَةٍ ، فتارَةً يذكرُ لامَ التَّعليل الصَّريحَةَ ، وتارَةً يذكرُ المَفعولَ لأجلِهِ الذي هو المَقصودُ بالفعلِ ، وتارَةً يَذْكرُ (مِن أجلِ) الصَّريحَةَ في التَّعليلِ ، وتارَةً يذكرُ أداةَ (كي) ، وتارَةً يذكرُ الفاءَ و (إنْ) وتارَةً يذكرُ أداةَ (لعلَّ) المُتضمِّنَةَ للتَّعليلِ المُجرَّدَةَ عن مَعنى الرَّجاءِ المُضافِ إلى المَخلوقِ ، وتارَةً يُنبِّهُ على السَّببِ يذكُرُهُ صريحًا ، وتارَةً يذكُرُ الأوصافَ المُشتقَّةَ

المُناسِبَةَ لتلكَ الأحكامِ ، ثمَّ يُرَتِّبُها عليها ترتيبَ المُسبَّباتِ على أسبابها ، وتارَةً يُنكِرُ على مَن زَعَمَ أنَّهُ خَلَقَ خَلْقَهُ وشَرَعَ دينهُ عَبَثًا وسُدىً ، وتارَةً يُنْكِرُ على مَنْ ظَنَّ أنَّهُ يُسوِّي بينَ المختلفَيْنِ اللَّذَيْنِ يقتضيانِ أثرينِ مُختلفينِ ، وتارَةً يُخبِرُ بكمالِ حِكمتهِ وعلمهِ المُقتَضي أنَّهُ لا يُفرِّقُ بينَ مُتماثلينِ ولا يُسوِّي بينَ مُختلفين ، وأنَّهُ يُنزِّلُ الأشياءَ منازِلَها ويُرَتِّبُها مراتبِها ، وتارَةً يَستدعي من عبادهِ التَّفكُّرَ والتَّأمُّلَ والتَّدبُّرَ والتَّعقُّلَ لِحُسْنِ ما بَعَثَ به رسولَهُ وشَرَعَهُ لعبادهِ ، كما يستدعي منهم التَّفكُّرَ والنَّظَرَ في مخلوقاتهِ وحِكَمِها وما فيها مِنَ المنافعِ والمَصالحِ ، وتارَةً يذكرُ منافعَ مخلوقاتهِ مُنبِّهًا بها على كمالِ حِكمَتِه وعِلْمِهِ ، كأَنْ يذكُرَ مصالحَ أَمرِهِ مُنبِّهًا بها على ذلكَ ، وأنَّهُ اللَّهُ الذي لا إلهَ إلَّا هو ، وتارَةً يَخْتِمُ آياتِ خَلْقهِ وأمرهِ بأسماءٍ وصفاتٍ تُناسِبُها وتَقتَضيها .

والقرآنُ مملوءٌ من أوَّلِهِ إلى آخرهِ بذكرِ حِكَمِ الخَلقِ والأمرِ ومصالِحِهما ومنافِعِهما ، وما تَضَمَّناهُ مِنَ الآياتِ الشاهدَةِ له الدَّالَّةِ عليهِ .

ولا يُمْكِن مَن لهُ أدنى اطِّلاعٍ على معاني القرآنِ إنكارُ ذلكَ .

وهل جَعَلَ اللَّهُ سبحانهُ في فِطَرِ العبادِ استواءَ العَدلِ والظُّلمِ ، والصِّدقِ والكذبِ ، والفُجورِ والعِفَّةِ ، والإحسانِ والإساءَةِ ، والصَّبرِ والعفوِ ، والاحتمالِ والطَّيشِ ، والانتقامِ والحدَّةِ ، والكرمِ والسَّماحَةِ ، والبَذلِ والبُخلِ ، والشُّحِّ والإمساكِ ، بل الفطرَةُ على الفُرقانِ بينَ ذلكَ كالفِطْرَةِ على قبولِ الأغذيَةِ النَّافعَةِ وتَركِ ما لا يَنفعُ ولا يُغَذِّي ، ولا فَرْقَ في الفِطْرَةِ بينهما أصلًا .

وإذا تأمَّلْتَ الشريعَةَ التي بَعَثَ اللَّهُ بها رَسولهُ حقَّ التَّأمُّلِ وَجَدْتَها مِن أوَّلها إلى آخرها شاهِدَةً بذلكَ ، ناطقَةً بهِ ، ووَجَدْتَ الحِكمَةَ والمَصلَحَةَ والعَدْلَ

والرَّحمةَ باديًا على صفحاتِها ، مُناديًا عليها ، يَدعو العُقولَ والألبابَ إليها ، وأنَّهُ لا يجوزُ على أحكمِ الحاكمينَ ولا يَليقُ بِهِ أن يَشْرعَ لعبادِهِ ما يُضادُّها وذلكَ لأنَّ الذي شَرَعَها علمَ ما في خلافِها منَ المَفاسدِ والقبائحِ والظُّلمِ والسَّفَهِ الذي يتعالى عن إرادتهِ وشَرْعِهِ ، وأنَّهُ لا يَصْلُحُ العبادُ إلّا عليها ، ولا سعادَةَ لهم بدونها البتَّةَ .

فتأمَّلْ محاسنَ الوُضوءِ بينَ يَدي الصَّلاةِ ، وما تَضَمَّنَهُ منَ النَّظافَةِ والنَّزاهَةِ ومُجانبَةِ الأوساخِ والمُستَقذراتِ .

وتأمَّلْ كيفَ وُضِعَ على الأعضاءِ الأربعَةِ التي هي آلَةُ البَطْشِ والمَشْيِ ، ومَجْمعُ الحواسِّ التي تَعَلَّقُ أكثرِ الذُّنوبِ والخطايا بها ، ولهذا خصَّها النَّبيُّ ﷺ بالذِّكرِ في قولِهِ : « إنَّ اللَّهَ كَتَبَ على ابنِ آدمَ حظَّهُ منَ الزِّنا أدركَ ذلكَ لا مَحالَةَ ؛ فالعَينُ تَزني وزِناها النَّظرُ ، والأُذُنُ تَزني وزِناها الاستماعُ ، واليدُ تَزني وزناها البَطشُ ، والرِّجْلُ تَزني وزِناها المَشيُ ، والقلبُ يتمَنَّى ويَشتَهي ، والفَرْجُ يُصدِّقُ ذلكَ ويُكذِّبهُ »[١].

فلمَّا كانَت هذه الأعضاءُ هي أكثرَ الأعضاءِ مُباشرَةً للمعاصي ، كانَ وَسخُ الذُّنوبِ أَلْصَقَ بها ، وأَعْلَقَ من غيرها ، فشرَعَ أحكمُ الحاكمينَ الوُضوءَ عليها ليتَضمَّنَ نظافتَها وطهارَتَها منَ الأوساخِ الحِسيَّةِ وأوساخِ الذُّنوبِ والمعاصي ، وقد أشارَ النَّبيُّ ﷺ إلى هذا المَعنى بقولِهِ : « إذا توضَّأَ العَبدُ المُسلم خَرَجَتْ خطاياهُ معَ الماءِ ، أو معَ آخرِ قَطْرِ الماءِ ، حتى تَخْرُجَ من تَحتِ أظفارِهِ »[٢]، وقال أبو أُمامَةَ : يا رسولَ اللَّهِ ! كيفَ الوُضوءُ ؟ فقال : « أَمَّا

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣) ، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هُريرَة .

(٢) حديثٌ ملَفَّقٌ من حديثين؛ وكلاهما في « صحيح مسلم »، فروى الأوَّل (٢٤٤)=

فإنَّكَ إذا توضَّأْتَ فغَسَلْتَ كَفَّيْكَ فأنقيْتَهما خَرَجَتْ خطاياكَ من بينِ أظفارِكَ وأنامِلِكَ ، فإذا مَضمَضْتَ واستَنشقْتَ بِمنْخِرَيْكَ وغَسَلتَ وَجْهَكَ ويَديكَ إلى المِرْفَقَيْنِ ومَسَحْتَ برأسِكَ وغَسَلْتَ رِجْليكَ إلى الكَعبين اغتَسَلْتَ من عامَّةِ خطاياكَ ، فإنْ أنتَ وَضَعْتَ وَجْهَكَ للَّهِ خَرَجْتَ من خطاياكَ كيوم وَلَدتكَ أُمُّكَ » رواهُ النَّسائي[1].

والأحاديثُ في هذا البابِ كثيرةٌ .

فاقتَضَت حِكمَةُ أحكمِ الحاكمينَ ورحمتُهُ أنْ شَرَعَ الوُضوءَ على هذه الأعضاءِ التي هي أكثرُ الأعضاءِ مُباشَرَةً للمعاصي ، وهي الأعضاءُ الظَّاهِرَةُ البارزَةُ للغُبارِ والوَسخِ أيضًا ، وهي أسهَلُ الأعضاءِ غَسْلًا فلا يَشُقُّ تَكْرارُ غَسلِها في اليومِ والليلَةِ ، فكانَت الحِكمَةُ الباهِرَةُ في شرعِ الوضوءِ عليها دونَ سائرِ الأعضاءِ ، وهذا يدُلُّ على أنَّ المَضمَضَةَ من آكدِ أعضاءِ الوُضوءِ ، ولهذا كانَ النَّبيُّ ﷺ يُداوِمُ عليها ، ولم يُنقلْ عنهُ بإسنادٍ قَطُّ أنَّهُ أَخَلَّ بها يومًا واحدًا ، وهذا يدلُّ على أنَّها فَرضٌ لا يصحُّ الوضوءُ بدونها ، كما هو الصَّحيحُ من مذهبِ أحمَدَ وغيرِهِ مِنَ السَّلفِ[2].

= عن أبي هريرة ، والثاني (٢٤٥) عن عُثمان .

وقد فصلَهُما المؤلِّف رحمه اللَّه في « شفاء العليل » (٢ / ١٧١) .

(١) في « الصغرى » (١٤٧) ، ورواه في « الكبرى » (١٧٤) من طريق أبي أُمامة عن عَمْرو بن عَبسة به .

والسَّائلُ النَّبي ﷺ هو عمروٌ لا أبو أُمامةَ !

والحديثُ في « صحيح مسلم » (٨٣٢) من طريق أُخرى عن أَبي أُمامة عن عَمْرو .

(٢) انظر « الطهور » (ص ٣٣٧) لأَبي عُبَيْد ، و « المُغْني » (١ / ١١٨) لابن قُدامة .

فمَن سوَّى بينَ هذه الأعضاءِ وغيرها ، وجَعَلَ تَعيينَها بمُجرَّدِ الأمرِ الخالي عن الحِكمَةِ والمَصلحَةِ ! فَقَد ذهَبَ مَذْهَبًا فاسدًا ، فكيفَ إذا زَعَمَ مع ذلكَ أنَّهُ لا فَرْقَ في نَفْسِ الأمرِ بينَ التَّعبُّدِ بذلكَ وبينَ أَنْ يُتَعبَّدَ بالنَّجاسَةِ وأنواعِ الأَقْذارِ والأوساخِ ، والأَنْتانِ والرَّائحَةِ الكريهَةِ ، ويجعلَ ذلكَ مكانَ الطَّهارَةِ والوضوءِ ، وأنَّ الأمرَينِ سواءٌ ، وإنَّما يَحْكُمُ بمجرَّدِ المَشيئَةِ بهذا الأمرِ دونَ ضدِّهِ ، ولا فَرْقَ بينهما في نَفْسِ الأمرِ ! وهذا قولٌ تَصَوُّرهُ كافٍ في الجَزْمِ ببُطلانهِ .

وجميعُ مسائلِ الشريعَةِ كذلكَ آياتٌ بيِّناتٌ ، ودلالاتٌ واضحاتٌ ، وشواهدُ ناطقاتٌ بأنَّ الذي شَرَعَها لهُ الحِكمَةُ البالغَةُ ، والعِلْمُ المُحيطُ ، والرَّحمَةُ ، والعنايَةُ بعبادهِ وإرادَةُ الصَّلاحِ لهم ، وسَوقُهُم بها إلى كمالِهم وعواقِبهم الحميدَةِ .

وقَد نبَّهَ سبحانهُ عبادَهُ على هذا، فقال : ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا إذا قُمْتُم إلى الصَّلاةِ فَاغْسِلوا وُجوهَكُم وأيدِيَكُم إلى المَرافقِ وامْسَحوا بِرؤوسِكُم وأرجُلَكُم إلى الكَعبينِ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ ما يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عليكُم مِن حَرجٍ ولكنْ يُريدُ لِيُطهِّرَكُم وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَليكُم لَعلَّكُم تَشكرُونَ ﴾ [المائدة : ٦]، فَأَخْبَرَ سبحانهُ أنَّهُ لم يأمُرْهم بذلكَ حَرَجًا عليهم ، وتَضييقًا ومَشقَّةً ، ولكنْ إرادَةَ تَطهيرِهم وإتْمامِ نعمتهِ عليهم ليَشكروهُ على ذلكَ ، فلهُ الحمدُ كما هوَ أهلهُ ، وكما يَنبغي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وعزِّ جلالِهِ .

فإنْ قيلَ : فما جوابُكُم عن الأدلَّةِ التي ذكرَها نُفاةُ التَّحسينِ والتَّقبيحِ على كثرتِها ؟

قيلَ : قَد كَفَونا بحمدِ اللَّهِ مُؤْنَةَ إبطالها بقَدْحِهم فيها ، وَقَد أبطَلَها كلَّها

واعْتَرَضَ عليها فُضَلاءُ أتباعِها وأصحابِها : أبو عَبدِاللَّهِ بن الخطيبِ[١]، وأبو الحُسَينِ الآمِديّ ، واعتمدَ كلٌّ منهم على مَسلكٍ من أفسَدِ المسالكِ ، واعتمَدَ القاضي[٢] على مَسلكٍ من جنسِهما في المفاسدِ ، فاعتَمَدَ هؤلاءِ الفُضلاءُ على ثلاثِ[٣] مسالكَ فاسدَةٍ ، وتَعرَّضوا لإبطالِ ما سِواها والقدحِ فيهِ .

ونَحنُ نَذكرُ مسالكَهم التي اعتَمَدوا عليها ، ونُبيِّنُ فسادَها وبُطلانَها :

فأمَّا ابنُ الخَطيبِ فاعْتَمَدَ على المَسلكِ المَشهورِ ، وهو أنَّ فعْلَ العَبدِ غيرُ اختياريٍّ ، وما ليسَ بفعلٍ اختياريٍّ لا يكونُ حَسَنًا ولا قَبيحًا عَقلًا ، بالاتِّفاقِ ! لأنَّ القائلينَ بالحُسْنِ والقُبحِ العقليِّينَ يَعترفونَ بأنَّهُ إنَّما يكونُ كذلكَ إذا كانَ اختياريًّا ، وقَد ثبتَ أنَّهُ اضطراريٌّ ، فلا يُوصَفُ بحُسْنٍ ولا قُبْحٍ على المَذهبينِ ، أمَّا بيانُ كونهِ غيرَ اختياريٍّ فلأنَّهُ إنْ لم يتمكَّن العَبدُ من فعلهِ وتَركهِ فواضحٌ ؛ وإنْ كانَ مُتمَكِّنًا من فعلهِ وتَركهِ كانَ جائزًا ، فإمَّا أنْ يفتقرَ تَرجيحُ الفاعليَّةِ على التَّاركيَّةِ إلى مُرَجِّحٍ أوْ لا ؟ فإنْ لم يفتقر كانَ اتِّفاقيًا ، والاتِّفاقُ لا يُوْصَفُ بالحُسنِ والقُبحِ ، وإنِ افتَقَرَ إلى مُرَجِّحٍ فهو معَ مُرَجِّحهِ إمَّا أن يكونَ لازمًا وإمَّا جائزًا ، فإنْ كانَ لازمًا فهو اضطراريٌّ ، وإنْ كانَ جائزًا عادَ التَّقسيمُ ، فإمَّا أنْ ينتَهي إلى ما يكونُ لازمًا فيكونَ ضَروريًّا أوْ لا ، فيَنْتَهي إليهِ ، فيتَسلسَلُ ، وهو مُحالٌ ، أَو يكونَ اتِّفاقيًا فلا يُوصَفُ بحُسنٍ ولا قُبحٍ ...

فهذا الدَّليلُ هو الذي يَصُولُ به ويجولُ ، ويُثبِتُ به الجَبْرَ[٤]، ويَرُدُّ بِهِ على

---

(١) هو الفَخْرُ الرازيُّ !

(٢) لعلَّه يُريد القاضي أَبا بكرٍ الباقِلَّانيَّ ، تُوفِّي سنةَ (٤٠٣ هـ) ، وترجمتُه في « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٧٩) .

(٣) كذا الأَصل ، والصَّواب : ثلاثة .

(٤) انظر « شفاء العليل » (٢ / ١٢٧) للمُصنِّف رحمه اللَّه .

القَدَرِيَّةِ ، ويَنْفي به التَّحسينَ والتَّقبيحَ ، وهو فاسدٌ من وجوهٍ متعدِّدَةٍ :

أحدُها : أنَّهُ يتضمَّنُ التَّسوِيَةَ بينَ الحركَةِ الضَّروريَّةِ والاختياريَّةِ ، وعَدَمَ التَّفريقِ بينهما ! وهو باطلٌ بالضَّرورَةِ والحِسِّ والشرعِ ، فالاستدلالُ على أنَّ فعلَ العَبدِ غيرُ اختياريٍّ استدلالٌ على ما هو مَعلومُ البُطلانِ ضرورَةً وحِسًّا وشرعًا ، فهو بمنزلَةِ الاستدلالِ على الجَمْعِ بينَ النَّقيضينِ وعلى وجودِ المُحالِ إلَّا بهِ !

الوَجهُ الثَّاني : لو صحَّ الدَّليلُ المَذكورُ لَزِمَ منهُ أنْ يكونَ الربُّ تعالى غيرَ مُختارٍ في فعلِهِ ؛ لأنَّ التَّقسيمَ المَذكورَ والتَّرديدَ جارٍ فيهِ بعَينهِ بأَنْ يُقالَ : فعلُهُ تعالى إمَّا أن يكونَ لازمًا أو جائزًا ؛ فإنْ كانَ لازمًا كانَ ضروريًّا ، وإنْ كانَ جائزًا فإنِ احْتاجَ إلى مُرجِّحٍ عادَ التَّقسيمُ ، وإلّا فهو اتِّفاقيٌّ .

ويَكفي في بُطلانِ الدَّليلِ المَذكورِ أنْ يستلزمَ كونَ الرَّبِّ غيرَ مُختارٍ .

الوجهُ الثَّالثُ : أنَّ الدَّليلَ المذكورَ لو صَحَّ لزمَ بُطلانُ الحُسْنِ والقُبحِ الشرعيَّينِ ؛ لأنَّ فعلَ العَبدِ ضروريٌّ أو اتِّفاقيٌّ ، وما كانَ كذلكَ فإنَّ الشرعَ لا يُحَسِّنهُ ولا يُقبِّحهُ ، لأنَّهُ لا يَرِدُ بالتَّكليفِ بهِ فَضلًا عن أن يَجعَلَهُ مُتعلَّقَ الحُسنِ والقُبحِ .

الوجهُ الرَّابعُ : قولهُ : إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ لازمًا أو جائزًا !

قُلنا : هو لازمٌ عندَ مُرَجِّحهِ التَّامِّ ، وكانَ ماذا قولُكَ : يكونُ ضروريًّا !! أتَعني بهِ أنَّهُ لا بدَّ منهُ ؟ ، أَو تَعني بهِ أنَّهُ لا يكونُ اختياريًّا ؟ فإنْ عَنَيْتَ الأوَّلَ مَنَعْنا انتفاءَ اللازمِ ، فإنَّهُ لا يَلْزَمُ منهُ أنْ يكونَ غيرَ مُختارٍ ، ويكونُ حاصلُ الدَّليلِ : إنْ كانَ لا بدَّ منهُ فلا بُدَّ منه، ولا يَلزمُ من ذلكَ أنْ يكونَ غيرَ اختياريٍّ،

= وكتابه هذا أَجلُّ ما أُلِّف في باب القضاء والقدر .

وإنْ عَنَيْتَ الثَّاني - وهو أنَّهُ لا يكونُ اختياريًّا - مَنَعْنا المُلازَمَةَ ، إذ لا يلزمُ مِن كونِهِ لا بُدَّ منهُ أنْ يكونَ غيرَ اختياريٍّ ، وأنتَ لم تذكُرْ على ذلكَ دليلًا ، بل هي دَعوى معلومَةُ البُطلانِ بالضَّرورَةِ .

الوجهُ الخامسُ : أن يُقالَ : هو جائزٌ ، قولُكَ : إمَّا أنْ يتوقَّفَ تَرجُّحُ الفاعليَّةِ على التَّاركيَّةِ على مرجِّحٍ أَوْ لا ، قلنا : يتوقَّفُ على مُرَجِّحٍ ، قولُك عندَ المُرَجِّحِ : إمَّا أَنْ يَجبَ أو يَبقى جائزًا .

قُلنا : هو واجبٌ بالمُرجِّحِ ، جائزٌ بالنَّظرِ إلى ذاتِهِ والمُرجِّحُ هو الاختيارُ وما وَجَبَ بالاختيارِ لا يُنافي أن يكونَ اختياريًّا ، فلزومُ الفعلِ بالاختيارِ لا يُنافي كونَهُ اختياريًّا .

الوجهُ السَّادسُ : أنَّ هذا الدَّليلَ الذي ذكرتَهُ بعَينِهِ حُجَّةٌ على أنَّهُ اختياريٌّ ؛ لأنَّهُ وجَبَ بالاختيارِ ، وما وَجَبَ بالاختيارِ لا يكونُ إلّا اختياريًّا ، وإلّا كانَ اختياريًّا غيرَ اختياريٍّ ! وهو جَمْعٌ بينَ النَّقيضَينِ ، والدَّليلُ المَذكورُ حُجَّةٌ على فسادِ قولِكَ ، وأنَّ الفعلَ الواجبَ بالاختيارِ اختياريٌّ .

الوجهُ السَّابعُ : أنَّ صُدورَ الفعلِ عن المُختارِ بشرطِ تعلُّقِ اختيارِهِ بهِ لا يُنافي كونَهُ مَقدورًا لهُ ، وإلّا كانَت إرادتُهُ وقُدرتُهُ غيرَ مَشروطَةٍ في الفعلِ ، وهو مُحَالٌ ، وإذا لم يُنافِ ذلكَ كونَهُ مَقدورًا فهو اختياريٌّ قَطعًا .

الوجهُ الثَّامنُ : قولُكَ : إنْ لم يتَوقَّف على مُرَجِّحٍ فهو اتِّفاقيٌّ إنْ عَنَيْتَ بالمُرجِّحِ ما يُخْرِجُ الفعلَ عن أنْ يكونَ اختياريًّا ويَجعلَهُ اضطراريًّا ، فلا يَلزمُ مِن نَفْيِ هذا المُرجِّحِ كونُهُ اتِّفاقيًّا ، إذ هذا مُرَجِّحٌ خاصٌّ ، ولا يلزمُ مِن نَفْيِ المُرَجِّحِ المُعيَّنِ نَفيٌ لِمُطْلَقِ المُرَجِّحِ ، فما المانعُ مِن أَنْ يتوقَّفَ على مُرجِّحٍ ولا يَجعلَهُ

اضطراريًّا غيرَ اختياريٍّ ؟ وإنْ عَنَيْتَ بالمُرجِّحِ ما هو أَعَمُّ مِن ذلكَ لم يَلْزَم مِن توقّفِهِ على المُرجِّحِ الأعمِّ أن يكونَ غيرَ اختياريٍّ ؛ لأنَّ المُرَجِّحَ هو الاختيارُ ، وما تَرَجَّحَ بالاختيارِ لم يَمتنع كونُهُ اختياريًّا .

الوجهُ التَّاسعُ : قولكَ : وإِنْ لم يتوقَّف على مرَجِّحٍ فهو اتِّفاقيّ ؛ ما تَعني بالاتِّفاقيّ !؟ أتَعني به ما لا فاعلَ لهُ ؟ أو ما فاعلُهُ مُرَجِّحٌ باختيارهِ ؟ أو مَعنىً ثالثًا ؟

فإنْ عَنَيْتَ الأوَّلَ لم يَلْزَمْ من عَدمِ المُرَجِّحِ المُوجِبِ كونَهُ اضطراريًّا أن يكونَ الفعلُ صادرًا من غيرِ فاعلٍ، وإن عَنَيْتَ الثَّاني لم يلزمْ منهُ كونُهُ اضطراريًّا، وَإِنْ عَنَيتَ معنىً ثالثًا فأَبْدِهِ !

الوجهُ العاشرُ : أنَّ غايَةَ هذا الدّليلِ أن يكونَ الفعلُ لازمًا عندَ وجودِ سببِهِ ، وأنتَ لم تُقِم دَليلًا على أنَّ ما كانَ كذلكَ يمتنعُ تَحسينُهُ وتَقبيُحهُ ، سوى الدَّعوىٰ المُجرَّدَةِ ، فأينَ الدَّليلُ على أنَّ ما كانَ لازمًا بهذا الاعتبارِ يمتنعُ تَحسينُهُ وتَقبيحُهُ ؟ ودليلُكَ إنَّما يدُلُّ على أنَّ ما كانَ غَيرَ اختياريٍّ منَ الأفعالِ امتنَعَ تَحسينهُ وتَقبيحهُ ، فمحلُّ النِّزاعِ لم يتناوَلْهُ الدَّليلُ المَذكورُ ، وما تناوَلَهُ وصَحَّتْ مُقدِّماتُهُ فهو غيرُ مُتنازَعٍ فيهِ ، فدليلُكَ لم يُفِدْ شيئًا .

الوَجهُ الحادي عَشرَ : أنَّ قولكَ : يلزمُ أنْ لا يُوْصَفَ بحُسنٍ ولا قُبحٍ على المَذهَبَيْنِ باطلٌ ؛ فإنَّ مُنازعيكَ إنَّما يَمْنَعُونَ مِنْ وَصْفِ الفعلِ بالحُسنِ والقُبحِ إذا لم يكُن مُتَعلَّقَ القُدرَةِ والاختيارِ ، أمَّا ما وَجَبَ بالقُدْرَةِ والاختيارِ فإنَّهم لا يُساعِدونكَ على امتناعِ وَصْفهِ بالحُسْنِ والقُبحِ أَبَدًا .

الوجهُ الثَّاني عَشرَ : أنَّ هذا الدَّليلَ لو صَحَّ لَزِمَ بُطلانُ الشرائعِ والتَّكاليفِ

جُملَةً ، لأنَّ التَّكليفَ إنَّما يكونُ بالأفعالِ الاختياريَّةِ ، إذ يَستحيلُ أنْ يُكلَّفَ المُرْتَعِشُ بحركةِ يَدهِ ! وأنْ يُكَلَّفَ المَحمومُ(١) بتَسخينِ جِلدهِ ! والمَقرورُ(٢) بقرِّهِ !

وإذا كانَت الأفعالُ اضطراريَّةً غيرَ اختياريَّةٍ لم يُتصوَّر تعلُّقُ التَّكليفِ والأمرِ والنَّهيِ بها ، فلو صَحَّ الدَّليلُ المَذكورُ لَبَطَلَتِ الشرائعُ جُملَةً ، فهذا هو الدَّليلُ الذي اعتمدهُ ابنُ الخطيبِ وأَبْطَلَ أَدِلَّةَ غيرِهِ .

وأمَّا الدَّليلُ الذي اعتمَدَ عليهِ الآمِديُّ فهو أنَّ حُسْنَ الفِعْلِ لو كانَ أَمْرًا زائدًا على ذاتهِ لزِمَ قيامُ المَعنى بالمَعنى ! وهو مُحالٌ ؛ لأنَّ العَرَضَ لا يقومُ بالعَرَضِ ، وهذا في البُطْلانِ من جِنْسِ ما قبلَهُ ، فإنَّهُ مَنقوضٌ بما لا يُحْصَىٰ منَ المعاني التي تُوصَفُ بالمعاني ، كما يُقالُ : علمٌ ضروريٌّ ، وعلمٌ كَسبيٌّ ، وإرادَةٌ جازِمَةٌ ، وحَرَكَةٌ سريعَةٌ ، وحركَةٌ بَطيئةٌ ، وحَرَكَةٌ مُستَديرَةٌ ، وحَرَكَةٌ مُستَقيمَةٌ ، ومِزاجٌ مُعتَدِلٌ ، ومزاجٌ مُنحرفٌ ، وسوادٌ برَّاقٌ ، وحُمرَةٌ قانيَةٌ ، وخُضرَةٌ ناصعَةٌ ، ولونٌ مُشرِقٌ ، وصَوتٌ شجٍ(٣) ، وحِسٌّ رَخيمٌ ورَفيعٌ وَدقيقٌ وَغليظٌ ...

وأضعافُ أضعافِ ذلكَ ممَّا لا يُحْصَى ممَّا توصفُ المعاني والأَعْراضُ فيهِ بمعانٍ وأعْراضٍ وجُوديَّةٍ ، ومَن ادَّعى أنَّها عَدَمِيَّةٌ فهو مُكابرٌ ! وهل شكَّ أحدٌ في وَصفِ المعاني بالشدَّةِ والضَّعفِ ، فيُقالُ : همٌّ شديدٌ ، وحُبٌّ شديدٌ ، وحُزنٌ شديدٌ ، وألمٌ شديدٌ ، ومُقابلُها ، فَوَصْفُ المعاني بصفاتِها أمرٌ معلومٌ عندَ كلِّ العُقلاءِ .

---

(١) هو المُصاب بالحُمَّى .

(٢) مِن القُرِّ ، وهو البَرْدُ .

(٣) أي : حزين .

الوجه الثَّاني : أنَّ قولَهُ : يلزمُ منهُ قيامُ المعنى بالمَعنى ، غيرُ صحيحٍ ، بل المَعنى يُوصَفُ بالمَعنى ، ويقومُ به ، تَبَعًا لقيامِهِ بالجَوْهَرِ الذي هو المَحَلُّ ، فيكونُ المعنيانِ جميعًا قائِمَيْنِ بالمحلِّ ، وأحدُهما تابعٌ للآخرِ ، وكلاهما تَبَعٌ للمحلِّ ، فما قامَ العَرَضُ بالعَرَضِ ، وإنَّما قامَ العَرضانِ جميعًا بالجَوْهَرِ ، فالحركةُ والسُّرعَةُ قائمتانِ بالمُتَحرِّكِ ، والصَّوتُ وشَجَاهُ وغِلَظُهُ ودِقَّتُهُ وحُسْنُهُ وقُبْحُهُ قائمَةٌ بالحاملِ لهُ ، والمُحالُ إنَّما هو قيامُ المَعنى بالمَعنى مِن غيرِ أنْ يكونَ لهما حاملٌ ، فأمَّا إذا كانَ لهما حامِلٌ وأحدُهما صفَةٌ للآخَرِ وكلاهما قامَ بالمَحَلِّ الحاملِ فليسَ بمُحالٍ ، وهذا في غايَةِ الوُضوحِ .

الوجه الثَّالث : أنَّ حُسْنَ الفعلِ وقُبحَهُ شرعًا أمرٌ زائدٌ عليهِ ؛ لأنَّ المَفهومَ منهُ زائدٌ على المَفهومِ من نَفسِ الفعلِ ، وهما وُجوديَّانِ لا عَدَمِيَّانِ ؛ لأنَّ نَقيضَهما يَحْمِلُ على العَدَمِ ، فهو عَدميٌّ فهُما إذًا وجوديَّانِ ؛ لأنَّ كونَ أحدِ النَّقيضينِ عَدَمِيًّا يستلزمُ كونَ نَقيضهِ وُجوديًّا ، فلو صحَّ دليلُكُم المَذكورُ لزمَ أنْ لا يُوْصَفَ بالحُسْنِ والقُبْحِ شرعًا .

ولا خلاصَ عن هذا إلَّا بإلْزَامِ كونِ الحُسْنِ والقُبحِ الشرعيَّينِ عَدميَّينِ ، ولا سبيلَ إليهِ ؛ لأنَّ الثَّوابَ والعقابَ والمَدحَ والذَّمَّ مُرَتَّبٌ عليهما تَرَتُّبَ الأثرِ على مُؤَثِّرِهِ ، والمُقتَضى على مُقتَضيهِ ، وما كانَ كذلكَ لم يكُن عَدَمًا مَحْضًا ، إذ العَدَمُ المَحْضُ لا يترتَّبُ عليهِ ثوابٌ ولا عقابٌ ، ولا مَدحٌ ولا ذمٌّ .

وأيضًا ؛ فإنَّهُ لا معنى لكونِ الفعلِ حَسَنًا وقبيحًا شرعًا إلّا أنَّهُ يشتملُ على صفَةٍ لأجلها كانَ حَسنًا مَحبوبًا للرَّبِّ مَرْضيًّا له ، مُتعلّقًا للمدح والثواب ، وكون القبيحِ مشتملًا على صفةٍ لأَجلِها كان قبيحًا مبغوضًا للربِّ مُتَعَلَّقًا للذَّمِّ

والعقابِ .

وهذه أمورٌ وجوديَّةٌ ثابتَةٌ لهُ في نَفسهِ ، ومحبَّةُ الرَّبِّ لهُ وأمرهُ بهِ كساهُ أمرًا وُجوديًّا زادَهُ حُسْنًا إلى حُسْنهِ ، وبُغضُه لهُ ونَهيُهُ عنهُ كساهُ أمرًا وُجوديًّا زادَهُ قُبحًا إلى قبحهِ ، فجَعْلُ ذلكَ كلِّهِ عَدَمًا مَحْضًا ونَفْيًا صِرْفًا لا يرجعُ إلى أمرٍ ثُبوتيٍّ في غايَةِ البُطلانِ والإحالَةِ ، وظَهرَ أنَّ هذا الدَّليلَ في غايَةِ البُطلانِ .

ولم نَتَعَرَّضْ للوجوهِ التي قَدحوا بها فيهِ ، فإنَّها - مع طُولِها - غيرُ شافيَةٍ ولا مُقْنِعَةٍ ، فمَن اكتفى بها فهي موجودَةٌ في كُتُبِهم .

وأمَّا المَسلكُ الذي اعتمَدهُ كثيرٌ منهم كالقاضي وأبي المعالي[1] وأبي عَمرو ابن الحاجِب - منَ المُتأخِّرينَ - فهو أنَّ الحُسْنَ والقُبحَ لو كانا ذاتِيَّيْنِ لَمَا اخْتَلَفَا باختلافِ الأحوالِ والمُتَعَلَّقاتِ والأَزْمانِ ، وَلَاستحالَ ورودُ النَّسْخِ على الفِعْلِ ، لأنَّ ما ثَبتَ للذَّاتِ فهو باقٍ ببقائها لا يزولُ وهي باقيَةٌ .

ومعلومٌ أنَّ الكذبَ يكونُ حَسَنًا إذا تَضمَّنَ عِصمَةَ دمِ نَبيٍّ أو مُسلمٍ ، ولو كانَ قُبْحُهُ ذاتيًّا لهُ لكانَ قبيحًا أينَ وُجِدَ ؟

وكذلكَ ما نُسِخَ منَ الشريعَةِ لو كانَ حُسْنُهُ لذاتهِ لم يَسْتَحِلْ قبيحًا ، ولو كانَ قُبْحُهُ لذاتهِ لم يَستحِلْ حَسَنًا بالنَّسخِ .

قالوا : وأيضًا لو كانَ ذاتيًّا لاجْتَمَعَ النَّقيضانِ في صدقِ مَن قال : لأَكذِبنَّ غدًا ؛ فإنَّهُ لا يَخلو إمَّا أَنْ يكذبَ في الغَدِ ، أو يَصدُقَ ، فإنْ كَذَبَ لزمَ قُبْحُهُ لكونهِ كَذِبًا ، وحُسنهُ لاستلزامهِ صِدْقَ الجُزْءِ الأوَّلِ .

والمُستلزمُ للحُسْنِ حَسَنٌ ، فيجتمعُ في الجُزْءِ الثَّاني الحُسْنُ والقُبحُ ، وهما

---

(١) هو الجُوَيْني .

نَقيضانِ ، وإنْ صَدَقَ لَزِمَ حُسنُ الجُزْءِ الثَّاني من حيثُ إنَّهُ صِدْقٌ في نَفسهِ ، وقُبْحُهُ من حيثُ إنَّهُ مُستلزمٌ لكذبِ الجُزْءِ الأوَّلِ ، فَلَزِمَ النَّقيضانِ .

قالوا : وأيضًا فلو كانَ القَتلُ والجَلْدُ وقَطْعُ الأطرافِ قَبيحًا لذاتِهِ أو لصفَةٍ لازمَةٍ للذَّاتِ لم يكُن حَسَنًا في الحُدودِ والقصاصِ ؛ لأنَّ مُقتَضى الذَّاتِ لا يتخلَّفُ عنها فإذا تَخلَّفَ فيما ذَكَرْنا مِنَ الصُّوَرِ وغيرها دلَّ على أنَّهُ ليسَ ذاتيًّا .

فهذا تَقريرُ هذا المَسلكِ ، وهو مِن أفسَدِ المسالكِ لوجوهٍ :

أحدُها : أنَّ كونَ الفعلِ حَسَنًا أو قبيحًا لذاتِهِ أو لصفَةٍ ؛ لم يُعْنَ بِهِ أنَّ ذلكَ يقومُ بحقيقَةٍ لا ينفكُّ عنها بحالٍ ، مثلُ كونهِ عَرَضًا وكونهِ مُفتقرًا إلى مَحَلٍّ يقومُ بِهِ ، وكونِ الحركةِ حركةً ، والسَّوادِ لونًا .

ومِن هـهُنا غَلِطَ علينا المُنازعونَ لنا في المسألةِ ، وألْزَمُونا ما لا يَلْزَمُنا ، وإنَّما نَعني بكونهِ حَسَنًا أو قبيحًا - لذاتِهِ أو لصفتهِ - أنَّهُ في نَفسهِ مَنْشَأٌ للمَصلحَةِ والمَفسدَةِ ، وتَرتُّبهُما عليهِ كتَرتُّبِ المُسبَّباتِ على أسبابها المُقتضيَةِ لها ، وهذا كتَرَتُّبِ الرِّيِّ على الشربِ ، والشِّبَعِ على الأكلِ ، وتَرتُّبِ منافعِ الأغذيَةِ والأدويَةِ ومَضارِّها عليها .

فَحُسْنُ الفعلِ أو قُبحُهُ هو من جنسِ كونِ الدَّواءِ الفُلانيِّ حَسنًا نافعًا أو قبيحًا ضارًّا ، وكذلكَ الغِذاءُ واللِّباسُ والمَسكنُ والجماعُ والاستفراغُ والنَّومُ والرِّياضَةُ وغيرُها ، فإنَّ تَرتُّبَ آثارِها عليها ترتُّبَ المَعْلُولاتِ والمُسبَّباتِ على علَلِها وأسبابها ، ومع ذلكَ فإنَّها تَختلفُ باختلافِ الأزمانِ ، والأحوالِ ، والأماكنِ ، والمَحَلِّ القابلِ ، ووُجودِ المعارضِ ، فتخلُّفُ الشِّبَعِ والرِّيِّ عن الخُبزِ واللحمِ والماءِ في حقِّ المَريضِ ومَن به علَّةٌ تمنعهُ من قَبُولِ الغِذاءِ لا تُخْرِجهُ عن كونهِ

مُقْتَضِيًا كذلك لذاتِهِ حتى يُقالَ : لو كانَ كذلكَ لذاتِهِ لم يتخلَّف ؛ لأنَّ ما بالذَّاتِ لا يتخلَّفُ ، وكذلكَ تخلُّفُ الانتفاعِ بالدَّواءِ في شدَّةِ الحَرِّ والبَرْدِ وفي وَقتِ تَزايُدِ العلَّةِ ، لا يُخْرِجهُ عن كونِهِ نافعًا في ذاتِهِ ، كذلكَ تخلُّفُ الانتفاعِ باللباسِ في زمنِ الحرِّ - مثلًا - لا يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ في ذاتِهِ نافعًا ولا حَسَنًا .

فهذه قُوى الأغذيَةِ والأدويَةِ واللِّباسِ ومنافعُ الجماعِ والنَّومِ تَتخلَّفُ عنها آثارُها زمانًا ومكانًا وحالًا ، وبحَسَبِ القَبُولِ والاستعدادِ ، فتكونُ نافعَةً حَسَنَةً في زمانٍ دونَ زمانٍ ، ومكانٍ دونَ مكانٍ ، وحالٍ دونَ حالٍ ، وفي حَقِّ طائفَةٍ أو شخصٍ دونَ غيرهم ، ولم يُخْرِجْها ذلكَ عَن كونها مُقتضيَةً لآثارِها بقُواها وصفاتها ، فهكذا أوامرُ الرَّبِّ تباركَ وتعالى وشرائعُهُ ، سواءٌ يكونُ الأمرُ مَنْشَأَ المَصلحَةِ ونافِعًا للمأمورِ في وَقتٍ دونَ وقتٍ ، فيأمرُهُ به تباركَ وتعالى في الوَقتِ الذي عَلِمَ أنَّهُ مصلحةٌ فيهِ ، ثمَّ يَنهى عنهُ في الوَقتِ الذي يكونُ فِعْلُهُ فيهِ مَفسدَةً ، على نَحوِ ما يأمرُ الطَّبيبُ بالدَّواءِ والحِمْيَةِ في وَقتٍ هو مَصلحةٌ للمريضِ ، وينهاهُ عنهُ في الوَقتِ الذي يكونُ تناولُهُ مَفسدَةً لَهُ ، بل أحكمُ الحاكِمينَ الَّذي بَهَرَتْ حكمتُهُ العُقولَ أَوْلى بِمُراعاةِ مصالحِ عبادِهِ ومفاسدِهم في الأوقاتِ والأحوالِ والأماكنِ والأشخاصِ .

وهل وُضِعَت الشرائعُ إلّا على هذا ؟! فكانَ نِكاحُ الأُختِ حَسَنًا في وَقتِهِ حتى لم يكُن بدٌّ منهُ في التَّناسلِ وحفظِ النَّوعِ الإنسانيِّ ، ثمَّ صارَ قبيحًا لَمَّا استُغْنِيَ عنهُ فحرَّمهُ على عبادِهِ ، فأباحهُ في وَقتٍ كانَ فيهِ حسنًا ، وحَرَّمهُ في وَقتٍ صارَ فيهِ قبيحًا .

وكذلكَ كلُّ ما نَسَخَهُ منَ الشرعِ ، بل الشريعَةُ الواحدَةُ كلُّها لا تخرجُ

عن هذا وإنْ خَفِيَ وجهُ المَصلحَةِ والمَفسدَةِ فيهِ على أكثرِ النَّاسِ .

وكذلكَ إباحَةُ الغنائمِ ؛ كانَ قبيحًا في حقِّ مَن قبلَنا لئلّا تَحملَهم إباحتُها على القتالِ لأجلها ، والعَمَلِ لغيرِ اللَّهِ فتفوتَ عليهم مَصلحَةُ الإخلاصِ التي هي أعظمُ المصالحِ ، فحمى أحكمُ الحاكمينَ جانبَ هذه المَصلحَةِ العَظيمَةِ بتَحريمِها عليهم ليتمحَّضَ قتالُهم للَّهِ لا للدُّنيا ، فكانَت المَصلحَةُ في حقِّهِم تَحريمَها عليهم ، ثمَّ لمّا أوجَدَ هذه الأُمَّةَ التي هي أكملُ الأُمَمِ عقولًا ، وأرسخُهم إيمانًا ، وأعظمهُم تَوحيدًا وإخلاصًا ، وأرغبهُم في الآخرَةِ ، وأزهدُهم في الدُّنيا ؛ أباحَ لهم الغنائمَ[1] وكانَت إباحتها حسنَةً بالنِّسبَةِ إليهم وإنْ كانَت قَبيحَةً بالنِّسبَةِ إلى مَن قبلَهُم ، فكانَت كإباحَةِ الطَّبيبِ اللَّحمَ للصَّحيحِ الذي لا يُخشى عليهِ مِن مضرَّتِهِ ، وحِمْيَتِهِ منهُ للمريضِ المَحمومِ .

وهذا الحُكمُ فيما شرعَ في الشريعَةِ الواحدَةِ في وَقْتٍ ثمَّ نُسِخَ في وَقتٍ آخرَ ، كالتَّخييرِ في الصَّومِ في أوَّلِ الإسلامِ بينَ الإطعامِ وبينَهُ[2] لمّا كانَ غيرَ مألوفٍ لهم ولا مُعتادٍ والطِّباعُ تأباهُ ، إذ هو هَجْرُ مألوفِها ومَحبوبِها ، ولم تَذُق - بَعْدُ - حلاوَتَهُ وعواقبَهُ المَحمودَةَ وما في طيِّهِ منَ المصالحِ والمنافعِ ، فخُيِّرَت بينَهُ وبينَ الإطعامِ ، ونُدِبَت إليهِ ، فلمّا عَرفَت علَّتَهُ - يعني حكمَتَهُ - وأَلِفَتْهُ ، وعَرفَت ما ضَمِنَهُ منَ المصالحِ والفوائدِ : حُتِّمَ عليها عَينًا ، ولم يُقبل منها سواهُ ، فكانَ التَّخييرُ في وَقتهِ مصلحَةً ، وتَعيينُ الصَّومِ في وَقتِهِ مصلحَةً ، فاقتَضَتِ الحكمَةُ البالغَةُ شَرْعَ كُلِّ حُكمٍ في وَقتهِ ؛ لأنَّ المَصلحَةَ فيهِ في ذلكَ الوَقتِ .

---

(١) كما في قولِه ﷺ : « .. وأُحلَّت لي الغنائمُ ، ولم تَحِلَّ لأحدٍ قبلي » ؛ رواه البخاري (٣٣٥) ، ومسلم (٥٢١) عن جابر .

(٢) قارن بكتابنا « صفة صوم النبيّ ﷺ » (ص ٢٢) .

وكانَ فَرْضُ الصَّلاةِ أوَّلًا ركعتَيْنِ ركعتين[1] لمّا كانوا حَدِيثي عَهدٍ بالإِسلامِ ، ولم يَكونوا مُعتادينَ لها ولا أَلِفَتْها طِباعُهُم وعقولُهم فُرِضَتْ عليهم بوصفِ التَّخفيفِ ، فلمَّا ذُلِّلَتْ بها جوارحُهُم وطُوِّعَت بها أنفسُهم ، واطمأنَّت إليها قلوبُهم ، وباشرَت نَعيمَها ولذَّتَها وطِيبَها ، وذاقَتْ حلاوَةَ عُبوديَّةِ اللّهِ فيها ، ولذَّةَ مُناجاتِهِ زِيدَت ضِعْفَها ، وأُقِرَّت في السَّفَرِ على الفَرْضِ الأوَّلِ لحاجَةِ المُسافرِ إلى التَّخفيفِ ، ولمشقَّةِ السَّفرِ عليهِ .

فتأمَّلْ كيفَ جاءَ كلُّ حكمٍ في وقتهِ مُطابقًا للمَصلَحَةِ والحكمَةِ ، شاهدًا للَّهِ بأنَّهُ أحكمُ الحاكمينَ وأرحمُ الرَّاحمينَ ، الذي بَهَرَت حكمتُهُ العقولَ والألبابَ ، وبدا على صفحاتها بأنَّ ما خالفَها هو الباطلُ ، وأنَّها هي عَينُ المَصلَحَةِ والصَّوابِ .

ومِن هذا أمرُهُ سبحانهُ لهم بالإعْراضِ عن الكافرينَ ، وتَرْكِ أذاهم ، والصَّبرِ عليهم ، والعَفوِ عنهم ، لمَّا كانَ ذلكَ عَينَ المَصلحَةِ لقلَّةِ عَددِ المُسلمينَ ، وَضَعْفِ شوكتهم ، وغَلَبَةِ عَدُوِّهم ، فكانَ هذا في حَقِّهِم إذ ذاكَ عَينَ المَصلحَةِ ، فلما تَحيَّزُوا إلى دارٍ ، وكثرَ عَدَدُهم وقَوِيَتْ شوكتُهم ، وتجرَّأَتْ أنفسُهم لِمُناجَزَةِ عَدُوِّهم أَذِنَ لَهُم في ذلكَ إذْنًا من غيرِ إيجابٍ عليهم ليُذيقَهم حلاوَةَ النَّصرِ والظَّفرِ ، وعزَّ الغَلَبَةِ ، وكانَ الجهادُ أشقَّ شيءٍ على النُّفوسِ ، فَجَعَلَهُ أوَّلًا إلى اختيارِهم إذْنًا لا حَتْمًا ، فلمّا ذاقوا عِزَّ النَّصرِ والظَّفَرِ ، وعَرفوا عواقبَهُ الحميدَةَ أوجَبهُ اللَّهُ عليهم حَتْمًا ، فانْقادُوا لهُ طَوعًا ورَغبَةً ومحبَّةً ، فلو أتاهم الأمرُ بِهِ مُفاجأةً على ضَعْفٍ وقلَّةٍ لنَفَروا عنهُ أشدَّ النِّفارِ .

وتأمَّلِ الحِكمَةَ الباهرَةَ في شرعِ الصَّلاةِ أوَّلًا إلى بيتِ المَقدسِ ، إذ كانَت

---

(١) انظر « السلسلة الصحيحة » (٢٨١٤) و « تمام المِنّة » (ص ٣١٧) .

قِبْلَةَ الأنبياءِ ، فبُعِثَ بما بُعِثَ بِهِ الرُّسُلُ وبما يعرفُهُ أهلُ الكتابِ ، وكانَ استقبالُ بيتِ المقدسِ مُقَرِّرًا لنبوَّتهِ ، وأنَّهُ بُعِثَ بما بُعِثَ بِهِ الأنبياءُ قبلَهُ ، وأنَّ دعوَتهُ هي دَعوَةُ الرُّسلِ بعَينِها ، وليسَ بِدْعًا منَ الرُّسلِ ، ولا مُخالفًا لهم ، بل مُصَدِّقًا لهم ، مُؤمنًا بهم ، فلمّا استقرَّتْ أعلامُ نُبُوَّتِهِ في القلوبِ ، وقامَت شواهدُ صدقهِ من كلِّ جهَةٍ ، وشهدَت القلوبُ لهُ بأنَّهُ رسولُ اللَّهِ حقًّا وإنْ أنكروا رسالَتهُ عنادًا وحَسَدًا وبَغْيًا ، وَعَلِمَ سبحانهُ أنَّ المَصلحَةَ لهُ ولأُمَّتِهِ أن يَستقبلوا الكَعبَةَ البيتَ الحرامَ أَفْضَلَ بقاعِ الأرضِ ، وأحبَّها إلى اللَّهِ ، وأعظَمَ البيوتِ ، وأشرفَها وأقدمَها ، قرَّرَ قبلَهُ أُمورًا كالمُقدِّماتِ بينَ يَديهِ - لِعظَمِ شأنِهِ - فَذَكَرَ النَّسْخَ أوَّلًا ، وأنَّهُ إذا نَسَخَ آيَةً أو حُكمًا أتى بخيرٍ منهُ أو مثلهِ ، وأنَّهُ على كلِّ شيءٍ قَديرٌ ، وأنَّ لهُ مُلْكَ السَّمواتِ والأرضِ ، ثمَّ حذَّرهم التَّعنُّتَ على رسولهِ والإعْراضَ ، كما فَعَلَ أهلُ الكتابِ قبلَهم .

ثمَّ حذَّرهم من أهلِ الكتابِ وعداوتِهم ، وأنَّهُم يَوَدُّونَ لو ردُّوهُم كفَّارًا فلا يَسمعوا منهم ولا يَقبلوا قولَهم .

ثمَّ ذكرَ تَعظيمَ دينِ الإسلامِ وتَفضيلَهُ على اليَهوديَّةِ والنَّصرانيَّةِ ، وأنَّ أهلَهُ هم السُّعداءُ الفائزونَ لا أهلَ الأمانيِّ الباطلَةِ .

ثمَّ ذكرَ اختلافَ اليَهودِ والنَّصارى ، وشهادَةَ بَعضِهم على بَعضٍ بأنَّهُم ليسوا على شيءٍ ، فَحقيقٌ بأهلِ الإسلامِ أن لا يَقتَدوا بهم ، وأنْ يُخالِفوهم في هَدْيِهم الباطلِ .

ثمَّ ذكرَ جُرْمَ مَن مَنَعَ عبادَهُ مِن ذكرِ اسمهِ في بيوتهِ ومساجدهِ ، وأنْ يُعْبَدَ فيها ، وظُلْمَهُ ، وأنَّهُ بذلكَ ساعٍ في خرابها ، لأنَّ عمارتَها إنَّما هي بذكرِ اسمهِ

وعبادتِهِ فيها .

ثمَّ بيَّنَ أنَّ لهُ المَشرقَ والمغربَ ، وأنَّهُ سبحانهُ لِعَظَمَتِهِ وإحاطتِهِ - حيثُ استقبلَ المُصلِّي - فثمَّ وجهُهُ تعالى ، فلا يظُنُّ الظَّانُّ أنَّهُ إذا استقبلَ البيتَ الحرامَ خَرَجَ عن كونِهِ مُستقبِلًا ربَّهُ وقبلَتَهُ ، فإنَّ اللَّهَ واسعٌ عليمٌ .

ثمَّ ذكرَ عُبوديَّةَ أهلِ السَّمواتِ والأرضِ لهُ ، وأنَّهُم كلٌّ لهُ قانِتونَ .

ثمَّ نبَّه على عدمِ المَصلحَةِ في مُوافقَةِ أهلِ الكتابِ ، وأنَّ ذلكَ لا يعودُ باستصلاحِهِم ، ولا يُرجى معهُ إيمانُهم ، وأنَّهُم لن يَرضَوا عنهُ حتى يتَّبعَ ملَّتَهم ، وضُمِّنَ هذا تَنبيهٌ لطيفٌ على أنَّ مُوافَقَتَهُم في القِبلَةِ لا مَصلحَةَ فيها ، فسواءٌ وافَقْتَهُمْ فيها أو خالَفْتَهُمْ فإنَّهُم لَن يَرضَوا عنكَ حتى تَتَّبعَ مِلَّتَهُم .

ثمَّ أخبرَ أنَّ هُداهُ هو الهُدىٰ الحقُّ ، وحذَّرهُ مِن اتِّباعِ أهوائهم .

ثمَّ انتقَلَ إلى تَعظيمِ إبراهيمَ صاحبِ البيتِ وبانيهِ ، والثَّناءِ عليهِ ، وذِكْرِ إمامتهِ للنَّاسِ ، وأنَّهُ أحقُّ مَن اتُّبعَ .

ثمَّ ذكرَ جَلالَةَ البيتِ وفَضْلَهُ وشَرَفَهُ ، وأنَّهُ أمنٌ للنَّاسِ ، ومثابَةٌ لهم يثوبونَ إليهِ ، ولا يَقْضُونَ منهُ وَطَرًا .

وفي هذا تنبيهٌ على أنَّهُ أَحَقُّ بالاستقبالِ من غيرهِ .

ثمَّ أمرهم أن يتَّخِذُوا من مقامِ إبراهيم مُصلًّى .

ثمَّ ذكرَ بناءَ إبراهيمَ وإسماعيلَ البيتَ وتَطهيرَهُ بعَهدهِ ، وإذنِهِ ، ورَفْعَهُما قواعَدهُ وسؤالَهما ربَّهما القَبُولَ منهما وأنْ يَجْعَلَهما مُسْلِمَيْنِ لهُ ، ويُرِيَهُما مناسكَهما ، ويَبعَثَ في ذُرِّيَّتِهما رسولًا منهم يَتلو عليهم آياتهِ ويُزكِّيهم ويعلِّمهُم الكتابَ والحكمَةَ .

ثمَّ أخبرَ عن جَهلِ مَن رغبَ عن ملَّةِ إبراهيمَ وسَفَهِهِ ونُقْصانِ عَقلِهِ .

ثمَّ أكَّدَ عليهم أنْ يكونوا على ملَّةِ إبراهيمَ ، وأنَّهُم إنْ خَرجوا عنها إلى يَهوديَّةٍ أو نَصرانيَّةٍ أو غَيرِها كانوا ضُلّالًا غيرَ مُهتَدين .

وهذه كلُّها مُقدِّماتٌ بينَ يَدي الأمرِ باستقبالِ الكعبَةِ لِمَن تأمَّلَها وتدبَّرها وعلمَ ارتباطَها بشأنِ القِبْلَةِ ؛ فإنَّه يعلمُ بذلكَ عظَمَةَ القرآنِ وجلالَتَهُ ، وتَنبيهَهُ على كمالِ دينِهِ وحُسْنِهِ وجلالتِهِ ، وأنَّهُ هو عينُ المَصلحَةِ لعبادِهِ ، لا مَصلحَةَ لهم سواهُ ، وشوَّقَ بذلكَ النُّفوسَ إلى الشهادَةِ لهُ بالحُسْنِ والكمالِ ، والحكمَةِ التَّامَّةِ ، فلما قَرَّرَ ذلكَ كلَّهُ أَعْلَمَهُم بما سيقولُ السُّفهاءُ منَ النَّاسِ إذا تَركوا قِبْلَتَهم لئلّا يَفْجَأَهُم من غيرِ علمٍ به فيعظُمَ موقعُهُ عندهم ، فلمّا وَقَعَ لم يَهُلْهُم ، ولم يصعُب عليهم ، بل أخبرَ أنَّ لهُ المَشرقَ والمغربَ يَهدي من يشاءُ إلى صراطٍ مُستقيمٍ .

ثمَّ أخبرَ أنَّهُ كما جَعَلَهم أُمَّةً وسطًا خيارًا اختارَ لهم أوسَطَ جهاتِ الاستقبالِ وخَيْرَها ، كما اختارَ لهم خَيرَ الأنبياءِ ، وشرعَ لهم خَيرَ الأديانِ ، وأنزَلَ عليهم خَيرَ الكُتُبِ ، وجعلَهم شُهداءَ على النَّاسِ كلِّهِم لكمالِ فَضلهم ، وعلمهم ، وعدالتهم .

وظهَرَتْ حكمتهُ في أنِ اختارَ لهم أفضلَ قِبلَةٍ وأشرفَها لتتكامَلَ جهاتُ الفَضلِ في حقِّهِم بالقِبْلَةِ والرَّسولِ والكتابِ والشريعَةِ ثمَّ نبَّهَ سبحانهُ على حِكمتهِ البالغَةِ في أنْ جَعَلَ القِبلَةَ أوَّلًا هي بيتَ المقدسِ ليعلَمَ سبحانهُ واقعًا في الخارجِ[1]

---

(١) كما في قولِه تعالى : ﴿ وما جَعَلْنا القِبلَةَ التي كنتَ عليها إلَّا لِنَعْلَمَ مَن يتَّبعُ الرسولَ مِمَّن ينقلبُ على عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] .

وقال الإمام البَغَوي في « تفسيره » (١ / ١٦٠) : =

ما كانَ مَعلومًا لهُ قبلَ وقوعهِ مِمَّن يتَّبعُ الرَّسولَ في جميعِ أحوالِهِ وينقادُ لهُ ولأوامرِ الرَّبِّ تعالى ويَدينُ بها كيفَ كانَت وحيثُ كانَت ؛ فهذا هو المُؤمنُ حقًّا الذي أعطى العبوديَّةَ حقَّها ومَن ينقلبُ على عَقِبَيْهِ ممَّن لم يَرسَخْ في الإيمانِ قلبُهُ ، ولم يستقرَّ عليهِ قدمُهُ ، فعارَضَ وأعْرَضَ ورجعَ على حافِرَتِهِ[1]، وشكَّ في النُّبُوَّةِ ، وخالَطَ قلبَهُ شُبهَةُ الكفَّارِ الذينَ قالوا : إنْ كانَت القِبلَةُ الأُولى حقًّا فَقَد خرجتُم عن الحقِّ ، وإنْ كانَت باطلًا ، فَقَد كنتم على باطلٍ وضاقَ عَقلُهُ المَنكوسُ عن القسمِ الثَّالثِ الحَقِّ وهو أنَّها كانَت حقًّا ومَصلحَةً في الوقت الأَوَّل ، ثمَّ صارتْ مفسدةً باطلةَ الاستقبالِ في الوَقتِ الثَّاني ، ولهذا أخبَرَ سبحانهُ عن عِظَمِ شَأْنِ هذا التَّحويلِ والنَّسخِ في القِبلَةِ ، فقال : ﴿ وإنْ كانَت لَكَبيرَةً إلّا عَلى الَّذينَ هَدى اللهُ ﴾ [البقرة : ١٤٣] .

ثمَّ أخبرَ أنَّهُ سبحانهُ لم يكُن يُضَيِّعُ ما تَقدَّمَ لهم منَ الصَّلواتِ إلى القِبْلَةِ الأولى[2]، وأنَّ رَأْفَتَهُ ورحمَتَهُ بهم تأبىٰ إضاعَةَ ذلكَ عليهم وقَد كانَ طاعَةً لهم ، فلمَّا قرَّرَ سبحانهُ ذلكَ كلَّهُ وبيَّنَ حُسْنَ هذه الجهَةِ بعَظَمَةِ البيتِ وعُلُوِّ شأنهِ وجلالتهِ ، قال : ﴿ قَدْ نَرى تقلُّبَ وَجهِكَ في السَّماءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبلَةً تَرضاها فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسجِدِ الحرامِ وحَيثُ ما كُنتُم فَوَلُّوا وُجوهكُم شطرَهُ ﴾

= « فإنْ قيلَ : ما معنى قولِه : ﴿ إلَّا لنعلَمَ ﴾ ، وهو عالمٌ بالأَشياء كلِّها قبلَ كونها ؟ قيل : أَراد به العلمَ الذي يتعلّقُ به الثوابُ والعقابُ ، فإنَّه لا يتعلَّق بما هو عالمٌ به في الغيب ، إنَّما يتعلّق بما يُوجد ، معناه : لِنَعْلَمَ العلمَ الذي يستحقّ العاملُ عليه الثوابَ والعقابَ ، وقيل : إلَّا لِنَعْلَمَ أَي : لنرى ونُمَيِّز من يتَّبع الرسولَ في القِبْلَةِ » .

(١) أي : رَجَعَ مِن حيثُ شاءَ ، والمرادُ : الرِّدَّةُ .

(٢) انظر كتاب « الإيمان » (ص ٥٦) للإمام أَبي عُبيد القاسم بن سلَّام .

[البقرة : ١٤٤]، وأكَّدَ ذلكَ عليهم مرَّةً بَعدَ مرَّةٍ اعتناءً بهذا الشأنِ ، وتَفخيمًا لهُ ، وأنَّهُ شَأْنٌ يَنبغي الاعتناءُ بهِ ، والاحتفالُ بأمرهِ .

فتدبَّرْ هذا الاعتناءَ وهذا التَّقريرَ وبيانَ المصالحِ النَّاشئةِ مِن هذا الفَرْعِ من فُروعِ الشريعَةِ ، وبيانَ المفاسدِ النَّاشئةِ من خلافهِ ، وأنَّ كلَّ جهَةٍ فهي في وَقتها كانَ استقبالُها هو المَصلحَةَ ، وأنَّ للرَّبِّ تعالى الحكمَةَ البالغَةَ في شَرْعِ القِبلَةِ الأولى وتَحويلِ عبادِهِ عنها إلى المَسجدِ الحرامِ .

فهذا مَعنى كَونِ الحُسْنِ والقُبْحِ ذاتيًّا للفعلِ ، لا ناشئًا من ذاتهِ .

ولا ريبَ عندَ ذَوي العُقولِ أنَّ مثلَ هذا يَختلفُ باختلافِ الأزمانِ والأمكنَةِ والأحوالِ والأشخاصِ .

وتأمَّلْ حِكْمَةَ الرَّبِّ تعالى في أمرهِ إبراهيمَ خَليلهُ ﷺ بِذَبْحِ ولدِهِ ؛ لأنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خليلًا ، والخُلَّةُ منزلَةٌ تَقتضي إفرادَ الخَليلِ بالمَحبَّةِ ، وأنْ لا يكونَ لهُ فيها مُنازِعٌ أصلًا ، بل قَد تَخلَّلَتْ محبَّتُهُ جميعَ أجزاءِ القَلبِ والرُّوحِ ، فلَم يَبْقَ فيها مَوضعٌ خالٍ مِن حُبِّهِ ، فَضلًا عن أن يكونَ مَحَلًّا لمحبَّةِ غيرهِ ، فلمَّا سألَ إبراهيمُ الوَلَدَ وَأُعْطِيَهُ أخَذَ شُعبَةً من قلبهِ كما يأخذُ الوَلَدُ شُعبَةً من قلبِ والدهِ ، فغارَ المَحبوبُ على خَليلهِ أنْ يكونَ في قلبهِ موضعٌ لغيرهِ فأَمَرَهُ بذَبحِ الوَلَدِ لِيُخْرِجَ حُبَّهُ من قلبهِ ويكونَ اللَّهُ أحبَّ إليهِ وآثَرَ عندهُ ، ولا يَبْقَى في القَلبِ سوى محبَّتهِ ، فوطَّنَ نَفسَهُ على ذلكَ، وعَزَمَ عليهِ فَخَلَصَتِ المحبَّةُ لوَليِّها ومُستحقِّها ، فَحَصَلَتْ مَصلحَةُ المأمورِ بهِ منَ العَزْمِ عليهِ ، وتَوطينِ النَّفسِ على الامتثالِ ، فبقيَ الذَّبْحُ مَفسدَةً لحصولِ المَصلحَةِ بدونهِ ، فَنَسخَهُ في حقِّهِ لمَّا صارَ مَفسدَةً ، وَأَمَرَهُ به لمّا كانَ عَزْمُهُ عليهِ وتوطينُ نَفسهِ مَصلحَةً لهما .

فأيُّ حِكمَةٍ فوقَ هذا ؟ وأيُّ لُطْفٍ وَبِرٍّ وإحسانٍ يَزيدُ على هذا ، وأيُّ مَصلحةٍ فوقَ هذه المَصلحَةِ بالنِّسبَةِ إلى هذا ونَسْخِهِ .

وإذا تأمَّلْتَ أَمْرَ الشرائعِ النَّاسِخَةِ والمَنسوخَةِ وجَدْتَها كلَّها بهذه المَنزِلَةِ ، فمنها ما يكونُ وجهُ المَصلحَةِ فيهِ ظاهرًا مَكشوفًا ، ومنها ما يكونُ ذلكَ فيهِ خَفيًّا لا يُدْرَكُ إلّا بفَضلِ فِطْنَةٍ وجَوْدَةِ إدراكٍ .



١٤٢ - فَصْلٌ

[مِن أسرار الخَلْق والأمر]

وهاهُنا سرٌّ بديعٌ من أسرارِ الخَلْقِ والأمرِ ، بهِ يتبيَّنُ لكَ حَقيقَةُ الأمرِ ؛ وهو أنَّ اللَّهَ لَم يَخلُقْ شيئًا ولم يأْمُرْ بشيءٍ ثمَّ أبْطَلَهُ وأَعْدَمَهُ بالكُلِّيَّةِ ، بل لا بُدَّ أنْ يُثْبِتَهُ بوجهٍ ما ؛ لأنَّهُ إنَّما خَلَقَهُ لحكمَةٍ لهُ في خَلقهِ ، وكذلكَ أَمْرُهُ بهِ وشَرْعُهُ إيَّاهُ ، هو لِمَا فيهِ منَ المَصلحَةِ .

ومعلومٌ أنَّ تلكَ المَصلحَةَ والحِكمَةَ تَقْتَضي إبقاءَهُ ، فإذا عارَضَ تلكَ المَصلحَةَ مَصلحةٌ أُخرى أعظَمُ منها كانَ ما اشتملتْ عليهِ أَوْلى بالخَلْقِ والأمرِ ، ويَبْقىٰ في الأولى ما شاءَ منَ الوَجهِ الذي يتضمَّنُ المَصلحَةَ ، ويكونُ هذا من بابِ تزاحمِ المَصالحِ ، والقاعدَةُ فيها شَرْعًا وخَلْقًا تَحصيلُها واجتماعُها بحسبِ الإمكانِ ، فإنْ تَعذَّرَ قُدِّمَتِ المَصلحَةُ العُظمى وإنْ فاتَت الصُّغرى ، وإذا تأمَّلْتَ الشريعَةَ والخَلْقَ رأيتَ ذلكَ ظاهِرًا .

وهذا سِرٌّ قلَّ مَن تَفَطَّنَ لهُ منَ النَّاسِ .

فتأمَّلِ الأحكامَ المَنسوخَةَ حُكمًا حُكمًا ، كيفَ تَجدُ المَنسوخَ لم يَبْطُل بالكُلِّيَّةِ ، بل لهُ بَقاءٌ بوجهٍ ، فَمِن ذلكَ نَسْخُ القبلَةِ وبقاءُ بيتِ المَقدسِ[١] مُعظَّمًا مُحتَرَمًا تُشدُّ إليهِ الرِّحالُ ، ويُقْصَدُ بالسَّفرِ إليهِ ، وحَطِّ الأوزارِ عندَهُ ، واستقبالهِ

---

(١) نسأَلُ اللَّهَ أَنْ يُحرِّرَه من أيدي إخْوان القِرَدةِ والخنازيرِ ، وأَنْ يُرجِعَهُ على سابقِ عهدِه ، بعيدًا عن كُفرِهم وضلالِهم .

معَ غيرهِ منَ الجهاتِ في السَّفرِ ، فلم يَبْطُل تَعظيمُهُ واحترامُهُ بالكُلِّيَّةِ ، وإنْ بَطَلَ خُصوصُ استقبالِهِ بالصَّلواتِ ، فالقَصْدُ إليهِ ليُصلَّى فيهِ باقٍ ، وهو نوعٌ مِن تَعظيمِهِ وتَشريفِهِ بالصَّلاةِ فيه والتَّوجُّهِ إليهِ قَصدًا لفضيلتِهِ ، وشرعُهُ لهُ نسبَةٌ منَ التَّوجُّهِ إليهِ بالاستقبالِ بالصَّلواتِ ، فقدَّمَ البيتَ الحرامَ عليهِ في الاستقبالِ ؛ لأنَّ مَصلحَتَهُ أعظمُ وأكملُ ، وبقيَ قَصْدُهُ وشدُّ الرِّحالِ إليهِ والصَّلاةُ فيهِ مَنْشَأً للمصلحة ، فتمَّتْ للأُمَّةِ المُحمَّديَّةِ المَصلحتانِ المُتعلِّقتانِ بهذينِ البَيتينِ .

وهذا نهايَةُ ما يكونُ منَ اللُّطْفِ وتَحصيلِ المصالحِ وتَكميلِها لهم ، فتأمَّلْ هذا الموضعَ .

ومِن ذلكَ نَسخُ التَّخييرِ في الصَّومِ بتَعيينهِ ، فإنَّ لهُ بقاءً وبيانًا ظاهرًا ، وهو أنَّ الرَّجلَ كانَ إذا أرادَ أفْطَرَ وتَصدَّقَ ، فَحَصَلَتْ لهُ مَصلحَةُ الصَّدقَةِ دونَ مَصلحَةِ الصَّومِ ، وإنْ شاءَ صامَ ولم يَفْدِ ، فَحَصَلَتْ لهُ مَصلحَةُ الصَّومِ دونَ الصَّدقَةِ ، فحتَّمَ الصَّومَ على المُكلَّفِ لأنَّ مصلحَتهُ أتمُّ وأكملُ من مصلحَةِ الفِدْيَةِ ، ونَدَبَ إلى الصَّدقَةِ في شهرِ رَمضانَ ، فإذا صامَ وتَصدَّقَ حَصَلَتْ لهُ المَصلحتانِ معًا ، وهذا أكملُ ما يكونُ منَ الصَّومِ ، وهو الذي كانَ يفعلُهُ النَّبيُّ ﷺ ؛ فإنَّهُ كانَ أجوَدَ ما يكونُ في رمضانَ[1]، فلم تبطُلِ المَصلحَةُ الأولى جُملَةً ، بل قُدِّمَ عليها ما هو أكملُ منها وُجوبًا ، وشُرِعَ الجمعُ بينها وبينَ الأُخرى نَدبًا واستحبابًا .

ومِن ذلكَ نَسخُ ثباتِ الواحدِ منَ المُسلمينَ للعَشرَةِ منَ العَدوِّ بثباتِهِ للاثنين ، ولم تبطُل الحِكمَةُ الأولى من كلِّ وَجهٍ ، بل بقيَ استحبابُهُ وإنْ زالَ وجوبُهُ ، بل

---

(١) كما رواه البخاري (٦) و (١٨٠٣) ، ومسلم (٢٣٠٨) عن ابن عبَّاس .

إذا غَلَبَ على ظنِّ المُسلمينَ ظَفَرُهم بعدوِّهم وهم عَشرَةُ أمثالِهم وجَبَ عليهم الثَّباتُ وحَرُمَ عليهم الفرارُ ، فلم تَبْطُل الحكمَةُ الأولى من كلِّ وجهٍ .

ومن ذلكَ نَسْخُ وجوبِ الصَّدقَةِ بينَ يَدي مُناجاةِ الرَّسولِ ﷺ ، لم يبطُل حُكْمُهُ بالكُلِّيَّةِ ، بل نُسِخَ وجوبُهُ وبقيَ استحبابُهُ والنَّدْبُ إليهِ ، وما عُلِمَ من تَنبيهِهِ وإشارتهِ وهو أنَّهُ إذا استُحِبَّت الصَّدقَةُ بينَ يَدي مُناجاةِ المَخلوقِ فاستحبابُها بينَ يَدي مُناجاةِ اللَّهِ عندَ الصَّلواتِ والدُّعاءِ أَوْلى ، فكانَ بَعضُ السَّلَفِ الصَّالحِ يتصدَّقُ بينَ يَدي الصَّلاةِ والدُّعاءِ إذا أمْكَنَهُ ، ويَتأوَّلُ هذه الأولويَّة .

ورأيتُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ يفعلُهُ ويتحرَّاهُ ما أَمْكَنَهُ ، وفاوَضْتُهُ فيه ، فذَكَرَ لي هذا التَّنبيهَ والإشارَةَ .

ومِن ذلكَ نَسْخُ الصَّلواتِ الخمسينَ التي فَرَضَها اللَّهُ على رسولهِ ليلَةَ الإسراءِ بخمسٍ[1]، فإنَّها لم تبطُلْ بالكليَّةِ ، بل أُثبِتَت خَمسينَ في الثَّوابِ والأجرِ ، وجُعِلَتْ خمسًا في العملِ والوُجوبِ ، وقَد أشارَ تعالى إلى هذا بعينِهِ حيثُ يقولُ على لسانِ نبيِّهِ : « لا يُبَدَّلُ القولُ لديَّ ، هي خمسٌ وهي خَمسونَ في الأجرِ[1]» .

فتأمَّلْ هذه الحِكمَةَ البالغَةَ والنِّعمَةَ السَّابغَةَ ؛ فإنَّهُ لمَّا اقتضَتِ المَصلحَةُ أن تكونَ خَمسينَ ؛ تكميلًا للثَّوابِ وسوقًا لهم بها إلى أعلى المنازلِ ، واقتَضَتْ أيضًا أنْ تكونَ خمسًا لِعَجْزِ الأُمَّةِ وضَعفِهم وعدمِ احتمالهم الخَمسينَ ، جَعَلَها خمسًا من وجهٍ وخَمسينَ من وَجهٍ ، جَمْعًا بينَ المصالحِ وتكميلًا لها .

---

(١) كما في « صحيح البخاري » (٣٢٠٧) و « صحيح مسلم » (١٦٤) عن أَنَس .

ولو لم نَطَّلِعْ من حِكْمتهِ في شرعهِ وأمرهِ ولُطْفهِ بعبادهِ ومُراعاةِ مصالحهم وتَحصيلها لهم على أتمِّ الوُجوهِ إلّا على هذه الثّلاثةِ وَحدَها لكَفى بها دليلًا على ما وراءَها .

فَسُبحانَ مَن لهُ في كلِّ ما خَلَقَ وأمَرَ حِكْمَةٌ بالغَةٌ شاهِدَةٌ لهُ بأنَّهُ أحكمُ الحاكمينَ وأرحمُ الرّاحمينَ ، وأنَّهُ اللّهُ الذي لا إلهَ إلّا هوَ ربُّ العالمينَ .

ومِنْ ذلكَ الوَصيَّةُ للوالدينِ والأقربينَ ؛ فإنَّها كانَت واجبَةً على مَن حَضَرَهُ المَوتُ ، ثمَّ نَسَخَ اللّهُ ذلكَ بآيَةِ المواريثِ ، وبقيَت مَشروعَةً في حَقِّ الأقاربِ الذينَ لا يَرِثونَ .

وهل ذلكَ على سبيلِ الوُجوبِ أَو الاستحبابِ ؟

فيهِ قولانِ للسَّلَفِ والخَلَفِ ، وهما في مَذهَبِ أحمَدَ (١):

فعلى القولِ الأوَّلِ بالاستحبابِ ؛ إذا أوصى للأجانبِ دونهم صحَّت الوَصيَّةُ ولا شيءَ للأقاربِ .

وعلى القولِ بالوُجوبِ ؛ فَهَل لهم أن يُبطلوا وَصيَّةَ الأجانبِ ويَختَصُّوا هم بالوَصيَّةِ ، كما للورثَةِ أَنْ يُبْطِلوا وصيَّةَ الوارثِ أو يُبْطِلوا ما زادَ على ثلثِ الثُّلثِ ويَختصُّوا هم بثُلثيهِ ، كما للوَرثَةِ أن يُبطلوا ما زادَ على ثُلثِ المالِ منَ الوَصيَّةِ ، ويكونُ الثُّلثُ في حقِّهم بمنزلَةِ المالِ كلِّهِ في حقِّ الوَرَثَةِ ، على وَجهَينِ .

وهذا الثّاني أَقْيَسُ وأفقهُ ، وسِرُّهُ أنَّ الثُّلثَ لمّا صارَ مُسْتَحقًّا لهم كان بمنزلَةِ جميعِ المالِ في حقِّ الوَرَثَةِ ، وهم لا يكونون أقوى منَ الوَرثَةِ ، فكما لا سبيلَ لِلْوَرَثَةِ إلى إبطالِ الوَصيَّةِ بالثُّلثِ للأجانبِ ، فلا سبيلَ لهؤلاءِ إلى إبطالِ الوَصيَّةِ

---

(١) انظر « المغني » (٨ / ٤٠٣) لابن قدامة .

بثُلثِ الثُّلثِ للأجانبِ .

وتَحقيقُ هذه المسائلِ والكلامِ على مآخِذِها لهُ موضعٌ آخَرُ .

والمَقصودُ هنا أنَّ إيجابَ الوَصيَّةِ للأقاربِ - وإنْ نُسخَ - لم يَبْطُلْ بالكُلِّيَّةِ ، بل بقيَ منهُ ما هو مَنْشَأُ المَصلحَةِ - كما ذكرناهُ - ونُسِخَ منهُ ما لا مَصلحَةَ فيهِ ، بل المَصلحَةُ في خلافهِ .

ومِن ذلكَ نَسْخُ الاعتدادِ في الوفاةِ بحَوْلٍ ، بالاعتدادِ بأربعَةِ أشهرٍ وعشرٍ ، على المشهورِ منَ القولينِ في ذلكَ ، فلم تَبطُلِ العِدَّةُ الأولى جملَةً .

ومِن ذلكَ حَبْسُ الزَّانيَةِ في البيتِ حتى تَموتَ ؛ فإنَّهُ على أحدِ القولينِ لا نَسْخَ فيهِ لأنَّهُ مُغَيًّى[1] بالموتِ ، أو يَجعَلُ اللَّهُ لهنَّ سبيلًا ، وقد جَعَلَ اللَّهُ لهُنَّ سبيلًا بالحدِّ ، وعلى القَولِ الآخَرِ هو مَنسوخٌ بالحدِّ ؛ وهو عقوبَةٌ من جنسِ عقوبَةِ الحَبسِ ، فلم تَبْطُل العقوبَةُ عنها بالكُلِّيَّةِ ، بل نُقِلَت من عقوبَةٍ إلى عُقوبَةٍ ، وكانَت العقوبَةُ الأولى أصلحَ في وَقتها لأنَّهُم كانوا حَديثي عَهدٍ بجاهليَّةٍ وزنًا ، فأُمروا بحَبسِ الزَّانيَةِ أوَّلًا ، ثمَّ لمّا استوطَنَتْ أنفسُهُم على عقوبتِها ، وخَرجوا عن عوائدِهم الجاهليَّةِ ورَكنوا إلى التَّحريمِ والعقوبَةِ ، نُقلوا إلى ما هو أغلظُ مِنَ العقوبَةِ الأولى - وهو الرَّجمُ والجلدُ - ، فكانَت كلُّ عقوبَةٍ في وَقتها هي المَصلحَةَ التي لا يُصْلِحُهُم سواها ، وهذا الذي ذَكَرْناهُ إنَّما هو في نَسْخِ الحُكْمِ الذي ثَبَتَ بشرعهِ وأمرهِ .

وأمَّا ما كانَ مُسْتَصْحَبًا بالبراءَةِ الأصليَّةِ[2]، فهذا لا يلزمُ مِن رفعهِ بقاءُ شيءٍ

---

(١) يُقال : غيَّى الشيءَ : جَعَلَ له نِهايةً .

(٢) هي إبْقاءُ ما كان على ما عليه كان .

منهُ ؛ لأنَّهُ لم يكُن مَصلحةً لهم ، وإنَّما أُخِّرَ عنهم تَحْرِيمُهُ إلى وَقتٍ لضَرْبٍ منَ المَصلحَةِ في تأخيرِ التَّحريمِ ، ولم يَلْزَمْ من ذلكَ أن يكونَ مَصلحَةً حينَ فِعْلِهم إيَّاهُ ، وهذا كتَحريمِ الرِّبا والمُسكرِ ، وغيرِ ذلكَ منَ المُحرَّماتِ التي كانوا يَفعلونَها استصحابًا لعدمِ التَّحريمِ ، فإنَّها لم تكُن مَصلحَةً في وَقتٍ ، ولهذا لم يَشْرَعْها اللَّهُ تعالى ، ولهذا كانَ رَفعُها بالخطابِ لا يُسمَّى نَسْخًا ، إذ لو كانَ ذلكَ نَسخًا لكانَت الشريعَةُ كلُّها نَسخًا ، وإنَّما النَّسخُ رَفعُ الحُكمِ الثَّابتِ بالخطابِ ، لا رَفْعُ مُوْجَبِ الاستصحابِ ، وهذا مُتَّفقٌ عليهِ .

□□□□□

= وانظر تفصيلَ المؤلِّف - رحمه اللَّه - لها في « إعْلام الموقِّعين » (١ / ٣٣٩ - ٣٤٤) .

١٤٣ - فَصْلٌ

[المَعَاد]

وأمَّا ما خَلَقَهُ سبحانهُ ؛ فإنَّهُ أَوْجَدَهُ لِحِكْمَةٍ في إيجادِهِ ، فإذا اقتضَتْ حِكمتهُ إعدامَهُ جُملَةً أَعْدَمَهُ ، وأحْدَثَ بَدَلَهُ ، وإذا اقتضَتْ حِكْمتُهُ تبديلَهُ وتَغييرَهُ وتَحويلَهُ مِن صورَةٍ إلى صورَةٍ بَدَّلَهُ وغيَّرَهُ وحوَّلَهُ ، ولم يُعْدِمْهُ جُملةً .

وَمَنْ فَهِمَ هذا فَهِمَ مسألَةَ المعادِ ، وما جاءَت بِهِ الرُّسلُ فيهِ ؛ فإنَّ القُرآنَ والسُّنَّةَ إنَّما دلّا على تَغييرِ العالَمِ وتَحويلِهِ وتَبديلِهِ ، لا جَعْلِهِ عَدَمًا مَحْضًا وإعدامِهِ بالكُليَّةِ ، فدلَّ على تَبديلِ الأرضِ غيرَ الأرضِ والسَّمواتِ ، وعلى تَشقُّقِ السَّماءِ وانفِطارِها ، وتَكويرِ الشمسِ ، وانتثارِ الكواكبِ ، وسَجْرِ[1] البحارِ ، وإنزالِ المَطرِ على أجزاءِ بني آدمَ المُختلطَةِ بالتُّرابِ ، فيَنْبُتونَ كما يَنْبُتُ النَّباتُ ، وتُرَدُّ تلكَ الأرواحُ بعَينها إلى تلكَ الأجسادِ التي أُحِيلَتْ ثمَّ أُنْشِئت نَشْأَةً أُخرى ، وكذلكَ القبورُ تُبعْثَرُ ، وكذلكَ الجبالُ تُسَيَّرُ ، ثمَّ تُنْسَفُ وتَصيرُ كالعِهْنِ المَنفوشِ ، وتقيءُ الأرضُ يومَ القيامَةِ أفلاذَ أكبادِها أمثالَ الأُسطوانِ مِنَ الذَّهَبِ والفضَّةِ ، وتَميدُ الأرضُ ، وتَدنو الشمسُ من رؤُوسِ النَّاسِ .

فهذا هو الذي أخبرَ بِهِ القُرآنُ والسُّنَّةُ ، ولا سبيلَ لأحدٍ مِنَ الملاحدَةِ الفلاسفَةِ وغيرِهم إلى الاعتراضِ على هذا المَعادِ الذي جاءَت بِهِ الرُّسلُ بحرفٍ

---

(١) قال ابنُ قُتيبة في « غريب القرآن » (٥١٦) في تأويل قولِه تعالى : ﴿ وإذا البِحَارُ سُجِّرَت ﴾ [التكوير : ٦] : « مُلِئَتْ ، يُقال : يُفْضي بعضُها إلى بعضٍ ، فتصير شيئًا واحدًا » .

واحدٍ ، وإنَّما اعتراضاتُهم على المعادِ الذي عليهِ طائفةٌ منَ المُتكلِّمينَ أنَّ الرُّسلَ جاؤوا بهِ ! وهو أنَّ اللَّهَ يعدمُ أجزاءَ العالَمِ العُلويِّ والسُّفليِّ كلَّها ، فيجعلُها عَدَمًا مَحْضًا ، ثمَّ يُعيدُ ذلكَ العَدمَ وجودًا .

ويا ليتَ شعري أينَ في القُرآنِ والسُّنَّة أنَّ اللَّهَ يعدمُ ذرَّاتِ العالَمِ وأجزاءَهُ جُملَةً ، ثمَّ يَقْلِبُ ذلكَ العَدَمَ وجُودًا ؟!

وهذا هو المعادُ الذي أَنْكَرَتْهُ الفلاسفَةُ ورَمَتْهُ بأنواعِ الاعتراضاتِ وضُروبِ الإلزاماتِ ، واحْتَاجَ المُتكلِّمونَ إلى تَعسُّفِ الجوابِ وتَقريرِهِ بأنواعٍ منَ المُكابَراتِ .

وأمَّا المعادُ الذي أخبرَتْ بهِ الرُّسلُ فبريءٌ من ذلكَ كلِّهِ ، مَصونٌ عنهُ ، لا مَطْمَعَ للعَقلِ في الاعتراضِ عليهِ ، ولا يَقْدَمُ فيهِ شبهَةٌ واحدَةٌ .

وقَد أخبرَ سبحانهُ أنَّهُ يُحْيِي العظامَ بَعدَ ما صارَت رَميمًا ، وأنَّهُ قَد عَلِمَ ما تَنْقُصُ الأرضُ من لُحومِ بني آدمَ وعظامِهم ، فَيَرُدُّ ذلكَ إليهم عندَ النَّشأةِ الثَّانيَةِ ، وأنَّهُ يُنْشِيءُ تلكَ الأجسادَ بعَينها بَعدَ ما بليَت نَشْأَةً أُخرى ، ويَرُدُّ إليها تلكَ الأرواحَ ، فلم يَدلَّ على أنَّهُ يُعْدِمُ تلكَ الأرواحِ ، ويُفنيها حتى تَصيرَ عَدَمًا مَحْضًا ، فلم يَدُلَّ القرآنُ على أنَّهُ يُعْدِمُ تلكَ الأرواحَ ثمَّ يَخلقُها خَلقًا جديدًا ، ولا دلَّ على أنَّهُ يُفْني الأرضَ والسَّمواتِ ويُعدمُهما عَدَمًا صِرْفًا ثمَّ يُجدِّدُ وجودَهما ، وإنَّما دلَّت النُّصوصُ على تَبديلِهما وتَغْييرِهما من حالٍ إلى حالٍ .

فلو أُعْطِيَتِ النُّصوصُ حَقَّها لارْتَفعَ أكثرُ النِّزاعِ منَ العالَمِ ، ولكنْ خَفِيَتِ النُّصوصُ ، وفُهِمَ منها خِلافها وخلافُ مُرادِها ، وانْضَافَ إلى ذلكَ تَسليطُ الآراءِ عليها ، واتِّباعُ ما تَقْضي بِهِ ، فتضاعفَ البلاءُ ، وعَظُمَ الجَهلُ ،

واشتدَّت المِحنَةُ ، وتفاقَمَ الخَطْبُ .

وسببُ ذلكَ كلِّهِ الجَهلُ بما جاءَ بِهِ الرَّسولُ ، وبالمُرادِ منهُ .

فليسَ للعَبدِ أَنْفَعُ مِن سَمْعِ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ وعَقْلِ مَعناهُ ، وأمَّا مَن لم يَسْمَعْهُ ولم يَعقِلْهُ فهو منَ الذينَ قال اللَّهُ فيهم : ﴿ وَقالوا لَو كُنَّا نَسْمَعُ أو نَعقلُ ما كُنَّا في أصحابِ السَّعيرِ ﴾ [الملك : ١٠] .

فَلْنَرْجِعْ إلى الكلامِ على الدَّليلِ المَذكورِ ؛ وهو أنَّ الحُسْنَ أو القُبْحَ لو كانَ ذاتيًّا لَمَا اخْتَلَفَ ... إلى آخرِهِ ، فنقولُ :

قَد بيَّنَّا أنَّ اختلافَهُ بحسبِ الأزمنَةِ والأمكنَةِ والأحوالِ والشُّروطِ لا يُخْرِجُهُ عن كونِهِ ذاتيًّا[١] .

الثَّاني : أنَّهُ ليسَ المَعنى مِن كونهِ ذاتيًّا إلّا أنَّهُ ناشيءٌ منَ الفعلِ ، فالفِعْلُ مَنْشأُهُ ، وهذا لا يُوجِبُ اختلافَهُ ، بدليلِ ما ذَكَرنا منَ الصُّوَر .

الثَّالث : أنَّهُ يَجوزُ اقتضاءُ الذَّاتِ الواحدَةِ لأمرينِ مُتنافِيَيْنِ بحسبِ شرطينِ مُتنافِيَيْنِ ، فَيَقْتَضي التَّبريدَ مثلًا في محلٍّ مُعيَّنٍ بشرطٍ مُعيَّنٍ ، والتَّسخينَ في محلٍّ آخَرَ بشرطٍ آخَرَ ، والجسمُ في حيِّزهِ يَقتَضي السُّكونَ ، فإذا خَرَجَ عن حيِّزهِ اقتَضى الحركَةَ ، واللحمُ يَقْتَضي الصحَّةَ بشرطِ سلامَةِ البَدنِ منَ الحُمَّى والمَرضِ المُمتنعِ مِنَ الاغْتِذَاءِ ، ويَقتَضي المَرضَ بشرطِ كونِ الجسمِ مَحمومًا ، ونَحوَهُ .

ونظائرُ ذلكَ أكثرُ من أن تُحْصَى .

فإنْ قيلَ : محلُّ النِّزاعِ أنَّ الفعلَ لذاتِهِ أو لوَصفٍ لازمٍ لهُ يَقتَضي الحُسْنَ

---

(١) وهذا هو الوجهُ **الأوَّل** في تَقْرير هذه المسألةِ .

والقُبْحَ ، والشرطانِ المُتنافيانِ يمتنعُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما وَصفًا لازمًا ؛ لأنَّ اللازمَ يمتنعُ انفكاكُ الشيءِ عنهُ !

قيل : مَعنى كونهِ يَقتَضي الحُسْنَ والقُبْحَ لذاتهِ أو لوَصفهِ اللازمِ ؛ أنَّ الحُسْنَ ينشأُ من ذاتهِ أو من وَصفهِ بشرطٍ مُعيَّنٍ ، والقُبْحَ ينشأُ من ذاتهِ أو من وَصفهِ بشرطٍ آخَرَ ، فإذا عُدِمَ شرطُ الاقتضاءِ ، أو وُجدَ مانعٌ يمنعُ الاقتضاءَ ، زالَ الأمرُ المُترتِّبُ بحسبِ الذَّاتِ أو الوَصفِ لزوالِ شَرْطهِ أو لوجودِ مانعهِ ، وهذا واضحٌ جدًّا .

الثَّالث : أنَّ قولكم : « يَحسُنُ الكَذِبُ إذا تَضمَّنَ عصمَةَ نَبيٍّ أو مُسلمٍ »، فهذا فيهِ طَريقانِ :

أحدهما : لا نُسَلِّمُ أنَّهُ يَحْسُنُ الكذبُ ، فَضلًا عن أنْ يَجبَ ، بل لا يكونُ الكذبُ إلّا قَبيحًا ، وأمَّا الذي يَحسُنُ فالتَّعريضُ[1] والتَّوريَةُ كما وَرَدَت بهِ السُّنَّةُ النَّبويَّةُ ، وكما عَرَّضَ إبراهيمُ للملكِ الظَّالمِ بقولهِ : « هذه أُختي » لزوجتهِ ، وكما قال : « إنِّي سَقيمٌ » فعرَّضَ بأنَّهُ سقيمٌ قلبُهُ من شِرْكِهم ، أو سَيسقَمُ يومًا ما ، وكما فَعَلَ في قولهِ : ﴿ بَل فَعَلَهُ كَبيرُهُم هذا فَاسْأَلُوهُم إنْ كانوا يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٦٣] ، فإنَّ الخبَرَ والطَّلَبَ كلاهما مُعَلَّقٌ بالشرطِ ،

---

(١) أمَّا حديث « إنَّ في المعاريضِ لمندوحةً عن الكذب » ، فحديثٌ ضعيفٌ ؛ رواه ابنُ الأَعرابي في « معجمه » (١٠٢١) عن عِمران بن حُصَين مرفوعًا .

وقد رواه البيهقي (١٠ / ١٩٩) موقوفًا على عمران ، ثمَّ قال : « هذا هو الصحيح ، موقوفٌ » .

وهو في « سُنن البيهقي » (١٠ / ١٩٩) - أيضًا - موقوفًا على عُمر .

وانظر « السلسلة الضعيفة » (١٠٩٤) ، و « الآداب الشرعيَّة » (١ / ١٦) لابن مُفْلح .

والشرطُ متَّصلٌ بهما ، ومعَ هذا فسمَّاها ﷺ ثلاثَ كذباتٍ[1]، وامْتَنَعَ بها من مقامِ الشفاعَةِ ، فكيفَ يصحُّ دَعواكُم أنَّ الكذبَ يجبُ إذا تَضَمَّنَ عصمَةَ مُسلمٍ مع ذلكَ .

فإنْ قيلَ : كيفَ سمَّاها إبراهيمُ كذباتٍ وهي تَوريةٌ وتَعريضٌ صَحيحٌ ؟!

قيل : لا يَلزمُنا جوابُ هذا السُّؤالِ ، إذِ الغَرَضُ إبطالُ استدلالِكُم ، وقَد حَصَلَ ، فالجوابُ عنهُ تبرُّعٌ منَّا ، وتَكميلٌ للفائدَةِ ، ولم أجِدْ في هذا المقامِ للنَّاسِ جوابًا شافيًا يسكُنُ القلبُ إليهِ ، وهذا السُّؤالُ لا يَخْتَصُّ بهِ طائفَةٌ معيَّنَةٌ ، بل هو واردٌ عليكُم بعَينهِ .

وقَد فَتَحَ اللَّهُ الكريمُ بالجوابِ عنهُ ، فنقولُ : الكلامُ لهُ نِسبتانِ ؛ نسبَةٌ إلى المُتَكلِّمِ وقَصْدهِ وإرادتِه ، ونسبَةٌ إلى السَّامعِ وإفهامِ المُتكلِّمِ إيَّاهُ مَضْمونَهُ ، فإذا أخبرَ المُتكلِّمُ بخبرٍ مُطابقٍ للواقعِ وقَصَدَ إفهامَ المُخاطَبِ فهو صِدْقٌ منَ الجهتَينِ ، وإنْ قَصَدَ خِلافَ الواقعِ وقَصَدَ مع ذلكَ إفهامَ المُخاطَبِ خلافَ ما - قَصَدَ ، بل مَعنى ثالثًا لا هو الواقعُ ولا هو المُرادُ ، فهو كذبٌ من الجهتينِ بالنِّسبتينِ معًا ، وإنْ قَصَدَ مَعنىً مُطابقًا صحيحًا وقَصَدَ مع ذلكَ التَّعْميةَ على المُخاطَبِ وإفهامَهُ خلافَ ما قَصَدَهُ فهو صدقٌ بالنِّسبَةِ إلى قَصْدهِ ، كذبٌ بالنِّسبَةِ إلى إفهامهِ .

ومِن هذا البابِ التَّوريَةُ والمعاريضُ ، وبهذا أَطْلقَ عليها إبراهيمُ الخليلُ ﷺ

---

(١) كما رواه البخاري (٣٣٥٧) ، ومسلم (٢٣٧١) عن أَبي هريرة .

وثبوتُ هذا الحديثِ سَنَدًا ودلالةً **مِن معايير أَهل السُّنَّة على المبتدعة** ، فانظر « القائد إلى تصحيح العقائد » (٢ / ٢٤٨ - التنكيل) للمُعلِّمي ، و « شرح الأُبّي على صحيح مسلم » (٨ / ١٢٣) ، و « فتح الباري » (٦ / ٣٩١) .

اسْمَ الكذبِ ، مع أَنَّهُ الصَّادقُ في خبرِهِ ، ولم يُخْبِرْ إلّا صِدْقًا .

فتأمَّلْ هذا المَوضعَ الذي أَشْكَلَ على النَّاسِ ، وقَد ظَهَرَ بهذا أنَّ الكذبَ لا يكونُ قَطُّ إلّا قَبيحًا ، وأَنَّ الذي يَحْسُنُ ويجبُ إنَّما هو التَّوريَةُ ، وهي صدقٌ ، وقَد يُطْلَقُ عليها الكذبُ بالنِّسبةِ إلى الإفهامِ لا إلى العنايَةِ[1] .

الطَّريقُ الثَّاني : أنَّ تَخَلُّفَ القُبْحِ عن الكذبِ لفواتِ شرطٍ أو قيامِ مانعٍ يَقْتَضي مَصلحَةً راجحَةً على الصِّدقِ لا تُخْرِجهُ عن كونهِ قَبيحًا لذاتهِ ، وتَقريرُهُ ما تَقدَّمَ .

وقَد تَقدَّمَ أنَّ اللَّهَ سبحانهُ حَرَّمَ المَيْتَةَ والدَّمَ ولَحْمَ الخِنزيرِ للمَفْسَدَةِ الّتي في تَناوُلِها ، وهي ناشِئةٌ مِنْ ذَوَاتِ هذه المُحَرَّماتِ ، وتخلُّفُ التَّحريمِ عنها عندَ الضَّرورَةِ لا يُوجِبُ أنْ تكونَ ذاتُها غيرَ مُقتضيَةٍ للمَفسدَةِ التي حُرِّمَت لأجلها ، فهكذا الكذبُ المُتضمِّنُ نَجاةَ نبيٍّ أو مُسلمٍ .

الوجهُ الرَّابعُ : قولهُ : « لو كانَ ذاتيًا لاجتمعَ النَّقيضانِ في صدقِ مَن قال : لأكذبنَّ غدًا ، وكذبِهِ » إلى آخرِ ما ذَكَرَ .

جوابهُ : أنَّهُ مَتى يَجتمعُ النَّقيضانِ إذا كانَ الحُسْنُ والقُبْحُ باعتبارٍ واحدٍ من جهَةٍ واحدَةٍ ، وإذا كانا باعتبارينِ من جهتَينِ ، أو أعمَّ من ذلكَ ، فإنْ عَنَيْتُم الأوَّلَ فَمُسَلَّمٌ ، ولكنْ لا نُسَلِّمُ المُلازمَةَ ؛ فإنَّهُ لا يَلْزَمُ من اجتماعِ الحُسْنِ والقُبحِ في الصُّورَةِ المَذكورَةِ أنْ يكونَ لجهَةٍ واحدَةٍ واعتبارٍ واحدٍ ، فإنَّ اجتماعَ الحُسْنِ والقُبحِ فيهما باعتبارينِ مُختلفينِ من جهتينِ متُباينتَين، وهذا ليسَ مُمتنِعًا؛ فإنَّهُ إذا كانَ كَذِبًا كانَ قبيحًا بالنَّظَرِ إلى ذاتهِ ، وحَسَنًا بالنَّظرِ إلى تَضمُّنهِ صدقَ الخبرِ الأوَّلِ .

---

(١) أَي : لا إلى حقيقة الأَمر .

ونَظيرُهُ أن يقولَ : واللَّهُ لأشربنَّ الخمرَ غَدًا ، أو : واللَّهِ لأسرقنَّ هذا الثَّوبَ غدًا ، ونحوُهُ ، وإنْ عَنَيْتُم الثَّاني فهو حَقٌّ ، ولكنْ لا نُسلِّم انتفاءَ اللازمِ ، وإنْ عَنَيْتُم الثَّالثَ منَعنا الملازمَةَ أيضًا على التَّقديرِ الأوَّلِ ، وانتفاءَ اللازمِ على التَّقديرِ الثَّاني ، وهذا واضحٌ جدًّا .

الوجه الخامس : قولهُ : « القَتلُ والضَّربُ حَسَنٌ إذا كانَ حدًّا أو قِصاصًا ، وقبيحٌ في غيرِهِ ، فلو كانَ ذاتيًا لاجتمعَ النَّقيضانِ » ، كلامٌ في غايَةِ الفسادِ ؛ فإنَّ القَتلَ والضَّربَ واحدٌ بالنَّوعِ ، فالقبيحُ منه ما كانَ ظُلمًا وعُدوانًا ، والحَسَنُ منهُ ما كانَ جزاءً على إساءَةٍ إمَّا حدًّا وإمَّا قِصاصًا ، فلم يَرْجعِ الحُسْنُ والقُبْحُ إلى واحدٍ بالعَينِ .

ونَظيرُ هذا السُّجودُ ؛ فإنَّهُ في غايَةِ الحُسْنِ لذاتهِ إذا كانَ عُبُوديَّةً وخُضوعًا للواحدِ المَعبودِ ، وفي غايَةِ القُبْحِ إذا كانَ لغيرِهِ ، ولو سلَّمْنا أَنَّ القَتْلَ والضَّربَ الواحدَ بالعينِ إذا كانَ حدًّا أو قِصاصًا فإنَّهُ يكونُ حَسَنًا قَبيحًا ، لم يكُن ذلكَ مُحالًا ، لأنَّهُ باعتبارينِ ؛ فهو حَسَنٌ لِمَا تَضمَّنهُ منَ الزَّجرِ والنَّكالِ وعقوبَةِ المُستحقِّ ، وقبيحٌ بالنَّظرِ إلى المَقتولِ المَضروبِ ، فهو قَبيحٌ لهُ ، حَسَنٌ في نَفسهِ ، وهذا كما أنَّهُ مكروهٌ مَبغوضٌ لهُ ، وهو مَحبوبٌ مَرضيٌّ لفاعلِهِ والآمرِ بهِ ، فأيُّ مُحالٍ في هذا ؟

فَظَهرَ أنَّ هذا الدَّليلَ فاسدٌ ، واللَّهُ أعلمُ .

□□□□□

١٤٤ - فَصْلٌ

[الأَفعال بين الحُسنِ والقُبح]

فهذه أقوى أدلَّةِ النُّفاةِ ، باعترافهم بضَعفِ ما سواها ، فلا حاجَةَ بنا إلى ذِكْرِها وبيانِ فَسادِها .

فَقَد تبيَّنَ الصُّبحُ لذي عَينين ، وجُلِيَت عليكَ المسألةُ رافِلَةً في حُلَلِ أدلَّتها الصَّحيحَةِ ، وبراهينها المُستقيمَةِ ولا تَغْضُضْ طَرْفَ بَصيرتكَ عن هذه المسألةِ ، فإنَّ شَأْنَها عَظيمٌ وخَطْبُها جَسيمٌ .

وَقَد احتجَّ بَعضُهُم بدليلٍ أفسَدَ من هذا كلِّهِ ، فقالوا : لو حَسُنَ الفِعلُ أو قَبُحَ لذاتِهِ أو لصفَةٍ لم يكُن البارىءُ تعالى مُختارًا في الحُكْمِ ؛ لأنَّ الحُكمَ بالمَرجوحِ على خلافِ المَعقولِ ، فيلزمُ الآخَرُ ، فلا اختيارَ .

وتَقريرُ هذا الاستدلالِ ببيانِ المُلازَمَةِ المَذكورَةِ أوَّلًا وبيانِ انتفاءِ اللازمِ ثانيًا :

أمَّا المقامُ الأوَّلُ ؛ وهو بيانُ المُلازَمَةِ ؛ فإنَّ الفعلَ لو حَسُنَ لذاتِهِ أو لصفتِهِ لكانَ راجحًا على القُبحِ في كونهِ مُتعلَّقًا للوجوبِ أو النَّدبِ ، ولو قَبُحَ لذاتِهِ أو لصفتِهِ لكانَ راجحًا على الحُسْنِ في كونهِ مُتعلَّقًا للتَّحريمِ أو الكراهَةِ .

فحينئذٍ ؛ إمَّا أنْ يتعلَّقَ الحُكْمُ بالرَّاجحِ المُقتَضي لهُ ، أو المَرجوحِ المُقتَضي لضدِّهِ ، والثَّاني باطلٌ قَطْعًا ؛ لاستلزامهِ تَرجيحَ المَرجوحِ ، وهو باطلٌ بصريحِ العَقلِ ، فتعيَّنَ الأوَّلُ ضرورةً ، فإذا كانَ تَعَلُّقُ الحُكْمِ بالرَّاجحِ لازمًا ضَرورَةً لم يكُن الباري مُختارًا في حُكْمِهِ .

فتأمَّلْ هذه الشبهَةَ ما أفسدَها وأبينَ بُطلانَها !

والعَجَبُ مِمَّنْ يَرضىٰ لنفسهِ أَنْ يَحْتَجَّ بمثلِها ، وحَسْبُكَ فسادَ الحجَّةِ مَضمونُها أنَّ اللَّهَ تَعالى لم يَشرعِ السُّجودَ لهُ وتَعظيمَهُ وشُكْرَهُ ، ويُحَرِّمِ السُّجودَ للصَّنمِ وتَعظيمَهُ لحُسنِ هذا وقُبحِ هذا مع استوائهما تَفريقًا بينَ المُتماثلينِ ! فأيُّ بُرهانٍ أوضحُ من هذا على فسادِ هذه الشبهَةِ الباطلَةِ ؟!

الثَّاني : أن يُقالَ : هذا يُوجِبُ أن تكونَ أفعالُهُ كلُّها مُستلزمَةً للتَّرجيحِ بغيرِ مُرجِّحٍ ، إذ لو تَرجَّحَ الفعلُ منها بمرجِّحٍ لَزِمَ عَدَمُ الاختيارِ بعَينِ ما ذَكَرْتُم ، إذ الحُكْمُ بالمُرجِّحِ لازمٌ .

فإنْ قيلَ : لا يلزمُ الاضطرارُ وتَركُ الاختيارِ ؛ لأنَّ المُرجِّحَ هو الإرادَةُ والاختيارُ .

قيلَ : فهلّا قَنَعْتُم بهذا الجوابِ منَّا وقلتُم : إذا كان اختيارُهُ تعالى مُتعلِّقًا بالفعلِ لِمَا فيهِ منَ المَصلحَةِ الدَّاعيَةِ إلى فعلهِ وشرعهِ ، وتَحريمِهِ لهُ لِمَا فيهِ منَ المَفسدَةِ الدَّاعيَةِ إلى تَحريمِهِ والمنعِ منهُ ، فكانَ الحُكْمُ بالرَّاجحِ في الموضعينِ مُتعلِّقًا باختيارهِ تعالى وإرادتهِ ، فإنَّهُ الحكيمُ في خَلْقهِ وأمرهِ ؛ فإذا عَلِمَ في الفعلِ مصلحَةً راجحَةً شَرعيَّةً أوجبهُ وشَرَعَهُ وَفَرَضَهُ ، وإذا علمَ فيهِ مَفسدَةً راجحَةً كَرِهَهُ وأَبْغَضَهُ وحرَّمهُ .

هذا في شَرْعِهِ ، وكذلكَ في خَلْقهِ ؛ لم يَفْعَلْ شيئًا إلّا ومَصلحتُهُ راجحَةٌ وحِكْمتُهُ ظاهرَةٌ ، واشتمالُهُ على المَصلحَةِ والحكمَةِ الَّتي فَعَلَهُ لأجلها لا يُنافي اختيارَهُ ، بل لا يتعلَّقُ بالفعلِ إلّا لما فيهِ منَ المَصلحَةِ والحكمَةِ ، وكذلكَ تَرْكُهُ لِمَا فيهِ من خلافِ حكمتهِ ، فلا يَلْزَمُ من تَعَلُّقِ الحُكْمِ بالرَّاجحِ أنْ لا يكونَ الحُكمُ

اختياريًّا ؛ فإنَّ المُختارَ - الذي هو أحكَمُ الحاكمينَ - لا يَختارُ إلّا ما يكونُ على وَفْقِ الحكمَةِ والمَصلحَةِ .

الثَّالث : أَنَّ قولهُ : « إذا لزمَ تَعَلُّقُ الحُكمِ بالرَّاجحِ لم يكُن مُختارًا » تَلبيسٌ ؛ فإنَّهُ إنَّما تَعَلَّقَ بالرَّاجحِ باختيارهِ وإرادتهِ ، واختيارُهُ وإرادتُهُ اقتَضَتْ تعلُّقَهُ بالرَّاجحِ على وجهِ اللُّزومِ ، فكيفَ لا يكونُ مُختارًا واختيارُهُ استلزمَ تعلُّقَ الحُكمِ بالرَّاجحِ ؟!

الرَّابع : أَنَّ تَعَلُّقَ حُكْمِه تعالى بالفعلِ المأمورِ به أو المَنهيِّ عنهُ إمَّا أن يكونَ جائزَ الوجودِ والعَدمِ ، أو راجحَ الوجودِ ، أو راجحَ العَدمِ : فإنْ كانَ جائزَ الطَّرفينِ لم يترجَّحْ أحدُهما إلّا بمرجِّحٍ ، وإنْ كانَ راجحًا فالتَّعلُّقُ لازمٌ لأنَّ الحُكمَ يمتنعُ ثُبوتُهُ مع المُساواةِ ومع المرجوحيَّةِ .

أمَّا الأوَّلُ : فلاستلزامهِ التَّرجيحَ بلا مُرجِّحٍ .

وأمَّا الثَّاني : فلاستلزامهِ تَرجيحَ المَرجوحِ ؛ وهو باطلٌ بصريحِ العَقلِ ، فلا يَثبُتُ إلّا مع المُرجِّحِ التَّامِّ ، وحينئذٍ فيلزمُ عدمُ الاختيارِ .

وما تُجيبونَ بهِ عن الإلزامِ المَذكورِ هو جوابكُم بعَينهِ عن شبهتكُم التي اسْتَدْلَلْتُم بها .

الخامس : أنَّ هذه الشبهةَ الفاسدَةَ مُستلزمَةٌ لأحدِ الأمرينِ ولا بدَّ ؛ إمَّا التَّرجيحُ بلا مُرجِّحٍ ، وإمَّا أنْ لا يكونَ الباري تَعالى مُختارًا كما قرَّرتُم ! وكلاهما باطلٌ .

السَّادس : أنَّها تَقتَضي أنْ لا يكونَ في الوُجودِ قادرٌ مُختارٌ إلّا مَن يُرجِّحُ أحدَ المُتساويَينِ على الآخرِ ، بلا مُرجِّحٍ ، وأمَّا مَن رجَّحَ أحدَ الجائزينِ بمرجِّحٍ فلا

يكونُ مُختارًا ! وهذا من أبطَلِ الباطلِ ، بل القادرُ المُختارُ لا يرجِّحُ أحدَ مَقْدورَيْهِ على الآخرِ إلّا بمرجِّحٍ ، وهو معلومٌ بالضَّرورَةِ .

واحتَجَّ النُّفاةُ أيضًا بقوله تعالى : ﴿ وَما كُنَّا مُعَذِّبِينَ حتى نَبعَثَ رَسولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] ؛ ووجهُ الاحتجاجِ بالآيَةِ أنَّهُ سبحانهُ نَفى التَّعذيبَ قبلَ بِعْثَةِ الرُّسلِ ، فلو كانَ حُسْنُ الفِعْلِ وقُبْحُهُ ثابتًا لهُ قبلَ الشرعِ لكانَ مُرتكبُ القَبيحِ وتاركُ الحَسَنِ فاعلًا للحرامِ وتاركًا للواجبِ ؛ لأَنَّ قُبْحَهُ عَقْلًا يَقْتَضي تَحريمَهُ عَقْلًا عندكُم ، وحُسْنَهُ عَقلًا يَقتَضي وجوبَهُ عَقلًا ، فإذا فعَلَ المُحَرَّمَ وتَرَكَ الواجبَ اسْتَحَقَّ العذابَ عندكُم ، والقُرآنُ نَصٌّ صريحٌ أنَّ اللَّهَ لا يُعَذِّبُ بدونِ بِعْثَةِ الرُّسلِ .

فهذا تَقريرُ الاستدلالِ احْتِجَاجًا والتزامًا .

ولا ريبَ أنَّ الآيَةَ حُجَّةٌ على تناقُضِ المُثْبِتين إذا أثبَتوا التَّعذيبَ قبلَ البِعثَةِ ، فيلزمُ تناقُضُهم وإبطالُ جَمْعِهم بينَ هذينِ الحُكمينِ : إثبات الحُسْنِ والقُبحِ عَقلًا ، وإثباتَ التَّعذيبِ على ذلكَ بدونِ البعثَةِ .

وليسَ إبطالُ القولِ بمجموعِ الأمرينِ موجبًا لإبطالِ كُلٍّ واحدٍ منهما ، فلَعلَّ الباطلَ هو قولُهم بجوازِ التَّعذيبِ قبلَ البعثَةِ ! وهذا هو المُتعيِّنُ ؛ لأَنَّهُ خلافُ نَصِّ القرآنِ ، وخلافُ صَريحِ العَقلِ أيضًا ، فإنَّ اللَّهَ سبحانهُ إنَّما أقامَ الحُجَّةَ على العبادِ بِرُسُلِهُ ؛ قال تعالى : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرينَ ومُنْذِرين لِئلّا يَكونَ للنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسلِ ﴾ [النساء : ١٦]، فهذا صريحٌ بأنَّ الحُجَّةَ إنَّما قامَتْ بالرُّسلِ ، وأنَّهُ بَعدَ مَجيئهم لا يكونُ للنَّاسِ على اللَّهِ حُجَّةٌ ، وهذا يَدُلُّ علن أنَّهُ لا يُعَذِّبهُم قبلَ مَجيءِ الرُّسلِ إليهم ؛ لأَنَّ الحُجَّةَ حينئذٍ لم تَقُمْ عليهم .

فالصَّوابُ في المسألَةِ : إثباتُ الحُسْنِ والقُبْحِ عقلًا ، ونَفيُ التَّعذيبِ على ذلكَ إلّا بَعدَ بِعْثَةِ الرُّسلِ ، فالحُسْنُ والقُبحُ العقليُّ لا يستلزمُ التَّعذيبَ ، وإنَّما يستلزمهُ مُخالفَةُ المُرسلين .

وأمَّا المُعتزلَةُ ؛ فَقَد أجابوا عن ذلكَ بأن قالوا : الحُسْنُ والقُبحُ العقليُّ يَقتَضي استحقاقَ العقابِ على فعلِ القبيحِ وتَركِ الحَسَنِ ، ولا يَلْزَمُ من استحقاقِ العقابِ وقوعُهُ ، لجوازِ العَفوِ عنهُ ؛ قالوا : ولا يَرِدُ هذا عَلينا حيثُ نَمْنَعُ العَفْوَ بَعدَ البِعْثَةِ إذا أوعَدَ الرَّبُّ على الفعلِ ؛ لأنَّ العذابَ قَد صارَ واجبًا بخبرِهِ ، ومُستحقًّا بارتكابِ القَبيحِ ، وهو سبحانهُ لم يَحْصُل منهُ إيعادٌ قبلَ البعثَةِ ، فلا يَقْبُحُ العَفوُ ؛ لأنَّهُ لا يستلزمُ خُلْفًا في الخَبرِ ، وإنَّما غايتُهُ تَرْكُ حقٍّ لهُ ، وقَد وَجَبَ قبلَ البِعثَةِ ، وهذا حَسنٌ .

والتَّحقيقُ في هذا أنَّ سببَ العقابِ قائمٌ قبلَ البِعْثَةِ ، ولكنْ لا يَلْزَمُ مِن وُجودِ سببِ العذابِ حصولُهُ ؛ لأنَّ هذا السَّببَ قَد نَصَبَ اللَّهُ لهُ شَرْطًا وهو بِعْثَةُ الرُّسلِ ، وانتفاءُ التَّعذيبِ قبلَ البِعْثَةِ هو لانتفاءِ شَرْطِهِ ، لا لعَدمِ سببِهِ ومُقتَضيهِ .

وهذا **فَصْلُ الخِطَابِ** في هذا المقامِ ، وبِهِ يزولُ كلُّ إشكالٍ في المسألَةِ ، وينقشعُ غيمُها ، ويُسفِرُ صُبحُها ، واللَّهُ الموفِّقُ للصَّوابِ .

واحْتَجَّ بعضهُم أيضًا بأن قال : لو كانَ الفِعْلُ حَسَنًا لذاتِهِ لامتنَعَ مِن الشارعِ نَسخُهُ قبلَ إيقاعِ المُكلَّفِ لهُ وقبلَ تمكُّنِهِ منه ، لأنَّهُ إذا كانَ حَسنًا لذاتِهِ فهو مَنْشَأٌ للمَصلحَةِ الرَّاجحَةِ ، فكيفَ يُنْسَخُ ولم تَحصُلْ منهُ تلكَ المَصلحَةُ ؟

وأجابَ المُعتزلَةُ عن هذا بالتزامِهِ ، ومنَعوا النَّسْخَ قبلَ وَقتِ الفعلِ ، ونازعهم جمهورُ هذه الأُمَّةِ في هذا الأصلِ ، وجوَّزوا وقوعَ النَّسخِ قبلَ حُضورِ وَقتِ

الفعلِ ، ثمَّ انقَسموا قسمين :

فنُفاةُ التَّحسينِ والتَّقبيحِ بَنَوْهُ على أصلِهم .

ومُثبتو التَّحسينِ والتَّقبيحِ أجابوا عن ذلكَ بأنَّ المَصلَحَةَ كما تَنْشَأُ منَ الفعلِ ، فإنَّها أيضًا قَد تَنْشَأُ منَ العَزْمِ عليهِ وتَوطينِ النَّفسِ على الامتثالِ ، وتكونُ المَصلحَةُ المَطلوبَةُ هي العَزمَ وتَوطينَ النَّفسِ ، لا إيقاعَ الفعلِ في الخارجِ ، فإذا أُمِرَ المكلَّفُ بأمرٍ فعَزَمَ عليهِ وتَهَيَّأَ لهُ ووَطَّنَ نَفسَهُ على امتثالهِ فحَصَلَتِ المَصلَحَةُ المُرادَةُ منهُ لم يمتنعْ نَسْخُ الفعلِ ، وإنْ لم يُوْقِعْهُ لأنَّهُ لا مَصلحَةَ لهُ فيهِ .

وهذا كأمْرِ إبراهيمَ الخليلِ بذَبْحِ ولَدهِ ؛ فإنَّ المَصلحَةَ لم تكُن في ذَبْحهِ ، وإنَّما كانَت في استِسلامِ الوالدِ والوَلدِ لأمرِ اللَّهِ ، وعَزمِهما عليهِ ، وتَوطينِهما أنفسَهما على امتثالهِ ، فلمَّا حَصَلَت هذه المَصلحَةُ بقيَ الذَّبْحُ مَفسَدَةً في حقِّهما ، فنَسَخَهُ اللَّهُ ورَفَعَهُ .

وهذا هو **الجوابُ الحقُّ** الشافي في المسألَةِ ، وبهِ تَتَبيَّنُ الحِكمَةُ الباهرَةُ في إثباتِ ما أَثْبَتهُ اللَّهُ منَ الأحكامِ ، ونَسْخِ ما نَسَخَهُ منها بَعدَ وقوعهِ ، ونَسْخِ ما نَسَخَ منها قبلَ إيقاعهِ ، وأَنَّ لهُ في ذلكَ كلِّهِ منَ الحِكَمِ البالغَةِ ما تَشهَدُ لهُ بأنَّهُ أحكمُ الحاكمينَ ، وأنَّهُ اللطيفُ الخبيرُ ، الذي بهَرَت حكمتُهُ العُقولَ ، فتباركَ اللَّهُ ربُّ العالمين .

ومِمَّا احْتَجَّ بهِ النُّفاةُ أيضًا ؛ أنَّهُ لو حَسُنَ الفعلُ أو قَبُحَ لغيرِ الطَّلَبِ لم يكُن تعلُّقُ الطَّلبِ لنفسهِ لتوقُّفهِ على أمرٍ زائدٍ !

وتَقريرُ هذه الحجَّةِ أَنَّ حُسْنَ الفعلِ وقُبْحَهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ لغيرِ نَفسِ الطَّلبِ ، بل لا مَعنى لحُسنهِ إلّا كَوْنُهُ مطلوبًا للشارعِ إيجادُهُ ، ولا لقُبحهِ إلّا

كونُهُ مطلوبًا لهُ إعدامُهُ ، لأنَّهُ لو حَسُنَ وقَبُحَ لمعنى غيرِ الطَّلَبِ الشرعيِّ لم يكُن الطَّلبُ متعلِّقًا بالمَطلوبِ لنفسهِ ، بل كانَ التَّعلُّقُ لأجلِ ذلكَ المَعنى ، فيتوقَّفُ الطَّلبُ على حُصولِ الاعتبارِ الزَّائدِ على الفعلِ !

وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ التَّعلُّقَ نسبةٌ بينَ الطَّلبِ والفعلِ ، والنِّسبَةُ بينَ الأمرينِ لا تَتوقَّفُ إلّا على حُصولهما ، فإذا حَصَلَ الفعلُ تَعَلَّقَ الطَّلبُ به ، سواءٌ حَصَلَ فيهِ اعتبارٌ زائدٌ على ذاتهِ أو لا .

فإنْ قُلتُم : الطَّلبُ وإنْ لم يتَوَقَّفْ إلّا على الفعلِ المَطلوبِ والفاعلِ المَطلوبِ منهُ ، لكنّ تعلُّقَهُ بالفعلِ مُتوقِّفٌ على جهَةِ الحُسْنِ والقُبْحِ المُقتَضي لِتَعَلُّقِ الطَّلبِ بهِ !

قُلنا : الطَّلبُ قَديمٌ ، والجهَةُ المُوجِبَةُ للحُسنِ والقُبحِ حادثَةٌ ، ولا يَصِحُّ توقُّفُ القَديمِ على الحادثِ .

وسرُّ الدَّليلِ أنَّ تَعَلُّقَ الطَّلبِ بالفعلِ ذاتيٌّ ، فلا يَجوزُ أن يكونَ مُعَلَّلًا بأمرٍ زائدٍ على الفعلِ ، إذ لو كانَ تعلُّقهُ به مُعلَّلًا لم يكُن ذاتيًا .

وهذا وجهُ تَقريرِ هذه الشبهَةِ ، وإنْ كانَ كثيرٌ من شُرَّاحِ « المُختَصرِ »[1] لم يَفهَموا تَقريرَها على هذا الوَجهِ ، فَقرَّروها على وجهٍ آخَرَ لا يُفيدُ شيئًا .

وبَعْدُ ؛ فهي شُبهَةٌ فاسِدَةٌ من وُجوهٍ :

---

(١) لعلَّه يُشير إلى « مُخْتَصَر ابن الحاجب » الأُصوليّ ، وهو من الكُتُب المشهورةِ كثيرةِ الشرَّاح .

وابنُ الحاجب تُوُفّي سنة (٦٤٦ هـ) ، ترجمتُه في « وَفَيَات الأَعيان » (٣ / ٢٤٨) لابن خلّكان .

ولم يُشِرْ إلى هذا « المختصر » فضيلة الأَخ الشيخ بكر أَبو زيد في « موارد ابن القيّم » ، فَلْيُضَف إليه .

أحدها : أَنْ يُقالَ : ما تَعْنُونَ بأنَّ تَعَلُّقَ الطَّلبِ بالفعلِ ذاتيٌّ لهُ ؟!

أتعْنُونَ بهِ أنَّ التَّعلُّقَ مُقَوِّمٌ لماهِيَّةِ الطَّلَبِ ، وأنَّ تقُوَّمَ الماهِيَّة بهِ كتَقوُّمِها بجِنسها وفَصْلِها ؟ أم تَعْنُونَ بهِ أنَّهُ لا تُعْقَلُ ماهِيَّةُ الطَّلبِ إلّا بالتَّعلُّقِ المَذكورِ ؟ أم أمرًا آخرَ ؟

فإنْ عَنَيْتُم الأوَّلَ - والتَّعلُّقُ نسبَةٌ إضافيَّةٌ وهي عَدَمِيَّةٌ عندكُم لا وُجودَ لها في الأعيانِ - فكيفَ تكونُ النِّسبَةُ العدميَّةُ مُقَوِّمَةً للماهيَّةِ الوجوديَّةِ ! وأنتُم تقولونَ : إنَّهُ ليسَ لِمُتَعَلِّقِ الطَّلبِ منَ الطَّلبِ صفَةٌ ثبوتيَّةٌ ؛ لأنَّ هذا هو الكلامُ النَّفْسِيُّ ، وليسَ لمتعلِّقِ القَولِ فيهِ صفَةٌ ثُبوتيَّةٌ .

وإنْ عَنَيْتُم الثَّاني ؛ فلا يَلْزَمُ من ذلكَ توقُّفُ الطَّلبِ على اعتبارٍ زائدٍ على الفعلِ يكونُ ذلكَ الاعتبارُ شَرْطًا في الطَّلبِ .

وإنْ عَنَيْتُم أمرًا ثالثًا فلا بدَّ مِن بيانهِ ، وعلى تَقديرِ بيانهِ فإنَّهُ لا يُنافي توقُّفَ التَّعلُّقِ على الشرطِ المَذكورِ .

الثَّاني : أنَّ غايَةَ ما قَرَّرتُموهُ أنَّ التَّعلُّقَ ذاتيٌّ للطَّلبِ ، والذَّاتيُّ لا يُعلَّلُ كما ادَّعَيْتُموهُ في المنطَقِ دَعوى مُجرَّدةً ، ولم تُقرِّروهُ ولم تُبيِّنوا ما مَعنى كونهِ غيرَ معلَّلٍ ! حتى ظَنَّ بعضُ المُقلِّدينَ مِنَ المَنطقيِّين أنَّ مَعناهُ ثُبوتيَّةُ الذَّاتِ لنفسهِ بغيرِ واسطَةٍ ! وهذا في غايَةِ الفسادِ ، لا يقولُهُ مَن يَدري ما يقولُ ، وإنَّما معناهُ : أنَّهُ لا تَحتاجُ الذَّاتُ في اتِّصافها بهِ إلى عِلَّةٍ مُغايرَةٍ لِعلَّةِ وجودها ، بل عِلَّةُ وُجودِها هي علَّةُ اتِّصافِ الذَّاتِ ، فهذا مَعنى كونهِ غيرَ مُعلَّلٍ بعلَّةٍ خارجيَّةٍ عن علَّةِ الذَّات ، بل عِلَّةُ الذَّاتِ علَّتهُ .

وليسَ هذا موضعَ استقصاءِ الكلامِ على ذلكَ .

والمَقصودُ أنَّ كَوْنَ التَّعلُّقِ ذاتيًا للطَّلبِ فلا يُعلَّلُ بغيرِ علَّةِ الطَّلبِ لا يُنافي توقُّفَهُ على شرطٍ ، فَهَب أنَّ صِفَةَ الفعلِ لا تكونُ عِلَّةً للتَّعلُّق ، فما المانعُ أنْ تكونَ شرطًا له ؟ ويكونَ تعلُّقُ الطَّلبِ بالفعلِ مشروطًا بكونهِ على الجهَةِ المَذكورَةِ ، فإذا انتَفَتْ تلكَ الجهَةُ انْتَفَىٰ التَّعلُّقُ لانتفاءِ شرطِهِ !

وهذا مِمَّا لم يتعرَّضوا لبُطلانهِ أصلًا ، ولا سبيلَ لكُم إلى إبطالهِ .

الثَّالث : إنَّ قولَكَ : « الطَّلبُ قديمٌ ، والجهَةُ المَذكورَةُ حادثَةٌ للفعلِ ، ولا يصحُّ توقُّفُ القَديمِ على الحادثِ » كلامٌ في غايَةِ البُطلانِ ، فإنَّ الفعلَ المَطلوبَ حادثٌ ، والطَّلبَ مُتوَقِّفٌ عليهِ ، إذ لا تُتَصوَّرُ ماهِيَّةُ الطَّلَبِ بدونِ المَطلوبِ ، فما كانَ جوابكُم عن تَوَقُّفِ الطَّلبِ على الفعلِ الحادث فهو جوابُنا عن توقُّفهِ على جهَةِ الفعلِ الحادثَةِ ؛ فإنَّ جهَتهُ لا تزيدُ عليهِ ، بل هي صفَةٌ من صفاتهِ .

فإنْ قلتُم : التوقُّفُ هـهُنا إنَّما هو لتعلُّقِ الطَّلبِ بالمَطلوبِ ، لا لنَفْسِ الطَّلَبِ ، ولا تَجدونَ مَحذورًا في توقُّفِ التَّعلُّقِ لأنَّهُ حادثٌ !

قلْنا : فهلَّا قَنَعْتُم بهذا الجوابِ في صفَةِ الفعلِ ، وقلتُم : التَّوقُّفُ على الجهَةِ المَذكورَةِ هو توقُّفُ التَّعلُّقِ ، لا توقُّفُ نَفسِ الطَّلبِ مَعَه ، فنسبَةُ التَّعلُّقِ إلى جهَةِ الفعلِ كنسبتهِ إلى ذاتهِ ، ونسبَةُ الطَّلبِ إلى الجهَةِ كنسبتهِ إلى نَفسِ الفعلِ سواءً بسواءٍ ، فنسبَةُ القديمِ إلى أحدِ الحادِثَيْنِ كنسبتِهِ إلى الآخرِ ، ونسبَةُ تعلُّقهِ بأحدِ الحادِثَيْنِ كنسبَةِ تَعلُّقهِ بالآخرِ ، فتبيَّنَ فسادُ الدَّليلِ المَذكورِ .

وحسبُكَ بمذهَبٍ فسادًا استلزامُهُ جوازَ ظُهورِ المعجزَةِ على يدِ الكاذبِ ، وأنَّهُ ليسَ بقبيحٍ ، واستلزامُهُ جوازَ نسبَةِ الكذبِ إلى أصدَقِ الصَّادقينَ وأنَّهُ لا يَقبُحُ منهُ ، واستلزامُهُ التَّسوِيَةَ بينَ التَّثليثِ والتَّوحيدِ في العَقلِ ، وأنَّهُ قبلَ ورودِ النُّبوَّةِ لا

يُقَبِّحُ التَّثليثُ ، ولا عبادةُ الأصنامِ ، ولا مسبَّةُ المَعبودِ ، ولا شيءٌ من أنواعِ الكُفرِ ، ولا السَّعيُ في الأرضِ بالفسادِ ، ولا تَقبيحُ شيءٍ من القبائحِ أصلًا .

وقَد التَزَمَ النُّفاةُ ذلكَ ، وقالوا : إنَّ هذه الأشياءَ لم تُقَبَّح عَقلًا ، وإنَّما جِهةُ قُبحِها السَّمْعُ فقَط ، وأنَّهُ لا فَرْقَ قبلَ السَّمعِ بينَ ذِكْرِ اللَّهِ والثَّناءِ عليهِ وحمدِهِ ، وبينَ ضدِّ ذلكَ ، ولا بينَ شُكرِهِ بما يَقْدِرُ عليهِ العَبدُ وبينَ ضدِّهِ ، ولا بينَ الصِّدقِ والكذبِ ، والعفَّةِ والفُجورِ ، والإحسانِ إلى العالَمِ والإساءَةِ إليهم بوجهٍ ما ، وإنَّما التَّفريقُ بالشرعِ بينَ متُماثِلَيْنِ من كلِّ وجهٍ !

وقَد كانَ تصوُّرُ هذا المَذهَب على حَقيقتِه كافيًا في العلمِ ببُطلانهِ ، وأنْ لا يُتَكَلَّفَ ردُّهُ ، ولهذا رَغِبَ عنهُ فحولُ الفُقهاءِ والنُّظَّارِ من الطَّوائِفِ كلِّهم ، فأَطْبَقَ أصحابُ أبي حَنيفَةَ على خلافِهِ ، وحَكَوْهُ عن أبي حَنيفَةَ نصًّا ، واختَارَهُ من أصحابِ أحمَد أبو الخطَّابِ وابنُ عَقيلٍ وأبو يَعلى الصَّغيرُ[1]، ولم يقُلْ أحدٌ من مُتَقَدِّميهم بخلافِهِ ، ولا يُمْكِنُ أن يُنقَلَ عنهم حرفٌ واحدٌ مُوافقٌ للنُّفاةِ ، واختارهُ من أئمَّةِ الشافعيَّةِ الإمامُ أبو بكرٍ محمَّد بن عليّ بن إسماعيلِ القفَّالُ الكبيرُ ، وبالغَ في إثباتِهِ ، وبَنى كتابَهُ « محاسن الشريعَةِ »[2] عليهِ ، وأحْسَنَ فيهِ ما شاءَ ، وكذلكَ الإمامُ سَعْدُ بنُ عليّ الزَّنْجاني[3] بالغَ في إنكارهِ على أبي الحَسنِ

---

(١) هو « شيخُ الحنابلة ، المُفتي القاضي ، محمَّد بن أَبي خازِم محمَّد بن القاضي الكبير أَبي يَعْلى بن الفَراء البغدادي » ، كما قال الذَّهبي في « السِّيَر » (٢٠ / ٣٥٣) .

وانظر ترجمَته في « ذيل طبقات الحنابلة » (١ / ٢٤٤) لابن رَجَب .

(٢) أَشار إلى هذا الكتابِ السمعانيُّ في « الأَنساب » (١٠ / ٢١١) .

وتُوفِّي القفَّال سنة (٣٦٥) ، ترجمتُه في « طبقات الشافعيَّة » (٣ / ٢٠٠) للسُّبكي .

(٣) انظر « الإِكمال » (٤ / ٢٢٩) لابن ماكولا ، و « المنتظم » (٨ / ٣٢٠) لابن الجوزيّ .

الأشعريِّ القولَ بنَفي التَّحسينِ والتَّقبيحِ ، وأنَّهُ لم يَسْبِقْهُ إليهِ أحدٌ ، وكذلكَ أبو القاسم الرَّاغبُ ، وكذلكَ أبو عبدِاللَّهِ الحَليميُّ ، وخلائقُ لا يُحْصَوْنَ ، وكلُّ مَن تكلَّمَ في عِلَلِ الشرعِ ومحاسنهِ وما تَضمَّنهُ منَ المصالحِ ودَرْءِ المفاسدِ فلا يُمْكِنهُ ذلكَ إلّا بتَقريرِ الحُسْنِ والقُبحِ العقليّينِ ، إذ لو كانَ حُسْنُهُ وقُبْحُهُ بمجرَّد الأمرِ والنَّهيِ لم يتعرَّضْ في إثباتِ ذلكَ لغيرِ الأمرِ والنَّهيِ فَقط ، وعلى تَصحيحِ الكلامِ في القياسِ وتَعْليقِ الأحكامِ بالأوصافِ المُناسبَةِ المُقتضيَةِ لها دونَ الأوصافِ الطَّرْدِيَّةِ التي لا مُناسبَةَ فيها ، فيَجْعَلَ الأوَّلَ ضابطًا للحُكمِ دونَ الثَّاني ، إلّا على إثباتِ هذا الأصلِ ، فلو تساوَتِ الأوصافُ في أنفسها لانْسَدَّ بابُ القياسِ والمناسباتِ والتَّعليلِ بالحِكَمِ والمصالحِ ومُراعاةِ الأوصافِ المُؤثِّرَةِ دونَ الأوصافِ التي لا تأْثيرَ لها .

□□□□□

١٤٥ - فَصْلٌ

[[illegible] الله]

وإذْ قَد انتَهينا في هذه المسألةِ إلى هذا الموضعِ - وهو بَحرُها ومعظمُها - فَلْنَذكُرْ سِرَّها وغايتَها وأُصولَها التي أُثْبِتَتْ عليها ، فبذلكَ تتمُّ الفائدَةُ ، فإنَّ كثيرًا مِنَ الأُصوليِّينَ ذكروها مُجرَّدَةً ولم يتعرَّضوا لسرِّها وأصلِها الذي أُثْبِتَت عليهِ ، وللمسأَلَةِ ثلاثةُ أصولٍ هي أساسُها :

الأصلُ الأوَّل : هَل أفعالُ الرَّبِّ تعالى مُعَلَّلَةٌ بالحِكَمِ والغاياتِ ؟

وهذه من أجلِّ مسائلِ التَّوحيدِ المُتعلِّقَةِ بالخَلْقِ والأمرِ بالشرعِ والقَدَرِ ؟

الأصلُ الثَّاني : أنَّ تلكَ الحِكَمَ المَقصودَةَ فعلٌ يقومُ بهِ سبحانهُ وتعالى قيامَ الصِّفَةِ بهِ ، فيَرْجِعُ إليهِ حكمُها ، ويُشْتَقُّ لهُ اسمُها ؟ أم يَرْجِعُ إلى المَخلوقِ فَقَط من غيرِ أن يَعُودَ إلى الرَّبِّ منها حُكمٌ أو يُشْتَقُّ لهُ منها اسمٌ ؟

الأصلُ الثَّالث : هَل تعلُّقُ إرادَةِ الرَّبِّ تعالى بجميعِ الأفعالِ تعلُّقٌ واحدٌ ؟ فما وُجِدَ منها فهو مرادٌ لهُ مَحبوبٌ مرضيٌّ ، طاعَةً كانَ أو مَعصيَةً ، وما لم يُوجَدُ منها فهو مكروهٌ لهُ مَبغوضٌ غيرُ مُرادٍ ؛ طاعَةً كانَ أو مَعصيَةً ؛ فهو يُحِبُّ الأفعالَ الحسنَةَ التي هي مَنْشَأُ المصالحِ وإنْ لم يَشَأْ تكوينَها وإيجادَها ؛ لأنَّ في مشيئتهِ لإيجادِها فَوَاتَ حِكْمَةٍ أُخرى هي أحبُّ إليهِ منها ، ويُبْغِضُ الأفعالَ القَبيحَةَ التي هي مَنْشَأُ المفاسدِ ويمنعُها ويمقُتُ أهلَها ، وإنْ شاءَ تَكوينَها وإيجادَها لما تستلزمُهُ مِن حِكمَةٍ ومَصلحَةٍ هي أحبُّ إليهِ منها ؟

ولا بدَّ مِن توسُّطِ هذه الأفعالِ في وُجودِها .

فهذه الأصولُ الثَّلاثَةُ عليها مدارُ هذه المسألة ومسائلِ القَدَرِ والشرع .

وقَد اختَلَفَ النَّاسُ فيها قَديمًا وحَديثًا إلى اليومِ :

فالجَبْرِيَّةُ تَنفي الأُصولَ الثَّلاثَةَ ، وعندهم أنَّ اللَّهَ لا يَفعلُ لحكمةٍ ، ولا يأمرُ لها ولا يَدْخُلُ في أمرِهِ وخَلقِهِ لامُ التَّعليلِ بوجهٍ ، وإنَّما هي لامُ العاقِبَةِ ! كما لا يَدْخُلُ في أفعالِهِ باءُ السَّببيَّة ، وإنَّما هي باءُ المُصاحَبَةِ !

ومنهم مَنْ يُثْبِتُ الأصلَ الثَّالثَ ويَنفي الأصلينِ الأوَّلينِ ؛ كما هو أحدُ القولينِ للأشعريِّ وقولُ كثيرٍ من أئمَّةِ أصحابِهِ ، وأحدُ القولينِ لأبي المعالي .

والمَشهورُ من مَذهَبِ المُعتزلَةِ إثباتُ الأصلِ الأوَّلِ وهو التَّعليلُ بالحِكَمِ والمصالحِ ، ونفيُ الثَّاني بناءً على قواعِدِهم الفاسدَةِ في نَفْيِ الصِّفاتِ .

فأمَّا الأصلُ الثَّالث فهم فيهِ ضدُّ الجبريَّةِ من كلِّ وجهٍ ؛ فهما طَرفا نَقيضٍ ؛ فإنَّهُم لا يُثْبِتُونَ لأفعالِ العبادِ سوى المحبَّةِ لحُسنِها والبُغضِ لقُبحها ، وأمَّا المَشيئةُ لها فعندهم أنَّ مشيئةَ اللَّهِ لا تَتعلَّقُ بها ، بناءً منهم على نَفْيِ خَلْقِ أفعالِ العبادِ ، فليسَت عندهم إرادَةُ اللَّهِ لها إلَّا بمَعنى محبَّتِهِ لحَسَنِها فقَط ، وأمَّا قَبيحُها فليسَ مُرادًا للَّهِ بوجهٍ .

وأمَّا الجبريَّةُ فعندهم أنَّهُ لم يتعلَّق بها سوى المَشيئةِ والإرادَةِ وأمَّا المحبَّةُ عندهم فهي نَفسُ الإرادَةِ والمَشيئةِ ، فما شاءَه فَقَد أحبَّهُ ورَضِيَهُ .

وأمَّا أصحابُ القولِ الوَسطِ - وهم أهلُ التَّحقيقِ من الأُصوليِّينَ والفقهاءِ والمُتكلِّمينَ - فيثبتونَ الأُصولَ الثَّلاثَةَ ؛ فيثبتونَ الحِكمَةَ المَقصودَةَ بالفعلِ في أفعالِهِ تعالى وأوامرِهِ ، ويَجعلونَها عائدَةً إليهِ حُكمًا ، ومشتقًّا لهُ اسمُها ، فالمعاصي

كلُّها مَمقوتَةٌ مكروهَةٌ وإنْ وَقَعَت بمشيئتِهِ وخَلْقهِ ، والطَّاعاتُ كلُّها مَحبوبَةٌ لهُ مرضيَّةٌ وإنْ لم يشأها ممَّن لم يُطِعْهُ ومَن وُجِدَتْ منهُ ، فَقَد تَعلَّقَ بها المَشيئةُ والحُبُّ ، فما لم يُوجَد من أنواعِ المعاصي فلم تَتعلَّق بهِ مشيئتُهُ ولا محبَّتُهُ ، وما وجُدِ منها تَعَلَّقَتْ به مشيئتهُ دونَ محبَّتهِ ، وما لم يُوجَد منَ الطاعاتِ المقدورةِ تعلَّقَ بها محبَّتُهُ دونَ مَشيئتهِ ، وما وُجِدَ منها تَعلَّقَ به محبَّتُهُ ومشيئتُهُ .

ومَن لم يُحْكِمْ هذه الأصولَ الثَّلاثَةَ لم يَستقرَّ لهُ في مسائلِ الحِكَمِ والتَّعليلِ والتَّحسينِ والتَّقبيحِ قَدَمٌ ، بل لا بدَّ من تناقُضهِ ، ويتسلَّطُ عليهِ خُصومُهُ من جهَةِ نَفيهِ لواحدٍ منها .

ولهذا لما رأى القَدَريَّةُ والجَبْريَّةُ أنَّهُم لو سلَّموا للمُعتزلَةَ شيئًا من هذا تَسلَّطوا عليهم بهِ ، سدُّوا على أنفسِهم البابَ بالكُليَّةِ ، وأنكروها جُملَةً ، فلا حِكْمَةَ عندهم ، ولا تَعْليلَ ، ولا محبَّةَ تَزيدُ على المَشيئةِ .

ولمّا أنكرَ المُعتزلَةُ رُجوعَ الحكمَةِ إليهِ تعالى سلَّطوا عليهم خُصومَهم فَأَبْدَوْا تناقضهم ، وكشفوا عَوْراتِهم .

ولمّا سَلَكَ أهلُ السُّـنَّـةِ القولَ الوَسطَ وتوَسَّطوْا بينَ الفريقينِ لم يَطْمَعْ أحدٌ في مُناقَضَتِهم ، ولا في إفسادِ قولهم .

وأنتَ إذا تأمَّلْتَ حُجَجَ الطَّائفتينِ وما أَلْزَمَتْهُ كلٌّ منهما للأُخرى عَلِمْتَ أنَّ مَن سَلَكَ القولَ الوَسَطَ لم يَلْزَمْهُ شيءٌ من إلزاماتِهم ولا تناقضِهم .

والحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمين ، هادي مَن يشاءُ إلى صراطٍ مُستَقيمٍ .

١٤٦ - فَصْلٌ

[قُبْح الأفعال وحُسْنُها]

وَقَد سلَّمَ كثيرٌ مِن النُّفاةِ أنّ كونَ الفعلِ حَسنًا أو قبيحًا - بمعنى الملاءَمَةِ والمُنافرَةِ والكمالِ والنُّقصانِ - عقليٌّ ! وقال : نَحنُ لا نُنازِعُكم في الحُسْنِ والقُبحِ بهذين الاعتبارينِ ، وإنَّما النِّزاعُ في إثباتِهِ عَقلًا ، بمعنى كونهِ مُتعَلَّقَ المَدحِ والذَّمِّ عاجلًا ، والثَّوابِ والعقابِ آجلًا ، فعندنا لا مَدْخَلَ للعَقلِ في ذلكَ ، وإنَّما يُعْلَمُ بالسّمعِ المُجَرَّدِ ! فيُطلَقُ الحُسْنُ والقُبْحُ بمعنى المُلاءَمَةِ والمُنافرَةِ ؛ وهو عقليٌّ ، وبمعنى الكمالِ والنُّقصانِ ؛ وهو عقليٌّ ؛ وبمعنى استلزامِهِ للثَّوابِ والعقابِ ؛ وهو محلُّ النِّزاعِ .

وهذا التَّفصيلُ لو أُعْطِيَ حقَّهُ والْتُزِمَتْ لوازمهُ رُفِعَ النِّزاعُ ، وأعادَ المسألَةَ اتِّفاقيَّةً ، وأنَّ كونَ الفعلِ صفةَ كمالٍ أو نُقصانٍ يستلزمُ إثباتَ تعلُّقِ الملاءَمَةِ والمُنافَرَةِ ، لأنَّ الكمالَ مَحبوبٌ للعالِمِ ، والنَّقْصَ مَبغوضٌ لهُ ، ولا مَعنى للملاءَمَةِ والمُنافرَةِ إلّا الحبُّ والبغضُ ؛ فإنَّ اللَّهَ سبحانهُ يُحِبُّ الكاملَ مِنَ الأفعالِ والأقوالِ والأعمالِ ، ومحبَّتُهُ لذلكَ بحسبِ كمالِهِ ، ويُبْغِضُ النّاقصَ منها ويَمْقُتُهُ ، وَمقْتُهُ لهُ بحسَبِ نقصانِهِ ، ولهذا أسلَفنا أنَّ مِن أُصولِ المسألَةِ إثباتَ صفَةِ الحُبِّ والبغضِ للَّهِ .

فتأمَّلْ كيفَ عادَت المسألَةُ إليهِ ، وتَوقَّفَت عليهِ ، واللَّهُ سبحانهُ يُحِبُّ كلَّ ما أمَرَ بهِ ، ويُبْغِضُ كلَّ ما نَهى عنهُ ، ولا يُسمَّى ذلكَ مُلاءَمَةً أو مُنافَرَةً ، بل

يُطْلَقُ عليهِ الأسماءُ التي أَطْلَقَها على نَفسهِ ، وأطلقَها عليهِ رسولُه من محبَّتِهِ للفعلِ الحسنِ المأمورِ بهِ ، وبُغضهِ للفعلِ القبيحِ ومَقْتِهِ لهُ ، وما ذاكَ إلّا لكمالِ الأوَّلِ ونُقصانِ الثَّاني .

فإذا كانَ الفعلُ مُستلزِمًا للكمالِ والنُّقصانِ ، واستلزامُهُ لهُ عَقليٌّ ، والكمالُ والنُّقصانُ يستلزمُ الحُبَّ والبُغضَ - الذي سمَّيتُموهُ مُلاءَمَةً ومُنافَرَةً - واستلزامُهُ عَقليٌّ - فبيانُ كونِ الفعلِ حَسنًا كاملًا مَحبوبًا مَرْضِيًّا ، وكونُهُ قَبيحًا ناقصًا مَسخوطًا مَبغوضًا أمرٌ عَقليٌّ - بقيَ حديثُ المَدحِ والذَّمِّ والثَّوابِ والعقابِ - ومَنْ أحاطَ علمًا بما أسْلَفْنَاهُ في ذلكَ انكشفَتْ لهُ المسألَةُ ، وأسفَرَتْ عن وجهِها ، وزالَ عنها كلُّ شبهَةٍ وإشكالٍ .

فأمَّا المَدحُ والذَّمُّ فترتُّبُهُ على النُّقصانِ والكمالِ عقليٌّ ، كترتُّبِ المُسَبَّباتِ على أَسْبابِها ، فَمَدْحُ العُقَلاءِ لِمُؤثِرِ الكمالِ والمتَّصفِ بهِ ، وذمُّهُم لِمُؤثِرِ النَّقصِ والمتَّصفِ به أمرٌ عَقليٌّ فطريٌّ ، وإنكارُهُ يُزاحِمُ المُكابَرَةَ .

وأمَّا العقابُ ؛ فقَد قرَّرْنا أنَّ تَرَتُّبَهُ على فعلِ القَبيحِ مَشروطٌ بالسَّمعِ ، وأنَّهُ إنَّما انتفى عندَ انتفاءِ السَّمعِ انتفاءَ المَشروطِ لانْتفاءِ شَرْطِهِ ، لا انتفاءَهُ لانتفاءِ سببِهِ ؛ فإنَّ سَبَبَهُ قائمٌ ، ومُقْتَضيَهُ موجودٌ ، إلّا أنَّهُ لم يتمَّ لتوقُّفِهِ على شرطِهِ .

وعلى هذا فكونهُ مُتعلِّقًا للثَّوابِ والعقابِ والمَدحِ والذَّمِّ عقليٌّ ، وإنْ كانَ وقوعُ العقابِ مَوقوفًا على شرطٍ وهو ورودُ السَّمعِ ، وهَل يُقالُ : إنَّ الاستحقاقَ ليسَ بثابتٍ ؛ لأنَّ وُرودَ السَّمعِ شرطٌ فيهِ ؟

هذا فيهِ طريقانِ للنَّاسِ ، ولعلَّ النِّزاعَ لَفظيٌّ :

فإن أُرِيدَ بالاستحقاقِ الاستحقاقُ التَّامُّ فالحقُّ نَفيُهُ .

وإن أُريدَ بهِ قيامُ السَّببِ ، والتَّخلُّفُ لفواتِ شرطٍ أو وجودِ مانعٍ ، فالحقُّ

إثباتهُ .

فعادَت الأقسامُ الثَّلاثَةُ - أعني الكمالَ والنُّقصانَ والمُلاءَمَةَ والمُنافرَةَ والمَدحَ والذَّمَّ - إلى عُرْفٍ واحدٍ وهو كونُ الفعلِ مَحبوبًا أو مَبغوضًا ، ويلزمُ من كونهِ مَحبوبًا أنْ يكونَ كمالًا، وأن يَستحقَّ عليهِ المَدحَ والثَّوابَ ، ومن كونهِ مَبغوضًا أنْ يكونَ نَقصًا يَستحقُّ بهِ الذَّمَّ والعقابَ .

فَظَهَرَ أنَّ التزامَ لوازمِ هذا التَّفصيلِ وإعطاءَهُ حقَّهُ يَرفعُ النِّزاعَ ، ويُعيدُ المسألَةَ اتِّفاقيَّةً ، ولكنَّ أُصولَ الطَّائفتين تَأْبى التزامَ ذلكَ ، فلا بدَّ لهما منَ التَّناقُضِ إذا طَرَّدوا أصولَهم ، وأمَّا مَن كانَ أصلُهُ إثباتَ الحِكمَةِ واتِّصافِ الرَّبِّ تعالى بها ، وإثباتَ الحُبِّ والبُغضِ لهُ وأنَّهما أمرٌ وراءَ المَشيئةِ العامَّةِ فأصولٌ مستلزمَةٌ لفروعِهِ ، وفروعهُ دالَّةٌ على أصولِهِ ، فأُصولهُ وفروعُهُ لا تَتناقَضُ ، وأدلَّتُهُ لا تَتمانَعُ ولا تَتعارَضُ .

قال النُّفاةُ : لو قَدَّرَ نَفسَهُ وقَد خُلِقَ تامَّ الخِلْقَةِ كاملَ العَقْلِ دفعَةً واحدَةً ، مِن أنْ يتخلَّقَ بأخلاقِ قومٍ ، ولا تأدَّبَ بتأديبِ الأبوينِ ، ولا تَربَّى في الشرعِ ، ولا تعلَّمَ مِن مُتعلِّمٍ ، ثمَّ عُرِضَ عليهِ أمرانِ :

أحدُهما : الاثنانِ أكثرُ منَ الواحدِ .

والثَّاني : أنَّ الكذبَ قَبيحٌ ؛ بمَعنى أنَّهُ يَستحقُّ منَ اللَّهِ تَعالى لَوْمًا عليهِ ، لم نَشُكَّ أنَّهُ لا يَتوقَّفُ في الأوَّلِ ، ويتوقَّفُ في الثَّاني ، ومَن حكمَ بأنَّ الأمرينِ سِيَّانِ بالنِّسبَةِ إلى عَقلهِ خَرَجَ عن قضايا العُقولِ ! وعانَدَ كعِنادِ الفُضولِ ! كيفَ ولو تَقرَّرَ عندهُ أنَّ اللَّهَ تعالى لا يتضرَّرُ بكذبٍ ولا يَنتفعُ بصدقٍ ، وأنَّ القَولين في حُكمِ التَّكليفِ على وَتيرَةٍ واحدَةٍ لم يُمْكِنهُ أن يَرُدَّ أحدَهما دونَ الثَّاني بمجرَّدِ

عَقلِهِ .

والذي يُوضِّحهُ أنَّ الصِّدقَ والكذبَ على حَقيقَةٍ ذاتيَّةٍ لا تَتحقَّقُ ذاتُهما إلّا بأركانِ تلكَ الحَقيقَةِ ، مثلًا كما يقالُ : إنَّ الصِّدقَ إخبارٌ عن أمرٍ على ما هو عليهِ ، والكذبَ إخبارٌ عن أمرٍ على خلافِ ما هو بهِ ، ونَحنُ نعلمُ أنَّ مَن أدركَ هذه الحَقيقَةَ عَرَفَ المُحقَّقَ ، ولم يَخْطُر ببالِهِ كونُهُ حَسنًا أو قَبيحًا ، فلم يَدخُل الحُسْنُ والقُبْحُ إذًا في صفاتِهما الذَّاتيَّةِ التي تَحقَّقَتْ حقيقتُهما بها ، ولو أَلْزَمَها في الوَهَمِ بالبديهةِ - كما بيَّنَّا - ولألزمَها في الوجودِ ضَرورَةً ؛ فإنَّ منَ الأخبارِ التي هي صادقَةٌ ما يُلامُ عليهِ ؛ منَ الدِّلالَةِ على هَرَبٍ مِن ظالمٍ ، ومِنَ الأَخبارِ التي هيَ كاذبَةٌ ما يُثابُ عليها مثلُ إنكارِ الدِّلالَةِ عليهِ فلَم يَدخُل كونُ الكذبِ قَبيحًا في حدِّ الكذبِ ، ولا لَزِمَهُ في الوَهمِ ، ولا لَزِمَهُ في الوجودِ ، فلا يَجوزُ أنَّ يُعدَّ منَ الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ التي تَلزمُ النَّفسَ وجودًا وعَدمًا عندهم ؛ ولا يَجوزُ أن يُعدَّ من الصِّفاتِ التَّابعَةِ للحُدوثِ ، فلا يُعقَلُ بالبَديهَةِ ولا بالنَّظرِ ؛ فإنَّ النَّظرَ لا بدَّ أن يُرَدَّ إلى الضَّروريِّ البَديهيِّ ، وإذْ لا بَديهيَّ فلا مَرَدَّ لهُ أصلًا ، فلم يَبْقَ لهم إلّا الاسْتِرْواحُ إلى عاداتِ النَّاسِ مِن تَسميَةِ ما يَضُرُّ بهم قَبيحًا وما يَنفعهُم حَسنًا !

ونَحنُ لا نُنْكِرُ أمثالَ تلكَ الأسامي ، على أنَّها تَختلفُ بعادَةِ قَومٍ وزمانٍ ، ومكانٍ دونَ مكانٍ ، وإضافَةٍ دونَ إضافَةٍ ، وما يَختلفُ بتلكَ النِّسَبِ والإضافاتِ لا حَقيقَةَ لهُ في الذَّاتِ ، فربَّما يستَحسنُ قومٌ ذَبْحَ الحيوانِ ، وربَّما يَستقبحهُ قومٌ ، وربَّما يكونُ بالنِّسبَةِ إلى قومٍ وزمانٍ حَسَنًا ، وربَّما يكونُ قبيحًا ، لكنَّا وَضَعنا الكلامَ في حُكمِ التَّكليفِ بحيثُ يجبُ الحُسْنُ به وجوبًا ، يُثابُ عليهِ قَطعًا ، ولا يتطرَّقُ إليهِ لومٌ أصلًا ، ومثلُ هذا يمتنعُ إدراكُهُ عَقلًا .

قالوا : فهذه طَريقَةُ أهلِ الحقِّ على أحسَنِ ما تَقرَّرَ وأحسَنِ ما تَحرَّرَ .

قالوا : وأيضًا ؛ فَنَحنُ لا نُنْكِرُ اشتهارَ حُسنِ الفضائلِ التي ذُكِرَ ضَرْبُهُم بها الأمثالَ ، وقُبْحَها بينَ الخَلْقِ ، وكونَها مَحمودَةً مَشكورَةً مُثْنًى على فاعلها ، أو مَذمومَةً مَذمومًا فاعلُها ، ولكنَّا نُثْبِتُها إمَّا بالشرائعِ وإمَّا بالأَغْراضِ ، ونَحنُ إنَّما نُنْكِرُها في حقِّ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ لانتفاءِ الأَغْراضِ عنهُ ، فأمَّا إطْلَاقُ النَّاسِ هذه الألفاظَ فيما يَدورُ بينهم فَيُسْتَمَدُّ منَ الأغراضِ ، ولكنْ قَد تَبدو الأَغْراضُ وتَخفى فلا ينتبهُ لها إلّا المُحقِّقونَ .

قالوا : ونَحنُ نُنَبِّهُ على مثاراتِ لِلغَلَطِ فيهِ ، وهيَ ثلاثَةُ مَثاراتٍ يغلطُ الوَهمُ فيها :

الأولى : أنَّ الإنسانَ يُطْلِقُ اسمَ القُبحِ على ما يُخالِفُ غَرَضهُ ، وإنْ كانَ يُوافِقُ غَرَضَ غيرِهِ مِن حيثُ إنَّهُ لا يلتفتُ إلى الغَيرِ ، **فإنَّ كلَّ طَبعٍ مَشغوفٌ بنفسِهِ ومُستحقرٌ لغيرِهِ** ، فيَقضي بالقُبحِ مُطْلَقًا ، وربَّما يُضيفُ القُبحَ إلى ذاتِ الشيءِ ويقولُ : هو في نَفْسِهِ قَبيحٌ ، فَقَد قَضى بثلاثَةِ أمورٍ هو مُصيبٌ في واحدٍ منها - وهو أصلُ الاسْتِقْباحِ - مُخطئٌ في أمرين :

أحدهما : إضافَةُ القُبْحِ إلى ذاتِهِ ، وغَفِلَ عن كونِهِ قَبيحًا لِمُخالفَةِ غَرَضِهِ.

والثَّاني : حُكمُهُ بالقُبحِ مُطْلَقًا ، ومَنشؤهُ عدمُ الالتفاتِ إلى غَيرِهِ ، بل عن الالتفاتِ إلى بَعضِ أحوالِ نَفسِهِ ، فإنَّهُ قَد يَستَحسِنُ في بَعضِ الأحوالِ عَينَ ما يَستقبحُهُ إذا اختَلَفَ الغَرَضُ .

الغَلطَةُ الثَّانيَةُ : سببُها أنَّ الوَهَمَ غالبٌ للعَقلِ في جميعِ الأحوالِ ، إلّا في حالَةٍ نادرَةٍ قَد لا يَلتفتُ الوَهْمُ إلى تلكَ الحالَةِ النَّادرَةِ عندَ ذِكْرِها ، كحُكمِهِ

على الكذبِ بأنَّهُ قَبيحٌ مُطلقًا ، وغفلتهِ عن الكذبِ الذي يُستفادُ منهُ عصمَةُ نَبيٍّ أو وَليٍّ ، إذا قَضَى بالقُبْحِ مُطلقًا ، واستمرَّ عليهِ مُدَّةً ، وتكرَّرَ ذلكَ على سمعهِ ولسانهِ انْغَرَسَ في قلبهِ استقباحُهُ والنَّفْرَةُ منهُ ، فلو وَقَعَت تلكَ الحالَةُ النَّادرَةُ وَجَدَ في نَفْسِهِ نَفْرَةً عنهُ لطولِ نُشوئهِ على الاستقباحِ ؛ فإنَّهُ أُلْقِيَ إليهِ منذُ الصِّبا على سبيلِ التَّأدُّبِ والإرشادِ أنَّ الكذبَ قبيحٌ لا يَنبغي أن يُقْدِمَ عليهِ أحدٌ ، ولا يُنبَّه على حُسنهِ في بَعضِ الأحوالِ خيفَةً مِن أن لا تَستَحكمَ نَفْرَتُهُ عن الكذبِ ، فَيُقْدِمَ عليهِ وهو قَبيحٌ في أكثرِ الأحوالِ ، والسَّماعُ في الصِّغَرِ كالنَّقْشِ في الحجَرِ [1] ، وينغرسُ في النَّفسِ ، ويجدُ التَّصديقَ بها مُطلقًا ، وهو صدقٌ لكنْ لا عَلى الإطْلاقِ ، بل في أكثرِ الأحوالِ اعتَقدهُ مُطْلَقًا .

الغَلطَةُ الثَّالثَةُ : سببُها سبقُ الوَهمِ إلى العَكسِ ؛ فإنَّ مَن رأى شيئًا مَقرونًا بشيءٍ يَظُنُّ أنَّ الشيءَ لا مَحالَةَ مَقرونٌ بهِ مُطْلَقًا ، ولا يَدري أنَّ الأخصَّ أبدًا مَقرونٌ بالأعمِّ ، والأعمَّ لا يَلْزَمُ أن يكونَ مَقرونًا بالأخصِّ ، ومثالُهُ نَفْرَةُ نَفسِ الذي نَهَشَتْهُ الحيَّةُ عن الحبْلِ المُرقَّشِ اللونِ ، لأنَّهُ وَجَدَ الأذى مَقرونًا بهذهِ الصُّورَةِ ، فتوهَّمَ أنَّ هذه الصُّورَةَ مَقرونَةٌ بالأذى ، وكذلكَ يَنْفِرُ عن العَسَلِ إذا شبَّهَهُ بالعَذِرَةِ لأنَّهُ وَجَدَ الاستقذارَ مقرونًا بالرَّطْبِ الأصفرِ فتوهَّمَ أنَّ الرَّطْبَ الأصفَرَ يقترنُ بهِ الاستقذارُ ، وقَد يغلبُ عليهِ الوَهَمُ ، حتى يتعذَّرَ الأَكْلُ وإنْ كانَ حكمُ العَقلِ يُكذِّبُ الوَهمَ ، ولكن خُلِقَت قوى النَّفسِ مُطيعَةً للأوهامِ ، وإن

---

(١) ويُروى في ذلك حديثٌ لا يثبتُ ، فانظر له « كشف الخفاء » (٢ / ٨٥) و « الدرر المُنتثرة » (١١٥) و « المقاصد الحسنة » (٧٠٥) .

ورواه الخطيبُ في « الفقيه والمتفقّه » (٢ / ٩١) والبيهقيّ في « المدخل » (٦٤٠) عن الحسن - مِن قولِهِ - بسند حسن .

كانَت كاذبَةً ، حتى إنَّ الطَّبْعَ ينْفِرُ عن حسناءَ سُمِّيَت باسمِ اليَهودِ إذ وجَدَ الاسمَ مَقرونًا بالقُبْحِ ، فظَنَّ أنَّ القُبْحَ أيضًا يلازمُ الاسمَ ، ولهذا يُوْرَدُ على بَعضِ العوامِّ مسألةٌ عَقليَّةٌ جليَّةٌ فيقبلُها ، فإذا قُلتَ : هذا مَذهَبُ الأشعريِّ أو المُعتزليِّ أو الظَّاهريِّ أو غيرِهِ ، نفَرَ عنهُ إن كانَ سيِّئَ الاعتقادِ فيمَن نَسَبْتَها إليهِ ، وليسَ هذا طَبْعَ العاميِّ ، بل طبعُ أكثرِ العُقلاءِ المُتوسِّمينَ بالعلمِ [1] ، إلّا العُلماءَ الرَّاسخينَ الذينَ أراهم اللّهُ الحقَّ حقًّا ، وقوَّاهم على اتِّباعِهِ .

وأكثرُ الخَلْقِ تَرى نفوسَهم مُطيعَةً للأوهامِ الكاذبَةِ ، مع عِلْمِهم بكذبِها ، وأكثرُ إقْدامِ الخَلْقِ وإحْجامِهم بسببِ هذه الأوهامِ ؛ **فإنَّ الوَهَمَ عَظيمُ الاستيلاءِ** ، وكذلكَ يَنْفِرُ طبعُ الإنسانِ عن المَبيتِ في بيتٍ فيهِ ميِّتٌ مع قطعِهِ بأنَّهُ لا يتَحرَّكُ ولكنَّهُ يتوهَّمُ في كلِّ ساعَةٍ حَرَكَتَهُ ونُطْقَهُ .

قالوا : فإذا انتبَهْتَ لهذه المثاراتِ عَرَفْتَ بها سرَّ القضايا التي تَستَحسِنُها العقولُ ، وسرَّ استحسانِها إيَّاها ، والقضايا التي تَستَقبحُها العقولُ ، وسرَّ استقباحِها لها .

ولنَضْرِب لذلكَ مَثَلَيْنِ ، وهما ممَّا يَحْتَجُّ بهما عَلينا أهلُ الإثباتِ :

المثلُ الأوَّلُ : المَلِكُ العظيمُ المُسْتَوْلي على الأقاليمِ ، إذا رَأَى ضَعيفًا مُشْرِفًا على الهلاكِ فإنَّهُ يَميلُ إلى إنقاذِهِ ويَستحسِنُهُ ، وإنْ كانَ لا يَعْتَقِدُ أصلَ الدِّينِ لِيَنتظِرَ ثوابًا أو مُجازاةً ، ولا سيَّما إذا لم يَعرفْهُ المسكينُ ولم يَرَهُ ، بأنْ كانَ أعمى أصمَّ لا يَسمعُ الصَّوتَ ، وإن كانَ لا يُوافِقُ ذلكَ غَرَضَهُ ، بل ربَّما يتعبُ به ، بل يحكُمُ العُقَلاءُ بحُسنِ الصَّبرِ على السَّيفِ إذا أُكرِهَ على كلمَةِ الكُفرِ ، أو على

(١) وهذا كلامٌ صحيحٌ لَمَسْناه مِن كثيرٍ من النَّاسِ الّذين يعرفون الحقَّ بالرِّجال !!

إفشاءِ السِّرِّ ، ونَقضِ العَهدِ ، وهو على خلافِ غَرَضِ الكَفَرَةِ .

وعلى الجُملَةِ فاستحسانُ مكارمِ الأخلاقِ وإفاضَةِ النِّعَمِ لا يُنْكِرهُ إلّا مَن عانَدَ .

المثلُ الثَّاني : العاقلُ إذا سَنَحَتْ لهُ حاجَةٌ وأمْكنَ قضاؤها بالصِّدقِ كما أمكنَ بالكذبِ بحيثُ تَساوَيا في حصولِ الغَرَضِ منهما كلَّ التَّساوي ، فإنَّهُ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ ويَختارُهُ ، ويميلُ إليهِ طَبْعُهُ ، وما ذاكَ إلّا لحُسْنهِ ، فلولا أنَّ الكذبَ على صفَةٍ يَجِبُ عندَهُ الاحترازُ عنهُ وإلّا لَمَا تَرَجَّحَ الصِّدقُ عندهُ .

قالوا : وهذا الغَرَضُ واضحٌ في حقِّ مَنْ أنكرَ الشرائعَ ، وفي حقِّ مَنْ لم تَبلُغْهُ الدّعوَةُ حتى لا يُلْزِمونا كونَ التَّرجيحِ بالتَّكليفِ .

فهذا مِن حُجَجِهِم ، ونَحنُ نُجيبُ عن ذلكَ ، فنبيِّنُ أنَّهُ لا يَثْبُتُ حُكْمٌ على هذينِ المثالينِ ، فنقولُ :

أمَّا قضيَّةُ إنقاذِ الملكِ وحُسنهِ حتى في حقِّ مَنْ لم تبلغهُ الدَّعوَةُ وأنكرَ الشرائعَ ، فَسَبَبُهُ دَفْعُ الأذى الذي يَلحقُ الإنسانَ مِن رقَّةِ القلبِ ، وهو طَبْعٌ يَستحيلُ الانفكاكُ عنهُ ، وذلكَ لأنَّ الإنسانَ يُقَدِّرُ نَفسَهُ في تلكَ البَلِيَّةِ ، ويُقَدِّرُ غيرَهُ مُعْرِضًا عن الإنقاذِ ، فيَستقبحُهُ منهُ لمخالفَةِ غَرَضِهِ ، فيعودُ ويُقَدِّرُ ذلكَ الاستقباحَ مِنَ المُشْرِفِ على الهلاكِ في حقِّ نَفسهِ فيَدفعُ عن نَفسهِ ذلكَ القُبْحَ المُتوَهَّمَ ، فإنْ فُرِضَ في بَهيمَةٍ أو شَخصٍ لا رِقَّةَ فيهِ فهو بعيدٌ تَصوُّرُهُ لو تَصوَّرَهُ ، فيَبقى أمرٌ آخرُ وهو طلبُ الثَّناءِ على إحسانهِ ، فإنْ فُرِضَ بحيثُ لا يُعْلَمُ أنَّهُ المُنْقِذُ فيتوقَّعُ أن يُعْلَمَ فيكونُ ذلكَ التَّوقُّعُ باعثًا ، فإنْ فُرِضَ في موضعٍ يَستَحيلُ أن يُعلمَ فيَبقى مَيْلٌ وتَرجيحٌ يُضاهي نَفْرَةَ طبْعِ السَّليمِ عنِ الحَبلِ ، وذلك أنَّهُ رأَى هذه

الصُّورةَ مَقرونَةً بالثَّناءِ ، فَيَظُنُّ أنَّ الثَّناءَ مَقرونٌ بها بكلِّ حالٍ ، كما أنَّهُ لمَّا رأى الأذى مَقرونًا بصورَةِ الحَبْلِ فَطَبعُهُ ينفُرُ عن الأذى فينفُرُ عن المَقرونِ بهِ .

فالمَقرونُ باللذيذِ لذيذٌ ، والمَقرونُ بالمكروهِ مكروهٌ ، بل الإنسانُ إذا جالَسَ مَن عَشِقَهُ في مكانٍ فإذا انتهى إليهِ أحسَّ في نَفسهِ من ذلكَ المكانِ [ما لا يُحِسُّهُ] من غيرهِ .

قال الشاعر :

أَمُرُّ عَلى الدِّيارِ ديارِ لَيلى أُقَبِّلُ ذا الجِدارَ وذا الجِدارا
وَما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي وَلكِنْ حُبُّ مَن سَكَنَ الدِّيارا

وقال ابنُ الرُّومي مُنبِّهًا على سببِ حُبِّ الأوطانِ :

وحَبَّبَ أوطانَ الرِّجالِ إليهم مآربُ قَضَّاها الشبابُ هُنالِكا
إذا ذُكِّروا أوطانَهُم ذَكَّرَتْهُموا عُهُودًا جرَتْ فيها فَحَنُّوا لذٰلِكا

قالوا : وشواهدُ ذلكَ ممَّا يَكْثُرُ ، وكلُّ ذلكَ من حُكْمِ الوَهمِ .

قالوا : وأمَّا الصَّبرُ على السَّيفِ في تَرْكِهِ كلمَةَ الكُفرِ مع طُمأنينةِ النَّفسِ فلا يَستحسنهُ جميعُ العقلاءِ لولا الشرعُ ، بل ربَّما استقبَحُوهُ ، فإنَّما يَستحسِنُهُ مَن ينتظِرُ الثَّوابَ على الصَّبرِ أو مَن ينتظرُ الثَّناءَ عليهِ بالشجاعَةِ والصَّلابةِ في الدِّينِ ، فكم من شُجاعٍ رَكِبَ مَتْنَ الخطَرِ وهجَمَ على عَددٍ وهو يَعلمُ أنَّهُ لا يُطيقُهم ، ويَستحقرُ ما ينالُهُ منَ الأملِ لِمَا يَعتاضُهُ من تَوَهُّمِ الثَّناءِ والحَمدِ ولو بَعدَ موتهِ ! وكذلكَ إخفاءُ السرِّ وحفظُ العَهدِ ، إنَّما يتَواصى النَّاسُ بهما لِمَا فيهما منَ المصالحِ ، ولذلكَ أكثروا الثَّناءَ عليهما ، فمَن يحتملُ الضَّرَرَ لا للَّهِ فإنَّما يحتملُهُ لأجلِ الثَّناءِ ، فإنْ فُرِضَ مَن لا يَستَولي عليهِ هذا الوَهمُ ولا يَنتظرُ الثَّناءَ والثَّوابَ فهو يَستقبحُ السَّعْيَ في هلاكِ نَفسهِ بغيرِ فائدَةٍ ، ويَسْتَحْمِقُ مَن يَفعلُ ذلكَ

قَطعًا .

فَمَن سلَّمَ أنَّ مثلَ ذلكَ يُؤْثِرُ الهلاكَ على الحياةِ ، قالوا : وهذا هو الجوابُ عمَّن عَرَضَتْ لهُ حاجَةٌ وأمكنَ قضاؤها بالصِّدقِ والكذبِ ، واستَويا عندهُ ، وإيثارهِ الصِّدقَ .

على أنَّا نقولُ : تَقديرُ استواءِ الصِّدقِ والكذبِ في المَقصودِ - مع قَطْعِ النَّظرِ عن الغَيرِ - تَقديرٌ مُستَحيلٌ ؛ لأنَّ الصِّدقَ والكذبَ مُتَنافيانِ ومن المُحالِ تَساوي المُتنافِيَيْنِ في جميعِ الصِّفاتِ ، فلأجلِ ذلكَ التَّقديرِ المُستحيلِ يستبعدُ العَقْلُ إيثارَ الكذبِ ومَنْعَ إيثارِ الصِّدقِ قالوا : ولا يَلزمُ من استبعادِ منعِ إيثارِ الصِّدقِ على التَّقديرِ المُستحيلِ استبعادُهُ في نَفسِ الأمرِ ، وإنَّما يَلْزَمُ لو كانَ التَّقديرُ المُستلزمُ واقعًا ، وهو مَمنوعٌ .

قالوا : وَلَئِنْ سَلَّمْنا أنَّ ذلكَ التَّقديرَ مُمكنٌ ، فغايتُهُ أَنْ يَدُلَّ على حُسْنِ الصِّدقِ شاهدًا ، ولكنْ لا يَلْزَمُ حُسْنُهُ غائبًا إلَّا بطريقِ قياسِ الغائبِ على الشاهدِ ، وهو فاسدٌ لوضوحِ الفَرْقِ المانعِ منَ القياسِ .

والذي يَقطعُ دابرَ القياسِ أنَّ السَّيدَ لو رأَى عَبيدَهُ وإماءَهُ يموجُ بَعضُهم في بَعضٍ ، ويَركبونَ الظُّلمَ والفواحشَ وهو مُطَّلعٌ عليهم ، قادرٌ على منعهم لَقَبُحَ ذلكَ منهُ ، واللَّهُ عزَّ وجَلَّ قد فَعَلَ ذلكَ بعبادهِ ، بل أعانَهُم وأمَدَّهُم ، ولم يَقْبُحْ منهُ سبحانهُ .

ولا يصحُّ قولُهم : إنَّهُ سبحانهُ تركهم لِيَنْزَجِروا بأنفسِهم ليَستحقُّوا الثَّوابَ ؛ لأنَّهُ سبحانهُ قَد عَلِمَ أنَّهم لا يَنزَجِرونَ ، ولا يمنعهم قَهرًا ، فكم من مَمنوعٍ مِنَ الفواحشِ لعلَّةٍ وعَجْزٍ ! وذلكَ أحسنُ مِن تَمكينهِ مع العلمِ بأنَّهُ لا يَنْزَجِرُ .

وبالجملةِ فقياسُ أفعالِ اللَّهِ على أفعالِ العبادِ باطلٌ قَطعًا ، وهو محضُ التَّشبيهِ في الأفعالِ ، ولهذا جَمَعَتِ المُعتزلَةُ القَدَرِيَّةُ بينَ التَّعطيلِ في الصِّفاتِ والتَّشبيهِ في الأفعالِ ، فهم مُعَطِّلةٌ مُشبِّهةٌ ، لباسُهم مُعلَّمٌ منَ الطَّرفينِ .

كيفَ وأنَّ إنقاذَ الغَريقِ الذي استَدلَلْتُم به حجّةٌ عليكم ، فإنَّ نَفْسَ الإغْراقِ والإهلاكِ يَحْسُنُ منهُ سبحانهُ ولا يَقْبُحُ ، وهو أقبحُ شيءٍ منَّا ، فالإنقاذُ إنْ كانَ حَسَنًا فالإغراقُ يجبُ أن يكونَ قَبيحًا .

فإنْ قُلتُم : لعلَّ في ضمنِ الإغراقِ والإهلاكِ سرًّا لم نطَّلِعْ عليهِ ، وغَرَضًا لم نَصِلْ إليهِ ، فَقَدِّروا مثلَهُ في تَركِ إنقاذنا نَحنُ للغَرقى ، بل في إهلاكنا لِمَن نُهْلِكهُ ، والفِعْلانِ مِن حيثُ التَّكليفُ والإيجابُ مُستَويانِ عَقلًا وشرعًا ؛ فإنَّهُ سبحانهُ لا يتَضرَّرُ بمعصيَةِ العَبدِ ، ولا ينتفعُ بطاعتهِ ، ولا تَتَوقَّفُ قُدْرَتُهُ في الإحسانِ إلى العَبدِ على فعلٍ يَصْدُرُ منَ العَبدِ ، بل كُلَّما أَنْعَمَ عليهِ ابتداءً بأَجْزَلِ المواهبِ وأفضلِ العطايا مِن حُسنِ الصُّورَةِ ، وكمالِ الخِلْقَةِ ، وقِوامِ البُنيَةِ ، وإعدادِ الآلَةِ ، وإتْمامِ الأداةِ ، وتَعديلِ القامَةِ ، وما مَتَّعهُ من رُوحِ الحياةِ ، وفضَّلهُ به من حياةِ الأرواحِ ، وما أكرَمَهُ بهِ من قَبُولِ العلمِ ، وهداهُ إلى مَعرفتهِ التي هي أسنى جوائزهِ ؛ ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعمَةَ اللهِ لا تُحْصوها ﴾ [إبراهيم : ٣٤] .

فهو سبحانهُ أَقْدَرُ على الإنعامِ عليهِ دوامًا ، فكيفَ يُوجِبُ على العبيدِ عبادَةً شاقَّةً في الحالِ لارتقابِ ثوابٍ في ثاني الحالِ ؟ أليسَ لو ألقى إليهِ زمامَ الاختيارِ حتى يَفعَلَ ما يشاءُ - جَرْيًا على سَوْقِ طبعهِ المائلِ إلى لذيذِ الشهواتِ - ثمَّ أجزَلَ لهُ في العطاءِ من غيرِ حسابٍ ، كانَ ذلكَ أَرْوَحَ للعَبدِ ، ولم يكُن قَبيحًا عندَ العَقلِ ، فَقَد تَعارَضَ الأمرانِ :

أحدهما : أَنْ يُكَلِّفهم فيأمرَ ويَنهى حتى يُطاعَ ويُعصى ، ثُمَّ يُثيبَهم ويُعاقِبَهم على فعلِهم .

الثَّاني : أنَّهُ لا يُكَلِّفهم بأمرٍ ولا نَهيٍ ، إذ لا ينتفعُ سبحانهُ منهم بطاعَةٍ ، ولا يتَضرَّرُ منهم بمعصيَةٍ ، كلّا بل لا تكونُ نِعَمُهُ ثوابًا ، بل ابتلاءً ، وإذا تَعارضَ في العقولِ هٰذانِ الأمرانِ ، فكيفَ يَهتَدي العقلُ إلى اختيارِ أحدِهما حقًّا وقَطْعًا ؟! فكيفَ تُعرِّفُنا العقولُ وُجوبًا على النَّفسِ بالمعرفَةِ ، وعلى الجوارحِ بالطَّاعَةِ ، وعلى الباري سبحانهُ بالثَّوابِ والعقابِ ؟!

قالوا : ولا سيَّما على أُصولِ المُعتزلَةِ القَدَريَّةِ فإنَّ التَّكليفَ بالأمرِ والنَّهيِ والإيجابِ منَ اللّهِ لا حقيقَةَ لهُ على أصلِهم ، فإنَّهُ لا يرجعُ إلى ذاتِ الرَّبِّ تعالى صفَةٌ يكونُ بها آمرًا ناهيًا موجبًا مُكَلِّفًا بالأمرِ والنَّهْيِ للخَلْقِ .

ومَعلومٌ أنَّهُ لا يرجعُ إلى ذاتِهِ منَ الخَلْقِ صفَةٌ ، والعَقلُ عندهم إنَّما يَعْرِفُهُ على هذه الصِّفَةِ ، ويَستحيلُ عندهم أنْ يَعْرِفَهُ بأنَّهُ يَقتَضي ويطلبُ منهُ شيئًا ، أو يأمرُهُ ويَنهاهُ بشيءٍ ، كما يَعْقِلُ الأمرَ والنَّهيَ بالطَّلبِ القائمِ بالآمرِ والنَّاهي ، فإذا لم يَقُمْ بهِ طَلَبٌ استحالَ أن يكونَ آمرًا ناهيًا .

فغايَةُ العَقْلِ عندهم أنْ يَعرفَهُ على صفَةٍ يَستحيلُ عليهِ الاتِّصافُ بالأمرِ والنَّهيِ ، فكيفَ يَعرفُهُ على صفَةٍ يريدُ منهُ طاعَةً فيستحقُّ عليها ثوابًا ، أو يكرهُ منهُ مَعصيَةً يستحقُّ عليها عقابًا .

وإذ لا أمرَ ولا نَهيَ يُعْقَلُ فلا طاعَةَ ولا مَعصيَةَ ؛ إذ هما فَرْعُ الأمرِ والنَّهيِ ، فلا ثوابَ ولا عقابَ ؛ إذ هما فَرْعُ الطَّاعَةِ والمَعصيَةِ .

وغايَةُ ما يقولونَ : إنَّهُ يخلُقُ في الهواءِ أو في البَحرِ : (افعَل) أو : (لا

تَفعَل) ؛ بشرطِ أن لا يَدُلَّ الأمرُ والنَّهيُ المَخلوقُ على صفَةٍ في ذاتِه غيرَ كونِه عالمًا قادرًا .

ومعلومٌ أنَّ هذا لا يدلُّ إلّا على كونِ الفاعلِ قادرًا عالمًا حيًّا ، مريدًا لفعلِه ، وأمَّا دلالتُه على حقيقَةِ الأمرِ والنَّهيِ المُستلزمَةِ للطَّاعَةِ والمَعصيَةِ المُستلزِمَيْنِ للثَّوابِ والعقابِ فلا .

فتعرفُ من ذلكَ أنَّ مَن نَفى قيامَ الكلامِ والأمرِ والنَّهيِ بذاتِ اللَّهِ لم يُمكِنْهُ إثباتُ التَّكليفِ على العَبدِ أبدًا ، ولا إثباتُ حُكمٍ للفعلِ بحُسْنٍ ولا قُبْحٍ ، وفي ذلكَ إبطالُ الشرائعِ جُملَةً ، مع استنادها إلى قولِ مَن قامَت البراهينُ على صدقِهِ ، ودلَّت المُعجزَةُ على نبوَّتِهِ ، فَضلًا عن الأحكامِ العَقليَّةِ المُتعارضَةِ المُستندَةِ إلى عاداتِ النَّاسِ المُختلفَةِ ؛ بالإضافَةِ والنِّسَبِ والأزمنَةِ والأمكنَةِ والأقوالِ .

وقَد عُرِفَ بهذا أنَّ مَن نَفى قولَ اللَّهِ وكلامَهُ فَقَد نَفى التَّكليفَ جُملَةً ، وصارَ مِن أخبثِ القَدَرِيَّةِ وشَرِّهم مقالَةً ، حيثُ أثْبَتَ تَكليفًا وإيجابًا وتَحريمًا بلا أمرٍ ولا نَهيٍ ولا اقتضاءٍ ولا طَلَبٍ ، وهذه مَقدرتُهُ في حقِّ الرَّبِّ تعالى ، وأثبتَ فِعلًا وطاعَةً ومَعصيَةً بلا فاعلٍ ولا مُحْدِثٍ ، وهذه مَقدرتُهُ في حقِّ العَبدِ ، فَلْيُتَنَبَّهْ لهذه الثَّلاثَةِ .

قالوا : وأيضًا فما مِن مَعنىً يُسْتَنْبَطُ من قولٍ أو فعلٍ لِيُرْبَطَ به حُكْمٌ مناسبٌ لهُ إلّا ومن جنسهِ في العَقلِ أمرٌ آخرُ يُعارِضهُ ، يُساويهِ في الدَّرجَةِ ، أو يَفْضُلُ عليهِ في المَرتبَةِ ، فيتحيَّرُ العَقْلُ في الاختيارِ إلى أنْ يَرِدَ شرعٌ يختارُ أحدَهما ، ويُرَجِّحهُ من تِلْقائهِ ، فيجبُ على العاقلِ اعتبارُهُ واختيارُهُ لتَرجيحِ الشرعِ لهُ ، لا لرجحانهِ في نَفسهِ .

ونَضربُ لذلكَ مثالًا، فنقولُ : إذا قَتَلَ إنسانٌ مثلَهُ ، عَرَضَ للعَقلِ الصَّريحِ هـهُنا آراءٌ مُتعارِضَةٌ مُختلفَةٌ ، منها : أنَّهُ يجبُ أنْ يُقتَلَ قِصاصًا ؛ رَدْعًا للجُناةِ ، وزَجرًا للطُّغاةِ ، وحِفظًا للحياةِ ، وشفاءً للغَيظِ ، وتَبريدًا لحرِّ المُصيبَةِ اللاحقَةِ لأولياءِ القَتيلِ ، ويعارِضهُ معنىً آخرُ : أنَّهُ إتْلافٌ بإزاءِ إتْلافٍ ، وعُدوانٌ في مُقابَلَةِ عُدوانٍ ، ولا يَحيا الأوَّلُ لقَتلِ الثَّاني ، ففيهِ تكثيرُ المَفسَدَةِ بإعدامِ النَّفْسَينِ ، وأمَّا مصلحَةُ الرَّدْعِ والزَّجْرِ واستبقاءِ النَّوعِ فأَمْرٌ مُتوَهَّمٌ ، وفي القِصاصِ استهلاكٌ مُحقَّقٌ ، فَقَد تعارَضَ الأمرانِ ، وربَّما يُعارِضهُ أيضًا معنىً ثالثٌ وراءهما ، فيُفكِّرُ العقلُ : أيُراعي شرائطَ أُخَرَ وراءَ مُجرَّدِ الإنسانيَّةِ منَ العَقلِ والبلوغِ والعلمِ والجَهلِ والكمالِ والنَّقصِ والقرابَةِ والأجنبيَّةِ أو لا ؟! فيتحيَّرُ العَقلُ كلَّ التَّحيُّرِ ، فلا بدَّ إذًا من شارعٍ يُفَصِّلُ هذه الخُطَّةَ ، ويُقرِّرُ قانونًا يَطَّرِدُ عليهِ أمرُ الأمَّةِ ، وتَستقيمُ عليهِ مصالحهُم .

وَظَهَرَ بهذا أنَّ المعاني المُسْتَنْبَطَةَ إذا كانَت راجعَةً إلى مُجرَّدِ استنباطِ العَقْلِ فيَلزمُ من ذلكَ أنْ تكونَ الحركَةُ الواحدَةُ مُشتملَةً على صفاتٍ مُتناقضَةٍ وأحوالٍ مُتنافرَةٍ .

وليسَ معنى قولنا : « إنَّ العَقلَ استَنبَطَ منها » أنَّها كانَت موجودَةً في الشيءِ فاستَخْرَجَها العقلُ ، بل العقلُ تَردَّدَ بينَ إضافاتِ الأحوالِ بَعضِها إلى بَعضٍ ، ونِسَبِ الأشخاصِ والحركاتِ نوعًا إلى نوعٍ ، وشخصًا إلى شخصٍ ، فيطرأُ عليهِ من تلكَ المعاني ما حَكيناهُ وأحصيناهُ ، وربَّما يبلغُ مبلغًا يَشُذُّ عن الإحصاءِ .

فَعُرِفَ بذلكَ أنَّ المعاني لم تَرجع إلى الذَّاتِ ، بل إلى مُجرَّدِ الخواطرِ الطَّارئةِ على الأصلِ ، وهيَ مُتعارضَةٌ .

قالوا : وأيضًا لو ثَبَتَ الحُسْنُ والقُبْحُ العقليَّانِ لتعلَّقَ بهما الإيجابُ والتَّحريمُ شاهدًا وغائبًا على العَبدِ والرَّبِّ ، واللازمُ مُحالٌ ، فالمَلزومُ كذلكَ .

أمَّا المُلازمَةُ ؛ فقَد كفانا أهلُ الإثباتِ تَقريرَها بالتزامهم أنَّهُ يَجِبُ على العَبدِ عَقْلًا بَعضُ الأفعالِ الحَسَنَةِ ، ويَحْرُمُ عليهِ القبيحُ ، ويَستحقُّ الثَّوابَ والعقابَ على ذلكَ ، وأنَّهُ يجبُ على الرَّبِّ تعالى فِعْلُ الحَسنِ ورعايةُ الصَّلاحِ والأصلحِ ، ويَحْرُمُ عليهِ فعلُ القَبيحِ والشرِّ وما لا فائدَةَ فيهِ كالعَبَثِ ، ووَضعوا بعقولهم شريعَةً أوجَبوا بها على الرَّبِّ تعالى ، وحرَّموا عليهِ ، وهذا عندهم ثمرةُ المسألةِ وفائدتها !

وأمَّا انتفاءُ اللازمِ ، فإنَّ الوُجوبَ والتَّحريمَ بدونِ الشرعِ مُمتنعٌ ، إذ لو ثَبَتَ بدونهِ لقامَتِ الحُجَّةُ بدونِ الرُّسلِ ، واللَّهُ سبحانهُ إنَّما أثبَتَ الحُجَّةَ بالرُّسلِ خاصَّةً ، كما قال تعالى: ﴿ ... لئلّا يكونَ للنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] ، وأيضًا ؛ فلو ثَبَتَ بدونِ الشرعِ لاسْتَحَقَّ الثَّوابَ والعقابَ عليهِ ، وقَد نَفى اللَّهُ سبحانهُ العقابَ قبلَ البعثَةِ ، فقال: ﴿ ... وما كُنَّا مُعذِّبِينَ حتى نَبعَثَ رسولًا ﴾ [الإسراء : ١٥]، وقال تعالى : ﴿ وهُم يَصْطَرِخُونَ فيها ربَّنا أَخْرِجْنا نَعمَلْ صالحًا غيرَ الَّذي كُنَّا نَعْمَلُ أوَلَمْ نُعَمِّركُم ما يتذكَّرُ فيه مَن تَذكَّرَ وجاءَكُم النَّذيرُ ﴾ [فاطر : ٣٧]، فإنَّما احتجَّ عليهم بالنَّذيرِ .

وقال تعالى : ﴿ ونادَوْا يا مالكُ لِيَقْضِ عَلينا ربُّكَ قال إنَّكُم ماكِثُونَ لَقَد جِئْناكُم بالحقِّ ولكنَّ أكثرَكُم للحقِّ كارهونَ ﴾ [الزخرف : ٧٧ - ٧٨] ؛ والحقُّ ههُنا هو ما بُعثَ بهِ المُرسلونَ باتِّفاقِ المفسِّرينَ [١] .

(١) انظر « تفسير الطبري » (٢٥ / ٩٨) ، و « تفسير البغويّ » (٧ / ٢٢٢) ، و « الدر المنثور » (٧ / ٣٩٢) .

وقال تعالى : ﴿ ... كُلَّما أُلْقِيَ فيها فَوجٌ سَأَلَهُم خَزَنَتُها أَلَم يَأْتِكُم نَذيرٌ قالوا بَلى قَد جاءَنا نَذيرٌ فكَذَّبنا وقُلنا ما نَزَّلَ اللهُ من شيءٍ إن أنتُم إلّا في ضلالٍ كَبيرٍ ﴾ [المُلْك : ٨ - ٩] .

وقال تَعالى : ﴿ ويومَ يُناديهم فيقولُ ماذا أَجبتُم المُرْسَلِينَ ﴾ [القصص : ٦٥]، فلا يسألُهم تباركَ وتعالى عن مُوجِباتِ عقولِهم ، بل عمَّا أجابوا بِهِ رُسُلَه ، فعليهِ يقعُ الثَّوابُ والعقابُ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ أعهَد إِلَيْكُم يا بَني آدمَ أَلّا تَعبُدوا الشيطانَ إِنَّهُ لكُم عدوٌّ مُبينٌ وأنِ اعبُدوني هذا صراطٌ مُستقيمٌ ﴾ [يس : ٦٠ - ٦١] فاحتَجَّ عليهم تباركَ وتعالى بما عَهِدَ إليهم على أَلْسِنَةِ رسلهِ خاصَّةً ؛ فإنَّ عَهدَهُ هو أمرُهُ ونَهيُهُ الذي بَلَّغتهُ رسلُهُ .

وقال تعالى : ﴿ ... وغَرَّتْهم الحياةُ الدُّنيا وشهِدوا عَلى أنفُسهِم أَنَّهم كانوا كافرينَ ﴾ [الأنعام : ١٣٠]، فهذا في حُكمِ الوُجوبِ والتَّحريمِ على العِبادِ قبلَ البعثةِ .

وأَمّا انتفاءُ الوجوبِ والتحريمِ على مَن لهُ الخَلقُ والأمرُ ولا يُسألُ عمَّا يَفعلُ ؛ فمن وجوهٍ متعدِّدَةٍ :

أحدها : أنَّ الوُجوبَ والتَّحريمَ في حقِّهِ سبحانهُ غيرُ مَعقولٍ على الإطلاقِ ، وكيفَ يُعْلَمُ أنَّهُ سبحانهُ يجبُ عليهِ أنْ يَمْدَحَ ويَذُمَّ ويُثيبَ ويُعاقِبَ على الفعلِ بمُجَرَّدِ العَقلِ ؟ وهل ذلكَ إلّا مُغيَّبٌ عنَّا ؟ فيمَ نَعرفُ أنَّهُ رَضِيَ عن فاعلٍ وسَخِطَ على فاعلٍ ، وأنَّهُ يُثيبُ هذا ويُعاقبُ هذا ، ولم يُخبر عنهُ بذلكَ مُخْبِرٌ صادقٌ ، ولا دلَّ على مَوَاقعِ رضاهُ وسَخطهِ عَقلٌ ، ولا أخبرَ عن مَحكومهِ

ومَعلومِهِ مُخْبِرٌ ؟ فلم يَبقَ إلّا قياسُ أفعالِهِ على أفعالِ عبادِهِ ، وهو من أفسَدِ القياسِ ، وأعظمِهِ بُطلانًا ؛ فإنَّهُ تعالى كما أنَّهُ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في ذاتِهِ ولا في صفاتِهِ ، فكذلكَ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في أفعالِهِ ، وكيفَ يُقاسُ على خَلْقِهِ في أفعالِهِ فَيَحْسُنُ منهُ ما يَحْسُنُ منهم ، ويَقْبُحُ منهُ ما يَقْبُحُ منهم ، ونَحنُ نَرى كثيرًا مِنَ الأفعالِ تَقْبُحُ منّا وهي حَسَنَةٌ منهُ تعالى ، كإيلامِ الأطفالِ والحيوانِ ، وإهلاكِ مَن لو أهلَكناهُ نَحنُ لَقَبُحَ منّا مِنَ الأموالِ والأنفسِ ، وهو منهُ تعالى مُسْتَحْسَنٌ غيرُ مُستَقبحٍ ، وقد سُئلَ بَعضُ العلماءِ عن ذلكَ ؟ فأنشَدَ السّائلَ :

وَيَقْبُحُ مِن سِواكَ الفِعْلُ عندي فَتَفعلُهُ فيَحْسُنُ منكَ ذاكا

ونَحنُ نَرى تَرْكَ إنقاذِ الغَرقى والهَلْكى قَبيحًا منّا ، وهو سبحانهُ إذا أَغْرَقَهُم وأَهْلَكَهُم لم يكُن قَبيحًا منهُ ، ونَرى تَرْكَ أحدِنا عَبيدَهُ وإماءَهُ يَقْتُلُ بَعضُهُم بَعضًا ، ويُسيءُ بَعضُهُم بَعضًا ، ويُفْسِدُ بَعضُهم بَعضًا وهو متُمكِّنٌ من منعهم قَبيحًا وهو سبحانهُ قَد تَرَكَ عبادهُ كذلكَ وهو قادرٌ على منعهم وهو منهُ حَسَنٌ غيرُ قبيحٍ .

وإذا كانَ هذا شأنهُ سبحانهُ وشأنَنا فكيفَ يصحُّ قياسُ أفعالِهِ على أفعالنا ؟ فلا يُدرَكُ إذًا للوجوبِ والتَّحريمِ عليهِ وجهٌ ، كيفَ والإيجابُ والتَّحريمُ يَقتَضي موجبًا ومحرِّمًا ، آمرًا ناهيًا ، وبينه فَرقٌ وبينَ الذي يجبُ عليهِ ويحرمُ .

وَهذا محالٌ في حقِّ الواحدِ القهّارِ ، فالإيجابُ والتَّحريمُ طلبٌ للفعلِ والتّركِ على سبيلِ الاستعلاءِ فكيفَ يُتصوَّرُ غائبًا ؟!

قالوا : وأيضًا فلهذا الإيجابِ والتَّحريمِ اللذَيْنِ زعمتُم على اللَّهِ لوازمُ فاسدَةٌ ، يدلُّ فسادُها على فسادِ المَلزومِ :

اللازمُ الأوَّلُ : إذا أوجَبتُم على اللَّهِ تَعالى رعايةَ الصَّلاحِ والأصلحِ في أفعالِهِ ، فيجبُ أنْ تُوجبوا على العَبدِ رعايَةَ الصَّلاحِ والأصلحِ أيضًا في أفعالِهِ ، حتى يَصحَّ اعتبارُ الغائبِ بالشاهدِ ، وإذا لم يَجِبْ علينا رعايتُهما بالاتِّفاقِ بحسبِ المَقدورِ بَطَلَ ذلكَ في الغائبِ ، ولا يَصِحُّ تَفريقُكُم بينَ الغائبِ والشاهِدِ بالتَّعَبِ والنَّصَبِ الذي يَلْحَقُ الشاهدَ دونَ الغائبِ ؛ لأنَّ ذلكَ لو كانَ فارقًا في مَحَلِّ الإلزامِ لكانَ فارقًا في أصلِ الصَّلاحِ ، فإنْ ثَبَتَ الفَرْقُ في صفتِهِ ومِقْدارِهِ ثبَتَ في أصلِهِ ، وإنْ بَطَلَ الفرقُ ثبَتَ الإلزامُ المَذكورُ .

اللازمُ الثَّاني : أَنَّ القُرُباتِ منَ النَّوافلِ صلاحٌ ، فلو كانَ الصَّلاحُ واجبًا وجَبَ وُجوبَ الفرائضِ .

اللازمُ الثَّالث : أنَّ خُلودَ أهلِ النَّارِ في النَّارِ يجبُ أنْ يكونَ صلاحًا لهم دونَ أن يُرَدُّوا فيُعْتِبوا ربَّهُم ، ويتوبوا إليهِ ، ولا ينفعُكُم اعتذارُكُم عن هذا الإلزام بأنَّهم لو رُدُّوا لعادوا لِمَا نُهوا عنهُ ؛ فإنَّ هذا حقٌّ ، ولكنْ لو أماتَهم وأعْدَمَهُم فقَطَعَ عِتابَهم كانَ أصْلَحَ لهم ، ولو غَفَرَ لهم وَرَحِمَهُم وأخْرَجَهم منَ النَّارِ كانَ أصْلَحَ لهم مِنْ إماتَتِهم وإعدامِهم ولم يتضرَّرْ سبحانهُ بذلكَ .

اللازمُ الرَّابع : أنَّ ما فَعَلَهُ الرَّبُّ تعالى منَ الصَّلاحِ والأصلحِ ، وتَركَهُ منَ الفسادِ والعَبثِ لو كانَ واجبًا عليهِ لَمَا استَوجَبَ بفعلِهِ لهُ حَمدًا وثناءً ، فإنَّهُ في فعلِهِ ذلكَ قَد قَضى ما وَجَبَ عليهِ ، وما استَوجَبهُ العَبدُ بطاعتهِ من ثوابِهِ فإنَّهُ عندكُم حقُّهُ الواجبُ لهُ على ربِّهِ ، ومَن قَضى دَيْنَهُ لم يَستَوجب بقضائهِ شيئًا آخَرَ .

اللازمُ الخامسُ : أنَّ خَلْقَ إبليسَ وجُنودهِ أصلحُ للخَلقِ وأنفعُ لهم مِن أنْ

لم يخْلَق مع أنَّ إقْطاعَهُ منَ العبادِ من كلِّ ألفٍ تسعُ مئةٍ وتسعَةٌ وتسعون [١] .

اللازمُ السَّادسُ : أنَّهُ مع كونِ خَلْقهِ أصلحَ لهم وأنفعَ أنْ يكونَ إنظارُهُ إلى يومِ القيامَةِ أصْلَحَ لهم وأنْفَعَ من إهلاكهِ وإماتتهِ .

اللازمُ السَّابعُ : أنْ يكونَ تمكينُهُ من إغوائهم وجَرَيانهِ منهم مَجرى الدَّمِ في أَبشارِهم [٢] أنْفعَ لهم وأصلَحَ لهم مِنْ أنْ يُحالَ بينَهم وبينَهُ .

اللازمُ الثَّامنُ : أنْ يكونَ إماتَةُ الرُّسلِ أصلحَ للعبادِ مِنْ بقائهم بينَ أظهرِهم ، مع هدايتهم لهم ، وأصلحَ من أنْ يُحالَ بينَهم وبينَها .

اللازمُ العاشر [٣] : ما أَلْزَمَهُ أبو الحَسَن الأشعريُّ للجُبَّائيِّ [٤] وقَد سألَهُ عن ثلاثَةِ إخوَةٍ أماتَ اللَّهُ أحدَهم صَغيرًا وأحيا الآخرَيْنِ ، فاختارَ أحدُهما الإيمانَ ، والآخَرُ الكُفرَ ، فَرفَعَ درجَةَ المُؤمنِ البالغِ على أخيهِ الصَّغيرِ في الجنَّةِ لعملهِ ، فقال أخوهُ : يا ربِّ لم لا تُبَلِّغني منزلَةَ أخي ؟ فقال : إنَّهُ عاشَ وعَمِلَ أعمالًا استَحقَّ بها هذه المنزلَةَ، فقال : يا ربِّ فهلّا أَحْيَيْتَني حتى أعملَ مثلَ عملهِ ! فقال: كانَ الأصلحُ لكَ أَنْ توَفَّيْتُكَ صَغيرًا لأنِّي علمتُ أنَّكَ إن بَلَغْتَ

---

(١) يُشيرُ إلى قوله ﷺ : « يقولُ الله تعالى : يا آدمُ ! فيقولُ : لبَّيْكَ وسَعْدَيْك ، والخيرُ في يديك ، فيقول : أَخْرِجْ بعثَ النّار ، قال : وما بَعْثُ النَّارِ ، قال : مِنْ كلِّ أَلفٍ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتِسْعين » .

وقد رواه البخاريُّ (٣٣٤٨) ومسلم (٢٢٢) عن أَبي سعيد الخدري .

(٢) تقدّمت الإشارةُ إلى الحديث الوارد فيه هذا المعنى .

(٣) كذا في « الأَصل » ، دون ذكر التاسع .

ووقعَ في النسخة المطبوعة : « التاسع » ، دون ذِكر العاشر .

واللهُ أَعلم .

(٤) ذكرها الذهبيُّ في « السِّيَر » (١٥ / ٨٥) .

اخترتَ الكُفرَ ، فكانَ الأصلحُ في حقِّكَ أنْ أَمَتُّكَ صَغيرًا، فنادى أخوهما الثَّالثُ من أطباقِ النَّارِ : يا ربِّ فهلّا عَمِلْتَ معي هذا الأصلحَ ؟! واختَرَمْتَني صَغيرًا كما عَمِلْتَهُ مع أخي واختَرَمْتَهُ صَغيرًا ؟! فَأُسْكِتَ الجُبَّائيُّ ولم يُجِبْهُ بشيءٍ .

فإذا علمَ اللَّهُ سبحانهُ أنَّهُ لو اخْتَرَمَ العَبدَ قَبلَ البُلوغِ وكمالِ العَقلِ لكانَ ناجيًا ، ولو أَمْهَلَهُ وسهَّلَ لهُ النَّظَرَ لَعانَدَ وكفَرَ وجَحَدَ ، فكيفَ يقالُ : إنَّ الأصلَحَ في حقِّهِ إبقاؤهُ حتى يَبْلُغَ ؟

والمَقصودُ عندكُم بالتَّكليفِ الاستصلاحُ والتَّعويضُ بأسنى الدَّرجاتِ التي لا تُنالُ إلّا بالأعمالِ ، أَوَليسَ الواحد منَّا إذا عَلِمَ من حالِ ولدِهِ أنَّهُ إذا أُعْطِيَ مالًا يتَّجرُ بهِ فَهَلَكَ وخسِرَ بسَببِ ذلكَ فإنَّهُ لا يُعَرِّضُهُ لذلكَ ، ويقبُحُ منهُ تَعريضهُ لهُ ، وهو مِن ربِّ العالمين حَسَنٌ غيرُ قبيحٍ ، وكذلكَ مَن علمَ من حالِ ولدِهِ أنَّهُ لو أعطاهُ سَيفًا أو سلاحًا يُقاتلُ به العَدُوَّ فَقَتَلَ به نَفسَهُ وأعطى السِّلاحَ لعدوِّهِ ، فإنَّهُ يَقْبُحُ منهُ إعطاؤهُ ذلكَ السِّلاحَ ، والرَّبُّ تعالى قَد عَلِمَ من أكثرِ عبادهِ ذلكَ ولم يَقْبُحْ منهُ سبحانهُ تمكينُهم وإعطاؤهُم الآلاتِ ، بل هو حَسَنٌ منهُ ، كيفَ وقد ساعَدوا على نُفوسِهم أنَّ اللَّه سبحانهُ لو علمَ أنَّهُ لو أرسَلَ رسولًا إلى خَلْقِهِ وكَلَّفَهُ الأداءَ عنهُ مع علمهِ بأنَّهُ لا يُؤدِّي فإنَّ عِلْمَهُ سبحانهُ بذلكَ يَصْرِفُهُ عن إرادَةِ الخَيرِ والصَّلاحِ ، وهذا بمثابَةِ مَن أدلى حَبلًا إلى غَريقٍ ليُخَلِّصَ نَفسَهُ منَ الغَرقِ ، مع علمهِ بأنَّهُ يَخْنُقُ نَفسهُ بهِ .

وقَد ساعَدوا أيضًا على نفوسِهم بأنَّ اللَّهَ سبحانهُ إذا علمَ أنَّ في تَكليفهِ عَبدًا مِن عبادهِ فسادَ الجماعَةِ فإنَّهُ يَقبُحُ تَكليفهُ ، لأنَّهُ اسْتِفْسَادٌ لمَن يَعلمُ أنَّهُ يكفُرُ عندَ تكليفهِ .

الإلزامُ الحادي عَشر : أنَّهُم قالوا - وَصَدَقُوا - : بأنَّ الرَّبَّ تعالى قادرٌ على التَّفَضُّلِ بمثلِ الثَّوابِ ابتداءً بلا واسطَةِ عملٍ ، فأيُّ غَرَضٍ لهُ في تَعريضِ العبادِ للبَلوى والمشاقِّ ؟

ثمَّ قالوا - وكذَبوا - : الغَرَضُ في التَّكليفِ أنَّ استيفاءَ المُستحقِّ حقَّهُ أهنأُ لهُ وألذُّ مِن قَبُولِ التَّفضُّلِ واحتمالِ المنَّةِ ! وهذا كلامُ أجهَلِ الخَلْقِ بالرَّبِّ تعالى ، وبحقِّهِ وبعظمتِهِ ، ومُساوٍ بينَهُ وبينَ آحادِ النَّاسِ ، وهو من أقبَحِ التشبيهِ وأخبثِهِ ، تعالى اللَّهُ عن ضلالهم عُلُوًّا كبيرًا .

فكيفَ يستنكفُ العَبدُ المَخلوقُ المَربوبُ مِن قَبُولِ فَضْلِ اللَّهِ تعالى ومِنَّتِهِ ؟ وهل المِنَّةُ في الحقيقةِ إلّا للَّهِ المانِّ بفضلِهِ ؟ قال تعالى : ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيكَ أَنْ أسلَموا قُل لا تَمنُّوا عَلَيَّ إسلامَكُم بل الله يَمُنُّ عليكُم أنْ هَداكُم للإيمانِ إنْ كُنتُم صادقينَ ﴾ [الحجرات : ١٧]، وقالَ تَعالى : ﴿ لَقَد منَّ الله على المُؤمنينَ إذْ بَعَثَ فيهم رَسولًا مِن أنفُسِهم يَتْلُو عَلَيهم آياتهِ وَيُزَكِّيهم وَيُعَلِّمُهُم الكتابَ والحِكْمَةَ وإنْ كانوا مِن قَبلُ لَفي ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ [آل عمران : ١٦٤]، ولمّا قالَ النَّبيُّ ﷺ للأنصارِ : « أَلَمْ أجِدْكُم ضُلّالًا فهداكُم اللَّهُ بي ؟ وعالَةً فأغناكُم اللَّهُ بي ؟ » فأجابوهُ بقولهم : اللَّهُ ورسولهُ أَمَنُّ [١] .

ويا للعُقولِ التي قَد خُسِفَ بها ! أيُّ حَقٍّ للعَبدِ على الرَّبِّ حتى يمتنعَ مِنْ قَبُولِ مِنَّتِهِ عليهِ ؟ فبأيِّ حقٍّ استحقَّ الإنعامَ عليهِ بالإيجادِ ، وكمالِ الخِلْقَةِ ، وحُسنِ الصُّورَةِ ، وقوامِ البُنيَةِ ، وإعطائهِ القوى والمنافعَ والآلاتِ والأعضاءَ ، وتَسخيرِ ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ لهُ ، ومِن أقلِّ ما لهُ عليهِ مِنَ النِّعَمِ

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٤٣٣٠) ، ومسلم (١٠٦١) عن عبدالله بن زيد .

التنفُّسُ في الهواءِ الذي لا يكادُ يَخطُرُ ببالِهِ أنَّهُ منَ النِّعَمِ وهو في اليومِ والليلَةِ أربعَةٌ وعشرونَ ألفَ نَفَسٍ ، فإذا كانَت أقلَّ نعمَةٍ عليهم - ولا أقلَّ منها - أربعَةٌ وعشرونَ ألفَ نعمَةٍ كلَّ يومٍ وليلَةٍ ، فما الظَّنُّ بما هو أجلُّ منها منَ النِّعَمِ ؟!

فيا للعقولِ السَّخيفَةِ الـمَخسوفِ بها ! أيُّ علمٍ لكُم ؟ وأيُّ سَعيٍ يُقابلُ القليلَ مِن نعمِهِ الدُّنيويَّةِ حتى لا يَبقى للَّهِ عليكُم منَّةٌ إذا أثابكُم ؟ لأنَّكُم استَوفيتُم ديونَكُم قِبَلَهُ ولا نِعمَةَ لهُ عليكُم فيها ! فأيُّ أُمَّةٍ منَ الأُمَمِ بَلَغَ جهلُها باللَّهِ هذا المبلغَ واستَنكَفَت عن قَبولِ مِنَّتِهِ وزَعمَت أنَّ لها الحقَّ على ربِّها وأنَّ تَفَضُّلَهُ عليها ومِنَّتَهُ مُكدِّرٌ لالتذاذِها بعطائِهِ ؟

ولو أنَّ العَبدَ استعمَلَ هذا الأدَبَ معَ مَلِكٍ مَن ملوكِ الدُّنيا لَمَقَتَهُ وأبْعَدَهُ وسَقَطَ من عَينِهِ ، مع أنَّهُ لا نِعْمَةَ لهُ عليهِ في الحقيقَةِ ، إنَّما المُنْعِمُ في الحقيقَةِ هو اللَّهُ وليُّ النِّعَمِ ومُوَلِّيها .

ولَقَد كَشَفَ القومُ عن أقبَحِ عَورَةٍ من عَوراتِ الجَهلِ بهذا الرَّأيِ السَّخيفِ ، والمَذهَبِ القَبيحِ ، والحَمدُ للَّهِ الذي عافانا ممَّا ابتَلى بِهِ أربابَ هذا المَذهَبِ ، المُستَنكِفينَ من قَبُولِ مِنَّةِ اللَّهِ ، الزَّاعمينَ أنَّ ما أنعمَ اللَّهُ به عليهم حقُّهُم عليهِ ، وحقُّهم قبلهُ ، وأنَّهُ لا يَستحقُّ الحَمْدَ والثَّناءَ على أداءِ ما عليهِ من الدَّينِ والخُروجِ ممَّا عليهِ منَ الحقِّ ؛ لأنَّ أداءَ الواجبِ يَقتَضي غيره ! تعالى اللَّهُ عن إفكِهِم وكَذِبِهِم عُلُوًّا كبيرًا .

الإلزامُ الثَّاني عَشر : أنَّهُ يلزمُهُم أنْ يُوْجِبوا على اللَّهِ عزَّ وجَلَّ أن يُميتَ كُلَّ مَن عَلِمَ منَ الأطفالِ أنَّهُ لو بَلَغَ لَكَفَر وعانَدَ ، فإنَّ اخترامَهُ هو الأصلحُ لهُ بلا ريبٍ ! أو أن يَجحَدوا علمَهُ سبحانهُ بما سَيَكونُ قبلَ كونِهِ كما التزمهُ سَلَفُهُم

الخَبيثُ الذينَ اتَّفَقَ سَلَفُ الأُمَّةِ الطَّيِّبُ على تَكفيرهم ، ولا خَلاصَ لهم عَن أحَدِ هٰذينِ الإلزامَينِ إلّا بالتزامِ مَذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنَّ أفعالَ اللَّهِ تَعالى لا تُقاسُ بأفعالِ عبادِهِ ، ولا تَدخُلُ تَحتَ شرائع عقولهم القاصرَةِ ، بل أفعالُهُ لا تُشْبِهُ أفعالَ خَلقهِ ، ولا صفاتُهُ صفاتِهم ؛ ولا ذاتُهُ ذواتِهم ؛ ﴿ ليسَ كَمِثلِهِ شيءٌ وَهُوَ السَّميعُ البَصيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

الإلزامُ الثَّالث عَشر : أنَّهُ سُبحانهُ لا يُؤْلِمُ أحَدًا من خَلقِهِ أبدًا ؛ لعَدمِ المَنفعَةِ في ذلكَ بالنِّسبَةِ إليهِ وإلى العَبدِ ، ولا ينفعُكُم اعتذارُكُم بأنَّ الإيلامَ سببُ مُضاعَفَةِ الثَّوابِ ، ونَيلِ الدَّرجاتِ العُلى ، وأنَّ هذا يَنْتَقِضُ بالحيوانِ البَهيم ، ويَنتقضُ بالأطفالِ الذينَ لا يَستحِقُّونَ ثوابًا ولا عقابًا ، ولا يَنفعُكُم اعتذارُكُم بأنَّ الطِّفْلَ يَنتفعُ بِهِ بالآخرَةِ في زيادَةِ ثوابِهِ لانتقاضِهِ عليكُم بالطِّفلِ الذي عَلمَ اللَّهُ أنَّهُ يَبْلُغُ وَيَختارُ الكُفرَ والجُحودَ ، فأيُّ مَصلحَةٍ لهُ في إيلامهِ ؟ وأيُّ مَعنىً ذَكَرْتُموهُ على أُصولكم الفاسدَةِ فهو منتقضٌ عليكُم بما لا جوابَ لكُم عنهُ !

الإلزامُ الرَّابع عَشر : أنَّ مَن عَلِمَ اللَّهُ سبحانهُ إذا بَلَغَ الأطفالُ يَختارونَ الإيمانَ والعَمَلَ الصَّالحَ ، فإنَّ الأصلَحَ في حقِّهِ أن يُحيِيَهُ حتى يبلُغَ ويُؤمنَ فينالَ بذلكَ الدَّرجَةَ العاليَةَ ، وأنْ لا يَخترِمَهُ صَغيرًا ، وهذا مِمَّا لا جوابَ لكُم عنهُ .

الإلزامُ الخامس عَشر : مِن أعظَمِ الإلْزاماتِ وأَصَحِّها إلزامًا ؛ وَقَد الْتزَمَهُ القَدَريَّةُ ، وهو أنَّهُ ليسَ في مَقْدورِ اللَّهِ تعالى لُطْفٌ ، لو فَعَلَهُ اللَّهُ تَعالى بالكُفَّارِ لآمَنوا ، وقد الْتزَمَ المُعتزلَةُ القَدَريَّةُ هذا اللَّازمَ وبنَوْهُ على أصلهم الفاسدِ أنَّهُ يجبُ على اللَّهِ تعالى أَنْ يَفعلَ في حَقِّ كُلِّ عَبدٍ ما هو الأصلحُ لهُ ، فلو كانَ في مَقدورِه فِعْلٌ يُؤْمِنُ العَبدُ عندهُ لوَجَبَ عليهِ أنْ يَفْعَلَهُ به ، والقرآنُ مِن أوَّلِهِ إلى آخرِهِ يَرُدُّ

هذا القولَ ويُكَذِّبهُ ، ويُخبرُ تعالى أنَّهُ لو شاءَ لهَدى النَّاسَ جميعًا ، ولو شاءَ لآمَنَ مَن في الأرضِ كلِّهم جميعًا ، ولو شاءَ لآتى كلَّ نَفسٍ هُداها [1] .

الإلزامُ السَّادس عَشر : وهو ممَّا التزمهُ القومُ أيضًا ؛ أنَّ لُطفَهُ ونِعْمَتَهُ وتَوفيقَهُ بالمُؤمنِ كلُطفهِ بالكافرِ ، وأَنَّ نعمتَهُ عليهما سواءٌ لم يَخُصَّ المؤمنَ بفَضلٍ عن الكافرِ ، وكفى بالوَحيِ وَصريحِ المَعقولِ وفطرَةِ اللَّهِ والاعتبارِ الصَّحيحِ وإجماعِ الأُمَّةِ ردًّا لهذا القولِ وتَكذيبًا لهُ .

الإلزامُ السَّابع عَشر : أنَّ ما مِن أصلحَ إلّا وَفَوقَهُ ما هو أصلحُ منهُ ، والاقتصارُ على رُتبَةٍ واحدَةٍ كالاقتصارِ على الصَّلاحِ ، فلا مَعنى لقولِكُم : يجبُ مراعاةُ الأصلحِ ، إذ لا نهايَةَ لهُ ، فلا يُمكنُ في الفعلِ رعايتُهُ .

الإلزامُ الثَّامن عَشر : أنَّ الإيجابَ والتَّحريمَ يَقتَضي سُؤالَ الموجِبِ المُحرِّمِ لِمَن أوجَبَ عليه وحرَّمَ : هل فَعلَ مُقتَضى ذلكَ أم لا ؟ وهذا مُحالٌ في حقِّ مَن لا يُسألُ عمَّا يَفعلُ ، وإنَّما يُعْقَلُ في حقِّ المَخلوقينَ ؟ وأنَّهُم يُسألونَ . وبالجُملَةِ ؛فَتَحْتُمْ بهذه المسألَةِ طريقًا للاستغناءِ عن الصَّوابِ ، وسَلَّطْتُم بها الفلاسفَةَ والصَّابئَةَ والبراهمَةَ وكُلَّ مُنْكِرٍ للنُّبوَّاتِ ، فهذه المسألةُ بيننا وبينَهم ؛ فإنَّكُم إذا زَعَمْتُم أنَّ في العقلِ حاكمًا يُحَسِّنُ ويُقَبِّحُ ويوجبُ ويُحرِّمُ ، ويتقاضى الثَّوابَ والعقابَ ، لم تكُن الحاجَةُ إلى البِعْثَةِ ضروريَّةً لإمْكانِ الاستغناءِ عنها بهذا الحاكِمِ ، ولهذا قالت الفلاسفَةُ - وزادَت عليكُم حُجَّةً وتَقريرًا - : قد اشتملَ الوجودُ على خيرٍ مُطلَقٍ ، وشرٍّ مُطلَقٍ ، وخيرٍ وشرٍّ مُمتزجين ، والخَيرُ المُطْلَقُ مطلوبٌ في العَقلِ لذاتِهِ ، والشرُّ المُطلقُ مرفوضٌ في العقلِ لذاتِهِ ، والمُمْتَزِجُ

---

(١) والآياتُ في ذلك معروفةٌ .

مَطلوبٌ من وجهٍ ومَرفوضٌ من وجهٍ ، وهو بحسبِ الغالبِ من جهتهِ !

ولا يشُكُّ العاقلُ أنَّ العلمَ بجنسهِ ونوعهِ خيرٌ ومحمودٌ ومَطلوبٌ ، والجَهلَ بجنسهِ ونوعهِ شرٌّ في العقلِ ، فهو مُسْتَقْبَحٌ عندَ الجُمهورِ ، والفِطَرُ السَّليمَةُ داعيَةٌ إلى تَحصيلِ المُستَحْسَنِ ورَفضِ المُستقْبَحِ ، سواءٌ حَمَلَهُ عليهِ شارِعٌ أو لم يَحمِلْهُ .

ثمَّ الأخلاقُ الحَميدَةُ والخِصَالُ الرَّشيدَةُ منَ العِفَّةِ والجُودِ والسَّخاءِ والنَّجدَةِ مُستَحْسَناتٌ فِعليَّةٌ ، وأضدادُها مُسْتَقْبَحاتٌ فِعليَّةٌ ، **وكمالُ حالِ الإنسانِ أن تَستكملَ النَّفسُ قوى العلمِ الحقِّ والعملِ الخَيِّرِ**، والشرائعُ إنَّما تَرِدُ بتَمهيدِ ما تَقرَّرَ في العَقلِ لا بتَغييرِهِ ، لكنَّ العُقولَ الحَروريّةَ [1] لمَّا كانَت قاصرَةً عن اكتسابِ المَعقولاتِ بأسْرِها ، عاجزَةً عن الاهتداءِ إلى المَصلحَةِ الكليَّةِ الشاملَةِ لنوعِ الإنسانِ ، وجَبَ - مِن حيثُ الحكمَةُ - أنْ يكونَ بينَ النَّاسِ شرعٌ يفرِضُهُ شارعٌ يَحمِلُهُم على الإيمانِ بالغَيبِ جُملَةً جُمْلَةً ، ويَهديهم إلى مصالحِ معاشِهِم ومعادِهِم تَفصيلًا ، فيكونُ قَد جَمَعَ لهم بينَ حَظَّي العلمِ والعَدلِ على مُقتَضى العقلِ ، وحَمَلَهُم على التَّوجُّهِ إلى الخَيرِ المَحْضِ ، والإعْراضِ عن الشرِّ المَحضِ ، استبقاءً لنوعِهِم ، واستدامَةً لنظامِ العالمِ ، ثمَّ ذاكَ الشارعُ يجبُ أن يكونَ مُمَيَّزًا مِن بينهم بآياتٍ تَدُلُّ على أنَّها مِن عندِ ربِّهِ سبحانهُ راجحًا عليهم بعقلهِ الرَّزينِ ، ورأيهِ المَتينِ ، وحديثهِ النَّافذِ ، وخُلُقهِ الحَسَنِ ، وسَمْتهِ ، وهَدْيهِ ، يَلينُ لهم في القولِ ، ويُشاورهُم في الأمرِ ، ويُكَلِّمهُم على قَدْرِ عقولهم ، ويُكلِّفهُم بحسبِ وِسعِهِم وطاقتهم .

---

(١) فِرقة من فِرَق الخوارج ، انظر - لها - كتابي « العقلانيّون أفراخ المعتزلة العصريّون » (ص ١٩٩) .

قالوا : وَقَد أخطأتِ المُعتزلةُ حينَ رَدُّوا الحُسْنَ والقُبْحَ إلى الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ للأفعالِ ، وكانَ من حقِّهِم تَقريرُ ذلكَ في العلمِ والجَهلِ ، إذ الأفعالُ تَختلفُ بالأشخاصِ والأزمانِ وسائرِ الإضافاتِ ، وليسَ هي على صفاتٍ نَفسيَّةٍ لازمَةٍ لها بحيثُ لا تُفارِقُها البتَّة .

ثمَّ زادَت الصَّابئةُ [(١)] في ذلكَ على الفلاسفَةِ ، وقالوا : لمَّا كانَت المَوجوداتُ في العالمِ السُّفليِّ مُركَّبَةً على تأثيرِ الكواكبِ والرُّوحانيَّاتِ الّتي هي مُدبِّراتُ الكواكبِ وكانَ في اتِّصالاتها نَظرٌ سعيدٌ ونَحسٌ وَجبَ أن يكونَ في آثارها حُسنٌ وقُبحٌ في الأخلاقِ والخَلْقِ والأفعالِ .

والعقولُ الإنسانيَّةُ مُتساوِيَةٌ في النَّوعِ فَوجبَ أن يُدْرِكَها كلُّ عقلٍ سليمٍ وطبعٍ قَويمٍ ، لا تَتوقَّفُ مَعرفَةُ المَعقولاتِ على مَن هو مثلُ ذلكَ العاقلِ في النَّوعِ ، فنَحنُ لا نَحتاجُ إلى مَن يُعرِّفُنا حُسنَ الأشياءِ وقُبحَها وخَيرَها وشرَّها ونَفعَها وضرَّها ، وكما أنَّا نَستَخرجُ بالعُقولِ من طبائعِ الأشياءِ منافعَها ومَضارَّها ، كذلكَ نَستَنبطُ من أفعالِ نوعِ الإنسانِ حَسَنَها وقَبيحَها ، فَنُلابِسُ ما هو أحسنُ منها بحسبِ الاستطاعَةِ ، ونَجتنبُ ما هو قَبيحٌ منها بحسبِ الطَّاقَةِ ، فأيُّ حاجَةٍ بنا إلى شارعٍ يتحكَّمُ على عقولنا ؟!

وزادَت التَّناسُخيَّةُ [(٢)] على الصَّابئيَّةِ بأن قالوا : نوعُ الإنسانِ لمّا كانَ

---

(١) هم الذين يعتقدون أَنَّ الكواكبَ السبعةَ مُدَبِّرة ، كما يعتقد أَصحابُ النجوم ، وسمُّوا صابئةً مِن (صَبأَ) إذا خرجَ من شيءٍ إلى شيءٍ ، أَو دينٍ إلى دينٍ .

وانظر « الملل والنِّحل » (٢ / ٩٤) للشهرشْتاني .

(٢) هم القائلون بتناسخ الأَرواح في الصور المختلفة ، وأَجازوا أَن يُنقلَ روحُ الإنسان إلى كلبٍ ، وروح الكلب إلى إنسان .

وانظر « الفَرْق بين الفِرَق » (ص ٢٧٠) للبغدادي .

مَوصوفًا بنَوعِ اختيارٍ في أفعالِهِ ، مَخصوصًا بنُطقٍ وعَقْلٍ في علومِهِ وأحوالِهِ ، ارتَفَعَ عن الدَّرجَةِ الحيوانيَّةِ ارتفاعَ استِخسارٍ لها ، فإن كانَت أعمالُهُ على مناهجِ الدَّرجَةِ الإنسانيَّةِ ارتَفَعَت إلى الملائكَةِ ، وإن كانَت على مناهجِ الدَّرجَةِ الحيوانيَّةِ انخفَضَت إليها أو إلى أسفَلَ ، وهو أبدًا في أحدِ أمرينِ ؛ إمَّا فعلٌ يَقتَضي جزاءً ، أو مُجازاةً على فعلٍ ، فما بالُهُ يَحتاجُ في أفعالِهِ وأحوالِهِ إلى شخصٍ مثلِهِ يحسِّنُ أو يُقبِّحُ ؟ فلا العقلُ يُحَسِّنُ ويُقَبِّحُ ، ولا الشرعُ ، ولكنَّ حُسنَ أفعالِهِ جزاءٌ على حُسنِ أفعالِ غيرِهِ ، وقُبحَ أفعالِهِ كذلكَ ، وربَّما يُظْهِرُ حُسْنُها وقُبْحُها صُورًا حيوانيَّةً روحانيَّةً ، وإنَّما يَصيرُ الحُسْنُ والقُبْحُ في الحيواناتِ أفعالًا إنسانيَّةً ، وليسَ بَعْدَ هذا العالَمِ عالَمٌ آخَرُ يُحْكَمُ فيهِ ويحاسَبُ ويُثابُ ويُعاقَبُ .

وزادَت البراهمَةُ [1] على التَّناسُخيَّةِ بأن قالوا : نَحنُ لا نَحتاجُ إلى شريعَةٍ وشارعٍ أصلًا ؛ فإنَّ ما يأمرُ به النَّبيُّ لا يَخلو إمَّا أن يكونَ مَعقولًا أو غيرَ مَعقولٍ ، فإنْ كانَ مَعقولًا فَقَد استُغني بالعَقلِ عن النَّبيِّ ، وإن لم يكُن مَعقولًا لم يكُن مَقبولًا [2] .

فهذه الطَّوائفُ كلُّها لمَّا جَعَلَتْ في العَقلِ حاكِمًا بالحُسْنِ والقُبْحِ أدَّاها إلى هذه الآراءِ الباطلَةِ والنِّحَلِ الكافرَةِ .

---

(١) هم الذين يُنكرون جميعَ الأَنبياءِ ، ولكنَّهم يقولون بحدوث العالم وتوحيد الصانع !
وانظر « التبصير في الدين » (ص ١٥٠) لأَبي المُظَفّر الإِسْفَرايينيّ ، و« البرهان في معرفة عقائد أَهل الأَديان » (ص ٨٧) للسكسكيّ .

(٢) وهذا عينُ القانون الكُلّيّ (!) للأَشاعرةِ الّذي بَنَوْا عليه نظرتَهم لنصوصِ السُّنَّة ، انظر نقدَه - ونقْضَه - في « الصواعق المرسلة » (٣ / ٧٩٥ - ٩٠٦) للمصنِّفِ ، وتلخيصَه في كتابي « العقلانيون » (٨٥ - ١٦٧) .

وأنتُم يا مَعاشرَ المُثْبِتَةِ يَصْعُبُ عليكُم الرَّدُّ عليهم ، وقَد وافَقْتُموهم على هذا الأصلِ !

وأمَّا نَحنُ فأخَذْنا عليهم رأْسَ الطَّريقِ ، وسَدَدْنا عليهم الأبوابَ ، فَمَنْ طَرَقَ لهم الطَّريقَ ، وفَتَحَ لهم الأبوابَ ، ثمَّ رامَ مُناجَزَةَ القومِ فَقَد رامَ مُرتقىً صَعبًا !!

فهذه مجامعُ جُيوشِ النُّفاةِ قَد وافَتْكَ بعَددها وعَديدِها ، وأقبلَتْ إليكَ بِحَدِّها وحَديدِها .

فإنْ كُنتَ مِن أبناءِ الطَّعْنِ والضَّربِ ؛ فَقَد التقى الزَّحفانِ، وتقابَلَ الصفَّان .

وإنْ كنتَ مِن أصحابِ التُّلولِ (١) ؛ فالْزَم مقامَكَ ولا تَدْنُ منَ الوَطيسِ ، فإنَّهُ قَد حَمِيَ .

وإن كنتَ من أهلِ الأسرابِ الذينَ يسألونَ عن الأَنْباءِ ولا يَثْبُتونَ عندَ اللقاءِ :

فَدَعِ الحُروبَ لأقوامٍ لَها خُلِقوا ... ومالَها مِن سِوى أجسامِهِم جنَنُ (٢)

وَلا تَلُمْهُم على ما فِيكَ من جُبنٍ ... فَبِئسَتِ الخَلَّتانِ اللُّؤمُ والجُبُنُ

قال المُتوَسِّطونَ من أهلِ الإثباتِ : ما مِنكُم - أيُّها الفريقانِ - إلّا مَن معهُ حقٌّ وباطلٌ ؟ ونَحنُ نُساعِدُ كلَّ فريقٍ على حقِّهِ ونَصيرُ لهُ ، ونُبْطِلُ ما معهُ منَ الباطلِ ونردُّهُ عليهِ .

فنَجعلُ حقَّ الطَّائفتينِ مَذهبًا ثالثًا يَخرجُ من بينِ فَرْثٍ ودمٍ لبنًا خالصًا سائغًا

---

(١) مفردُها (تلّ) وهو ما ارتفعَ عن الأَرضِ بحيث يُخْتَبَأُ خَلْفَه !

(٢) هو السَّاترُ .

للشاربينَ ، مِن غيرِ أن نَنتسِبَ إلى ذي مقالَةٍ وطائفَةٍ معيَّنَةٍ انتسابًا يحملُنا على قَبُولِ جَميعِ أحوالِها ، والانتصارِ لها بكلِّ غَثٍّ وسمينٍ ، وردِّ جميعِ أقوالِ خُصومِها ومُكابريها على ما معها منَ الحقِّ ، حتى ولو كانَت تلكَ الأقوالُ مَنسوبَةً إلى رَئيسِها وطائفتِها لبالَغَتْ في نُصرَتِها وتَقريرِها ، وهذه آفَةٌ ما نَجا منها إلّا مَنْ أنعَمَ اللَّهُ عليهِ ، وأهَّلهُ لمتابَعةِ الحقِّ أينَ كانَ وَمَعَ مَنْ كانَ ، **وأمَّا مَن يَرى أنَّ الحقَّ وَقْفٌ مُؤبَّدٌ على طائفَتِهِ وأهلِ مَذهبِهِ وحِجْرٌ مَحجورٌ على مَن سواهم ممَّن لعلّه أقربُ إلى الحقِّ والصَّوابِ منهُ فقد حُرِمَ خَيرًا كثيرًا ، وفاتَهُ هدًى عظيمٌ .**

وهنا نَحنُ نَجلسُ مجلسَ الحكومَةِ بينَ هاتينِ المقالتين ، فمَن أَدْلَى بحُجَّتهِ في موضعٍ كانَ المحَكومَ لهُ في ذلكَ الموضِعِ ، وإنْ كانَ المحكومَ عليهِ حيثُ يُدلي خصمُهُ بحُجَّتهِ ، واللَّهُ تعالى أرسلَ رسولَهُ بالهُدى ودينِ الحقِّ والعَدْلِ بينَ الطَّوائفِ المُختلفَةِ، قال تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى بهِ نوحًا والَّذي أَوْحَينا إليكَ وَما وَصَّيْنا بهِ إبراهيمَ وَموسى وَعيسى أنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ولا تَتَفرَّقوا فيهِ كَبُرَ عَلى المُشرِكينَ ما تَدْعُوهُم إليهِ اللَّهُ يَجْتَبي إليهِ مَن يَشاءُ ويَهدي إليهِ مَن يُنيب وما تَفرَّقوا إلّا مِن بَعْدِ ما جاءَهُم العِلْمُ بَغْيًا بينَهم ولولا كلمةٌ سَبقَتْ مِن ربِّكَ إلى أَجَلٍ مُسَمًّى لَقُضِيَ بينَهُم وإنَّ الَّذينَ أُورِثوا الكتابَ مِنْ بَعدِهم لَفي شَكٍّ منهُ مُريبٍ فلذلكَ فادْعُ واسْتَقِم كما أُمِرْتَ ولا تَتَّبِعْ أهْواءَهُم وقُلْ آمَنْتُ بما أَنْزَلَ اللهُ مِن كتابٍ وأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بينكُم ﴾ [الشورى : ١٣ - ١٥] .

فأخبَرَ تعالى أنَّهُ شَرَعَ لنا دينَهُ الذي وَصَّى به نوحًا والنَّبيِّينَ مِن بَعدِهِ - وهو دينٌ واحدٌ - ونهانا عن التَّفريقِ فيهِ ، ثمَّ أخبَرَنا أنَّهُ ما تَفرَّقَ مَن قبلَنا في الدِّينِ إلّا

مِن بَعدِ العلمِ المُوجِبِ للإثباتِ وعدمِ التفرُّقِ ، وأنَّ الحاملَ على ذلكَ التَّفرُّقِ البَغْيُ من بَعضِهم على بَعضٍ ، وإرادَةُ كُلِّ طائفَةٍ أنْ يكونَ العُلُوُّ والظُّهورُ لها ولقَولِها دونَ غيرِها .

وإذا تأمَّلْتَ تَفرُّقَ أهلِ البدعِ والضَّلالِ رأيتَهُ صادرًا عن هذا بعينهِ .

ثمَّ أمَرَ سبحانهُ نبيَّهُ أنْ يَدْعُوَ إلى دينهِ الذي شَرَعَهُ لأنبيائهِ ، وأنْ يَستَقيمَ كما أمَرَهُ ربُّهُ ، وحذَّرهُ مِن اتِّباعِ أهواءِ المُتفرِّقينَ ، وأمَرَهُ أنْ يُؤمنَ بكلِّ ما أنزلهُ اللّهُ من الكُتبِ - **وهذه حالُ المُحقِّ ؛ أنْ يُؤمنَ بكلِّ ما جَمعَهُ منَ الحقِّ على لسانِ أيِّ طائفَةٍ كانَت** - ، ثمَّ أمَرَهُ أن يُخبرَهم بأنَّهُ أمَرَ بالعَدلِ بينهم ، وهذا يَعُمُّ العَدْلَ في الأقوالِ والأفعالِ والآراءِ والمُحاكماتِ ، فَنَصَبَهُ ربُّهُ ومُرْسِلُهُ للعَدْلِ بينَ الأُمَمِ ، فهكذا وارثُهُ ينتصبُ للعَدلِ بينَ المقالاتِ والآراءِ والمذاهبِ ، ونِسْبَتُهُ منها إلى القَدْرِ المُشتركِ بينهما منَ الحقِّ ، فهو أَوْلى به وبتَقريرِهِ وبالحُكمِ لمَن خاصَمَ بهِ .

ثمَّ أَمَرَهُ أن يُخبِرَهم بأنَّ الرَّبَّ المَعبودَ واحدٌ ، فما الحامِلُ للتفرُّقِ والاختلافِ - وهو ربُّنا وربُّكُم - والدِّينُ واحدٌ ، ولكلِّ عاملٍ عملُهُ لا يَعْدُوهُ إلى غَيرِهِ ؟!

ثمَّ قالَ : ﴿ لا حُجَّةَ بينَنا وبينكُم ﴾ والحُجَّةُ هاهُنا هي الخصومَةُ ، أي : للخصومَةِ ، ولا وجهَ لخصومَةٍ بينَنا وبينكُم بَعدَ ما ظَهَرَ الحقُّ ، وأسفَرَ صُبْحُهُ ، وبانَت أعلامُهُ ، وانكشفَت الغمَّةُ عنه .

وليس المُرادُ نَفيَ الاحتجاجِ منَ الطَّرفينِ كما يظنُّهُ بَعضُ مَن لا يَدري ما يقولُ ، وأنَّ الدِّينَ لا احْتجاجَ فيهِ ! كيفَ والقرآنُ مِن أوَّلِهِ إلى آخرِهِ حُجَجٌ

وبراهينُ على أهلِ الباطلِ ؛ قَطعيَّةٌ يَقينيّةٌ ، وأجوبةٌ لمعارضتهم ، وإفسادٌ لأقوالهم بأنواعِ الحُجَجِ والبراهين ، وإخبارٌ عن أنبيائهِ وَرُسلهِ بإقامَةِ الحُجَجِ والبراهينِ ، وأمرٌ لرسولِهِ بمجادلَةِ المُخالفينَ بالتي هي أحسنُ ؟ وهَل تكونُ المُجادلَةُ إلّا بالاحتجاجِ وإفسادِ حُجَجِ الخَصمِ ؟

وكذلكَ أمَرَ المُسلمينَ بمُجادلَةِ أهلِ الكتابِ بالتي هي أحسنُ ، وقَد ناظَرَ النَّبيُّ ﷺ جميعَ طوائفِ الكُفرِ أتمَّ مُناظرَةٍ ، وأقامَ عليهم ما أَفْحَمَهُم بهِ مِنَ الحُجَجِ حتى عَدَلَ بعضهُم إلى مُحاربتهِ بَعدَ أنْ عَجَزَ عن رَدِّ قولهِ ، وكَسْرِ حُجَّتهِ ، واختارَ بَعضُهُم مُسالَمَتَهُ ومتارَكَتَهُ ، وبَعضُهُم بَذْلَ الجزْيَةَ عن يَدٍ وهو صاغرٌ ، كلُّ ذلكَ بَعدَ إقامَةِ الحُجَجِ عليهم ، وأَخْذِها بكظمِهِم ، وأَسْرِها لنفوسِهم ، وما استجابَ لهُ مَن استجابَ إلّا بَعدَ أنْ وَضحَت لهُ الحُجَّةُ ، ولم يَجِدْ إلى ردِّها سبيلًا ، وما خالَفَهُ أعداؤهُ إلّا عِنادًا منهم ، ومَيْلًا إلى المُكابرَةِ بَعدَ اعترافهم بصحَّةِ حُجَجهِ ، وأنَّها لا تُدْفَعُ ، **فما قامَ الدِّينُ إلّا على ساقِ الحجَّةِ** .

فقولهُ : ﴿ لا حجَّةَ بينَنا وبينكُم ﴾ أي : لا خُصومَةَ ؛ فإنَّ الرَّبَّ واحدٌ ، فلا وَجهَ للخُصومَةِ فيه ، ودينهُ واحدٌ ، وَقَد قامَت الحُجَّةُ وتَحقَّقَ البُرهانُ ، فَلَم يَبْقَ للاحتجاجِ والمُخاصمَةِ فائدَةٌ ، فإنَّ فائدةَ الاحتجاجِ ظهورُ الحقِّ لِيُتَّبَعَ ، فإذا ظَهَرَ وعانَدَهُ المُخالِفُ وتَرَكَهُ جُحودًا وعنادًا لم يَبْقَ للاحتجاجِ فائدَةٌ ، فلا حُجَّةَ بينَنا وبينكُم أيُّها الكفَّارُ ، فَقَد وَضَحَ الحقُّ واستبانَ ، ولم يَبقَ إلَّا الإقرارُ بهِ أو العنادُ ، واللَّهُ يَجمعُ بينَنا يومَ القيامَةِ فَيَقْضي للمُحقِّ على المُبْطِلِ وإليهِ المَصيرُ .

قالوا : وها نَحنُ نَتَحرَّى القِسْطَ بينَ الفريقينِ عملًا بقوله ﷺ :

« المُقسِطونَ عندَ اللَّهِ يومَ القيامَةِ على منابرَ من نورٍ ، عن يَمينِ الرَّحمنِ الذينَ يَعْدِلونَ في حُكمِهم وأهليهم وما وَلُوا »⁽¹⁾ ، ويَكفي في هذا قولُهُ تعالى : ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا كونوا قوّامينَ للهِ شُهداءَ بالقِسْطِ ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ على أنْ لا تَعْدِلوا اعْدِلُوا هُوَ أقرَبُ للتَّقوى واتَّقُوا اللهَ إنَّ اللهَ خبيرٌ بما تَعملونَ ﴾ [المائدة : ٨] .

قالوا : قَد أصابَ أهلُ الإثباتِ منَ المُعتزلَةِ في قولهم : إنَّ الحُسنَ والقُبحَ صفاتٌ ثبوتيَّةٌ للأفعالِ ، مَعلومَةٌ بالعَقلِ والشرعِ ، وأنَّ الشرعَ جاءَ بتَقريرِ ما هو مُسْتَقِرٌّ في الفِطَرِ والعُقولِ من تَحسينِ الحَسَنِ والأمرِ بهِ ، وتَقبيحِ القَبيحِ والنَّهيِ عنهُ ، وأنَّهُ لم يجِئْ بما يُخالِفُ العَقلَ والفطرَةَ ، وإنْ جاءَ بما يُعْجِزُ العقولَ عن أحوالِهِ والاستقلالِ بهِ ، **فالشرائعُ جاءَت بِمَحَاراتِ العقولِ لا مُحالاتِها** ، وفَرقٌ بينَ ما لا تدرِكُ العقولُ حُسْنَهُ ، وبينَ ما تَشهدُ بقُبحِهِ ، فالأوَّلُ ممَّا يأتي بهِ الرُّسلُ دونَ الثَّاني ، وأَخْطأوا في تَرتيبِ العقابِ على هذا القبيحِ عَقلًا - كما تَقدَّمَ - ، وأصابوا في إثباتِ الحكمَةِ للَّهِ تعالى ، وأنَّهُ سبحانهُ لا يفعلُ فعلًا خاليًا عن الحكمَةِ ، بل كلُّ أفعالِهِ مَقصودَةٌ لعواقبها الحميدَةِ ، وغاياتها المَحبوبَةِ لهُ ، وأَخْطأوا في موضعينِ :

أحدِهما : أنَّهُم أعادوا تلكَ الحكمَةَ إلى المَخلوقِ ، ولم يُعيدوها إلى الخالقِ سبحانهُ على فاسدِ أُصولهم في نَفيِ قيامِ الصِّفاتِ بهِ فنَفَوا الحكمَةَ مِن حَيْثُ أثبتوها ، وجحَدوها مِن حيثُ أقرُّوا بها .

الموضعِ الثَّاني : أنَّهُم وَضَعُوا لتلكَ الحِكمَةِ شريعَةً بعقولِهم ، وأَوْجَبُوا على

---

(١) رواه مسلمٌ (١٨٢٧) عن عبدالله بن عَمْرو .

الرَّبِّ تعالى بها وَحَرَّمُوا ، وشبَّهوهُ بخلقهِ في أفعالِهِ ، بحيثُ ما حَسُنَ منهم حَسُنَ منهُ ، وما قَبُحَ منهم قَبُحَ منهُ ، فَلَزِمَتْهُ بذلكَ اللوازمُ الشنيعَةُ ، وضاقَ عليهم المجالُ وعَجَزُوا عن التَّخلُّصِ عن تلكَ الالتزاماتِ ، ولو أَنَّهُم أَثْبَتُوا لهُ حِكمَةً تَليقُ به لا يُشْبِهُ خَلْقَهُ فيها ، بل نِسْبَتُها إليهِ كنسبَةِ صفاتهِ إلى ذاتهِ ، فكما أَنَّهُ لا يشبهُ خَلقهُ في صفاتهِ فكذلكَ في أفعالِهِ .

ولا يصحُّ الاستدلالُ بِقبحِ القبيحِ وحُسْنِ الحَسَنِ منهم على ثُبوتِ ذلكَ في حقِّهِ تعالى .

ومن هٰهُنا استطالَ عليهم النُّفاةُ ، وصاحوا عليهم مِن كُلِّ قُطْرٍ ، وأقاموا عليهم ثائرةَ الشناعَةِ ، وأصابوا أيضًا في قولهم بأَنَّ الربَّ تعالى لا يمتنعُ في نَفسهِ الوُجوبُ والتَّحريمُ ، وأخطأوا في جَعلِ ذلكَ تابعًا لمُقتَضى عقولِهم وآرائهم ، بل يجبُ عليهِ ما أَوْجَبَهُ على نَفسهِ ، ويحْرُمُ عليهِ ما حرَّمهُ هو على نَفسهِ ، فهو الذي كَتَبَ على نفسهِ الرَّحمَةَ ، وأحقَّ على نَفسهِ نَصْرَ المُؤمنين ، وأحقَّ على نَفسهِ ثوابَ المُطيعينَ ، وحرَّمَ على نَفسهِ الظُّلْمَ ، كما جعلهُ محرَّمًا بينَ عبادهِ ، وأصابوا في قولهم : إنَّهُ سبحانهُ لا يُحِبُّ الشرَّ والكُفرَ وأنواعَ الفسادِ ، بل يَكرهُها ، وأَنَّهُ يحِبُّ الإيمانَ والخَيْرَ والبِرَّ والطَّاعَةَ ، ولكنْ أَخْطَأُوا في تَفسيرِ هذه المحبَّةِ والكراهَةِ بمجرَّدِ مَعَانٍ مَفهومَةٍ من ألفاظٍ خَلَقَها في الهواءِ ! أو في الشجرةِ ! ولم يَجعلوها معانيَ ما يَهْدِي بهِ تعالى على فاسدِ أُصولهم في التَّعطيلِ ، ونَفْيِ الصِّفاتِ ، فنَفَوْا المحبَّةَ والكراهَةَ مِن حيثُ أَثْبَتُوها وأَعادُوها إلى مُجرَّدِ الشرعِ ولم يُثْبِتوا لهُ حَقيقَةً قائمَةً بذاتهِ ، فإنَّ شَرْعَ اللَّهِ هو أمرُهُ ونَهيُهُ ولم يَقُمْ به عندهم أمرٌ ولا نَهْيٌ ، فحقيقَةُ قولِهم أَنَّهُ لا شَرْعٌ ولا محبَّةٌ ولا كراهَةٌ !

وإنْ زَخرفوا القولَ وتحيَّلوا لإثْباتِ ما سدُّوا على نُفوسِهم طريقَ إثْباتِهِ ، وأصابوا أيضًا في قولهم : إنَّ مَصلحَةَ المأمورِ تَنْشَأُ من الفعلِ تارَةً ، ومنَ الأمرِ تارَةً أُخرى ، فرُبَّ فِعلٍ لم يكُن مَنْشَأً لمصلحَةِ المُكلَّفِ ، فلما أُمِرَ بهِ صارَ مَنْشَأً لمصلحتهِ بالأمرِ .

ولو توَسَّطوا هذا التَّوسُّطَ ، وسلكوا هذا المسلكَ ، وقالوا : إنَّ المَصلحَةَ تنشأُ منَ الفعلِ المأمورِ بهِ تارَةً ، ومنَ الأمرِ تارَةً ، ومنهما تارَةً ، ومنَ العَزمِ المُجرَّدِ تارَةً ؛ لانْتَصفُوا من خُصومِهم :

فمثالُ الأوَّلِ : الصِّدقُ والعِفَّةُ والإحسانُ والعَدلُ ؛ فإنَّ مصالحَها ناشئةٌ منها .

ومثالُ الثَّاني : التَّجرُّدُ في الإحْرامِ ، والتَّطهُّرُ بالتُّرابِ ، والسَّعيُ بينَ الصَّفا والمَروَةِ ، ورمْيُ الجمارِ ، ونَحْوُ ذلكَ ؛ فإنَّ هذه الأفعالَ لو تَجرَّدَتْ عن الأمرِ لم تكُن مَنْشَأً لمصلحةٍ ، فلما أُمِرَ بها نشأتْ مَصلحتُها من نَفسِ الأمرِ .

ومثالُ الثَّالث : الصَّومُ ، والصَّلاةُ ، والحجُّ ، وإقامَةُ الحدودِ ، وأكثرُ الأحكامِ الشرعيَّة ؛ فإنَّ مَصلحتَها ناشئةٌ منَ الفعلِ والأمرِ معًا ، فالفعلُ يتضمَّنُ مصلحَةً والأمرُ بهِ يتضمَّنُ مَصلَحَةً أُخرى ، فالمَصلحَةُ فيها من وجهين .

ومثالُ الرَّابع : أمرُ اللّهِ تعالى خَليلَهُ إبراهيمَ بذَبحِ ولدِهِ ؛ فإنَّ المَصلحَةَ إنَّما نَشَأَتْ من عَزْمِهِ على المأمورِ بهِ ، لا من نَفسِ الفعلِ ، وكذلكَ أمرُهُ نبيَّهُ ﷺ ليلَةَ الإسراءِ بخمسينَ صلاةً [١] .

فلما حَصَرْتُم المَصلحَةَ في الفعلِ وَحْدَهُ تَسَلَّطَ عليكُم خُصومُكُم بأنواعِ

---

(١) تقدّم تخريج الحديث الوارد في ذلك .

المُناقَضاتِ والإلزاماتِ ، قالوا : وقَد أصابَ النُّفاةُ حيثُ قالوا : إنَّ الحُجَّةَ إنَّما تقومُ على العبادِ بالرِّسالَةِ ، وأنَّ اللَّهَ لا يُعذِّبُهُم قبلَ البعثَةِ ، ولكنَّهُم نَقَضُوا الأصلَ ، ولم يُطَرِّدُوهُ حيثُ جوَّزوا تَعذيبَ مَن لم تَقُم عليهِ الحُجَّةُ أصلًا منَ الأطفالِ والمجانينِ ، ومَن لم تَبلُغْهُ الدَّعوَةُ ، وأخطَأوا في تَسويتهم بينَ الأفعالِ التي خالَفَ اللَّهُ بينها فجعَلَ بَعْضَها حَسَنًا وبَعضَها قَبيحًا ، وركَّبَ في العُقولِ والفِطَرِ التَّفرِقَةَ بينهما كما ركَّبَ في الحَواسِّ التَّفرقَةَ بينَ الحُلْوِ والحامضِ ، والمُرِّ والعَذْبِ ، والسُّخْنِ والباردِ ، والضَّارِّ والنَّافعِ ، فَزَعَمَ النُّفاةُ أنَّهُ لا فَرْقَ في نَفسِ الأمرِ أصلًا ، بينَ فعلٍ وفعلٍ في الحُسْنِ والقُبْحِ ، وإنَّما يعودُ الفرقُ إلى عادَةٍ مُجَرَّدَةٍ أو وَهَمٍ أو خَيالٍ أو مُجرَّدِ الأمرِ والنَّهي !! وسَلَبوا الأفعالَ خواصَّها التي جعَلَها اللَّهُ عليها منَ الحُسْنِ والقُبْحِ ، فخالفوا الفِطَرَ والعُقولَ ، وسلَّطوا عليهم خُصومَهم بأنواعِ الإلزاماتِ والمُناقضاتِ الشنيعةِ جدًّا ، ولم يَجِدُوا إلى رَدِّها سبيلًا إلّا بالعَناءِ ، وجحدُوا الضرورةَ ، وأصابوا في نَفْيِهم الإيجابَ والتَّحريمَ على اللَّهِ الذي أثْبَتَتْهُ القَدَرِيَّةُ منَ المُعتزلَةِ ، وَوَضعوا على اللَّهِ شريعَةً بعقولِهم قادَتْهُم إلى ما لا قِبَلَ لهم بِهِ منَ اللوازِمِ الباطلَةِ ، وأخطأوا في نَفيِهم عنهُ إيجابَ ما أوجبهُ على نَفسهِ ، وتَحريمَ ما حرَّمهُ على نَفسهِ بمُقتَضى حِكْمَتهِ وعَدلهِ وعزَّتهِ وعلمهِ ، وأخطأوا أيضًا في نَفيِهم حِكْمَتهُ تعالى في خَلْقهِ وأمرهِ ، وأنَّهُ لا يفعلُ شيئًا لشيءٍ ، ولا يأمرُ بشيءٍ لشيءٍ ! وفي إنكارِهم الأسبابَ والقُوى التي أودَعها اللَّهُ في الأعيانِ والأعمالِ ، وجَعْلِهِمْ كلَّ لامٍ دَخلَت في القرآنِ لتَعليلِ أفعالهِ وأوامرهِ لامَ عاقبَةٍ ، وكلَّ باءٍ دَخلَت لِرَبْطِ السَّببِ بسببهِ باءَ مُصاحَبَةٍ ! فنَفوا الحِكَمَ والغاياتِ المَطلوبَةَ في أوامرهِ وأفعالهِ ، ورَدُّوها إلى العلمِ

والقُدْرَةِ ! فَجَعلوا مُطابَقَةَ المَعلومِ للعلمِ ووقوعَ المَقدورِ على وفْقِ القُدرَةِ هو الحِكمَةَ ، ومعلومٌ أنَّ وُقوعَ المَقدورِ بالقُدْرَةِ ، ومُطابَقَةَ المَعلومِ للعلمِ عَيْنُ الحكمَةِ ، والغاياتُ المَطلوبَةُ منَ الفعلِ ، وتعلُّقُ القدرَةِ بمقدورها والعلمِ بمعلومِهِ أعمُّ مِنْ كونِ المَعلومِ والمَقدورِ مُشْتَمِلًا على حكمَةٍ ومَصلحَةٍ أو مجرَّدًا عن ذلكَ ، والأعمُّ لا يَشْعُرُ بالأخصِّ ولا يَستلزِمُهُ ، وهل هذا في الحقيقَةِ إلّا نَفْيٌ للحِكْمَةِ ، وإثباتٌ لأمرٍ آخرَ ؟

وأخطأوا - أَيضًا - في تَسويتِهم بينَ المحبَّةِ والمَشيئةِ ، وأنَّ كلَّ ما شاءَهُ اللَّهُ منَ الأفعالِ والأعيانِ فَقَد أحبَّهُ ورضيَهُ ، وما لم يَشَأْهُ فَقَد كَرِهَهُ وأبغَضَهُ ! فمحبَّتُهُ مشيئتُهُ وإرادتُهُ العامّةُ ! وكراهتُهُ وبُغضُهُ عدمُ مَشيئتِهِ وإرادتِهِ ! فَلَزِمَهُم من ذلكَ أنْ يكونَ إبليسُ مَحبوبًا لهُ ، وفرعونُ وهامانُ وجميعُ الشياطينِ والكفّارُ ! بل أنْ يكونَ الكُفرُ والفُسوقُ والظُّلمُ والعصيانُ الواقعَةُ في العالَمِ مَحبوبَةً لهُ مَرْضِيَّةً ، وأن يكونَ الإيمانُ والهُدى ووفاءُ العَهدِ والبرُّ - التي لم تُوجَد منَ النَّاسِ - مَكروهَةً مَسخوطَةً لهُ ، مَكروهَةً مَمقوتَةً عندهُ ، فَسَوَّوْا بينَ الأفعالِ التي فاوَتَ اللَّهُ بينها ، وسَوَّوْا بينَ المشيئةِ المُتعلِّقَةِ بتَكوينها وإيجادها والمحبَّةِ والمتعلِّقَةِ بالرِّضا بها واختيارِها .

وهذا ممَّا استَطَالَ به عليهم خصومُهم ، كما استَطالوا هم عليهم ، حيثُ أخرجوها عن مَشيئةِ اللَّهِ وإرادتِهِ العامَّةِ ، ونَفَوْا تَعَلُّقَ قُدرتِهِ وخَلْقِهِ بها ، فاستطالَ كلٌّ منَ الفريقينِ على الآخرِ بسببِ ما معهم منَ الباطلِ ، وهدى اللَّهُ أهلَ السُّنَّةِ - **الذينَ هم وَسَطٌ في المقالاتِ والنِّحَلِ** - لما اختَلَفَ الفريقانِ فيهِ منَ الحقِّ بإذنِهِ ، واللَّهُ يَهدي مَن يشاءُ إلى صراطٍ مُستقيمٍ :

فالقَدَرِيَّةُ حَجَرُوا على اللَّهِ ، وأَلْزَمُوهُ شريعَةً حَرَّموا عليهِ الخروجَ عنها !

وخصومُهم منَ الجَبْرِيَّةِ جوَّزوا عليهِ كُلَّ فعلٍ مُمْكِنٍ يتنزَّهُ عنهُ سبحانهُ ، إذْ لا يَليقُ بِغِناهُ وحَمْدِهِ وكمالِهِ ما نزَّهَ نَفسَهُ عنهُ وحَمَدَ نَفسَهُ بأنَّهُ لا يَفعلُهُ ، فالطَّائفتانِ مُتقابلتانِ غايَةَ التَّقابُلِ .

والقَدَريَّةُ أثبَتُوا لهُ حِكْمَةً وغايةً مَطلوبَةً من أفعالِهِ على حَسَبِ ما أثبتُوهُ لِخَلقِهِ !

والجَبْرِيَّةُ نَفَوْا حِكْمَتَهُ اللائقَةَ بهِ الّتي لا يُشابهُهُ فيها أحدٌ ! والقَدَرِيَّةُ قالت : إنَّهُ لا يريدُ مِن عبادِهِ طاعتَهُم وإيمانَهم ، وأنَّهُ لا يَسْأَلُ ذلكَ منهم !

والجبريَّةُ قالت : إنَّهُ يُحِبُّ الكُفْرَ والفُسوقَ والعصيانَ ، ويَرضاهُ مِن فاعلِهِ !

والقَدَرِيَّةُ قالت : إنَّهُ يَجِبُ عليهِ سبحانهُ أنْ يَفعلَ بكلِّ شخصٍ ما هو الأصلحُ لهُ !

والجبريَّةُ قالت : إنَّهُ يجوزُ أنْ يُعذِّبَ أولياءَهُ وأهلَ طاعتهِ ، ومَن لم يُطِعْهُ قَطُّ ، ويُنَعِّمَ أعداءَهُ ومَن كَفَرَ بهِ وأشرَكَ ، ولا فَرقَ عندَهُ بينَ هذا وهذا !

فلْيَعْجَبِ العاقلُ مِن هذا التَّقابلِ والتَّباعُدِ الذي يَزْعُمُ كُلُّ فريقٍ أنَّ قولَهم هو مَحْضُ العَقْلِ ، وما خالَفَهُ باطلٌ بصَريحِ العَقلِ .

وكذلكَ القَدَرِيَّةُ قالت : إنَّهُ ألقى إلى عبادِهِ زِمامَ الاختيارِ ، وفَوَّضَ إليهم المَشيئةَ والإرادَةَ ، وإنَّهُ لم يَخُصَّ أحدًا منهم دونَ أحدٍ بتَوفيقٍ ، ولا لُطْفٍ ، ولا هدايَةٍ ، بل ساوى بينَهم في مَقْدورِهِ ، ولو قَدَرَ أنْ يَهدي أحدًا ولم يَهْدِهِ كانَ بُخْلًا ، وإنَّهُ لا يَهْدي أحدًا ، ولا يُضِلُّهُ إلّا بمَعنى البيانِ والإرشادِ ، وأمَّا خَلْقُ الهُدى والضَّلالِ فهو إليهم ليسَ إليهِ !

وقالت الجَبْرِيَّةُ : إنَّهُ سبحانهُ أجبَرَ عبادَهُ على أفعالِهم ! بل قالوا : إنَّ أفعالَهم هي نَفْسُ أفعالِه ، ولا فِعْلَ لهم في الحقيقَةِ ، ولا قُدرَةَ ولا اختيارَ ، ولا مَشيئةَ ، وإنَّما يُعَذِّبهُم على ما فَعلهُ هو لا عَلى ما فعلوه !!

ونسْبَةُ أفعالِهم إليهِ كَحَرَكاتِ الأشجارِ والمياهِ والجَمَاداتِ ! فالقَدَرِيَّةُ سلَبوهُ قُدْرَتَهُ على أفعالِ العبادِ ومَشيئتهِ لها ، والجَبْرِيَّةُ جعَلوا أفعالَ العبادِ نَفْسَ أفعالهِ ، وأنَّهُم ليسوا فاعلينَ لها في الحَقيقَةِ ، ولا قادرينَ عليها ! فالقَدَرِيَّةُ سَلَبَتْهُ كمالَ مُلْكِهِ ، والجبريَّةُ سَلَبَتْهُ كمالَ حكمتهِ ، والطَّائفتانِ سَلَبَتْهُ كمالَ حمدهِ !!

وأهلُ السُّنَّةِ الوَسَطُ أثبتوا كمالَ المُلكِ والحمدِ والحكمَةِ ؛ فوَصَفوهُ بالقُدرَةِ التَّامَّةِ على كلِّ شيءٍ منَ الأعيانِ وأفعالِ العبادِ وغيرهم ، وأَثْبَتُوا لهُ الحِكمَةَ التَّامَّةَ في جَميعِ خَلقْهِ وأمرِهِ ، وأثبتوا لهُ الحَمْدَ كُلَّهُ في جميعِ ما خَلَقَهُ وأمَرَ بهِ ، ونَزَّهوهُ عن دُخولهِ تَحتَ شريعَةٍ يَضَعُها العبادُ بآرائهم ، كما نزَّهُوهُ عمَّا نَزَّهَ نَفسَهُ عنهُ مِمّا لا يليقُ به ، فاستَوْلَوْا على محاسنِ المذاهبِ ، وتَجنَّبُوا أردأَها ، ففازوا بالقِدْحِ المُعلَّى [1] ، وغيرُهم طافَ على أبوابِ المذاهبِ ! ففازَ بأخَسِّ المطالبِ ، والهُدى هُدى اللَّه ، يَخْتَصُّ بهِ مِن يشاءُ من عبادهِ .

□□□□□

---

(١) أي : الحظّ الأوفر .

١٤٧ - فَصْلٌ
[الردّ على نُفاة الحُسن والقُبح]

إذا عَرَفْتَ هذه المُقدِّمَةَ فالكلامُ على كلماتِ النُّفاةِ من وجوهٍ :

أحدُها : قولُكُم : « لو قَدَّرَ الإنسانُ نَفسَهُ وَقَد خُلِقَ تامَّ الخِلْقَةِ تامَّ العَقلِ دَفعَةً من غيرِ تأدُّبٍ بتأديبِ الأبوينِ ولا تعلُّمٍ من مُعلِّمٍ ، ثمَّ عُرِضَ عليهِ أمران : أحدهما : أنَّ الواحدَ أكثرُ من الاثنينِ ، والآخَرُ : أنَّ الكذبَ قبيحٌ ، لم يتوقَّف في الأوَّلِ ، ويتوقَّف في الثَّاني » !

فهذا تَقديرٌ مُستحيلٌ ، ركَّبتُم عليهِ أمرًا غيرَ مَعلومِ الصحَّةِ ؛ فإنَّ تَقديرَ الإنسانِ كذلكَ مُحالٌ .

الوَجه الثَّاني : سَلَّمْنا إمكانَ التَّقديرِ لكنْ لِمَ قُلتُم : بأنَّهُ لا يتوقَّفُ في كونِ الواحدِ نصفَ الاثنين ، ويتوقَّفُ في كونِ الكذبِ قَبيحًا بَعدَ تصوُّرِ حَقيقتهِ ! فلا نسلِّمُ أنَّهُ إذا تَصوَّرَ ماهِيَّةَ الكذبِ تَوَقَّفَ في الجزمِ بقُبْحِهِ ، وهَل هذا إلّا دَعوىٰ مُجَرَّدَةٌ .

الوجهُ الثَّالث : سَلَّمْنا أنَّهُ قَد يتوقَّفُ في الحُكْمِ بقُبحهِ ، ولكنْ لا يلزمُ من ذلكَ أنْ لا يكونَ قَبيحًا لذاتهِ ، وقُبْحُهُ معلومٌ للعَقلِ ، وتَوقُّفُ الذِّهنِ في الحُكمِ العقليِّ لا يُخرِجهُ عن كونهِ عَقليًّا ، ولا يَجِبُ التَّساوي في العقليَّاتِ إذ بَعضُها أجلى من بَعض .

فإنْ قلتُم : فهذا التَّوقُّفُ يَنْفي أنْ يكونَ الحُكْمُ بقُبحهِ ضروريًّا ، وهو يُبْطِلُ قولكم !

قُلنا : هذا إنَّما لَزِمَ منَ التَّقديرِ المُستَحيلِ في الواقعِ ، والمُحالُ قَد يَلْزَمُهُ محالٌ آخَرُ سلَّمْنا أنَّهُ يَنفي كونَ الحكمِ بقُبحهِ ضروريًّا ابتداءً ، فَلِمَ قُلتُم : إنَّهُ لا يكونُ ضروريًّا بَعدَ التأمُّل والنَّظر ؟!

والضَّروريُّ أعمُّ من كونهِ ضروريًّا ابتداءً بلا واسطَةٍ ، أو ضَروريًّا بواسِطةٍ ، ونَفْيُ الأخصِّ لا يستلزمُ نَفْيَ الأعمِّ ، ومن ادَّعى سَلْبَ الوسائطِ عن الضَّرُوريَّاتِ فَقَد كابَرَ ، أو اصطَلَحَ مع نفسهِ على تَسميَةِ الضَّروريَّاتِ بما لا يتوقَّفُ على وَاسطةٍ .

الوجهُ الرَّابع : أن تَصَوُّرَ ماهيَّةِ الكذبِ يَقتَضي جَزْمَ العقلِ بقُبحهِ، ونسبَةُ الكذبِ إلى العَقلِ كنسبَةِ المُتنافراتِ الحِسِّيَّةِ إلى الحِسِّ ، فكما أنَّ إدْراكَ الحَوَاسِّ المُتنافراتِ يَقْتَضي نَفرَتَها عنها ، فكذلكَ إدْراكُ العَقلِ لحقيقَةِ الكذبِ ، ولا فَرْقَ بينهما إلَّا فرقُ ما بينَ إدراكِ الحِسِّ وإدراكِ العَقلِ ، فإنْ جازَ القَدْحُ في مُدْرَكاتِ العقولِ وحُكْمِها فيها بالحُسنِ والقُبْحِ جازَ القَدْحُ في مُدْرَكاتِ الحَوَاسِّ .

الوجهُ الخامس : أنَّكُم فَتَحْتُم بابَ السَّفْسَطَةِ [1] ؛ فإنَّ القَدْحَ في مَعلوماتِ العُقولِ وموجباتها كالقَدْحِ في مُدْرَكاتِ الحواسِّ ومُوجِباتها ، فمَنْ لَجأَ إلى المُكابَرَةِ في المَعقولاتِ فَقَد فَتَحَ بابَ المُكابَرَةِ في المَحسوساتِ ، ولهذا كانَت السَّفْسَطَةُ حالًا تَعْرِضُ أحيانًا في هذا وهذا ، وليسَت مَذهبًا لِأُمَّةٍ من

(١) نوعٌ من الاستدلالِ يقومُ على الخِداع و المُغالطةِ ، كما في « المعجم الوجيز » (٣١٣) .

النَّاس يَعيشونَ عليهِ كما يَظُنُّهُ بَعضُ أهلِ المقالاتِ [١] ، ولا يُمْكِنُ أن تَعيش أمَّةٌ ولا أَحَدٌ على ذلكَ ، ولا تَتِمُّ لهُ مَصلحَةٌ ، وإنَّما هي حالٌ عارِضَةٌ لكثيرٍ منَ النَّاسِ ، وهي تَكْثُرُ وتَقِلُّ ، وما من صاحبِ مَذهَبٍ باطلٍ إلّا وهو مُرْتَكِبٌ للسَّفْسَطَةِ شاءَ أم أبى .

وسنَذكرُ إنْ شاءَ اللَّهَ فَصْلًا فيما بعدُ [٢] نُبَيِّنُ فيهِ أنَّ جميعَ أربابِ المذاهبِ الباطلَةِ سُوفِسْطائيَّةٌ ؛ صريحًا ولُزومًا ، قَريبًا وبَعيدًا .

الوَجهُ السَّادس : قولُكم : « مَن حكمَ بأنَّ هذينِ الأمرينِ سيَّانِ بالنِّسبَةِ إلى عَقلهِ خَرَجَ عن قضايا العُقولِ » !

جوابُه : أنَّكُم إنْ أرَدْتُم بالتَّسويَةِ كونَهما مَعقولَيْنِ في الجُمْلَةِ ، فَمِنْ أينَ يخرجُ عن قضايا العُقولِ مَنْ حكمَ بذلكَ ؟ وهل الخارجُ في الحقيقَةِ عنها إلّا مَنْ مَنَعَ هذا الحُكْمَ ؟ فإن أرَدْتُم بالتَّسوِيَةِ الاستواءَ في الإدْراكِ ، وأنَّ كِلَيْهما على رتبَةٍ واحدَةٍ منَ الضَّرورةِ فلا يَلْزَمُ من عَدَمِ هذا الاستواءِ أنْ لا يكونَ العلمُ بقُبْحِ الكذبِ عَقليًّا .

الوَجه السَّابع : قولُكُم : « لو تَقرَّرَ عندَ المُثْبِتِ أنَّ اللَّهَ تعالى لا يتضرَّر بكذبٍ ولا ينتفعُ بصدقٍ كانَ الأمرانِ في حُكمِ التكليفِ على وَتيرةٍ واحدةٍ » !

كلامٌ لا يرتضيهِ عاقِلٌ ، فإنَّ مِنَ المُتَقَرِّرِ أَنَّ اللهَ تعالى لا يتضرَّرُ بكذبٍ ، ولا ينتفعُ بصدقٍ ، وإنَّما يعودُ نَفْعُ الصِّدقِ وضَرَرُ الكذبِ على المُكَلَّفِ ، ولكنْ ليتَ شعري ! مِن أينَ يلزمُ أنْ يكونَ هذانِ الضِّدَّانِ بالنِّسبَةِ إلى التَّكليفِ على

---

(١) وهذه فائدةٌ مُهِمَّةٌ للغايةِ .

(٢) انظر (ص ٢٦ - ٢٧) .

وتيرَةٍ واحدَةٍ ؟ وهل هذا إلّا مُجرَّدُ تَحكُّمٍ ودَعوى باطلَةٍ .

الوجهُ الثَّامن : أنَّهُ لا يَلْزَمُ من كونِ الحكيمِ لا يتضرَّرُ بالقُبْحِ ، ولا ينتفعُ بالحُسْنِ أَنْ لا يُحِبَّ هذا ولا يُبْغِضَ هذا ، بل تكونُ نسبتُهما إليهِ نسبَةً واحدَةً ، بل الأمرُ بالعَكسِ ، وهو أنَّ حِكْمَتَهُ تَقتَضي بُغْضَهُ للقبيحِ ، وإنْ لم يتضرَّرْ به ، ومحبَّتَه للحَسَنِ وإنْ لم ينتفِعْ بهِ ، وحينئذٍ ينقلبُ هذا الكلامُ عليكم ، ونكونُ أسعَدَ بِهِ منكُم ، فنقولُ : لو تَقرَّرَ عندَ النَّافي أنَّ اللَّهَ تعالى حكيمٌ عليمٌ يضعُ الأشياءَ مواضعَها ، ويُنْزِلُها منازلَها لَعَلِمَ أنَّ الأمرينِ - أَعْني الصِّدقَ والكذبَ - بالنِّسبَةِ إلى شَرْعِهِ وتَكليفهِ مُتباينانِ غايَةَ التَّبايُنِ ، مُتضادَّان ، وأنَّهُ يَستحيلُ في حِكْمَتِهِ التَّسويَةُ بينهما ، وأنْ يكونا على وتيرَةٍ واحدَةٍ ، ومَعلومٌ أنَّ هذا هو المَعقولُ ، وما ذكرتموهُ خارجٌ عن المعقولِ .

الوَجهُ التَّاسع : قولكُم : « إنَّ الصِّدْقَ والكذبَ على حقيقَةٍ ذاتيَّةٍ ، وأنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ غيرُ داخِلَيْنِ في صفاتِهما الذَّاتيَّةِ ، ولا يلزمُهما في الوَهمِ بالبَديهَةِ ولا في الوجودِ ضَرورَةً » !

جوابهُ : أنَّكُم إنْ أرَدتُم أنَّ الحُسْنَ والقُبحَ لا يدخُلُ في مُسمَّى الصِّدقِ والكذبِ فَمُسَلَّمٌ ، ولكنْ لا يُفيدكُم شيئًا ؛ فإنَّ غايتَهُ إنَّما يدُلُّ على تغايُرِ المَفهومَيْن فكانَ ماذا ؟ وإنْ أرَدتُم أنَّ ذاتَ الصِّدقِ والكذبِ لا تَقْتَضي الحُسْنَ والقُبْحَ ولا تَستلزمُهما ، فهل هذا إلّا مُجَرَّدُ المَذهبِ ، ونَفسُ الدَّعوى ؟ وهي مُصادَرَةٌ على المَطلوبِ ، وخصومُكُم يقولونَ : إنَّ مَعنى كونِهما ذاتِيَّيْنِ للصِّدقِ والكذبِ أنَّ ذاتَ الصِّدقِ والكذبِ تَقْتَضي الحُسْنَ والقُبْحَ ، وليسَ مُرادُهم أنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ صفَةٌ داخلَةٌ في مُسمَّى الصِّدقِ والكذبِ ، وأنتُم لم تُبْطِلوا عليهم

هذا .

الوجهُ العاشر : قولكُم : « ولا يَلْزمُهُما في الوَهمِ بالبَديهَةِ ولا في الوُجودِ » !

دَعوى مجرَّدَةٌ ، كيفَ وقَد عُلِمَ بُطلانُها بالبُرهانِ والضَّرورَةِ ؟!

الوجهُ الحادي عَشر : قولكُم : « إنَّ مِنَ الأخبارِ الّتي هي صادقَةٌ ما يُلامُ عليهِ ؛ مِثلُ الدِّلالَةِ على مَنْ هَرَبَ مِنْ ظالمٍ ، ومِن الأخبارِ التي هي كاذبَةٌ ما يُثابُ عليها ؛ مثلُ إنكارِ الدِّلالَةِ عليهِ ، فلم يدخُل كونُ الكذبِ قَبيحًا في حَدِّ الكذبِ ، ولا لَزِمَهُ في الوَهمِ ولا في الوُجودِ ، ولا يجوزُ أن يُعَدَّ من الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ التي تَلْزَمُ النَّفسَ وُجودًا وعدَمًا » !! .

جوابهُ من وجوهٍ :

أحدها : أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الصِّدْقَ يَقْبُحُ في حالٍ ، ولا أنَّ الكَذِبَ يَحْسُنُ في حالٍ أبدًا ، ولا تنقلبُ ذاتُهُ ، وإنَّما يَحْسُنُ اللومُ على الخَبرِ الصَّادقِ من حيثُ لم يُعرِّضِ المُخْبِرُ ولم يُوَرِّ بما يَقْتَضي سلامَةَ النَّبيِّ أو الوَليِّ .

الوجهُ الثَّاني : أنَّهُ أخبَرَ بما لا يجوزُ لهُ الإخبارُ به لاستلزامِهِ مَفسَدَةً راجحَةً ، ولا يَقتَضي هذا كونَ الصِّدقِ قَبيحًا ، بل الإخبارُ بالصِّدقِ هو القبيحُ ، وفَرْقٌ بينَ النِّسبَةِ المُطابِقَةِ التي هي صِدْقٌ ، وبينَ الإعْلامِ بها ، فالقُبْحُ إنَّما نَشَأ مِنَ الإعْلامِ ، لا منَ النِّسبَةِ الصَّادقَةِ ، والإعلامُ غيرُ ذاتيٍّ للخَبَرِ ، ولا داخِلٍ في حدِّهِ ، إذ الخَبَرُ غيرُ الإخْبارِ ، ولا يَلْزَمُ من كونِ الإخبارِ قَبيحًا أنْ يكونَ الخَبَرُ قَبيحًا ، وهذه الدَّقيقَةُ غَفَلَ عنها الطَّائفتانِ كلاهما .

الوجهُ الثَّالث : أنَّ قُبْحَ الصِّدقِ وحُسْنَ الكذبِ - المَذكورَيْنِ في بَعضِ

المواضعِ - لمُعارَضَةِ مَصلحَةٍ أو مَفسَدَةٍ راجحَةٍ لا يَقْتَضي عَدَمَ اتِّصافِ ذاتِ كلٍّ منهما بحُكْمِهِ عَقْلًا ؛ فإنَّ العِلَلَ العَقْلِيَّةَ والأَوْصافَ الذَّاتيَّةَ المُقْتَضِيَةَ لأحكامِها قد تَتَخلَّفُ عنها لِفَوَاتِ شَرْطٍ أو قيامِ مانعٍ ، ولا يُوْجِبُ ذلكَ سَلْبَ اقتضائِها لِأَحْكامِها عندَ عَدَمِ المانعِ وقيامِ الشَّرْطِ ، وَقَد تَقدَّمَ تَقريرُ ذلكَ .

الوَجهُ الثَّاني عَشر : قولُكُم : « إنَّهُ لم يَبْقَ للمُثْبِتينَ إلّا الاستِرواحُ إلى عاداتِ النَّاسِ من تَسميَةِ ما يضرُّهُم قبيحًا ، وما ينفعُهُم حسنًا » !

كلامٌ باطلٌ ؛ فإنَّ استرواحَهُم إلى ما رَكَّبَهُ اللّٰهُ تعالى في عُقولِهم وفِطَرِهم ، وبَعَثَ رُسُلَهِ بتَقريرِهِ وتكْميلِهِ مِن استحسانِ الحَسَنِ واستقباحِ القَبيحِ .

الوَجهُ الثَّالث عَشر : قولُكُم : « إنَّها تَختلفُ بعادَةِ قومٍ دونَ قومٍ ، وزمانٍ دونَ زمانٍ ، ومكانٍ دونَ مكانٍ ، وإضافَةٍ دونَ إضافَةٍ » !

فَقَد تَقدَّمَ أنَّ هذا الاختلافَ لا يُخرِجُ هذه القبائحَ والمُستَحسناتِ عن كونِ الحُسْنِ والقُبْحِ ناشئًا مِن ذواتهما ، وأنَّ الزَّمانَ المُعيَّنَ ، والمكانَ المَخْصُوصَ ، والشَّخْصَ ، والقابلَ ، والإضافَةَ ، شروطٌ لهذا الاقتضاءِ على حدِّ اقتِضاءِ الأَغْذِيَةِ والأدويَةِ ، والمساكنِ والملابسِ آثارَها ؛ فإنَّ اختلافَها بالأزمنَةِ والأمكنَةِ والأشخاصِ والإضافاتِ لا يُخْرِجُها عن الاقتضاءِ الذَّاتيِّ ، ونَحنُ لا نَعْني بكونِ الحُسْنِ والقُبحِ ذاتِيَّيْنِ إلّا هذا ، والمُشاحَّةُ [١] في الاصطلاحاتِ لا تَنفعُ طالبَ الحقِّ ، ولا تُجْدي عليهِ إلّا المُناكدَةَ والتَّعنُّتَ ، فكم يُعيدوا ويُبْدُوا في الذَّاتيِّ

(١) في « الأَصل » : والمشاحنة ! ولعلَّ الصوابَ ما أَثبتُّ ، فهذه الكلمةُ مِن مشاهيرِ الكلمات المتردّدةِ في التواليف والمصنّفاتِ .

وقد ذكرها الحافظُ ابنُ حجَر في « النُّكَتِ » (١ / ٤٤٥) عن تاج الدين التَّبْريزيّ . ولكلمة (المشاحنة) وَجْهٌ هنا ، فلا أُنْكِرُها .

وغيرِ الذَّاتيِّ ! سمُّوا هذا المعنى بما شِئْتُم ! ثُمَّ إنْ أمْكَنَكُم إبطالُهُ فأبْطِلوهُ !!

الوجهُ الرَّابع عَشر : قولُكُم : « نَحنُ لا نُنْكِرُ اشتهارَ القضايا الحَسَنَةِ والقَبيحَةِ منَ الخَلْقِ ، وكونَها مَحمودَةً مَشكورَةً مُثْنًى على فاعلِها أو مَذمومًا ، ولكنْ سببُ ذِكْرِها إمَّا التَّدَيُّنُ بالشرائعِ ، وإمَّا الأَعراضُ ، ونَحنُ إنَّما نُنْكِرُها في حقِّ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ لانتفاءِ الأعْراضِ عنهُ . فهذا مُعْتَركُ القولِ بينَ الفِرَقِ في هذه المسألة وغيرِها » .

فنقولُ لكُم : « ما تعْنُونَ - معاشرَ النُّفاةِ - بالأعْراضِ التي نَفيتُموها عن اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ ، ونَفيتُم لأجلِها حُسْنَ أوامرِهِ الذَّاتيَّةِ وقُبحَ نواهيهِ الذَّاتيَّةِ ، وَزَعَمْتُم لأجلها أنَّهُ لا فَرْقَ عندَهُ بينَ مَذمومِها ومَحمودِها ، وأنَّها بالنِّسبَةِ إليهِ سواءٌ فأخْبِرُونا عن مُرادِكُم بهذه اللفظَةِ البَديعَةِ المُحْتَمَلَةِ ، أتَعْنُونَ بها الحِكَمَ والمصالحَ والعواقبَ الحميدَةَ والغاياتِ المحبوبَةَ التي يَفعلُ ويأمرُ لأجلها ؟ أم تَعْنُونَ بها أمرًا وراءَ ذلكَ يَجِبُ تنزيهُ الرَّبِّ عنهُ كما يُشْعِرُ به لفظُ الأَعْراضِ منَ الإراداتِ ؟

فإنْ أرَدتُم المَعنى الأوَّل ، فنَفيُكُم إيَّاهُ عن أحكم الحاكمينَ مَذهبٌ لكُم خالَفْتُم به صريحَ المَنقولِ وصريحَ المَعقولِ ، وأَتَيْتُم ما لا تُقِرُّ به العُقولُ مِن فعلِ فاعلٍ حكيمٍ مُختارٍ ، لا لِحِكْمَةٍ ولا لمصلحَةٍ ، ولا لغايَةٍ مَحمودَةٍ ، ولا عاقبَةٍ مَطلوبَةٍ ، بل الفعلُ وعَدَمُهُ بالنِّسبَةِ إليهِ سِيَّانِ ، وقُلتُم ما تُنكِرُهُ الفِطَرُ والعُقولُ ، ويردُّهُ التَّنزيلُ والاعتبارُ .

وقَد قرَّرْنا من ذِكرِ الحِكَمِ الباهرَةِ في الخَلْقِ والأمْرِ ما تَقرُّ بهِ عينُ كلِّ طالبٍ للحقِّ .

وههُنا مِن أدلَّةِ إثْباتِ الحِكَم المَقصودَةِ بالخَلْقِ والأمْرِ أضعافُ ما

ذَكَرْنا ، بل لا نِسبَةَ لِما ذَكَرْناهُ ، إلى ما تَرَكْناهُ ، وكيفَ يُمْكِنُ إنكارُ ذلكَ والحِكْمَةُ في خَلْقِ العالمِ وأجزائِهِ ظاهِرَةٌ لِمَن تأمَّلَها باديَةٌ لِمَن أبصَرَها ، وقَد رُقِّمَت سطورُها على صفحاتِ المَخلوقاتِ ، يقرأُها كلُّ عاقِلٍ كاتبٍ وغيرِ كاتبٍ ، نُصِبَت شاهدَةً للَّهِ بالوَحدانيَّةِ والرُّبوبيَّةِ ، والعلمِ والحكمَةِ واللُّطفِ والخبرَةِ :

تأمَّلْ سُطورَ الكائناتِ فإنَّها ... مِنَ المَلأِ الأعلى إليكَ رَسائلُ

وقَد خُطَّ فيها لَو تأمَّلْتَ خَطَّها ... أَلَا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللَّهَ باطلُ

وأمَّا النُّصوصُ على ذلكَ ؛ فَمَن طَلَبها بَهَرَتْهُ كثرتُها ، وتَطابُقُها ، ولعلَّها أنْ تَزيدَ على المِئِين وما يُحِيلُهُ النُّفاةُ لِحِكْمَةِ اللَّهِ تعالى أنَّ إثْباتَها يستلزمُ افتقارًا منهُ ، واستكمالًا بغيرِهِ ، فَهَوَسٌ ووساوِسُ ؛ فإنَّ هذا بعَينِهِ واردٌ عليهم في أَصْلِ الفعلِ .

وأيضًا فهذا إنَّما هو إكمالٌ للصُّنْعِ ، لا استكمالٌ بالصُّنعِ ، وأيضًا فإنَّهُ سبحانهُ فِعالهُ عن كمالِهِ ، فإنَّهُ كَمُلَ ففَعَلَ . لا أَنَّ كمالَهُ عن فِعالِهِ ، فلا يقالُ : فعلَ فَكَمُلَ ، كما يقالُ للمَخلوقِ .

وأيضًا فإنَّ مَصْدَرَ الحِكمَةِ ومُتعلَّقاتِها وأسبابَها عنهُ سبحانهُ ؛ فهو الخالقُ ، وهو الحكيمُ ، وهو الغنيُّ من كلِّ وجهٍ أكمَلَ الغنى وأتَمَّهُ ، وكمالُ الغنى والحَمدِ في كمالِ القُدرَةِ والحكمَةِ ، ومنَ المُحالِ أنْ يكونَ سبحانهُ وتعالى فقيرًا إلى غيرِهِ ، فأمَّا إذا كانَ كلُّ شيءٍ فهو فقيرٌ إليهِ من كلِّ وجهٍ ، وهو الغنيُّ المُطْلَقُ عن كلِّ شيءٍ ، فأيُّ مَحْذُورٍ في إثْباتِ حِكْمَتِهِ مع احْتِيَاجِ مَجموعِ العالمِ وكلُّ ما يَقْدِرُ معهُ إليهِ دونَ غيرِهِ ؟ وهل الغنيُّ إلَّا ذلكَ ؟!

وللَّهِ سبحانهُ في كلِّ صُنْعٍ من صنائعِهِ وأمرٍ مِن شرائعِهِ حِكْمَةٌ باهرَةٌ ، وآيَةٌ ظاهِرَةٌ ، تَدُلُّ على وَحدانيَّتِهِ ، وعِلْمِهِ ، وحِكْمتِهِ ، وغناه ، وقيُّوميَّتِهِ ، ومُلكِهِ ، لا

تُنْكِرُها إلّا العُقولُ السَّخيفَةُ ، ولا تَنبو عنها إلّا الفِطَرُ المَنكوسَةُ :

وَلِلَّهِ في كُلِّ تَسكينَةٍ وَتَحريكَةٍ أبدًا شاهدُ

وَفي كُلِّ شيءٍ لهُ آيَةٌ تَدُلُّ على أنَّهُ واحدُ

وبالجُملَةِ ؛ فنَحنُ لا نُنْكِرُ حِكْمَةَ اللَّهِ ، ولا نُساعِدُكُم على جَحْدِها لتَسميتِكُم إيَّاها أَعْراضًا ، وإخراجُكُم لها في هذا القالَبِ ، فالحقُّ لا يُنْكَرُ حكمةُ بِسُوءِ التَّعبيرِ عنهُ ، وهذا اللفظُ بِدْعيٌّ لم يَرِدْ بهِ كتابٌ ولا سُنَّةٌ ، ولا أَطْلَقَهُ أَحَدٌ من أئمَّةِ الإسلامِ وأتباعِهم على اللَّهِ .

وَقَد قال الإمامُ أحمَدُ : لا نُزيلُ عن اللَّهِ صِفَةً من صفاتِهِ لأجلِ شناعَةِ المُشنِّعينَ [١] .

فهل نُنْكِرُ صفاتِ كمالِهِ سبحانَهُ لأجلِ تَسْمِيَةِ المُعطِّلَةِ والجَهميَّةِ لها أعراضًا !؟

ولأربابِ المقالاتِ أَغْراضٌ في سُوءِ التَّعبيرِ عن مقالاتِ خُصومِهم وتَخيُّرِهم لها أقبحَ الألفاظِ ، وحُسْنِ التَّعبيرِ عن مقالاتِ أصحابِهم وتَخيُّرِهم لها أحسنَ الألفاظِ ، وأتباعُهُم مَحبوسونَ في قُيُودِ تلكَ العباراتِ ، ليسَ معهم في الحَقيقَةِ سواها ، بل ليسَ مع المَتْبوعينَ غيرُها .

وصاحبُ البَصيرَةِ لا تَهولُهُ تلكَ العباراتُ الهائلَةُ ، بل يُجَرِّدُ المَعنى عنها ، ولا يكسوهُ عبارَةً منها ، ثمَّ يَحْمِلُهُ على مَحَلِّ الدَّليلِ السَّالمِ عن المعارِضِ ، فحينئذٍ يتبيَّنُ لهُ الحقُّ منَ الباطلِ ، والحالي [٢] من العاطلِ .

---

(١) ذكر نحوَها عن أَحمد عبدوسُ في « رسالتِه » عنه (ق ١ / ب) ، كما في « المسائل والرسائل المرويّة عن أَحمد في العقيدةِ » (١ / ٢٧٧) .

(٢) الجِيد الحالي : هو المزيّن بالحُليِّ ، والعاطل : هو الخالي مِن ذلك .

ومرادُ المصنّف مِن هذا المعنى الإشارة إلى مَن معه الحُجَج والأَدلّة ومَن هو خالٍ عنها .

الوجهُ الخامس عَشر : قولُكُم : « مُسْتَنَدُ الاستحسانِ والاستقباحِ التَّدَيُّنُ بالشرائعِ » .

فيقالُ : لا ريبَ أنَّ التَّديُّنَ بالشرائعِ يَقْتَضي الاستحسانَ والاستقباحَ ، ولكنَّ الشرائعَ إنَّما جاءَت بتكميلِ الفِطَرِ وتَقريرِها ، لا بتَحويلها وتَغْييرِها ، فما كان في الفِطْرَةِ مُستَحسنًا جاءَت الشريعَةُ باستحسانِهِ ، فَكَسَتْهُ حُسْنًا إلى حُسْنِهِ ، فصارَ حَسَنًا من الجهتينِ ، وما كانَ في الفِطْرَةِ مُستَقبحًا جاءَت الشريعَةُ باستقباحِهِ فكَسَتْهُ قُبحًا إلى قُبحِهِ ، فصارَ قبيحًا منَ الجهَتينِ.

وأيضًا ؛ فهذه القضايا مُسْتَحْسَنَةٌ ومُسْتَقْبَحَةٌ عندَ مَن لم تَبْلُغْهُ الدَّعوَةُ ، ولم يُقِرَّ بنبوَّةٍ .

وأيضًا ؛ فمجيءُ الرَّسولِ بالأمرِ بحَسَنِها ، والنَّهْيِ عن قَبيحها دليلٌ على نُبُوَّتِهِ ، وعَلَمٌ على رسالتِهِ ، كما قال بَعضُ الصَّحابَةِ وَقَد سُئِلَ عمَّا أوجَبَ إسلامَهُ ؛ فقال : ما أَمَرَ بشيءٍ فقال العَقلُ : ليتَهُ نَهى عنهُ ! ولا نَهى عن شيءٍ فقال العقلُ : ليتهُ أمَرَ بهِ ! فلو كانَ الحُسْنُ والقُبْحُ لم يكُن مَركُوزًا في الفِطَرِ والعقولِ لم يكُن ما أَمَرَ بهِ الرَّسولُ ونَهى عَنهُ عَلَمًا من أعلامِ صِدقهِ .

ومَعلومٌ أنَّ شَرْعَهُ ودينَهُ عندَ الخاصَّةِ من أكبرِ أعلامِ صِدْقهِ وشواهدِ نُبُوَّتهِ ، كما تَقدَّمَ .

الوَجهُ السَّادس عَشر : قولُكُم في مَثاراتِ الغَلَطِ التي يَغْلَطُ الوَهَمُ فيها : « أنَّها ثلاثُ مَثاراتٍ : الأُولى : أنَّ الإنسانَ يُطْلِقُ اسمَ القَبيحِ على ما يُخالِفُ غَرَضَهُ ، وإنْ كانَ يُوافِقُ غَرَضَ غيرِهِ مِن حيثُ إنَّهُ لا يلتفتُ إلى الغيرِ ، فإنَّ كُلَّ طَبْعٍ مَشغوفٌ بنفسهِ فَيَقْضي بالقُبحِ مُطْلَقًا ، فَقَد أصابَ في الحُكْمِ بالقُبحِ ،

وأخطأ في إضافَةِ القُبْحِ إلى ذاتِ الشيءِ ، وغَفَلَ عن كونهِ قَبيحًا لمُخالفَةِ غَرَضِهِ ، وأَخْطأَ في حُكْمِهِ بالقُبْحِ مُطْلَقًا ، ومَنْشَأُهُ عدمُ الالتفاتِ إلى غيرهِ ، فحاصِلُهُ أَمْرانِ :

أحدهما : أنَّهُ إنَّما قَضى بالحُسْنِ والقُبْحِ لموافَقَتهِ غَرَضَهُ ، ومُخالفتهِ .

الثَّاني : أنَّ هذه المُوافقَةَ والمُخالفَةَ ليسَت عامَّةً في حَقِّ كُلِّ شخصٍ وزمانٍ ومكانٍ ، بل ولا في جميعِ أحوالِ الشخصِ » .

هذا حاصلُ ما طوَّلْتُمْ بهِ ، فيقالُ : لا ريبَ أنَّ الحُسْنَ يُوافقُ الغَرَضَ ، والقُبْحَ يُخالِفُهُ ، ولكنّ مُوافقَةَ هذا ومُخالفَةَ هذا لِمَا قامَ بكُلِّ واحدٍ منَ الصِّفاتِ التي أوجَبَت المُخالفَةَ والمُوافقَةَ ، إذْ لو كانا سواءً في نَفْسِ الأمرِ وذاتُهما لا تَقتَضي حُسْنًا ولا قُبْحًا لم يَخْتَصَّ أحدُهما بالمُوافقَةِ والآخرُ بالمُخالفَةِ ، ولم يكُن أحدُهما بما اختَصَّ بهِ أوْلى منَ العَكسِ ! فما لَجَأْتُم إليهِ مِن مُوافقَةِ الغَرَضِ ومُخالفتهِ من أكبرِ الأدلَّةِ على أنَّ ذاتَ الفعلِ مُتَّصِفَةٌ بما لأجلهِ وافَقَ الغَرَضَ وخالَفَهُ ، وهذا كَمُوافَقَةِ الغَرَضِ ومُخالفَتهِ في الطُّعومِ والأغذيَةِ والرَّوائحِ ؛ فإنَّ ما لاءَمَ الإنسانَ ووافَقَهُ مُخالِفٌ بالذَّاتِ وَالوَصْفِ لِمَا نافَرَهُ منها وخالَفَهُ ، ولم تكن تلكَ المُلاءمةُ والمُنافرَةُ لمُجرَّدِ العادَةِ ، بل لِمَا قامَ بالمُلائِمِ والمنافِرِ منَ الصِّفاتِ ؛ ففي الخُبْزِ والماءِ واللَّحْمِ والفاكهَةِ منَ الصِّفاتِ التي اقتَضَتْ مُلاءَمَتها الإنسانَ ما ليسَ في التُّرابِ والحَجَرِ والقَصَبِ والعَصْفِ [1] وغيرِها ، ومَنْ ساوى بينَ الأمرينِ فَقَد كابَرَ حِسَّهُ وعَقْلَهُ .

فهكذا ما لاءَمَ العقولَ والفِطَرَ من الأعمالِ والأحوالِ ، وما خالَفَها هو لِمَا

---

(١) هو دُقاق التِّبْنِ ، أَو ورقُ الزرعِ .

قامَ بكُلٍّ منها مِنَ الصِّفاتِ التي اخْتَصَّت بهِ ، فأَوْجبَ الملاءَمَةَ والمُنافَرَةَ ؛ فمُلاءَمَةُ العَدْلِ والإحسانِ والبِرِّ للعُقولِ والفِطَرِ والحيوانِ لِمَا اخْتصَّت بهِ ذواتُ هذه الأفعالِ مِن أُمورٍ ليست في الظُّلمِ والإساءَةِ ، وليسَت هذه المُلاءَمَةُ والمُنافرَةُ لمُجرَّدِ العادَةِ والتَّديُّن بالشرائعِ ، بل هي أمورٌ ذاتِيَّةٌ لهذه الأفعالِ ، وهذا ممَّا لا يُنْكِرُهُ العَقلُ بَعدَ تَصوُّرِهِ .

الوَجهُ السَّابع عشر : أنَّا لا نُنْكِرُ أنَّ للعادَةِ واختلافِ الزَّمانِ والمكانِ والإضافَةِ والحالِ تأثيرًا في المُلاءَمَةِ والمُنافرَةِ ، ولا نُنْكِرُ أنَّ الإنسانَ يُلائمُهُ ما اعتادَهُ منَ الأغذيَةِ والمساكنِ والملابسِ ، ويُنافِرُهُ ما لم يَعْتَدْهُ منها ، وإنْ كانَ أَشْرَفَ منها وأفضلَ ، ومن هذا إلْفُ الأوطانِ ، وحُبُّ المساكنِ ، والحنينُ إليها ، ولكنْ ؛ هل يلزمُ من هذا أنْ تكونَ المُلاءَمَةُ والمُنافرَةُ كلُّها تَرجعُ إلى الإلْفِ والعادَةِ المُجرَّدَةِ ؟ ومعلومٌ أنَّ هذا ممَّا لا سبيلَ إليهِ ؛ إذ الحُكْمُ على فَرْدٍ جُزئيٍّ مِن أفرادِ النَّوعِ لا يَقْتَضي الحُكْمَ على جميعِ النَّوعِ، واستلزامُ الفَردِ المُعيَّنِ مِنَ النَّوعِ لِلازِمٍ مُعَيَّنٍ لا يَقتَضي استلزامَ النَّوعِ لهُ، وثبوتُ خاصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ للفَردِ الجُزئيِّ لا يَقْتَضي ثُبوتَها للنَّوعِ الكلِّي .

الوَجهُ الثَّامن عَشر : أنَّ غايَةَ ما ذَكَرتُم مِن خطإِ الوَهَمِ في اعتقادهِ إضافَةَ القُبْحِ إلى ذاتِ الفعلِ ، وحكمهِ بالاستقباحِ مُطْلَقًا ممَّا قَد يَعْرِضُ في بَعضِ الأفعالِ ، فهَل يَلْزَمُ من ذلكَ أنَّهُ حيثُ قَضى بهاتينِ القضيَّتينِ يكونُ غالطًا بالنِّسبَةِ إلى كلِّ فعلٍ ؟ ونَحنُ إنَّما عَلِمْنا غَلَطَهُ فيما غَلِطَ فيهِ لقيامِ الدَّليلِ العقليِّ على غَلَطِهِ ، فأمَّا إذا كانَ الدَّليلُ العقليُّ مُطابِقًا لِحُكْمِهِ ، فمنْ أينَ لكُم الحُكْمُ بغلطهِ ؟!

فإنْ قُلتُم : إذا ثَبَتَ أنَّهُ يَغْلَطُ في حُكْمٍ ما لم يكُن حُكْمُهُ مَقبولًا ، إذ لا ثِقَةَ بحُكمِهِ !

قُلْنا : إذا جَوَّزْتُم أَن يكونَ في الفِطرَةِ حاكمانِ - حاكمُ الوَهَمِ وحاكمُ العَقلِ - ونسبتُم حُكْمَ العَقلِ إلى حُكمِ الوَهمِ ، وقُلتُم في بَعضِ القضايا التي يَجْزِمُ العَقلُ بها : هي من حُكْمِ الوَهمِ ! لم يَبقَ لكُم وُثوقٌ بالقضايا التي يَجزمُ بها العَقلُ ، ويَحْكُمُ بها ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ مُستندُها حُكمَ الوَهَمِ ، لا حُكْمَ العَقلِ ، فلا بدَّ لكُم منَ التَّفريقِ بينهما ولا بدَّ للتفريقِ أن تكونَ قضاياهُ ضَروريَّةً ابتداءً وانتهاءً .

وإذا جَوَّزْتُم أن يكونَ بَعضُ القضايا الضَّروريَّةِ وَهْمِيَّةً لم يَبْقَ لكُم طريقٌ إلى التَّفريقِ .

الوَجهُ التَّاسع عَشر : أنَّ هذا الذي فَرَضْتُموهُ فيمَنْ يَستَقْبِحُ شيئًا لِمُخالفَةِ غَرضهِ ويَستحسِنُهُ لموافقَةِ غَرضهِ أو بالعَكسِ ! إنَّما مَورِدُهُ الحَسَناتُ غالبًا كالمآكلِ والملابسِ والمساكنِ والمناكحِ ؛ فإنَّها بِحَسَبِ الدَّواعي والمُيولِ والعوائدِ والمُناسباتِ ، فهي إنَّما تكونُ في الحَرَكاتِ ، وأمَّا الكُلِّيَّاتُ العَقليَّةُ فلا تَكادُ تُعارِضُ تلكَ ، فلا يكونُ العَدْلُ والصِّدْقُ والإحسانُ حَسَنًا عندَ بَعضِ العُقولِ قَبيحًا عندَ بَعضها ، كما يكونُ اللونُ أسودَ مُشتَهىً حَسَنًا مُوافِقًا لبَعضِ النَّاسِ ، مَبغوضًا مُستَقْبَحًا لِبَعْضِهم .

ومَن اعْتَبَرَ هذا بهذا فَقَد خَرَجَ واعتَبَرَ الشيءَ بما لا يصحُّ اعتبارُهُ بهِ .

ويؤيِّدُ هذا الوَجهُ التَّالي :

الوَجهُ العشرون : أنَّ العقلَ إذا حَكَمَ بِقُبْحِ الكَذِبِ والظُّلمِ والفواحشِ ،

فإنَّهُ لا يَختلِفُ حُكْمُهُ بذلكَ في حَقِّ نَفْسهِ ولا غيرهِ ، بل يعلمُ أنَّ كُلَّ عَقلٍ يَستقبحُها ، وإنْ كانَ يَرتكبُها لحاجتهِ أو جَهْلِهِ ، فلمّا أصابَ في اسْتِقْباحِها أصابَ في نِسْبَةِ القُبْحِ إلى ذاتِها ، وأَصابَ في حُكْمِهِ بقُبْحِها مُطْلَقًا ، ومَن غَلَّطَهُ في بَعْضِ هذه الأحكامِ فهو الغالطُ عليهِ ، وهذا بخلافِ ما إذا حَكَمَ باسْتِحْسَانِ مَطْعَمٍ أو مَلْبَسٍ أو مَسْكَنٍ أو لَوْنٍ ، فإنَّهُ يَعْلَمُ أنَّ غَيْرَهُ يَحْكُمُ باسْتِحْسَانِ غيرِهِ ، وأنَّ هذا مِمَّا يختلفُ باخْتِلافِ العوائدِ والأُمَمِ والأَشْخاصِ فلا يَحْكُمُ بِهِ حُكْمًا كُلِّيًا إلّا حَيْثُ يَعْلَمُ أنَّهُ لا يَختلِفُ كما يحْكُمُ حُكْمًا كُلِّيًا بأنَّ كُلَّ ظمآنَ يَستحسِنُ شُرْبَ الماءِ ما لم يَمْنَعْ منهُ مانعٌ ، وكلَّ مَقْرورٍ (١) يَستحسِنُ لباسَ ما فيهِ دفؤهُ ما لم يَمْنَعْ منهُ مانعٌ ، وكذلكَ كُلُّ جائعٍ يَستحسِنُ ما يَدْفَعُ به سَوْرَةَ (٢) الجوعِ .

فهذا حُكْمٌ كُلِّيٌّ في هذه الأُمورِ المُستَحسنَةِ لا غَلَطَ فيهِ ، مع كونِ المَحسوساتِ عُرْضَةً لاختلافِ النَّاسِ في اسْتِحْسَانِها واسْتِقْباحِها بحسبِ الأَغْراضِ والعوائدِ والإلْفِ ، فما الظَّنُّ بالأُمورِ الكُلِّيَّةِ العقليَّةِ التي لا تَختلفُ ، إنَّما هي نَفْيٌ وإثْباتٌ ؟!

الوَجهُ الحادي والعشرون : قولكُم : « مِن مَثاراتِ الغَلَطِ » إنَّما هو مُخالِفٌ للْغَرَضِ في جَميعِ الأحوالِ إلّا في حالةٍ نادرةٍ ، بل لا يَلْتَفِتُ الوَهَمُ إلى تلكَ الحالَةِ النَّادرَةِ ، بل لا يَخْطُرُ بالبالِ ، فَيَقْضي بالقُبْحِ مُطْلَقًا لاستيلاءِ قُبْحِهِ على قَلْبِهِ ، وذهابِ الحالَةِ النَّادرَةِ عن ذِكْرِهِ ، فَحُكْمُهُ على الكذبِ بأنَّهُ قبيحٌ

---

(١) هو المُصَابُ بالبَرْدِ .

(٢) هي شدتُه .

مُطْلقًا ، وغَفْلَتُهُ عن الكذبِ يُستفادُ بهِ عصمَةُ دمِ نبيٍّ أو وَليٍّ .

وإذا قَضى بالقُبْحِ مُطْلَقًا واستَمرَّ عليهِ مدَّةً ، وتكرَّرَ ذلكَ على سَمْعهِ ولسانهِ انْغَرَسَ في قلبهِ استقباحٌ مُسْتَنِدٌ إلى آخِرِهِ .

فمَضمونُهُ - بعدَ الإطالَةِ - أنَّهُ لو كانَ الكَذِبُ قَبيحًا لذاتهِ لَمَا تَخلَّفَ عنه القُبْحُ ، ولكنَّهُ يتخلَّفُ إذا تَضمَّنَ عِصمَةَ دمِ نَبيٍّ ، ففي هذه الحالَةِ ونَحوِها لا يكونُ قبيحًا ، وهي حالَةٌ نادرَةٌ ، لا تكادُ تَخْطُرُ بالبالِ ، فيَقْضي العقلُ بقُبْحِ الكذبِ مُطْلَقًا ، ويغفلُ عن هذه الحالةِ ، وهي تُنافي حُكْمَهُ بقُبْحهِ مُطْلَقًا ، ثمَّ تُتْرَكُ ، ويَنْشأُ على ذلكَ الاعتقادِ ، فَيَظُنُّ أنَّ قُبْحَهُ لذاتهِ مُطْلَقًا ! وليسَ كذلكَ .

وهذا - بَعدَ تَسْليمهِ - لا يَمْنَعُ كونَهُ قبيحًا لذاتهِ وإنْ تَخلَّفَ القُبْحُ عنهُ لمعارضٍ راجحٍ ، كما أنَّ الاغْتِذاءَ بالميتَةِ والدَّمِ ولحمِ الخنزيرِ يُوْجِبُ نَباتًا خَبيثًا وإنْ تَخلَّفَ عنهُ ذلكَ عندَ المَخْمَصَةِ [(١)] ، كيفَ وقَد بيَّنَّا أنَّ القُبْحَ لا يتخلَّفُ عن الكذبِ أصلًا ، وأمَّا إذا تَضمَّنَ عِصمَةَ وليٍّ فالحَسَنُ إنَّما هو التَّعريضُ .

والصِّدْقُ لا يَقْبُحُ أبدًا ، وإنَّما القَبيحُ الإعْلامُ بهِ ، وفَرْقٌ بينَ الخبرِ والإخبارِ ، فالقُبْحُ إنَّما وَقعَ في الإخْبارِ لا في الخَبَرِ ، ولو سَلَّمْنا ذلكَ كلَّهُ ؛ فَتَخلُّفُ الحُكْمِ العقليِّ لقيامِ مانعٍ أو لفواتِ شرطٍ غيرُ مُستنكرٍ .

فهذه الشبهَةُ مِنْ أضعَفِ الشُّبَهِ ، وحسبُكَ ضَعفًا بحُكمٍ إنَّما يَستندُ إليها وإلى أمثالها .

الوَجهُ الثَّاني والعشرون : أنَّ الوَهمَ قَد سَبَقَ إلى العَكْسِ ، كمَن يَرى شيئًا

---

(١) هي المجاعة .

مَقرونًا بشيءٍ ، فيظنُّ الشيءَ لا محالَةَ مَقرونًا به مُطْلَقًا ، ولا يَدري أنَّ الأخَصَّ أبدًا مَقرونٌ بالأعمِّ ، من غيرِ عَكسٍ .

وتَمثيلُكُم ذلكَ بنَفْرَةِ السَّليمِ منَ الحَبْلِ المُرَقَّشِ ، ونُفورِ الطَّبْعِ عن العَسَلِ إذا شُبِّهَ بالعَذِرَةِ .. إلى آخرِ ما ذكرتُم منَ الأمثالِ ، كنَفرَةِ الطَّبْعِ عن الحَسناءِ ذاتِ الاسمِ القَبيحِ ، ونَفْرَةِ الرَّجُلِ عن البَيتِ الذي فيهِ الميِّتُ ، ونَفْرَةِ كثيرٍ منَ النَّاسِ عن الأقوالِ الصَّحيحَةِ التي تُضافُ إلى مَن يُسيؤونَ الظَّنَّ بهم ؛ فَنَحنُ لا نُنْكِرُ أنَّ لِلْوَهمِ تأثيرًا في النُّفوسِ وفي الحُبِّ والبُغْضِ ، بل هو غالبٌ على أكثرِ النُّفوسِ في كثيرٍ من الأحوالِ ، ولكنْ إذا سُلِّطَ عليهِ العَقلُ الصَّريحُ تبيَّنَ غَلَطُهُ ، وأنَّ ما حكَمَ بِهِ إنَّما هو مَوْهومٌ لا مَعْقولٌ :

كما إذا سُلِّطَ العَقلُ الصَّريحُ والحِسُّ على الحَبْلِ المُرَقَّشِ تبيَّنَ أنَّ نَفْرَةَ الطَّبْعِ عنهُ مُستندُها الوَهَمُ الباطلُ .

وكذلكَ إذا سُلِّطَ الذَّوْقُ والعَقلُ على العَسَلِ تبيَّنَ أنَّ نَفْرَةَ الطَّبْعِ عنهُ مُستندُها الوَهَمُ الكاذبُ .

وإذا تأمَّلَ الطَّرْفُ محاسنَ الجميلَةِ البَديعَةِ الجمالِ تبيَّنَ أنَّ نَفْرَتَهُ عنها لقُبْحِ اسمِها وَهَمٌ فاسدٌ .

وإذا سُلِّطَ العَقلُ الصَّريحُ على الميِّتِ تَبيَّنَ أنَّ نَفرَةَ الرَّجلِ عنهُ لِتَوَهُّمِ حَركتهِ وثَوَرانهِ خيالٌ باطلٌ ووهمٌ فاسدٌ ... وهكذا نظائرُ ذلكَ .

أفتَرى يلزمُ من هذا أنَّا إذا سَلَّطْنا العَقلَ الصَّريحَ على الكذبِ ، والظُّلمِ ، والفواحشِ ، والإساءَةِ إلى النَّاسِ ، وكُفرانِ النِّعَمِ ، وضَرْبِ الوالدينِ ، والمبالغَةِ في إهانتِهما وسبِّهما ، وأمثالِ ذلكَ تبيَّنَ أنَّ حُكْمَهُ بقُبْحِها وَهَمٌ منهُ ليكونَ نَظيرَ ما

ذكرتُم من الأمثلَةِ ؟! وهل في الاعتبارِ أفسَدُ من اعتبارِكُم هذا ؟ فإنَّ الحُكْمَ فيما ذكرتُم قَد تبيَّنَ بالعَقلِ الصَّريحِ والحسِّ أنَّهُ حكمٌ وهميٌّ ونَحنُ لا نُنازِعُ فيهِ ولا عاقلٌ لأنَّا إن سلَّطنا عليهِ العَقلَ والحِسَّ ظَهَرَ أنَّ مُستندَهُ الوَهَمُ ، وأمَّا في القضايا التي رُكِّبَ في العُقولِ والفِطرِ حُسْنُها وقُبْحُها فإنَّا إذا سَلَّطْنا العَقلَ الصَّريحَ عليها لم يَحكُم لها بخلافِ ما هي عليهِ أبدًا ، إلّا أن يَلجؤوا إلى دبُّوسِ السَّلَّاق [1] ؛ وهو الصِّدقُ المُتضمِّنُ هلاكَ وليٍّ [و] الكذبُ المُتضمِّنِ عصمتَهُ .

وليسَ معكم ما تَصولُونَ به سواهُ ، وَقَد بيَّنَّا حَقيقَةَ الأمرِ فيهِ بما فيهِ كفايَةٌ ، وحتّى لو كانَ الأمرُ فيهما كما ذَكَرتُم قَطْعًا لم يَجُزْ أنْ يَبْطُلَ بهما ما ركَّبهُ اللَّهُ في العقولِ والفِطَرِ وألزَمَها إيَّاهُ التزامًا لا انْفِكَاكَ لها عنهُ مِن استحسانِ الحَسَنِ واستقباحِ القبيحِ ، والحُكْمِ بقُبْحِهِ والتَّفرقَةِ العقليَّةِ التَّابعَةِ لذواتهما وأوصافهما بينهما .

وقَد أنْكَرَ اللَّهُ سبحانهُ على العُقولِ التي جوَّزَتْ أنْ يَجعَلَ اللَّهُ فاعلَ القبيحِ وفاعلَ الحَسَنِ سواءً ، ونزَّهَ نَفسَهُ عن هذا الظَّنِّ وعن نِسبَةِ هذا الحُكمِ الباطلِ إليهِ ، ولولا أنَّ ذلكَ قَبيحٌ عَقلًا لَمَا أَنْكَرَهُ على العُقولِ التي جوَّزَتْهُ ، فإنَّ الإنكارَ إنَّما كانَ يتوجَّهُ عليهم بمُجرَّدِ الشرعِ والخبرِ لا بإفسادِ ما ظنُّوهُ عَقلًا .

ولا يُقالُ : فلو كانَ هذا الحُكْمُ باطلًا قَطعًا لَمَا جَوَّزَهُ أولئكَ العقلاءُ ! لأنَّ هذا احتجاجٌ بعُقولِ أهلِ الشركِ الفاسدَةِ ، التي عابَها اللَّهُ وشَهِدَ عليهم بأنَّهُم لا يَعْقِلُونَ ، وشهدوا على أنفسهم بأنَّهُم لو كانوا يَسْمَعُونَ أو يَعقلونَ ما كانوا في

---

(١) يُقال : لسانٌ مِسْلَقٌ وسَلَّاق . « أَساس البلاغة » (ص ٣٠٥) .
ولعلَّ مُرادَه – واللهُ أَعلم – الكلامُ الملْقَى على عواهنِه ، دون النظر إلى عواقِبِه .

أصحابِ السَّعيرِ ، وهل يُقالُ : إنَّ استحسانَ عبادَةِ الأصنامِ بعقولهم ، واستحسانَ التَّثليثِ والسُّجود للقَمرِ وعبادَةِ النَّارِ وتَعظيمِ الصَّليبِ يدلُّ على حُسنها لاستحسانِ بَعضِ العُقَلاءِ لها !!

فإن قيل : فهذا حُجَّةٌ عليكُم ، فإنَّ عُقولَ هؤلاءِ قَد قَضَتْ بحُسْنِها ، وهي أقبحُ القبائحِ !

قيل : ما مَثَلُنا ومَثَلُكُم في ذلكَ إلّا كَمَثَلِ مَن قال : إذا كانَ الأَحْوَلُ يرى القَمَرَ اثْنَيْنِ لم يَبْقَ لنا وثوقٌ بكونِ صحيحِ الفَمِ إذا ذاقَ الشيءَ المُرَّ يذوقهُ عَذْبًا وحُلْوًا ، وإذا كانَ صاحبُ الفَهمِ السَّقيمِ يَعيبُ القولَ الصَّحيحِ ويَشهدُ ببُطلانهِ لم يَبْقَ لنا وُثوقٌ بشهادَةِ صاحبِ الفَهمِ المُستَقيمِ بصحَّتهِ ... إلى أمثالِ ذلكَ .

فإذا كانَت فِطْرَةُ أُمَّةٍ منَ الأُمَمِ وشِرْذِمَةٍ منَ النَّاسِ وعقولُهم قَد فَسَدَتْ ، فهل يَلْزَمُ من هذا إبطالُ شهادَةِ العُقولِ السَّليمَةِ والفِطَرِ المُستَقيمَةِ ؟!

ولو صحَّ لكُم هذا الاعتراضُ لبَطَلَ استدلالُكُم على كُلِّ منازعٍ لكُم في كلِّ مسألةٍ ، فإنَّهُ عاقِلٌ وقَد شَهِدَ عقلُهُ بها ، بخلافِ قَوْلِكُم !

وكفى بهذا فسادًا وبُطلانًا ، وكفى بردِّ العُقولِ وسائرِ العُقَلاءِ لهُ ، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين .

الوَجهُ الثَّالث والعشرون : قولُكُم : « إنَّ المَلِكَ العظيمَ إذا رأَى مِسْكينًا مُشْرِفًا على الهلاكِ استَحسنَ إنقاذَهُ ، والسَّببُ في ذلكَ دَفْعُ الأذى الذي يَلْحَقُ الإنسانَ مِن رِقَّةِ الجنسيَّةِ وهو طَبْعٌ يَستحيلُ الانفكاكُ عنهُ ... » ، إلى آخرِهِ .

كلامٌ في غايَةِ الفسادِ ؛ فإنَّ مَضمونهُ أنَّ هذا الإحسانَ العَظيمَ والتَّنزُّلَ من مثلِ هذا الملكِ القادرِ إلى الإحسانِ إلى مَجهودٍ مَضرورٍ ، قَد مسَّهُ الضُّرُّ ،

وتَقطَّعَتْ بِهِ الأسبابُ ، وانقَطَعَت به الحِيَلُ ، ليسَ فِعلًا حَسَنًا في نَفْسِهِ ، ولا فَرْقَ عندَ العَقلِ بينَ ذلكَ وَأَنْ يُلقي عليهِ حَجَرًا يُغْرِقُهُ ، وإنَّما مالَ إليهِ طَبْعُهُ لرقَّةِ الجنسيَّةِ ، ولتَصويرِهِ نَفسَهُ في تلكَ الحالِ ، واحتياجهِ إلى مَن يُنْقِذُهُ !

وإلّا فلو جرَّدْنا النَّظَرَ إلى ذاتِ الفعلِ وضَرَبْنا صَفْحًا عن لوازِمِه وما يقترنُ به ويَبْعَثُ عليهِ لم يَقْضِ العقلُ بحُسْنِهِ ، ولم يُفَرِّقْ بينهُ وبينَ إلقاءِ حَجَرٍ عليهِ حتى يُغْرِقَهُ !

هذا قولٌ يَكفي في فَسادِهِ مُجرَّدُ تَصوُّرِهِ ، وليسَ في المُقدِّماتِ البَديهيَّةِ ما هو أَجْلى وأوضحُ من كونِ مثلِ هذا الفعلِ حَسَنًا لذاتِهِ حتى يُحْتَجَّ بها عليهِ ؛ فإنَّ الاحتجاجَ إنَّما يكونُ بالأوضحِ على الأخفى ، فإذا كانَ المَطلوبُ المُسْتَدَلُّ عليهِ أوضحَ منَ الدَّليلِ كانَ الاستدلالُ عناءً وكُلْفَةً ، ولكنْ تَصَوُّرُ الدَّعوى ومقابلتُها تَصويرًا مُجرَّدًا يعرضانِ على العُقولِ التي لم يَسْبِق إليها تَقليدُ الآراءِ ولم يَتَواطَأْ عليها ويتلقَّاها صاغِرٌ عن كابرٍ ، وولدٌ عن والدٍ حتى نَشَأَتْ معها بنشأتها ، فهي تَسعى في نُصرتِها بما دبَّ ودَرَجَ منَ الأدلَّةِ لاعتقادِها - أوَّلًا - أنَّها حقٌّ في نَفسِها لإحسانها الظَّنَّ بأربابها ، فلو تَجرَّدَت مِنْ حُبِّ مَن وَالَتْهُ وبُغْضِ مَن خالَفَتْهُ ، وجرَّدَتِ النَّظَرَ ، وصابرَتِ العلمَ ، وتابعَت المَسيرَ في المسألةِ إلى آخرِها لأَوْشَكَ أنْ تعلمَ الحقَّ منَ الباطلِ ، ولكنْ : حُبُّكَ الشيءَ يُعمي ويصمُّ [1] .

---

(١) أوردَه أَبو عُبيد القاسمُ بن سلّام في « الأَمثال » (ص ٣٢٠ - بشرح البكري) قائلًا : « ومِن ذمِّهم الهوى قولُهم : حُبُّكَ الشيءَ يُعمي ويُصمُّ » ، وهذا يُروى عن أَبي الدرداء .
فقال البكريُّ : بل هو مرفوعٌ إلى النبيِّ ﷺ .
وقال أَبو العتاهِيَة في معناه :

المرءُ يَعْمَى عمَّن يُحِبُّ فإنْ أَقْصَرَ شيئًا عَمّا به أَبْصَرْ =

والنَّاظرُ بعَينِ البُغْضِ يَرى المحاسنَ مُساوئَ ، هذا في إدراكِ البَصَرِ مع ظهورهِ ووضوحهِ ، فكيفَ في إدْراكِ البَصيرَةِ ، لا سيَّما إذا صادَفَ مُشْكِلًا ، فهذه بليَّةُ أكثرِ العالَمِ .

فإنْ تَنجُ مِنْها من ذي عَظيمَةٍ وإلّا فإنِّي لا إخالُكَ ناجِيا

الوَجهُ الرَّابعُ والعشرون : أنَّ اقْتِرانَ هذه الأُمورِ التي ذكرتُموها من رِقَّةِ الجنسيَّةِ وتصوُّرِ نَفسهِ بصورَةِ مَن يريدُ إنقاذَهُ ونَحوِها هي أُمورٌ تَقترنُ بهذا الإحسانِ ، فيقوى الباعثُ عَلى فعلِهِ ، ولا يُوْجِبُ تَجَرُّدَهُ عن وَصفٍ يَقتَضي حُسْنَهُ ، وأن لا يكونَ ذاتُهُ مَقتَضيَةً لحُسنهِ ، وإن اقترَنَ بفاعلِ هذه الأمورِ .

وما مَثَلُكُم في ذلكَ إلّا كمثلِ مَن قالَ : إنَّ تناوُلَ الأطعمَةِ والأغذيَةِ والأدويَةِ ليسَ حَسَنًا لذاتهِ ! فإنَّهُ يَقترنُ بتناوُلها من لذَّةِ المِرَّةِ [1] لفمِ المَعِدَةِ ما يُوجِبُ نزوعَها إلى طَلَبِ الغذاءِ لقيامِ البُنيَةِ ، وكذلكَ الأدويَةُ وغيرُها .

ومَعلومٌ أنَّ هذه البواعثَ والدَّواعي وأسبابَ الميولِ لا يُنافي الاقتضاءَ الذَّاتيَّ وقيامَ الصِّفاتِ التي تَقْتَضي الانتفاعَ بها ، فكذلكَ تلكَ البواعثُ والدَّواعي

= أَقولُ : رواه أَحمد (٦ / ٤٥٠) وأَبو داود (٥١٣٠) والبخاريُّ في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ١٧٢) والفَسَويُّ في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٣٢٥) والطبرانيُّ في « مسند الشاميِّين » (١٤٥٤) و (١٤٦٨) والدولابيّ في « الكُنى » (١ / ١٠١) عن أَبي الدرداء مرفوعًا ، وفي سندِه أَبو بكر بن أَبي مريم .

ورواه أَحمد (٥ / ١٩٤) والبخاريّ في « تاريخه » (٢ / ١ / ١٧٢) موقوفًا على أَبي الدرداء .

« وهو أَشبه » كما قال السيوطيّ في « الدرر المنتثرة » (رقم : ١٨٦) ، ومالَ إِليه شيخُنا في « الضعيفة » (١٨٦٨) .

(١) هي المِزاج .

وأسبابُ الميولِ التي تَحْصُلُ لفاعلِ الإحسانِ ، ومُنْقِذِ الغريقِ والحريقِ ، وما يُنجي الهالكَ ؛ لا يُنافي ما عليهِ هذه الأفعالُ في ذواتِها من الصِّفاتِ التي تَقْتَضي حُسْنَها وقُبْحَ أضدادِها .

الوَجهُ الخامسُ والعشرون : قولُكُم : « أنَّهُ يُقَدِّرُ نَفسهُ في تلكَ الحالِ ، وتَقديرُهُ غيرَهُ مُعْرِضًا عن الإنقاذِ ، فيَستقبِحُهُ منهُ لمُخالفتهِ غَرَضَهُ فيَدفعُ عن نَفسهِ ذلكَ القُبْحَ المُتوهَّمَ » !

فيقال : هذا القُبْحُ المتوهَّمُ إنَّما نَشَأَ عن القُبحِ المُحقَّقِ في تركِ الإحسانِ إليهِ مع قُدرتهِ عليهِ وعدمِ تضرُّرِهِ بهِ ، فالقُبْحُ مُحقَّقٌ في تركِ إنقاذهِ ، ومُتَوَهَّمٌ في تَصويرهِ نَفسَهُ بتلكَ الحالِ وعَدمِ إنْقاذهِ غَيْرَهُ لهُ فلولا تلكَ الحقيقَةُ لم يَحكُم العقلُ بهذا القُبْحِ المَوهومِ ، وكَوْنُ الإنقاذِ مُوافقًا للغَرَضِ وتَرْكُهُ مُخالفًا لهُ لا يَنفي أن يكونَ في ذاتهِ حَسَنًا وقبيحًا مُلائمًا وافقَ الغَرَضَ أو خالفهُ لِما اتَّصَفَتْ به ذاتُهُ منَ الصِّفاتِ المُقْتَضِيَةِ لهذه الموافقَةِ والمُخالفَةِ .

الوَجهُ السَّادسُ والعشرون : « قولُكُم فلو فَرَضَ هذا في بَهيمَةٍ أو شَخْصٍ لا رِقَّةَ فيه فيَبقى أمرٌ آخَرُ وهو طلبُ الثَّناءِ على إحسانهِ » !

فيقالُ : طلبُ الثَّناءِ يَقتَضي أنَّ هذا الفِعْلَ مِمَّا يتعلَّقُ بهِ الثَّناءُ ، وما ذاكَ إلّا لأنَّهُ في نَفسهِ على صفَةٍ تَقْتَضي الثَّناءَ على فاعلِهِ ، ولو كانَ هذا الفِعْلُ مُساويًا لضدِّهِ في نَفسِ الأمرِ لم يتعلَّقِ الثَّناءُ بهِ والذَّمُّ بضدِّهِ ، وفِعْلُهُ لِتَوَقُّعِ الثَّناءِ لا يَنْفي أن يكونَ على صفَةٍ لأجلها استحَقَّ فاعلُهُ الثَّناءَ ، بل هو باقتضاءِ ذلكَ أَوْلى من نفيهِ .

الوَجهُ السَّابعُ والعشرون : قولُكُم : « فإنْ فَرَضَ في موضعٍ يَستحيلُ أنْ

يُعلمَ فيَبقى ميلٌ وتَرجيحٌ يُضاهي نَفْرَةَ طبْعِ السَّليمِ عن الحَبْلِ ، وذلكَ أنَّهُ رأَى هذه الصُّورَةَ مَقرونَةً بالثَّناءِ فَيَظُنُّ أنَّ الثَّناءَ مَقرونٌ بها بكلِّ حالٍ ، كما أنَّهُ لمّا رأَى الأذى ، مَقرونًا بصورَةِ الحَبْلِ ، وطَبْعُهُ ينفُرُ عن الأذى فينفُرُ عن المقرونِ بهِ ، فالمقرونُ باللذيذِ لذيذٌ ، والمَقرونُ بالمكروهِ مَكروهٌ » !

فيُقالُ : يا عَجبًا ! كيفَ يُرَدُّ أعظمُ الإحسانِ الذي فَطَرَ اللَّهُ عُقولَ عبادِهِ وفِطَرَهم على إحسانِهِ ! حتى لو تَصوَّرَ نُطْقَ الحيوانِ البَهيمِ لَشَهِدَ باستحسانِهِ ؛ إلى مُجرَّدِ وَهَمٍ وخيالٍ فاسدٍ يُشْبهُ نفْرةُ طَبعِ الرَّجُلِ السَّليمِ عن حَبْلٍ مُرَقَّشٍ !

فتأمَّلْ كيفَ يَحملُ نُفْرَةُ الآراءِ المُتقلَّدَةِ وبُغْضُ مُخالفتِها على أمثالِ هذه الشُّنْعِ [1] !

وهل سوَّى اللَّهُ سبحانهُ في العُقولِ والفِطَرِ بينَ إنقاذِ الغَريقِ والحريقِ ، وتَخْليصِ الأسيرِ من عَدُوِّهِ ، وإحياءِ النُّفوسِ ، وبينَ نَفْرَةِ طَبعِ السَّليمِ عن حبلٍ مُرقَّشٍ لِتَوَهُّمهِ أنَّهُ حَيَّةٌ !؟

وَقَد كانَ مُجرَّدُ تصوُّرِ هذه الشبهَةِ كافيًا في العلمِ ببُطلانها ، ولكنَّنا زِدْنا الأمرَ إيضاحًا وبيانًا .

الوَجهُ الثَّامن والعشرون : قولُكُم : « الإنسانُ إذا جالَسَ مَنْ عَشِقَهُ في مكانٍ ، فإذا انتَهى إليهِ أَحَسَّ في نَفْسهِ تفرقَةً بينَ ذلكَ المكانِ وغيرِهِ » ! واستشهادكُم على ذلكَ بقولِ الشاعر :

أمُرُّ على الدِّيارِ ديار ليلى ....

---

(١) مفردها شَنْعاء ، وهي الأَفعال القبيحة بالغةُ القُبْح .

وقولِه :

وحبَّبَ أَوطانَ الرِّجالِ إليهِمُ ....

فيُقال : لا ريبَ أنَّ الأمرَ هكذا ، ولكنْ هل يلزمُ من هذا استواءُ الصِّدقِ والكذبِ في نَفسِ الأمرِ ؟ واستواءُ العَدلِ والظُّلمِ والبِرِّ والفُجور والإحسانِ والإساءَةِ ؟ بل هذا المثالُ نَفسُهُ حُجَّةٌ عليكُم ، فإنَّهُ لمْ يَمِلْ بطَبعهِ إلى ذلكَ المكانِ مع مُساواتهِ لجميعِ الأمكنَةِ عندهُ ، وكذلكَ حَنينُهُ إلى وطنهِ ومحبَّتُهُ لهُ ، وكذلكَ حنينُهُ إلى إلْفهِ منَ النَّاسِ وغيرهم ؛ فإنَّ هذا لا يَقَعُ منهُ مع تساوي تلكَ الأماكنِ والأشخاصِ عندَهُ ، بل لظنِّهِ اختصاصَها بأُمورٍ لا توجَدُ في سواها ، فترتَّبَ ذلكَ الحُبُّ والميلُ على هذا الظَّنِّ .

ثمَّ لهُ حالان :

أحدُهما : أن يكونَ كما ظنَّهُ ، بل ذلكَ المكانُ أو الشخصُ مُساوٍ لغيرهِ ، وربَّما يكونُ غيرُهُ أكمَلَ منهُ في الأوصافِ التي تَقْتَضي حُبَّهُ والمَيلَ إليهِ ، فهذا إذا سُلِّطَ العَقلُ الحَسَنُ على سببِ ميلهِ وحُبِّهِ عَلِمَ أنَّهُ مُجرَّدُ إلْفٍ أو عادَةٍ أو تَذَكُّرٍ أو تَخيُّلٍ .

وهذا الوَهمُ مُستنِدٌ إلى ما تَقرَّرَ في العَقلِ مِن أنَّ اختصاصَ الحُبِّ والميلِ بالشيءِ دونَ غيرهِ لِمَا اختَصَّ بهِ منَ الصِّفاتِ التي اقتَضَتْ ذلكَ ، وكذلكَ تعلُّقُ النَّفْرَةِ والبُغضِ بهِ ، ثمَّ تَغَلُّبُ الوَهمِ حتى يَتَخيَّلَ تلكَ الصِّفاتِ بائنةً [1] عن المَحَلِّ ، وليسَت فيهِ ، بل يكونُ المَحَلُّ مُقارِنًا تلكَ الصِّفاتِ ، فَيُحِبُّ ويُبْغِضُ لأجلِ تلكَ المُفارقَةِ ، فمُقارنُ المَحبوبِ مَحبوبٌ ، ومُقارنُ المكروهِ مَكروهٌ ،

---

(١) كذا في المطبوع ، وفي « الأصل » : باللهِ !

كقوله :

وما حُبُّ الدِّيارِ شغَفْنَ قَلبْي ولكنْ حُبُّ مَن سَكَنَ الدِّيارا (١)

وقولِ الآخرِ :

إذا ذَكروا أوطانَهُم ذَكَّرَتْهُموا عُهودًا جَرَتْ فيها فَحَنُّوا لذالِكا

الوَجهُ التَّاسعُ والعشرون : قولكُم : « إنَّ الصَّبرَ على السَّيفِ في تَركِ كلمَةِ الكُفرِ لا يَستحسِنُهُ العقلاءُ لولا الشرعُ ، بل ربَّما استَقْبَحُوهُ ، إنَّما يُستَحسنُ الثَّوابُ أو الثَّناءُ بالشجاعَةِ ، وكذلكَ بالصَّبرِ على حِفْظِ السرِّ والوفاءِ بالعَهدِ ، لِمَا في ذلكَ من المصالحِ ، فإنْ فُرِضَ حيثُ لا ثناءَ فيهِ فَقد وُجِدَ مَقرونًا بالثَّناءِ ، فيَبقى ميلُ الوَهمِ المَقرونِ » !

فَيُقال لكُم : استحسانُ الشرعِ لهُ مُطابقٌ لاستحسانِ العَقلِ ، لا مُخالفٌ ، وكذلكَ انتظارُ الثَّوابِ بِهِ ؛ وهو حُسْنُهُ في نَفسهِ .

وكذلكَ المصالحُ المُترتِّبَةُ على حفظِ السرِّ والوَفاءِ بالعَهدِ هي لِمَا قامَ بذواتِ هذه الأفعالِ منَ الصِّفاتِ التي أوجبَت المصالحَ ، إذ لو ساوَتْ غَيْرَها لم تكُن باقتضاءِ المَصلحَةِ أولى منها .

وقولُكُم : « أنَّهُ إذا فُرِضَ حيثُ لا ثناءَ يَنفي ميلَ الوَهَمِ للمُقارَنَةِ ، فَقَد تَقدَّمَ أنَّ هذا الميلَ تَبَعٌ للحقيقَةِ ، وأنَّهُ يَستحيلُ وجودُهُ في فعلٍ لا تَقْتَضي ذاتُهُ المَصلحَةَ والاستحسانَ ، وأنَّ حُصولَ الوَهمِ المُقارنِ تبعٌ للحقيقَةِ الثَّابتَةِ لاستحالَةِ حصولِ هذا الوَهمِ في فعلٍ لا تكونُ ذاتُهُ مَنشَأً للأمرِ المَوهومِ ، فَيَتَوَهَّمُ الذِّهْنُ حيثُ تَنتفي الحقيقَةُ .

---

(١) هو مِن مشهور شعر قيس بن المُلوَّح ، كما في « ديوانِه » (ص ١٧٠) .

الوَجهُ الثَّلاثون : قولُكُم : « أَنَّ مَن عَرَضَتْ لهُ حاجَةٌ ، وأمْكَنَ قضاؤها بالصِّدقِ والكذبِ وأنَّهُ إنَّما يُؤْثِرُ الصِّدقَ لأنَّهُ وَجَدَهُ مَقرونًا بالثَّناءِ ، فهو يُؤْثِرهُ لِمَا يقترنُ به منَ الثَّناءِ » !

فجوابهُ أيضًا ما تَقدَّمَ ، وأنَّ اقترانَهُ بالثَّناءِ لِمَا اختصَّ بهِ منَ الصِّفاتِ التي اقتَضَتِ الثَّناءَ على فاعلِهِ ، كيفَ والكذبُ مُتضَمِّنٌ لفسادِ نُظُمِ العالَمِ ، ولا يُمكن قيامُ العالَمِ عليه ، لا في معاشِهم ، ولا في معادِهم ، بل هو مُتَضَمِّنٌ لفسادِ المعاشِ والمعادِ .

ومفاسدُ الكذبِ اللازمَةُ لهُ مَعلومَةٌ عندَ خاصَّةِ النَّاسِ وعامَّتهم ، كيفَ وهو مَنْشَأُ كُلِّ شرٍّ ، وفسادُ الأعضاءِ لسانٌ كذوبٌ ! **وكم قَد أُزيلَتْ بالكذبِ من دُولٍ وممالكَ** [١] ، **وخَرِبَتْ بهِ من بلادٍ** ، واستُلِبَتْ بهِ من نِعَمٍ ، وتعطَّلَتْ بهِ من معايشَ ، وفَسَدَتْ بهِ مصالحُ ، وغُرِسَت بهِ عداواتٌ ، وقُطِّعَتْ به مودَّاتٌ ، وافتَقَرَ به غنيٌّ ، وذلَّ بهِ عَزيزٌ ، وهُتِكَت بهِ مَصُونَةٌ ، ورُميَتْ بهِ مُحْصَنَةٌ ، وخَلَت بهِ دُورٌ وقصورٌ ، وعُمِّرَتْ بهِ قبورٌ ، وأُزيلَ بهِ أُنْسٌ واستُجلبَتْ بهِ وَحْشَةٌ ، وأُفسِدَ بهِ بينَ الابنِ وأبيهِ ، وغاضَ [٢] بينَ الأخِ وأخيهِ ، وأحالَ الصَّديقَ عدُوًّا مُبينًا ، وردَّ الغنيَّ العَزيزَ ذليلًا مسكينًا ، وكم فرَّقَ بينَ الحبيبِ وحبيبهِ ، فأفسَدَ عليهِ عِيشتَهُ ، ونغَّصَ عليهِ حياتَهُ ! وكم جَلَا عن الأوطانِ ! وكم سوَّدَ من وُجوهٍ وطمسَ من نورٍ ، وأعمى من بَصيرَةٍ ، وأفسَدَ من عَقلٍ ، وغيَّرَ من فِطرَةٍ ، وجَلَبَ

---

(١) والسياسةُ (الميكافيليَّةُ) المُعاصرةُ لُبُّها الكذبُ ، ولُبابُها الخِداعُ !!

(٢) أَيْ : قلَّت صِلتُهما ونَقَصَتْ .

مِن مَعَرَّةٍ ، وقُطِّعَتْ بِهِ السُّبُلُ ، وعَفَت [١] بِهِ معالمُ الهدايَةِ ، ودَرَسَتْ [٢] به من آثارِ النُّبوَّةِ ، وخفيَت به من طُرُقِ الرَّشادِ ، وتعطّلت به مِن مصالحِ العبادِ في المعاشِ والمعادِ !

وهذا وأضعافُهُ ذَرَّةٌ من مفاسدِهِ ، وجناحُ بَعوضَةٍ من مضارِّهِ ومصالحِهِ ، أَلَا فما يَجْلبُهُ منَ غَضَبِ الرَّحمنِ ، وحِرمانِ الجِنانِ ، وحُلولِ دارِ الهوانِ أعظمُ من ذلكَ ، وهل مُلئت الجحيمُ إلّا بأهلِ الكذبِ ، الكاذبينَ على اللّهِ ، وعلى رسولِهِ وعلى دينِهِ ، وعلى أوليائِهِ ، المُكذِّبينَ بالحقِّ حَمِيَّةً وعصبيَّةً جاهليَّةً ؟! وهل عُمِّرَتِ الجِنانُ إلّا بأهلِ الصِّدقِ ، الصَّادقينَ المُصدِّقينَ بالحقِّ ؛ قال تعالى : ﴿ فَمَنْ أظلَمُ مِمَّن كَذَبَ على اللهِ وكَذَّبَ بالصِّدْقِ إذ جاءَهُ أليسَ في جهنَّمَ مَثوىً للكافرينَ والذي جاءَ بالصِّدقِ وصدَّقَ بهِ أولئكَ هُمُ المُتَّقونَ لهم ما يشاؤونَ عندَ ربِّهم ذلكَ جزاءُ المُحسنين ﴾ [الزمر : ٣٢ - ٣٤] .

وإذا كانَت هذه حالَ الكذبِ والصِّدقِ ، أَفليس مِن أبطلِ الباطلِ دَعوى تَساويهما ، وأنَّ العَقْلَ إنَّما يُؤْثِرُ الصِّدقَ لِتَوَهُّمِ اقترانهِ بالثَّناءِ ، وإنَّما يَتَجَنَّبُ الكذبَ لتوهُّمِ اقترانهِ بالقُبْحِ كتوهُّمِ اقترانِ اللَّسعِ في الحَبْلِ المُرَقَّشِ ، وردُّ استقباحِ هذه المفاسدِ والمقابحِ التي لا أَقْبَحَ منها إلى مُجَرَّدِ وَهَمٍ باطلٍ شِبْهِ نَفْرَةِ الطَّبعِ عن الحَبلِ المُرَقَّشِ ؟!

ونَفْسُ العلمِ بهذه المقالَةِ كافٍ في الجَزْمِ ببُطلانها .

ولو ذَهَبْنا نُعدِّدُ قبائحَ الكذبِ النَّاشئةَ من ذاتِهِ وصفاتِهِ لزادَتْ على الألفِ ،

---

(١) انْمَحَتْ .

(٢) ذَهَبَتْ وزالتْ .

وما من عاقلٍ إلّا وعندَهُ العلمُ ببَعضِ ذلكَ علمًا ضروريًّا مَركوزًا في فِطْرتهِ ، فما سوَّى اللَّهُ بيْنَهُ وبيْنَ الصِّدقَ أبدًا .

وَدَعوى استوائهما كدَعوى استواءِ النُّورِ والظُّلمَةِ ، والكُفرِ والإيمانِ ، وخَرابِ العالمِ وإهلاكِ الحَرثِ والنَّسلِ وعمارتهِ ، بل كدَعوى استواءِ الجوعِ والشِّبَعِ ، والرِّيِّ والظَّمَأِ ، والفَرَحِ والغمِّ ، وأنَّهُ لا فَرقَ عندَ العَقلِ بينَ علمهِ بهذا وهذا !

الوَجهُ الحادي والثَّلاثونَ : قولُكُم : « الصِّدقُ والكذبُ متُنافيانِ ، ومنَ المُحالِ تَساوي المُتنافِيَيْنِ في جميعِ الصِّفاتِ ... » إلى آخرهِ !

إقرارٌ منكُم بالحقِّ ، ونَقضٌ لما أصَّلْتُموهُ ، فإنَّهما إذا كانا مُتنافِيَيْنِ ذاتًا وصفاتًا لم يَرْجعِ الفَرْقُ بينهما استحسانًا واستقباحًا إلى مُجَرَّدِ العادَةِ والمَنشأِ والمَرْبىٰ أو مُجرَّدِ التَّديُّنِ بالشرائعِ ، بل يكونُ مرجعُ الفَرْقِ إلى ذاتِهما ، وأنَّ ذاتَ هذا مُقتَضِيةٌ لحُسْنهِ ، وذاتَ هذا مُقتضيَةٌ لقُبحهِ ، وهذا هو عينُ الصَّوابِ ، لولا أنَّكُم لا تَثبُتُونَ عليهِ ، وتُصرِّحونَ بأنَّ الفَرْقَ بينهما سببُهُ العادَةُ والتَّربيَةُ والمنشأُ ، والتَّديُّنُ بشرائعِ الأنبياءِ ، حتى لو فُرِضَ انتفاءُ ذلكَ لم يُؤْثِرِ الرَّجلُ الصِّدقَ على الكذبِ ، وهل في التَّناقضِ أقبحُ من هذا ؟

الوَجهُ الثَّاني والثَّلاثون : قولُكُم : « إنَّ غايَةَ هذا أنْ يدلَّ على قُبْحِ الكذبِ وحُسنِ الصِّدقِ شاهدًا ، ولا يلزمُ منهُ حُسْنُهُ وقُبحهُ غائبًا إلّا بطريقِ قياسِ الغائبِ على الشاهدِ ، وهو باطلٌ لوضوحِ الفَرْقِ ، واستنادُكُم في الفَرْقِ إلى ما ذكرتُم مِن تَخليَةِ اللَّهِ بينَ عبادهِ يموجُ بَعضُهُم في بَعضٍ ظُلمًا وإفسادًا ، وقُبْحُ ذلكَ شاهدٌ » !

فياللَّهِ العَجَبُ ! كيفَ يُجَوِّزُ العَقلُ التزامَ مَذهبٍ مُلتزمٍ معهُ جوازُ الكذبِ على ربِّ العالمينَ وأصدقِ الصَّادقينَ ؟! وأنَّهُ لا فَرْقَ أصلًا بالنِّسبَةِ إليهِ بينَ الصِّدقِ والكذبِ ، بل جوازُ الكذبِ عليهِ - سبحانهُ وتعالى عمَّا يقولونَ عُلُوًّا كبيرًا - كجوازِ الصِّدقِ ، وحُسْنُهِ كحُسنهِ ! وهل هذا إلّا من أعظمِ الإفكِ والباطلِ ؟! ونِسْبتُهُ إلى اللَّهِ تعالى جوازًا كَنِسْبَةِ ما لا يليقُ بجلالهِ إليهِ منَ الوَلدِ والزَّوجَةِ والشريكِ ، بل كنسبةِ أنواعِ الظُّلمِ والشرِّ إليهِ جوازًا ؛ تعالى اللَّهُ عن ذلكَ علوًّا كبيرًا : ﴿ فَمَن أصْدَقُ منَ اللهِ حَديثًا ﴾ [النساء : ٨٧]، ﴿ ومَن أصدَقُ مِنَ اللهِ قيلًا ﴾ [النساء : ١٢٢] .

وهل هذا الإفكُ المُفتَرى إلّا رافعٌ لِلْوُثوقِ بأخبارهِ ووَعْدهِ ووَعيدهِ ، وتَجْويزٌ عليهِ وعلى كلامهِ ما هو مِن أقبحِ القبائحِ التي يَتَنَزَّهُ عنها بَعضُ عَبيدهِ ، ولا يَليقُ به فَضلًا عنهُ سبحانهُ ، فلو التزمتُم كلَّ إلزامٍ بلُزومِ مُسمَّى الحُسنِ والقُبحِ العَقليَّينِ لكانَ أسهَلَ من التزامِ هذا الإدِّ [1] التي تكادُ السَّمواتُ يتفطَّرنَ منهُ وتَنشقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبالُ هدًّا .

ولا نِسبَةَ في القُبحِ بينَ الوَلَدِ والشريكِ والزَّوجَةِ وبينَ الكذبِ ، ولهذا فَطَرَ اللَّهُ عُقولَ عبادهِ على الإِزْراءِ والذَّمِّ والمَقْتِ للكاذبِ دونَ مَن لهُ زوجَةٌ وولدٌ وشَريكٌ .

فتنزُّهُ أصدَقِ الصَّادقينَ عن هذا القبيحِ كتنزُّههِ عن الوَلَدِ والزَّوجَةِ والشريكِ ، بل لا يُعْرَفُ أحدٌ من طوائفِ العالمِ جوَّزَ الكذبَ على اللَّهِ ، لِمَا فَطَرَ اللَّهُ عُقولَ البَشرِ وغيرِهم على قُبْحهِ ومَقْتِ فاعلهِ وخِسَّتهِ ودناءتهِ .

---

(١) هو الأمر الفظيع .

ونسبةُ طوائفِ المُشركينَ الشريكَ والوَلَدَ إليهِ لمّا لم يكُن قُبْحُهُ عندهم كقُبحِ الكَذِبِ .

وكفى بمذهبٍ بُطلانًا وفسادًا هذا القولُ العَظيمُ ، والإفْكُ المُبينُ لازِمُهُ ، ومعَ هذا فأهلُهُ لا يتحاشَوْنَ من التزامِهِ ، فلو التزَمَ القائلُ أن يُذْهِبَ الذمَّ كانَ خَيرًا لهُ من هذا .

ونَحنُ نَستَغفرُ اللّهَ منَ **التّقصير** في ردِّ هذا المَذهَبِ القَبيحِ ، ولكنَّ ظهورَ قبحِهِ للعقولِ والفِطَرِ أقوى شاهدٍ على ردِّهِ وإبطالِهِ ، ولَقَد كانَ كافِيَنا من ردِّهِ نَفسُ تَصويرِهِ وعَرْضِهِ على عُقولِ النّاسِ وفِطَرِهِم . فَلْيَتأَمَّلِ اللبيبُ الفاضلُ ماذا يعودُ إليهِ نَصْرُ المقالاتِ ، والتَّعصُّبُ لها ، والتزامُ لوازمها ، وإحسانُ الظَّنِّ بأربابها بحيثُ يَرى مَساوئهم محاسنَ ، وإساءَةُ الظَّنِّ بخصومهم بحيثُ يَرى محاسنَهُم مساوىءَ ! كم أفسَدَ هذا السُّلوكُ من فطرَةٍ وصاحِبُها منَ الذينَ يَحْسَبونَ أنَّهُم على شيءٍ ! أَلَا إنَّهُم همُ الكاذبونَ .

ولا يُتَعجَّبُ من هذا ؛ فإنَّ مرآةَ القَلبِ لا يزالُ يُتَنَفَّسُ فيها حتى يَستحكمَ صداؤها ، فليسَ بِبِدْعٍ لها أن تَرى الأشياءَ على خلافِ ما هي عليهِ ، فمبدأُ الهُدى والفلاحِ صِقالُ تلكَ المِرْآةِ ، ومنعُ الهوى منَ التَّنفُّسِ فيها ، وفَتْحُ عَينِ البَصيرَةِ في أقوالِ مَن يُسيءُ الظَّنَّ بهم ، كما يَفْتَحُها في أقوالِ مَن يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِهِ ، وقيامُكَ للّهِ ، وشهادتُكَ بالقِسطِ ، وأن لا يَحمِلَكَ بُغْضُ مُنازِعيكَ وخُصومِكَ على جَحْدِ دينهم ، وتَقبيحِ محاسنِهم وتَركِ العَدلِ فيهم ، فإنَّ اللّهَ لا يَعْتَدُّ بتَعبِ مَن هذا شأنُه ، ولا يُجدي عِلْمُهُ نَفعًا أحوجَ ما يكونُ إليهِ ، واللّهُ يحبُّ المُقسِطينَ ، ولا يُحِبُّ الظّالمينَ .

الوَجهُ الثَّالث والثَّلاثون : قولكُم : « أنَّ مُستندَ الحُكْمِ بقُبْحِ الكذبِ غائبًا على الشاهدِ ، وهو فاسدٌ » !

فيقال : الرَّبُّ تعالى لا يدخلُ مع خَلقهِ في قياسِ تَمثيلٍ ولا قياسِ شُمولٍ [١] يَستَوي أفرادهُ ، فهذانِ النوعانِ منَ القياسِ يَستحيلُ ثبوتُهما في حقِّهِ ، وأمَّا قياسُ الأَوْلى فهو غيرُ مُستَحيلٍ في حقِّهِ ، بل هو واجبٌ لهُ ، وهو مُسْتَعْمَلٌ في حَقِّهِ عَقلًا ونَقلًا ؛ أمَّا العقلُ فكاسْتدلالِنا على أنَّ مُعطيَ الكمالِ أحقُّ بالكمالِ ، فمَن جَعَلَ غَيرَهُ سميعًا بَصيرًا عالمًا مُتكلِّمًا حيًّا حكيمًا قادرًا مُريدًا رَحيمًا مُحسنًا فهو أَوْلى لذلكَ وأحقُّ منهُ ، ويَثْبُتُ لهُ من هذه الصِّفاتِ أكملُها وأتمُّها ، وهذا مُقتَضى قولهم : كمالُ المَعلولِ مُستفادٌ من كمالِ علَّتهِ ، ولكنْ نحنُ نُنزِّهُ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ عن إطلاقِ هذه العبارَةِ في حقِّهِ ، بل نقولُ : **كلُّ كمالٍ ثَبَتَ للمَخلوقِ غيرِ مُستلزِمٍ للنَّقصِ ، فخالقُهُ ومُعطِيهِ إيَّاهُ أحقُّ بالاتِّصافِ بهِ ، وكلُّ نَقصٍ في المَخلوقِ فالخالقُ أحقُّ بالتَّنزُّهِ عنهُ كالكذبِ والظُّلمِ والسَّفَهِ والعَيبِ** ، بل يجبُ تَنزيهُ الرَّبِّ تعالى عن النَّقائصِ والعيوبِ مُطلقًا ، وإنْ لم يتنزَّه عنها بَعضُ المَخلوقينَ ، وكذلكَ إذا استَدلَلْنا على حِكْمتهِ تعالى بهذه الطَّرائقِ نَحوَ أن يُقالَ : إذا كانَ الفاعلُ الحكيمُ الذي لا يفعلُ فعلًا إلّا لحكمَةٍ وغايَةٍ مَطلوبَةٍ لهُ من فعلهِ أكملَ مِمَّن يفعلُ لا لغايَةٍ ولا لِحكمَةٍ ولا لِأَجْلِ عاقبَةٍ مَحمودَةٍ وهي مَطلوبَةٌ من

---

(١) انظر شرحَها والكلامَ عليها في « دَرْء تعارض العقل والنقل » (٧ / ١٥٣ و ٣٤٣) و « نَقْض المنطق » و « الرد على المنطقيِّين » (ص ١١٩) لشيخ الإسلام ابن تيميّة .

وقارن بـ « منطق ابن تيميّة ومنهجه الفكريّ » (ص ١٤٠ - ١٤٨) للدكتور محمد حُسْني الزِّين .

فعلِهِ في الشاهِدِ ؛ ففي حقِّهِ تعالى أوْلى وأَحْرى ، فإذا كانَ الفِعْلُ للحكمَةِ كمالًا فينا فالرَّبُّ تعالى أَوْلَى بهِ وأحقُّ ، وكذلكَ إذا كانَ التَّنزُّهُ عن الظُّلمِ والكذبِ كمالًا في حقِّنا فالرَّبُّ تعالى أَوْلى وأحقُّ بالتَّنزُّهِ عنهُ .

وبهذا ونَحْوِهِ ضربَ اللَّهُ الأمثالَ في القرآنِ ، وذكَّرَ العُقولَ ونبَّهَها وأرشدَها إلى ذلكَ :

كقولِهِ : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلًا فيهِ شُركاءُ مُتشاكسونَ ورَجُلًا سَلَمًا لرَجُلٍ هَل يَستويانِ مَثَلًا ﴾ [الزمر : ٢٩]، فهذا مثلٌ ضربهُ يتضمَّنُ قياسَ الأوْلى ، يَعني : إذا كانَ المَملوكُ فيكُم لهُ مُلّاكٌ مُشتركونَ فيهِ وهُم مُتنازعونَ ومملوكٌ آخَرُ لهُ مالِكٌ واحدٌ ، فهل يكونُ هذا وهذا سواءً ؟ فإذا كانَ هذا ليسَ عندكُم كمَن لهُ ربٌّ واحدٌ ومالكٌ واحدٌ فكيفَ تَرْضَوْنَ أن تَجعلوا لأنفسِكُم آلهَةً مُتعدِّدَةً تجعلونَها شُركاءَ للَّهِ تُحِبُّونَها كما تُحِبُّونَهُ ، وتَخافونَها كما تخافونَهُ ، وتَرجونَها كما تَرجونَهُ .

وكقولِهِ تعالى : ﴿ وإذا بُشِّرَ أحَدُهُم بما ضَرَبَ للرَّحمنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسودًّا وهو كظيمٌ ﴾ [الزخرف : ١٧]، يَعني : أنَّ أحدَكُم لا يَرضى أنْ يكونَ لهُ بنتٌ ، فكيفَ تَجعَلونَ للَّهِ ما لا تَرضَوْنهُ لأنفسِكم .

وكقوله : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مملوكًا لا يَقْدِرُ على شيءٍ ومَن رَزَقْناهُ منَّا رِزْقًا حَسنًا فهو يُنفِقُ منهُ سِرًّا وجَهرًا هل يَسْتَوونَ الحَمدُ للهِ بل أكثرهُم لا يَعلَمُونَ وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رجُلَينِ أحدُهما أبكمُ لا يَقْدِرُ على شيءٍ وهو كَلٌّ على مَولاهُ أينما يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ بخيرٍ هل يَستوي هو ومَن يأمُرُ بالعَدلِ وهو على صراطٍ مُستقيمٍ ﴾ [النحل : ٧٥ - ٧٦]، يَعني : إذا كانَ لا يَستوي عندكم

عَبدٌ مَملوكٌ لا يَقدرُ على شيءٍ وغنيٌّ موسعٌ عليهِ يُنْفِقُ ممَّا رَزَقَهُ اللَّهُ ، فكيفَ تَجعَلونَ الصَّنمَ الذي هو أسوأُ حالًا مِن هذا العَبدِ شريكًا للَّهِ ؟! وكذلكَ إذا كانَ لا يَستوي عندكُم رجلانِ أحدُهما أبكَمُ لا يَعقلُ ولا يَنطقُ ، وهو مع ذلكَ عاجزٌ لا يَقْدِرُ على شيءٍ ، وآخَرُ على طريقٍ مُستَقيمٍ في أقوالِهِ وأفعالِهِ ، وهو آمرٌ بالعَدلِ ، عاملٌ بهِ ؛ لأنَّهُ على صراطٍ مُستقيمٍ ، فكيفَ تُسَوُّونَ بينَ اللَّهِ وبينَ الصَّنمِ في العبادَةِ ؟!

ونظائرُ ذلكَ كثيرةٌ في القرآنِ وفي الحديثِ ، كقولهِ في حديثِ الحارثِ الأشعريِّ : « وإنَّ اللَّهَ أمَرَكُم أن تَعبدوهُ ولا تُشْرِكوا بهِ شيئًا ، وإنَّ مَثَلَ مَن أشركَ كَمَثَلِ رجلٍ اشترى عَبدًا مِن خالصِ مالهِ ، وقال لهُ : اعْمَلْ وأَدِّ إليَّ ، فكانَ يَعْمَلُ ويُؤدِّي إلى غيرهِ ، فأيُّكُم يُحِبُّ أنْ يكونَ عبدُهُ كذلكَ ؟ »[1]

فاللَّهُ سبحانهُ لا تُضْرَبُ [له] الأمثالُ التي يَشْتَرِكُ هو وخَلقُهُ فيها لا شمولًا ولا تَمثيلًا ، وإنَّما يُستعملُ في حقِّهِ قياسُ الأولى كما تَقَدَّم .

الوجه الرابع [2] والثَّلاثون : أَنَّ النُّفاةَ إنَّما رَدُّوا على خُصومِهم مِنَ الجَهميَّةِ المُعتزلةِ في إنكارِ الصِّفاتِ بقياسِ الغائبِ على الشاهدِ ، فقالوا : العالِمُ

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٦٣) و (٢٨٦٤) وأحمد (٤ / ٢٠٢) والطيالسي (١١٦١) وابن حِبّان (٦٢٠٠) وأبو يعلى (١٥٧٢) والآجُرّيّ في « الشريعة » (ص ٨) والحاكمُ (١ / ٤٢١) بسندٍ صحيحٍ .

وانظر تعليقي على « النُّكَت على نزهة النظر » (٣٥ - ٤٠) ؛ ففيه زيادةُ فائدةٍ إنْ شاءَ اللهُ .

(٢) في المطبوع : « الوجه الخامس والثلاثون » ، دون ذِكر الرابع ، وأثبتها ناسخ « الأَصل » : « السادس والثلاثون » ثمَّ أَصلحها على الصواب : « الرابع والثلاثون » .

شاهِدُ مَن لهُ العلمُ ، والمتكلِّمُ مَن قامَ بهِ الكلامُ ، والحيُّ والمريدُ والقادرُ مَن قامَ بهِ الحياةُ والإرادَةُ والقُدْرَةُ ، ولا يُعْقَلُ إلّا هذا .

قالوا : ولأنَّ شَرْطَ إطْلاقِ الاسمِ شاهدًا وجودُ هذه الصِّفاتِ ، ولا يَستحقُّ الاسمَ في الشاهدِ إلّا مَن قامَتْ بهِ ، فكذلكَ في الغائبِ .

قالوا : ولأنَّ شَرْطَ العلمِ والقُدرَةِ والإرادَةِ في الشاهدِ الحياةُ ، فكذلكَ في الغائبِ .

قالوا : ولأنَّ علمَ كونِ العالمِ عالمًا شاهدًا وجودُ العلمِ وقيامُهُ به فكذلكَ في الغائبِ فقالوا بقياسِ الغائبِ على الشاهدِ في العلَّةِ والشرطِ والاسمِ والحدِّ ، فقالوا : حدُّ العالِمِ شاهدًا مَن قامَ به العلمُ فكذلكَ غائبًا وشرطُ صحَّةِ إطلاقِ الاسمِ عليهِ شاهدًا قيامُ العلمِ بهِ ، فكذلكَ غائبًا ، وعليهِ كونُهُ عالمًا شاهدًا قيامُ العلمِ بهِ ، فكذلكَ غائبًا .

فكيفَ تُنْكِرونَ هُنا قياسَ الغائبِ على الشاهدِ ، وتَحْتَجُّونَ بهِ في مَواضعَ أُخرى ؟ ، وأَيُّ تناقضٍ أكثرُ من هذا ؟

فإنْ كانَ قياسُ الغائبِ على الشاهدِ باطلًا ؛ بَطَلَ احتجاجُكُم علينا به في هذه المواضعِ !

وإنْ كانَ صَحيحًا ؛ بَطَلَ ردُّكُم في هذا الموضع !

فأمَّا أنْ يكونَ صَحيحاً إذا استَدلَلتُم به، باطلًا إذا استدلَّ به خصومُكُم! فهذا أقبحُ التَّطفيفِ ، وقُبحُهُ ثابتٌ بالعقلِ والشرعِ [1] .

---

(١) وهكذا طرائقُ كثيرٍ من أَهل الأَهواءِ والبِدَعِ ، أَعاذنا اللهُ وإيّاكم من حالِهم وسوءِ فِعالِهم !

الوجه الخامس والثّلاثون : قولكُم : « إنَّ اللَّه خلَّى بينَ العبادِ وظُلمِ بَعضهم بَعضًا ، وأنَّ ذلكَ ليسَ بَقبيحٍ منهُ ، فإنَّهُ قَبيحٌ منَّا » !

فذلكَ فاسدٌ على أصلِ التَّكليفِ ؛ فإنَّ التَّكليفَ إنَّما يَتِمُّ بإعطاءِ القُدْرَةِ والاختيارِ ، واللَّهُ تعالى قَد أَقْدَرَ عبادَهُ على الطَّاعاتِ والمعاصي ، والصَّلاحِ والفسادِ ، وهذا الإقْدارُ هو مَنَاطُ الشرعِ والأمرِ والنَّهيِ ، فلولاهُ لم يكُن شَرْعٌ ، ولا رسالةٌ ، ولا ثوابٌ ، ولا عقابٌ ، وكانَ النَّاسُ بمنزلَةِ الجماداتِ والأشجارِ والنَّباتِ ، فلو حالَ سبحانهُ بينَ العبادِ وبينَ القُدرَةِ على المعاصي لَارْتفَعَ الشرعُ والرِّسالَةُ والتَّكليفُ ، وانتفَت فوائدُ البعْثَةِ ، ولزِمَ مِن ذلكَ لوازمُ لا يُحِبُّها اللَّهُ ، وتعطَّلَتْ به غاياتٌ مَحمودةٌ مَحبوبةٌ للَّهِ ، وهي مَلزومَةٌ لإقْدارِ العبادِ وتَمكينِهم مِنَ الطَّاعَةِ والمَعصيَةِ ، ووجودُ الملزومِ بدونِ اللازمِ مُحالٌ .

وقَد نَبَّهْنَا على شيءٍ يَسيرٍ مِنَ الحِكَمِ المَطلوبَةِ والغاياتِ المَحمودَةِ فيما سَلَفَ من هذا الفَصلِ وفي أوَّلِ الكتابِ ؛ فلو أنَّ الرَّبَّ تعالى خَلَقَ خَلْقَهُ مَمنوعينَ مِنَ المعاصي غيرَ قادرينَ عليها بوجهٍ لم يكُن لإرسالِ الرُّسلِ وإنزالِ الكُتبِ والأمرِ والنَّهيِ والثَّوابِ والعقابِ سَبَبٌ يَقتضيهِ ، ولا حِكمةٌ تَستَدعيهِ ، وفي ذلكَ تَعْطيلُ الأمرِ جملَةً ، بل تَعْطيلُ المُلكِ والحَمْدِ ، والرَّبُّ تعالى لهُ الخَلْقُ والأَمْرُ ، ولهُ المُلكُ والحَمْدُ ، والغاياتُ المَطلوبَةُ ، والعواقبُ المَحمودَةُ التي لأَجلِها أنزلَ كُتُبَهُ ، وأرسلَ رُسُلَهُ ، وشرعَ شرائعَهُ ، وخَلَقَ الجنَّةَ والنَّارَ ، ووَضَعَ الثَّوابَ والعقابَ ، وذلكَ لا يَحْصُلُ إلّا بإقْدارِ العبادِ على الخَيرِ والشرِّ ، وتَمكينهم مِن ذلكَ ، فأعطاهم الأسبابَ والآلاتِ التي يتَمكَّنُونَ بها مِن فعلِ هذا وهذا .

فلهذا حَسُنَ منهُ تبارَكَ وتعالى التَّخْلِيةُ بينَ عبادهِ وبينَ ما هم فاعِلوهُ ، وقَبُحَ

مِن أحدِنا أن يُخلِّي بينَ عبيدِهِ وبينَ الإفسادِ وهو قادرٌ على منعهم ، هذا مَعَ أنَّهُ سبحانهُ لم يُخَلِّ بينهم ، بل مَنَعَهم منهُ ، وحرَّمهُ عليهم ، ونَصَبَ لهم العقوباتِ الدُّنيويَّةَ والأُخرويَّةَ على القبائحِ ، وأحلَّ بهم مِنْ بأسهِ وعذابهِ وانتقامهِ ما لا يَفعلُهُ السيِّدُ مِنَ المَخلوقينَ بعبيدهِ ليمنعَهُم ويزجُرَهُم .

فقولُكُم : « إنَّهُ خَلَّى بينَ عبادهِ وبينَ إفسادِ بَعضِهم بَعْضًا وظُلمِ بَعضهم بَعضًا » كذبٌ عليهِ ، فإنَّهُ لم يُخَلِّ بينهم شرعًا ولا قَدَرًا ، بل حالَ بينهم وبينَ ذلكَ شرعًا أتمَّ حيلولةٍ ، ومنعهم قَدَرًا بحسبِ ما تَقْتَضيهِ حكمتُهُ الباهرَةُ وعلمُهُ المُحيطُ ، وخلَّى بينهم وبينَ ذلكَ بحَسَبِ ما تَقْتَضيهِ حِكمتُهُ وشرعُهُ ودينُهُ ، فَمَنْعُهُ سبحانهُ لهم حَيْلولَتُهُ بينهم وبينَ الشرِّ أعظمُ من تَخليتهِ ، والقَدَرُ الذي خلَّاهُ بينهم في ذلكَ هو مَلزومُ أمرهِ وشرعهِ ودينهِ ، فالذي فعَلَهُ في الطَّرفينِ غايَةُ الحِكمَةِ والمَصلحَةِ ، ولا نهايَةَ فَوْقَهُ لاقتراحِ عَقلٍ .

ولو خَلَّى بينهم - كما زعمتُم - لكانوا بمنزلَةِ الأنعامِ السَّائمَةِ ، بل لو تَركَهُم ودواعي طباعِهم لأَهْلكَ بَعضُهم بَعضًا ، وخَرِبَ العالَمُ ومَن عليهِ ، بل ألجمهم لِجامَ العَجْزِ والمَنعِ مِن كُلِّ ما يُريدونَ ، فلو أنَّهُ خَلَّى بينَهم وبينَ ما يُريدونَ لفَسَدَتِ الخَليقَةُ ، كما ألجمهم بلجامِ الشرعِ والأمرِ ، ولو مَنَعَهُم جملةً ولم يُمْكِنْهم ولم يُقْدِرْهم لتعطَّلَ الأمرُ والشرعُ جُملَةً ، وانتَفَتْ حِكمَةُ البعثَةِ والإرسالِ ، والثَّوابِ والعقابِ .

فأيُّ حِكمةٍ فوقَ هذه الحكمَةِ ؟! وأيُّ أمرٍ أحسنُ ممَّا فعلهُ بهم ؟! ولو أعطى النَّاسُ هذا المقامَ بَعضَ حقِّهِ لعلموا أنَّهُ مُقتضى الحكمَةِ البالغَةِ ، والقُدرَةِ التَّامَّةِ ، والعلمِ المُحيطِ ، وأنَّهُ غايَةُ الحكمَةِ .

وَمَنْ فُتِحَ لهُ فَهمٌ في القرآنِ رآهُ من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ يُنَبِّهُ العقولَ على هذا ، ويُرْشِدُها إليهِ ، ويَدُلُّها عليهِ ، وأنَّهُ يتعالى ويتنزَّهُ أن يكونَ هذا منهُ عَبَثًا ، أو سُدىً ، أو باطلًا ، أو بغيرِ الحقِّ ، أو لا لمَعنى ، ولا لداعٍ وباعثٍ ، وأنَّ مَصْدَرَ ذاكَ جميعِه عن عزَّتِهِ وحكمتِهِ .

ولهذا ؛ كثيرًا ما يَقْرِنُ تعالى بينَ هذينِ الاسمينِ (العَزيزِ الحكيمِ) في آياتِ التَّشريعِ والتَّكوينِ والجزاءِ ؛ لِيَدُلَّ عبادَهُ على أنَّ مَصْدَرَ ذلكَ كلِّهِ عن حكمةٍ بالغَةٍ ، وعزَّةٍ قاهرةٍ ، فَفهِمَ المُوَفَّقونَ عن اللَّهِ عزَّ وجَلَّ مُرادَهُ وحِكْمتَهُ ، وانْتَهَوْا إلى ما وَقَفُوا عليهِ ، وَوَصَلَتْ إليهِ أفهامُهُم وعلومُهُم ، وردّوا عِلْمَ ما غابَ عنهم إلى أحكمِ الحاكمينَ ومَن هو بكلِّ شيءٍ عليمٍ ، وتَحقَّقوا بما عَمِلُوهُ مِن حكمتِهِ التي بَهَرَتْ عُقولَهم أنَّ للَّهِ في كلِّ ما خَلَقَ وأمرَ وأثابَ وعاقَبَ منَ الحكمِ البوالغِ ما تَقْصُرُ عقولُهم عن إدراكِهِ ، وأنَّهُ تعالى هو الغنيُّ الحميدُ العليمُ الحكيمُ ، فمصدَرُ خَلقِهِ وأمرِهِ وثوابِهِ وعقابِهِ غناهُ وحَمْدُهُ وعِلْمُهُ وحِكْمتُهُ ، ليسَ مَصدرُهُ مَشيئةً مجرَّدةً ، وقُدرةً خاليَةً منَ الحكمَةِ والرَّحمَةِ والمَصلحَةِ والغاياتِ المَحمودَةِ المَطلوبَةِ له خَلْقًا وأمرًا ، وأنَّهُ سبحانهُ لا يُسْأَلُ عمَّا يَفْعَلُ لكمالِ حكمتهِ وعلمِه ، ووقوعِ أفعالِهِ كلِّها على أحسنِ الوجوهِ وأتمِّها ، على الصَّوابِ والسَّدادِ ، ومُطابقَةِ الحِكَمِ ، والعبادُ يُسْأَلُونَ ؛ إذ ليسَت أفعالُهم كذلكَ ، ولهذا قال خَطيبُ الأنبياءِ شُعَيبٌ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّم : ﴿ إنِّي تَوَكَّلْتُ على اللهِ ربِّي وربِّكُم ما مِن دابَّةٍ إلّا هو آخِذٌ بناصِيَتِها إنَّ ربِّي على صراطٍ مُستقيمٍ ﴾ [هود : ٥٦]، فأخبرَ عن عُمومِ قُدرتِهِ تعالى ، وأنَّ الخَلْقَ كلَّهُم تَحتَ تَسخيرِهِ وقُدرتِهِ ، وأنَّهُ آخِذٌ بنواصيهم ، فلا مَحيصَ لهم عن نُفوذِ مَشيئتِهِ وقُدرتِهِ فيهم .

ثمَّ عَقَّبَ ذلكَ بالإخْبارِ عن تَصَرُّفِهِ فيهم ، وأنَّهُ بالعَدلِ لا بالظُّلمِ ، وبالإحسانِ لا بالإساءَةِ ، وبالصَّلاحِ لا بالفسادِ ، فهو يأمرُهم ويَنهاهُم ، إحسانًا إليهم ، وحمايَةً وصيانَةً لهم ، ولا حاجَةً إليهم ولا بُخلًا عليهم ، بل جُودًا وكرمًا ، ولُطفًا وبرًّا ، ويُثيبُهم إحسانًا وتَفَضُّلًا ورَحمَةً ، لا لمُعاوَضَةٍ واستحقاقٍ منهم ودَيْنٍ واجبٍ لهم يَستحِقُّونهُ عليهِ ، ويُعاقِبُهم عَدْلًا وحكمَةً **لا تَشَفِّيًا** (١) ولا مَخافَةً ولا ظُلمًا كما يُعاقِبُ الملوكُ وغيرُهُم ، بل هو على الصِّراطِ المُستقيمِ ، وهو صراطُ العَدلِ والإحْسانِ في أمرِهِ ونَهيِهِ وثوابِهِ وعقابِهِ .

فتأمَّلْ ألفاظَ هذه الآيَةِ ، وما جمَعَتْهُ من عُمومِ القُدْرَةِ ، وكمالِ المُلكِ ، ومن تمامِ الحكمَةِ والعَدلِ والإحسانِ ، وما تَضمَّنَتْهُ مِنَ الرَّدِّ على الطَّائفتينِ ، فإنَّها مِن كُنوزِ القرآنِ ، ولقَد كَفَتْ وشفَتْ لِمَن فُتحَ عليهِ بفَهمِها ، فكونهُ تعالى على صراطٍ مُستقيمٍ يَنْفي ظلمَهُ للعبادِ وتَكليفَه إيَّاهُم ما لا يُطيقونَ ، ويَنْفي العَيبَ مِن أفعالِهِ وشرعِهِ ، ويثبتُ لها غايَةَ الحكمَةِ والسَّدادِ ردًّا على مُنكري ذلكَ ، وكونُ كلِّ دابَّةٍ تَحتَ قَبضتِهِ وقُدرتِهِ - وهو آخذٌ بناصيتها - يَنْفي أَنْ يَقَعَ في مُلكِهِ مِن أَحدٍ مِنْ المَخلوقاتِ شيءٌ بغيرِ مَشيئتهِ وقُدرتِهِ ، وأنَّ من ناصِيتُهُ بيدِ اللَّهِ وفي قَبضتِهِ لا يُمْكِنُهُ أنْ يتحرَّكَ إلّا بتَحريكِهِ ، ولا يفعلَ إلّا بإقدارِهِ ، ولا يشاءَ إلّا بمَشيئتِهِ تعالى ، ردًّا على مُنْكِري ذلكَ مِنَ القدَريَّة .

فالطَّائفتانِ ما وفَّيا الآيَةَ معناها ، ولا قَدَرُوها حقَّ قَدْرِها ، فهو سبحانهُ على صراطٍ مُستقيمٍ في عطائهِ ومَنعِهِ ، وهدايتِهِ وإضلالِهِ ، وفي نَفعِهِ وضُرِّهِ ، وعافيتِهِ

---

(١) يقولُ اللهُ تعالى : ﴿ ما يَفْعَلُ اللهُ بعذابِكم إنْ شَكَرْتُم وآمَنْتُم وكانَ اللهُ شاكرًا عليمًا ﴾ [النساء : ١٤٧] .

وبلائِهِ ، وإغناهُ وإفقارِهِ ، وإعزازِهِ وإذلالِهِ ، وإنعامِهِ وانتقامِهِ ، وثوابِهِ وعقابِهِ ، وإحيائِهِ وإماتتِهِ ، وأمرِهِ ونَهيِهِ ، وتَحْليلِهِ وتَحريمِهِ ، وفي كلِّ ما يَخْلُقُ وكُلِّ ما يأمرُ بهِ .

وهذه المعرفَةُ باللَّهِ لا تكونُ إلّا للأنبياءِ ولوَرَثَتِهِم .

ونَظيرُ هذه الآيَةِ قولهُ تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أحدُهما أبكَمُ لا يَقْدِرُ على شيءٍ وَهوَ كَلٌّ على مَولاهُ أينَما يُوَجِّههُ لا يَأْتِ بِخَيرٍ هَل يَسْتَوي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالعَدلِ وَهوَ على صِراطٍ مُستقيمٍ ﴾ [النحل : ٧٦] ، فالمثلُ الأوَّلُ للصَّنمِ وعابديهِ ، والمثلُ الثَّاني ضَربهُ اللَّهُ تعالى لنفسهِ ، وأنَّهُ يأْمُرُ بالعَدلِ وهو على صراطٍ مُستقيمٍ ، فكيفَ يُسَوَّىٰ بينَه وبينَ الصَّنمِ الذي لهُ مثلُ السَّوءِ ؟

فما فَعَلَهُ الرَّبُّ تباركَ وتَعالى مع عبادهِ هو غايَةُ الحكمَةِ والإحسانِ والعَدلِ في إقْدارهم ، وإعطائهم ، ومَنْعِهم ، وأمرِهم ، ونَهيهم .

فَدعوى المُدَّعي أنَّ هذا نَظيرُ تَخْلِيَةِ السيِّدِ بينَ عبيدهِ وإمائهِ يَفْجُرُ بعضُهم ببعضٍ ، ويُسيءُ بَعضُهم بَعضًا أكذبُ دَعوى وأبطلُها ، والفَرْقُ بينهما أظهرُ وأعظمُ مِن أنْ يُحتَاجَ إلى ذِكْرِهِ والتَّنبيهِ عليهِ ، والحمدُ للَّهِ الغنيِّ الحميدِ .

فغناهُ التَّامُّ فارقٌ ، وحَمدُهُ وملكُهُ وعِزَّتُهُ وحِكْمَتُهُ وعِلمهُ وإحسانُهُ وعَدلُهُ ودينُهُ وشرعُهُ وحكمُهُ وكَرَمُهُ ومحبَّتُهُ للمَغفرَةِ ، والعَفْوِ عن الجُناةِ ، والصَّفحِ عن المُسيئين ، وتَوبَةِ التَّائبينَ، وصبرِ الصَّابرينَ ، وشُكرِ الشاكرينَ ، الذينَ يُؤْثِرُونهُ على غيرِهِ ويَتَطَلَّبُونَ مراضيَهُ ، ويَعْبُدونهُ وحدَهُ ، ويَسيرونَ في عبيدِهِ بسيرَةِ العَدْلِ والإحسانِ والنَّصائحِ ، ويُجاهِدونَ أعداءهُ فَيَبذُلونَ دماءهُم وأموالَهم في محبَّتِهِ ومَرضاتِهِ ، فيتميَّزُ الخبيثُ منَ الطيِّبِ ، ووليُّهُ مِن عَدُوِّهِ ، ويُخرِجُ طيِّباتِ هؤلاءِ

وخبائثَ أولئكَ إلى الخارجِ ، فيترتَّبُ عليها آثارُها المَحبوبَةُ للرَّبِّ تعالى مِنَ الثَّوابِ والعقابِ ، والحمدِ لأوليائهِ ، والذمِّ لأعدائهِ .

وقَد نبَّهَ تعالى على هذه الحكمَةِ في كتابهِ في غيرِ مَوضعٍ ، كقوله تعالى : ﴿ ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤمنينَ على ما أنتُم عَلَيهِ حتى يَميزَ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُم على الغيبِ ولكنَّ اللهَ يَجْتَبي مِن رُسلِهِ مَن يشاءُ ﴾ [آل عمران : ١٧٩] .

وهذه الآيَةُ مِن كُنوزِ القرآنِ ؛ نبَّهَ فيها على حِكْمتَهِ تعالى المُقتضيَةِ تَمييزَ الخَبيثِ منَ الطَّيِّبِ ، وأنَّ ذلكَ التَّمييزَ لا يَقعُ إلّا برسلهِ ، فاجْتَبى منهم مَن شاءَ وأرسلَهُ إلى عبادهِ ، فيتميَّزُ برسالتِهم الخبيثُ منَ الطِّيِّبِ ، والوَليُّ منَ العَدوِّ ، ومَن يَصْلُحُ لمُجاورتهِ وقُرْبهِ وكرامتهِ ممَّن لا يَصلُحُ إلّا للوَقُودِ .

وفي هذا تَنبيهٌ على الحكمَةِ في إرسالِ الرُّسلِ ، وأنَّهُ لا بدَّ منهُ ، وأنَّ اللهَ تعالى لا يَليقُ به الإخْلالُ به ، وأنَّ مَن جَحَدَ رسالةَ رسلهِ فما قَدَرَهُ حقَّ قَدرهِ ، ولا عَرَفَهُ حقَّ مَعرفتهِ ، ونَسَبَهُ إلى ما لا يَليقُ به ؛ كما قالَ تعالى : ﴿ وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ إذ قالوا ما أَنْزَلَ اللهُ على بَشَرٍ مِن شيءٍ ﴾ [الأنعام : ٩١] .

فتأمَّلْ هذا المَوضعَ حقَّ التَّأمُّل ، وأعْطِهِ حظَّهُ منَ الفِكرِ ، فلو لم يكُن في هذا الكتابِ سواه لكانَ من أجلِّ ما يُستفادُ ، واللَّهُ الهادي إلى سبيلِ الرَّشادِ .

الوجه السادسُ والثلاثون : قولكُم : « إنَّ الإغراقَ والإهلاكَ يَحْسُنُ منهُ تعالى ، وهو أقبحُ شيءٍ منَّا ، فكيفَ يَدَّعُونَ حُسْنَ إنقاذِ الغَرقى عَقلًا ... » إلى آخرهِ !

كلامٌ فاسدٌ جدًّا ؛ فإنَّ الإغْراقَ والإهلاكَ منَ الرَّبِّ تعالى لا يَخْرُجُ قطُّ عن

المَصلحَةِ والعَدلِ والحِكمَةِ ؛ فإنَّهُ إذا أغرَقَ أعداءَهُ وأهلكهُم وانتقَمَ منهم كانَ هذا غايَةَ الحكمَةِ والعَدلِ والمَصلحَةِ ، وإن أغرَقَ أولياءَهُ وأهلَ طاعتهِ فهو سببٌ منَ الأسبابِ التي نَصَبَها لموتهم ، وتَخليصِهم منَ الدُّنيا ، والوُصولِ إلى دارِ كرامتهِ ، ومَحَلِّ قُرْبهِ ، ولا بدَّ من موتٍ على كلِّ حالٍ ، فاختارَ لهم أكملَ المَوتَتينِ وأنفعَها لهم في معادهم ، ليوصِلَهم إلى درجاتٍ عاليةٍ لا تُنالُ إلّا بتلكَ الأسبابِ التي نَصَبَها اللَّهُ مُوصِلُها ؛ كإيصالِ سائرِ الأسبابِ إلى مُسبَّباتها .

ولهذا سلَّطَ على أنبيائهِ وأوليائهِ ما سلَّطَ عليهم منَ القَتلِ ، وأذى النَّاسِ ، وظُلْمِهم لهم ، وعُدوانِهم عليهم ، وما ذاكَ لهوانهم عليهِ ولا لكرامَةِ أعدائهم عليهِ ، بل ذاكَ عَينُ كرامتِهم وهوانِ أعدائهم عليهِ ، وسقوطِهم من عَينهِ ، لينالوا بذلكَ ما خُلِقُوا لهُ من مساكنَتهم في دارِ الهوانِ ، وينالَ أولياؤه وحزْبُهُ ما هُيِّيءَ لهم منَ الدَّرجاتِ العُلى ، والنَّعيمِ المُقيمِ فكانَ تَسليطُ أعدائهِ وأعدائهم عليهم عَينَ كرامتهم ، وعَينَ إهانَةِ أعدائهم .

فهذا مِن بَعضِ حِكَمهِ تعالى في ذلكَ ، ووراءَ ذلكَ منَ الحكَمِ ما لا تبلُغُهُ العقولُ والأفهامُ ، وكانَ إغْراقهُ وإهلاكُهُ وابتلاؤهُ مَحْضَ الحكمَةِ والعَدلِ في حقِّ أعدائهِ ، ومَحْض الإحسانِ والفَضلِ والرَّحمَةِ في حقِّ أوليائهِ ، فلهذا حَسُنَ منهُ .

ولعلَّ الإغراقَ وتَسليطَ القَتلِ عليهم أَسْهَلَ الموتَتيْنِ عليهم ، مع ما في ضِمْنهِ منَ الثَّوابِ العظيمِ ، فيكونُ قد بَلَغَ حُسْنُ اختيارهِ لهم إلى أَنْ خَفَّفَ عليهم المَوْتَةَ ، وأعاضَهم [1] عليها أفضَلَ الثَّوابِ ؛ فإنَّهُ لا يجدُ الشهيدُ مِن ألَمِ القَتلِ إلّا

---

(١) أي : عوَّضَهم .

كمسِّ القَرْصَةِ [١] .

ومَن لَم يَمُت بالسَّيفِ ماتَ بغَيرِهِ
تَنوَّعَتِ الأسبابُ والمَوتُ واحدُ

فليسَ إماتَةُ أوليائِهِ شُهداءَ بيدِ أعدائِهِ إهانةً لهم ، ولا غَضَبًا عليهم ، بل كرامَةً ورَحمَةً ، وإحسانًا ولُطفًا ، وكذلكَ الغَرَقُ والحَرْقُ والرَّدْمُ والتَّرَدِّي والبَطْنُ ، وغيرُ ذلكَ ، والمَخلوقُ ليسَ بهذه المثابَةِ ، فلهذا قَبُحَ منهُ الإغْراقُ والإهلاكُ ، وحَسُنَ مِنَ اللطيفِ الخَبيرِ .

الوجه السابع والثّلاثون : قولُكُم : « إذا كانَ للَّهِ في إغْراقِهِ وإهلاكِهِ سبحانهُ حِكْمةٌ وسِرٌّ لا نطَّلعُ عليهِ نحنُ ، فَقَد رَأَوْا مثلَهُ في تَرْكِ إنقاذنا الغَرقى » ! كلامٌ تُغْنِي رِكَّتُهُ وفسادُهُ عن تَكلُّفِ رَدِّهِ ، وهل يجوزُ أن يُقالَ إذا كانَ للَّهِ الحكمَةُ البالغَةُ والأسرارُ العَظيمَةُ في إهلاكِ مَن يُهْلِكهُ وابتلاءِ مَن يَبتليهِ : ولهذا حَسُنَ منهُ ذلكَ ! فَيَلْزَمُ من هذا أن يُقالَ : يجوزُ أنْ يكونَ في تَرْكِنا إنجاءَ الغَرقى ونَصْرَ المَظلومِ وسَدَّ الخَلَّةِ وسترَ العَورَةِ حِكَمًا وأسرارًا لا يعلمُها العقلاءُ !!

والمناكدَةُ في البحُوثِ إذا وصَلَتْ إلى هذا الحَدِّ سَمُجَتْ وثَقُلَتْ على النُّفوسِ ومَجَّتْها القلوبُ والأسماعُ .

الوجه الثامن والثّلاثون : قولكُم : « الفِعْلانِ من حيثُ الصِّفاتُ النَّفسيَّةُ واحدَةٌ ، فكيفَ يَقْبُحُ أحدُهما من فاعلٍ ويَحْسُنُ الآخَرُ » فبمنزلةِ أنْ يُقالَ :

---

(١) كما رواه التِّرمذيُّ (١٧١٩) والنَّسائيُّ (٦ / ٣٦) وابن ماجه (٢٨٠٢) وأحمد (٢ / ٢٩٧) والدارميّ (٢ / ١٢٥) عن أَبي هُريرةَ بسنَدٍ حَسَنٍ .
وفي الباب عن أَبي قتادةَ .

السُّجودُ للَّهِ والسُّجودُ للصَّنمِ واحدٌ من حيثُ الصِّفاتُ النَّفسيَّةُ ، فكيفَ يَقْبُحُ أحدُهما ويَحْسُنُ الآخرُ ؟ وهل في الباطلِ أبطلُ من هذا الوَهمِ ، فما جعَلَ اللَّهُ ذلكَ واحدًا أصلًا ، وليسَ إماتَةُ اللَّهِ لعَبدهِ مثلَ قتلِ المَخلوقِ لهُ، ولا إجاعَتُهُ وإعراؤُهُ وابتلاؤُهُ مُساويًا في الصِّفاتِ النَّفسيَّةِ لِفِعْلِ المَخلوقِ بالمَخلوقِ ذلكَ ، ودَعوى التَّساوي كَذِبٌ وباطلٌ ، فلا أعظَمَ منَ التَّفاوُتِ بينهما ، وهل يَتَساوَىٰ في العَقْلِ والفِطَرةِ فعلُ اللَّهِ وفعلُ المَخلوقِ ؟ !! .

فيا للَّهِ العَجبُ ! إنْ تَناوَلَهما اسمُ الفعلِ المُشتركِ صارا سواءً في الصِّفاتِ النَّفسيَّةِ ! أتُرى حصلَ لهما هذا التَّساوي من جهَةِ الفِعْلَينِ ؟

والذي أوجبَ هذا الخيالَ الفاسدَ اتِّحادُ المحلِّ وتعلُّقُ الفِعْلَينِ بِهِ ؟ وهل يَدُلُّ هذا على استواءِ الفعلينِ في الصِّفاتِ النَّفسيَّةِ ؟!

ولقد وَهَتْ أركانُ مسألةٍ بُنيَت على هذا الشَّفا ، فإنَّهُ شَفَا جُرُفٍ هارٍ . واللَّهُ المُستعانُ .

الوجه التاسع والثلاثون : قولكم : « فواجبُ العقولِ في أصلِ التَّكليفِ معارضةُ الأصولِ » ! فيُقال : معاذَ اللَّهِ مِن تعارُضِهما ، بل هي مُتَّفقةُ الأصولِ ، مُستقرٌّ حُسْنُها في العقولِ والفِطَرِ ، مركوزٌ ذلكَ فيها ، فما شرعَ اللَّهُ شيئًا فقال العقلُ السَّليمِ : ليتَهُ شرعَ خلافَهُ ! بل هي مُتعارِضَةٌ بينَ العَقلِ والهوى ، والعقلُ يَقْضي بحُسْنها ويَدعو إليها ، ويأمرُ بمُتابعتِها جُملةً في بَعضها ، وجُملَةً وتَفصيلًا في بَعضٍ ، والهوى والشهوَةُ قد يَدْعُوانِ غالبًا إلى خلافِها ، **فالتَّعارضُ واقعٌ بينَ مَوَاجبِ العُقولِ ومَوَاجبِ الهوى** [1] ، وما جعلَ اللَّهُ في العَقلِ ولا في الفطرةِ

---

(١) هذا هو أَصْلُ عُقدةِ المخالفةِ الباطلة بين العقل والنصِّ الّتي (اخترعَتْها) أَهواءُ الّذين لا يعقلون !!

استقباحَ ما أمرَ به ، ولا استحسانَ ما نَهى عنهُ ، وإنْ مالَ الهوى إلى خلافِ أمرهِ ونَهيِهِ فالعَقلُ حينئذٍ يكونُ مأمورًا مع الهوى ، مَقهورًا في قبضتِهِ ، وتَحتَ سُلطانهِ.

الوجه الأربعون : قولكُم : « نُطالبكُم بإظهارِ وَجْهِ الحُسْنِ في أصلِ التَّكليفِ والإيجابِ عَقلًا وشرعًا » .

فيُقالُ : ياللَّهِ العجب ! أَيَحْتَاجُ أمرُ اللَّهِ تعالى لعبادهِ بما فيهِ غايَةُ صلاحِهم وسعادتِهم في معاشِهم ومعادِهم ، ونَهيُهُ لهم عمَّا فيهِ هلاكُهم وشقاؤهم في معاشِهم ومَعادِهم إلى المُطالبَةِ بحُسْنهِ ؟

ثمَّ لا يُقْتَصَرُ على المُطالبَةِ بحُسْنِهِ عَقلًا ! حتى يُطَالَبَ بحُسْنِهِ عَقلًا وشرعًا ! فأيُّ حُسْنٍ لم يأمرِ اللَّهُ بهِ ويستحبَّهُ لعبادهِ ويَندبْهم إليهِ ؟ وأيُّ حُسْنٍ فوقَ حُسْنِ ما أمرَ بهِ وشَرَعَهُ ؟ وأيُّ قَبيحٍ لم يَنْهَ عنهُ ولم يَزجُرْ عبادَهُ مِن ارتكابهِ ؟ وأيُّ قُبْحٍ فوقَ قبْحِ ما نَهى عنهُ ؟

وهَل في العَقلِ دليلٌ أوضحُ مِن علمهِ بحُسْنِ ما أمرَ اللَّهُ به منَ الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ ، وتفاصيلِها منَ العَدْلِ والإحسانِ وإيتاءِ ذي القُرْبى ، وأنواعِ البرِّ والتَّقوى، وكُلِّ مَعروفٍ تَشهدُ الفِطَرُ والعُقولُ بهِ من عِبادتهِ وحدَهُ لا شريكَ لهُ على أكملِ الوُجوهِ وأتمِّها ، والإحسانِ إلى خَلْقهِ بحسبِ الإمكانِ ؟!

فليسَ في العقلِ مُقدِّماتٌ هي أوضحُ مِن هذا المُسْتَدَلِّ عليهِ ، فَيُجْعَلُ دليلًا لهُ .

وكذلكَ ليسَ في العَقلِ دليلٌ أوضحُ من قُبحِ ما نَهى عنهُ منَ الفواحشِ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ والإثْمِ والبَغيِ بغيرِ الحقِّ ، والشركِ باللَّهِ - بأن يُجعَلَ لهُ

عَديلٌ من خَلْقِهِ فيُعْبَدَ كما يُعْبَدُ ، ويُحَبَّ كما يُحَبُّ ويُعَظَّمَ كما يعظَّمُ - ، ومِن الكذبِ على اللَّهِ وعلى أنبيائهِ وعبادهِ المؤمنينَ ، الذي فيهِ خَرابُ العالَمِ وفسادُ الوجودِ .

فأيُّ عَقْلٍ لم يُدْرِكْ حُسْنَ ذلكَ وقُبْحَ هذا فأَحْرى أَنْ لا يُدْرِكَ الدَّليلَ على ذلكَ .

وليسَ يَصِحُّ في الأَذْهانِ شيءٌ إذا احْتَاجَ النَّهارُ إلى الدَّليلِ

فما أَبْقَى اللَّهُ عزَّ وجَلَّ حَسَنًا إلّا أَمَرَ بِهِ وشَرَعَهُ ، ولا قبيحًا إلّا نَهى عنهُ وحذَّرَ منهُ .

ثمَّ إنَّهُ سبحانهُ أَوْدَعَ في الفِطَرِ والعُقولِ الإقْرارَ بذلكَ ، فأقامَ عليها الحُجَّةَ منَ الوَجهينِ ، ولكن اقْتَضَتْ رحمتُهُ وحكمتُهُ أن لا يعذِّبَها إلّا بَعدَ إقامتِها عليها برسلهِ ، وإنْ كانَت قائمةً عليها بما أَوْدَعَ فيها واستَشهَدها عليهِ منَ الإقرارِ به وبوحدانيَّتِهِ واستحقاقهِ الشُّكْرَ من عبادهِ بحَسَبِ طاقتهم على نعمهِ ، وبما نَصَبَ عليها منَ الأدلَّةِ المُتنوِّعَةِ المُستلزمَةِ إقرارَها بحُسْنِ الحَسَنِ وقُبْحِ القَبيحِ .

الوَجهُ الحادي والأربعون : إنَّا نَذكُرُ لكُم وَجْهًا من الوجوهِ الدَّالَّةِ على وَجْهِ الحُسْنِ في أصلِ التَّكليفِ والإيجابِ ، فنقولُ : لا رَيْبَ أنَّ إلزامَ النَّاسِ شريعَةً يأْتَمِرُونَ بأوامرها التي فيها صلاحُهُم ، ويَنتهونَ عن مناهيها التي فيها فَسادُهُم أحسنُ عندَ كلِّ عاقلٍ مِنْ تَرْكِهم هَمَلًا كالأنعامِ ، لا يَعرفونَ مَعروفًا ولا يُنْكرونَ مُنكَرًا ، ويَنْزُو بَعضُهُم على بَعضٍ نَزْوَ الكلابِ والحُمُرِ ويَعْدو بَعضُهم على بَعضٍ عَدْوَ السِّباعِ والكلابِ والذِّئابِ ، ويأكُلُ قويُّهُم ضَعيفَهم ، ولا يَعرفونَ اللَّهَ ، ولا يَعبدُونهُ ، ولا يَذكُرونهُ ، ولا يَشكُرونهُ ، ولا يُمَجِّدونهُ ولا

يَدِينونَ بدينٍ ، بل هم مِن جنسِ الأنعامِ السَّائمَةِ .

ومَنْ كابرَ عَقلُهُ في هذا سَقَطَ الكلامُ معهُ ، ونادى على نَفسهِ بغايَةِ الوَقاحَةِ ومُفارقَةِ الإنسانيَّةِ .

وما نَظيرُ مطالبتِكُم هذه إلّا مُطالبَةُ مَن يقولُ : نَحنُ نُطالِبُكم بإظهارِ وجهِ المَنفعَةِ في خَلْقِ الماءِ والهواءِ ، والرِّياحِ والتُّرابِ ، وخَلقِ الأقواتِ والفواكهِ والأنعامِ ، بل في خَلقِ الأسماعِ والأبصارِ ، والألسنِ والقُوى والأعضاء الّتي في العَبدِ ، فإنَّ هذه أسبابٌ ووسائلُ ووسائطُ .

وأمَّا أمْرُهُ وشرعُهُ ودينُهُ : فكمالُهُ غايَةٌ وسعادَةٌ في المعاشِ والمعادِ .

ولا ريبَ عندَ العقلاءِ أنَّ وَجْهَ الحُسْنِ فيهِ أعظمُ مِن وجهِ الحُسْنِ في الأمورِ الحِسِّيَّةِ ، وإن كانَ الحُسْنُ هو الغالبَ على النَّاسِ ، وإنَّما غايَةُ أكثرِهم إدراكُ الحُسْنِ والمنفعَةِ في الحِسِّيَّاتِ ، وتَقديمُها وإيثارُها على مداركِ العقولِ والبصائرِ ؛ قال تعالى : ﴿ وَلكنَّ أكثَرَ النَّاسِ لا يَعلَمونَ يعلمونَ ظاهرًا منَ الحياةِ الدُّنيا وهم عن الآخِرَةِ هم غافلونَ ﴾ [الروم : ٦ - ٧]، ولو ذهَبْنا نَذْكُرُ وُجوهَ المحاسنِ المُودَعَةِ في الشريعَةِ لزادَتْ على الأُلوفِ ، ولعلَّ اللَّهَ أنْ يُساعِدَ بمُصَنَّفٍ [1] في ذلكَ ، مع أنَّ هذه المسألَةَ بابُهُ ، وقاعدتُهُ التي عليها بناؤُهُ .

الوجه الثَّاني والأربعون : قولُكُم : « إنَّهُ سبحانهُ لا يتضرَّرُ بمعصيَةِ العَبدِ ، ولا ينتفعُ بطاعتهِ ، ولا تَتوقَّفُ قُدرَتُهُ في الإحسانِ على فعلٍ يَصدرُ منَ العَبدِ ، بل

---

(١) وفي « بدائع الفوائد » (٢ / ١٧٩) للمصنِّف - أيضًا - تمنِّي تأليفِ مُصَنَّفٍ « يتضمَّنُ ذِكْرَ محاسنِ الشريعةِ ، وما فيها من الحِكَمِ البالغةِ ، والأَسرارِ الباهرةِ الّتي هي مِنْ أكبرِ الشواهدِ الدالّةِ على كمالِ الرَّبِّ تعالى وحِكمتِه » ؛ كما قالَ هو رحمه الله .

وانظر « شفاء العليل » (٤٥٨ - ٥٢٠) .

كما أنعمَ عليهِ ابتداءً فهو قادرٌ على أنْ يُنعِمَ عليهِ بلا توسُّطٍ » !

فيقال : هذا حقٌّ ، ولكنْ لا يلزمُ فيهِ أنْ لا تكونَ الشريعَةُ والأمرُ والنَّهيُ مَعلومةَ الحُسْنِ عَقلًا وشرعًا ، ولا يلزمُ منهُ أيضًا عَدَمُ حُسْنِ التَّكليفِ عَقلًا وشرعًا ، فذِكْرُكُم هذا عَديمُ الفائدَةِ ، فإنَّهُ لم يقُلْ مُنازِعوكُم ولا غيرُهم : إنَّ اللَّهَ سبحانهُ يتضرَّرُ بمعاصي العبادِ وينتفعُ بطاعتهم ! ولا إنَّهُ غيرُ قادرٍ على إيصالِ الإحسانِ إليهم بلا واسطَةٍ ! ولكنَّ تَركَ التَّكليفِ وتَركَ العبادِ هَمَلًا كالأنعامِ لا يُؤْمَرُونَ ولا يُنْهَوْن مُنافٍ لحكمتهِ وحمدهِ وكمالِ مُلْكِهِ وإلهيَّتِهِ ، فيجبُ تَنزيهُهُ عنهُ ، ومَن نَسَبَهُ إليهِ فما قَدَرَهُ حقَّ قَدْرِهِ ، وحِكْمَتُهُ البالغَةُ اقتَضَتِ الإنعامَ عليهم ابتداءً ، وبواسطةِ الإيمانِ ، والواسطَةُ مِن إنعامهِ عليهم أيضًا ، فهو المُنْعِمُ بالوَسيلةِ والغايَةِ ، ولهُ الحمدُ والنِّعمَةُ في هذا وهذا ..

يُوضِّحهُ :

الوجه الثالث والأربعون : وهو أنَّ إنْعامَهُ عليهِ ابتداءً بالإيجادِ وإعْطاءِ الحياةِ والعَقلِ والسَّمعِ والبَصرِ والنِّعَمِ التي سَخَّرها لهُ إنَّما فَعَلَها بهِ لأجلِ عبادتهِ إيَّاه وشُكرهِ لهُ ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَما خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلّا لِيَعبدون ﴾ [الذاريات : ٥٦]، وقال تعالى : ﴿ قُلْ ما يَعْبَأُ بكُم ربِّي لَولا دُعاؤكُم ﴾ [الفرقان : ٧٧]، وأصحُّ الأقوالِ في الآيَةِ أنَّ مَعناها : ما يَصنعُ بكُم ربِّي لولا عبادتُكم إيَّاه ، فهو سبحانهُ لم يَخْلُقْكُم إلّا لعبادتهِ ، فكيفَ يقالُ بعدَ هذا : إنَّ تَكليفهُ إيَّاهُم عبادتَهُ غيرُ حسنٍ في العقلِ ، لأنَّهُ قادرٌ على الإنعامِ عليهم بالجزاءِ من غيرِ توسُّطِ العبادَةِ .

الوجه الرابعُ والأربعون : أنَّ قُدْرَتَهُ سبحانهُ على الشيءِ لا تَنْفي حِكْمَتَهُ

البالغةَ مِن وُجودهِ ؛ فإنَّهُ تعالى يَقْدِرُ على مَقْدوراتٍ تُمْنَعُ بحكمتهِ ، كقدرتهِ على قيامهِ السَّاعَةَ الآنَ ، وقُدرتهِ على إرسالِ الرُّسلِ بعدَ النَّبيِّ ﷺ ، وقُدرتهِ على إبقائهم بينَ ظُهورِ الأُمَّةِ إلى يومِ القيامَةِ ، وقُدرتهِ على إماتَةِ إبليسَ وجُنودهِ وإراحَةِ العالَمِ منهم .

وقَد ذكرَ سبحانهُ في القرآنِ قُدْرَتَهُ على ما لا يَفعلُهُ لحكمتهِ في غيرِ موضعٍ ؛ كقولهِ تعالى : ﴿ قُلْ هوَ القادِرُ على أن يَبعَثَ عَلَيكُم عَذابًا مِنْ فَوْقِكُم أو مِن تَحْتِ أرجُلِكُم ﴾ [الأنعام : ٦٥]، وقولِه تعالى : ﴿ وأَنزَلْنا منَ السَّماءِ ماءً بِقَدَرٍ فأسْكَنَّاهُ في الأرْضِ وإنَّا على ذَهابٍ بِهِ لقادرونَ ﴾ [المؤمنون : ١٨]، وقولِه : ﴿ أيحْسَبُ الإنْسانُ أنْ لَن نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلى قادِرينَ على أنْ نُسَوِّيَ بنانَهُ ﴾ [القيامة : ٤]، أي : نَجعلُها كَخُفِّ البَعيرِ صَفحَةً واحدَةً ، وقوله تعالى : ﴿ وَلو شِئْنا لآتَينا كُلَّ نَفْسٍ هُداها وَلكنْ حَقَّ القَولُ مِنِّي ﴾ [السجدة : ١٣] ، وقوله : ﴿ لآمَنَ مَنْ في الأرضِ كلُّهم جميعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شاءَ ربُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً واحدَةً ﴾ [هود : ١١٨].

فهذه وغيرُها مَقْدُوراتٌ لهُ سُبحانهُ ، وإنَّما امتَنَعَتْ لكمالِ حِكمتهِ ؛ فهي[1] الَّتي اقتَضَتْ عدَمَ وقوعِها ، فلا يَلْزَمُ مِن كونِ الشيءِ مَقدورًا أنْ يكونَ حَسَنًا مُوافِقًا للحِكمَةِ .

وعلى هذا فقُدْرَتُهُ تباركَ وتعالى على ما ذَكَرْتُم لا تَقْتَضي حُسْنَهُ ومُوافَقَتَهُ لحكمتهِ ، ونَحنُ إنَّما نتكلَّمُ معهم في الثَّاني لا في الأوَّلِ ، فالكلامُ في الحِكمَةِ يَقْتَضي الحِكمَةَ والعنايَةَ ، غيرُ الكلامِ في المَقدورِ فَمُتَعَلَّقُ الحكمَةِ شيءٌ ، ومُتَعَلَّقُ

---

(١) أي : كمالُ حكمتِه جلّ وعلا .

القُدرَةِ شيءٌ ، ولكنْ أنتُم إنَّما أُتِيتُم من إنكارِ الحكمَةِ ، فلا يُمْكِنُكُم التَّفريقُ بينَ المُتعلَّقَيْن ، بل قَد اعترَفَ سَلَفُكُم وأئمَّتُكُم بأنَّ الحِكمَةَ لا تَخرجُ عن صحَّةِ تعلُّق القُدْرةِ بالمَقدورِ ومُطابقتهِ لها أو تعلُّق العلمِ بالمَعلومِ ومُطابقتهِ لهُ ، ولَمَّا بَنَيْتُم على هذا الأصلِ لم يُمْكِنْكُم الفَرْقُ بينَ مُوجَبِ الحكمَةِ ومُوجَبِ القُدرَةِ ، فتَوعَّرَتْ عليكم الطَّريقُ ، وألجَأْتُم أنفُسَكم إلى أصعَبِ مَضيقٍ .

الوجه الخامسُ والأربعون : قولُكُم : « إنَّهُ تعالى لو ألقى إلى العَبْدِ زِمامَ الاختيارِ ، وتَرَكَهُ يَفعلُ ما يشاءُ جَرْيًا على رُسومِ طَبْعهِ المائلِ إلى لذيذِ الشهواتِ ، ثمَّ أَجْزَلَ لهُ في العطاءِ من غيرِ حسابٍ كانَ أرْوَحَ للعَبدِ ، ولم يَكُنْ قَبيحًا عندَ العَقلِ » !

فيُقال لكُم : ما تَعنونَ بإلْقاءِ زِمامِ الاختيارِ إليهِ ؟ أتَعْنُونَ بهِ أنَّهُ لا يُكلِّفهُ ولا يأمرُهُ ولا يَنهاهُ ، بل يجعلُهُ كالبَهيمَةِ السَّائمَةِ المُهْمَلَةِ ؟ أم تَعْنُونَ بهِ أنَّهُ يُلقي إليهِ زِمامَ الاختيارِ مع تَكليفهِ وأمرهِ ونَهيهِ ؟

فإنْ عنَيتُم الأوَّلَ فهو من أقبحِ شيءٍ في العَقلِ وأعظمهِ نَقْصًا في الآدميِّ ، ولو تُرِكَ ورسومَ طَبْعهِ لكانَت البهائمُ أكملَ منهُ ، ولم يكُن مُكرَّمًا مُفضَّلًا على كثيرٍ ممَّن خَلَقَ اللَّهُ تفضيلًا ، بل كانَ كثيرٌ مِنَ المَخلوقاتِ - أو أكثرُها - مُفضَّلًا عليهِ ، فإنَّهُ يكونُ مَصْدُودًا عن كمالهِ الذي هو مُسْتَعِدٌّ لهُ قابِلٌ لهُ ، وذلكَ أَسْوَأُ حالًا وأعظمُ نَقصًا ممَّا مُنِعَ كمالًا ليسَ قابلًا لهُ .

وتأمَّلْ حالَ الآدميِّ المُخَلَّى ورُسومَ طَبْعهِ المَتروكَ ودواعيَ هواه ! كيفَ تَجدُهُ في شِرارِ الخَليقَةِ وأفسدِها للعالَمِ ؟! ولولا مَن يَأْخُذُ على يَديهِ لأهلكَ الحَرْثَ والنَّسْلَ ، وكانَ شرًّا مِن الخنازيرِ والذِّئابِ والحيَّاتِ ، فكيفَ يَسْتَوي

في العَقلِ أَمْرُهُ ونَهْيُهُ بما فيهِ صلاحُهُ وصلاحُ غيرِهِ بهِ ، وتَرْكُهُ وما فيهِ أعظمُ فسادِهِ وفسادِ النَّوعِ وغيرِهِ بهِ ؟!

وكيفَ لا يكونُ هذا القولُ قَبيحًا ؟! وأيُّ قُبْحٍ أعظمُ من هذا ؟! ولهذا أنكرَ اللَّهُ سبحانهُ على مَنْ جَوَّزَ عَقلُهُ مِثلَ هذا ، ونزَّهَ نَفسَهُ عنهُ ، فقال تعالى : ﴿ أيَحْسَبُ الإنسانُ أنْ يُترَكَ سُدى ﴾ [القيامة : ٣٦]، قال الشافعيُّ : مُعْطَّلًا لا يُؤْمَرُ ولا يُنهى ، وقيلَ لا يُثابُ ولا يُعاقبُ [١] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُم أنَّما خَلَقْناكُم عَبَثًا وأنَّكُم إلينا لا تُرْجَعون ﴾ [المؤمنون : ١١٥] .

ثمَّ نَزَّهَ نَفْسَهُ عن هذا الظَّنِّ الكاذبِ ، وأنَّهُ لا يَليقُ به ، ولا يَجوزُ في العقولِ نسبةُ مثلهِ إليهِ لمُنافاتِه لحكمتهِ ورُبوبيَّتهِ وإلهيَّتهِ وحمدهِ ، فقال : ﴿ فتَعالى اللهُ الملكُ الحقُّ لا إلهَ إلّا هوَ ربُّ العَرْشِ الكريمِ ﴾ [المؤمنون : ١١٦]، وقال تعالى: ﴿ وما خَلَقْنا السَّمواتِ والأرضَ وما بَينَهما لاعبينَ ما خَلَقْناهما إلّا بالحَقِّ ﴾ [الدخان : ٣٨ - ٣٩]، وفُسِّرَ الحقُّ بالثَّوابِ والعقابِ ، وفُسِّرَ بالأمرِ والنَّهيِ ، وهذا تَفسيرٌ لهُ ببعضِ معناهُ ؛ والصَّوابُ [٢] أنَّ الحقَّ هو إلهيَّتُهُ وحِكمتُهُ المُتضمِّنَةُ للخَلْقِ والأمرِ والثَّوابِ والعقابِ ، فمَصدَرُ ذلكَ كلِّهِ الحقُّ ، وبالحقِّ وُجدَ ، وبالحقِّ قامَ ، وغايتهُ الحقُّ ، وبه قيامهُ ، فمُحالٌ أنْ يكونَ على غيرِ هذا الوَجهِ ، فإنَّهُ يكونُ باطلًا وعَبثًا ، فتعالى اللَّهُ عنهُ لمنافاتهِ إلهيَّتَهِ وحكمتَهِ ، وكمالَ مُلكهِ وحمدهِ .

---

(١) انظر ما سَبق (ص ٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٢) وللمصنِّف - رحمه الله - بيانٌ مُطوَّلٌ في تفسير هذه الآيةِ في « شفاءِ العليل » (١٩٨ - ١٩٩) فَلْيُراجَعْ .

وقال تعالى : ﴿ إنَّ في خَلْقِ السَّمواتِ والأَرْضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ لآياتٍ لِأُولي الألبابِ الَّذينَ يَذْكُرونَ اللهَ قِيامًا وقُعُودًا وعلى جُنوبهم ويتفكَّرونَ في خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ ربَّنا ما خَلَقْتَ هذا باطِلًا سُبحانَكَ فَقِنا عَذابَ النَّارِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠ - ١٩١] .

وتأمَّلْ كيفَ أخبرَ سبحانهُ عنهُ بنَفْيِ الباطليَّةِ عن خَلْقِهِ ، دونَ إثباتِ الحِكمَةِ ؛ لأنَّ بيانَ نَفْيِ الباطلِ على سبيلِ العُمومِ والاستغراقِ أوْغَلُ في المَعنى المَقصودِ وأبلغُ من إثباتِ الحكمِ ، لأنَّ بيانَ جميعِها لا يَفي بها أفهامُ الخليقَةِ ، وبيانَ البَعضِ يُؤْذِنُ بتناهي الحِكمَةِ.

ونَفْيُ البُطلانِ والخُلُوِّ عن الحكمَةِ والفائدَةِ تُفِيدُ أنَّ كُلَّ جُزءٍ من أجزاءِ العالمِ عُلْويِّهِ وسُفْلِيِّهِ متضمِّنٌ لِحِكَمٍ جَمَّةٍ وآياتٍ باهرَةٍ .

ثمَّ أخبرَ سبحانهُ عنهم بتنزيههِ عن الخَلْقِ باطِلًا خُلُوًّا عن الحِكمَةِ .

ولا مَعنى لهذا التَّنزيهِ عندَ النُّفاةِ ؛ فإنَّ الباطلَ عندَهم هو المُحالُ لذاتِهِ ، فعلى قولِهِم نَزَّهوهُ عن المُحالِ لذاتِهِ الذي ليسَ بشيءٍ ! كالجمعِ بينَ النَّقيضينِ ، وكونِ الجسمِ الواحدِ لا يكونُ في مكانينِ ! ومعلومٌ قَطْعًا أنَّ هذا ليسَ مُرادَ الرَّبِّ تعالى ممَّا نَزَّهَ نفسَهُ عنهُ ، وأنَّهُ لا يُمْدَحُ أحدٌ بتنزيههِ عن هذا ، ولا يكونُ المُنزِّهُ بهِ مُثْنِيًا ولا حامدًا ، ولم يَخْطُرْ هذا بقَلْبِ بَشَرٍ حتى يُنْكِرَهُ اللَّهُ على مَن زَعَمَهُ ونسَبهُ إليهِ .

وقال تعالى : ﴿ وما خَلَقنا السَّمواتِ والأرضَ وما بينهما لاعِبينَ ما خَلَقْناهما إلّا بالحَقِّ ﴾ [الدخان : ٣٨-٣٩]، فَنَفىٰ اللَّعِبَ عن خَلْقِهِ ، وأثْبَتَ أنَّهُ إنَّما خَلَقَهُما بالحقِّ ، فَجَمَعَ تعالى بينَ اللَّعِبِ الصَّادرِ عن غيرِ حِكْمَةٍ وغايَةٍ

مَحمودَةٍ ، وإثباتِ الحقِّ المُتضمِّنِ للحِكَمِ والغاياتِ المَحمودَةِ والعواقِبِ المَحبوبَةِ.

والقرآنُ مملوءٌ مِن هذا بنَفيِ العَبَثِ والباطِلِ واللعبِ تارَةً ، وتَنزيهِ الرَّبِّ نَفسَهُ عنهُ تارَةً ، وإثباتِ الحِكَمِ الباهرَةِ في خَلقهِ تارَةً .

كيفَ يَجوزُ أنْ يُقال : إنَّهُ لو عَطَّلَ خَلْقَهُ وتَرَكَهُم سُدىً لم يكُن ذلكَ قَبيحًا في العَقلِ ؟ فإن عَنَيْتُم أنَّهُ يُلقي إليهِ زِمامَ الاختيارِ مع أمرِهِ ونَهيِهِ ، فهذا حقٌّ ؛ فإنَّهُ جَعَلَهُ مُختارًا مأمورًا مَنهيًّا ، وإنْ كانَ اختيارُهُ مَخلوقًا لهُ تعالى ، إذ هو مِن جُملَةِ الحوادثِ الصَّادرَةِ عن خَلقهِ ، ولكنّ هذا الاختيارَ لا يُنافي التَّكليفَ ، ولا يكونُ إلّا بهِ بوجهٍ ، بل لا يصحُّ التَّكليفُ إلّا بهِ .

الوجه السَّادس والأربعون : قولُكُم : « فَقَد تَعارَضَ الأمرانِ : أحدُهما : أنْ يُكَلِّفَهم ؛ فَيأْمُرَ وينهى ، حتى يُطاعَ ويُعصى ، ثمَّ يُثيبَهم ويعاقبَهم ! الثَّاني : أنْ لا يُكَلِّفهم ؛ إذ لا يتزيَّنُ منهم بطاعَةٍ ، ولا تَشِينُهُ مَعصيتُهم !

وإذا تَعارَضَ في المَعقولِ هذان الأمرانِ ، فكيفَ يُهدى العَقلُ إلى اختيارِ أحدِهما عَقلًا؟ فكيفَ يُعَرِّفنا الوجوبَ على نَفسهِ بالمعرفَةِ ، وعلى الجوارحِ بالطَّاعَةِ ، وعلى الرَّبِّ تعالى بالثَّوابِ » ! فيقال لكُم : لَمْ يتعارَضْ بحمدِ اللَّهِ الأمرانِ ؛ لأنَّ أحدَهما قَد عُلِمَ قُبْحُهُ في المَعقولِ ، والآخَرَ قَد عُلِمَ حُسْنُهُ في المَعقولِ ، فكيفَ يتعارَضُ في العَقلِ جوازُ الأمرينِ ، وأنْ يكونَ نِسْبَتُهُما إلى الرَّبِّ تعالى نسبَةً واحدَةً ، وإنَّما يتعارَضُ الجائزاتُ على كُلٍّ سواءً ، بحيثُ لا يترجَّحُ بعضُها عن بَعضٍ ، فأمَّا الحُسْنُ والقُبْحُ فلم يتعارَضْ في العَقلِ قطُّ استواؤهما .

وقَد قرَّرنا بما لا مَدْفَعَ لهُ قُبْحَ التَّركِ سُدىً بمنزلَةِ الأنعامِ السَّائمَةِ ، وحُسْنَ

الأمرِ والنَّهيِ واستصلاحِهم في معاشِهم ومعادِهم ، فيكف يُقالُ : إنَّ هذينِ الأمرينِ سواءٌ في العَقلِ ؛ بحيثُ يتعارَضانِ فيهِ ، ويَقْضِي باستوائهما بالنِّسبَةِ إلى أحكمِ الحاكمينَ .

فإنْ قيلَ : إنَّما تَعارَضَا في المَقدُورِيَّةِ ، إذ نسبَةُ القُدرَةِ إليهما واحدَةٌ !

قُلنا : قَد تَقدَّمَ أنَّهُ لا يَلْزَمُ مِن كونِ الشيءِ مَقدورًا أنْ لا يكونَ مُمتنِعًا لمنافاتهِ الحكمَةَ ؛ وقَد بيَّنا ذلكَ قَريبًا ، فيكونَ تَرْكُهم هَمَلًا وسُدىً مَقدورًا للرَّبِّ تعالى لا يَقْتَضي مُعارَضَتهُ لمَقدورِهِ الآخَرِ في تَكْليفِهم وأمْرِهم ونَهْيِهم .

الوَجه السابع والأربعون : قولُكُم : « إذ لا يَتزيَّنُ منهم بطاعَةٍ ولا تَشِينُهُ مَعصيتُهم » !

قلنا : ومَن الّذي نازَعَ في هذا ، ولكنّ حُسْنَ التَّكليفِ لا يَنفي ذلكَ عن الرَّبِّ تعالى ، وأنَّهُ إنَّما يُكَلِّفُهم تَكليفَ مَنْ لا يَبْلُغوا ضُرَّهُ فيضُرُّوهُ ولا يَبلُغوا نَفْعَهُ فيَنفعوهُ [1] ، وأنَّهم لو كانوا كلُّهم على أتقى قَلبِ رجلٍ واحدٍ منهم ما زادَ ذلكَ في مُلْكِهِ شيئًا ، ولو كانوا على أفجرِ قلبِ رجلٍ واحدٍ منهم ما نَقَصَ ذلكَ في مُلكهِ شيئًا [2] .

---

(١) كذا في « الأَصل » وليست مسبوقةً بجازمٍ ولا ناصب !

(٢) إشارةٌ إلى حديثِ أَبي ذَرٍّ رضي اللهُ عنه ، المرويِّ في « صحيح مُسلم » (٢٥٧٧) ، وهو حديثٌ قُدْسيٌّ طويلٌ .

وقد رواه بسندِه الإمامُ النوويُّ في « الأذكار » (١٢٦٩) ثمَّ قال :

« هذا حديثٌ صحيحٌ ، رُوِّيناه في « صحيح مسلمٍ » وغيرِه ، ورجالُ إسنادِه منّي إلى أَبي ذرٍّ رضي اللهُ عنه كلُّهم دمشقيُّون ، ودخلَ أَبو ذر رضي الله عنه دمشقَ .

فاجْتَمَعَ في هذا الحديثِ جُمَلٌ من الفوائدِ :

منها صحّةُ إسنادِه ومتنه ، وعُلُوُّه وتسلسُلُه بالدمشقيِّين رضي الله عنهم وبارك فيهم . =

وههُنا اختلَفَتِ الطُّرُقُ بالنَّاسِ في علَّةِ التَّكليفِ وحكمتهِ ، مع كونهِ سبحانهُ لا ينتفعُ بطاعتِهم ، ولا تضرُّهُ معصيتُهم :

فسلكَت الجَبْرِيَّةُ مَسلَكَها المَعروفَ ، وأنَّ ذلكَ صادرٌ عن مَحْضِ المَشيئةِ ، وصَرْفِ الإرادةِ وأنَّهُ لا عِلَّةَ لهُ ولا يَحُثُّ عليهِ سوى مَحْضِ الإرادَةِ .

وسلكَت القَدَرِيَّةُ مَسْلَكَها المَعروفَ ، وهَل ذلكَ إلّا استئجارٌ منهُ لعبيدهِ ، لينالوا أجرَهُم بالعَمَلِ ، فيكونَ ألذَّ مِن اقتضائهم الثَّوابَ بلا عَمَلٍ لما فيهِ من تَكديرِ المنَّةِ.

والمَسلكانِ كما ترى !

وحسبكَ ما يدلُّ عليهِ العَقْلُ الصَّريحُ والنَّقلُ الصَّحيحُ من بُطْلانِهما وفسادِهما .

وليسَ عندَ النَّاسِ غيرُ هذين المَسلكَيْنِ إلّا مسلكَ مَن هو خارجٌ عن الدِّياناتِ واتِّباعِ الرُّسلِ مِمَّن يَرى أنَّ الشرائعَ وَضَعَتْ نواميسَ يقومُ عليها مصلحةُ النَّاس ومَعيشتِهم ، فإنَّ فائدتَها تَكميلُ قُوَّةِ النَّفسِ العمليّةِ وارْتياضُها لتخرجَ عن شبهِ الأَنعام ، فتصيرَ مستعدةً لأَنْ تكونَ محلًّا لقَبولِ الفلسفةِ العُليا ، والحكمَةِ ! وهذا مَسلكٌ خارجٌ عن مناهجِ الأنبياءِ وأمَمِهم .

وأمَّا أتباعُ الرُّسُلِ الذينَ هم أهلُ البصائرِ ، فحِكمةُ اللَّهِ عزَّ وجَلَّ في تَكليفهم ما كلَّفهم بهِ أعظمُ وأجلُّ عندهم ممَّا يَخْطُرُ بالبالِ ، أو يَجري به

= ومنها ما اشْتَمَلَ عليه من البيانِ لقواعِدَ عظيمةٍ في أُصولِ الدين وفروعِه والآدابِ ولطائفِ القلوبِ وغيرِها ، ولله الحمدُ .

رُوِّينا عن الإمامِ أَبي عبداللهِ أَحمدَ بنِ حنبلٍ رحمه اللهُ تعالى ورضي عنه ؛ قال : ليس لأَهلِ الشامِ حديثٌ أَشرفَ من هذا الحديثِ » .

المقالُ ، ويَشْهَدُونَ لهُ سبحانهُ في ذلكَ بالحِكَمِ الباهرَةِ ، والأسرارِ العَظيمَةِ ، أكثرَ مِمَّا يَشْهَدُونَهُ في مَخلوقاتهِ ، وما تَضمَّنَتْهُ منَ الأسرارِ والحِكَمِ .

ويعلمونَ - مع ذلكَ - أنَّهُ لا نِسْبَةَ لما أَطْلَعُهم سبحانهُ عليهِ من ذلكَ إلى ما طوى عِلْمَهُ عنهم واسْتأثَرَ بهِ دونَهم ، وأنَّ حِكْمَتَهُ في أمرهِ ونَهيهِ وتَكليفِهم أجلُّ وأعظمُ ممَّا تُطِيقُهُ عقولُ البشرِ ، فهم يَعْبُدونهُ سبحانهُ بأمرهِ ونَهيهِ ، لأنَّهُ تعالى أهلٌ أنْ يُعبَدَ ، وأهلٌ أن يكونَ الحِدُّ كلُّهُ لهُ ، والعبادَةُ كلُّها لهُ ، حتى لو لم يَخْلُقْ جنَّةً ولا نارًا ، ولا وَضَعَ ثوابًا ولا عقابًا لكَانَ أهلًا أنْ يُعْبدَ أَقْصَى ما تنالُهُ قُدرَةُ خَلْقهِ منَ العبادَةِ .

وفي بَعضِ الآثارِ الإلهيَّةِ : « لو لم أَخْلُق جنَّةً ولا نارًا ألم أكُن أهلًا أن أُعبَدَ »[1]، حتى إنَّهُ لو قُدِّرَ أنَّهُ لم يُرسِلْ رُسُلَهُ ولم يُنْزِل كُتُبَه لكانَ في الفِطرَةِ والعَقلِ ما يَقْتَضي شُكْرَهُ وإفرادَهُ بالعبادَةِ ، كما أنَّ فيهما ما يَقتَضي تناوُلَ المنافعِ واجتنابَ المضارِّ ، ولا فَرْقَ بينهما في الفِطرَةِ والعَقلِ ؛ فإنَّ اللَّهَ فَطَرَ خليقتَهُ على محبَّتِهِ والإقْبالِ عليهِ ، وابتغاءِ الوَسيلةِ إليهِ ، وأنَّهُ لا شيءَ على الإطلاقِ أحبُّ إليها منهُ ، وإن فَسَدَت فِطَرُ أكثرِ الخَلقِ بما طَرأَ عليها ممَّا اقْتَطَعَها واجتالها عمَّا خُلِقَ فيها ، كما قالَ تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم : ٣٠]، فبيَّنَ سبحانهُ أنَّ إقامَةَ الوجهِ - وهو إخلاصُ القَصدِ وبَذْلُ الوُسعِ لدينهِ المُتضمِّنُ محبَّتَهُ وعبادتَهُ حنيفًا مُقْبِلًا عليهِ مُعْرِضًا عمَّا سواهُ - هو فطرتُهُ التي فَطَرَ عليها عبادَهُ ، فلو خُلُّوا ودواعيَ فِطَرِهِم لَمَا رَغبوا عن ذلكَ ، ولا اختاروا سواه ، ولكنْ غُيِّرَت الفِطَرُ وأُفسِدَت ، كما قال النَّبيُّ ﷺ :

---

(١) لم أَقِفْ على هذا الأَثَرِ !

« ما مِن مولودٍ إلّا يُولَدُ على الفِطرَةِ ، فأَبواهُ يُهوِّدانهِ ويُنصِّرانهِ ويُمَجِّسانهِ كما تُنْتَجُ البَهيمَةُ بهيمةً جَمْعَاءَ ، هل تُحِسُّونَ فيها مِن جَدعاءَ ؟ حتى تكونُوا أنتم تَجْدَعُونها »[1] ثمَّ يقولُ أبو هُريرَة : اقْرؤوا إنْ شئتُم : ﴿ فِطْرَةَ اللهِ التي فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبديلَ لخلقِ اللهِ ذلكَ الدِّينُ القيِّمُ ولكنَّ أكثرَ النَّاسِ لا يَعلمون مُنيبينَ إليهِ واتَّقوهُ ﴾ [الرّوم : ٣٠] .

و ﴿ مُنيبينَ ﴾ نُصِبَ على الحالِ منَ المَفعولِ ، أي : فَطَرَهم مُنيبينَ إليهِ ، والإنابَةُ إليهِ تَتضمَّنُ الإقبالَ عليهِ بمحبَّتهِ وَحْدَهُ ، والإعراضِ عمَّا سواه .

وفي « صَحيح مُسلم »[2] عن عِيَاضِ بن حِمَار عن النَّبيِّ ﷺ قال : « إنَّ اللَّهَ أمَرَني أَنْ أُعَلِّمَكُم ما جَهِلتُم ممَّا علَّمني في مقامي هذا ، أنَّهُ قال : كلُّ مالٍ نَحَلْتُهُ عبدًا فهو لهُ حَلَالٌ ، وإنِّي خَلَقْتُ عبادي حُنَفاءَ فأتَتْهُم الشياطينُ فاجْتالَتْهُم عن دينِهم ، وأَمَرَتْهُم أَنْ يُشركوا بي ما لَم أُنَزِّلْ به سُلطانًا ، وحَرَّمَتْ عليهم ما أَحْلَلْتُ لهُم » ، فأخبَرَ سبحانهُ أنَّهُ إنَّما خَلَقَ عبادَهُ على الحنيفيَّةِ المتضمِّنَةِ لكمالِ حُبِّهِ ، والخُضوعِ لهُ ، والذُّلِّ لهُ ، وكمالِ طاعتهِ وحدَهُ دونَ غيرِهِ .

وهذا مِنَ الحقِّ الذي خُلِقَتْ لهُ ، وبهِ قامَتِ السَّمواتُ والأرضُ وما بينهما ، وعليهِ قامَ العالَمُ ، ولأجلهِ خُلقَت الجنَّةُ والنَّارُ ولأجلهِ أَرْسَلَ رُسُلَهُ وأنزَلَ كُتُبَهُ ، ولأجلهِ أهلكَ القرونَ التي خَرَجَتْ عنهُ وآثرَتْ غيرَهُ .

فكونُهُ سبحانهُ أهلًا أنْ يُعْبَدَ ويُحَبَّ ويُحْمَدَ ويُثْنَىٰ عليهِ أمرٌ ثابتٌ لهُ لذاتهِ ، فلا يكونُ إلّا كذلكَ ، كما أنَّه الغنيُّ القادرُ الحيُّ القيُّومُ السَّميعُ البَصيرُ ، فهو سُبحانهُ الإلٰهُ الحقُّ المُبينُ ، والإلٰهُ هو الذي يَستحقُّ أن يُؤَلَّه مَحبَّةً ، وتعظيمًا ،

---

(١) أَخرجه البخاري (٤٧٧٥) ، ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هُريرة .

(٢) (برقم : ٢٨٦٥) .

وخشيةً ، وخُضوعًا ، وتذلُّلًا ، وعبادَةً ، فهو الإلهُ الحقُّ ولو لَم يَخْلُقْ خَلْقَهُ ، وهو الإلهُ الحقُّ ولو لم يَعبدُوهُ .

فهو المَعبودُ حقًّا ، المَحمودُ حقًّا ، ولو قُدِّرَ أنَّ خَلْقَهُ لم يَعبدُوهُ ، ولم يَحْمَدُوهُ ، ولم يألَهوهُ ، فهو اللَّهُ الذي لا إلهَ إلّا هو قبلَ أن يَخْلُقَهم وبَعدَ أنْ خَلَقَهُم ، وبَعدَ أنْ يَفْنِيهَم ، لم يَستَحْدِثْ بخلقهِ لهم ولا بأمرهِ إيَّاهُم اسْتِحْقاقَ الإلهيَّةِ والحَمدِ ، بل الإلهيَّةُ وحمدُهُ ومجدُهُ وغِناهُ أوصافٌ ذاتيَّةٌ لهُ يَستحيلُ مُفارقَتُها لهُ لحياتهِ ووُجودهِ وقُدرتهِ وعلمهِ وسائرِ صفاتِ كمالهِ .

فأولياؤهُ وخاصَّتُهُ وحِزْبُهُ لمَّا شَهِدَتْ عقولُهم وفِطَرُهُم أنَّهُ أهلٌ أنْ يُعبَدَ - وإنْ لم يُرسِل إليهم رسولًا ولم يُنَزِّل عليهم كتابًا ولو لم يَخْلُق جَنَّةً ولا نارًا - علموا أنَّهُ لا شيءَ في العُقولِ والفِطَرِ أحسنُ مِن عبادتهِ ، ولا أقبحُ من الإعْراضِ عنهُ ، وجاءَت الرُّسلُ ، وأُنْزِلَتِ الكُتُبُ لتَقريرِ ما استودَعَ سُبحانهُ في الفِطَرِ والعُقولِ من ذلكَ ، وتَكميلهِ ، وتَفضيلهِ ، وزيادتهِ حُسْنًا إلى حُسْنهِ ، فاتَّفقَت شريعتُهُ وفِطْرَتُهُ ، وتطابَقا ، وتوافَقا ، وظهَرَ أنَّهما مِن مشكاةٍ واحدَةٍ ؛ فَعَبَدُوهُ وأَحَبُّوهُ ومجَّدُوهُ وحَمَدُوهُ ؛ بداعي الفِطرَةِ ، وداعي الشرعِ ، وداعي العَقلِ ، فاجتمَعَتْ لهم الدَّواعي ونادَتْهم مِن كُلِّ جهَةٍ ، ودَعَتْهُم إلى وَليِّهم وإلهِهم وفاطِرهم ، فأَقْبَلُوا إليهِ بقلوبٍ سليمَةٍ لم يُعارِضْ خَبَرَهُ عندها شُبهَةٌ تُوجِبُ رَيْبًا وَشَكًّا ولا أَمْرَهُ شهوَةٌ تُوجِبُ رَغْبَتَها عنهُ وإيثارَها سواهُ ، فأجابوا دواعيَ المحبَّةِ والطَّاعَةِ إذ نادَتْ بهم : حيَّ على الفلاحِ ، وبذلوا أنفُسَهم في مَرْضاةِ مولاهم الحقِّ بَذْلَ أخي السَّماح[1]، وحَمَدوا عندَ الوُصولِ إليهِ مسراهُم ،

---

(١) انظر « أَساس البلاغة » (ص ١٣) للزَّمخشريّ .

وإنَّما يَحْمَدُ القومُ السُّرىٰ عندَ الصَّباحِ[(١)]، فدينهم دينُ الحُبِّ ، وهو الدِّينُ الذي لا إكراهَ فيهِ ، وسَيْرُهم سَيْرُ المُحِبِّينَ ، وهو الذي لا وَقْفةَ تَعتريهِ :

إنِّي أَدِينُ بدينِ الحُبِّ وَيْحَكُمُ ... فذاكَ ديني ولا إكراهَ في الدِّينِ

ومَنْ يكُنْ دينُهُ كُرْهًا فليسَ لهُ ... إلّا العَناءُ وإلّا السَّيْرُ في الطِّينِ

وما اسْتَوىٰ سَيْرُ عَبدٍ في مَحبَّتهِ ... وسَيْرُ خالٍ منَ الأشواقِ في دينِ

فَقُلْ لغيرِ أخي الأَشْواقِ وَيْحكَ قَد ... غَبَنْتَ حظَّكَ لا تغترَّ بالدُّونِ

نجائبُ الحُبِّ تَعلوا بالمُحِبِّ إلى ... أعلى المَراتبِ مِن فَوقِ السَّلاطينِ

وَأَطْيَبُ العَيْشِ في الدَّارَيْنِ قَد رَغِبَتْ ... عنهُ التِّجارُ فباعَتْ بَيْعَ مَغبونِ

فإنْ تُرِدْ عِلْمَهُ فاقْرأْهُ وَيْحكَ في ... آياتِ طٰهَ وفي آياتِ ياسينِ

ولا ريبَ أنَّ كمالَ العُبوديَّةِ تابعٌ لكمالِ المحبَّةِ ، وكمالَ المحبَّةِ تابعٌ لكمالِ المَحبوبِ في نَفسهِ ، واللَّهُ سبحانهُ لهُ الكمالُ المُطْلَقُ التَّامُّ في كلِّ وجهٍ ، الذي لا يَعتريهِ تَوَهُّمُ نَقْصٍ أصلًا ، ومَن هذا شَأْنُهُ فإنَّ القُلوبَ لا يكونُ شيءٌ أحبَّ إليها منه ما دامَتْ فِطَرُها وعقولُها سليمَةً ، وإذا كانَت أحبَّ الأشياءِ إليها ، فلا مَحالَةَ أنَّ مَحبَّتَهُ تُوجِبُ عُبوديَّتَهُ ، وطاعَتَهُ ، وتَتَبُّعَ مَرْضاتِهِ ، واستفراغَ الجُهدِ في التَّعبُّدِ لهُ والإنابَةِ إليهِ .

وهذا الباعثُ أكملُ بواعثِ العُبوديَّة وأقواها ، حتى لو فُرِضَ تجرُّدُهُ عن الأمرِ والنَّهيِ والثَّوابِ والعقابِ استفرَغَ الوُسْعَ واستَخلَصَ القلبَ للمَعبودِ الحقِّ .

ومِن هذا قولُ بَعضِ السَّلفِ : إنَّهُ لَيستخرجُ حُبُّهُ من قَلبي ما لا يَستخرجُهُ

---

(١) مَثَلٌ مشهور ، شَرْحُه : أَنَّهم يُقاسون في ليلهم مُكابدةَ الليل ، ومُقاساةَ الآساد ، فإذا أَصبَحُوا فقد خَلَّفُوا البُعْدَ وراءَهم ، وحَمَدُوا فِعْلَهم حينئذٍ .

انظر « مَجْمَع الأَمثال » (١ / ٣٠٣) و « فَصْل المقال » (ص ٤٥٤ و ٣٣٤) .

قولُهُ ، ومنهُ قولُ عُمَرَ في صُهيبٍ : لو لم يَخَفِ اللَّهَ لم يَعْصِه[١]، وقد كانَ هذا هو الواجبَ على كلِّ عاقلٍ ، كما قال بَعضهم :

هَبِ البَعْـثَ لم تَأْتِنا رُسْلُه   وجاحِمَةُ النَّارِ لَم تُضْرَمِ

أليسَ مِنَ الواجبِ المُستحقِّ   طاعَةُ ربِّ الوَرىٰ الأكرمِ

وقَد قامَ رسولُ اللَّهِ ﷺ حتى تفطَّرَت قدماه ، فقيلَ لهُ : تَفعلُ هذا وقَد غُفِرَ لكَ ما تَقدَّمَ مِن ذَنبكَ وما تأخَّر ؟ قال : « أفلا أكونُ عَبدًا شكورًا »[٢]، واقْتَصر ﷺ مِن جوابِهم على ما تُدْرِكُهُ عُقولُهم ، وتنالُهُ أَفهامُهم ، وإِلَّا فَمِن المعلومِ أَنَّ باعثه على ذلك الشكرِ أمرٌ يَجِلُّ عن الوَصفِ ولا تنالهُ العبارَةُ ولا الأذهانُ ، فأينَ هذا الشهودُ من شُهودِ طائفَةِ القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ !

فَلْيعْرِضِ العاقلُ اللبيبُ ذَيْنِكَ المَشهدينِ على هذا المَشهد ، ولْيَنظُرْ ما بينَ الأمرينِ ، منَ التَّفاوتِ فاللَّهُ سبحانهُ يُعْبَدُ ، ويُحْمَدُ ، ويُحَبُّ ، لأَنَّهُ أهلٌ لذلكَ ومُستحِقُّهُ ، بل ما يَستحقُّهُ سبحانهُ من عبادهِ أمرٌ لا تنالُهُ قُدرتُهم ، ولا إرادتُهم ، ولا تَتصوَّرهُ عقولُهم ، ولا يُمكِنُ أحدٌ مِن خَلْقِهِ قَطُّ أَنْ يَعْبُدَهُ حقَّ عبادتهِ ، ولا يُوفِّيَهُ حقَّهُ منَ المحبَّةِ والحمدِ ، ولهذا قال أفضلُ خَلقهِ وأكملُهم وأعرفُهم بهِ

---

(١) نَسَبَهُ الكافِيَجي في « شَرْح قواعد الإعراب » (ص ٤٠٣) للنَّبي ﷺ !!
ونَسَبَهُ السيُوطي في « همع الهوامع » (٤ / ٣٤٥) لِعُمَرَ رضي اللَّه عنه !!
وقد قال الإمام الزركشي في « التذكرة » (ص ١٦٩) .
« قد كَثُرَ السُّؤالُ عنه ، ولم أَقِف له على أَصل ، وسُئل بعضُ شيوخِنا الحُفَّاظ عنه ، فلم يعرفْه » .
وانظر « تدريب الراوي » (٢/ ١٦٢) للسيوطي، و « الأَسرار المرفوعة » (٥٦٤) للقاري .

(٢) رواه البخاري (١١٣٠) ، ومسلم (٢٨١٩) عن المُغيرة بن شُعبة .
ورواه مسلمٌ (٢٨٢٠) عن عائشة .

وأحبُّهم إليهِ وأطوَعُهم لهُ : « لا أُحْصي ثناءً عليكَ »[١]،وأخبرَ أنَّ عَمَلَهُ ﷺ لا يَستقلُّ بالنَّجاةِ ، فقال : « لَن يُنجي أَحَدًا منكُم عملُهُ » ، قالوا : ولا أنتَ يا رَسولَ اللَّهِ ؟ قال : « ولا أنا إلّا أنْ يَتغمَّدَني اللَّهُ برحمةٍ منهُ وفَضلٍ »[٢]؛ عليهِ صلواتُ اللَّهِ وسلامهُ عَدَدَ ما خَلَقَ في السَّماءِ ، وعَدَدَ ما خلَقَ في الأرضِ ، وعَدَدَ ما بينَهما ، وعَدَدَ ما هو خالقٌ .

وفي الحديثِ المَرفوعِ المَشهورِ : « إنَّ مِنَ الملائكَةِ مَن هو ساجدٌ للَّهِ لا يَرفعُ رأسَهُ منذُ خُلِقَ ، ومنهم راكعٌ لا يَرفعُ رأسَهُ منَ الرُّكوعِ منذ خُلِقَ إلى يومِ القيامَةِ ، وأنَّهُم يقولونَ يومَ القيامَةِ : سُبحانَكَ ما عَبَدناكَ حقَّ عبادتكَ »[٣] .

ولمّا كانَت عبادتُهُ تعالى تابعَةً لمحبَّتِهِ وإجلالِهِ ، وكانَت المحبَّةُ نوعينِ : محبَّةٌ تَنْشَأُ عن الإنعامِ والإحسانِ فَتُوجِبُ شكرًا وعُبوديَّةً بحسبِ كمالها ونُقصانها ، ومحبَّةٌ تَنْشَأُ عن جمالِ المَحبوبِ وكمالِهِ فَتُوجِبُ عُبوديَّةً وطاعَةً أكمَلَ منَ الأُولى ؛ كانَ الباعثُ على الطَّاعَةِ والعُبوديَّةِ لا يَخرُجُ عن هذينِ النَّوعينِ .

وأمَّا أنْ تَقَعَ الطَّاعَةُ صادرَةً عن خَوفٍ مَحْضٍ غَيرِ مَقْرونٍ بمحبَّتِهِ ، فهذا قد

---

(١) رواه مسلم (٤٨٦) عن أَبي هريرة ، عن عائشة .

(٢) رواه البخاري (٦٤٦٧) ، ومسلم (٢٨١٨) عن عائشة .

(٣) رواه أَبو الشيخ في « العَظَمَة » (٥١٥) وابنُ نصْر المروزي في « تعظيم قَدْر الصَّلاة » (٢٦٠) ، والخطيب في « تاريخه » (١٢ / ٣٠٧) عن أَحد أَصحاب النَّبي ﷺ .

وأَورده ابنُ كثيرٍ في « تفسيره » (٨ / ٢٩٧) ، وقال : « إِسناده لا بأْسَ بِهِ » .

قلتُ : إِنَّما هذا لحالِ عديّ بن أَرطاة ، فقد وثَّقه ابن حبَّان (٥ / ٢٧١) ، وقال الدارقطني : « يُحْتَجُّ به » - كما في « سؤالات البرقاني » (٤٠١) - ، وروى عنه جماعةٌ كثيرون ، ومع ذلك قال الحافظ ابن حجر : مَقبولٌ !!

ظنَّهُ كثيرٌ من المُتكلِّمينَ ! وهي عندهم غايَةُ المعارفِ ! بناءً على أصلِهم الباطلِ أنَّ اللَّهَ لا تَتعلَّقُ المحبَّةُ بذاتِهِ ، وإنَّما تَتعلَّقُ بمخلوقاتِهِ ممَّا في الجنَّةِ منَ النَّعيمِ ، فهم لا يُحِبُّونهُ لذاتِهِ ، ولا لإحسانِهِ ، ويُنكِرونَ محبَّتَهُ لذلكَ ، وإنَّما المَحبوبُ عندهم في الحقيقةِ غيرُهُ ، وهذا من أبطَلِ الباطلِ .

وسَنَذْكُرُ في القسمِ الثَّاني إنْ شاءَ اللَّهُ مِن هذا الكتابِ بُطْلانَ هذا المَذهَبِ من أكثرِ من مئةِ وجه .

ولو عَرَفَ القومُ صفاتِ الأرواحِ وأحكامَها لَعَلِمُوا أنَّ طاعَةَ مَن لا تَجِبُ عبادتُهُ مُحالٌ ، وأنَّ مَن أتى بصورَةِ الطَّاعَةِ خَوفًا مُجرَّدًا عن الحُبِّ فليسَ بمُطيعٍ ولا عابِدٍ ، وإنَّما هو كالمُكْرَهِ ، أو كأجيرِ السُّوءِ الذي إن أُعطيَ عَمِلَ وإنْ لم يُعطَ كَفَرَ وأَبِقَ .

وَسَيَرِدُ عليكَ بَسْطُ الكلامِ في هذا عن قريبٍ إنْ شاءَ اللَّهُ .

والمَقصودُ أنَّ الطَّاعَةَ والعبادَةَ النَّاشئةَ عَن محبَّةِ الكمالِ والجمالِ أعظمُ من الطَّاعَةِ النَّاشئةِ عن رُؤْيَةِ الإنْعامِ والإحسانِ .

وفَرْقٌ عظيمٌ بينَ ما تَعلَّقَ بالحَيِّ الذي لا يموتُ ، وبينَ ما تعلَّقَ بالمَخلوقِ ، وإنْ شَمَلَ النَّوعينِ اسمُ المحبَّةِ ولكنْ كم بينَ مَنْ يحبُّكَ لذاتِكَ وأوصافِكَ وجمالِكَ ، وبينَ مَن يُحِبُّكَ لخيرِكَ ودراهمِكَ !!

□□□□□

١٤٨ - فَصْلٌ

[آثارُ الأسماء والصفات في العبوديّة]

والأَسْماءُ الحُسْنَىٰ والصِّفاتُ العُلى مُقتضِيَةٌ لآثارِها من العُبوديَّةِ والأمرِ اقتِضاءَها لآثارِها مِنَ الخَلْقِ والتَّكوينِ، فلِكُلِّ صِفَةٍ عُبوديَّةٌ خاصَّةٌ هي من مُوجباتِها ومُقتضياتِها - أَعْني من مُوجِباتِ العلمِ بها والتَّحقُّقِ بمعرفتها -.

وهذا مُطَّرِدٌ في جميعِ أنواعِ العُبوديَّةِ الّتي على القلبِ والجوارحِ :

فَعِلْمُ العَبدِ بتفرُّدِ الرَّبِّ تعالى بالضُّرِّ والنَّفْعِ والعطاءِ والمَنْعِ والخَلْقِ والرِّزْقِ والإحياءِ والإماتَةِ يُثْمِرُ لهُ عُبوديَّةَ التَّوكُّلِ عليهِ باطنًا ، ولوازمَ التَّوكُّلِ وثمراتهِ ظاهرًا .

وعِلْمُهُ بسمعهِ تعالى وبصرهِ وعلمهِ ، وأنَّهُ لا يخفى عليهِ مِثْقالُ ذرَّةٍ في السَّمٰواتِ والأرضِ ، وأنَّهُ يعلمُ السرَّ وأخفى ، ويعلَمُ خائنَةَ الأعيُنِ وما تُخفْي الصُّدورُ يُثْمِرُ له حِفْظَ لسانهِ وجوارحهِ وخَطَراتِ قَلبهِ عن كُلِّ ما لا يُرْضِي اللَّهَ ، وأنْ يَجعَلَ تعلُّقَ هذه الأعضاءِ بما يُحِبُّهُ اللَّهُ ويَرضاهُ فيُثْمِرَ لهُ ذلكَ الحياءَ باطنًا ، ويُثْمِرَ لهُ الحياءُ اجتنابَ المُحرَّماتِ والقبائحِ .

ومعرفتُهُ بغناهُ وجُودهِ وكرمهِ وبرِّهِ وإحسانهِ ورحمتهِ تُوجبُ لهُ سعَةَ الرَّجاءِ ، ويُثمِرُ لهُ ذلكَ من أنواعِ العُبوديَّةِ الظَّاهِرَةِ والباطنَةِ بِحَسَبِ مَعرفتهِ وعلمهِ .

وكذلكَ معرفتُهُ بجَلالِ اللَّهِ وعظمتهِ وعزِّه تُثمرُ لهُ الخُضوعَ والاستكانَةَ

والمحبَّةَ ، وتُثمرُ لهُ تلكَ الأحوالُ الباطنةُ أنواعًا منَ العُبوديَّةِ الظَّاهرَةِ هي مُوجِباتُها .

وكذلكَ علمُهُ بكمالهِ وجمالهِ وصفاتهِ العُلى يُوجبُ لهُ محبَّةً خاصَّةً بمنزلَةِ أنواعِ العبوديَّةِ ، فرجعَتِ العُبوديَّةُ كلُّها إلى مُقتَضى الأسماءِ والصِّفاتِ ، وارتبَطَتْ بها ارتباطَ الخَلْقِ بها .

فخَلقهُ سبحانهُ وأمرُهُ هو مُوجَبُ أسمائهِ وصفاتهِ في العالَم وآثارُها ومُقتَضاها ؛ لأنَّهُ لا يتزيَّنُ من عبادهِ بطاعتِهم ، ولا تَشِينهُ معصيتُهم .

وتأمَّلْ قولَه ﷺ في الحديثِ الصَّحيحِ(١) الذي يَرويهِ عن ربِّهِ تباركَ وتعالى : « يا عبادي إنَّكُم لَن تَبلُغوا ضُرِّي فتَضرُّوني ، ولَن تَبلُغوا نَفعي فتَنفعوني » ، ذَكَرَ هذا عَقِبَ قوله : « يا عبادي إنَّكُم تُخْطِئونَ بالليلِ والنَّهارِ وأنا أغفرُ الذُّنوبَ جميعًا ، فاستَغْفِروني أغفِرْ لكُم » ؛ فتضمَّنَ ذلكَ أنَّ ما يفعلُهُ تعالى بهم في غُفرانِ زلّاتهم وإجابَةِ دَعَواتِهم وتَفريجِ كُرُباتهم ليسَ لجَلْبِ منفعَةٍ منهم ، ولا لدَفعِ مَضرَّةٍ يتوقَّعُها منهم ؛ كما هو عادَةُ المَخلوقِ الذي ينفعُ غيرَهُ لِيُكافِئَهُ بنفعٍ مثلِهِ ، أو ليدفعَ عنهُ ضَرَرًا ، فالرَّبُّ تعالى لم يُحْسِن إلى عبادهِ لِيُكافئوهُ ، ولا لِيَدفعوا عنهُ ضَرَرًا ، فقال : « لَن تَبلُغوا نَفعي فتَنفعوني ولَن تَبلغوا ضُرِّي فتَضرُّوني » ؛ إنِّي لستُ إذا هَدَيْتُ مُستَهْدِيَكُم ، وأطعَمتُ مُستطعمَكُم ، وكَسَوتُ مُستَكسيَكُم ، وأروَيتُ مُستَسقيَكُم ، وكَفَيْتُ مُسْتَكفِيَكم ، وغَفَرتُ لمُستَغفرِكُم : بالذي أَطْلُبُ منكُم أنْ تَنفعوني ، أو تَدفعوا عنِّي ضَرَرًا ، فإنَّكُم لَن تَبلُغوا ذلكَ وأنا الغنيُّ الحميدُ ؛ كيفَ والخَلْقُ عاجزونَ عمَّا يَقْدِرُونَ عليهِ منَ

---

(١) هو قطعةٌ مِن حديثِ أَبي ذَرٍّ المتقدّم قريبًا .

الأَفْعالِ إلّا بإقْدارِهِ وتَيسيرِهِ وخَلْقِهِ ، فيكفَ بما لا يَقْدِرونَ عليهِ ، فكيفَ يبلُغونَ نَفْعَ الغنيِّ الصَّمدِ الذي يمتنعُ في حقِّهِ أن يَستَجلبَ من غيرِهِ نَفْعًا أو يَستَدفعَ منهُ ضَرَرًا ، بل ذلكَ مُستَحيلٌ في حقِّهِ !؟

ثمَّ ذكرَ بَعدَ هذا قولَه : « يا عبادي لو أنَّ أوَّلكُم وآخِرَكُم وإنسَكُم وجِنَّكُم كانوا على أَتْقى قلبِ رجلٍ واحدٍ منكُم ما زادَ ذلكَ في مُلْكي شيئًا ، ولو أنَّ أوَّلكُم وآخرَكُم وإنسَكُم وجنَّكُم كانوا على أفجَرِ قَلبِ رجلٍ واحدٍ منكُم ما نَقَصَ ذلكَ مِنْ مُلكي شيئًا » ؛ فبيَّنَ سبحانهُ أنَّ ما أَمَرَهُم بهِ منَ الطَّاعاتِ ، وما نهاهم عنهُ مِن السيِّئاتِ لا يتضمَّنُ استجلابَ نَفْعِهم ، ولا استدفاعَ ضَرَرِهم ؛ كأمرِ السيِّدِ عَبدَهُ ، والوالدِ ولدَهُ ، والإمامِ رعيَّتَهُ ، بما ينفعُ الآمرَ والمأمورَ ، ونَهْيِهم عمَّا يَضُرُّ النَّاهيَ والمَنهيَّ ، فبيَّنَ تعالى أنَّهُ المُنَزَّهُ عن لحُوقِ نَفعِهم وضُرِّهم بهِ في إحْسانِهِ إليهم بما يَفعلُهُ بهم ، وبما يأمُرهم به .

ولهذا لمّا ذكرَ الأصلَيْنِ بَعدَ هذا ، وأنَّ تَقواهُم وفُجورَهم الّذي هو طاعتُهم ومعصيتُهم لا يزيدُ في مُلكِهِ شيئًا ، ولا يَنْقُصُهُ وأنَّ نِسبَةَ ما يسألونهُ كلُّهُم إيَّاه فيُعطِيهم إلى ما عندَهُ كَلَا نسبةٍ ، فتضمَّنَ ذلكَ أنَّهُ لم يأْمُرْهم ولم يُحْسِن إليهم بإجابَةِ الدّعواتِ ، وغفرانِ الزلّاتِ ، وتَفْريجِ الكُرُباتِ لاستجلابِ مَنْفَعَةٍ ، ولا لاستدفاعِ مَضرَّةٍ ، وأنَّهم لو أطاعوهُ كلُّهم لم يَزيدوا في مُلكِهِ شيئًا ، ولو عَصَوْهُ كلُّهم لم يَنْقُصوا من مُلكِهِ شيئًا ، وأنَّهُ الغنيُّ الحميدُ .

ومَن كانَ هكذا فإنَّهُ لا يتزيَّنُ بطاعَةِ عبادِهِ ، ولا تَشِينُهُ معاصِيهم ، ولكنْ لهُ منَ الحِكَمِ البوالغِ في تكليفِ عبادِهِ وأَمْرِهم ونَهيِهم ما يَقْتَضِيه مُلْكُهُ التَّامُّ ، وحَمْدُهُ وحِكْمَتُهُ ، ولو لم يكُن في ذلكَ إلّا أنَّهُ يَسْتوجِبُ من عبادِهِ شُكرَ نِعَمِهِ

التي لا تُحصىٰ ، بحسبِ قواهم وطاقتهم ، لا بِحَسَبِ ما يَنبغي لهُ فإنَّهُ أعظمُ وَأَجَلُّ من أنْ يُقْدِرَ خَلْقَهُ عليهِ ، ولكنَّهُ سبحانهُ يَرضى من عبادهِ بما تَسمحُ بهِ طبائعهُم وقواهُم ، فلا شيءَ أحسنُ في العُقولِ والفِطَرِ من شُكرِ المُنْعِمِ ، ولا أنفعُ للعَبدِ منهُ .

فهذانِ مَسلكانِ آخرانِ في حُسنِ التَّكليفِ والأمرِ والنَّهي :

أحدُهما : يتعلَّقُ بذاتهِ وصفاتهِ ، وأنَّهُ أَهْلٌ لذلكَ ، وأنَّ جمالَهُ تعالى وكمالَهُ وأسماءهُ وصفاتهِ تَقْتَضي مِن عبادهِ غايَةَ الحُبِّ والذُّلِّ والطَّاعَةِ لهُ .

والثَّاني : مُتَعلِّقٌ بإحسانهِ وإنْعامهِ ، ولا سيَّما مع غِنَاهُ عن عبادهِ ، وأنَّهُ إنَّما يُحْسِنُ إليهم رحمَةً منهُ ، وجُودًا وكَرَمًا ، لا لِمُعاوَضَةٍ ، ولا لاستجلابِ منفعَةٍ ، ولا لدَفعِ مضرَّةٍ ، وأيُّ المَسلكينِ سَلَكَهُ العَبدُ أَوْقَفَهُ على محبَّتهِ وبَذْلِ الجُهدِ في مرضاتهِ ، فأينَ هذانِ المَسلكانِ مِن ذَيْنِكَ المَسلكَيْنِ ؟! وإنَّما أُتيَ القومُ من إنكارِهم المحبَّةَ ، وذلكَ الذي حَرَمَهُم منَ العلمِ والإيمانِ ما حَرَمَهُم وأوجبَ لهم سُلوكَ تلكَ الطُّرقِ المَسدودَةِ ، واللَّهُ الفتَّاحُ العليمُ .

الوَجه الثَّامِن والأربعون : قولُكُم : « فلا تكونُ نِعَمُهُ تعالى ثوابًا ، بل ابتداءً » !

كلامٌ يَحتملُ حقًّا وباطلًا؛ فإنْ أرَدتُم بهِ أنَّهُ لا يُثِيبُهم على أعمالِهم بالجنَّةِ ونَعيمها ، ويَجزيهم بأحسنِ ما كانوا يعملونَ ! فهو باطلٌ ، والقرآنُ أعظمُ شاهدٍ ببُطلانهِ ، قال تَعالى : ﴿ فالَّذينَ هاجَرُوا وأُخرِجوا مِن ديارِهم وأُوذُوا في سبيلي وقاتَلوا وقُتِلوا لأُكَفِّرَنَّ عنهم سيِّئاتِهم ولأُدْخِلَنَّهم جنَّاتٍ تَجري مِن تَحتها الأنهارُ ثوابًا مِن عندِ اللهِ واللهُ عندَهُ حُسنُ الثَّواب ﴾ [آل عمران : ١٩٥] ، وقال

تعالى : ﴿ لِيُكَفِّرَ اللهُ عنهم أَسْوَأَ الَّذي عَمِلُوا ويَجْزِيَهم أجرَهُم بأحسَنِ الذي كانوا يَعملونَ ﴾ [الزمر : ٣٥] ، وقال تعالى : ﴿ وتلكَ الجنَّةُ التي أُورِثْتُموها بما كُنْتُم تَعملون ﴾ [الزُّخْرُف : ٧٢] ، وقال تعالى : ﴿ إنَّ الَّذينَ قالوا ربُّنا اللهُ ثمَّ اسْتَقامُوا فلا خَوْفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنونَ أُولئكَ أصحابُ الجنَّةِ خالدينَ فيها جَزاءً بما كانُوا يعملونَ ﴾ [الأحقاف : ١٣]، وقال تعالى : ﴿ أُولئكَ جَزاؤُهُمْ مَغفرةٌ مِن ربِّهِم وجنَّاتٌ تَجْري مِن تَحتِها الأنهارُ خالدينَ فيها ونِعْمَ أجرُ العامِلينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٦]، وقال تعالى : ﴿ وَالَّذينَ آمَنوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِنَ الجنَّةِ غُرَفًا تَجْري مِن تَحْتِها الأنهارُ خالدينَ فيها نِعْمَ أجرُ العاملينَ ﴾ [العنكبوت : ٥٨] ...

وهذا في القرآنِ كثيرٌ ، يُبيِّنُ أنَّ الجنَّةَ ثوابُهم وجزاؤهم ، فكيفَ يُقالُ : «لا تكونُ نِعَمُهُ ثوابًا على الإطلاقِ» بل لا تكونُ نِعَمُهُ تعالى في مقابلَةِ الأعمالِ ، والأعمالُ ثَمَنًا لها ، فإنَّهُ لن يُدْخِلَ أحدًا الجنَّةَ عملُهُ ، ولا يَدْخُلُها أحدٌ إلّا بمُجرَّدِ فَضلِ اللَّهِ ورَحمتهِ ! وهذا لا يُنافي ما تَقَدَّمَ منَ النُّصوصِ ، «فإنَّها إنَّما تدلُّ على أنَّ الأعمالَ أسبابٌ لا أَعْواضٌ وأثمانٌ» ، والذي نَفاهُ النَّبيُّ ﷺ في الدُّخولِ بالعَمَلِ هو نفيُ استحقاقِ العِوَض ببَذلِ عِوَضهِ ، فالمُثبَتُ باءُ السَّبَبيَّةِ ، والمَنفيُّ باءُ المُعاوَضَةِ والمُقابلَةِ .

وهذا **فَصْلُ الخِطَابِ** في هذه المسألةِ .

والقَدَرِيَّةُ الجَبْرِيَّةُ تَنفي باءَ السَّببيَّة جُملَةً ، وتُنكِرُ أن تكونَ الأعمالُ سببًا في النَّجاةِ ودخولِ الجنَّةِ ، وتلكَ النُّصوصُ وأضعافُها تُبْطِلُ قولَهم .

والقَدَرِيَّةُ النُّفاةُ تُثْبِتُ باءَ المُعاوَضَةِ والمُقابَلَةِ ، وتَزعُمُ أنَّ الجنَّةَ عِوَضُ

الأعمالِ ، وأنَّها ثَمَنٌ لها ، وأنَّ دُخولَها إنَّما هو بمحضِ الأعمالِ ، والنُّصوصُ النَّافيَةُ لذلكَ تُبْطِلُ قولَهم ، والعَقلُ والفِطَرُ تُبْطلُ قولَ الطَّائفتينِ .

ولا يَصِحُّ في النُّصوصِ والعُقولِ إلّا ما ذَكَرْناهُ مِنَ التَّفصيلِ ، وبهِ يتبيَّنُ أنَّ الحقَّ معَ الوَسَطِ بينَ الفِرَقِ في جميعِ المسائلِ ، لا يُستَثنى من ذلكَ شيءٌ ، فما اختَلَفَتِ الفِرَقُ إلّا كانَ الحَقُّ معَ الوَسَطِ ، وكلٌّ منَ الطَّائفتينِ معهُ حقٌّ وباطلٌ ، فأصابَ الجَبْرِيَّةُ في نَفيِ المُعاوَضَةِ ، وأخطَأوا في نَفيِ السَّببيَّةِ ، وأصابَ القَدَرِيَّةُ في إثْباتِ السَّببيَّةِ ؛ وأخطأوا في إثباتِ المُعاوَضَةِ ، فإذا ضَمَمْتَ أحَدَ نَفْيَيِ الجبريَّة إلى أَحَدِ إثْباتَيِ القَدريَّةِ ، ونَفَيْتَ باطلَهما كُنتَ أسعَدَ بالحقِّ منهما .

فإنْ أردتُم بأنَّ نِعَمَهُ لا تكونُ ثوابًا - هذا القَدْرَ - ، وأنَّها لا تكونُ عِوَضًا ، بل هو المُنعِمُ بالأعمالِ والثَّوابِ ، ولهُ المِنَّةُ في هذا وهذا .

ونِعَمُهُ بالثَّوابِ من غيرِ استحقاقٍ ولا ثمنٍ يُعاوَضُ عليهِ ، بل فَضْلٌ منهُ وإحسانٌ ، فهذا هو الحقُّ ، فهو المانُّ بهدايتِهِ للإيمانِ ، وتَيسيرِهِ للأعمالِ ، وإحسانِهِ بالجزاءِ ، كلُّ ذلكَ مُجرَّدُ منَّتِهِ وفَضلِهِ ؛ قال تعالى : ﴿ **يَمُنُّونَ عَلَيْكَ** أنْ أسلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إسْلامَكُم بَلِ اللهُ يمُنُّ عَلَيكُم أَنْ هَداكُم للإيمانِ إنْ كُنتُم صادِقينَ ﴾ [الحجرات : ١٧] .

الوجه التاسع والأربعون : قولكُم : « وإذا تَعارَضَ في العُقولِ هذانِ الأمرانِ فكيفَ يَهتَدي العَقلُ إلى اختيارِ أحدِهما ؟ » !

قُلنا : قَد تبيَّنَ - بحمدِ اللّهِ - أنَّهُ لا تعارُضَ في العقولِ بينَ الأمرينِ أصلًا ، وإنَّما يُقَدَّرُ التعارُضُ بينَ العَقلِ والهوى ، وأَمَّا أنْ يتعارَضَ في العُقولِ إرشادُ العبادِ إلى سعادتهم في المعاشِ والمعادِ وتَركُهُم هَمَلًا كالأنعامِ السَّائمَةِ لا يَعرفونَ مَعروفًا

ولا يُنكرونَ مُنكرًا ؛ فلم يتعارَضْ هذانِ في عَقلٍ صَحيحٍ أبدًا .

الوجه الخمسون : قولكُم : « فكيفَ يُعرِّفنا العَقلُ وجوبًا على نَفسهِ بالمَعرفَةِ ، وعلى الجوارحِ بالطَّاعَةِ وعلى الرَّبِّ بالثَّوابِ والعقابِ ؟ » .

فيُقال : وأيُّ استبعادٍ في ذلكَ ؟ وما الذي يُحيلهُ ؟ فَقَد عَرَّفَنا العَقلُ منَ الواجباتِ عليهِ ما يَقْبُحُ منَ العَبدِ تركُها ، كما عرَّفَنا وعرَّفَ أهلَ العقولِ وذوي الفِطَرِ - التي لم تَتواطَأْ على الأقوالِ الفاسدَةِ - وُجوبَ الإقْرارِ باللَّهِ ، وربوبيَّتهِ ، وشكرِ نعمتهِ ، ومحبَّتهِ ، وعرَّفَنا قُبْحَ الإشراكِ بهِ ، والإعراضِ عنهُ ، ونسبتهِ إلى ما لا يَليقُ به ، وعرَّفَنا قُبحَ الفواحشِ والظُّلمِ والإساءَةِ والفُجورِ والكذبِ والبُهْتِ والإثمِ والبَغيِ والعُدوانِ ، فكيفَ نَستبعِدُ مِن أنْ يُعرِّفَنا وُجوبًا على نفسهِ بالمَعرفَةِ ، وعلى الجوارحِ بالشكرِ المَقدورِ المُستَحْسَنِ في العقولِ ، الّتي جاءَت الشرائعُ بتفصيلِ ما أَدْرَكَهُ العقلُ منهُ جُملَةً ، وبتَقريرِ ما أَدْرَكَهُ تَفصيلًا ؟!

وأمَّا الوجوبُ على اللَّهِ بالثَّوابِ والعقابِ ؛ فهذا ممَّا تَتبايَنُ فيهِ الطَّائفتانِ أعظمَ تبايُنٍ :

فأثْبتَت القَدَرِيَّةُ منَ المُعتزلةِ عليهِ - تعالى - وُجوبًا عَقليًا وضَعوهُ شريعَةً لهُ بعقولهم ، وحرَّموا عليهِ الخُروجَ عنهُ ، وشبَّهوهُ في ذلكَ كلِّهِ بخَلْقهِ ! وبدَّعَهُم في ذلكَ سائرُ الطَّوائفِ ، وسفَّهُوا رأْيَهم فيهِ ، وبيَّنوا مُناقَضَتَهُم وألْزَمُوهم بما لا مَحِيدَ لهم عنهُ .

ونَفَتِ الجبريَّةُ أنْ يَجِبَ عليهِ ما أَوْجَبَهُ على نَفسهِ ، ويَحْرُمَ عليهِ ما حرَّمهُ على نَفسهِ ، وجوَّزوا عليهِ ما يتعالى ويتَنَزَّهُ عنهُ ، وما لا يليقُ بجلالهِ ممَّا حرَّمهُ على نَفسهِ ، وجوَّزوا عليهِ تَرْكَ ما أَوْجَبَهُ على نَفسهِ ، ممَّا يتعالى ويتنزَّهُ عن تَرْكهِ

وفعلِ ضدِّهِ !

فتباينَ الطَّائفتانِ أعظَمَ تبايُنٍ .

وهدى اللَّهُ الَّذينَ آمَنوا - أهلَ السُّنَّةِ الوَسطَ - للطَّريقَةِ المُثلى الَّتي جاءَ بها رسولُهُ ، ونَزَلَ بها كتابُهُ ، وهي أنَّ العُقولَ البشريَّةَ بل وسائرَ المَخلوقاتِ لا تُوجِبُ على ربِّها شيئًا ، ولا تُحرِّمُهُ ، وأنَّهُ يتعالى ويتنزَّهُ عن ذلكَ ، وأمَّا ما كَتَبَهُ على نَفسهِ وحَرَّمهُ على نَفسهِ فإنَّهُ لا يُخِلُّ به ، ولا يقعُ منهُ خلافُهُ ، فهو إيجابٌ منهُ على نَفسهِ بنفسهِ ، وتَحريمٌ منهُ على نَفسهِ بنَفسهِ ، فليسَ فَوْقَهُ تعالى مُوجِبٌ ولا مُحَرِّمٌ .

وسيأتي إنْ شاءَ اللَّهُ بَسْطُ ذلكَ وتَقْريرُهُ[1].

الوَجه الحادي والخمسون : قولُكُم : « إنَّهُ على أُصولِ المُعتزلَةِ يَستحيلُ الأمرُ والنَّهيُ والتَّكليفُ ، وتَقديرُكُم ذلكَ .. » !

فكلامٌ لا مَطْعَنَ فيهِ ، والأمرُ فيهِ كما ذكرتُم ، وأَنَّ حقيقةَ قولِ القومِ أنَّهُ لا أمرٌ ولا نَهيٌ ! ولا شرعٌ أصلًا! إذ ذلكَ إنَّما يَصِحُّ إذا ثَبَتَ قيامُ الكلامِ بالمُرْسِلِ الآمرِ النَّاهي وقيامُ الاقتضاءِ والطَّلبِ والحُبِّ لِمَا أمَرَ به ، والبُغْضِ لما نَهى عنهُ ، فأمَّا إذا لم يَثْبُتْ لهُ كلامٌ ولا إرادَةٌ ولا اقتضاءٌ ولا طَلَبٌ ولا حُبٌّ ولا بُغْضٌ قائمٌ بهِ ، فإنَّهُ لا يُعْقَلُ أصلًا كونُهُ آمِرًا ولا ناهيًا ، ولا باعثًا للرُّسلِ ، ولا مُحِبًّا للطَّاعَةِ باغضًا للمَعصيَةِ .

فأُصولُ هذه الطَّائفَةِ تُعَطِّلُ الصِّفاتِ عن صفاتِ كمالِهِ ، فإنَّها تستلزمُ إبطالَ الرِّسالَةِ والنبوَّةِ جُملَةً ، ولكنْ رُبَّ لازمٍ لا يلتزمُهُ صاحبُ المَقالَةِ ، ويتناقَضُ

---

(١) انظر (٣ / ٥) .

في القولِ بملزومهِ دونَ القولِ بهِ .

ولا ريبَ أنَّ فسادَ اللازمِ مُستلزِمٌ لفسادِ الملزومِ ، ولكن يُقال لكُم معاشرَ الجَبْرِيَّة : لا تكونُوا مِمَّن يَرى القذاةَ في عينِ أخيهِ ولا يَرى الجِذْع المُعترِضَ في عينهِ[1]، فَقَد أَلْزَمَتْكُم القَدَرِيَّةُ ما لا مَحيدَ لكُم عنهُ ، وقالوا : مَنْ نَفى فِعلَ العَبدِ جُملَةً ، فَقَد عطَّلَ الشرائعَ والأمرَ والنَّهيَ ، فإنَّ الأمرَ والنَّهيَ لا يتعلَّقُ إلّا بالفعلِ المأمورِ بهِ ، فهو الذي يُؤْمَرُ به ، ويُنهى عنهُ ، ويثابُ عليهِ ويعاقَبُ ، فإذا نَفَيْتُم فعلَ العَبدَ رفَعتُم مُتعَلَّقَ الأمرِ والنَّهيِ ! وفي ذلكَ إبطالُ الأمرِ والنَّهيِ ، فلا فَرْقَ بينَ رَفعِ المأمورِ به المَنهيِّ عنهُ ، ورفعِ المأمورِ المَنهيِّ نَفسِه ؛ فإنَّ الأمرَ يستلزمُ آمرًا ومأمورًا بهِ ، ولا تَصِحُّ لهُ حقيقَةٌ إلّا بهذه الثَّلاثِ .

ومَعلومٌ أنَّ أَمْرَ الآمِرِ بفعلِ نَفسهِ ونَهْيَهُ عن نَفسهِ يُبْطِلُ التَّكليفَ جُملَةً ، فإنَّ التَّكليفَ لا يُعْقَلُ معناهُ إلّا إذا كانَ المُكلَّفُ قَد كُلِّفَ بفعلهِ الذي هو المَقْدورُ لهُ ، التَّابعُ لإرادتهِ ومَشيئتهِ .

وأمَّا إذا رَفعتُم ذلكَ منَ البينِ ، وقلتُم : بل هو مُكَلَّفٌ بفعلِ اللَّهِ حَقيقَةً ، لا يدخُلُ تَحتَ قُدرَة العَبد ؛ لا هو مُتَمكِّنٌ مِن الإتيان بهِ ، ولا هو واقعٌ بإرادتهِ ومَشيئتهِ ! فَقَد نَفَيْتُمُ التَّكليفَ جُملَةً من حيثُ أَثْبَتُّوهُ ، وفي ذلكَ إبطالٌ للشرائعِ والرِّسالَةِ جُملَةً .

---

(١) ورد هذا المعنى في أَثَرٍ موقوفٍ عن أَبي هُريرة ؛ رواه أَحمد في « الزهد » (١٧٨) ، وابن أَبي الدنيا في « الصمت » (١٩٤) ، والبُخاري في « الأَدب المُفْرَد » (٥٩٢) بسندٍ صحيحٍ .

(تنبيه) أَورد هذا الأَثَر شيخُنا الأَلبانيُّ في « الصحيحة » (٣٣) مرفوعًا ، ثمَّ تَرَجَّح له - أَخيرًا - وقفُه ؛ كما تراه في « صحيح الأَدب المفرد » (٤٦٠) .

قالوا : فَلْيتأمَّلِ المُنصِفُ الفَطِنُ - لا البَليدُ المتعصِّبُ - صحَّةَ هذا الإلزامِ ، فلن تَجدَ عنهُ مَحيدًا !

قالوا : فأنتُم معاشرَ الجَبْريَّةِ قَدَريَّةٌ من حيثُ نَفيُكم الفعلَ المأمورُ به ، فإنْ كانَ خصومُكُم قَدَرِيَّةً مِن حيثُ نَفَوْا تَعَلُّقَ القُدْرَةِ القديمةِ ، فأَنْتُم أَوْلى أن تَكونوا قَدَرِيَّةً مِن حيثُ نَفَيْتُم فِعْلَ العبدِ لهُ وتأثيرَه فيهِ ، وتعلّقهُ بمَشيئتهِ ، فأنتم أثبتُّم قَدَرًا على اللَّهِ وقَدَرًا على العَبدِ ؛ أمَّا القَدَرُ على اللَّهِ فحيثُ زَعَمْتُم أنَّهُ تعالى يأمُرُ بفعلِ نَفسهِ ، ويَنهى عن فعلِ نَفسهِ !

ومَعلومٌ أنَّ ذلكَ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مأمورًا بهِ منهيًّا عنهُ ، فأثبتُّم أمرًا ولا مأمورَ بهِ ! ونَهيًا ولا مَنهيَّ عنهُ ! وهذه قَدَرِيَّةٌ مَحْضَةٌ في حقِّ الرَّبِّ ، وأمَّا في حقِّ العَبدِ فإنَّكُم جعَلتُموهُ مأمورًا منهيًّا من غيرِ أَنْ يكونَ لهُ فعلٌ يُؤْمَرُ بهِ ويُنهى عنهُ !

فأيُّ قَدَرِيَّةٍ أبلغُ من هذه ؟! فمَن الذي تَضمَّنَ قولُهُ إبطالَ الشرائعِ وتَعطيلَ الأوامرِ ؟!

فلْيتنبَّهِ اللبيبُ لِمُواقَعَةِ هذه المُساجَلَةِ ، وسهامِ هذه المُناضلَةِ ، ثمَّ لْيَختَرْ منهما إحدى خُطَّتين - ولا واللَّهِ ما فيهما حَظٌّ لمُختارٍ - ولا يَنجو مِن هذه الوَرْطاتِ إلّا مَن أثبَتَ كلامَ اللَّهِ القائمَ بهِ ، المُتضمِّنَ لأمرهِ ونَهيهِ وَوعْدهِ ووعيدِه ، وأثْبَتَ لهُ ما أثبَتَ لنَفسهِ مِن صفاتِ كمالهِ ، ومنَ الأمورِ الثُّبوتيَّةِ القائمَةِ ، ثمَّ أثْبَتَ مع ذلكَ فِعْلَ العَبْدِ واختيارَهُ ومَشيئتَهُ وإرادَتهُ الَّتي هي مَناطُ الشرائعِ ومُتَعَلَّقُ الأمرِ والنَّهيِ ، فلا جَبْرِيٌّ ولا جَهْمِيٌّ ولا قَدَرِيٌّ !

وكيفَ يختارُ العاقلُ آراءً ومذاهبَ هذه بَعضُ لوازِمِها ؟!

ولو صابَرَها إلى آخِرِها لاسْتَبَانَ لهُ مِن فسادها وبُطلانِها ما يُتعجَّبُ معهُ مِن قائِلها ومُنتَحِلها ، واللَّهُ الموفِّقُ للصَّواب .

الوجه الثَّاني والخمسون : قولُكُم : « إنَّهُ ما مِن مَعنىً يُستنبطُ من قولٍ أو فعلٍ لِيُرْبَطَ به معنىً مُناسبٌ لهُ إلّا ومِن حيثُ العَقلُ يُعارِضُهُ معنىً آخَرُ ، يُساويهِ في الدَّرجَةِ ، أو يَفْضُلَ عليهِ في المَرتبَةِ ، فيتحيَّرُ العقلُ في الاختيارِ ، إلى أن يَرِدَ شَرْعٌ يختارُ أحدَهما أو يُرجِّحُهُ مِن تلقائِهِ ، فيجبُ على العاقلِ اعتبارُهُ واختيارُهُ لتَرجيحِ الشرعِ لهُ ، لا لرجحانِهِ في نَفسِهِ » ! فيقالُ : إنْ أرَدتُم بهذه المُعارَضَةِ أنَّها ثابتَةٌ في جميعِ الأفعالِ والأقوالِ المُشتملَةِ على الأوصافِ المُناسبَةِ التي رُبِطَتْ بها الأحكامُ - كما يَدُلُّ عليهِ كلامكُم - فَدعوىٰ باطلَةٌ بالضَّرورَةِ ، وهو كذبٌ مَحْضٌ ، وكذلكَ إنْ أرَدتُم أنَّها ثابتَةٌ في أكثرِها ، فأيُّ مُعارَضَةٍ في العَقلِ للوَصفِ القبيحِ في الكذبِ والفُجورِ والظُّلمِ وإهلاكِ الحَرْثِ والنَّسلِ والإساءَةِ إلى المُحسنينَ وضَرْبِ الوالِدَيْنِ واحتقارِهما والمُبالغَةِ في إهانتهما بلا جُرمٍ ؟ وأيُّ مُعارَضَةٍ في العَقلِ للأوصافِ القَبيحَةِ في الشركِ باللَّهِ ومَشيئتهِ وكُفرانِ نِعَمِهِ ؟ وأيُّ مُعارَضَةٍ في العَقلِ للوَصفِ القبيحِ في نِكاحِ الأُمَّهاتِ واستفراشِهِنَّ كاستِفراشِ الإماءِ والزَّوجاتِ ... إلى أضعافِ أضعافِ ما ذَكَرنا ممَّا تَشهدُ العُقولُ بقُبحِهِ من غيرِ مُعارِضٍ فيها ، بل نحنُ لا نُنكِرُ أنْ يكونَ داعي الشهوَةِ والهَوى وداعي العَقلِ يتعارضانِ ؛ فإنْ أرَدتُم هذا التَّعارُضَ فمُسلَّمٌ ، ولكنْ لا يُجْدي عليكُم إلّا عَكسَ مَطلوبِكُم ، وكذلكَ أيُّ مُعارَضَةٍ في العقولِ للأوصافِ المُقتضيَةِ حُسْنَ عبادَةِ اللَّهِ وشُكرِهِ وتَعظيمِهِ وتَمجيدِهِ والثَّناءِ عليهِ بآلائِهِ وإنْعامِهِ وصفاتِ جلالِهِ ونُعوتِ كمالِهِ وإفرادِهِ بالمحبَّةِ والعبادَةِ والتَّعظيمِ .

وأيُّ مُعارضَةٍ في العقولِ للأوصافِ المُقتضيَةِ حُسْنَ الصِّدقِ والبِرِّ والإحسانِ والعَدْلِ والإيثارِ وكشفِ الكُرُباتِ وقضاءِ الحاجاتِ وإغاثَةِ اللَّهْفانِ والأخذِ على أيدي الظَّالمينَ وقَمْعِ المُفسِدينَ ومنعِ البُغاةِ والمُعتَدينَ وحِفْظِ عُقولِ العالَمينَ وأموالهم ودمائهم وأعْراضهم بحسبِ الإمكانِ والأمرِ بما يُصْلِحُها ويُكَمِّلُها والنَّهيِ عمَّا يُفْسِدُها ويَنْقُصُها .

وهذه حالُ جُملَةِ الشرائعِ وجُمهورها ، إذا تأمَّلَها العقلُ جَزَمَ أنَّهُ يَستحيلُ على أحكمِ الحاكمينَ أنْ يَشْرَعَ خلافَها لعبادِهِ .

وأمَّا إنْ أرَدتُم أنَّ في بَعضِ ما يَدِقُّ منها مسائلَ تَتعارَضُ فيها الأوصافُ المُستَنْبَطَةُ في العُقولِ فيتحيَّرُ العَقلُ بينَ المُناسبِ منها وغيرِ المُناسبِ ! فهذا - وإنْ كانَ واقعًا - فإنَّها لا تَنْفي حُسْنَها الذَّاتيَّ وقُبحَ منهيِّها الذَّاتيّ ، وكونُ الوَصفِ خفيَّ المُناسبَةِ والتَّأثيرِ في بَعضِ المواضعِ ممَّا لا يدفعُهُ .

وهذه حالُ كثيرٍ منَ الأُمورِ العقليَّةِ المَحضَةِ - بل الحسيَّةِ - ، وهذا الطِّبُّ مع أنَّهُ حِسِّيٌّ تَجريبيٌّ يُدْرَكُ منافعُ الأغذيَةِ والأدويَةِ وقواها وحرارتُها وبُرودتُها ورطوبَتُها ويبُوسَتُها فيهِ بالحِسِّ ، ومع هذا فأنتُم تَرَونَ اختلافَ أهلهِ في كثيرٍ من مسائلهم في الشيءِ الواحدِ ؛ هل هوَ نافعٌ كذا مُلائمٌ لهُ أو منافرٌ مُؤْذٍ ؟ وهَل هو حارٌّ أو باردٌ ؟ وهل هوَ رَطْبٌ أو يابسٌ ؟ وهَل فيهِ قُوَّةٌ تَصلُحُ لأمرٍ منَ الأمورِ أوْ لا قوَّةَ فيهِ ؟ ومع هذا فالاختلافُ المَذكورُ لا يَنْفي عندَ العُقلاءِ ما جُعلَ في الأغذيَةِ والأدويَةِ مِنَ القوى والمنافعِ والمضارِّ والكيفيَّاتِ ؛ لأنَّ سبَبَ الاختلافِ خَفَاءُ تلكَ الأوصافِ على بَعضِ العُقَلاءِ ، ودِقَّتُها وعجزُ الحِسِّ والعَقلِ عن تَمييزها ، ومَعرفَةِ مقاديرها ، والنِّسَبِ الواقعَةِ بينَ كيفيَّاتها وطبائعها .

ولم يكُن هذا الاختلافُ بِمُوجِبٍ عندَ أَحَدٍ منَ العُقلاءِ إنكارَ جُملَةِ العلمِ وجُمهورَ قواعدِهِ ومسائلِهِ ، ودَعوى أنَّهُ ما مِن وَصْفٍ يُستنبطُ من دواءٍ مُفْرَدٍ أو مُرَكَّبٍ أو مِن غذاءٍ إلّا وفي العَقلِ ما يُعارِضُهُ فيتحيَّرُ العَقلُ !

ولو ادَّعى هذا مُدَّعٍ لَضَحِكَ منهُ العُقلاءُ ممَّا عَلِمُوهُ بالضَّرورَةِ والحسِّ مِنْ مُلاءمةِ الأوصافِ ومُنافرتِها ، واقتضاءِ تلكَ الذَّواتِ للمنافعِ والمضارِّ في الغالبِ ، ولا يكونُ اختلافُ بَعضِ العُقلاءِ يُوجِبُ إنكارَ ما عُلِمَ بالضَّرورَةِ والحِسِّ ، فهكذا الشرائعُ .

الوجه الثالث والخمسون : إنَّ قولكُم : « إذا قَتَلَ إنسانٌ إنسانًا عَرَضَ للعَقلِ ها هُنا آراءٌ متعارضَةٌ مختلفَةٌ إلى آخرهِ » !

فيُقال : إنْ أرَدتُم أنَّ العَقلَ يُسَوِّي بينَ ما شَرَعَهُ اللَّهُ منَ القِصاصِ وبينَ تركهِ لمَصلَحَةِ الجاني ! فَبَهتٌ للعَقلِ وكَذِبٌ عليهِ ؛ فإنَّهُ لا يَسْتَوي عندَ عاقلٍ قَطُّ حُسْنُ الاقْتِصاصِ منَ الجاني بمثلِ ما فَعَلَ وحُسْنُ تَركهِ والإعراضِ عنهُ ، ولا يُعلَمُ عَقلٌ صحيحٌ يُسوِّي بينَ الأمرَيْنِ ، وكيفَ يَستوي أمرانِ : أحدُهما : يستلزمُ فسادَ النَّوعِ ، وخرابَ العالمِ ، وتَركَ الانتصارِ للمَظلومِ ، وتَمكينَ الجُناةِ منَ البَغْيِ والعُدوانِ ، والثَّاني : يَستلزمُ صلاحَ النَّوعِ ، وعِمارَةَ العالَمِ ، والانتصارَ للمَظلومِ ، ورَدْعَ الجُناةِ والبُغاةِ والمُعتَدينَ فكانَ القِصاصُ حياةَ العالمِ وصلاحَ الوُجودِ !!

وقَد نبَّهَ تعالى على ذلكَ بقوله : ﴿ **ولَكُم في القِصاصِ حَياةٌ يا أُولي الأَلْبابِ لعلَّكُم تَتَّقون** ﴾ [البقرة : ١٧٩] ؛ وفي ضِمْنِ هذا الخطابِ ما هو كالجوابِ لِسُؤالٍ مُقدَّرٍ أنَّ إعْدامَ هذه البُنْيَةِ الشريفَةِ وإيلامَ هذه النَّفْسِ وإعدامَها في مُقابلَةِ إعْدامِ المَقتولِ تكثيرٌ لمَفسَدَةِ القَتلِ ، فَلأَيَّةِ حِكمةٍ صَدَرَ هذا مِمَّن

وسِعَتْ رحمتُهُ كلَّ شيءٍ ، وبهَرَت حِكمتُهُ العُقولَ ؟ فتضمَّنَ الخطابُ جوابَ ذلكَ بقولِهِ تعالى : ﴿ ولَكُم فِي القِصاصِ حَياةٌ ... ﴾ [البقرة : ١٩٧] ؛ وذلك لأنَّ القاتلَ إذا تَوَهَّمَ أنَّهُ يُقْتَلُ قِصاصًا بمَن قَتَلَهُ كَفَّ عن القَتلِ[1]، وارتَدَعَ ، وآثَرَ حُبَّ حياتِهِ ونفسِهِ ، فكانَ فيهِ حياةٌ لهُ ولمَن أرادَ قَتلَهُ .

ومِن وَجهٍ آخَرَ ؛ وهو أنَّهم كانوا إذا قُتِلَ الرَّجُلُ من عَشيرتهم وقبيلتهم قتَلُوا بِهِ كلَّ مَن وجَدوهُ من عشيرَةِ القاتلِ وَحيِّهِ وقبيلتهِ[2]، وكانَ في ذلكَ منَ الفسادِ والهلاكِ ما يَعُمُّ ضررُهُ ، وتَشتدُّ مُؤْنتُهُ ، فَشَرَعَ اللَّهُ تعالى القِصاصَ ، وأنْ لا يُقتَلَ بالمَقتولِ غيرُ قاتلِهِ ، ففي ذلكَ حياةُ عشيرتِهِ وحيِّهِ وأقاربِهِ .

ولم تكن الحياةُ في القِصاصِ مِن حيثُ إنَّهُ قَتْلٌ ، بل مِن حَيثُ كونُهُ قِصاصًا يُؤْخَذُ القاتلُ وحدَهُ بالمَقتولِ ، لا غيرُهُ ، فتضمَّنَ القِصاصُ الحياةَ في الوَجهينِ .

وتأمَّلْ ما تَحتَ هذه الألفاظِ الشريفَةِ من الجلالَةِ والإيجازِ ، والبلاغَةِ والفصاحَةِ ، والمَعنى العَظيمِ ، فصدَّرَ الآيَةَ بقوله : ﴿ لكُم ﴾ المُؤْذِنِ بأنَّ مَنْفعَةَ القِصاصِ مُخْتَصَّةٌ بكُم عائدَةٌ إليكم ، فَشَرْعُهُ إنَّما كانَ رحمَةً بكُم وإحسانًا إليكُم ، فمنفعتُهُ ومَصلحتُهُ لكُم ، لا لِمَنْ لا يبلُغُ العبادُ ضُرَّهُ ونَفْعَهُ ، ثمَّ عقَّبهُ بقولِهِ : ﴿ في القصاصِ ﴾ إيذانًا بأنَّ الحياةَ الحاصلَةَ إنَّما هي في العَدلِ ، وهو أَنْ يُفعَلَ بهِ كما فَعَلَ .

والقصاصُ في اللغَةِ : المُماثلَةُ ، وحقيقتهُ راجعَةٌ إلى الاتِّباعِ ، ومنهُ قوله

---

(١) انظر « تفسير الإمام الطبري » (٣ / ٣٨٢ - بتحقيق محمود شاكر) .

(٢) وهو ما يُعْرَفُ بـ « الثأر » ! وهو من مواريثِ الجاهلية المخالفة للشريعة الإسلاميَّة ، ولا يزال موجودًا عند كثيرٍ من جَهَلَةِ الأَعراب إلى يومِنا هذا ..

تعالى : ﴿ وقالَت لِأُختِهِ قُصِّيهِ ﴾ [القصص : ١١] أي : اتَّبِعِي أَثَرَهُ ، ومنهُ قولُه : ﴿ فارتَدَّا على آثارِهما قَصَصًا ﴾ [الكهف : ٦٤] ، أي : يقصَّانِ الأثرَ ويتَّبِعانِهِ ، ومنهُ : قَصُّ الحديثِ واقتصاصُهُ ؛ لأنَّهُ يَتْبَعُ بَعضُهُ بَعضًا في الذِّكْرِ ؛ فَسُمِّي جزاءُ الجاني قِصاصًا لأنَّهُ يُتْبَعُ أَثَرُهُ فَيُفعلُ بهِ كما فَعَلَ .

وهذا أَحَدُ ما يُسْتَدَلُّ به على أن يُفعلَ بالجاني كما فَعَلَ ، فَيُقتلَ بمثلِ ما قَتَلَ بهِ ، لتَحقيقِ معنى القِصاصِ .

وقَد ذَكَرْنا أدلَّةَ المسألةِ منَ الطَّرفينِ ، وتَرجيحَ القولِ الرَّاجحِ بالنَّصِّ والأثرِ والمَعقولِ في كتابِ « تَهذيب السُّنَن »[1] .

ونكَّرَ سبحانهُ الحياةَ تَعْظيمًا لها وتَفْخيمًا لِشَأْنِها ، وليسَ المُرادُ حياةً ما ، بل المَعنى أنَّ في القصاصِ حُصولَ هذه الحقيقَةِ المَحبوبَةِ للنُّفوسِ ، المُؤْثَرَةِ عندها ، المُستَحْسَنَةِ في كُلِّ عَقلٍ .

والتَّنكيرُ كثيرًا ما يَجِيءُ للتَّعظيمِ والتَّفخيمِ ، كقولِه : ﴿ وَسارِعوا إلى مَغفِرَةٍ مِن ربِّكُم وجنَّةٍ ﴾ [آل عمران : ١٣٣]، وقولِه : ﴿ وَرِضوانٌ منَ اللهِ أكبَرُ ﴾ [آل عمران : ٧٥]، وقولِه: ﴿ إنْ هُوَ إلّا وَحْيٌ يُوحىٰ ﴾ [النجم: ٤].

ثمَّ خَصَّ أولي الألباب - وهم أولو العُقولِ التي عَقَلَتْ عن اللَّهِ أمرَهُ ونَهْيَهُ وحِكمتَهُ - إذ هم المُنتفعونَ بالخِطَابِ .

ووازِنْ بينَ هذه الكلمات وبينَ قولِهم : (القَتلُ أَنفى للقَتلِ)[2] ليتبيَّنَ مقدارُ

---

(١) انظر « تَهذيب سُنن أَبي داود » (٦ / ٣٣٦ - ٣٤٤) للمُصَنِّف رحمه اللَّه .

(٢) إذْ هذا « في ظاهرِهِ مُتناقِضٌ ؛ لأنَّه جَعَلَ حقيقةَ الشيءِ منافيةً لنفسِه ! وإنْ قِيلَ : إنَّ المرادَ منه أَنَّ كُلّ واحدٍ من أَفرادِ هذا النوع يَنْفي غيْرَه ، فهو أَيضًا ليس أَنْفى للقتل قِصاصًا ، بل أَدْعى له ، وإنَّما يصحُّ إذا خُصِّص فقيل : القتلُ قِصاصًا أنفى للقتل ؛ فيصيرُ كلامًا طويلًا ، مع أَنَّ=

التَّفاوتِ وعظمةُ القرآنِ وجلالتُهُ .

الوجه الرابع الخمسون : قولُكُم : « إنَّ القِصاصَ إتْلافٌ بإزاءِ إتلافٍ ، وعُدوانٌ في مُقابلةِ عدوانٍ ، ولا يَحيا الأوَّلُ بقتلِ الثَّاني ، ففيهِ تَكثيرُ المَفسَدَةِ بإعدامِ النَّفسَيْنِ ، وأمَّا مَصلحَةُ الرَّدْعِ والزَّجرِ واستبقاءِ النَّوعِ فأمرٌ مُتوهَّمٌ ، وفي القِصاصِ استهلَاكٌ مُحقَّقٌ » !

فيقال : هذا الكلامُ مِن أفسَدِ الكلامِ وَأَبْيَنِهِ بُطلانًا ؛ فإنَّهُ يتضمَّنُ التَّسويَةَ بينَ القَبيحِ والحَسَنِ ، ونَفْيَ حُسْنِ القِصاصِ الذي اتَّفَقَتِ العُقولُ والدّياناتُ على حُسْنِهِ وصلاحِ الوجودِ بِهِ .

وهل يَستوي في عَقْلٍ أو دينٍ أو فِطْرَةٍ القَتلُ ظُلمًا وعُدوانًا بغيرِ حقٍّ والقتلُ قِصاصًا وجزاءً بحقٍّ ؟

ونَظيرُ هذه التَّسويَةِ تَسويَةُ المُشركينَ بينَ الرِّبا والبيعِ ؛ لاستوائهما في صُورَةِ العَقدِ ، ومعلومٌ أنَّ استواءَ الفِعْلَيْنِ في الصُّورَةِ لا يُوجِبُ اسْتِواءَهما في الحقيقَةِ ، ومدَّعي ذلكَ في غايَةِ المُكابرَةِ !

وهل يَدُلُّ استواءُ السُّجودِ للَّهِ والسُّجودِ للصَّنَمِ في الصُّورَةِ الظَّاهرَةِ - وهو وَضْعُ الجَبْهَةِ على الأرضِ - على أنَّهما سواءٌ في الحقيقَةِ ، حتى يتحيَّرَ العَقلُ بينهما ، ويتعارَضانِ فيهِ !

ويَكْفي في فسادِ هذا إطْباقُ العُقلاءِ قاطِبَةً على قُبْحِ القَتلِ - الذي هو ظُلْمٌ وبَغيٌ وعُدوانٌ - وحُسْنُ القَتلِ الذي هو جزاءٌ وقِصاصٌ ورَدْعٌ وزَجرٌ ، والفَرْقُ

= التقييداتِ بأَسْرِها حاصلةٌ في الآية » .

انظر هذا الوجهَ ووجوهًا سِتَّةً أُخرى في ترجيح النصِّ القُرآني على هذا القولِ (!) في كتاب « الفوائد المُشوّق » (٦٩ - ٧٠) **المنسوب** للمؤلِّف رحمه اللَّه .

بينَ هذين مِثْلُ الفرقِ بينَ الزِّنا والنِّكاحِ ، بل أعظمُ وأظهَرُ ، بل الفَرْقُ بينهما من جنسِ الفَرقِ بينَ الإصلاحِ في الأرضِ والإفساد فيها ، فما تَعارَضَ في عَقلٍ صَحيحٍ قطُّ هذانِ الأمران حتى يتحيَّرَ بينهما أيُّهما يُؤْثِرُهُ ويَختارُهُ !

وقولُكُم : « إنَّهُ إتلافٌ بإزاءِ إتلافٍ وعُدوانٌ في مقابلةِ عدوانٍ » ! فكذلكَ هو ، لكنْ إتْلافٌ حَسَنٌ ، هو مَصلحةٌ وحكمَةٌ وصلاحٌ للعالمِ ، في مقابلَةِ إتلافٍ ، هو فسادٌ وسَفهٌ وخرابٌ للعالمِ ، فأنَّى يَستويان ؟

أم كيفَ يَعتدلانِ ، حتى يتَحيَّر العقلُ بينَ الإتلافِ الحَسَنِ وَتَرْكهِ ؟

وقولُكم : « لا يَحيا الأوَّلُ بقَتلِ الثَّاني » !

قُلنا : يَحيا بهِ عَدَدٌ كثيرٌ منَ النَّاسِ ؛ إذ لو تُرِكَ ولم يُؤْخَذْ على يديهِ لأهلكَ النَّاسُ بَعضُهم بَعضًا ، فإنْ لم يكُن في قَتلِ الثَّاني حَيَاةٌ للأوَّلِ ، ففيهِ حياةُ العالَمِ ، كما قالَ تعالى: ﴿ ولكُم في القِصاصِ حياةٌ يا أُولي الألبابِ ﴾ [البقرة:١٧٩].

ولكنَّ هٰذا المَعنى لا يُدرِكهُ حقَّ الإدراكِ إلّا أولو الألبابِ ، فأينَ هذه الشريعَةُ وهذه الحكمَةُ وهذه المَصلحَةُ من هذا الهَذيانِ الفاسدِ ؟

وأنْ يُقالَ : قتلُ الجاني إتلافٌ بإزاءِ إتلافٍ ، وعُدوانٌ في مقابلَةِ عُدوانٍ ، فيكونُ قَبيحًا لولا الشرعُ ! فوَازِنْ بينَ هذا وبينَ ما شَرَعَهُ اللَّهُ وجَعَلَ مصالحَ عبادِه مَنُوطةً به .

وقولُكم : « فيه تكثيرُ المفسدة بإعْدامِ النَّفْسَيْنِ ! » .

فيُقال : لو أَعْطَيْتُم رُتَبَ المصالحِ والمَفاسدِ حقَّها لم ترتَضُوا بهذا الكلامِ الفاسدِ ؛ فإنَّ الشرائعَ والفِطَرَ والعُقولَ مُتَّفِقَةٌ على تَقديمِ المَصلحَةِ الرَّاجحَةِ ، وعلى ذلكَ قامَ العالَمُ ، وما نَحنُ فيهِ كذلكَ ، فإنَّهُ احتمالٌ لمَفسدَةِ إتْلافِ الجاني إلى

هذه المَفسدَةِ العامَّةِ .

فَمَنْ تحيَّرَ عَقلُهُ بينَ هاتين المَفسدتين فَلِفَسادٍ فيهِ ! والعُقَلاءُ قاطبَةً مُتَّفقونَ على أنَّهُ يَحْسُنُ إتْلافُ جُزْءٍ لسلامَةِ كُلٍّ ؛ كقَطعِ الأُصْبُعِ ، أو اليَدِ المُتآكلَةِ لسلامَةِ سائرِ البَدنِ ، وكذلكَ يَحْسُنُ الإيلامُ لدَفْعِ إيلامٍ أعظمَ منهُ ؛ كقَطعِ العُروقِ وبَطِّ الخُرَّاجِ[1] ونَحوِهِ ، فلو طَرَّدَ العُقَلاءُ قياسكُم هذا الفاسدَ ، وقالوا : هذا إيلامٌ مُحقَّقٌ لدَفعِ إيلامٍ مُتوَهَّم ! لفَسدَ الجَسَدُ جُملَةً ، ولا فَرْقَ عندَ العُقولِ بينَ هذا وبينَ قياسِكُم في الفسادِ !!

الوجه الخامس والخمسون : قولُكُم : « إنَّ مَصلحَةَ الرَّدْعِ والزَّجْرِ وإحياءِ النَّوعِ أمرٌ مُتوهَّمٌ » !

كلامٌ بيِّنٌ فسادُهُ ، بل هو أمرٌ مُتحقّقٌ وقوعُهُ عادَةً ، ويدُلُّ عليهِ ما نُشاهِدُهُ منَ الفسادِ العامِّ عندَ تَرْكِ الجُناةِ والمُفسدينَ وإهمالِهم وعَدَمِ الأَخْذِ على أيدِيهم ، والمُتَوَهِّم مَن زَعَمَ أنَّ ذلكَ مَوْهومٌ ! وهو بمثابَةِ مَن دَهَمَهُ العَدُوُّ ، فقال : لا نُعَرِّضُ أنفسَنا لمشقَّةِ قتالِهم ؛ فإنَّهُ مَفسدَةٌ مُتَحقِّقَةٌ ، وأمَّا استيلاؤهم على بلادِنا وسَبْيُهُم ذرارينا وقَتْلُ مقاتِلتنا فمَوهومٌ !! فياليتَ شِعْري ! مَن الواهِمُ المُخطئُ في وَهمهِ ؟! ونَظيرُهُ أيضًا أنَّ الرَّجُلَ إذا تبيَّغَ[2] بهِ الدَّمُ ، وتَضرَّرَ إلى إخراجِهِ لا يَتعرَّضُ لِشَقِّ جِلْدِهِ ، وقَطعِ عُروقِهِ ؛ لأنَّهُ ألمٌ مُحَقَّقٌ لا مَوهومٌ !

ولو اطَّرَدَ هذا القياسُ الفاسدُ لَخَرِبَ العالَمُ ، وتعطَّلَت الشرائعُ .

والاعتمادُ في طَلَبِ مصالحِ الدَّارين ودَفْعِ مفاسدِهما مبنيٌّ على هذا الذي

---

(١) هو الدُّمَّلُ .

(٢) تهيَّج .

سمَّيْتُموهُ أنتُم (مَوهومًا) ؛ فالعُمَّالُ في الدُّنيا إنَّما يَتصرَّفُونَ بناءً على الغالبِ المُعتادِ الذي اطَّرَدَت بهِ العادَةُ ، وإنْ لَم يَجزموا بهِ ؛ فإنَّ الغالبَ صِدْقُ العادَةِ واطِّرادُها عندَ قيامِ أسبابها ، فالتَّاجرُ يَحْمِلُ مَشقَّةَ السَّفرِ في البَرِّ والبَحرِ بناءً على أنَّهُ يَسْلَمُ ويغنمُ ، فلو طَرَّدَ هذا القياسَ الفاسدَ ، وقالَ : السَّفرُ مَشَقَّةٌ مُتحقِّقةٌ ، والكَسبُ أمرٌ مَوهومٌ ! لتعطَّلَتْ أسفارُ النَّاسِ بالكُلِّيَّةِ ، وكذلكَ عُمَّالُ الآخرَةِ ، لو قالوا : تَعَبُ العَملِ ومَشقَّتُهُ أمرٌ مُتحقِّقٌ ، وحُسْنُ الخاتمَةِ أمرٌ مَوْهومٌ لعطَّلوا الأعمالَ جُملَةً ، وكذلكَ الأُجراءُ والصُّنَّاعُ والمُلوكُ والجُنْدُ وكلُّ طالب أمرٍ منَ الأُمورِ الدُّنيويَّةِ والأُخرويَّةِ ، لولا بِناؤهُ على الغالبِ وما جَرَتْ بهِ العادَةُ لَمَا احْتَمَلَ المشقَّةَ المُتيقَّنَةَ لأمرٍ مُنْتَظَرٍ .

ومِنْ ها هُنا قيلَ : إنَّ إنكارَ هذه المسألةِ يستلزمُ تَعطيلَ الدُّنيا والآخرةِ مِن وجوهٍ متعدِّدَةٍ .

الوجه السادس والخمسون : قولُكُم : « ويُعارِضُهُ معنىً ثالثٌ وراءَهما ، فَيُفكِّرُ العَقلُ الواعي في شروطٍ أُخرى وراءَ مُجرَّدِ الإنسانيَّة مِنَ العَقلِ والبُلوغِ ، والعلمِ والجَهلِ ، والكمالِ والنَّقصِ ، والقرابَةِ والأجنبيَّةِ ، فيتحيَّرُ العَقلُ كُلَّ التَّحيُّرِ ، فلا بدَّ إذًا مِن شارعٍ يُفَصِّلُ هذه الخُطَّةَ ويُعيِّنُ قانونًا يَطَّرِدُ عليهِ أمرُ الأُمَّةِ ويَستقيمُ عليهِ مصالحهُم » !

فيقال : لا ريبَ أنَّ **الشرائعَ تأتي بما لا تَستقلُّ العقولُ بإدراكِهِ** ، فإذا جاءَت بهِ الشريعَةُ اهتَدى العَقلُ حينئذٍ إلى وَجهِ حُسْنِ مأْمورِهِ وقُبْحِ مَنْهيِّهِ ؛ فَسَرَّتْهُ الشريعَةُ على وَجْهِ الحكمَةِ والمَصلحَةِ الباعِثَيْنِ لشرعِهِ، فهذا ممَّا لا يُنْكَرُ .

وهذا الذي قُلْنا فيهِ : **إنَّ الشرائعَ تأتي بمَحاراتِ العُقولِ لا بمُحالاتِ**

العقولِ ، ونَحنُ لم نَدَّعِ - ولا عاقلٌ قطُّ - أنَّ العَقلَ يَستقلُّ بجميعِ تفاصيلِ ما جاءَتْ به الشريعَةُ بحيثُ لو تُرِكَ وَحدَهُ لاهتَدى إلى كلِّ ما جاءَت بهِ !

إذا عُرِفَ هذا ، فغايَةُ ما ذَكرْتُم أنَّ الشريعَةَ الكاملَةَ اشترَطَتْ في وُجوبِ القِصاصِ شُروطًا لا يَهتَدي العقلُ إليها ، وأيُّ شيءٍ يَلْزَمُ مِن هذا ؟ وماذا يَفْتَحُ لكُم ومُنازِعُوكم يُسَلِّمونهُ لكُم ؟

وقولكُم : « إنَّ هذا مُعارِضٌ للوَصفِ المُقتَضي لثبوتِ القصاصِ مِن قيامِ مَصلحَةِ العالَمِ » ، إمَّا غَفْلَةٌ عنِ الشروطِ المُعارِضَةِ ، وإمَّا اصطلاحٌ طارٍ[1]، سمَّيْتُم فيهِ ما لا يَهْتَدي العقلُ إليهِ مِن شروطِ اقتِضاءِ الوَصفِ لموجبهِ مُعارضةً .

فياللّهِ العَجبُ ! أيُّ مُعارَضَةٍ ها هُنا إذا كانَ العَقْلُ والفِطرَةُ قَد شَهِدا بحُسْنِ القَتلِ قِصاصًا وانتظامِه للعالَمِ ، وتوقَّفا في اقتِضاءِ هذا الوَصفِ ؛ هل يُضَمُّ إليهِ شَرْطٌ آخَرُ غيرُهُ أم يَكفي بمُجرَّدهِ ، وفي تَعيينِ تلكَ الشروطِ ؟ فأدركَ العَقلُ ما اسْتَقلَّ بإدراكِهِ ، وتوقَّفَ عمَّا لا يَسْتَقِلُّ بإدْراكِهِ حتى اهتَدى إليهِ بنورِ الشريعَةِ .

يُوَضِّحُ هذا :

الوجه السَّابعُ والخمسون : أنَّ ما وَرَدَتْ بهِ الشريعَةُ في أصلِ القِصاصِ وشُروطهِ مُنقسمٌ إلى قسمين :

أحدُهما : ما حُسْنُهُ مَعلومٌ بصريحِ العَقلِ الذي لا يَستريبُ فيهِ عاقلٌ . وهو أصلُ القِصاصِ ، وانتظامُ مَصالحِ العالَمِ بهِ .

---

(١) بمعنى طارئ ، أي : حَدَثَ فجأةً .

ووقَع في سائر المطبوعات : « طار سيم » !! وهو تحريفٌ قبيحٌ !

والثَّاني : ما حُسْنُهُ مَعلومٌ بنظرِ العَقلِ وفكرهِ وتأمُّلِهِ ، فلا يَهْتَدي إليهِ إلّا الخَواصُّ ، وهو ما اشترطَ اقتضاءَ هذا الوَصفِ ، أو جُعِلَ تابعًا لهُ ، فاشترَطَ لهُ المُكافأةَ في الدِّينِ ؛ وهذا في غايَةِ المُراعاةِ للحكمَةِ والمَصلحَةِ ، فإنَّ الدِّينَ هو الذي فَرَّقَ بينَ النَّاسِ في العصمَةِ ، وليسَ في حِكْمةِ اللَّهِ وحُسْنِ شرعهِ أَن يَجعلَ دمَ وليِّهِ وعبدهِ وأحبِّ خَلْقهِ إليهِ وخيرِ بريّتِهِ ، مَنْ خَلَقَهُ لنَفسهِ ، واختصَّهُ بكرامتهِ ، وأَهَّلَهُ لجوارهِ في جنَّتهِ ، والنَّظرِ إلى وجهِهِ ، وسماعِ كلامهِ في دارِ كرامتهِ ، كَدَمِ عَدُوِّهِ وَأَمْقَتِ خَلْقهِ إليهِ ، وشرِّ بَرِيَّتِهِ ، والعادِلِ بهِ عن عبادتهِ إلى عبادَةِ الشيطانِ الذي خَلَقَهُ للنَّارِ ، وللطَّرْدِ عن بابهِ ، والإبعادِ عن رحمتهِ .

وبالجُملَةِ ؛ فحاشا حِكمتِهِ أَنْ يُسَوِّيَ بينَ دماءِ خَيرِ البريَّةِ ودماءِ شرِّ البريَّةِ في أخذِ هذه بهذه ، سيَّما وَقَد أباحَ لأوليائهِ دماءَ أعدائهِ وجعلهم قرابينَ لهم وإنَّما اقتضَتْ حِكمتُهُ أنْ يكفُّوا عنهم إذا صاروا تَحْتَ قَهرهم وإذلالِهم كالعَبيدِ لهم ، يُؤَدُّونَ إليهم الجزيَةَ - التي هي خَراجُ[1] رؤوسِهم - مع بقاءِ السَّببِ المُوجِبِ لإباحَةِ دمائهم .

وهذا التَّرْكُ والكَفُّ لا يَقْتَضي استواءَ الدَّمَيْنِ عَقلًا ، ولا شرعًا ، ولا مَصلحَةً .

ولا ريبَ أنَّ الدَّمَيْنِ قبلَ القَهْرِ والإذْلالِ لم يكونا بِمُسْتَوِيَيْنِ لأجلِ الكُفرِ ، فأيُّ مُوجِبٍ لاستوائهما بعدَ الاستذْلالِ والقَهرِ ، والكُفرُ قائمٌ بعَينهِ ؟ فهَل في الحِكمَةِ وقواعدِ الشريعَةِ ومُوجِباتِ العقولِ أنْ يكونَ الإذْلالُ والقَهرُ للكافرِ مُوجِبًا لمُساواةِ دمهِ لدمِ المُسلمِ ؟! هذا ممَّا تَأْباهُ الحِكمَةُ والمَصلحَةُ والعقولُ .

---

(١) هي الإتاوةُ يدفعونها حفظًا لحياتِهم .

وقَد أشارَ ﷺ إلى هذا المَعنى ، وكَشَفَ الغِطاءَ ، وأوْضَحَ المُشكِلَ ، بقولِهِ : « المُسلمونَ تتكافأُ دماؤهم »[١]، أو قال : « المُؤمنونَ ... »[٢] فعلَّقَ المُكافأة بوَصفٍ لا يجوزُ إلغاؤهُ وإهدارهُ وتَعليقُها بغيرِهِ[٣]، إذ يكونُ إبطالًا لِمَا اعْتبَرهُ الشارعُ ، واعْتِبارًا لِما أبطلهُ ، فإذا علَّقَ المُكافأةَ بوَصْفِ الإيمانِ كانَ كتَعليقهِ سائرَ الأحكامِ بالأوصافِ ؛ كتَعليقِ القَطْعِ بوَصْفِ السرقَةِ ، والرَّجْمِ بوَصفِ الزِّنا ، والجَلْدِ بوَصفِ القَذْفِ والشُّربِ ، ولا فَرْقَ بينهما أصلًا.

فكلُّ مَن علَّقَ الأحكامَ بغَيرِ الأوصافِ التي علَّقها بِهِ الشارعُ كانَ تَعليقُهُ مُنقطِعًا مُنْصرِمًا ، وهذا ممَّا اتَّفَقَ أئمَّةُ الفُقَهاءِ على صحَّتهِ .

فَقَد أدَّى نَظرُ العَقلِ إلى أنَّ دَمَ عَدُوِّ اللَّهِ الكافرِ لا يُساوي دمَ وَلِيِّهِ ، ولا يُكافئه أبدًا ، وجاءَ الشرعُ بمُوجِبهِ ، فأيُّ مُعارَضَةٍ ها هُنا ؟ وأيُّ حَيْرَةٍ ؟ إنْ هوَ إلّا بَصيرَةٌ على بَصيرَةٍ ، ونورٌ على نورٍ .

وليسَ هذا مكانَ استيعابِ الكلامِ على هذه المسألةِ ، وإنَّما الغَرَضُ التَّنبيهُ على أنَّ في صريحِ العَقلِ الشهادةَ لِمَا جاءَ بِهِ الشرعُ فيها .

---

(١) رواه أبو داود (٢٧٥١) ، وابن ماجه (١٦٨٣) ، والبيهقي (٨ / ٢٩) ، وابن الجارود (٧٧١) من طريق عَمْرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه .

وهذا إسنادٌ حسن .

(٢) أخرجه - بهذا اللفظ - أحمد (٩٩٣) ، وأبو داود (٤٥٣٠) ، والبيهقي (٧ / ١٣٣) ، والنَّسائي (٨ / ١٩) عن علي بسند صحيح .

وانظر - لطرق الحديثِ الأُخرى - « نصب الراية » (٣ / ٣٩٣) ، و « التلخيص الحبير » (٤ / ١١٨) ، و « إرواء الغليل » (٢٢٠٨) .

(٣) انظر « مُشكل الآثار » (٢ / ٩٠) ، و « شرح السنَّة » (١٠ / ١٧٣) ، و « غريب الحديث » (٢ / ١٠٢) لأبي عُبيد .

١٤٩ - فَصْلٌ
[في القُبح والحُسن أيضًا]

وعَكْسُ هذا أنَّهُ لم تُشْتَرَطِ المُكافأةُ في علمٍ وجَهلٍ ، ولا في كمالٍ وقُبحٍ ، ولا في شَرَفٍ وَضَعَةٍ[1] ، ولا في عَقلٍ وجنونٍ ، ولا في أجنبيَّةٍ وقرابَةٍ ، خَلَا الوالدَ والوَلَدَ ؛ وهذا من كمالِ الحِكمَةِ وتمامِ النِّعمَةِ ، وهو في غايَةِ المَصلحَةِ ؛ إذ لو رُوعِيَتْ هذه الأُمورُ لَتعطَّلتْ مَصلحَةُ القِصاصِ ، إلّا في النَّادرِ البَعيدِ ؛ إذ قلَّ أن يَستوِيَ شَخصانِ من كلِّ وَجهٍ ، بل لا بدَّ مِن التَّفاوُتِ بينهما في هذه الأوصافِ ، أو في بَعضِها ، فلو أنَّ الشريعَةَ جاءَتْ بأنْ لا يُقْتَصَّ إلّا مِن مُكافِىءٍ مِن كلِّ وجهٍ ، لَفَسَدَ العالَمُ ، وعَظُمَ الهَرْجُ ، وانتَشرَ الفسادُ .

ولا يجوزُ على عاقلٍ وضعُ هذه السِّياسَةِ الجائرَةِ ، وواضِعُها إلى السَّفهِ أقربُ منهُ إلى الحكمَةِ ، فلا جَرَمَ أهْدَتْكَ الشرائعُ إلى اعتبارِ ذلك .

وأمَّا الوَلَدُ والوالدُ[2] فَمَنَعَ مِن جَريانِ القِصاصِ بينهما حقيقَةُ البَعْضِيَّةِ والجُزئيَّةِ التي بينَهما ؛ فإنَّ الوَلَدَ جُزءٌ منَ الوالدِ ، ولا يُقْتَصُّ لبَعضِ أجزاءِ الإنسانِ من بَعض ، وقَد أشارَ تعالى إلى ذلك بقوله : ﴿ وجَعَلُوا لهُ مِن عِبادهِ جُزءاً ﴾ [الزخرف : ١٥]، وهو قولهم : الملائكةُ بناتُ اللّهِ !

---

(١) بفتح الضادِ وكسرِها : خِسَّة .

(٢) وفي ذلك قولُه ﷺ : « لا يُقْتَلُ والدٌ بولدِه » ؛ انظر طُرُقَه ورواياتِه في « إرواء الغليل » (٢٢١٤) لشيخنا الألباني .

فدلَّ على أنَّ الوَلَدَ جُزءٌ منَ الوالدِ .

وعلى هذا الأصلِ امتنَعَتْ شهادتهُ لهُ وقَطْعُهُ بالسَّرقَةِ من مالهِ ، وحدُّهُ أباهُ على قَذفهِ .

وعَن هذا الأصلِ ذَهَبَ كثيرٌ منَ السَّلفِ - ومنهم الإمامُ أحمدُ وغيرهُ - إلى أنَّ لهُ أن يتملَّكَ ما شاءَ من مالِ ولدهِ ، وهو كالمُباحِ في حقِّهِ .

وقَد ذَكَرْنا المسألَةَ مُستقصاةً بأدلَّتها ، وبيَّنَّا دلالَةَ القرآنِ عليها من وجوهٍ مُتعدِّدَةٍ في غيرِ هذا المَوضع .

وهذا المأْخذُ أحسَنُ مِنْ قَوْلِهم : إنَّ الأبَ لمّا كانَ هو السَّببَ في إيجادِ الوَلَدِ ، فلا يكونُ الوَلَدُ سببًا في إعدامهِ .

وفي المسألةِ مَسْلَكٌ آخرُ - وهو مَسلكٌ قويٌّ جدًّا - وهو أنَّ اللَّهَ سبحانهُ جَعَلَ في قلبِ الوالدِ مِنَ الشَّفَقَةِ على وَلَدِهِ والحِرْصِ على حياتهِ ما يُوازي شَفَقَتَهُ على نَفسهِ ، وحرصَهُ على حياةِ نَفسهِ ، ورُبَّما يَزيدُ على ذلكَ ، فَقَد يُؤْثِرُ الرَّجلُ حياةَ وَلَدهِ ، على حياتهِ وكثيرًا ما يحرمُ الرَّجلُ نَفسهُ حظوظها ويؤثرُ بها ولدَهُ وهذا القَدْرُ مانعٌ من كونهِ يُريدُ إعدامَهُ وإهلاكَهُ ، بل لا يَقْصِدُ في الغالبِ إلّا تأديبَهُ وعُقوبتَهُ على إساءتهِ ، فلا يَقَعُ قتلُهُ - في الأغلبِ - عَن قَصْدٍ وتعمُّدٍ ، بل عن خطأٍ وسَبْقِ يَدٍ .

وإذا وقعَ ذلكَ غَلَطًا أُلحِقَ بالقَتلِ الذي لم يُقْصَدْ بهِ إزهاقُ النَّفسِ ، فأسبابُ التُّهمَةِ والعداوَةِ الحاملةِ على القَتلِ لا تكادُ تُوْجَدُ في الآباءِ ، وإنْ وُجِدَت نادرًا ، فالعبرَةُ بما اطَّرَدَت عليهِ عادَةُ الخليقَةِ .

وهُنا للنَّاسِ طريقانِ :

أحدُهما : أنَّا إذا تَحقَّقْنا التُّهْمَةَ وقَصْدَ القَتلِ والإزهاقِ بأنْ يُضْجِعَهُ ويَذبحَهُ - مثلًا - أجرَيْنا الحَدَّ[1] بينهما لتحقُّقِ قَصْدِ الجنايَةِ ، وانتفاءِ المانعِ منَ القصاصِ ، وهذا قولُ أهلِ المَدينَةِ .

والثَّاني : أنَّهُ لا يُجْرىٰ القِصاصُ بِحالٍ ، وإنْ تَحقَّقَ قَصْدُ القَتلِ لمكانِ الجُزئيَّةِ والبَعْضيَّةِ المانعَةِ منَ الاقتصاصِ من بَعضِ الأجزاءِ لبَعضٍ ، وهو قولُ الأكثرينَ .

ولا يَرِدُ عليهم قَتْلُ الوَلدِ لوالدِهِ ، وإنْ كانَ بَعضَهُ ، لأنَّ الأبَ لم يُخْلَق مِن نُطفَةِ الابنِ ، فليسَ الأبُ بجُزءٍ لهُ حقيقَةً ولا حُكمًا ، بخلافِ الوَلَدِ ؛ فإنَّهُ جزءٌ حقيقَةً .

وليسَ هذا موضعَ استقصاءِ الكلامِ على هذه المسائلِ ، إذ المَقصودُ بيانُ اشتمالِها على الحِكَمِ والمصالحِ التي نُدرِكُها بالعَقلِ وإنْ لم يَسْتَقِلَّ بها ، فجاءَت الشريعَةُ بها مُقَرِّرَةً لِمَا استقرَّ في العَقلِ إدراكُهُ ، ولو مِن بَعضِ الوُجوهِ .

وبَعدَ النُّزولِ عن هذا المقامِ ، فأقصى ما فيهِ أَنْ يُقال : **إنَّ الشريعَةَ جاءَت بما يَعْجَزُ العَقلُ عن إدراكِهِ ، لا بما يُحِيلهُ العَقلُ** ، ونَحنُ لا نُنكِرُ ذلكَ ، ولكنْ لا يَلْزَمُ منهُ نَفْيُ الحِكَمِ والمصالحِ التي اشتملَتْ عليها الأفعالُ في ذواتِها ، واللَّهُ أعلم .

الوجهُ الثَّامن والخمسون : قولُكُم : « وظهرَ بهذا أنَّ المعانيَ المُستَنبطَةَ راجعَةٌ إلى مُجَرَّدِ استنباطِ العَقلِ ، ووضعِ الذِّهنِ ، من غيرِ أنْ يكونَ الفعلُ مُشتملًا عليها » .

---

(١) في « المطبوع » : القصاص .

كلامٌ في غايَةِ الفسادِ والبُطلانِ ، لا يَرتضيهِ أهلُ العلمِ والإنصافِ ، وتصوُّرُهُ حقَّ التَّصوُّرِ كافٍ في الجَزمِ ببُطْلانهِ مِن وُجوهٍ عَديدةٍ :

أحدها : أنَّ العَقْلَ والفِطرَةَ يشهدانِ ببُطلانهِ ، والوُجودُ يُكَذِّبُهُ ؛ فإنَّ أكثرَ المعاني المُستنبطَةِ مِنَ الأحكامِ ليسَتْ مِن أوضاعِ الأَذْهانِ المُجَرَّدَةِ عن اشتمالِ الأفعالِ عليها ، ومُدَّعي ذلكَ في غايَةِ المُكابرَةِ الّتي لا تُجْدي عليهِ إلّا توهينَ المقالَةِ .

وهذه المعاني المُستنبطَةُ مِنَ الأحكامِ مَوْجُودَةٌ مَشهودَةٌ ، يعلمُ العُقَلاءُ أنَّها ليسَتْ مِن أوضاعِ الذِّهنِ ، بل الذِّهنُ أدْرَكَها وعَلِمَها ، وكانَ نِسْبةُ الذِّهنِ إلى إدراكِها كَنِسْبَةِ البَصَرِ إلى إدراكِ الألوانِ وغيرِها ، وكنسبَةِ السَّمْعِ إلى إدراكِ الأصواتِ ، وكَنِسْبَةِ الذَّوْقِ إلى إدْراكِ الطُّعُومِ والشَّمِّ إلى إدْراكِ الرَّوائحِ ، فهَل يَسُوغُ لعاقلٍ أن يَدَّعيَ أنَّ هذه المُدْرَكاتِ مِن أوضاعِ الحواسِّ ؟!

وكذلكَ العقلُ إذا أدركَ ما اشْتَمَلَ عليهِ الكذبُ والفُجورُ وخرابُ العالمِ والظُّلْمُ وإهلاكُ الحَرْثِ والنَّسلِ والزِّنا بالأُمَّهاتِ وغيرُ ذلكَ منَ القبائحِ ، وأَدْرَكَ ما اشتملَ عليهِ الصِّدقُ والبِرُّ والإحسانُ والعَدْلُ وشُكرانُ المُنْعِمِ والعِفَّةُ وفعلُ كلِّ جميلٍ منَ الحُسْنِ ؛ لم تكُن تلكَ المعاني التي اشتمَلَتْ عليها هذه الأفعالُ مُجرَّدَ وَضْعِ الذِّهنِ واستنباطِ العَقلِ ، ومُدَّعي ذلكَ مُصابٌ في عَقْلهِ ؛ فإنَّ المعاني التي اشتملَتْ عليها المَنهِيَّاتُ المُوْجِبَةُ لتَحريمِها أُمورٌ ناشئةٌ منَ الأفعالِ ليسَت أوضاعًا ذِهنيَّةً ، والمعاني التي اشتملت عليها المأموراتُ الموجبَةُ لحُسنها ليسَت مجرَّد أوضاعٍ ذهنيَّةٍ بل أمورٌ حقيقيَّةٌ ناشئةٌ من ذواتِ الأفعالِ تَرَتُّبُ آثارِها عليها كتَرتُّبِ آثارِ الأدويَّةِ والأغذيَةِ عليها .

وما نَظيرُ هذه المقالَةِ إلّا مقالَةُ مَن يَزعُمُ أنَّ القوى والآثارَ المُستنبَطَةَ مِنَ الأغذيَةِ والأدويَةِ لا حِقيقَةَ لها ، إنَّما هيَ أوضاعٌ ذِهْنيَّةٌ !

ومعلومٌ أنَّ هذا بابٌ مِنَ السَّفْسَطَةِ ، فاعْرِضْ معانيَ الشريعَةِ الكُلِّيَّةَ على عَقلِكَ ، وانْظُرِ ارتباطَها بأفعالِها وتعلُّقَها بها ، ثمَّ تأمَّلْ هل تجدُها أُمورًا حقيقيَّةً تَنْشَأُ منَ الأفعالِ ؟ فإذا فُعِلَ الفِعْلُ نَشَأَ منهُ أثرُهُ ، أو تَجدُها أوضاعًا ذِهنيَّةً لا حقيقَةَ لها ؟

وإذا أرَدْتَ معرفَةَ بطلانِ المقالَةِ فكرِّرِ النَّظَرَ في أدلَّتِها ، فأدلَّتُها مِن أكبَرِ الشواهِدِ على بُطلانها ، بل العاقلُ يَسْتَغْني بأدلَّةِ الباطلِ عن إقامَة الدَّليلِ على بطلانهِ ، بل نَفسُ دليلِهِ هو دليلُ بُطلانهِ[1] .

الوجه الثَّاني : أنَّ استنباطَ العُقولِ وَوضْعَ الأذهانِ لِمَا لا حَقيقَةَ لهُ مِن بابِ الخيالاتِ والتَّقديراتِ التي لا يترتَّبُ عليها عِلْمٌ ، ولا مَعلومٌ ، ولا صلاحٌ ، ولا فسادٌ ؛ إذْ هي خيالاتٌ مُجَرَّدَةٌ ، وأوهامٌ مُقَدَّرَةٌ ؛ كوَضْعِ الذِّهْنِ سائرَ ما يضَعُهُ منَ المُقدَّراتِ الذِّهنيَّةِ .

ومعلومٌ أنَّ المعانيَ المُستنبطَةَ من الأحكامِ هي مِن أجَلِّ العلومِ ومعلومها من أشرفِ المعلوماتِ وأنفعِها للعبادِ ، وهي مَنْشَأُ مصالحِهم في معاشِهم ومعادِهم ، وترتُّبُ آثارِها عليها مَشهودٌ في الخارجِ ، مَعقولٌ في الفِطَرِ ، قائمٌ في العُقولِ ، فكيفَ يُدَّعىٰ أنَّهُ مُجَرَّدُ وضعٍ ذهنيٍّ لا حَقيقَةَ لهُ به ؟!

الوجه الثَّالث : أنَّ استنباطَ الذِّهن لِمَا يستنبطُهُ منَ المعاني ، واعتقادَهُ أنَّ

---

(١) وهذه الكلماتُ قاعدةٌ منهجيَّةٌ مُهِمَّةٌ تُطَمْئِنُ أَهلَ الحقِّ على صوابِ دَرْبِهم ، وسَدَادِ طريقِهم ، وأَنَّ ما مع مَن سواهم إنْ هُو إلّا شبهاتٌ وأَوهامٌ !

الأفعالَ مُشْتَمِلَةٌ عليها مع كونِ الأمرِ ليسَ كذلكَ : جَهْلٌ مُركَّبٌ ، واعتقادٌ باطلٌ ؛ فإنَّهُ إذا اعتقَدَ أنَّ الأفعالَ مُشْتَمِلَةٌ على تلكَ المعاني ، وأنَّها مَنْشَؤُها ، وليسَ كذلكَ ، كانَ اعْتِقادًا للشيءِ بخلافِ ما هو بِهِ ! وهذا غايَةُ الجَهلِ ، فكيفَ يُدَّعىٰ هذا في أشرفِ العلومِ وأزكاها وأنفعِها وأعظمِها تَضَمُّنًا لمصالحِ العبادِ في المعاشِ والمعادِ ؟ وهل هو إلّا لُبُّ الشريعَةِ ومَضمونُها ، فكيفَ يَسُوغُ أَنْ يدَّعَىٰ فيها هذا الباطلُ ويُرْمىٰ بهذا البُهتان ؟!

وبالجُملَةِ ؛ فبُطلانُ هذا القولِ أظهَرُ مِن أن يُتَكلَّفَ ردُّهُ ، ولم يَقُل هذا القولَ مَن شمَّ للفقهِ رائحَةً أصلًا .

الوجه التَّاسع والخمسون : قولُكُم : « لو كانَت صفاتٍ نَفسيَّةً لِلْفِعْلِ لَزِمَ مِن ذلكَ أن تكونَ الحركَةُ الواحدَةُ مشتملَةً على صفاتٍ مُتناقضَةٍ وأحوالٍ متنافرَةٍ » !

فيُقالُ : وما الذي يُحيلُ أنْ يكونَ الفِعْلُ مُشتمِلًا على صفتينِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، تَقْتَضي كُلٌّ منهما أثرًا غيرَ الأَثَرِ الآخَرِ ، وتكونُ إحدى الصِّفتَيْنِ والأَثَرَيْنِ أَوْلى به ، وتكونُ مَصلحتُهُ أرجحَ ، فإذا رُتِّبَ على صفتِهِ الأُخرى أَثَرُها فاتَتِ المَصلحَةُ الرَّاجحةُ المَطلوبَةُ شرعًا وعَقلًا ، بل هذا هو الواقعُ ، ونَحنُ نَجِدُ هذا حِسًّا في قُوى الأغذيَةِ والأدويَةِ ونَحوِها من صفاتِ الأجسامِ الحِسِّيَّةِ المُدْرَكَةِ بالحِسِّ ، فكيفَ بصفاتِ الأفعالِ المُدْرَكَةِ بالعَقلِ ؟

وأمثلَةُ ذلك في الشريعَةِ تَزيدُ على الألْفِ ، فهذه الصَّلاةُ في وَقْتِ النَّهيِ فيها مَصلحَةُ تَكثيرِ العبادَةِ ، وتَحصيلِ الأرباحِ ، ومزيدِ الثَّوابِ ، والتَّقرُّب إلى ربِّ الأربابِ ، وفيها مَفسدَةُ المُشابهَةِ بالكُفَّارِ في عبادَةِ الشمسِ ، وفي تَركها

مَصلحةُ سَدِّ ذريعَةِ الشركِ ، وفَطْمِ النُّفوسِ عن المُشابهَةِ للكُفَّارِ حتى في وَقْتِ العبادَةِ ، وكانَت هذه المَفسدَةُ أَوْلى بِالصَّلاةِ في أوقاتِ النَّهْيِ مِن مصلحتِها ، فلو شُرِعَتْ لما فيها منَ المَصلحَةِ لفاتَت مَصلحَةُ التَّرْكِ ، وحصلَتْ مَفسدَةُ المُشابهَةِ الّتي هي أقوى مِن مَصلحَةِ الصَّلاةِ حينئذٍ ، ولهذا كانَت مَصلحَةُ أداءِ الفرائضِ في هذه الأوقاتِ أرجحَ مِن مَفسدَةِ المُشابهَةِ ، بحيثُ لَمَّا انغمَرَتْ هذه المَفسدَةُ بالنِّسبَةِ إلى الفريضَةِ لم يُمْنَع منها ، بخلافِ النَّافلَةِ ؛ فإنَّ في فعلِها في غيرِ هذه الأوقاتِ غُنيَةً عن فِعلها فيها ، فلا تفوتُ مَصلحتُها ، فيقعُ فِعْلُها في وقتِ النَّهي مَفسدَةً راجحَةً .

ومِن ها هُنا جَوَّزَ كثيرٌ مِنَ الفقهاءِ ذواتِ الأسبابِ[1] في وَقْتِ النَّهيِ لِتَرَجُّحِ مَصلحتها ؛ فإنَّها لا تُقْضَىٰ ، أو لا يُمْكِنُ تَدارُكُها ، وكانَت مَفسدَةُ تَفويتها أرجحَ من مَفسدَةِ المُشابهَةِ المَذكورَةِ .

وليسَ هذا موضعَ استقصاءِ هذه المسألةِ .

فما الذي يُحِيلُ اشتمالَ الحَركةِ الواحدَةِ على صِفَاتٍ مُختلفَةٍ بهذه المثابَةِ ، ويكونُ بعضُها أرجحَ مِن بَعضٍ فَيُقْضى للرَّاجحِ عَقلًا وشَرْعًا .

وعلى هذا المثالِ مسائلُ عامَّةٌ للشريعَةِ ، ولولا الإطالَةُ لَكَتَبْنا منها ما يبلُغُ ألفَ مثالٍ ، والعالمُ يَنْتَبهُ بالجُزئيَّاتِ للقاعدَةِ الكُليَّةِ .

الوجه الستُّون : قولُكُم : « وليسَ معنى قولنا : إنَّ العَقلَ استنبطَ منها أنَّها كانَت موجودَةً في الشيءِ فاستَخرَجها العَقلُ ، بل العقلُ تَردَّدَ بينَ إضافاتِ الأحوالِ بَعضِها إلى بَعضٍ ، ونِسَبِ الحركاتِ والأشخاصِ نوعًا إلى نوعٍ ،

---

(١) أي : الصلوات ذوات الأَسباب ، وفي هذه المسأَلة تفصيلٌ ليس هنا موضعُ بيانِه .

وشخصًا إلى شخصٍ ، فَطرأَ عليهِ من تلكَ المعاني ما حَكَيْنَاهُ ، ورُبَّما يبلُغُ مبلغًا يَشُذُّ عن الإحصاءِ ، فَعُرِفَ أنَّ المعاني لم تَرجِعْ إلى الذَّاتِ ، بل إلى مجرَّدِ الخواطرِ وهي مُتعارِضَةٌ » !

فَيُقالُ : يا عَجَبًا لعَقلٍ يَرُوجُ عليهِ مثلُ هذا الكلامِ ! ويَبني عليهِ هذه القاعدَةَ العَظيمَةَ ! وذلكَ بناءٌ عل شَفَا جُرُفٍ هارٍ !

وقَد تَقدَّمَ ما يَكْفي في بُطلانِ هذا الكلامِ ، ونَزيدُ ها هُنا أنَّهُ كلامٌ فاسدٌ لفظًا ومعنىً ؛ **فإنَّ الاستنباطَ هوَ استِخراجُ الشيءِ الثَّابتِ الخَفِيِّ الذي لا يَعْثُرُ عليهِ كلُّ أحَدٍ** ، ومنهُ استنباطُ الماءِ ؛ وهو استخراجُهُ مِن موضعهِ ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسولِ وإلى أُولي الأَمْرِ مِنهم لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَستَنبطونَهُ مِنهم ﴾ [النساء : ٨٣] ، أي : يَستخرجونَ حقيقتَهُ وتَدبيرَهُ بِفِطَنِهِمْ وذكائهم وإيمانهم ومعرفتِهم بمواطنِ الأمنِ والخوفِ ، ولا يَصِحُّ معنىً إلّا في شيءٍ ثابتٍ لهُ حَقيقةٌ خفيَّةٌ يَستنبطُها الذِّهنُ ويَستخرجُها ، فأمَّا ما لا حَقيقَةَ لهُ فإنَّهُ مُجَرَّدُ ذِهْنٍ ، فلا استنباطَ فيهِ بوجهٍ ، وأيُّ شيءٍ يُسْتَنْبَطُ منهُ ، وإنَّما هو تَقديرٌ وفَرْضٌ ، وهذا لا يُسَمَّى استنباطًا في عَقلٍ ولا لُغَةٍ ! وحينئذٍ فَيُقْلَبُ الكلامُ عليكم ، ويكونُ مَن يقلِبُهُ أسعَدَ بالحقِّ منكم ، فنقولُ : وليسَ معنى قولنا : إنَّ العَقلَ استَنبطَ من تلكَ الأفعالِ أنَّ ذلكَ مجرَّدُ خواطرَ طارئةٍ ، وإنَّما معناهُ أنَّها كانَت موجودَةً في الأفعالِ ، فاستَخرَجَها العقلُ باستنباطهِ ، كما يُستخرَجُ الماءُ الموجودُ في الأرضِ باستنباطهِ ، ومعلومٌ أنَّ هذا هو المَعقولُ المُطابقُ للعَقلِ واللُّغَةِ ، وما ذَكَرتموهُ فَخَارِجٌ عن العَقلِ واللغَةِ جميعًا .

فَعُرِفَ أنَّهُ لا يَصِحُّ معنى الاستنباطِ إلّا لشيءٍ مَوْجودٍ يَستخرجُهُ العقلُ ، ثمَّ

يَنْسُبُ إليهِ أنواعَ تلكَ الأفعالِ وأشخاصَها ، فإنْ كانَ أَوْلىٰ به حَكَمَ لهُ بالاقتضاءِ والتَّأثيرِ ، وهذا هو المَعقولُ ، وهو الذي يَعرِضُهُ الفُقهاءُ والمُتكلِّمونَ على مُناسباتِ الشريعَةِ وأوصافها ، وعِلَلِها التي تُرْبَطُ بها الأحكامُ ، فلو ذهبَ هذا مِن أيديهم لانْسَدَّ عليهم بابُ الكلامِ في القياسِ والمُناسباتِ والحِكَمِ واستخراجِ ما تَضمَّنَتْهُ الشريعَةُ مِن ذلكَ وتَعليقِ الأحكامِ بأوصافها المُقتضيَةِ لها - إذا كانَ مَرَدُّ الأمرِ بزعمِكم إلى مُجَرَّدِ خواطرَ طارئةٍ عل العَقلِ ومُجرَّدِ وَضعِ الذِّهنِ - وهذا من أبطَلِ الباطلِ وأبيَنِ المحالِ ، وَلَقَد أَنْصَفَكُم خصومُكُم في ادِّعائهم عليكُم لازمَ هذا المذهبَ ، وقالوا : لو رُفِعَ الحُسْنُ والقُبْحُ مِنَ الأفعالِ الإنسانيَّةِ إلى مُجَرَّدِ تَعلُّقِ الخطابِ بها لَبَطَلَتِ المعاني العَقليَّةُ التي تُستَنْبَطُ مِنَ الأُصولِ الشرعيَّةِ ، فلا يُمْكِنُ أن يُقاسَ فعلٌ على فعلٍ ، ولا قولٌ على قولٍ ، ولا يُمكنُ أن يُقالَ : لِمَ كذا ؟ إذْ لا تَعليلَ للذَّواتِ ، ولا صفاتِ للأفعالِ هي عليها في نَفسِ الأمرِ حتى تَرتبطَ بها الأحكامُ ، وذلكَ رَفْعٌ للشرائعِ بالكُلِّيَّةِ من حيثُ إثباتُها ، لا سيَّما والتَّعلُّقُ أمرٌ عَدَمِيٌّ ، ولا مَعنى لحُسْنِ الفعلِ أو قُبْحِهِ إلّا التَّعلُّقُ العَدميُّ بينَهُ وبينَ الخِطَابِ ، فلا حُسنَ في الحقيقَةِ ، ولا قُبحَ لا شرعًا ولا عَقلًا ، لا سيَّما إذا انْضَمَّ إلى ذلكَ نَفْيُ فعلِ العَبدِ واختيارِهِ بالكُلِّيَّةِ ، وأنَّهُ مجبورٌ مَحْضٌ ، فهذا فِعْلُهُ ، وذلكَ صِفَةُ فعلِهِ ، فلا فِعْلَ لهُ ، ولا وَصْفَ لقولِهِ البتَّةَ !

فأيُّ تَعطيلٍ ودَفْعٍ للشرائعِ أكثرُ من هذا ؟

فهذا إلزامُهم لكم كما أنَّكم ألزَمتُموهم نَظيرَ ذلكَ في نَفيْ صفَةِ الكلامِ وأنصفْتُموهم في الإلْزام .

الوجه الحادي والستُّون : قولكُم : « لو ثَبَتَ الحسنُ والقبحُ

العقليّينِ[1] لتعلَّقَ بهما الإيجابُ والتَّحريمُ شاهدًا وغائبًا ، واللازمُ مُحالٌ ، فالمَلزومُ كذلكَ ... إلى آخرهِ » !

فنقولُ : الكلامُ ها هُنا في مقامين :

أحدُهما : في التَّلازُمِ المَذكورِ بينَ الحُسنِ والقُبحِ العقليَّين ، وبينَ الإيجابِ والتَّحريمِ غائبًا .

والثَّاني : في انتفاءِ الَّلازمِ وثُبوتهِ .

فأمَّا المقامُ الأوَّلُ : فَلِمُثْبتي الحُسنِ والقُبحِ طريقان :

أحدُهما : ثُبوتُ التَّلازُمِ والقولُ باللازمِ ، وهذا القولُ هو المَعروفُ عن المُعتزلَةِ، وعليهِ يُناظرونَ، وهو القولُ الذي نَصَبَ خُصومُهم الخلافَ معهم فيهِ .

والقولُ الثَّاني : إثْباتُ الحُسنِ والقُبحِ ، فإنَّهم يقولون بإثْباتهِ ، ويُصرِّحونَ بنَفيِ الإيجابِ قبلَ الشرعِ على العَبدِ ، وبنَفْيِ إيجابِ العَقْلِ على اللّهِ شيئًا البتَّةَ ؛ كما صرَّحَ بهِ كثيرٌ منَ الحنفيَّةِ ، والحنابلَةِ - كأبي الخَطَّابِ وغيرهِ - ، والشافعيَّةِ كسَعْدِ بن عَليٍّ الزَّنْجاني الإمامِ المَشهورِ وغيرهِ .

ولهؤلاءِ في نَفْيِ الإيجابِ العقليِّ مِنَ المعرفَةِ باللّهِ وثُبوتهِ خلافٌ .

فالأقوالُ - إذًا - أربعَةٌ لا مزيدَ عليها :

أحدُها : نَفْيُ الحُسْنِ والقُبحِ ، ونَفْيُ الإيجابِ العقليِّ في العَمَليَّاتِ دونَ العِلْميَّاتِ ، كالمَعرفَةِ ، وهذا اختيارُ أبي الخَطَّابِ وغيرهِ ، فَعُرِفَ أنَّهُ لا تلازُمَ بينَ الحُسْنِ والقُبْحِ وبينَ الإيجابِ والتَّحريمِ العقليَّينِ .

فهذا أحدُ المقامين .

---

(١) كذا في « الأَصل » و « المطبوع » ! والجادَّة : العقليَّان .

وأمَّا المقامُ الثَّاني : وهو انتفاءُ اللازمِ وثبوتهُ ، فللنَّاسِ فيهِ ها هُنا ثلاثَةُ طُرُقٍ :

أحدُها : التزامُ ذلكَ ، والقولُ بالوجوبِ والتَّحريمِ العقليَّينِ شاهِدًا وغائبًا ، وهذا قولُ المعتزلَةِ ، وهؤلاءِ يَقُولونَ بترتُّبِ الوُجوبِ شاهدًا ، وبترتُّبِ المَدحِ والذَّمِّ عليهِ .

وأمَّا العقابُ فلهم فيهِ اختلافٌ وتَفصيلٌ ، ومَنْ أثبتهُ منهم لم يُثْبِتْهُ على الوُجوبِ الثَّابتِ بَعدَ البِعْثَةِ ، ولكنَّهُم يقولونَ : إنَّ العذابَ الثَّابتَ بعدَ الإيجابِ الشرعيِّ نوعٌ آخَرُ غيرُ العذابِ الثَّابتِ على الإيجابِ العقليِّ !

وبذلكَ يُجيبونَ عن النُّصوصِ النَّافيَةِ للعذابِ قبلَ البِعْثَةِ .

وأمَّا الإيجابُ والتَّحريمُ العقليَّان غائبًا فهم مُصَرِّحونَ بهما ، ويُفَسِّرونَ ذلكَ باللُّزومِ الذي أَوْجَبَتْهُ حِكْمَتُهُ وحَرَّمَتْهُ ، وأنَّهُ يَستحيلُ عليهِ خلافُهُ ، كما يَستحيلُ عليهِ الحاجَةُ والنَّوْمُ والتَّعَبُ واللُّغوبُ ، فهذا معنى الوجوبِ والامتناعِ في حقِّ اللَّهِ عندهم ، فهو وجوبٌ اقتَضَتْهُ ذاتُهُ وحِكمتُهُ وغِناهُ ، وامتناعٌ يَستحيلُ عليهِ الاتِّصافُ بهِ لمنافاتهِ كمالَهُ وغِناهُ .

قالوا : وهذا في الأفعالِ نَظيرُ مايقولونهُ في الصِّفاتِ ؛ أنَّهُ يجبُ لهُ كذا ، ويمتنعُ عليهِ كذا ، فقولنا نَحنُ في الأفعالِ نَظيرُ قولِكم في الصِّفاتِ ؛ ما يجبُ لهُ منها ، وما يمتنعُ عليهِ ، فكما أنَّ ذلكَ وُجوبٌ وامتناعٌ ذاتيٌّ يَستحيلُ عليهِ خلافُهُ ، فهكذا ما تَقتَضيهِ حِكْمتُهُ وتَأْباهُ ، وُجوبٌ وامتناعٌ يَستحيلُ عليهِ الإخْلالُ بهِ ، وإنْ كانَ مَقدوُرًا لهُ لكنَّهُ لا يُخِلُّ به لكمالِ حِكْمتِهِ وعلمِهِ وغِناهُ .

والفِرْقَةُ الثَّانيَةُ : مَنعَتْ ذلكَ جُملَةً ، وأحالَتِ القَولَ به ، وجَوَّزَتْ على الرَّبِّ تعالى كُلَّ شيءٍ مُمْكنٍ ، وَرَدَّتِ الإحالَةَ والامتناعَ في أفعالهِ إلى غيرِ المُمكنِ

منَ المُحالاتِ ؛ كالجَمْعِ بينَ النَّقيضينِ ، وبابِهِ ، فقابلوا المُعتزلةَ أشدَّ مُقابَلَةٍ ، واقتَسما طَرَفَي الإفراطِ والتَّفريطِ .

ورَدَّ هؤلاءِ الوجوبَ والتَّحريمَ الذي جاءَتْ به النُّصوصُ إلى مُجرَّدِ صِدْقِ المُخْبِرِ ، فما أخبرَ بأنَّهُ يكونُ فهو واجبٌ لتَصديقِ العلمِ لمعلومِهِ ، والمُخْبِرِ لخبرِهِ ، وقَدْ يفسِّرونَ التَّحريمَ بالامتناعِ عَقلًا ، كتَحريمِ الظُّلمِ على نَفسهِ ؛ فإنَّهم يُفسِّرونَ الظُّلمَ بالمُستَحيلِ لذاتِهِ ، كالجمعِ بينَ النَّقيضين ، وليسَ عندهم في المَقدورِ شيءٌ هو ظُلْمٌ يتنزَّهُ اللَّهُ عنهُ مع قُدْرتهِ عليهِ لِغِناهُ وحِكمتهِ وعَدْلِهِ .

فهذا قولُ هؤلاءِ .

والفِرْقَةِ الثَّالثَةِ : هم الوَسَطُ بينَ هاتينِ الفرقتين ؛ فإنَّ الفِرْقَةَ الأُولى أوجبَتْ على اللَّهِ شريعَةً بِعُقولِها ، وحَرَّمَتْ عليهِ ، وأوجبَتْ ما لم يُحَرِّمهُ على نَفسهِ ، ولم يُوجِبْهُ على نَفسهِ ، والفِرْقَةُ الثَّانيَةُ جوَّزَتْ عليهِ ما يتعالى ويتنزَّهُ عنهُ لمنافاتِهِ حِكمَتَهُ وحَمْدَهُ وكمالَهُ ، والفرقَةُ الوَسَطُ أثبتَتْ لهُ ما أَثْبَتَهُ لنَفسهِ منَ الإيجابِ والتَّحريمِ الذي هو مُقتَضى أسمائِهِ وصفاتِهِ ، الذي لا يليقُ به نسبتُهُ إلى ضِدِّهِ ؛ لأنَّهُ مُوجَبُ كمالِهِ وحِكمتِهِ وعَدْلِهِ ، ولم تُدْخِلْهُ تَحتَ شريعَةٍ وَضَعَتْها بعقولها كما فَعَلَتِ الفِرقَةُ الأولى ، ولم تُجَوِّزْ عليهِ ما نزَّه نَفسَهُ عنهُ ، كما فَعَلَتْهُ الفِرقَةُ الثَّانيَةُ .

قالت الفرقَةُ الوَسَطُ : قَد أخبرَ تعالى أنَّهُ حَرَّمَ الظُّلمَ على نَفسهِ ، كما قالَ على لسانِ رسولِهِ : « يا عبادي إنِّي حَرَّمتُ الظُّلمَ على نَفسي ... »[1] وقال : ﴿ ولا يَظْلِمُ ربُّكَ أحدًا ﴾ [الكهف : ٤٩] ، وقال : ﴿ وَمَا ربُّكَ بظلَّامٍ للعَبيد ﴾ [فُصِّلت : ٤٦] وقال : ﴿ ولا يُظْلَمُونَ فَتيلًا ﴾ [النساء : ٤٩] ،

---

(١) قِطْعةٌ من حديثِ أَبي ذرٍّ ، المتقدِّمِ تخريجُه .

وقال : ﴿ وما اللهُ يُريدُ ظلمًا للعبادِ ﴾ [غافر : ٣٠] .

فأخبرَ عن تحريمِهِ على نَفسهِ ، ونَفى عن نَفسهِ فعْلَهُ وإرادَتَهُ .

وللنَّاسِ في تفسيرِ هذا الظُّلمِ ثلاثةُ أقوالٍ ، بحسبِ أُصولِهم وقواعِدهم :

أحدُها : أنَّ الظُّلمَ الذي حرَّمهُ وتنزَّهَ عن فِعْلهِ وإرادتهِ هو نَظيرُ الظُّلمِ مِنَ الآدميِّينَ بعضِهم لبَعضٍ ، وشبَّهوهُ في الأفعالِ ؛ ما يَحْسُنُ منها وما لا يَحْسُنُ بعبادِهِ ، فضربوا لهُ مِنْ قِبَلِ أنفُسِهم الأمثالَ ، وصاروا بذلك مُشَبِّهةً مُمَثِّلَةً في الأفعالِ ، فامتَنعوا مِن إثباتِ المَثَلِ الأعلى الذي أَثْبَتهُ لنفسهِ ، ثمَّ ضربوا لهُ الأمثالَ ، ومثَّلوهُ في أفعالهِ بخَلْقهِ ، كما أنَّ الجَهْمِيَّةَ المُعَطِّلةَ امتنَعَتْ من إثباتِ المَثَلِ الأعلى الذي أَثْبَتهُ لنفسهِ ، ثمَّ ضربوا لهُ الأمثالَ ، ومثَّلوهُ في صفاتهِ بالجماداتِ النَّاقِصَةِ ، بل بالمَعدوماتِ .

وأهلُ السنَّةِ نَزَّهوهُ عن هذا وهذا ، وأَثْبَتُوا له ما أَثْبَتهُ لنفسهِ مِن صِفاتِ الكمالِ ونَزَّهُوهُ فيها عن الشَّبَهِ والمثالِ ، فأَثْبَتُوا لهُ المَثَلَ الأعلى ، ولم يَضْرِبوا لهُ الأَمْثالَ ، فكانوا أسعَدَ الطَّوائفِ بمعرفَتِهِ ، وأحقَّهم بالإيمانِ به ، وبولايتِهِ ، ومحبَّتِهِ ، وذلكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤتيهِ مَن يشاءُ .

ثمَّ التزمَ أصحابُ هذا التَّفسيرِ عنهُ منَ اللوازمِ الباطلَةِ ما لا قِبَلَ لهم بهِ !

قالوا عن هذا التَّفسيرِ الباطلِ : إنَّهُ تعالى إذا أمَرَ العَبدَ ولم يُعِنْهُ بجميعِ مَقدورهِ - تعالى - مِنْ وُجوهِ الإعانَةِ كانَ ظالمًا لهُ ! والتَزموا لذلكَ أنَّهُ لا يَقْدِرُ أنْ يَهديَ ضالًّا ، كما قالوا : إنَّهُ لا يَقْدِرُ أن يُضِلَّ مُهتديًا ، وقالوا عنهُ أيضًا : إنَّهُ إذا أمَرَ اثنين بأمرٍ واحدٍ ، وخَصَّ أحدَهما بإعانتهِ على فعلِ المأمورِ بهِ ، كانَ ظالمًا ! وقالوا عنهُ أيضًا : إنَّهُ إذا اشتركَ اثنانِ في ذَنْبٍ يُوجِبُ العقابَ ، فعاقَبَ بهِ أحدَهما ، وعَفى عن الآخرِ ، كانَ ظالمًا ... إلى غيرِ ذلكَ منَ اللوازمِ الباطلَةِ التي

جعَلُوا لأجلها تَرْكَ تَسْويتِهِ بينَ عبادهِ في فَضْلِهِ وإحْسانِهِ ظُلمًا !

فعارضَهُم أصحابُ التَّفسيرِ الثَّاني ، وقالوا : الظُّلْمُ المنزَّهُ عنهُ في الأمورِ المُمتنعَةِ لذاتها ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ مَقدورًا ، ولا أنَّهُ تعالى تَرَكَهُ بمشيئتِهِ واختيارِهِ ، وإنَّما هو من بابِ الجَمعِ بينَ الضِّدَّينِ ، وجَعْلِ الجسمِ الواحدِ في مكانَيْنِ وقَلبِ القَديمِ مُحْدَثًا ، والمُحْدَثِ قديمًا ، ونَحوِ ذلكَ ، وإلَّا فكلُّ ما يُقدِّرُهُ الذِّهْنُ وكانَ وُجودُهُ مُمْكِنًا والرَّبُّ قادرٌ عليهِ فليسَ بظُلْمٍ سواءٌ فعَلَهُ ، أو لم يَفعلهُ .

وتَلقَّى هذا القَوْلَ عنهم طوائفُ من أهلِ العلمِ ، وفسَّروا الحديثَ به ، وأسنَدوا ذلكَ ، وقَوَّوْهُ بآياتٍ وآثارٍ زَعَموا أنَّها تَدُلُّ عليهِ ، كقولهِ : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُم فإنَّهُم عِبادُكَ ﴾ [المائدة : ١١٨] ، يَعني لم تَتَصرَّفْ في غيرِ مُلكِكَ ، بل إنْ عذَّبْتَ عَذَّبْتَ مَنْ تَمْلِكُ .

وعلى هذا فَجَوَّزُوا تَعْذيبَ كُلِّ عَبدٍ لهُ ولو كانَ مُحسنًا ، ولم يَرَوْا ذلكَ ظُلْمًا ، بقولهِ تعالى : ﴿ لا يُسْأَلُ عمَّا يَفْعَلُ وهُم يُسأَلون ﴾ ، وبقولِ النَّبيِّ ﷺ : « إنَّ اللَّهَ لو عَذَّبَ أهلَ سماواتِهِ وأهلَ أرضِهِ لعذَّبهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم »[1]، وبقولهِ ﷺ في دُعاءِ الهَمِّ والحَزَن : « اللَّهمَّ إنِّي عَبْدُكَ وابنُ عَبدِكَ ، ماضٍ فيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فيَّ قضاؤكَ »[2]، وبما رُوِيَ عن إياسِ بن مُعاويَةَ قال : ما

---

(١) تقدَّم تخريجُه .

(٢) رواه أحمد (٣٧١٢) ، وابن حبَّان (٥٣٧٢) ، والحاكم (١ / ٥٠٩) ، والبزَّار (١ / ٣٠٤) ، والطبراني في « الكبير » (١٠٣٥٢) عن ابن مسعود .

وقد صححه المؤلِّف - رحمه اللَّه - في « شفاء العليل » (ص ٢٧٤) .

وانظر « السلسلة الصحيحة » (١٩٩) لشيخنا الألباني، و « شرح المسند » (٥ / ٢٦٧) للعلَّامة أحمد شاكر .

ناظَرتُ بعَقلي كُلِّهِ أحدًا إلّا القَدَرِيَّةَ ، قلتُ لهم : ما الظُّلمُ ؟ قالوا : أَنْ تَأْخُذَ ما ليسَ لكَ أو تَتَصرَّفَ فيما ليسَ لكَ، قلت : فللّهِ كلُّ شيءٍ[1] !

والْتَزَمَ هؤلاءِ عن هذا القولِ لوازمَ باطلَةً ، كقولهم : إنَّ اللّهَ تعالى يَجُوزُ عليهِ أَنْ يُعذِّبَ أنبياءَهُ ورُسُلَهُ وملائكتهُ وأولياءَهُ وأهلَ طاعتهِ ، ويُخلِّدَهُم في العذابِ الأليمِ ، ويُكْرِمَ أعداءَهُ من الكفَّارِ والمُشركينَ والشياطين ، ويَخُصَّهُم بجنَّتِهِ وكرامتهِ ، وكلاهما عَدلٌ وجائزٌ عليهِ ، وأنَّهُ يُعْلَمُ أنَّهُ لا يَفْعَلُ ذلكَ بمُجرَّدِ خَبرِهِ ، فصارَ مُمْتَنِعًا لإخبارِهِ أنّهُ لا يفعلهُ ؛ لا لِمُنافاتهِ حكمتَهُ ، ولا فَرْقَ بينَ الأمرينِ بالنِّسبَةِ إليهِ ، ولكنْ أرادَ هذا وأخبرَ بهِ ، وأرادَ الآخَرَ وأخبرَ بهِ ، فوَجَبَ هذا لإرادتهِ وخَبَرِهِ ، وامتنَعَ ضِدُّهُ لعدمِ إرادتهِ واختيارِهِ بأَنْ لا يكونَ .

والتَزموا لهُ أيضًا أنَّهُ يَجوزُ أنْ يُعذِّبَ الأطفالَ الذينَ لا ذَنْبَ لهم أصلًا ، ويُخلِّدَهم في الجحيمِ ، وربَّما قالوا بوقوعِ ذلكَ .

فأنْكَرَ على الطَّائفتينِ معًا أصحابُ التَّفسيرِ الثَّالث ، وقالوا : الصَّوابُ الذي دلَّتْ عليهِ النُّصوصُ ، أنَّ الظُّلمَ الذي حَرَّمهُ اللّهُ على نَفسهِ وتنزَّهَ عنهُ فِعْلًا وإرادَةً ؛ هو ما فَسَّرهُ به سَلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها ؛ أنَّهُ لا يَحْمِلُ المرءُ سيِّئاتِ غيرهِ ، ولا يُعذَّبُ بما لم تَكْسِبْ يداهُ ولم يكُن سَعى فيهِ ، ولا يَنْقُصُ من حسناتهِ ، ولا يُجازىٰ بها أو ببَعْضِها إذا قارَنَها أو طَرَأَ عليها ما يَقْتَضي إبطالَها أو اقتصاصَ المَظلومينَ منها .

وهذا الظُّلمُ الذي نَفى اللّهُ تعالى خَوْفَهُ عن العَبدِ بقوله : ﴿ ومَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالحاتِ وَهُوَ مُؤمِنٌ فَلا يَخافُ ظُلْمًا ولا هَضمًا ﴾ [طه : ١١٢]، قال

---

(١) رواه عنه – بسنده – أبو نُعَيم في « حلية الأَولياء » (٣ / ١٢٤) .

السَّلفُ والمُفسِّرونَ[1]: لا يَخافُ أَنْ يُحْمَلَ عليهِ من سيِّئاتِ غَيرِهِ ولا يُنْقَصَ مِن حسناتِهِ ما يتحمَّلُ .

فهذا هو المعقولُ منَ الظُّلْمِ وَمِنْ عَدَمِ خوفِهِ .

وأمَّا الجَمْعُ بينَ النَّقيضينِ وقَلْبُ القديمِ مُحْدَثًا ، والمُحدَثِ قديمًا ؛ فَمِمَّا يتنزَّهُ كلامُ آحادِ العُقلاءِ عن تسميتِهِ ظُلمًا ، وعن نَفْيِ خَوفِهِ عن العَبدِ ، فكيفَ بكلامِ ربِّ العالمين ؟

وكذلكَ قولُه : ﴿ وَما ظَلَمْناهُم وَلٰكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالمين ﴾ [الزخرف : ٧٦] فنفى أنْ يكونَ تَعذيبُهُ لهم ظُلمًا ، ثمَّ أخبرَ أنَّهُم هم الظَّالمونَ بكُفرِهم ، ولو كانَ الظُّلمُ المَنفيُّ هو المُحالَ لم يَحْسُن مُقابَلةُ قولِه : ﴿ وما ظَلَمْناهم ﴾ بقولِه : ﴿ ولٰكنْ كانُوا هم الظَّالمين ﴾ بل يَقْتَضي الكلامُ أنْ يُقالَ : (وَمَا ظَلَمناهم ولكنْ تَصرَّفنا في مُلكِنا وعَبيدِنا) ؛ فلمَّا نَفى الظُّلْمَ عن نَفسهِ وأثبتَهُ لهم دلَّ على أنَّ الظُّلمَ المنفيَّ هو أَنْ يُعذِّبَهم بغيرِ جُرْمٍ ، وأنَّهُ إنَّما عذَّبَهُم بجُرْمِهم وظُلمِهم .

ولا تَحتملُ الآيَةُ غيرَ هذا ، ولا يجوزُ تَحريفُ كلامِ اللَّهِ لِنُصْرةِ المقالاتِ ؛ ﴿ ومَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أو أُنثى وَهُوَ مُؤمنٌ فأُولٰئكَ يَدْخُلونَ الجنَّةَ ولا يُظلمونَ نَقيرًا ﴾ [النساء : ١٢٤] .

ولا ريبَ أنَّ هذا مَذْكورٌ في سياقِ التَّحريضِ على الأعمالِ الصَّالحَةِ ، والاستكثارِ منها ؛ فإنَّ صاحبَها يُجزى بها ، ولا يُنْقَصُ منها بذرَةً ، ولهذا يُسمَّى تعالى مُوَفِّيَهُ ، كقولِه : ﴿ وإنَّما تُوَفَّونَ أُجورَكُم يومَ القيامَةِ ﴾ [آل عمران :

---

(١) انظر « تفسير الطبري » (١٦ / ٢١٨) ، و « الدر المنثور » (٥ / ٦٠١) ، و « تَفْسير البَغويّ » (٥ / ٢٩٦) .

١٨٥]، وقوله : ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ وَهُوَ أعلمُ بما يَفعَلون ﴾ [الزمر : ٧٠] .

فَتَرْكُ الظُّلْمِ هو العَدلُ ، لا فِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ ، وعلى هذا قامَ الحِسابُ ، ووُضِعَ الموازينُ القِسْطُ ، ووُزِنَت الحَسَناتُ والسيِّئاتُ ، وتفاوَتَت الدَّرجاتُ العُلى بأهلِها ، والدَّركاتُ السُّفلى بأهلِها .

وقال تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثقالَ ذرَّةٍ ﴾ [النساء : ٤٠] ، أي : لا يُضِيعُ جزاءَ مَنْ أحسَنَ ولو بمثقالِ ذرَّةٍ ؛ فدلَّ على أنَّ إضاعَتَها وتَرْكَ المُجازاةِ بها مع عَدَمِ ما يُبْطِلُها ظُلمٌ يتعالى اللَّهُ عنهُ .

ومعلومٌ أنَّ تَرْكَ المُجازاةِ عليها مَقْدورٌ يتنزَّهُ اللَّهُ عنهُ لكمالِ عَدْلِهِ وحِكمتِهِ ، ولا تَحتملُ الآيَةُ قطُّ غيرَ معناها المَفهومِ منها .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صالحًا فَلِنَفْسِهِ ومَنْ أساءَ فَعَليها وَما ربُّكَ بِظلّامٍ للعَبيد ﴾ [فصلت : ٤٦]، أي : لا يُعاقِبُ العَبدَ بغيرِ إساءَةٍ ، ولا يَحْرِمُهُ ثوابَ إحسانِهِ ، ومعلومٌ أنَّ ذلكَ مَقدورٌ لهُ تعالى ، وهو نَظيرُ قولِه : ﴿ أم لَم يُنبَّأْ بما في صُحُفِ موسى وإبراهيمَ الَّذي وَفَّى ألّا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزرَ أُخرى وأنْ ليسَ للإنسانِ إلّا ما سَعى ﴾ [النجم : ٣٦] ؛ فأخبرَ أنَّهُ ليسَ على أحدٍ في وِزْرِ غيرِهِ شيءٌ وأنَّهُ لا يستحقُّ إلّا ما سعاهُ ، وأنَّ هذا هو العَدلُ الذي نزَّهَ نَفسهُ عن خلافِهِ ؛ ﴿ وقالَ الَّذي آمَنَ يا قَومِ إنِّي أَخافُ عليكُم مِثلَ يوم الأحزابِ مِثْلَ دَأْبِ قومِ نوحٍ وعادٍ وثَمودَ والَّذينَ مِن بَعدهِم وما اللهُ يُريدُ ظُلمًا للعِباد ﴾ [غافر : ٣١] ؛ بيَّنَ أنَّ هذا العقابَ لم يكُن ظُلمًا منَ اللَّهِ للعبادِ ، بل لذنوبهم واستحقاقِهم ، ومعلومٌ أنَّ المُحالَ الذي لا يُمكِن ولا يكونُ مُقَدَّرًا أصلًا لا يصلُحُ

أنْ يُمدَحَ المَمدوحُ بعدمِ إرادتهِ ولا فعلهِ ، ولا يُحمَدَ على ذلكَ ، وإنَّما يكونُ المَدْحُ بتَركِ الأفعالِ لِمَنْ هو قادِرٌ عليها وأنْ يتنزَّهُ عنها لكمالهِ وغناهُ وحَمْدهِ ، وعلى هذا يتمُّ قولهُ : « إنِّي حرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي »[1]، وما شاكَلَهُ منَ النُّصوصِ ، فإمَّا أن يكونَ المَعنى : إنِّي حرَّمتُ على نَفسي ما لا حقيقَةَ لهُ وما ليسَ بمُمْكِنٍ ، مثلَ خَلْقِ مثلي ، ومثلَ جعلِ القَديمِ مُحْدَثًا والمُحدَثِ قديمًا ونَحوَ ذلكَ منَ المُحالاتِ ، ويكونُ المَعنى : إنِّي أخبَرتُ عن نَفسي بأنَّ ما لا يكونُ مَقدورًا لا يكونُ منِّي ، فهذا ممَّا يتيقَّنُ المُنْصِفُ أنَّهُ ليسَ مُرادًا في اللفظِ قَطعًا ، وأنَّهُ يجبُ تَنزيهُ كلامِ اللَّهِ ورسولهِ عن حَمْلِهِ على مثلِ ذلك .

قالوا : وأمَّا استدلالُكُم بتلكَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ على أنَّهُ سبحانهُ إن عَذَّبهم فإنَّهم عبادُهُ ، وأنَّهُ غيرُ ظالمٍ لهم ، وأنَّهُ لا يُسألُ عمَّا يفعلُ ، وأنَّ قضاءَهُ فيهم عَدْلٌ بمُناظرَةِ إياسٍ للقَدَرِيَّةِ ؛ فهذه النُّصوصُ وأمثالُها كلُّها حقٌّ يجبُ القولُ بموجِبها ، ولا تُحرَّفُ معانيها ، والكلُّ مِن عندِ اللَّهِ ، ولكنْ أيُّ دليلٍ فيها يَدُلُّ على أنَّهُ تعالى يجُوزُ عليهِ أَنْ يُعذِّبَ أهلَ طاعتهِ ، ويُنَعِّمَ أهلَ معصيتهِ ، وأنَّهُ يُعذِّبُ بغيرِ جُرْمٍ ، ويَحْرِمُ المُحسِنَ جزاءَ عملهِ ونَحوَ ذلكَ ؟ بل كلُّها مُتَّفِقَةٌ مُتطابقَةٌ دالَّةٌ على كمالِ القُدرَة ، وكمالِ العَدلِ والحكمَةِ .

فالنُّصوصُ التي ذَكَرْناها تَقْتَضي كمالَ عَدْلهِ وحكمتهِ وغناهُ ووَضعهِ العقوبَةَ والثَّوابَ مواضِعَهُما وأنَّهُ لا يعدلُ بهما عن سَنَنِهما .

والنُّصوصُ التي ذكرتُموها تَقْتَضي كمالَ قُدرتهِ وانفرادَه بالرُّبوبيَّةِ والحُكمِ ، وأنَّهُ ليسَ فوقَهُ آمرٌ ولا ناهٍ يتعقَّبُ أفعالَهُ بسؤالٍ ، وأنَّهُ لو عَذَّبَ أهلَ سماواتهِ

---

(١) سبق تخريجه .

وأرضِهِ لكانَ ذلكَ تَعذيبًا لحقِّهِ عليهم ، وكانوا إذ ذاكَ مُستَحِقِّينَ للعذاب لأنَّ أَعمالَهم لا تَفي بنجاتِهم ، كما قال النَّبيُّ ﷺ : « لن يُنَجِّيَ أحدًا منكُم عملُهُ » قالوا : ولا أنتَ يا رسولُ اللَّه ؟ قال : « ولا أنا إلّا أن يتغمَّدني اللَّهُ برحمَةٍ منهُ وفَضلٍ »[١]، فرحمتُهُ لهم ليسَت في مُقابلَةِ أعمالِهم ، ولا هي ثَمَنًا لها ، فإنَّها خيرٌ منها ، كما قال في الحديثِ نَفسِهِ : « ... ولو رَحِمَهم لكانَت رحمتهُ لهم خَيرًا من أعمالهم »[٢]، أي : فَجَمَعَ بينَ الأمرينِ في الحديثِ ؛ أنَّهُ لو عذَّبهم لَعَذَّبَهم باستحقاقهم فلم يكُنْ ظالمًا لهم ، وأنَّهُ لو رَحِمَهم لكانَ ذلكَ مُجرَّدَ فَضلهِ وكرمِهِ ، لا بأعمالهم ، إذ رحمتُهُ خيرٌ من أعمالهم .

فصلواتُ اللَّهِ وسلامهُ على مَن خَرَجَ هذا الكلامُ أوَّلًا مِن شفتيهِ ، فإنَّهُ أعرفُ الخَلْقِ باللَّهِ وبحقِّهِ ، وأعلمُهم بِهِ وبعَدلِهِ وفَضلِهِ وحكمتِهِ ، وما يستحقُّهُ على عبادِهِ ، وطاعاتُ العَبدِ كلُّها لا تكونُ مُقَابِلَةً لِنِعَمِ اللَّهِ عليهم ، ولا مُساويَةً لها ، بل ولا للقليلِ منها ، فكيفَ يَستحِقُّونَ بها على اللَّهِ النَّجاةَ ؟

وطاعَةُ المُطيعِ لا نِسبَةَ لها إلى نِعْمَةٍ من نِعَمِ اللَّهِ عليهِ ، فَتَبقى سائرُ النِّعمِ تتقاضاهُ شُكر ، والعَبدُ لا يقومُ بِمَقْدُورِهِ الذي يجبُ للَّهِ عليهِ ، فجميعُ عبادِهِ تَحْتَ عفوِهِ ورحمتِهِ وفَضلِهِ ، فما نَجا منهم أحدٌ إلّا بعفوِهِ ومَغفرتِهِ ، ولا فازَ بالجنَّةِ إلّا بفَضلِهِ ورحمتِهِ .

وإذا كانَت هذه حالَ العبادِ فلو عذَّبهم لعذَّبهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم ، لا لكونِهِ قادرًا عليهم وهم مُلْكُهُ ، بل لاستحقاقهم ، ولو رَحِمَهُم لكانَ ذلكَ بفضلِهِ

---

(١) سبق تخريجُه .

(٢) هو قطعة من الحديثِ المتقدّم تخريجُه في (١ / ١٢٠) .

لا بأعمالهم .

وأمَّا قولُه : « فإنَّهم عبادكَ » ؛ فليسَ المُرادُ بهِ أنَّكَ قادرٌ عليهم مالِكٌ لهم ، وأيُّ مَدحٍ في هذا ؟ ولو قُلتَ لشخصٍ : إنْ عَذَّبتَ فلانًا فإنَّكَ قادرٌ على ذلكَ ! أيُّ مَدحٍ يكونُ في ذلكَ ؟ بل في ضمنِ ذلكَ الإخبارُ بغايَةِ العَدلِ ، وأنَّهُ تعالى إنْ عذَّبهم فإنَّهم عبادُهُ الذينَ أَنْعَمَ عليهم بإيجادِهم وخَلْقِهم ورِزْقِهم وإحسانهِ إليهم ، لا بوسيلَةٍ منهم ، ولا في مُقابَلَةِ بذْلٍ بذَلُوهُ ، بل ابْتَدَأَهُم بِنِعَمِهِ وفَضْلِهِ ، فإذا عذَّبهم بعدَ ذلكَ وهم عبيدُهُ لم يُعَذِّبْهم إلّا بجُرْمِهم واستحقاقِهم وظُلمِهم ، فإنَّ مَن أنعمَ عليهم ابتداءً بجلائلِ النِّعمِ كيفَ يُعَذِّبهم بغيرِ استحقاقِ أعظمِ النِّقم ؟!

وفيهِ أيضًا أمرٌ آخَرُ أَلْطَفُ مِنْ هذا ؛ وهو أنَّ كونَهم عبادَهُ يَقْتَضي عبادَتَهُ وحدَهُ وتَعظيمَهُ وإجلالَهُ ، كما يُجِلُّ العَبدُ سيّدَهُ ومالكَهُ الذي لا يَصِلُ إليهِ نَفعٌ إلّا على يدهِ ، ولا يَدفعُ عنهُ ضُرًّا إلّا هو ، فإذا كَفَروا بهِ أقبحَ الكُفرِ ، وأشركوا بهِ أعظمَ الشركِ ، ونَسَبُوهُ إلى كُلِّ نَقيصَةٍ ممَّا تكادُ السَّمواتُ يتفطَّرْنَ منهُ وتَنشقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبالُ هدًّا ؛ كانوا أحقَّ عبادهِ وأولاهم بالعذابِ .

والمَعنى : هم عبادُكَ الذينَ أشركوا بكَ ، وعَدلوا بكَ ، وجَحدوا حقَّكَ ، فهم عبادٌ مُستحِقُّونَ للعذابِ .

وفيهِ أمرٌ آخَرُ أيضًا - لعلَّهُ ألطفُ ممَّا قبلهُ - وهو : إنْ تعذِّبهم فإنَّهم عبادُكَ ، وشأنُ السيِّد المُحسِن المُنعِمِ أنْ يتعطَّفَ على عَبدهِ ويَرحمَهُ ويَحنو عليهِ ، فإنْ عذَّبْتَ هؤلاءِ وهم عبيدُكَ لا تُعذِّبهم إلّا باستحقاقِهم وإجرامِهم ، وإلّا فكيفَ يَشقى العَبدُ بسيِّدهِ وهو مُطيعٌ لهُ متَّبعٌ لمرضاتهِ ؟!

فتأمَّلْ هذه المعانيَ ووازِنْ بينها وبينَ قولِ مَن يقولُ : إنْ تُعذِّبْهم فأنتَ الملكُ القادرُ ، وهم المَملوكونَ المَربوبونَ ، وإنَّما تَصرَّفْتَ في مُلكِكَ مِن غيرِ أن يكونَ قامَ بهم سَبَبُ العذابِ !!

فإنَّ القومَ نُفاةُ الأسبابِ ، وعندهم أنَّ كُفرَ الكافرينَ وشِرْكَهم ليسَ سَبَبًا للعذابِ ، بل العذابُ بمُجرَّدِ المشيئةِ ، ومَحْضِ الإرادَةِ !

وكذلكَ الكلامُ في مُناظرَةِ إياسٍ للقَدَريّةِ ، إنَّما أرادَ بأنَّ التَّصرُّفاتِ الواقعَةَ منهُ تعالى في مُلْكهِ لا تكونُ ظُلمًا قطُّ ، وهذا حَقٌّ ؛ فإنَّ كُلَّ ما فَعَلَهُ الرَّبُّ ويفعلُهُ لا يَخْرُجُ عن العَدلِ والحكمَةِ والمَصلحَةِ والرَّحمَةِ ، فليسَ في أفعالِهِ ظُلْمٌ ولا جَوْرٌ ولا سفهٌ ؛ وهذا حَقٌّ لا ريبَ فيهِ ، فإياسٌ بيَّنَ أنَّهُ سبحانهُ في تصرُّفهِ في مُلْكهِ غيرُ ظالمٍ .

فهذه مجامعُ طُرُقِ العالَمِ في هذا المقامِ ، قد أُلْقِيَتْ إليكَ مُختصرَةً بذكرِ قواعدِها ، وأدلَّتِها ، وتَرجيحِ الصَّوابِ منها ، وإبطالِ الباطلِ ، ولعلَّكَ لا تَجدُ هذا التَّفصيلَ والكلامَ على هذه المذاهبِ وأُصولِها في كتابٍ من كُتبِ القومِ ، واللَّهُ تعالى المسؤولُ إتْمامَ نعمتهِ ، ومَزيدَ العلمِ والهُدى ، إنَّهُ المانُّ بفضلهِ .

□□□□□

فهرس الجزء الثاني

التنفيذ الطباعي
دار أولى النهى - بيروت . ص.ب: ١١/٤٤٥٦
☏ : ٥٨٠٣٤١ - ف: ٦٣١٥٥٣ خليوي: ٠٣/٨٧٥٠٥٨